# أساسيات المحاسبة المالية
# فى
# المنشآت الفردية


الأستاذ الدكتور

**يحيى حسين عبيد**

أستاذ المحاسبة والمراجعة

رئيس جامعة المنصورة

الأستاذ الدكتور

**سمير أبو الفتوح صالح**

أستاذ المحاسبة ونظم المعلومات

كلية التجارة - جامعة المنصورة

الأستاذ الدكتور

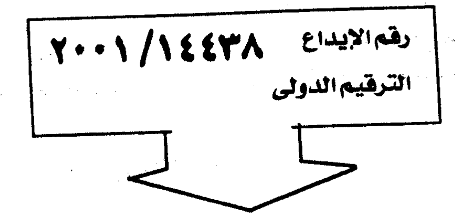
**كمال عبد السلام على حسن**

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة المنصورة



٢٠٠١ - ٢٠٠٢


رقم الإيداع ٢٠٠١/١٤٤٣٨
الترقيم الدولى

# مقدمــــة

المال هو عصب الحياة، ومنذ أن خلق الله الأرض وما عليها جعل المال هو لغة المعاملات بين البشر، والمحاسبة هى لغة التعامل بالمال، وقد ظهرت وزادت أهميتها مع تطور المجتمعات البشرية وتطور الجوانب المعرفية بها . وقد كان السبب المباشر فى ظهور المحاسبة هو إبتكار النقود كوحدة ثابتة لقيمة المال وكأساس للمبادلة والتعامل .

من نعم الله على الإنسان، أن حباه بذاكرة ذات قدرة معينة على إختزان الأحداث والمعلومات، وجعلها بمثابة سجل يلازمه طوال حياته، ويعود له عند اللزوم. إلا أن الله من فرط رحمته بالإنسان قد جعل لهذه الخاصية حدوداً لا تتعداها، ولما كانت الذاكرة وحدها لا يمكن أن تسعف رجل الأعمال فى الإلمام بكل شاردة وواردة فى دنيا الأعمال مع تضخم حجم المنشآت وتعددها . لذلك راح يبحث عن بديل يحل محل تلك الذاكرة البشرية، وأخيراً اهتدى إلى خير البدائل وهو السجل المكتوب. ومن هنا بدأت المحاسبة تأخذ مكانها فى حياة رجال الأعمال وقامت بدورها فى تسجيل وتصنيف العمليات المالية، وأصبحت هى المرجع الدقيق فى التعرف على نتائج أعمال المنشأة من ربح أو خسارة بدقة يعجز العقل البشرى عن القيام بها منفرداً .

كذلك كان لابد للمحاسبة أن تقوم بدورها فى مساعدة رجال الأعمال بتوفير المعلومات وعرضها وتقديمها للمسئولين بشكل يمكنهم من اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة التى تسهم فى تقدم المنشأة ونجاحها . وقد تطورت المحاسبة وتسابق المهتمون بشئونها فى تأصيلها علمياً بغية الإستعانة بالأصول والمبادئ العملية المحاسبية فى تسجيل وتصنيف وتلخيص الأحداث المالية الأرباح كل سنة مالية، وموقفها المالى فى نهاية تلك السنة.

وقد ظهرت المحاسبة كعلم له أهميته واستقلاله منذ القدم، ولكن نتيجة إحتراق مكتبتى الاسكندرية وبغداد وما بهما من معارف ومخطوطات لم يكن من الممكن التعرف على نظريات هذا العالم وبداياته، الا أنه فى أواخر القرن الخامس عشر الميلادى ظهرت فى إيطاليا نظرية علمية تضع أساساً علمياً لقيد المعاملات وتشرح طريقة عملية لتسجيل العمليات التى يمكن التعبير عنها ماليا، وكان ذلك عام ١٤٩٤م .

وبالرغم من أن التطبيق والممارسة فى المحاسبة قد سبق الدراسات النظرية بمراحل عديدة، الا أن النظرية المحاسبية، أخذت فى ترسيخ كيانها وبلورت أفكارها وركائزها مع التطور الاجتماعى والاقتصادى والسياسى وأصبحت العلوم المحاسبية بفروعها المتعددة والمتطورة تأخذ فى الحسبان الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشكلات المحاسبية، الأمر الذى جعل المحاسبة نظاماً يخدم التطور الاقتصادى والاجتماعى، ويساعد على تدعيم وترسيخ تطور المجتمع ومنجزاته .

ويجد المطلع على الكتابات التى تناولت تعريف المحاسبة وتحديد طبيعتها كأحد فروع المعرفة أنها خلصت إلى أن المحاسبة تعتبر أحد أنظمة المعلومات الفرعية داخل منظمة الأعمال، والتى تقوم على وظيفتى القياس والإتصال عن خلال حصر وتجميع وتشغيل وتحليل البيانات الاقتصادية بغية إعداد مجموعة من التقارير التى تتضمن نتائج عملية القياس لتقديمها إلى المهتمين بأمر الوحدة الاقتصادية. فهى إذن كنظام للمعلومات تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يدور جوهرها حول تحويل البيانات المالية التي يتم تجميعها إلى معلومات لها منفعة وتلبى إحتياجات متخذى القرارات .

ويختص هذا الكتاب بالمحاسبة المالية بإعتبارها أحد فروع علم المحاسبة، والتى يتحدد موضوع القياس فيها بالثروة المتاحة للوحدة الاقتصادية فى تاريخ معين، وما

## الباب الأول

# الإطار العلمى للمحاسبة المالية كنظام للمعلومات

## مقدمـــة :

يتناول هذا الباب الإطار النظرى لعلم المحاسبة المالية، حيث يوضح طبيعة المحاسبة المالية ومجالها بعد عرض نشأتها والتطور والتطوير الذى لحق بها، وبيان الفروع المختلفة للمحاسبة وعلاقة المحاسبة بفروع المعرفة المختلفة للمحاسبة وعلاقة المحاسبة بفروع المعرفة الأخرى، والمنظمات والهيئات والجهات الحكومية والمهنية المهتمة بتطوير مبادئ المحاسبة المالية، ومقومات النظام المحاسبى، كما يتعرض هذا الباب إلى المحاسبة كنظام للمعلومات .

وسوف يقسم هذا الباب إلى االفصول التالية :

**الفصـل الأول :** تقديم المحاسبة المالية .

**الفصل الثانى :** معادلة المحاسبة الرئيسية.

**الفصل الثالث :** المحاسبة كنظام للمعلومات.

# الفصل الأول

# تقديم المحاسبة المالية

## أولاً : لمحة تاريخية : Historical Study

ظهرت المحاسبة وتطورت نتيجة لحاجة الإنسان منذ القدم، لتحديد علاقاته المالية مع من يتعاملون معه من جهة، وللتعرف على مركزه المالى، وما تحقق له من ربح أو خسارة من جهة أخرى، علاوة على تفاعل مجموعة أخرى من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، مما أدى إلى ظهور المحاسبة كفرع من فروع المعرفة، يتخصص فى تقديم البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية المختلفة.

**ومن دراسة التطور التاريخى للمحاسبة يمكن القول:**

- أن المحاسبة وليدة ظروف اقتصادية وقانونية وإجتماعية، ولقد تطورت مع تطور الحاجة الى بيانات محاسبية.
- أن المحاسبة وسيلة وليست هدفاً، ولقد تطورت فى مراحل متعددة.
- أن تطور المحاسبة مع تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى ظهور فروع متعددة.

وعموماً فقد أدى التطور الهائل فى النشاط الاقتصادى خلال الخمسون عاماً الأخيرة إلى نمو وكبر حجم المنشآت وتشابك العلاقات بينها وبين الأطراف الخارجية، وصعوبة ادارتها وكذلك إزدياد الحاجة إلى معلومات هائلة عنها لخدمة افراض مختلفة ومتباينة. ما ترتب عليه فرض مواكبة المحاسبة لهذا التطور وإضطلاع مهنة المحاسبة بأعباء ومسئوليات أكبر كان عليه الحال فى الماضى.

كما ورد تعريف المحاسبة الذى وضعه جمعية المحاسبين الأمريكيين «النسق المنهجى لتحديد وقياس المعلومات الاقتصادية وتوصيلها لمستخدمى هذه المعلومات بما يسمح لهم بالحكم على نتائج الماضى وباتخاذ القرارات اللازمة لسير العمل»(١).

وقد عرف « Meigs & Meigs المحاسبة بأنها فن قياس ووصف وتفسير النشاط الاقتصادي»(٢) فالمحاسبة هى عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية لترشيد الحكم الشخصى على الأمور، وإتخاذ القرارات عن طريق المستخدمين لهذه المعلومات. والهدف من المحاسبة هو توفير معلومات للأغراض التالية:

١ - إتخاذ قرارات تتعلق بالموارد النادرة للمنشأة، بما فى ذلك تحديد المجالات الهامة التى تتطلب إتخاذ القرارات، وتحديد الأهداف.

٢ - توجيه ومراقبة موارد المنشأة المالية والبشرية بفعالية.

٣ - مراقبة المحافظة على موارد المنشأة، وإعداد التقارير عن هذه المهمة.

وينصب التعريف المعاصر للمحاسبة على أنها نظام للمعلومات، حيث يتكون من ثلاثة عناصر هى :

- **المدخلات Inputs** : وذلك فى صورة بيانات متعلقة بالنشاط الاقتصادى للمنشأة والمؤيدة بالمستندات.
- **التشغيل أو المعالجة Processing** : والتى تتضمن وظائف تسجيل العمليات المالية للمنشأة وتبويبها فى مجموعات مترابطة وتلخيص المعلومات المحاسبية.

(1) A.A.A., "A Statement of Basic Accounting Theory", Evanston III, : A.A.A., 1966, p. 1

(2) Rober F. Meigs & Walter B. Miegs, Accounting the basis for Business Decisions, Mcgraw - Hill Pub. Company, 1990, p.4.

- **أن المخرجات Outputs:** فى صورة مجموعة من القوائم والتقارير التى تحتوى على المعلومات التى تفى بمتطلبات مستخدميها.

**لقد أوضح البعض السمات الرئيسية للمحاسبة كما يلى[1]:**

**السمة الأولى:** تتمثل المحاسبة فى نشاط خدمى حيث تقوم بتزويد الأطراف المعينة بالأمور المالية للمنشآت بالمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات المتعلقة بإستثمار الموارد وكيفية إستخدامها.

**السمة الثانية:** كما تتمثل فى منهج وصفى تحليلى حيث تقوم المحاسبة بوصف وتعريف وتحديد وتحليل عدد هائل من الأحداث والعمليات الاقتصادية والمالية من خلال عمليات تحديد وقياس وتبويب وتلخيص تلك الأحداث والعمليات بفرض إنتاج معلومات وإظهار حقائق تستخدم كمؤشرات عن المركز المالى ونتائج التشغيل لمنشأة معينة.

**السمة الثالثة:** أن المحاسبة نظام للمعلومات حيث يتمثل دورها فى تجميع وتوصيل المعلومات الاقتصادية الخاصة بمنشأة معينة إلى هؤلاء الذين تترابط أو تتأثر قراراتهم وتصرفاتهم بنشاطها بصورة لها أهميتها ودلالتها.

ويتبين مما تقدم أن المحاسبة تقوم بتحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية الخاصة بمنشأة معينة إلى هؤلاء الذين تربطهم بتلك المنشأة علاقة معينة أو تتأثر قراراتهم وتصرفاتهم بنشاطها الاقتصادى.

يتضح من التعاريف السابقة أن بعضها ركز على النشاطات العملية للمحاسبة، بينما ركز البعض الآخر على إستخدامات المعلومات، ووظائف المحاسبة الأساسية

(1) Douaid E. Kiese & Jerry J. Wagandt Internediate Accounting, John wiley & Sonc, 1983, PP. 1- 4.

وطبيعتها كنظام للمعلومات. وقد عد الكاتب إلى ذكر العديد من التعاريف بهدف زيادة الفهم، وتعميق المعرفة بالأطار المحاسبى للدارسين.

**وتتويجا لما تقدم من تعريفات يمكن عرض الحقائق التالية:(١)**

١ - أن المحاسبة هى نسق منهجي، ومن المعروف أن لكل علم من العلوم نسق منهجى معين ينتجه العلم لدراسة الظواهر التى تقع فى مجال بحثه ففى ضوء الفروض المنطقية والمبادئ العلمية التى يمكن إستخدامها فى تفسير النواحى العملية (التطبيقية).

٢ - أن المحاسبة لا تعتبر هدفاً فى حد ذاتها وإنما هى وسيلة لإنتاج المعلومات المحاسبية عن الظواهر الاقتصادية والمعاملات المالية بحيث يمكن أن تفيد مستخدمى هذه المعلومات.

٣ - أن المحاسبة تعمل على تحديد نوعية المعلومات اللازمة والمناسبة للإستخدامات المختلفة، كما أنها تعمل على توصيل تلك المعلومات لمستخدميها بطريقة فعالة عن طريق إعداد التقرير المناسب فى الوقت المناسب.

فالمحاسبة تعرف بأنها تجميع وتبويب وتلخيص وتفسير للبيانات المالية الخاصة بالمشرع وتوصيل هذه المعلومات فى الوقت المناسب.

٤ - أن المحاسبة تعمل على إخضاع المعلومات الاقتصادية للقياس المحاسبى، حيث يجب أن تكون جميع البيانات المحاسبية قابلة للقياس بوحدات النقد حتى يكون من الممكن تجميع هذه البيانات وإعداد التقارير اللازمة التى تحوى المعلومات المناسبة لمستخدميها.

(١) د. حازم أحمد يس، «المحاسبة المالية فى المنشآت الفردية»، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٨٢/١٩٨٣، ص ١٤-١٥.

٥ - أن المحاسبة ترتبط بوحدة محاسبية Accounting Entity معينة بحيث يتم تحديد نوعية المعلومات اللازمة للمهتمين بهذه الوحدة المحاسبية، والعمل على إخضاع هذه المعلومات الاقتصادية للقياس المحاسبى وفقا لنسق منهجى معين حتى يمكن إنتاج المعلومات المطلوبة بهذه الوحدة المحاسبية.

٦ - أن المحاسبة علم وفن حيث يلاحظ من التعاريف التى وردت بخصوص المحاسبة، أن هناك خلافا فى الرأى حول المحاسبة، فبعض المحاسبين يعتبرها علماً، والبعض الآخر يعتبرها فناً، ومن هنا كان لزاماً علينا أن نعرف ما هو العلم؟ وما هو الفن؟ وذلك لإعطاء حكم موضوعى مجرد، غير متحيز، حول ما إذا كانت المحاسبة علماً أم فناً.

أما من حيث العلم، فهو معرفة مصنفه، وأما الفن فهو الإستخدام الكفء للوسائل المتاحة، للوصول إلى نتائج مفيدة، وإستناد إلى ذلك فإن المحاسبة علم، ولكنها لا تشبه العلوم الطبيعية التى تقوم على قوانين وقواعد ثابته، أو بديهيات مسلم بها، وإنما العلوم الاجتماعية التى تتضمن مبادئ ومفاهيم وأسسا علمية، ثم إستنتاجها بالدراسة والخبرة، والمحاسبة أيضاً فن يتطلب خبره عملية، وقدرة على وزن المواقف، والحكم على الأمور بمعنى أنها تقوم على الابداع الشخصى والذوق الفردى.

يستنتج مما تقدم أن النظرة المحايدة للمحاسبة تقول بأنها علم وفن فى أن واحد، فهى علم لأنها تتضمن مجموعة من الفروض والمبادئ العلمية التى تمثل معايير وأنماط يسترشد بها فى التطبيق العلمى، وهى فن لأنها تهتم بالجانب التطبيقى وتصميم الأنظمة المحاسبية.

## ثالثاً: الفرق بين المحاسبة وإمساك الدفاتر:

يعنى إمساك الدفاتر «Book Keeping» تسجيل العمليات. وتميل عملية تسجيل العمليات إلى أن تكون آلية ومتكررة، وتعتبر جزء بسيط فقط من حقل المحاسبة، وربما أصغر جزء فيها، وتتضمن المحاسبة Accounting ليس فقط الحفاظ على السجلات المحاسبية، ولكنها تتضمن أيضاً تصميم نظم محاسبية ذات كفاءة، القيام بعمليات المراجعة، تحديد التنبؤات، تحديد الضرائب على الدخل، وتفسير المعلومات المحاسبية، وتنمية القدرة على التنبؤ والتشغيل الالكترونى للبيانات المحاسبية.

ولمزيد من التوضيح نورد فيما يلى مهام كل من المحاسب وماسك الدفاتر:

**(١) مهام المحاسب Accountant:**

أ - الإشراف والرقابة على ماسكى الدفاتر، كما يقوم بتوجيه أعمالهم عند قيامهم بتسجيل العمليات المالية فى الدفاتر.

ب - تحليل وتلخيص وعرض البيانات المالية، وإعدادها فى شكل تقارير مالية، تبين نتيجة أعمال المنشأة، ومركزها المالى.

حـ - تحليل واستنباط العلاقات الصحيحة بين البنود فى القوائم المالية وإظهار المعلومات الهامة ووضعها فى خدمة الإدارة.

د - تصميم وصيانة النظام المحاسبى فى المنشأة.

هـ - القيام بأعمال المراجعة على حسابات المنشأة عند الضرورة.

**(٢) مهام ماسك الدفاتر Book Keeper:**

تقتصر وظيفة ماسك الدفات على وظيفة واحدة، تتمثل فى تسجيل العمليات المحاسبية فى الدفاتر، بطريقة منظمة.

يتبين مما تقدم أن نشاط المحاسب أوسع من نشاط ماسك الدفاتر، كما أن إعداده لهذه المهنة يتطلب تأهيلاً علمياً بمستوى عال، وخبرة كافية فى علم المحاسبة وفنها. أما بالنسبة لماسك الدفاتر، فإنه يكفى لإعداده أسابيع قليلة.

رابعاً : وظائف المحاسبة :

يعتبر التعريف الوظيفى للمحاسبة المالية الذى أبداه Maurice Moonitz عام ١٩٦١ – أفضل توصيف لوظيفة القياس حيث نص على أن المحاسبة المالية تهدف إلى ما يلى :(١)

- قياس الموارد التى تقع فى حيازة وحدات إقتصادية معينة.
- قياس الحقوق أو الإلتزامات ومصالح الملاك.
- قياس التغيرات التى تطرأ على الموارد والحقوق والمصالح.
- تخصيص التغيرات على فترات محددة.
- التعبير عن العمليات السابقة فى صورة نقود كوحدة قياس موحدة.

ويلاحظ على التعريف السابق أنه قد إهتم بوظيفة القياس دون الإتصال ولا شك فى أن ذلك يعد قصوراً جوهرياً فى التعريف حيث تعد وظيفة التقرير التى تقع فى إطار وظيفة الإتصال من أهم وظائف المحاسبة. لذلك يمكن القول عموماً أن المحاسبة

(1) Maurice Moonitz, The Basic Postualtes of Accounting, Accounting Researchg Sudy No 1. (New York, the American Institute of certified public Account - ants, 1961), p. 23.

فى العصر الحديث تقوم بكل فروعها على وظيفتين أساسيتين هما :

● وظيفة القياس.

● وظيفة الإتصال.

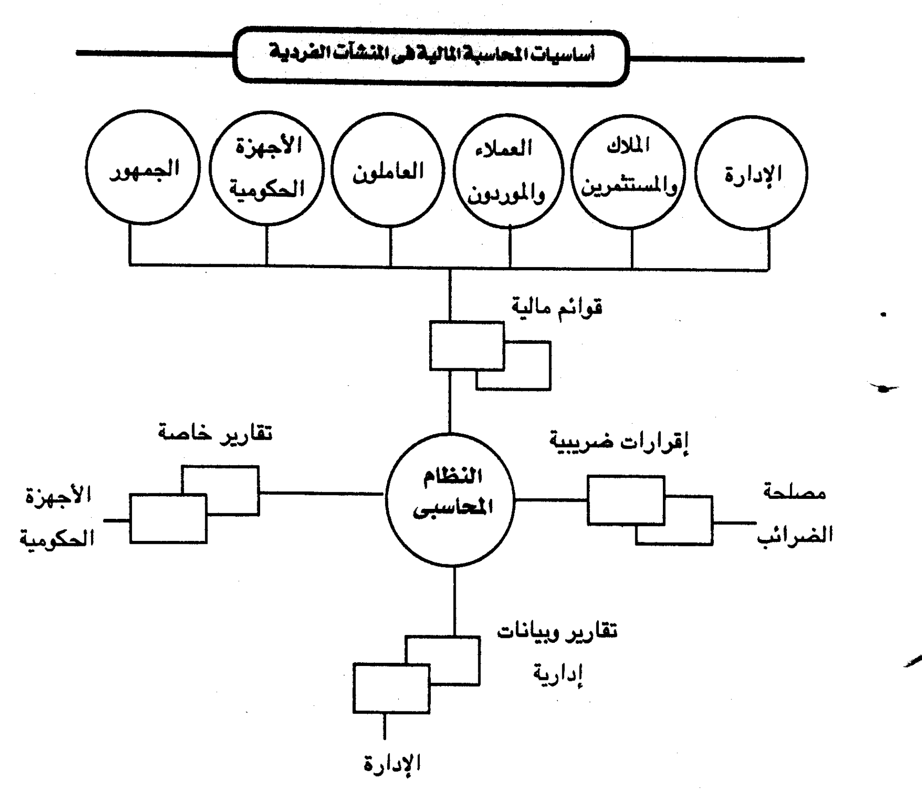
ويختلف نطاق كل من هاتين الوظيفتين من فرع إلى آخر، من فروع المحاسبة المتعددة إلا أنه يمكن القول أن الإطار النظرى العام من المفاهيم والمبادئ التى تحكم كل من الوظيفتين لا يختلف من فرع إلى آخر.

وللقياس أركان يجب أن تتوافر فى جميع الأحوال، فلا بد أن يكون هناك موضوعا للقياس، وموضوع القياس فى المحاسبة المالية هو الموارد الاقتصادية التى تقع فى حيازة وحدات إقتصادية معينة، وما يترتب على إستخدامها واستغلالها من تدفقات سواء كات تكاليف إنتاج (أى - المستخدم فى الإنتاج)، أو قيمة إنتاج (ناتج الإستخدام أو الإستغلال) وباللغة المحاسبية تقوم المحاسبة المالية بقياس قيمة الأصول (الموارد) المتاحة للوحدة الاقتصادية (الوحدة المحاسبية) وبنتيجة إستخدام هذه الأصول فى عمليات الوحدة الإنتاجية من ايرادات (قيمة إنتاج) ونفقات (تكلفة إستخدام)، ولا بد ان يتوفر للقياس هدف يتم إجراء القياس من أجل تحقيقه، حيث أن الهدف يحدد أصول القياس وأسس ومبادئ وأساليب الملائمة لتحقيق الهدف من إجرائه. هذا ويهدف القياس المحاسبى فى المحاسبة المالية إلى قياس التكلفة التاريخية للأصول التى تقع فى حيازة الوحدة المحاسبية فى لحظة زمنية معينة، وقياس نتائج نشاط الوحدة من أرباح أو خسائر تعود على ملاكها خلال فترة زمنية محددة. هذا إلا أن الفكر المحاسبى المعاصر قد أبرز العديد من أوجه القصور فى هذه الأهداف المحدودة بين القياس المحاسبى وأوضح عدم ملائمة البيانات الناتجة للغرض من إستخدامها فى إتخاذ القرارات الاقتصادية، وهى مواضيع محل دراسة متقدمة ولا يمكن التعرض لها فى هذه المرحلة المبدئية.

وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن بقية «أركان القياس المحاسى فى المحاسبة المالية من أصول ومبادئ وأساليب وطرق، والتى إكتسب صفة القبول العام فى التطبيق العملى مشتقة من مبدأ التكلفة التاريخية، والتسجيل التاريخى للمعاملات الاقتصادية التى تقوم بها الوحدة المحاسبية وذلك كله باستخدام النقود كوحدة قياس وبإفتراض ثبات القوة الشرائية للنقود، وبتذأ وظيفة الاتصال من حيث تنتهى وظيفة القياس، حيث لا بد من توصيل البيانات والمعلومات التى تنتج عن القياس لمن يهمه أمر هذا القياس وبالتالى تدور وظيفة الاتصال فى المحاسبة المالية حول التقارير والقوائم المحاسبية عموماً، وتفيد البيانات الناتجة العديد من الاطراف فى إتخاذ القرارات المتعلقة بالوحدة المحاسبية. فهى تفيد الملاك للتعرف على مدى كفاءة إستغلال الادارة وكفائتها فى تحقيق الربح، كما تفيد العاملين والدائنين والجهات الحكومية المختلفة.

نخلص مما تقدم أن وظائف المحاسبة المالية تتلخص فى أنها تقوم بتسجيل وتجميع وتنسيق وتحليل وتلخيص البيانات المتعلقة بتخصيص الموارد الاقتصادية لفرض الاستغلال البديلة وقياس نتائج هذا الاستغلال وتوفير البيانات والمعلومات الناتجة عن هذه العمليات لمن يهمه الأمر فى صورة تقارير وقوائم عامة.

ويوضح الشكل التالى رقم (١) الأنواع الرئيسية من التقارير المحاسبية التى يوفرها النظام المحاسبى للمنشأة وللأطراف الخارجية.




شكل رقم (١) أنواع التقارير التى يوفرها النظام المحاسبى

وتعتبر القوائم والتقارير المالية Financial Statements Reporting الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية، وتشتمل هذه التقارير على ما يلى :

- قائمة المركز المالى Balance Sheet
- قائمة الدخل Income Statement
- قائمة التغيرات فى المركز المالى Statement of Change in Financial Position

- قائمة التغيرات فى حقوق الملكية Statement of Change in Owners Equity

كما تعتبر الملحوظات الملحقة بالقوائم جزءا مكملا للتقارير المالية الخاصة بالمنشأة، إلا أنه يمكن الإفصاح عن بعض المعلومات الماليةباستخدام أساليب أخرى بخلاف التقارير السابق بيانها، كما سيتضح ذلك عند دراسة موضوع الإفصاح فى الأعوام القادمة إن شاء الله .

ويطلق على الأفراد الذين يحصلون على التقارير المحاسبية (Users) ويعتمد نوع المعلومات التى يطلبها مستخدم معين على أنواع القرارات التى يجب عليه إتخاذها.

مما تقدم يتضح أن النظام المحاسبى يوفر معلومات للمديرين وغيرهم من الأطراف الخارجية المهتمين بالأنشطة المالية للوحدة الاقتصادية.

وتعتمد نوعية المعلومات المحاسبية التى يحتاجها فرد معين على نوع القرارات التى يتخدها هذا الفرد.

ولأن المعلومات المطلوبة تختلف من شخص لآخر فإن النظام المحاسبى لأى وحدة اقتصادية يجب ان يكون قادرا على توفير انواع مختلفة من التقارير المحاسبية ويجب أن يكون قادراً على توفير أنواع مختلفة من التقارير المحاسبية ويجب ان تعد المعلومات التى تتضمنها هذه التقارير وفقا «لقواعد اساسية» Ground Rules وإفتراضات Assumptions حتى يتمكن مستخدموها من تفسيرها بطريقة مناسبة.

وتعتبر القوائم المالية Financial statements من أكثر التقارير المحاسبية أهمية، فالقوائم المالية تفيد الادارة، وهى تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات المالية التى

تحتاجها الأطراف الخارجية عن الوحدة الاقتصادية، وتعد هذه القوائم بطريقة موجزة. وتفصح القوائم المالية عن المركز المالى Finanicla Position للوحدة الاقتصادية فى تاريخ معين، وكذلك نتائج Operating Results التى حققت للوحدة ذلك المركز .

إن الهدف الأساسى للقوائم المالية هو مساعدة متخذى القرارات فى التعرف على المركز المالى، ومقدار الأرباح المحققة، والتوقعات المستقبلية للوحدة الاقتصادية، ومن ثم، فإن المديرين والمستثمرين والعملاء والموردين، والعمال، جميعهم ذوو مصلحة مباشرة فى هذه التقارير. وعادة ما تقوم كل شركة كبيرة بإعداد قوائم مالية، سنوية توزعها على الملاك، علاوة على تقديمها الى بعض الأجهزة الحكومية المختصة .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر هيئة تنظيم تداول الاوراق المالية Security and Exchange Commission (SEC) أحد الأجهزة الحكومية ذات الاهتمام الخاص بالقوائم المالية التى تصدرها شركات المساهمة وتحدد هذه الهيئة المعلومات الواجب ان تتضمنها القوائم المالية، وكذلك المعايير المستخدمة فى إعدادها. ولذلك يجب على الشركات ان تقدم صورة من قوائمها المالية الى هذه الهيئة للتحقق من الوفاء بالشروط الموضوعية. وعادة ما يحتفظ بهذه القوائم لتكون متاحة للمواطنين بصفة عامة. فهذه الهيئة هى أحد الأجهزة الحكومية التى تهتم بمدى عدالة الافصاح المحاسبى بمعرفة شركة معينة حماية لمصالح المواطنين.

ويستخدم فى إعداد القوائم المالية مجموعة من المفاهيم المحاسبية Account-ing Concepts وأساليب القياس Measurement Techniques والمعايير Standards التى تستخدم فى إعداد القوائم المالية. ويطلق على مجموعة المفاهيم والأساليب والمعايير «المبادئ المحاسبية المتعارف عليها» Generally Accepted Accounting Principles وتتغير هذه المبادئ بإستمرار إستجابة للتغيرات التى

تطرأ على بيئة الأعمال. إن عملية إعداد المعلومات المحاسبية عن المركز المالى ونتائج الأعمال لوحدة اقتصادية معينة يتم وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها فى نطاق ما سمى بالمحاسبة المالية Financial Accounting .

وبالاضافة الى القوائم المالية التى تعدها الوحدة الاقتصادية فإن الادارة فى تلك الوحدات تحتاج الى بيانات محاسبية أكثر تفصيلا وذلك لمساعدتها فى تخطيط ورقابة العمليات بالاضافة الى معلومات خاصة لاغراض التخطيط طويل الأجل والقرارات الهامة مثل إدخال منتج جديد أو إغلاق مصنع قديم.. لذلك يتم إعداد مجموعة من التقارير والبيانات الادارية Managerial Data and Reports .

وجدير بالاشارة أن تحديد كمية ونوعية المعلومات الأكثر ملائمة لمثل هذه القرارات وما يرتبط بها ن تفسير لهذه المعلومات يتم فى نطاق ما يسمى بالمحاسبة الادارية أو المحاسبة لاغراض داخلية.

## خامسا : المحاسبة كنظام ينتج معلومات محاسبية:

## System for Creating Accounting Information

ان هدف المحاسبة الرئيسي هو توفير معلومات مالية على مستوى المنشأة، وحتى يمكن توفير هذه المعلومات فإن الأمر يتطلب توفير بعض الوسائل التى تمكن من المتابعة اليومية للأنشطة، ثم تلخيص النتائج فى تقارير محاسبية وهذه الوسائل التى تستخدمها منشأة معينة لتسجيل أنشطتها ثم تلخيص هذه الانشطة فى تقارير محاسبية تشكل ما يسمى بالنظام المحاسبى Accounting System

ان الخطوة الأولى لأى نظام محاسبى هى إيجاد سجل منظم للأنشطة التجارية اليومية معبرا عنها بوحدة النقد. ومن أمثلة هذه الأنشطة شراء البضائع، بيع بضائع، منح ائتمان للعملاء، الحصول على قرض، تحصيل ودفع نقدية، وتعتبر هذه العمليات

نموذجا للأحداث والأنشطة التى يمكن التعبير عنها فى صورة مالية، والتى يجب اثباتا فى السجلات المحاسبية.

إن مجرد التفكير فى شراء بضائع أو الحصول على خدمات لا يمثل عملية مالية، فالعملية المالية يقصد بها حدث إقتصادى متكامل وقع بالفعل، وليس بالحدث الممكن أو المتوقع فى المستقبل. هذا وتسجل العملية المالية بعدة طرق هى :

- تسجيل البيانات يدويا بالدفاتر والسجلات.
- التسجيل فى أجهزة آلية أو الكترونية.

وبطبيعة الحال ليست كل الأحداث الاقتصادية قابلة للقياس والوصف فى صورة مالية، فمثلا تعين مدير جديد، أو ابرام عقد عمل، أو ظهور وحدة اقتصادية منافسة لا تثبت فى السجلات المحاسبية لصعوبة قياسها ماليا.

وعلاوة على تسجيل العمليات المالية الاقتصادية عند حدوثها، يتم تبويبها فى مجموعات متجانسة، فالتبويب يؤدى إلى تخفيض العدد الكبير ن التفصيلات فى شكل ملائم يمكن من الاستفادة منه. ولتنظيم المعلومات فى شكل مفيد يتم تلخيص المعلومات المبوبة فى تقارير محاسبية تفى باحتياجات متخذى القرارات من المعلومات المختلفة.

إن الخطوات الثلاث السابق بيانها - التسجيل - التبويب - التلخيص هى أساليب لتوفير المعلومات المحاسية، ومع ذلك يجب أن ندرك أن مهمة المحاسبة ليست مقصورة على توفير هذه المعلومات فحسب، بل تتضمن أيضاً توصيلها إلى الأطراف المعنية، وتفسيرها وفقاً لعلاقتها بالقرارات المعنية.

يتبين مما تقدم أن المحاسبة لا تقتصر على عملية التسجيل فى الدفاتر وإعداد التقارير فحسب، بل تمتد إلى استخدام هذه المعلومات وتحليلها وتفسيرها.

وعادة ما يهتم المحاسبون بمدلول الأرقام التى ينتجونها، فهم دائما ينظرون الى العلاقة بين الأحداث والنتائج التى قد تلقى ضوءاً عما يتوقع حدوثه فى المستقبل.

إن عملية تفسير وتحليل المعلومات ليست مقصورة على المحاسبين، ولكن يمتد الأمر الى المديرين والمستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى المهتمة بأمر الوحدة الاقتصادية ولذلك ينبغى على هذه الاطراف التعرف على كيفية اعداد التقارير المحاسبية، ومدلول المعلومات التى تتضمنها حتى يمكنهم استخدام المعلومات المحاسبية بطريقة فعالة. ومن أهم ما يجب معرفته فى هذا الصدد هو الإلمام بأبعاد وحدود التقارير المحاسبية، فالمديرون والمستثمرون والدائنون الذين لا يتوفر لديهم قدر معقول من المعرفة المحاسبية قد يجهلون حقيقة هامة وهى أن المعلومات المحاسبية مبنية على تقديرات وليس على مقاييس دقيقة.

وهذا يعنى أنه قد يكون من السهولة بمكان ان يصبح الفرد كاتب حسابات كفء فى فترة لا تتجاوز بضعة اسابيع او اشهر فى حين انه لكى يصبح محاسبيا مهنيا فإنه يحتاج لعدد من سنوات الدراسة والخبرة.

وتتماثل مهنة المحاسبة مع المهن الأخرى من حيث التخصص فى مجال معين من مجالات المعرفة كالأطباء والمحامين وغيرهم ن المهنيين وهناك تخصصات داخل مهنة المحاسبة، ويمكن تقسيم هذه التخصصات الى ثلاثة أنواع هى : المحاسبة العامة، والمحاسبة الخاصة، ثم المحاسبة الحكومية.

**والمحاسبة العامة** يمارسها أشخاص مهنيون مستقلون «المحاسبون القانونيون» Certified public Accountants، وحتى يتمكن المحاسب القانونى من مزاولة المهنة يجب أن يحصل على ترخيص أو شهادة (C.P.A) من الدولة وفقا للقواعد المعمول بها.

ومن أهم الاعمال التى يمارسها المحاسب القانونى ما يلى :

- المراجعة Auditing
- الضرائـــــــب
- الخدمات الاستشارية للإدارة Management Advisory Services

**أما المحاسبة الخاصة:** تبين مما تقدم أن المحاسب القانونييمارس عمله بصفة مستقلة ويقدم خدماته لعملاء متعددين وذلك على العكس من المحاسب الذى يعمل كموظف فى الوحدات الاقتصادية بأنواعها المختلفة. وفى الوحدات الاقتصادية المتوسطة أو الكبيرة الحجم، عادة ما يلقب رئيس قسم المحاسبة بالمراقب Con-trolles ، بإعتبار ان البيانات المحاسبية تسهم بالدرجة الاولى فى الرقابة على عمليات الوحدة. وينظم مراقب الحسابات العمل فى إدارة أو قسم الحسابات، وهو يعتبر أيضاً ضمن فريق الادارة العليا يتحمل معهم عبء إدارة الوحدة، ويسهم فى وضع اهدافها، والتحقق من إنجاز هذه الأهداف.

ويقع على عاتق المحاسبين العاملين فى الوحدة الاقتصادية، سواء كانت وحدات صغيرة أم كبيرة، تسجيل العمليات وإعداد القوائم المالية الدورية من واقع السجلات المحاسبية. هذا ولم يقتصر نطاق عمل المحاسب فى هذه الوحدات على الأعمال السابقة فقط بل قد يتسع ليشمل المجالات التالية :

- تصميم النظم المحاسبية Design of Accouniting Systems
- المحاسبة عن التكاليف وإدارة التكلفة.
- التنبو المالى Financial Foucasting
- المحاسبة عن ضريبة الدخل Incoine Tax Accounting
- المراجعة الداخلية Internal Auditing
- المحاسبة الادارية Managerial Accounting*

* يقدم مجمع المحاسبة الادارية بالولايات المتحدة الأريكية برنامجاً يؤهل للحصول على شهادة فى مجال المحاسبة الادارية (CMA) وتعتبر هذه الشهادة بمثابة اعتراف بكفاءة الفرد فى ذلك المجال. وللحصول على هذه الشهادة، ينبغى أن يجتاز الفرد امتحانا مهنيا وان تتوفر له الخبرة العلمية والعملية وفقا لمعايير معينة.

**أما المحاسبة الحكومية:** والتى يتم العمل بها فى المجال الحكومى فتستلزم مدخلا مختلفا الى حد ما وذلك لغياب هدف تحقيق الربح فى الوحدات الحكومية.

## سادساً : فروع المحاسبة :

يعتبر عام ١٤٩٤ البداية العملية للمحاسبة حيث توصل عالم الرياضيات الإيطالى «وقايلتشيللو» إلى طريقة علمية لتسجيل البيانات (إمساك الدفاتر) وفقاً لقاعدة علمية هى «قاعدة القيد المزدوج» والتى تمثل أساس منطق تشغيل البيانات فى أى نظام محاسبى للمعلومات. وتعتبر المحاسبة علم إجتماعى تستمد قوتها من مدى الفوائد التى تقدمها للمجتمع، ومن ثم فقد تطورت المحاسبة مع التطورات التى حدثت فى البيئة المحيطة بها حتى أصبح للمحاسبة فروعاً رئيسية عديدة يهتم كل منها بجانب من جوانب الدراسات الهامة التى تتطلبها طبيعة الظروف الاقتصادية. ولعل أهم الفروع الرئيسية للمحاسبة هى :

### ١ - المحاسبة المالية Financial Accounting :

تعتبر المحاسبة المالية - كما سبق القول - نظام القياس والإتصال يعمل على تسجيل وتصنيف وتلخيص العمليات المالية المتعلقة بالنشاط الاقتصادى للمنشأة، وذلك بغرض تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة، وتحديد ما للمنشأة، من حقوق وما عليهما من التزامات فى نهاية تلك الفترة. وتستخدم المعلومات المحاسبية التى توفرها المحاسبة المالية داخليا من قبل إدارة المنشأة وخارجياً من قبل أطراف عديدة، مثل الملاك، البنوك، الدائنون، والهيئات الحكومية. ويتم إعداد القوائم والتقارير المالية وفقاً لمجموعة من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، والتى سيتم مناقشتها فى قسم تال من هذا الفصل.

### ٢ - محاسبة التكاليف Cost Accounting :

هى فرع من فروع المحاسبة يهتم بتجميع وتفسير بيانات التكلفة وذلك بغرض تحديد تكلفة المنتجات والرقابة على عناصر التكاليف المختلفة ويعتبر تحديد تكلفة كل عملية صناعية (مثل عملية طلاء السيارات فى صناعة السيارة) أو تكلفة أى نشاط (مثل برنامج تدريب العاملين) أمر حيوى لإدارة المنشأة، حيث يساعدها على إتخاذ قرارات سليمة. وتمتد محاسبة التكاليف لتقدير التكاليف المستقلة من خلال نظم التكاليف المعيارية. وذلك بغرض تحقيق الرقابة على عناصر التكاليف عن طريق مقارنة التكاليف الفعلية بالتكاليف المعيارية وتحديد الإنحرافات التى قد تكون فى صالح أو فى غير صالح المنشأة، وإتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة.

وترتبط محاسبة التكاليف بعلوم أخرى مثل إدارة الأعمال (خاصة إدارة الإنتاج، وادارة الأفراد) والإحصاء وبحوث العمليات.

### ٣ - المحاسبة الإدارية Management Accounting :

يوفر النظام المحاسبى معلومات لكل من الإستخدام الداخلى والخارجى. ويتم توفير المعلومات للإستخدام الخارجى من خلال القوائم المالية السنوية. وتمد التقارير الداخلية التى يوفرها النظام المحاسبى المديرين بالمعلومات المطلوبة للعمليات التشغيلية اليومية وكذلك بالمعلومات المطلوبة للتخطيط طويل الأجل. ويطلق على الفرع الذى يحدد ويوفر أنواع المعلومات الأكثر ملاءمة لقرارات ادارية معينة وتفسير هذه المعلومات، المحاسبة الإدارية Management Accounting . وبإختصار تستخدم المحاسبة الإدارية عن طريق الأطراف الداخلية وليس عن طريق الأطراف الخارجية. وتعتبر محاسبة التكاليف والموازنات التخطيطية ضمن أساليب المحاسبة الادارية. ومن الجدير بالذكر، أن المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية لا يعتبران فرعان

مستقلان تماماً. ان كثيراً من معلومات المحاسبة الإدارية تعتبر بالفعل معلومات محاسبة مالية، أعيد ترتيبها لتلائم غرض إدارى معين .

وترتبط المحاسبة الإدارية بعلوم الإدارة، وبحوث العمليات والإحصاء، والعلوم السلوكية، والإقتصاد الجزئى.

### ٤ - المحاسبة الحكومية Governmintal Accounting :

هى أحد فروع المحاسبة التى تهتم بتجميع وقياس وتشغيل وتوصيل ورقابة العمليات المالية المتعلقة بالنشاط الإدارى الحكومى وذلك فى إطار محدد يحكمه القانون واللوائح المالية. وذلك بغرض التحقق من تطبيق القوانين واللوائح والميزانيات التى تلتزم بها وحدات الجهاز الادارى الحكومى. وتتطلب المحاسبة عن الأنشطة الحكومية الى مناهج مختلفة إلى حد ما عن مناهج المحاسبة المالية نظراً لأن الوحدات الحكومية لا تهدف الى تحقيق ربح، ومن ثم، فإن المحاسبة الحكومية لا تسعى إلى قياس نتيجة أعمال الوحدات الإدارية الحكومية أو تحديد المركز المالى لها أو قياس التكلفة.

وترتبط المحاسبة الحكومية بعلوم الاقتصاد والمالية العامة والقانون الادارى +

### ٥ - المحاسبة الضريبية Taxt Accounting :

هى أحد فروع المحاسبة التى تهدف إلى تحديد الوعاء الخاضع للضريبة فى فروع ضرائب الدخل، وذلك تمهيداً لتحديد مقدار الضريبة المستحقة للخزانة العامة. ويتم تحديد الوعاء الضريبى فيضوء الأحكام والقواعد التى يحددها التشريع الضريبى والتى لا تتفق فى بعض الحالات مع قواعد القياس المحاسبى للربح. ويرتبط هذا النوع بعلوم المالية العامة، القانون التجارى، الاقتصاد، العلوم السلوكية.

### ٦-المحاسبة القومية (أو الإقتصاديات)

### National (Economic) Accounting

وهى ذلك الفرع من الدراسات المحاسبية الذى يتبع نسكاً منهجياً معيناً (فى ضوء الفروض المنطقية والمبادئ العلمية) لتحديد وقياس المعلومات الإقتصادية المرتبطة بالاقتصاد القومى فى مجموعة (بقطاعات المختلفة: قطاع الأعمال - قطاع الإدارة الحكومية - القطاع العائلى - قطاع العالم الخارجى) وتوصيل هذه المعلومات الاقتصادية لجهات الاختصاص بما يسمح بالحكم على نتائج الماضى وإتخاذ القرارات المرتبطة بالتخطيط والمتابعة والرقابة .

ولكى يمكن المحاسبة القومية تحقيق هذه الأهداف وتقديم المعلومات اللازمة لجهات الاختصاص المختلفة ظهرت الفروع الستة التالية للمحاسبة القومية :

ولكى يمكن للمحاسبة القومية تحقيق هذه الأهداف وتقديم المعلومات اللازمة لجهات الإختصاص المختلفة ظهرت الفروع السنة التالية للمحاسبة القومية:

أ - حسابات الدخل القومى.

ب - حسابات وجداول المدخلات والمخرجات.

حـ - حسابات تدفقات الأموال.

د - حسابات ميزان المدفوعات.

هـ - الميزانية القومية.

و - الموازنة القومية.

### ٧ - المراجعة Auditing :

تعتبر المراجعة أحد الوظائف وثيقة الصلة بوظائف المحاسبة والمستقلة عنها فى نفس الوقت، وتهدف المراجعة إلى التحقق من دقة البيانات والمعلومات المحاسبية

وخاصة تلك التى تتولد عن المحاسبة المالية. وهى تقوم ايضا على نموذج للقياس ونموذج للإتصال حيث يهدف النموذج الاول الى قياس درجة الثقة فى البيانات والمعلومات المحاسبية ويخصص الثانى بتوصيل نتائج القياس إلى من يهمه الأمر فى صورة مناسبة. وتتوقف درجة الثقة فى البيانات المحاسبية على موضوعيتها ومدى التزاماتها بمبادئ وقواعد وإجراءات القياس المحاسبى ومدى دقة تعبيرها عن حقيقة موضوع القياس، ومن ثم فإن المراجعة تضفى على البيانات والمعلومات المحسابية درجة أكبر من الثقة فيهما. وتنقسم المراجعة الى قسمين :

الأول : ويطلق عليه المراجعة الخارجية ويتولى القيام بها شخص أو جهة خارجية يطلق عليها المراجع الخارجي، ويختص هذا المراجع أساسا فى الحقق من نتائج القياس فى المحاسبة المالية سواء كان هذا القياس متعلقاً بنتائج عمليات الوحدة المحاسبية من ربح او خسارة او متعلقا بمركزها المالى كما ينعكس فى أصولها والتزاماتها.

الثانى : ويطلق عليه المراجعة الداخلية وهى تتم بمعرفة افراد داخل الوحدة المحاسبية ومن العاملين فيها. وحتى تحقق الغرض منها فلا بد وان تكون وظيفة المراجعة الداخلية وظيفة مستقلة تنظيمياً وإدارياً عن وظائف المحاسبة المالية. ولا تقتصر المراجعة الداخلية على التحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات المحاسبية وإنما يمكن ان تنسحب على وظائف ادارية وتنظيمية أخرى.

### ٨ – المحاسبة الآلية : Computerizes Accounting

يهدف هذا الفرع الحديث من فروع المحاسبة، إلى معرفة آثار التطورات العلمية والتقنية المختلفة لاستخدام الحاسبات الآلية على العملية المحاسبة، خاصة وقد إنتشرت هذه الحاسبات الآلية فى الآونة الأخيرة، وكثر إستخدامها فى أعمال الادارة المالية بشكل عام، والمحاسبة بشكل خاص.

**٩ - فروع أخرى :**

وهى عبارة عن فروع أخرى للمحاسبة، تطبق فى النشاطات الاقتصادية والتجارية ذات الطابع الخاص، ومن أمثلتها :

محاسبة البنوك، محاسبة البترول، محاسبة الفنادق، محاسبة المقاولات، المحاسبة الزراعية ....... إلخ.

ومهما تكن فروع المحاسبة، فإنها تستند أساساً إلى علم المحاسبة وفنونه، كما تطبق مبادئ وإجراءاته ونظريته، مع بعض التعديلات اللازمة طبقاً لإحتياجات المجال الذى تطبق فيه.

## سابعاً : علاقة المحاسبة بالعلوم الأخرى :

ترتبط المحاسبة ارتباطا وثيقاً ببعض العلوم الأخرى، بحيث لا يستطيع المحاسب الكفء أن يزاول عمله بنجاح دون أن يكون على علم ودراية بتلك العلوم الاخرى، وخاصة تلك التى تؤثر مباشراً على وظيفة المحاسب وهذا لا يعنى أن المحاسب يجب ان يكون خبيراً، فى كل تلك العلوم المرتبطة بوظيفته، وغنما يجب عليه على الأقل ان يكون ملماً بالأصول العامة لتلك العلوم، فتعتبر علوم الاقتصاد والإحصاء والرياضة والقانون ونظرية التنظيم والإدارة من أهم العلوم التى ترتبط بالمحاسبة. وفيما يلى الارتباط بين المحاسبة وكل علم من هذه العلوم.

**١ - علاقة اللمحاسبة بعلم الاقتصاد :**

يقوم الاقتصاد على حل المشكلة الاقتصادية التى تتمثل فى وجود موارد اقتصادية محدودة المقدار ونادرة. ويعمل علم الاقتصاد اساساً على تحليل كيفية استخدام هذه الموارد النادرة لتحقيق اقصى اشباع ممكن، ومن ثم فإن علم الاقتصاد

يبحث اساسا فى تحقيق كفاءة استخدام الموارد (مثل النقدية والعمالة والموارد الطبيعية والمعدات الرأسمالية)، وكيفية تعظيم الإيرادات التى يمكن تحقيقها من انتاج وفى سبيل ذلك يبحث علم الاقتصاد فى تحديد المعدل الأمثل للتوسع أو للإنكماش (الحجم الأمثل للإنتاج)، كما يبحث فى تحديد افضل طرق التمويل التى يمكن الإعتماد عليها فى تمويل مشروعات الأعمال.

ومن الواضح أن هذه الدراسات الاقتصادية يجب تطبيقها فى الوحدة المحاسبية حتى يمكن تحقيق أهدافها فى ضوء الموارد المتاحة ولكى نستطيع الوحدة تحقيق أهدافها، فلا بد للنظام المحاسبى المطبق فى هذه الوحدة أن يكون قادراً على تقديم المعلومات اللازمة لترشيد القرارات الاقتصادية. ومما لا شك فيه ان المحاسب الذى يقوم بانتاج هذه المعلومات وتقديمها لا بد ان يكون على دراسة واعية بأنواع المعلومات اللازم تقديمها للمساعدة فى إتخاذ القرار بشأن المشكلة محل البحث. ومن ثم فإن المحاسب يجب ان يكون ملماً بالأصول الاقتصادية التى تجعله قادراً على تحديد نوعية المعلومات المطلوبة للمشكلة محل البحث بحيث يستطيع أن يساهم مساهمة ايجابية فى حل المشكلة عن طريق تقديمه للمعلومات المناسبة فى الوقت المناسب.

ومن الجدير بالإشارة أن المحاسبة تقوم على نموذج لقياس موارد ومتغيرات وعمليات وتدفقات اقتصادية لتوفير بيانات ومعلومات ذات طبيعة اقتصادية عن قيمة هذه العناصر أو مقدارهما، وخصائصها ومكوناتها، فمواضيع القياس المحاسبى تنبثق جذورها أساسا من الأسس والمبادئ والمعايير الاقتصادية وإلا ما توافر للبيانات والمعلومات المحاسبية الدلالة الاقتصادية الملائمة لتحقيق الهدف من توليدها وتوفيرها للمستفيدين منها، فلا ريب اذن أن نجد المحاسبة قد إستخدمت العديد من ادوات التحليل الاقتصادى، وارتكزت على تطبيق النظرية الاقتصادية فى بناء نموذج القياس المحاسبى.

ولعل ما تقدم يوحى بأن المحاسبة على علاقة وثيقة بعلم الاقتصاد.

**٢ - علاقة المحاسبة بإدارة الأعمال :**

تمارس إدارة المنشآت وظائف متعددة للتخطيط والتنسيق والإشراف والمتابعة والرقابة وتقييم الأداء وإتخاذ القرارات. وتعتمد إدارة المنشآت فى أدائها لهذه الوظائف على كثير من العلوم. كما تعتمد للقيام بوظائفها إلى حد كبير على المعلومات المحاسبية (التى يقدمها المحاسب) وغيرها من المعلومات الأخرى.

فالمحاسبة، كما سبق أن أوضحنا، ما هى إلا نظام للمعلومات تعمل على توفير المعلومات المناسبة لجهات متعددة بما فى ذلك رجال الإدارة. لذلك كان من الضرورى على المحاسب أن يكون ملماً بأصول الإدارة حتى يكون قادراً على إنتاج المعلومات المناسبة لترشيد القرارات الادارية المختلفة.

فالنظام المحاسبى للوحدة الاقتصادية أهم مصدر من مصادر البيانات والمعلومات التى يمكن أن تتاح للإدارة لأغراض إتخاذ قراراتهما فى شأن إدارة الموارد الاقتصادية لتحقيق الأهداف المرغوبة، والتى عادة ما تنطوى على تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح .

ومن جهة أخرى فإن المحاسبين يزاولون فى الحياة العملية كثيرا من الأعمال التى قد تخرج عن نطاق ومجال الدراسات المحاسبية مثل أن يزاول المحاسبون أعمالا تدخل فى نطاق الوظائف الإدارية، فيتعين على المحاسب عند ممارسته لهذه الأعمال أن يكون على علم ودراسة بأصول علم الإدارة.

**٣ - علاقة المحاسبة بالعلوم الرياضية والإحصائية :**

للمحاسبة روابط وثيقة بالعلوم الرياضية والإحصائية، فنظرية القيد المزدوج تعتمد

على المعدلات الرياضية ولقد كان لوقاباشيولى L. Basioly وهو أول عالم رياضيات يقدم طريقة امساك الدفاتر على أساس المعادلات الرياضية (الجبرية) فى عام ١٤٩٤. كما ان جميع عمليات المحاسبة وحساباتها وقوائمها يمكن التعبير عنها فى الواقع فى صورة معدلات رياضية. بل ان نموذج القيد المحاسبى بكامل أركانه يمكن وضعه فى صورة نموذج رياضى.

كما أن المحاسبة مرتبطة بالعلوم الإحصائية حديثا حيث اتسع نطاق عمليات المحاسبة وازدادت تعقيداً فى الوقت الذى زاد فيه الإهتمام بمدى ملائمة البيانات والمعلومات المحاسبية للغرض المستهدف منها. فنجد مثلا ان اسلوب المعاينة الاحصائية قد أصبح من الأساليب الهامة فى شأن القياس والتحقق المحاسبى ونجد ايضا ان تطبيق نظرية الاحتمالات وقواعدها عند توفير البيانات المحاسبة اصبح من الامور الواردة فى الكتابات المحاسبية فى شأن القياس المحاسبى لزيادة منفعة البيانات والمعلومات المحاسبية بصدد إتخاذ القرارات.

**٤ - علاقة المحاسبة بالقانون :**

من المعروف أن أى وحدة اقتصادية تعمل عادة من خلال بيئة قانونية، وأن معظم المعاملات المالية التى تجريها الوحدة من الموردين أو العملاء أو العاملين تخضع لشروط العقد بين هذه الوحدة المحاسبية والطرف الآخر فى هذه المعاملات.

ومن ثم فإن المحاسب يجب أن يكون ملما بمبادئ القانون حتى يستطيع تتبع المعاملات المالية بين الوحدة المحاسبية والغير وفقاً لشروط العقد المبرم. كما يجب على المحاسب ان يكون ملماً بمبادئ القانون التجارى والتشريعات الضريبة وقانون الشركات حتى يستطيع أن يمارس على الوجه المطلوب. ولعل أبرز مثال على إعتماد القانون على البيانات المحاسبية من الناحية الأخرى هو إعتبار هذه البيانات قرينة من

قرائن الإثبات إذا ما توفرت ذلك ان البيانات والمعلومات المحاسبية تعتبر من أهم أسس تطبيق التشريع الضريبى فى الدول المختلفة.

ومما تقدم تتضح مدى أهمية المام المحاسب بالمبادئ والإعتبارات القانونية المختلفة التى من شأنها أن تؤثر فى مجال عمله أو تتأثر به وذلك حتى يتجنب الوقوع فى مخالفات واخطاء قانونية.

**٥ – علاقة المحاسبة بالعلوم السلوكية :**

إتجهت المحاسبة حديثاً إلى دراسة العلوم السلوكية ومحاولة الإستفادة منها فى شأن القياس والإتصال المحاسبى.

وتهدف الدراسات المحاسبية السولكية إلى محاولة تفهم وإستيعاب السلوك البشرى وتفسيره فى مجال إتخاذ القرارات، وزيادة فعالية البيانات المحاسبية فى شأن جعلها أكثر ملائمة لاحتياجات متخذى القرارات فى ضوء خصائصهم السلوكية.

وقد أدى إتجاه المحاسبين – فى السنوات الأخيرة – نحو دراسة العلوم السلوكية إلى إثارة الكثير من الجدل والعديد من التساؤلات، كما تواجه الدارسة فى هذا المجال كثير من المشاكل والصعوبات . وليس هنا مجال لسرد هذا الجدل ، وإنما كل ما يمكن قوله هو أن دراسة المحاسب للعلوم السلوكية أصبح من الأمور المقرر وجوبها إذا كان له أن يؤدى وظيفته على الوجه الأفضل .

**٦– علاقة المحاسبة بالعلوم الهندسية :**

تظهر العلاقة بين المحاسبة والعلوم الهندسية خصوصاً فى مجال هندسية الإنتاج حيث يوجد بعض الموضوعات المشتركة بينهما وخصوصاً فى مجال محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية ، وفى تقدير العمر الإنتاجى للأصول الثابتة لتحديد معدل اهلاك

الأصل الثابت، كما يبرز أيضاً العمل المشترك بين المحاسبين وبين المهندسين فى دراسات الجدوى الإقتصادية للمشروعات .

مما تقدم يتضح أن المحاسبة تقع فى دائرة العلوم الإجتماعية ، وإن كان لها بعض الروابط ببعض العلوم الطبيعية ، وخصوصاً فى مجال قاعدة التوازن الرياضى فى الواقع أساس قاعدة التوزان المحاسبى كما سيتضح ذلك فيما بعد .

## ثامناً : تطوير معايير المحاسبة فى ظل متغيرات النظام العالمى الجديد

## Development of Accounting Standards The FASB

يعتبر تطوير المبادئ والممارسات المحاسبية لكى تتمشى مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من اهم الأنشطة التى يمارسها المحاسبون سواء أكانوا أكاديميين أم مهنيين. ففى الولايات المتحدة الأمريكية توجد أربعة أجهزة كان لها دور حيوى فى تطوير المحاسبة هى «مجلس معايير المحاسبة المالية» Financial Accounting Standards Board (FASB) والمجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified public Accountants (CICPA) وهيئة تنظيم تداول الأوراق المالية Securities and Exchange Commission (SEC) وجمعية المحاسبة الأمريكية American Accounting Association (AAA) ، ومن أكثر هذه الأجهزة أهمية «مجلس معايير المحاسبة المالية» وهو ما يعرف باسم (FASB)، إختصارا لاسم المجلس، وترجع أهمية هذا المجلس لإرسائه المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها.. وينتمى هذا المجلس للقطاع الخاص ولا يتبع للجهاز الحكومى.

ومع أن تطوير المعايير المحاسبية فى الولايات المتحدة الأمريكية يتم دائما بواسطة الأجهزة الخاصة، إلا أن الحكومة تتدخل فى مهام هذه الأجهزة عن طريق هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية (SEC) .

## تاسعاً : الأهداف الاساسية والفرعية للوحدة الاقتصادية ودور المحاسبة كأساس لإتخاذ القرارات :

يجب على إدارة أى وحدة اقتصادية أن تأخذ فى إعتبارها هدفين أساسيين يحققان لها البقاء Two Primary Business objectives هما تحقيق الأرباح وتوفر النقدية التى تكفى لسداد التزاماتها وقت إستحقاقها. ومن الطبيعى ألا تقتصر الأهداف على هذين الهدفين - تحقيق الربح والسيولة - ولكن هناك أهدافا فرعية عديدة أخرى منها :

* خلق وظائف للأيدى العاملة فى المجتمع.
* حماية البيئة.
* تطوير المنتجات
* توفير السلع والخدمات بأسعار ملائمة للمستهلكين.

ومع ذلك ينبغى أن يكون واضحاً أن أى وحدة اقتصادية لا تستطيع تحقيق هذه الأهداف للمجتمع الا إذا نجحت فى تحقيق الهدفين الأساسيين وهما تحقيق الربح والسيولة بإعتبارهما الاساس فى بقاء وإستمرار أى وحدة اقتصادية.

ولكن كيف يتعرف مديرو الأعمال على أن وحدة اقتصادية معينة تحقق أرباحا أو تتحمل خسائر؟ كيف يعرفون ما إذا كانت الوحدة لديها سيولة نقدية أو أنها تتعرض لاعسار مالى؟

ويمكن القول فى هذا الصدد أن المحاسبة هى الوسيلة التى يمكن بواسطتها قياس الربح والسيولة لوحدة اقتصادية معينة. بالاضافة إلى ذلك فهى توفر المعلومات اللازمة كأساس لاتخاذ القرارات بما يمكن الإدارة من توجيه الوحدة بالطريقة التى تحقق لها الربح والسيولة. هذا بالاضافة الى توفير بيانات تساعد المديرين على التنبؤ وإتخاذ قرارات هامة فى مواجهة التغيرات البيئية المستمرة.

ويمكن القول بصفة عامة أن جميع أنواع القرارات تعتمد بدرجة كبيرة على بيانات محاسبية. ولذلك، تحتاج الادارة إلى التأكيد بأن البيانات المحاسبية التى تتلقاها دقيقة ويمكن الاعتماد عليها. ويتحقق ذلك الهدف بدرجة كبيرة من خلال وجود نظام قوى للرقابة الداخلية الذى يرتكز على مجموعة من المقاييس تضمن للإدارة تحقيق عدة أهداف هى:

* حماية مواردها ضد الاسراف والاختلاس وعدم الكفاءة.
* ضمان دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها.
* ضمان الاستجابة للسياسة المخططة.
* تقويم الأداء فى كل قطاعات واقسام الوحدة الاقتصادية.

ومن المهام الاساسية التى يمارسها المحاسب القانونى قبل مراجعة اعمال وحدة اقتصادية معينة، تقويم كفاءة نظام الرقابة الداخلية فى كل قطاع أو قسم بالوحدة. فكلما كان نظام الرقابة، الداخلية جيداً زادت ثقة المحاسبة القانونى فى عدالة القوائم المالية والسجلات المحاسبية.

## عاشراً : مقومات تصميم النظام المحاسبى فى ظل التشغيل اليدوى :

ونخلص مما تقدم، أنه يجب عند تصمييم النظام المحاسبى لوحدة محاسبية معينة ، مراعاة الأركان العملية التالية :

١- تحديد الهدف الرئيسى المنشود من النظام المحاسبى ..
٢- تحديد الوحدة المحاسبة التى سيطبق فيها النظام .
٣- تحديد طبيعة العمليات المالية المرتبطة بالوحدة المحاسبية .
٤- تحديد المجموع المستندية المؤيدة للعمليات المالية .
٥- تحديد المجموعة الدفترية التى تصب فيها بيانات المجموعة المستندية .

وسوف نوضح معنى كل ركن من أركان النظام المحاسبى المطبق :

**١- تحديد الهدف الرئيسى المنشود من النظام المحاسبى :**

أن النظام المحاسبى المالى أصبح ينظر إليه كأداة لخدمة أهداف أصحاب المنشأة وإدارة المنشأة والمجتمع بمعنى آخر أن المستفيدين من النظام المحاسبى يمكن تصنيفهم إلى فئتين فئة المستفيدين من داخل المنشأة ويمثلها أصحاب المنشأة وإدارة المنشأة وتتمثل أهدافهم فى التعرف على نتائج أعمال المنشأة وإدارة المنشأة وتتمثل أهدافهم فى التعرف على نتائج أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة فى صورة حسابات ختامية ، والمركز المالى لها فى نهاية هذه الفترة ، فضلا عن ،التعرف على حجم المديونيه والدائنيه المترتبه إلى المعاملات المالية مع الغير .

أما الفئة الثانية من المستفيدين فهى من خارج المنشأة ويمثلها المستثمرين ، والبنوك ، ومصلحة الضرائب ، وغيرها من أصحاب المصالح . ورغم أنه يبدو وان أهدافهم متعارضه إلا أنه يجب على النظام المحاسبى المطبق أن يوفر المعلومات ويعرضها بالشكل الذى يخدم أغراض هذه الفئات المستخدمة لها .

ولا شك أن طريقة إعداد وعرض المعلومات المحاسبية بالشكل الذى يحقق أهداف فئات المستفيدين ، رالذى يحقق أهداف فئات المستفيدين ، يساعد بلاشك هؤلاء المستفيدين فى ترشيد عملية إتخاذ قراراتهم إما بالاستمرار فى أحد الأنشطة دون الآخر أو باستثمار قدر معين من الأموال فى هذه المنشأة أو فى غيرها ، وما إذا كانت البنوك سوف تقرض هذه المنشأة وتقدم بعض التسهيلات الائتمانية لها أم لا ، كما تمكن مصلحة الضرائب من تحديد وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وغيرها من الفئات ، وبهذا الشكل يمكن القول أن النظام المحاسبى بهذا الشكل يخدم المجتمع ككل بكافة فئاته المتعاملة مع المنشأة .

**٢- تحديد الوحدة المحاسبية التى سيطبق فيها النظام المحاسبى :**

يقصد بالوحدة المحاسبية ، الوحدة الاقتصادية سواء كانت تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا ، وسواء كانت منشأة فردية أو شركات أشخاص أو شركات أموال أو هيئات أو جمعيات تعاونية أو بنوك أو شركات تأمين .. إلخ .

وتحديد الوحدة المحاسبية يؤدى إلى تحديد وتصميم النظام المحاسبى الواجب اتباعه، حيث يلزم تحديد طبيعة النشاط والعمليات المالية، وأنواع المجموعات المستندية والدفترية التى تسجل فيها هذه العمليات المالية بالاضافة إلى أن هذه الوحدات المحاسبية قد يكون هدفها الرئيسى تحقيق أقصى أرباح ممكنة، وقد يكون هدفها الرئيسى تحقيق أقصى أرباح ممكنة، وقد يكون هدفها الرئيسى خدمة المجتمع اساسا بغض النظر عن تحقيق الأرباح، مما يتطلب تصميم النظام المحاسبى الذى يتفق والأهداف الرئيسية التى تسعى إلى تحقيقها هذه المنشآت.

**٣- تحديد طبيعة العمليات المالية المرتبطة بالوحدة المحاسبية :**

تعتبر العملية المالية ذات مفهوم أوسع من العملية التجارية، فعلى حين يقصد بالعملية التجارية كل ما يتعلق بالبضاعة من بيع أو شراء وما يترتب على ذلك من علاقات المديونية والدائنية، فإن العملية المالية لها مفهوم أوسع ويجب المفهوم الضيف للعملية التجارية، حيث تتضمن كافة العمليات التمويلية التى تهدف إلى الحصول على مصادر أموال، والعمليات الرأسمالية التى تهدف إلى إقتناء الأصول الثابتة التى تستخدم فى الإنتاج وليس بغرض بيعها مرة أخرى، كالأراضى والمبانى والالات والأثاث والسيارات والتى تقتنى بغرض الحصول على خدمات طويلة الأجل.

كما تتضمن العمليات الايرادية، وهى العمليات التى تتصف بالدورية لارتباطها بالنشاط التجارى سواء ترتب عليها إتفاقاً أو ايراد، مثل عملية شراء وبيع البضاعة،

وما ينتج عنه من تأثير على رقم الأرباح المحقق نتيجة مقابلة ايرادات النشاط التجارى بنفقاته. وتنقسم العمليات الايرادية الى عمليات آجلة ونقدية ويمكن إعادة تصنيفها عند ربطها بوظائف المنشأة إلى ما يلى :

١ - عمليات إيرادية مرتبطة بوظيفة الشراء الآجل والنقدى.

٢ - عمليات إيرادية مرتبطة بوظيفة البيع الآجل والنقدى.

٣ - عمليات إيرادية مرتبطة بوظيفة الادارة العامة للمنشأة، كأداة الأفراد، والإدارة المالية، والعلاقات العامة وغيرها.

ومن الجدير بالذكر، أن العمليات التمويلية والرأسمالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحديد المركز المالى للمنشأة من أصول وخصوم، كما أن العمليات الإيرادية ترتبط ايضا بتحديد نتائج أعمال المنشأة من ربح أو خسارة، فضلا عن العمليات الإيرادية المرتبطة بوظيفتى الشراء والبيع الوثيقة الارتباط بتحديد مجمل الأرباح، وعلى حين ترتبط العمليات الايرادية المرتبطة بوظيفة الادارة العامة للمنشأة أساساً بتحديد صافى الأرباح.

وغنى عن القول، أن دراسة طبيعة العمليات المالية وعلاقتها بقواعد التسجيل المحاسبة هو محور دراستنا فى هذا الكتاب، حيث يهدف إلى تناول مشاكل تسجيل هذه العمليات المالية بالدراسة، ووضع الحلول لمعالجتها محاسبياً على أسس علمية سليمة.

**٤ - تحديد المجموعة المستندية المفيدة للعمليات المالية :**

تعتبر المجموعة المستندية الدالة على صحة وحقيقة العمليات المالية، والمحتوية على البيانات، بمثابة مدخلات النظام المحاسبى، وتستخدم هذه المستندات فى تسجيل

العمليات المالية فى الدفاتر والسجلات المحاسبية فى صورة قيود محاسبية لذلك فمن الأهمية بمكان حفظ هذه المستندات فى ملفات مرتبة ترتيباً زمنياً ومرقمة ترقيماً مسلسلاً يتفق والمسجل فى الدفاتر المحاسبية.

وتختلف أنواع المستندات وتتعدد، بإختلاف العمليات المالية التى تؤيدها، فبعضها من تصميم المنشأة وتعرف بالمستندات الداخلية، وغالباً ما تعد من اصل وعدد من الصور كل منها يخدم غرض معين. ويعطى الأصل غالباً المستفيد ويحتفظ بصورة هذه المستندات، ومن أمثلة هذه المستندات فواتير البيع، حيث تعد من أصل وعدة صور يعطى أصل للعميل، وتستخدم صور الفواتير للتسجيل فى الدفاتر المحاسبية، وفى تحصيل قيمة الفواتير، وفى صرف البضائع من مخازن المنشأة.

كما قد تتسلم المنشأة عض المستندات من الغير، وتعرف بالمستندات الخارجية، وغالباً ما تتسلم المنشأة أصول هذه المستندات، حيث تستخدم كأداة للتسجيل المحاسبى فى صورة قيود محاسية، مثل إيصالات توريد نقدية، أو فواتير الشراء، أو أذون إستلام البضاعة.

والمستندات الداخلية أو الخارجية، هى عبارة عن حقائق وبيانات غير مبوبة أو مرئية بشكل سليم، ويتطلب الأمر إعادة تبويبها وترتيبها فى مجموعات متجانسة للتوصل إلى معلومات معروضة بشكل يتفق واحتياجات المستفيدين سواء من داخل المنشأة أو من خارجها.

**٥ - تحديد المجموعة الدفترية التى تصب فيها بيانات المجموعة المستندية :**

تعتبر المجموعة الدفترية هى نهاية مطاف المجموعة المستندية حيث يتم تسجيل العمليات المالية فيها من واقع المستندات المؤيدة لحقيقة حدوثها. وقد الزم القانون الخاص بتنظيم الدفاتر رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣، بإمساك مجموعة دفترية معينة تعتبر

بمثابة الحد الادنى لما يجب إمساكه بجانب ما جرى العرف المحاسبى على إمساكه من دفاتر، وما تتطلبه طبيعة نشاط المنشآت التجارية وسوف نتناول بالتفصيل أهم هذه الدفاتر السجلات المحاسبية :

**أ - الدفاتر القانونية :**

الزم القانون المصرى كل منشأة يزيد رأس مالها على ألف جنيه أن تمسك دفاتر اليومية الأصلية، والجرد، والمراسلات التى تستلزمها طبيعة أعمالها المالية. وتعتبر هذه الدفاتر بمثابة الحد الأدنى لما يجب إمساكه من دفاتر وهى :

**١ - دفتر اليومية الأصلى :**

نصت المادة الأولى من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المعدلة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤، على أن يمسك دفترين على الأقل هما دفتر اليومية الأصلى، ودفتر الجرد ويعفى من هذا التزام التجار الذين لا يزيد رأسمالهم على الألف جنيه، ويرجع فى تحديد رأس المال إلى مصلحة الضرائب.

ويتم التسجيل فى دفتر اليومية العامة وفقاً للتسلسل الزمنى للأحداث المالية، أى للعمليات التى يمكن تحديد قيمة مالية لها، ويتم تسجيل هذا الحدث المالى عن طريق تحليله إلى اطرافه المدينة والدائنه واثباته فى شكل قيود محاسبية مصحوبة بايضاح او تفسير لطبيعة العملية المالية.

كما يمكن للمنشأة ان تستعين ببعض دفاتر اليومية المساعدة وفقاً للطريقة المحاسبية المستخدمة، على أن يتضمن كل دفتر يومية مساعدة على العمليات المالية المتجانسة كدفتر يومية المشتريات الآجلة، ودفتر يومية المبيعات الآجلة، وعلى أن ترحل مجاميع هذه الدفاتر فى نهاية كل فترة مالية معينة إلى دفتر اليومية الأصلى .

ودفتر اليومية له أهمية خاصة حيث يعتبر حجة أمام المحاكم التجارية فيما يتعلق بالعاملات المالية بين المنشأة والغير فى حالة التقاضى أمام المحاكم، كما أنه يعتبر أساس العمليات المحاسبية التى تقوم مصلحة الضرائب بتحديد وعاء الضريبة على المنشآت وفقا له.

ونظراً لأهمية دفتر اليومية فقد أشار القانون إلى أنه يتعين قبل إستعمال دفترى اليومية والجرد أن تنمر كل صفحة من صفحاتهما، وأن يوقع على كل ورقة فيها الموثق الواقع فى دائرة إختصاصه المحل التجارى. فإذا إنتهت صفحات هذين الدفترين تعين على التاجر وورثته فى حالة وقف نشاط المحل التجارى تقديم الدفترين المشار إليهما إلى الموثق للتأشير عليهما بما يفيد ذلك كما أشار القانون إلى أن دفتر اليومية ودفتر الجرد يجب أن يكون خاليين من كل فراغ فلا يترك فراغ بين القيود ولا يتم الكتابة فى الحواشى أو التحشير بين السطور، كما يجب أن يكون خاليا من أى مسح أو كشط أو تمزيق فى صفحات الدفتر.

كما نص القانون على وجوب إحتفاظ المنشأة (التاجر أو ورثته) بالدفاتر القانونية لمدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ إقفال هذه الدفاتر ولهذا لا يجوز إعدامها قبل مضى هذه المدة، ويسرى هذا الإلزام أيضاً على المستندات المؤيدة للمعاملات المثبتة فى هذه الدفاتر وأيضاً المراسلات التجارية التى تتصل بأعمال المنشأة.

### تصميم دفتر اليومية:

يتولى المحاسب تصميم دفتر اليومية ليتضمن كافة البيانات الأساسية المرتبطة بكل عملية يتم إثباتها بالدفتر لتلبية المتطلبات القانونية والعرفية وبما يتناسب مع طريقة تشغيل البيانات المتبعة ولهذا يشمل دفتر اليومية عادة على البيانات الآتية :

● **خانة المبلغ**: يثبت فى هذه الخانة قيمة العملية وهى تنقسم إلى جانبين إحدهما مدين (منه) ودائن (له).

● **خانة البيان**: وهى الخانة الرئيسشية ويسجل بها طرف العملية وتظهر كما يلى:

- اسم الحساب المدين : يكتب على سطر خاص فى بداية الخانة ويسبقه شكل «حـ/» إختصار لكلمة حساب.

- إسم الحساب الدائن: يكتب على السطر التالى مع ترك مسافة صغيرة من بداية الخانة ويسبقه شكل «حـ/» إختصار لكلمة حساب.

- شرح المعاملة: يكتب على السطر أسفل الحساب أو الحسابات الدائنة شرح موجز للعملية المالية لتسهيل عملية فهم طبيعة ومضمون العملية بعد فترة.

- الخط الفاصل: يوضح خط فاصل فى خانة البيان فقط ليفصل بين العمليات المسجلة.

ويجب دائما عدم تجزئة القيد الواحد على صفحتين وفقا للعرف المحاسبى.

● **خانة رقم القيد**: كل عملية مالية تسجل فى دفتر اليومية يعطى لها رقما مسلسلا حيث تسجل العمليات مرتبة حسب تاريخ حدوثها.

● **خانة رقم المستند**: فالعملية تسجل من واقع المستند المؤيد لها وكل مستند يكون له رقم حسب نوعه وهذا الرقم يسجل فى هذه الخانة لتسهيل عملية الرجوع إليه.

● **خانة رقم الصفحة بالدفتر الأستاذ**: فالعملية بعد أن تسجل بدفتر اليومية يتم ترحيلها لدفتر الأستاذ فى حسابات، ولهذا تخصص هذه الخانة لبيان رقم الصفحة الخاصة بالحساب.

● **خانة التاريخ**: يسجل فى هذه الخانة تاريخ حدوث العملية وليس تاريخ تسجيلها فى اليومية.

ويؤخذ مجموع المبالغ المدينة والدائنة فى نهاية كل صفحة من صفحات دفتر اليومية ويجب أن تتساوى الخانتين، ويكتب على سطر المجموع فى خانة البيان كلمة «بعده» أى أن هذا المجموع ينتقل فى الخانة التالية وفى الصفحة التالية عند نقل المجموع من الصفحة السابقة نكتب كلمة «ما قبله» أى أن هذا المجموع منقول من الصفحة السابقة.

وفى ضوء ما سبق نجد أن شكل دفتر اليومية يكون على النحو التالى :

| المبلـــــغ | | بيـــــــــان | رقم القيد | رقم المستند | رقم صفحة الاستاذ | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| منه | له | | | | | |
| | | | | | | |

دفتر اليومية

ومع التطور فى إستخدام الحاسبات الإلكترونية أمكن الإستعانة ببطاقات سائبة تجمع فى مجلدات خاصة تعتبر بمثابة دفتر اليومية الأصلى.

**٢ – دفتر الجرد :**

ويعتبر هذا الدفتر أيضاً من متطلبات القانون الخاص بتنظيم الدفاتر التجارية أيضاً، حيث يتم التسجيل فيه تفصيليا فى نهاية كل سنة مالية بيان أرصدة المخزون

السلعى آخر المدة من خامات،، وبضاعة تحت التشغيل، وبضاعة تامة الصنع والتى قد تتواجد فى مخازن المنشأة، وقد تعد محاضر جرد هذه البضاعة فى كشوف وقوائم مستقلة تعتبر بدورها متممة لدفتر الجرد.

ومن الجدير بالذكر أن دفترى اليومية الأصلى ودفتر الجرد يجب أن يتوافر فيهما بعض الشروط الشكلية مثل ترقيم الصفحات توثيقها لدى أقرب جهة توثيق تقع فى دائرتها المنشأة التجارية، فضلاً عن عدم السماح بوجود أى فراغ أو كتابة فى الحواش أو كشط أو تحشير فى البيانات المدونة بهذه الدفاتر.

ونظراً لأهمية هذا الدفتر ولأن له حجية أمام المحاكم أيضاً وله إستخدامات أخرى أمام سلطات حكومية، مثل مصلحة الضرائب وغيرها فقد تطلب القانون شروطاً معينة يجب توافرها فى هذا الدفتر للمحافظة على سلامة ودقة التسجيل فيه وللمحافظة على حجيته أمام السلطات الرسمية عند الاقتضاء وهذه الشروط تتلخص فيما يلى :

- توثيق الدفتر فى بداية التسجيل فيه وعند نهايته بنفس أسلوب توثيق دفتر اليومية.
- إعطاء رقم مسلسل لكل صفحة.
- عدم نزع أو تزيق أى سفحة
- عدم ترك أجزاء من الصفحات أو صفحات كاملة دون تسجيل وإذا حدث ذلك سهواً فيجب ملء الفراف بطريقة التسطير بالطول المائل مع توقيع المحاسب.
- عدم الكتابة فى الهوامش أو فى الحواشى بين السطور.
- عدم المسح أو الكشط أو الشطب.

ويترك المحاسب حرية تسطير هذا الدفتر بالطريقة المناسبة وإن كانت خانات هذا الدفتر لا تزيد عن خانة المبلغ وخانة البيان على أن يكتب تاريخ الجرد مرة واحدة

فى بداية كل صفحة وعند إنتهاء جرد السنة المالية تترك باقى الصفحة ويتم ملء الفراغ بطريقة التسطير المائل.

وفى حالة إنهاء الصفحات فى هذا الدفتر فإنه من الضرورى تقديمه للموثق للتأشير عليه بما يفيد ذلك بعد إنتهاء آخر قيد وذلك قبل إستعمال دفتر جديد موثق، كما يتعين على ورثة التاجر فى حالة وقف نشاط المحل التجارى تقديم هذا الدفتر مع دفتر اليومية إلى الموثق للتأشير عليه بما يفيد ذلك.

**٣ - دفتر المراسلات والبرقيات :**

نصت المادة الرابعة من القانون سالف الذكر بأنه على التاجر أن يحتفظ بصورة طبق الأصل من جميع المراسلات والبرقيات التى يرسلها لأعمال تجارية، وكذلك جميع ما يرد عليه من مراسلات وبرقيات تتصل بأعمال تجارية.

أى أن القانون بعبارة أخرى قد الزم التجار بالاحتفاظ بالمستندات المؤيدة للعمليات المالية مرتبة وفقا للتسلسل الزمنى للأحداث، حتى يسهل مطابقة القيود المحاسبية المسجلة بدفاتر اليومية مع المستندات المؤيدة لها، ولتحقق من صحتها وسلامة توجيهها محاسبياً.

**ب - الدفاتر المستقاة من العرف المحاسبى :**

من البديهات أن الدفاتر المحاسبية التى أوجب القانون المصرى إمساكها، لا تشكل بمفردها نظاماً محاسبياً متكاملاً بل يتطلب الأمر مسك مجموعة أخرى من الدفاتر يختلف عددها وتصميمها وفقاً لطبيعة النشاط وحجم العمليات المالية والصفقات التجارية التى تمارسها المنشأة. وقد أظهر التطبيق العملى والعرف المحاسبى ضرورة مسك دفترى التسويدة والاستاذ كجزء متمم للنظام المحاسب السليم.

**١ - دفتر التسويدة:**

يعتبر هذا الدفتر بمثابة المسودة للقيود المحاسبية المسجلة من واقع المستندات المؤيدة لها، ويستعان بهذا الدفتر لتجنب حدوث أية أخطاء عند التسجيل فى دفتر اليومية الأصلى مباشرة ... يتم تبييض هذه القيود فى دفتر اليومية الأصلى بعد التأكد من صحة القيود المحاسبية، وبشكل منتظم دون كشط أو حشر أو خلافه، وبطبيعة الحال ليس هناك شكل معين لهذا الدفتر، فقد يكون على شكل أوراق سائبة، أو يخصص مجموعة دفاتر تسويدة لكل مجموعة من العمليات المتجانسة. كما لا يقتصر التسجيل فى هذا الدفتر على العمليات المالية التى لها قيمة نقدية فقط، بل يسجل فيها كافة المعلومات عن الصفقات والمعاملات التى تهم المنشأة مثل تسجيل بيانات عن العلاقات القانونية، والاتفاقات الخاصة بفتح إعتمادات مستندية لدى البنوك، وأية عقود جارى تحريرها وخلافه.

**٢ - الدفتر الأستاذ :**

يتضح مما تقدم، أن دفتر اليومية الأصلى يعتبر بمثابة دفتر القيد الأولى، ويعتبر الدفتر الأستاذ بمثابة دفتر القيد النهائى.

ويقصد بذلك، أن الفاحص لدفتر اليومية الأصلى يجده يحتوى على كثير من البيانات المسلسلة زمنيا والتى يرجع اليها عند الحاجة للحصول على معلومات معينة او بقصد إعادة النظر فيها، ثم إعادة تصنيفها أو تبويبها فى مجموعات متجانسة للحصول على معلومات معينة. فمثلا قد تتكرر عمليات البيع أو الشراء عدة مرات على مدار السنة المالية، ويتطلب الحصول على قيمة المشتريات أو المبيعات إلى إعادة حصر وفرز هذه العمليات مرة أخرى. ويتطلب الأمر حصر هذه العمليات المالية المتكررة والمتجانسة فى حساب يختص بتقديم هذه المعلومة للمستفيد منها، بل أكثر من ذلك فقد يتطلب الأمر تحليل كل قيمة منها إلى الجزء النقدى والجزء الآجل منها.

وبناء على ذلك يلزم أن ترحل القيود المحاسبية وفقا لنوعيتها المتشابهة إلى الحسابات المختصة بها والتى يحتويها دفتر الاستاذ العام أو المساعد، وتسمى هذه العملية بالترحيل أى نقل القيود المحاسبية وفقا لأطرافها المدينة والدائنة من دفتر اليومية إلى دفاتر الاستاذ، ويمثل رصيد هذا الحساب إجمالى قيمة العمليات المالية المتجانسة على مدار السنة.

ورغم أن القانون لم يلزم المنشآت بامساك هذا الدفتر، إلا أن العرف المحاسبى السائد قد أوجب ذلك، وأصبح إمساك الدفتر الأستاذ ضرورة فى مصاف القانون.

وصفحة دفتر الأستاذ «الحساب» تنقسم إلى قسمين متقابلين بحيث يج ١ الجانب الأيمن دائنا (بحسب العرف المحاسبى) للمعاملات المدينة، والجانب الأيسر للمعاملات الدائنة. كما أن الفرق بين مجموع الجانب المدين أكبر من مجموع الجانب الدائن كان الرصيد مدينا، والعكس بالعكس فى جميع الأحوال.

ونلاحظ أنه نظراً لأن الدفتر الأستاذ دفتر غير إلزامى (أى لا ينص القانون على ضرورة الإحتفاظ به) لذلك فلا يوجد شكل معين أو تسطير ملزم لصفحات هذا الدفتر، كما أنه ليس من الضرورى أن يكون دفترا مجلدا، فقد يأخذ شكل دفتر مجلد عادى، أو قد يأخذ شكل كروت سائبة تحفظ فى ملف خاص أو فى درج خاص، كما أنه من الطبيعى ألا يحتاج هذا الدفتر إلى أى توثيق، كما أنه لا يعتد به كحجة أمام المحاكم التجارية عند الإقتضاء، بل يكتفى بالدفتر اليومية فى هذا الخصوص.

وقد سمى هذا الدفتر بإسم الدفتر الأستاذ، حيث أنه كالأستاذ لديه الكثير من المعلومات ويمكن الرجوع إليه فى حالة الإحتياج إلى أية معلومات.

وطبقاً للعرف المحاسبى فمن الممكن أن تأخذ صفحة دفتر الأستاذ (الحساب) الشكل الآتى :

# جــــدول عـــــرضـــــى

ونلاحظ على صفحة دفتر الأستاذ (الحساب) الآتى :

- يكتب إسم الحساب فى منتصف أعلى الصفحة مسبوقا بحرف حـ/ وهو إختصار كلمة حساب كما سبق أن ذكرنا. ويعبر إسم الحساب عن طبيعة المعاملات المقيدة فيه، وعليه فإن حساب المبيعات، يعنى أن هذا الحساب لا ترحل إليه إلا معاملات المبيعات فقط، وهكذا الوضع بالنسبة لجميع حسابات الدفتر الأستاذ.
- من المعتاد أن يكتب رقم الصفحة فى أعلى الصفحة، ويكون لكل حساب رقم مسلسل يميزه عن باقى الحسابات، ورقم الصفحة هذا هو الذى يقيد فى دفتر اليومية فى خانة «رقم صفحة الأستاذ» والسابق الإشارة إليه.
- نلاحظ أن الحساب ينقسم إلى جانبين متشابهين تماما، الجانب الأيمن «جانب منه» يخصص لترحيل المعامعاملات المدينة، والجانب الأيسر «جانب له» يخصص لترحيل المعاملات الدائنة، وهذا التوزيع متفق عليه ضمن العرف المحاسبى.
- يشتمل كل جانب من جانبى الحساب على الخانات الآتية :
  - خانة المبلغ.
  - خانة البيان.
  - خانة رقم القيد الخاص بهذه المعاملة وهو نفس رقم القيد الخاص بها فى دفتر اليومية.
  - خانة رقم صفحة اليومية المقيدة بها هذه المعاملة حتى يسهل الرجوع إليها.
  - خانة للتاريخ ويثبت فيها تاريخ حدوث المعاملة، وهو نفس التاريخ المقيدة به المعاملة فى دفتر اليومية.

ومع إتساع حجم الأعمال وتعدد الأنشطة واستخدام الحاسبات الإلكترونية، أصبح من الضرورى إعداد دليلا للحاسبات يحتوى على حصر للأصول والخصوم والمصروفات والايرادات مبوبة بشكل معين، ومرموز لكل حساب منها برقم (كودى) معن خاص بالمنشأة، وبطبيعة الحال يسهل هذا الدليل إمكانية استخدام الحاسبات الآلية استخراج نتائج الأعمال والمركز المالى لهذه المنشأة بدقة وبسرعة.

**ج - الدفاتر والسجلات الإحصائية التى تتطلبها طبيعة النشاط :**

تعتبر هذه المجموعة من الدفاتر والسجلات الإحصائية، دفاتر إضافية قد يرى صاحب أو إدارة المنشأة الإستعانة بها لتوفير قدر من المعلومات لا تستطيع الدفاتر القانونية أو غير القانونية توفيرها.

فمثلاً تحليل العمليات المالية المذكورة إجمالاً فى الدفاتر المحاسبية القانونية، أمر تحتاجه إدارة المنشأة حتى تتمكن من إتخاذ قرار سليم فى الإستمرار فى هذا النوع من العمليات من عدمه كذلك قد يتطلب الأمر تحليل المبيعات وفقاً لمناطق التوزيع أو أنواع الأصناف أو وفقاً لمندوبى البيع أو وفقاً للعملاء أو وفقاً للفترات الموسمية، ولا شك أن هذا النوع من التحليل يفيد مدير إدارة المبيعات فى تقديم صورة واضحة عن مناطق التوزيع الأكثر نجاحاً أو أنواع الأصناف الأكبر مبيعاً، أو مندوبى البيع الأكثر نشاطاً أو نوعية العملاء الأكثر إقبالاً، أو فترات البيع الأكثر رواجاً، وهى بيانات لا تستطيع الدفاتر المحاسبية القانينة تقديمها لادارة المنشأة أو للمستفيدين منها.

## حادى عشر : التشغيل الالكترونى للبيانات المحاسبية :

## Electronic Data Processing (EDP)

يقصد بإصطلاح تشفيل البيانات الالكترونية (EDP) إستخدام الحاسبات الالكترونية فى تسجيل وتبويب ملخص البيانات والنظام المحاسبى الذى يتم بواسطة

الكمبيوتر يشغل البيانات بنفس الطريقة التى يعمل بها أى نظام محاسبى يدوى أو آلى.

فالمصدر الأساسى لأى عملية تتم يدويا هو المستندات. فالبيانات التى تتضمنها تلك المستندات تسجل أشرطة ممغنطة Magnetic Tapes (أو أى وسيلة أخرى) التى يمكن قراءتها بواسطة الكمبيوتر والذى يقوم بدوره بتشغيل البيانات والمعلومات وانجاز المهام الروتينية مثل طبع اليوميات (يطلق عليها ملخصات العمليات) والترحيل إلى حسابات الاستاذ، وتحديد أرصدة الحسابات ثم طباعة التقارير والقوائم المالية.

ومن أهم مميزات الحاسب الالكترونى سرعته الفائقة، فهو يقوم بإنجاز ملايين العمليات فى ثانية واحدة. وبسبب هذه السرعة يسجل جهاز الكمبيوتر العمليات فور حدوثها بحسابات الاستاذ مما يمكن من تحديث الأرصدة أولاً بأول ويهئ الفرصة لإعداد التقارير المالية اللازمة لمساعدة متخذى اقرارات فى أى وقت.

ويمكن الاعتماد على الحاسب الالكترونى بدرجة كبيرة، ومن النادر حدوث أخطاء تنتج عن نظم المكونات (أى التركيبات الفنية للحاسب). ومع ذلك لا يجب ان نستبعد احتمالات حدوث أخطاء فى السجلات المحاسبية. فما زال العنصر البشرى له دور فى إدخال المعلومات الى الحاسب، والعامل البشرى لا يمكن تجنب أخطائه.. فالأخطاء قد تحدث عند تسجيل المعلومات من المستندات الأولية مثل الفواتير والشيكات واشعارات الاضافة أو الخصم وحتى يمكن تخفيض إحتمالات حدوث مثل هذه الأخطاء، يجب ان يشتمل الحاسب الالكترونى على نوعين من الرقابة هما الرقابة على المدخلات والرقابة على البرامج.

ويقصد بالرقابة على المدخلات Input Controls مجموعة الوسائل المستخدمة لضمان التاكد من صحة البيانات التى تم ادخالها للحاسب الالكترونى ومن

أهم الوسائل فى ذلك ما يعرف بأسلوب مراجعة المجاميع الرقابية Control To-tal. حيث يقوم الكمبيوتر بتجميع المبالغ التى تم ادخالها تلقائيا، وتظهر المجاميع كمخرجات للنظام ومن ثم يمكن مقارنتها بالمجموع السابق إعداده والوارد بكشف ضبط المستندات المرسلة للتشغيل الالكترونى من الادارات الأخرى.

وهناك أسلوب آخر للرقابة على المدخلات. فعند ادخال البيانات الى الحاسب يكون هناك احتمال الضغط على زر الادخال بطريقة خطأ. ولذلك يتم التحقق من صحة المدخلات عن طريق قيام موظف آخر بادخال البيانات نفسها مرة أخرى، ويقوم الحاسب الالكترونى بمقارنة المدخلات فى كلتا الحالتين ويظهر أى خلاف قد يكون موجودا بينهما.

أما الرقابة على البرامج Program Controls فترتكز على مجموعة من الضوابط أو المقاييس يتضمنها برنامج الكمبيوتر تساعد على إكتشاف الأخطاء. والأمثلة على هذه المقاييس. إختيار الحدود وفقا لهذا المقياس يقارن الكمبيوتر كل عنصر من البيانات المدخلة مع الحد الاقصى للعناصر التى يمكن ادخالها. فمثلا إذا زاد المبلغ النقدى المدخل عن المبلغ الاقصى الذى تتضمنه طاقة الكمبيوتر تظهر علامة خطأ على شاشة الجهاز، وتظهر فعالية إختبار الحدود بصفة خاصة عندما يعرف مثلا ان برنامج الجهاز لا يسمح باصدار شيك يزيد عن مبلغ ١٠٠٫٠٠٠ جنيه فإذا ادخلت بيانات تزيد عن هذا الحد لا يستجيب الكمبيوتر.

ومن الأهمية بمكان الفصل بين الواجبات لمنع الغش فى إستخدام الحاسب الالكترونى كأساس لوجود نظام قوى للرقابة الداخلية، فإذا تركزت الاختصاصات فى يد فرد واحد تبطل فاعلية الرقابة الداخلية. وقد كشفت بعض حالات الغش والتزيف المرتبطة باستخدام الحاسب الالكترونى عن خطورة انفراد شخص واحد بتصميم

النظـــام ثم العمل على الجهاز مبرمجا Programer ومشغلا للبيانات على الحاسب Operater.

ومما لا شك فيه أنه يمكن تشغيل كل العمليات المحاسبية الكترونيا. ويمكن ايضاً للمحاسب القانونى استخدام جهاز الكمبيوتر للمراجعة. ولهذا الغرض قد يستخدم المراجعون برامج خاصة تساعدهم على اختيار العينات وتحليل البيانات لتحديد مدى عدالة القوائم المالية.

ومن الاستخدامات الشائعة للحاسب الالكترونى تشغيل حجم ضخم من البيانات الروتينية المتكررة مثل تسجيل المبيعات، ومسك سجلات المخزون وفقا لنظام المخزون المستمر وعدد مسيرات الأجور، ثم ترحيل البيانات الى الحاسبات بدفتر الاستاذ.

ويتم تسجيل المبيعات النقدية الكترونيا Electronic Cash Registers فى بعض المحلات التجارية الكبرى باستخدام جهاز يسجل ثمن البضاعة المبيعة الكترونيا، ويقلل هذا الجهاز من حجم العمل المرتبط بالمحاسبة عن عمليات البيع. وعند استخدام هذا الجهاز يوضع على كل سلعة علامة ممغنطة يمكن قراءتها بواسطة جهاز الكمبيوتر اذا تم تمريرها على وحدة القراءة الملحقة بالجهاز وتتضمن هذه العلامة رقما كوديا يعكس سعر السلعة، وعندما يقوم موظف المبيعات بتمرير السلعة على وحدة القراءة يظهر سعر السلعة تلقائيا وفى الحال على شاشة صغيرة، وعن طريق الرقم الكودى يمكن للجهاز تحديد نوع السلعة المبيعة، ويسجل قيمة البيع، ويحول تكلفة العنصر المبيع من حساب المخزون الى حساب تكلفة البضاعة المبيعة، واذا كانت عملية البيع بالأجل يدخل موظف المبيعات رقم بطاقة الائتمان الخاصة بالعميل، وبواسطة هذا الرقم يمكن للجهاز تسجيل العمليات فى حساب العميل بدفتر استاذ العملاء الفرعى.

ونوجه النظر إلى أن كل عمليات المحاسبة تتم تلقائياً بمجرد ان يقوم موظف المبيعات بتمرير السلعة على وحدة القراءة الملحقة بالجهاز. وهذا يعنى انه يمكن تسجيل اي عدد من العمليات وترحيلها بدون اي عمل يدوى. وفى نهاية كل يوم، يقوم الجهاز بطباعة يومية المبيعات كاملة ملحقا بها الارصدة الحالية لدفتر الاستاذ العام وحسابات استاذ العملاء الفرعى المرتبطة بعمليات المبيعات.

وعادة يتم المحاسبة عن الرواتب والاجور Payrolls بإعداد شيكات الرواتب فى النظم المحاسبية اليدوية بطريقة منفصلة عن منسك السجلات التى توضح الراتب أو الأجر، والوظيفة، وفترة العمل والحسميات من الرواتب وأى بيانات شخصية أخرى. أما الحاسب الالكترونى فتتوفر لديه القدرة على مسك السجلات المرتبطة بالرواتب بالاضافة الى اصدار الشيكات المطلوبة. هذا ويعتبر تشغيل الرواتب الكترونيا من اوائل البرامج التى تطبق عند ادخال الحاسب الى الوحدة الاقتصادية لأول مرة.

وتشتمل اجراءات المحاسبة عن الرواتب على تحديد اجمالى مبلغ الرواتب والحسميات وصافى القيمة المطلوب دفعها، واعداد الشيك، ثم تسسجيل البيانات فى سجل الرواتب بالنسبة لكل موظف، بالاضافة الى ذلك يصدر الكمبيوتر تقارير للإدارة عن ملخص الاجور كل فترة، وتوزيعا لتكلفة الأجور وفقا للأقسام والمنتجات، وعادة ما يصدر الكمبيوتر لكل موظف بيانات مطبوعا يوضح جملة راتبه والمحسوم منه وصافى القيمة المسددة اليه.

وبالاضافة الى قيام الكمبيوتر بتسجيل البيانات وطباعة الشيكات وطباعة التقارير، فهو يوفر للإدارة معلومات عن تكاليف الوظائف المختلفة بالشركة، فعلى سبيل المثال، يمكن أن ينتج الكمبيوتر بيانات عن ساعات العمل، وتكلفة العمل لكل وظيفة، وباختصار يمكن للجهاز انتاج معلومات كثيرة وفورية بدون تحمل مصاريف اضافية بما يوفر للإدارة تفاصيل متعددة عن تكاليف العمل.

اليوميات وحسابات الاستاذ باستخدام الحاسب الالكترونى - Computer Based Journals And Ledgers. كما ذكرنا آنفا قد يستخدم الكمبيوتر فى تسجيل البيانات فى اليوميات ودفاتر الاستاذ ثم يعد القوائم المالية. ومع ذلك مازالت عمليات التسوية التى تجرى أخر كل فترة تحتاج لاجراء تحليل بواسطة الافراد الذين لديهم معرفة عن المبادئ المحاسبية. وبعد تحليل هذه العمليات وادخالها الى الحاسب، يمكن عندئذ ان يقوم الحاسب بطباعة اليوميات وترحيل البيانات الى حسابات دفتر الاستاذ، ثم طباعة التقارير والقوائم المالية، ومن أهم المزايا التى تتحقق باستخدام الحاسب الالكترونى أن حدوث الأخطاء الحسابية أمر يكاد يكون معدوما، وخاصية السرعة التى يتميز بها الكمبيوتر تهيئ الفرصة لتوفير المعلومات بطريقة ملائمة فى الوقت الملائم.

ومن الاستخدامات المحاسبية الأخرى للحاسب الالكترونى التنبؤ بامكانيات تحقيق الأرباح فى ظل البدائل المختلفة، وتحليل هامش الربح الاجمالى على أساس الأقسام وخطوط الانتاج، والتنبؤ بالاحتياجات النقدية المطلوبه لفترات طويلة مقبلة، ان التطورات المعاصرة لاستخدام الكمبيوتر فى المحاسبة قد وفرت كثيراً من المعلومات لادارة الوحدة الاقتصادية.

# الفصل الثانى

# تحليل العمليات المالية فى ظل نظرية المحاسبة

## أولاً : القوائم المالية كمنطلق لدراسة المحاسبة:

لا يعتبر إعداد القوائم المالية الخطوة الاولى فى العملية المحاسبية ولكنه نقطة البداية الملائمة لدراسة المحاسبة. فالقوائم المالية هى الوسائل التى بموجبها تنقل الى الادارة والاطراف المعنية صورة مختصرة عن الارباح والمركز امالى للوحدة الاقتصادية. ولكون القوائم المالية فى جوهرها هى الناتج النهائى للعملية المحاسبية فإن الطلب الذى يتفهم محتوى ومضمون هذه القوائم سوف يدرك أهمية الغرض من الخطوات الأولية، وهى تسجيل وتبويب العمليات.

تعتبر قائمة الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالى Balance Sheet وقائمة الدخل Income Statement من أكثر القوائم أهمية إن مجرد التعرف على شكل وترتيب القائمتين وإدراكنا لمعانى المصلحات الفنية التى تتضمنها مثل الأصول Assets والالتزامات Liabilities، وحقوق الملكية Owner's Equity سوف يمكننا من قراءة وتفهم الميزانية العمومية، التى تصدرها أى وحدة اقتصادية.

### قائمة المركز المالى : The Balance Sheet

تفصح الميزانية العمومية عن المركز المالى لوحدة اقتصادية معينة فى تاريخ محدد. وعادة ما تعد كل وحدة اقتصادية ميزانيتها فى نهاية السنة، وبعض الوحدات تعد ميزانيتها فى نهاية كل شهر، وتتكون الميزانية من قائمة تبين اصول والتزامات الوحدة الاقتصادية وحقوق الملكية.

ويمكن القول بإختصار أن أى وحدة اكمال تعتبر وحدة اقتصادية تدخل فى عمليات يجب تسجيلها وتلخيصها والتقرير عنها. وتعبر هذه الوحدة عن مالكها أو ملاكها فهى تمتلك اصولها وتتحمل التزاماتها. ومن ثم يجب ان يكون لها مجموعة

مستقلة من السجلات المحاسبية. ويستخرج من هذه السجلات لاقوائم المالية التى تفصح عن المركز المالى ونتائج الأعمال. وإذا خلط الملاك بين ممتلكاتهم الشخصية وعمليات الوحدة الاقتصادية فستكون القوائم المالية مضللة، بل وستفشل هذه القوائم فى التعبير عن الأعمال بطريقة عادلة.

**الأصول : Assets**

الاصول هى الموارد الاقتصادية المملوكة بواسطة وحدة اقتصادية معينة وينوقع الاستفادة منها مستقبلاً. ويدخل فى نطاق هذا التعريف جميع الاصول سواء أكانت فى شكل موجودات مثل الأراضى والمبانى والأثاث والمعدات والبضائع، أم فى شكل حقوق قانونية مثل المستحق طرف العملاء، والاستثمارات وحقوق الاختراع، هذا ويعتبر تحديد القيم النقدية للأصول المختلفة من أكثر الموضوعات أهمية، وفى نفس الوقت نم أكثرها جدلا فى مجال المعرفة المحاسبية حتى الآن.

- **مبدأ التكلفة The Cost Principle** : الاصول مثل الاراضى والمبانى والبضاعة والمعدات هى نوع من الموارد الاقتصادية التى سوف تستخدم لتحقيق دخل للوحدة الاقتصادية. ومن المتعارف عليها محاسبيا تسجيل تلك الاصول بتكلفتها، فإذا قلنا أن اصلاً معينا يظهر فى الميزانية العمومية بتكلفته التاريخية HistoricalCost فإننا نعنى المبلغ النقدى الذى دفع أصلاً للحصول على ذلك الاصل أو المبلغ الذى تم التعهد بدفعه، وقد يختلف هذا المبلغ عما يجب دفعه اليوم لإحلال اصل بديل.

ومن الأهمية بمكان ان نأخذ فى إعتبارنا عند الاطلاع على الميزانية العمومية ان القيم التى تتضمنها لا تمثل الاسعار التى يمكن بها بيع الاصول، ولا الاسعار التى يمكن بها احلال بديل لها، وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول بأن الميزانية العمومية لا تفصح عن «القيمة الحقيقية للوحدة الاقتصادية».

- **افتراض الاستمرار The Going-Concern Assumption** : قد يتساءل البعض عن أسباب عدم قيام المحاسبين بتغيير قيم الاصول استجابةللتغييرات فى أسعار السوق، ونجيب عن تساؤلهم فنقول ان من هذه الاسباب: أن الوحدة الاقتصادية تحصل على الاراضى والمبانى بغرض استخدامها، وليس بغرض إعادة بيعها، لأن بيع مثل هذه الارض يؤدى إلى توقف الوحدة، وعموما يتم إعداد الميزانية العمومية بافتراض أن الوحدة الاقتصادية مستمرة فى أعمالها. ولذلك فإن الأسعار المقدرة والتى يمكن الحصول عليها لو تم بيع الاراضى والمبانى ليس لها أهمية مادامت الوحدة مستمرة فى أعمالها وليس فى نيتها إعادة بيعها.

- **مبدأ الموضوعية The Objective Principle** : ومن الأسباب الأخرى لاستخدام مبدأ التكلفة بدلاً من القيمة السوقية الجارية فى المحاسبة عن الاصول هو الحاجة الى بيانات موضوعية. فتكلفة الاراضى والمبانى أو أى أصول أخرى تشترى نقدا يمكن تحديدها على وجه الدقة. وعادة ما يستخدم المحاسبون اصطلاح «الموضوعية» فى وصف عملية تقويم الاصول بقيمة حقيقية يمكن مراجعتها والتحقق منها بمعرفة خبير مستقل، فمثلا إذا ظهرت قيمة الاراضى فى الميزانية العمومية بتكلفتها فيمكن لأى مراجع خارجى عند قيامه بفحص سجلات وحدة اقتصادية معينة ان يجد دليلاً موضوعياً بأن الاراضى قد قومت فعلاً طبقا لتكلفة الحصول عليها.

ومن ناحية أخرى، فإن القيم السوقية المقدرة للاصول مثل الاراضى والأجهزة لا تعتبر قيماً حقيقية أو موضوعية. وعموماً تتغير القيم السوقية باستمرار، ولذلك فإن تقديرات اسعار الاصول تعد أحكاما شخصية إلى درجة كبيرة، ومن الطبيعى أنه فى تاريخ الحصول على الاصل عادة ما تتساوى التكلفة مع القيمة السوقية، لأن المشتوى

لم يدفع أكثر من قيمة الاصل، وكذلك البائع لن يقبل أقل من القيمة السوقية الجارية، إن عملية المساومة التى تسفر عن بيع اصل معين، ينتج عنها القيمة السوقية الجارية من وجهة نظر البائع، وهى فى نفس الوقت تمثل التكلفة من وجهة نظر المشترى، ومع مرور الوقت، سوف تختلف القيمة السوقية الجارية لاصل معين عن التكلفة المسجلة فى الدفاتر المحاسبية للمالك.

- المحاسبة عن التضخم Accounting For Inflation : أدت الزيادة المطردة فى الأسعار فى السنوات الأخيرة إلى إثارة الشكوك حول مدى إمكانية الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية فيما يتعلق بالمحاسبة عن تقويم الاصول، فالتكلفة التاريخية للاصول فى حالة التضخم لا تعد أساساً ملائماً لاتخاذ القرارات. ومنذ سنوات عديدة قام بعض المحاسبين بالدعوة الى تعديل التكلفة التاريخية لتتلائم مع تغير القوة الشرائية لوحدة النقد (الجنيه مثلا) باستخدام رقم قياسى للأسعار. وهناك دعوة أخرى تستهدف إظهار الاصول فى الميزانية العمومية وفقا للقيم الجارية التقديرية، أو تكلفة الإحلا بدلا من التكلفة التاريخية، وفى إنجلترا دعم الحكومة إلى تعديل نظام المحاسبة فى الشركات لتعكس حالة التضخم. ويستهدف النظام الانجليزى أن تفصح الميزانية العمومية فى نهاية العام عن الاصول وفقا لقيمتها الجارية بدلا من التكلفة التاريخية أو التكلفة الاصلية، وفى هولندا تطبق كثير من الشركات القيم الجارية كأساس للقياس المحاسبى. أما فى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بأن تفصح الشركات الكبيرة عن تكلفة الاحلال لاصول معينة عن طريق إظهارها كمعلومات إضافية تلحق بالقوائم المالية التقليدية.

ومما لا شك فيه أن المفاهيم المحاسبية ليست نهائية أو غير متغيرة كما يفترض

الكثيرون ولكن المفاهيم والاساليب المحاسبية فى حالة تطور دائم ومستمر لتستجيب للتغيرات الاقتصادية السرعية. ومع ذلك فما زال اساس التكلفة التاريخية فى تقويم الاصول هو الاسلوب المتعار ف عليه حتى الآن . ويمكننا القول أن مشكلة تقويم الاصول تمثل أكثر الموضوعات تعقيدا فى مجال المحاسبة. وإذا كنا عرضنا لهذه المشكلة بطريقة موجزة، فإننا سوف نتناولها بمزيد من التفصيل فى الفصول التالية عندما نتطرق إلى مبادئ تقويم العناصر الأساسية للأصول.

**الالتزامات : Liabilities**

الالتزامات هى الديون المستحقة على الوحدة الاقتصادية المعينة. وعموماً مهما بلغ حجم الوحدة ودرجة نجاحها فغالباً ما يكون عليها التزامات للغير، فمن المرغوب فيه شراء البضائع والمعدات بالأجل بدلاً من الدفع نقداً عند الشراء. ويثبت الالتزام الناشئ عن شراء بضائع أو الحصول على خدمات بالأجل فى «حساب الدائنين» Account Payable والشخص أو الوحدة التى تستحق لها القيمة يطلق عليها «الدائن Creditor » وقد ينشأ الالتزام ايضا عن طريق الافتراض، فقد تحتاج الوحدة الاقتصادية الى بعض الاموال لفترة معينة لاستثمارها فى مجالات معينة تؤدى إلى زيادة قدرتها على التوسع بصورة سريعة، فمثلا قد يستخدم المبلغ المفترض لشراء بضائع بغرض إعادة بيعها بربح الى العملاء أو لشراء آلات جديدة أكثر كفاءة مما يهيئ الفرصة لزيادة حجم الانتاج بتكلفة اقل. وبصرف النظر عن سبب الاقتراض، فهو يؤدى بالطبع الى زيادة التزامات الوحدة الاقتصادية ويصبح المقرض دائنا لها. وقد يكون الالتزام فى صورة ورقة دفع وهى عبارة عن تعهد مكتوب بدفع مبلغ معين مضافا اليه الفوائد فى تاريخ معين. ويتمثل الفرق بين ورقة الدفع وبين حساب الدائنين، فى زن الأخير لا يترتب عليه تعهد مكتوب للدائن ولا يتضمن فوائد وإذا كان لدى الوحدة

الاقتصادية التزامات فى شكل أوراق دفع وأخرى فى شكل حسابات دائنين، يجب أن يظهرا فى الميزانية العمومية منفصلين. وعادة ما تبوب أوراق الدفع قبل حسابات الدائنين، على أن يظهر مجموع الالتزامات منفصلا عن حقوق الملكية.

**حقوق الملكية Owner's Equity :**

يطلق على حقوق الملكية فى شركات المساهمة «حقوق حملة الاسهم» Stock-holder;s Equity . وفى المناقشة التالية سوف نستخدم مصطلح «حقوق الملكية» Owner's Equity لأن هذا المفهوم من الشمول بحيث يمكن استخدامه للتعبير عنه حقوق الملكية سواء فى شركات المساهمة أو فى شركات التضامن، أو المنشآت الفردية.

تمثل حقوق الملكية فى الوحدة الاقتصادية الموارد المستثمرة بواسطة الملاك. وهى تساوى مجموع الاصول مطروحا منها الالتزامات. وتعتبر حقوق الملكية بمثابة حق متبقى لأن حقوق الدائنين تأتى فى المقدمة قانوناً. فإذا كنت مالكاً لوحدة اقتصادية معينة، فإن حقوقك فيها هى ما يتبقى بعد استيفاء كافة حقوق الدائنين. ولذلك فإن حقوق الملكية تساوى جملة الاصول مطروحاً منها الالتزامات، فعلى سبيل المثال:

| | |
|---|---|
| مجموع أصول شركة ابو الفتوح للصيانة | ٣٥٠٠٠٠ |
| ومجموع الالتزامات | ٨٠٠٠٠ |
| عندئذ تكون حقوق الملكية | ٢٧٠٠٠٠ |

فإذا افترضنا أن «شركة ابو الفتوح» اقترضت مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه من البنك فإن تسجيل هذه العملية سوف يؤدى إلى زيادة الاصول بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه نقدا، وزيـــادة الالتزامات بنفس القدر، وعندئذ لا تتغير حقوق الملكية وتظهر على النحو التالى:

مجموع الاصول المتاحة فى شركة أبو الفتوح ٣٦٠٠٠٠ جنيه

| | |
|---|---|
| ومجموع الالتزامات | ٩٠٠٠٠ |
| عندئذ، تكون حقوق الملكية | ٢٧٠٠٠٠ |

ومن الواضح أن مجموع أصول الوحدة الاقتصادية ~~قد زادت~~ نتيجة اقتراض نقود من البنك، ولكن الزيادة فى جانب الاصول قابلتها زيادة بنفس القيمة تماماً فى جانب الالتزامات وظلت حقوق الملكية كما هى بدون تغيير، ويعنى ذلك، أن حقوق الملكية فى الوحدة الاقتصادية لا تزداد نتيجة حدوث التزامات من أى نوع.

الزيادة فى حقوق الملكية Increase in Owner's Equity : هناك مصدران لحقوق الملكية فى أية وحدة اقتصادية هما :

(١) الاستثمارات التى يقدمها الملاك.

(٢) الأرباح الناتجة من العمليات التى تزاولها الوحدة الاقتصادية.

## ثانياً : تبويب العمليات المالية:

يترتب على تكوين منشأة تجارية، قيامها بمجموعة من العمليات التبادلية بين المنشأة والغير، أو بين المنشأة وأصحابها، وتعبر كل عملية مالية على اختلاف أنواعها عن انتقال قيمة أو منفعة بين طرفين تؤثر فى النهاية على نتيجة أعمال المنشأة أو على مركزها المالى.

### (١) تبويبات العمليات المالية:

وقد تقسم العمليات المالية وتبوب وفقا للغرض المنشود منها :

*** تبويب العمليات المالية وفقا لطبيعتها :**

مثل عمليات تكوين رأس المال، وعمليات الشراء، والبيع، ومردودات المشتريات والمبيعات، وما يرتبط بها من مصروفات الشراء والبيع، وأية مصاريف إدارية وعمومية أخرى، كذلك عمليات شراء الأصول الثابته كالأراضى والمبانى والالات والأثاث والسيارات وخلافه.

والهدف من هذا التبويب هو التعرف على حصر شامل لكل مجموعة من هذه العمليات المالية وفقا لطبيعتها، وهذا التبويب لا يربط بينها وبين أهداف النظام المحاسبى.

*** تبويب العمليات المالية وفقا لكيفية حدوثها :**

وهى إما عمليات نقدية أو عمليات آجلة، أى عمليات يترتب علهيا دفع أو تحصيل القيمة نقدا فور حدوث العملية، أو إلى عمليات يترتب عليها تأجيل الدفع أو التحصيل إلى فترة مقبلة يتفق عيها الطرفان. فمثلا عمليات الشراء قد تتم نقدا ويترتب عليها انتقال قيمة البضاعة أو الأصل المشترى فور حدوث العملية، وتعتبر هذه الحالة عملية شراء نقدى. أو قد لا يترتب عليها إنتقال القيمة فوراً، بل تؤجل عملية إنتقال القيمة لفترة مالية مقبلة يتفق عليها وتعتبر فى هذه الحالة عملية شراء أجلة.

والهدف من هذا التبويب هو التعرف على علاقات المدينونيات والدائنات الناشئة، وإن لم ينجح فى ربط هذا التبويب بأهداف النظام المحاسبى.

*** تبويب العمليات المالية وفقاً لأهداف النظام المحاسبى :**

وحتى يتحقق هدف النظام المحاسبى يلزم إعادة تبويب العمليات المالية وفقا للوظائف الادارية بالمنشأة،. التى تتسم كل منها بطبيعة مالية متجانسة تتفق وأهداف

النظام المحاسبى، فمثلا تبويب إلى عمليات تمويلية وعمليات رأسمالية وعمليات ايرادية، وقد سبق أن ذكرنا المقصود بكل مجموعة من هذه المجموعات من قبل .

ويتفق التبويب الأخير للعمليات المالية مع الرؤية الادارية للمحاسبة المالية التى يهدف منها ربط عمليات المنشأة مع الاهداف التى يسعى إلى تحقيقها كل قسم او إدارة بالمنشأة فى إطار الأهداف الرئيسية العامة للمنشأة سواء كان التعرف على نتائج اعمال القسم أو المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة، والمركز المالى لها فى نهاية نفس الفترة، والتعرف على مستوى الكفاءة الادارية والانتاجية لكل إدارة أو قسم أو مركز مسئولية معين.

**(٢) نظريات تحليل العمليات المالية:**

يقصد بنظريات التحليل، التعرف على كيفية إجراء الترجمة المحاسبية السليمة لتسجيل العمليات المالية بعد تحليلها إلى أطرافها فى دفاتر القيد الأولى - دفتر اليومية الأصلى - ويتطلب الأمر تتبع التطور التاريخى لنشوء تلك النظريات إرتكازاً على الطريقة الاستقرائية التى تعتمد على ملاحظة الظواهر والمشاهدات العملية. وتحليل تلك الجزيئات توصيلاً إلى العموميات التى أخذت الصفة القانونية الملزمة وتحولت إلى نظريات.

ومن الجدير بالذكر أنه ظهرت قواعد متعددة ترتبط بالترجمة المحاسبية السليمة عند تسجيل العمليات المالية، منها على سبيل المثال، ما يسمى بالقيد المفرد أو المزدوج أو الثلاثى أو الرباعى، وهو ما تخرج دراسته عن هذا الكتاب. ولكن يمكن القول فى هذا الصدد، أن قاعدة القيد المزدوج قد لاقت قبولا ورواجا لدى كافة المفكرين المحاسبين، ولدى كافة المطبقين لها فى الوحدات المحاسبية المختلفة. وهى القاعدة التى سوف نتبعها فى هذا الكتاب.

ويهمنا فى هذا الصدد أن نشير إلى ثلاث نظريات علمية إرتبطت بقاعدة القيد المزدوج ، وحاولت كل منها تفسير القاعدة من وجهة نظر تختلف عن الأخرى . وهذه القاعدة تقوم على فكرة منطقية مؤداها أن كل عملية مالية لها طرفان ، وأن القيمة المالية لهذه العملية قد إنتقلت من أحد الطرفين إلى الطرف الآخر، فترتب على ذلك نشؤ علاقة المديونية والدائنية الواجب تسجيلها بدفاتر المنشأة . وتتمثل ذلك النظريات التى تفسر قاعدة القيد المزدوج فى مايلى :

أ- تشخيص الحسابات (نظرية الآخذ والعاطى) .

ب- تحليل العمليات إلى أطرافها المدينة والدائنة (نظرية منه وله) .

ج- معادلة المركز المالى (نظرية الميزانية) .

*** نظرية تشخيص الحاسبات (الآخذ والعاطى) :**

تقوم هذه النظرية على فكرة منطقية نحواها ، إن كل عملية مالية تتم بين شخصين أو أكثر ، شخص يأخذ وشخص آخر يعطى وهى تتفق مع بدايات ظهور المنشآت التجارية الفردية ، حيث كان صاحب المنشأة يهتم بتسجيل أسماء الأشخاص المدينين أو الدائنين له فقط ، دون الإهتمام بأسماء الحسابات التى تعبر عن الأشياء موضوع التداول بين الأشخاص . لذلك تقترض هذه النظرية " أن وراء كل حساب شخص ما" .

ولكن مع تضخم حجم العمليات وتشعبها وتعددها ، أصبح من الصعب الإعتماد على نظرية تشخيص الحسابات فى تفسير قاعدة القيد المزدوج ، والتى تعتمد على تفسير معين نحواه أن كل عملية مالية تحدث يترتب عليها إنتقال قيمة مالية بين طرفين . وقيمة الشئ المنقول مطلوبة من الشخص الذى يستلمها (الشخص الآخذ أو

المدين ) لصالح الشخص الذى سلمها ( الشخص العاطى أو الدائن ) .

ومن ثم إعتبر الشخص الآخذ هو المدين ، والشخص العاطى هو الدائن ، وهو تفسير لقاعدة القيد المزدوج التى تعتمد على توازن ثنائية (إزدواجية) القيد المحاسبى الخاص بكل عملية مالية . وقد تطور هذا التفسير بما يتفق وطبيعة نشاط المنشأة بحيث أن يبرر القيد المحاسبى الشئ موضوع التداول بدلاً من تكرار أسماء الشخص المدينين أو الدائنين دون أن يوفر معلومات كافية لها دلالة عن سبب المديونية والدائنية.

ويتمثل هذا التطور فى تفسير هذه النظرية ، فى أن كل عملية مالية لها طرفان ، أحداها تسلم القيمة والآخر أعطى القيمة لذلك يجب أن تبرز طبيعة الشئ الذى أخذه كالشخص المستلم ، وطبيعة الشئ الذى أعطاه الشئ المسلم ، بشرط أن يكون لهذا الشئ قيمة مالية .

**مثال(١) :**

ولايضاح هذه النظرية وكيفية تطبيقها نفترض أن احد المنشآت التجارية قامت بشراء بضاعة نقداً من محلات الأمل قيمتها ١٠٠٠ جنيه فى ٨٣/٥/١ والمطلوب إستخدام تلك النظرية فى إجراء القيد المحاسبى اللازم فى دفاتر المنشأة .

وينبغى قبل تحديد القيد المحاسبى أن تحلل تلك العملية التجارية إلى أطرافها، وفقاً لنظرية تشخيص الحاسبات التى تقول أن :

| | |
|---|---|
| الطرف الآخذ ← مدين | " بما أخذ" |
| الطرف العاطى ← دائن | "بما أعطى" |

**١-تحليل العملية التجارية:**

| عملية | شراء | نقدى |
|---|---|---|

| التحليل / النظرية | الأخذ | العاطى |
|---|---|---|
| المنشأة | بضاعة | نقدية |
| محلات الأمل | نقدية | بضاعة |

**٢-تحديد القيد المحاسبى:**

ويتضح ن تحليل العملية التجارية أن الطرف المدين هو المنشأة والتى تعتبر مدينه بما أخذت ، ويخصص لها حساب يسمى حـ/ البضاعة . كما يعتبر الطرف الدائن هو النقدية والتى تعتبر ممثلة لصاحب المنشأة فى دفع البضاعة ، ويخصص لها حساب يسمى حـ/ النقدية .

**٣- إيضاح كيفية التسجيل فى جدول**

جدول التحليل العمليات المالية

| بيـــــان | الأخذ (المدين) | العاطى (الدائن) | قيمة العملية | تفسير |
|---|---|---|---|---|
| - شراء بضاعة نقدا | البضاعة | النقدية | ١٠٠٠ج | - المنشأة مدينة بما أخذت من بضاعة ودائنة بما أعطت من نقدية . |

ويتضح من الجدول السابق أن هناك وجهتى نظر يجب الإنتباه إليهما عند التسجيل :

**أ- وجهة نظر المنشأة :**

حيث أن التسجيل المحاسبى يتم فى دفاتر المنشأة . فيجب أن يراعى أن المنشأة أخذت وأعطت فى نفس الوقت ، فهى أخذت بضاعة واعطت ثمن هذه البضاعة (النقدية) فهى مدينة بما أخذت (الشئ موضوع التداول وهوالبضاعة) ، ودائنة بما أعطت (الشئ موضوع التداول وهو النقدية) .

**ب- وجهة نظر محلات الأمل :**

**ويلاحظ أن التسجيل المحاسبى لا يتم فى دفاترها، وإذا - إفتراضنا أننا بصدد التسجيل فى دفاترها، تعتبر محلات الأمل دائنة بما أعطت (من بضاعة) ، ومدينة بما أخذت من (نقدية) .**

**مثـال:**

وبفرض فى المثال السابق أن المنشأة اشترت البضاعة من محلات الأمل ولم تسدد قيمتها بعد فهى عملية شراء بضاعة على الحساب (الأجل) وبإتباع نفس الخطوات التى إتبعت من قبل ، يتضح ما يلى :

**١-تحليل العملية التجارية:**

| عملية | شراء | بالأجل |
|---|---|---|

| التحليل / النظرية | الأخذ | العاطى |
|---|---|---|
| المنشأة | بضاعة | — |
| محلات الأمل | — | بضاعة |

**٢-تحديد القيد المحاسبى:**

يتضح من تحليل العملية التجارية ، أن المنشأة تعتبر مدينة بما أخذت (البضاعة) ، كما تعتبر محلات الأمل دائنة بما اعطت لأنها تعتبر مازالت دائنة للمنشأة لعدم تسلمها ثمن البضاعة التى إشترتها الأخيرة منها .

**٣- كيفية التسجيل فى جدول :**

جدول تحليل العمليات المالية

| بيـــــان | الأخذ (المدين) | العاطى (الدائن) | قيمة العملية | تفسير |
|---|---|---|---|---|
| - شراء بضاعة بالأجل | البضاعة | محلات الأمل | ١٠٠٠ج | - المنشأة مدينة بما أخذت من بضاعة وتعتبر محلات الأمل دائنة التى أعطت البضاعة ولم تسلم قيمتها بعد . |

ويلاحظ أنه لأغراض توفير وعروض المعلومات ، ينبغى عند تحليل المالية إلى أطرافها ، إلا يسجل فى الدفاتر إسم المنشأة التى سجل فى دفاترها ، والغرض الرئيسى من ذلك أن جعل المنشأة مدينة أو دائنة فى دفاترها لا يبرر الشئ "موضوع التداول" .

أو بمعنى آخر لا يوضح سبب المديونية أو الدائنية ، ومن ثم ينبغى إستبدال إسم المنشأة بالشئ الذى أخذته (بضاعة) أو أعطته (نقدية) أى بالشئ موضوع التداول .

ومن الجدير بالذكر أنه يمكن إتباع تلك النظرية فى تحليل كافة العمليات المالية الأخرى التى تباشرها المنشأة خلال فترة زمنية محدودة . .

*** نظرية تحليل العمليات إلى أطرافها (منه وله) :**

ومع التطور الذى صاحب المحاسبة المالية ، أصبح ينظر إليها كأداة لخدمة أهداف إدارة المنشأة ، بدلا من خدمة أهداف أصحاب المنشأة . أى أصبح ينظر المنشأة ، بدلا من خدمة أهداف أصحاب المنشأة . أى أصبح ينظر المنشأة كشخصية معنوية مستقلة تماما عن الشخصية الطبيعية لأصحاب المنشأة . ومن ثم حدث تقلص فى تطبيق نظرية تشخيص الحسابات، فبدلا من التركيز على الشخص الآخذ والشخص العاطى، أصبح ينظر فى تحليل كل عملية مالية على أنها تؤثر فى طرفين نتيجة إنتقال قيمة مالية معينة بينهما. فالطرف الأول يعتبر طرفا مدينا بما أخذ أو تسلم من قيمة (القيم المالية الداخلة إلى المنشأة)، والطرف الاثنى يعتبر طرفا دائنا بما أعطى أو سلم من قيم (القيم المالية الخارجة من المنشأة).

وتدريجيا عدلت نظرية الحسابات، وأصبح التركيز على القيم المالية الناتجة عن الاشياء موضوع التداول بدلا من الأشخاص، ووجه الإهتمام عند تحليل العمليات المالية إلى أثرها على :

- المنشأة كشخصية معنوية مستقلة عن الشخصية الطبيعية لصاحب المنشأة.
- الغير، أى الأطراف الخارجية التى تتعامل معهم المنشأة.

ولا شك أن دراسة حركة القيم المالية الداخلة والخارجة من والى المنشأة سواء الناتجة عن التعامل مع أصحاب المنشأة أو أطراف من خارج المنشأة، كان لها أثرها البارز فى تحليل العملية المالية إلى طرفين هما :

| | |
|---|---|
| الطرف المدين = وهو الطرف الذى يأخذ القيمة | (قيمة مالية داخلية) |
| الطرف الدائن = وهو الطرف الذى يعطى القيمة | (قيمة مالية خارجية) |

ويعتبر الطرف المدين أو الدائن بمثابة المؤشر على حركة القيم المالية من والى المنشأة، وقد تعبر القيم المالية عن شراء حقيقى موجود ومملوك للمنشأة وله قيمة، كأصول (أراضى - مبانى - آلات - بضاعة - نقدية) أو قيمة مالية تدفع للغير مقابل عائد أو منفعة، كالمصروفات (إيجار - أجور - نور - مياه) أو قيمة مالية تلتزم المنشأة بدفعها للغير فى فترات مقبلة، كالخصوم (دائنين - قروض)، أو قيمة مالية تقبض من الغير مقابل تقديم منفعة معينة، كالايرادات (إيراد عقار - إيراد إستثمارات).

وقد ارتأى المحاسبون ترجمة تلك العمليات المالية الى أطرافها المدينة والدائنة فى شكل قيود محاسبية، مع الاستعانة ببعض المصطلحات لتسهيل عملية التسجيل المحاسبى مثل :

من ---------- ترمز للطرف المدين.

إلى ---------- ترمز للطرف الدائن

حـ/ ---------- ترمز للحساب

ومن ثم يمكن صياغة القيد المحاسبى وفقا لنظرية تحليل العمليات إلى أطرافها، على النحو التالى :

| | |
|---|---|
| xx | من حـ / الطرف المدين (الآخذ للقيمة المالية) |
| xx | إلى حـ / الطرف الدائن (العاطى للقيمة المالية) |

مع مراعاة ذكر اسم المنشأة كأحد أطراف العملية المالية للأسباب السابق ذكرها، واستبدالها بالشئ موضوع التداول بين الأطراف، والى له قيمة مالية سواء كان سلعة أو خدمة أو منفعة.

**- نظرية معادلة المركز المالى :**

قبل الحديث عن معادلة الميزانية يجدر بنا فى البداية الإشارة إلى عناصر القوائم المالية والتى تتمثل فى الميزانية العمومية والحساب الختامى للمشروع، وأن الميزانية العمومية تشتمل على الأصول والخصوم والحساب الختامى الذى يتضمن الايرادات والمصروفات كما يتضح ذلك فى البند التالى :

**عناصر القوائم المالية كركيزة لمعادلة الميزانية:**

- **الأصول Assets**

وهى عبارة عن الموارد الاقتصادية المتاحة للمشروع فى تاريخ إعداد الميزانية العمومية وتنقسم إلى :

- أصول طويلة الأجل Long Term Assets.
- أصول قصيرة الأجل Short Term Assets

- **أصول طويلة الأجل:**

وهى تلك الأصول أو الموارد الاقتصادية المتاحة للمشروع، ويتم الاحتفاظ أو الاستفادة بها على مدار فترة زمنية طويلة نسبياً وتشتمل على ثلاثة أنواع هى الأصول الثابته والأصول غير الملموسة والاستثمارات طويلة الأجل، ويمكن توضيح الاختلاف بين هذه الأنواع الثلاثة على النحو التالى :

**(أ) الأصول الثابتة Fixed Assets**

وهى تلك الأصول التى لها كيان مادى ملموس ويتم اقتناءها بهدف استخدامها

(١) د/ محمد سمير الصبان وأخرون، مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات، الدار الجامعية الاسكندرية، ١٩٩٩.

فى عمليات المشروع ليس بهدف إعادة بيعها، كما أن الخدمات المستمدة منها يتم الاستفادة بها على مدار فترة زمنية طويلة نسبياً. وبذلك فإن الأصول الثابته تتضمن الاراضى المملوكة للمشروع سواء كات مستغلة فى إقامة مبانيه أو فى صورة مخازن أو فى أى صورة أخرى المهم أنها مستغلة فى أعمال المشروع، ولا تعتبر الأراضى المشتراه بغرض الاستثمار من قبيل الأصول الثابته بل تعتبر استثمار طويل الأجل، وكذلك تتضمن الأصول الثابته المبانى المستخدمة فى أعمال المشروع أيا كان هذا الاستخدام سواء كمبانى للإدارة أو للمخازن أو للمصانع أو للمعارض أو غير ذلك من أنشطة المشروع، كما تتضمن الأصول الثابته الآلات والمعدات المملوكة للمشروع والمستخدمة فى أنشطة التصنيع المختلفة وكذلك الالات الكاتبة وماكينات التصوير والحاسبات الآلية وغيرها، وأيضا تتضمن الاصول الثابته كافة أنواع الأثاث المستخدم فى المشروع والسيارات المملوكة سواء كانت مخصصة لنقل المواد الخام أو الإنتاج أو العمال والموظفين، ومعنى ذلك ان الأصل لكى يصنف على أنه اصل ثابت يجب ان تصف بعدد من الصفات وهى :

- ان الأصل له كيان مادى ملموس.
- ان الهدف من الحصول على الأصل هو استخدامه فى أعمال المشروع وليس إعادة بيعه.
- أن خدمات الأصل يتم الاستفادة بها علي مدار فترة زمنية طويلة نسبياً.

### (ب) الأصول غير الملموسة Intangible Assets

وهى تلك الأصول التى ليس لها كيان مادى ملموس ويتم الاستفادة بالمنافع المترتبة عليها على مدار فترة زمنية طويلة نسبيا وان كان هناك درجة عالية من عدم

التأكد تحول دون إمكانية التحديد الدقيق لمنافع هذه الأصول فى المستقبل، وتتضمن الأصول غير الملموسة شهرة المحل، حق الاختراع، العلامات التجارية، حق التأليف، وحق الامتياز[1].

### (هـ) الاستثمارات طويلة الأجل Long Term Investments

وهى إستثمارات غير مؤقتة إما بهدف المضاربة أو بهدف السيطرة على إحدى الشركات المستثمر فيها أو بهدف ضمان الحصول على المواد الخام من الشركة المستثمر فيها والمسيطر عليها أو غير ذلك من الأهداف طويلة الأجل، ومن الاستثمارات طويلة الأجل الاستثمارات فى الأراضى والعقارات وغالبا ما يكون هدف المشروع هنا هو المضاربة وأيضاً الاستثمارات فى أوراق مالية كالأسهم أو السندات التى تصدرها المشروعات الأخرى وهنا غالبا ما يكون هدف المشروع هو السيطرة والتأثير أو التحكم فى قرارات المشروعات المستثمر فيها. وهذا النوع من الاستثمارات غالبا ما يحتفظ به المشروع لفترة زمنية طويلة نسبياً، ولا يتم التخلص منه وتحويله الى نقدية بسهولة كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل على النحو الذى سنراه بعد قليل.

- **الأصول قصيرة الأجل:**

وهى تلك الأصول التى تأخذ صورة النقدية أو التى يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة خلال سنة أو دورة تشغيل أيهما أطول وتعرف دورة التشغيل على أنها الفترة الزمنية المنقطعة منذ شراء المواد الخام أو البضاعة حتى يتم بيع المنتجات أو البضاعة وتحصيل قيمتها نقداً. وتتضمن الأصول قصيرة الأجل: النقدية، الاستثمارات قصيرة الأجل، العملاء، أوراق القبض، مخزون البضاعة، الإيرادات المستحقة، المصروفات المقدمة، ونتناول هذه العناصر بدرجة من التفصيل على النحو التالى :

(١)هذا وسوف نترك الخوض فى هذا النوع من الأصول لمراحل دراسية مستقبلية.

**(أ) النقدية Cash**

ويقصد بالنقدية تلك المبالغ السائلة الموجودة تحت تصرف المشروع سواء فى خزائنه أو فى صورة حسابات جارية بالبنوك، وطالما أن النقدية هى السيولة ذاتها فإنها لا بد وأن تأتى فى مقدمة الأصول عند ترتيبها كأصول قصيرة الأجل.

**(ب) الاستثمارات قصيرة الأجل Short Term Investments**

وهى عبارة عن استثمار مؤقت لفائض النقدية المتاح للمشروع وتكون هذه الاستثمارات فى صورة أسهم وسندات شركات أخرى بهدف الحصول على عائد فى الفترة القصيرة بدلا من تركها كموارد نقدية مجمدة دون عائد، وبيعها فى أى وقت عند حاجة المشروع لنقدية سائلة.

**(حـ) أوراق القبض Notes Receivable**

وهى عبارة عن أوراق تجارية - كمبيالة أو سند اذنى - تثبت حق المشروع لدى عملاءه نتيجة بيع بضاعة أو أداء خدمات لهؤلاء العملاء دون سداد قيمتها فى تاريخه، هذا كما أن المشروع قد يتحصل على أوراق تجارية مقابل إقراضه للغير أية مبالغ نقدية، وأوراق القبض تعتبر أحد عناصر الأصول قصيرة الأجل حيث أنها تتحول إلى نقدية عند تحصيلها فى تاريخ الاستحقاق.

**(د) العمــلاء Accounting Receivable**

وهى عبارة عن حق المشروع لدى العملاء - المبالغ المستحقة على العملاء - نتيجة بيع البضاعة أو أداء الخدمات دون تحصيل قيمتها - على الحساب - فى تاريخه. وبذلك فإن حسابات العملاء تختلف عن حسابات أوراق القبض فى أن الأخيرة مؤيدة بمستند أو ورقة تجارية تثبت حق المشروع لدى العملاء أما حسابات العملاء فلا يوجد ما يؤيدها أو يثبتها من الناحية القانونية سوى السمعة التجارية للعملاء، مع ملاحظة

أن السمعة التجارية هذه تعتبر بمثابة الأساس فى التعاملات التجارية وهو ما يعطى قوة لحسابات العملاء.

**(هـ) مخزون البضاعة Inventories**

وهو عبارة عن قيمة البضاعة – تكلفتها – الموجودة فى مخازن المشروع والمملوكة له فى تاريخ إعداد الميزانية العمومية. معنى ذلك أن الملكية هى الشرط الأساسى لاعتبار المخزون من أصول المشروع فعلى سبيل المثال إذا كان هناك بضاعة فى مخازن المشروع وغير مملوكة له فى تاريخ إعداد الميزانية العمومية فهى لا تعد من قبيل الأصول، وعلى العكس من ذلك إذا كان هناك بضاعة مملوكة للمشروع وغير موجودة فى مخازنه فى تاريخ إعداد الميزانية العمومية فهى تعد جزءا من المخزون، فمن الممكن ان يقوم المشروع بشراء بضاعة من الغير ويحين تاريخ إعداد الميزانية وهذه البضاعة لا تزال بالطريق أو أن هناك بضاعة مملوكة للمشروع ولكنها موجودة فى الجمارك مثلا أو لدى الغير أو فى مخازن أحد البنوك، فى كل هذه الحالات تعتبر البضاعة المملوكة للمشروع جزء من المخزون كأحد عناصر الأصول بالميزانية العمومية.

ومن الجدير بالملاحظة أن المخزون فى المشروع التجارى يتمثل فى مخزون البضاعة المشتراه بغرض البيع فقط أما فى المشروع الصناعى فإن المخزون يتكون من ثلاثة عناصر وهى: مخزون المواد الخام والمواد الأولية، ومخزون البضائع غير مكتملة الصنع، ومخزون الانتاج التام. كما تجدر الاشارة ايضا إلى أن المخزون لا يتضمن اي عنصر من عناصر الاصول الثابته مثل السيارات، الأثاثات، المعدات.. ولكن ينبغى مراعاة أن المحدد لذلك هو طبيعة نشاط المشروع فعلى سبيل المثال إذا كان نشاط المشروع هو الاتجار فى السيارات فإن السيارات هنا لا تعتبر أصل ثابت بل تعد من مكونات عنصر المخزون. وأخيرا فإن مخزون البضاعة يتحول إلى نقدية عند بيع البضاعة وتحصيل قيمتها نقدا .

### (و) الايرادات المستحقة Accrued Revenues

وهى عبارة عن إيرادات تم اكتسابها فى الفترة الحالية ولكن إنتهت السنة المالية ولم تحصل بعد، لذلك تعد حقاً للمشروع طرف الغير يتم تحصيله فى الفترة المقبلة. ومن أمثلة هذه الايرادات المستحقة إيراد الفوائد المستحقة، إيراد الإيجار المستحق، إيراد العمولة المستحق، إلى غير ذلك.

### (ز) المصروفات المقدمة Prepaid Expeses

وهى عبارة عن مصروفات تخص الفترات المقبلة وسيتم الاستفادة بالخدمات المترتبة عليها فى الفترات المقبلة، ورغم ذلك تم سداد مقابلها مقدما فى الفترة الحالية، لذلك فهى تعتبر حق للمشروع قبل الغير إلا أن هذا الحق لا يتحول فى المستقبل إلى نقدية بصورة مباشرة بل سوف يتحصل المشروع على حقه من الغير فى صورة خدمات وهذه الخدمات ستساهم فى تحقيق الايرادات التى ستكون فى صورة نقدية إن عاجلاً أو آجلاً. ومن أمثلة المصروفات المقدمة التأمين المقدم، الإيجار المقدم، الإعلان المقدم.. وغيرها.

### ● الخصوم Equities

وهى عبارة عن الحقوق التى على المشروع سواء للملاك أو للغير. وبطريقة أخرى هى عبارة عن مصادر تمويل اصول المشروع، وبالتالى فهى تتكون من: حقوق الملكية (مصادر التمويل الداخلية) والالتزامات (مصادر التمويل الخارجية) ونتناول هذه العناصر بدرجة من التفصيل على النحو التالى :

### * حقوق الملكية Owner's Equity

وهى عبارة عن حقوق الملاك فى المشروع، وبالتالى فمن الطبيعى ان تختلف

مكوناتها باختلاف الشكل القانونى للمشروع. فالمشروع بصفة عامة يأخذ أحد أشكال ثلاثة إما أن يكون فى صورة منشأة فردية أو فى صورة شركة أشخاص أو فى صورة شركة مساهمة وبالتالى فإن مكونات حقوق الملكية فى الأشكال الثلاثة للمشروع تكون على النحو التالى :

**أ) حقوق الملكية فى المنشأة الفردية(١) :**

المنشأة الفردية هى تلك المكنشأة المملوكة لفرد واحد فقط وبالتالى فإن حقوق الملكية في هذه المنشأة تتكون من رأس المال وهو يمثل مقدار مساهمة المالك في المشروع وكذلك الأرباح التي تحققت ولم يقم المالك بسحبها وهنا نجد أنه يخصص حساب يسمى حساب جارى صاحب المنشأة يقفل به أى أرباح أو خسائر محققة ويسحب منه صاحب المشروع مسحوباته الشخصية التي لا ترتبط بأعمال المشروع ، معنى ذلك أن هذا الحساب يزيد بمقدار الأرباح المحققة وينقص بمقدار الخسائر المحققة والمسحوبات الشخصية لصاحب المشروع ورصيده فى نهاية الفترة يضاف لرأس المال ليكونا معاً حقوق الملكية .

**ب) حقوق الملكية في شركة الأشخاص :**

شركة الأشخاص هى تلك الشركة التى تتكون بين أكثر من شخص وقد تكون في صورة شركة تضامن أو شركة توصية بسيطة وفي كلتا الصورتين فإن حقوق الملكية تتكون من رأس مال الشركاء مضافاً إليها ومخصوم منها السحابات الجارية للشركاء، حيث الحساب الجارى للشريك قد يكون بالموجب رذا كان نصيبه فى الأرباح غير المسحوبة تزيد عن نصيبه في الخسائر ومسحوباته الشخصية، وبالعكس إذا كانت

(١) سوف ينصب اهتمامنا في هذه المرحلة الدراسية المتبدلة على حقوق الملكية في المنشآت الفردية فقط تاركين الأشكال الأخرى من المشروعات لمراحل دراسية مقبلة .

أرباحه غير المسحوبة أقل من نصيبه فى الخسائر ومسحوباته الشخصية فإن حسابه الجاري يكون بالسالب .

**جـ) حقوق الملكية في شركة المساهمة :**

شركة المساهمة هي تلك الشركة التى يقسم رأسمالها إلى أجزاء صغيرة كا منها يسمى سهم وبالتالى فهى تتيح مساهمة عدد كبير من الأشخاص في رأسمالها ويطلق على كل شخص يمتلك سهم أو أكثر فى رأسمال الشركة مساهم ، وبالتالى فإن حقوق المكلية فى هذا الشكل من أشكال المشروع تتكون من رأس المال والأرباح المحجوزة التى لم نوزع على الملاك أو المساهمين .

● **الالتزامات Liabitities .**

وهى عبارة عن مصادر تمويل الأصول من خارج المشروع أو بمعنى آخر هي الديون أو التعهدات التى على المشروع للغير، وهذه الالتزامات تنقسم إلى الالتزامات طويلة الأجل والتزامات قصيرة الأجل ، ونتناولهما على النحو التالى :

**أ) الالتزامات طويلة الأجل Long Term Liabilities :**

وهى عبارة عن الحقوق التي للغير قبل المشروع ويتم الوفاء بها بعد أكثر من سنة، ومن أمثلة هذه الالتزامات القروض طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل فقد يتحصل المشروع على قرض من الغير ويستحق السداد بعد ثلاث أو خمس سنوات مثلاً، وكذلك تعتبر السندات التى يصدرها الشمروع ويطرحها للجمهور بمثابة وسيلة للاقتراض طويلة الأجل، وبالتالى فهى بمثابة التزام طويل الأجل ، ومن الجدير بالذكر أنه ينبغى أن يتم الافصاح فى الميزانية بجانب هذه الالتزامات عن تاريخ استحقاقها

ويراعى أن الجزء الذى يستحق منها خلال الفترة المقبلة (سنة ميلادية) يجب أن يدرج ضمن الالتزامات قصيرة الأجل .

**ب) الالتزامات قصيرة الأجل Short Term Liabilities :**

وهى عبارة عن الحقوق التى للغير قبل المشروع وينبغى الوفاء بها خلال سنة ميلادية أو دورة تشغيل أيهما أطول، ومن أمثلة هذه الالتزامات أوراق الدفع، حسابات الموردين ، القروض قصيرة الأجل ، حساب البنك سحب على المكشوف ، المصروفات المستحقة ، الايرادات المقدمة ، ونتناول هذه العناصر على النحو التالى :

**ب) أوراق الدفع Notes Payable :**

وهى عبارة عن أوراق تجارية - كمبيالة أو سند إذنى - تثبت حقوق الغير قبل المشروع، وتنشأ هذه الأوراق أو الحقوق نتيجة قيام المشروع بشراء بضاعة أو الاستفادة بخدمات من قبل الأحيان قد يقترض المشروع من الغير مقابل ورقة دفع تستحق بعد فترة معينة . وهنا ينبغى ملاحظة أن أوراق الدفع كالتزام قصير الأجل غالباً ما تستحق خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً لا تزيد عن سنة ميلادية أو دورة تشغيل أيهما أطول وألا يجب أن تدرج ضمن الالتزامات طويلة الأجل .

**ب-٢. حسابات الموردين Accouting Payable :**

وهى لا تختلف كثيراً عن أوراق الدفع إلا من حيث أن حقوق الغير فى هذه الحالة لا تكون مثبتة بورقة تجارية ، ولكنها تشبه أوراق الدفع فى أن كل منهما يمثل دين على المشروع للغير مقابل الاستفادة بخدمات أو شراء بضاعة على الحساب . وبطريقة أخرى فإن حسابات الموردين تمثل مبالغ مستحقة على المشروع للغير وينبغى

سدادها خلال الفترة القصيرة ، وغالباً ما يكون هناك اتفاق سبق مع الموردين على تواريخ السداد .

**ب-٣ . القروض قصيرة الأجل Short Term Loans :**

وهى تلك القروض التى يتحصل عليها المشروع من البنك أو من الغير وينبغى الوفاء بها خلال سنة وبالتالى لا يمكن اعتبارها من القروض طويلة الأجل التى تدرج ضمن الالتزامات طويلة الأجل، كما يمكن أن ندرج ضمن القروض قصيرة الأجل ذلك الجزء من القروض طويلة الأجل الذى ينبغى الوفاء به خلال سنة أو دورة تشغيل على أكثر تقدير .

**ب-٤ . حساب البنك سحب على المكشوف : Overdraft**

وهو يمثل دين على المشروع لصالح البنك، وينشأ هذا الدين نتيجة السماح للمشروع بالسحب من حسابه الجارى رغم عدم وجود رصيد بهذا الحساب وبذلك يصبح حساب المشروع مكشوف وينبغى الوفاء بهذا الحساب خلال الفترة القصيرة أو بناء على الاتفاق مع البنك .

**ب-٥ . المصروفات المستحقة Accrued Expenses:**

وهى عبارة عن مصروفات تخص الفترة الحالية ويتم الاستفادة بالخدمات المترتبة عليها خلال هذه الفترة ورغم ذلك انتهت السنة المالية ولم يتم الوفاء بمقابلها ، وبالتأكيد سيتم سداد هذا المقابل فى الفترة المقبلة، وإلى ان يتم ذلك فهى تعد من قبيل الالتزامات قصيرة الأجل ، ومن أمثلة هذه الالتزامات الأجور المستحقة ، الفوائد المستحقة ، الايجار المستحق ... وغيرها .

ب-٦ . الايرادات المقدمة (غير المكتسبة) Unearned Revenues :

وهى عبارة عن مقابل سدد مقدما لخدمات لم يؤديها المشروع بعد وسيتم أداءها فى الفترات المقبلة ، لذلك فإن هذا المقابل يعد التزام أو تعهد على المشروع إلي أن يتم أداء هذه الخدمات فيتحول الالتزام إلى إيرادات تخص الفترة التى أديت فيها الخدمات، ومن أمثلة هذه الالتزامات إيراد الإيجار المقدم ، إيراد الخدمات المحصل مقدماً .. مع ملاحظة أن الوفاء بالالتزام هنا لن يكون فى صورة نقدية بل فى صورة خدمات تؤدى من قبل المشروع للغير .

وبذلك فإن الميزانية العمومية فى أبسط صورها تأخذ الشكل التالى : (أرقام الأصول والخصوم بالميزانية العمومية مفترضة) .

## ميزانية عمومية فى ١٩٩٩/١٢/٣١

**أصول**

| البيان | جزئي | كلي |
|---|---|---|
| **أصول ثابتة** | | |
| أراضى | ١٠٠٠ | |
| مبانى | ٢٠٠٠ | |
| آلات | ٣٠٠٠ | |
| سيارات | ٤٠٠٠ | |
| أثاث | ٥٠٠٠ | |
| – مجموع الأصول الثابتة | | ١٥٠٠٠ |
| أصول غير ملموسة : | | |
| شهر المحل | ١٠٠٠ | |
| حق الاختراع | ٢٠٠٠ | |
| حق الامتياز | ٣٠٠٠ | |
| مجموع الأصول غير الملموسة | | ٦٠٠٠ |
| استثمارات أوراق مالية | ١٠٠٠ | |
| أراضى | ٢٠٠٠ | |
| مجموع الاستثمارات طويلة الأجل | | ٣٠٠٠ |
| **أصول قصيرة الأجل** | | |
| نقدية بالخزينة | ١٠٠٠ | |
| نقدية بالبنك | ٢٠٠٠ | |
| أوراق قبض | ٣٠٠٠ | |
| عملاء | ٤٠٠٠ | |
| مخزون بضاعة | ٥٠٠٠ | |
| إيراد مستحقة | ٦٠٠٠ | |
| مصروفات مقدمة | ٧٠٠٠ | |
| مجموع الأصول قصيرة الأجل | | ٢٨٠٠٠ |
| مجموع الأصول | | ٥٢٠٠٠ |

**خصوم**

| البيان | جزئي | كلي |
|---|---|---|
| **حقوق الملكية** | | |
| رأس المال | ٢٠٠٠٠ | |
| + حساب جارى صاحب المشروع | ٥٠٠٠ | |
| مجموع حقوق المكلية | | ٢٥٠٠٠ |
| **التزامات** | | |
| ١– التزامات طويلة الأجل | | |
| قرض استحقاق ٢٠٠٣ | ١٠٠٠ | |
| أوراق دفع استحقاق ٢٠٠٤ | ٢٠٠٠ | |
| سندات استحقاق ٢٠٠٧ | ٣٠٠٠ | |
| مجموع الالتزامات طويلة الأجل | | ٦٠٠٠ |
| ٢– التزامات قصيرة الأجل | | |
| أوراق دفع | ١٠٠٠ | |
| موردين | ٢٠٠٠ | |
| قرض قصير الأجل | ٣٠٠٠ | |
| بنك سحب على المكشوف | ٤٠٠٠ | |
| مصروفات مستحقة | ٥٠٠٠ | |
| إيرادات مقدمة | ٦٠٠٠ | |
| مجموع الالتزامات قصيرة الأجل | | ٢١٠٠٠ |
| مجموع حقوق الملكية والالتزامات | | ٥٢٠٠٠ |

ومن خلال هذه الميزانية يتضح أن مجموع الأصول لابد أن يكون مساويا لمجموع الخصوم أو حقوق الملكية + الالتزامات وهو ما سيتم تفصيله بدرجة كبيرة عند الحديث عن معادلة المحاسبة الرئيسية .

## عناصر الحساب الختامى :

سبق وأن أوضحنا بأن الهدف من الحساب الختامى كأحد القوائم المالية هو تحديد نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة ولذلك من خلال المقابلة بين إيرادات المشروع ومصروفاته خلال الفترة التى يعد عنها هذا الحساب .

### أ) الايرادات :

وهى عبارة عن مقدار الزيادة فى الأصول أو النقص فى الالتزامات أو كليهما مع زيادة مماثلة فى حقوق الملكية وبشرط أن يكون ذلك ناتج عن مزاولة المشروع لنشاطه المعتاد . وبطريقة أكثر بساطة أن الإيرادات هى عبارة عن المقابل الذى يتحصل عليه المشروع من إجراء الخدمات التى يؤديها لعملاءه أو كقيمة للبضاعة التى باعها لهم .

ومن الجدير بالذكر أن الإيرادات يمكن أن تقسم إلى قسمين وهى إيرادات رئيسية وإيرادات فرعية والمحدد لذلك هو طبيعة نشاط المشروع . فالايرادات الرئيسية هى تلك الناتجة عن مزاولة المشروع لنشاطه الرئيسى فعلى سبيل المثال إيرادات مبيعات البضاعة هى الايردا الرئيسى للشمروع التجارى وإيرادات الخدمات هى الإيراد الرئيسي للشمروع الخدمي. أما الإيرادات الفرعية فهى تلك الناتجة عن أنشطة أخرى بخلاف النشاط الرئيسى للمشروع، فعلى سبيل المثال إيراد ايجار العقار المملوك للمشروع يعد إيرادا فرعيا حيث المشروع لم يقم أساسا اعتمادا على هذا

الايراد وكذلك الأمر بالنسبة لإيرادات الفوائد التى يتحصل عليها المشروع عن وديعته بأحد البنوك لا تعد إيرادا رئيسيا بل هى إيراد فرعى نتج بجانب الايراد الرئيسي للمشروع . كما أن ايراد العمولة وإيراد الاستثمارات تعد من قبيل الايرادات الفرعية.

**ب) المصروفات:**

وهى عبارة عن مقدار النقص فى أصول المشروع أو الزيادة فى التزاماته أو كليهما مع نقص مماثل فى حقوق الملكية من جراء مزاولة المشروع لنشاطه المعتاد . وبطريقة أخرى فإن المصروفات هى عبارة عن كافة الأعباء التى يتحملها المشروع فى سبيل تحقيق الايرادات ، وهناك العديد من الأمثلة للمصروفات أو الأعباء التى من الممكن أن يتحملها المشروع مثل مصروف الأجور والمرتبات، مصروف الدعاية والإعلان، مصروف التأمين ، مصروف المياه والإنارة، مصروف المهمات المكتبية المستخدمة، مصروف الإيجار، مصروف الفوائد ، تكلفة البضاعة المباعة (فى حالة المشروع التجارى فقط) ، مصروفات نثرية ، مصروف نقل ... ... إلى غير ذلك من أنواع المصروفات التى ستعرض لها بدرجة أكبر من التفصيل فى الأجزاء المقبلة .

**جـ) نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة :**

تتحدد نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة وذلك من خلال المقابلة بين الإيرادات التى تخص الفترة الحالية والمصروفات التي ساهمت فى تحققها، فاذا كانت الإيرادات أكبر من المصروفات فإن الفرق بينهما يمثل صافى ربح وبالعكس إذا كانت المصروفات أكبر من الايرادات فإن الفرق يمثل صافى خسارة .

وبذلك فإن الحساب الختامى يمكن أن يأخذ صورة بسيطة وبأرقام افتراضية على النحو التالى :

الحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية فى ٣١/١٢/٩٩

| المصروفات | | الايرادات | |
|---|---|---|---|
| ١٠٠٠٠ | تكلفة بضاعة مباعة | ٥٠٠٠٠ | مبيعات بضاعة |
| ٩٠٠٠ | مصروف أجور ومرتبات | ٤٠٠٠٠ | إيرادات خدمات |
| ٨٠٠٠ | مصروف إيجار | | |
| ٧٠٠٠ | مصروف تأمين | ١٠٠٠٠ | ايراد فوائد |
| ٦٠٠٠ | مصروف دعاية وإعلان | ٩٠٠٠ | ايراد عمولة |
| ٥٠٠٠ | مصروف فوائد | ٨٠٠٠ | ايراد إيجار |
| ٤٠٠٠ | مصروف مياه وإنارة | ٧٠٠٠ | ايراد استثمارات |
| ٣٠٠٠ | مصروف مهمات مكتبية مستخدمة | | |
| ٢٠٠٠ | مصروف نقل | | |
| ١٠٠٠ | مصروفات نثرية | | |
| ٥٥٠٠٠ | مجموع المصروفات | | |
| ٦٩٠٠٠ | صافى الربح (متمم) | | |
| ١٢٤٠٠٠ | | ١٢٤٠٠٠ | |

### ٣- معادلة المحاسبة الأساسية Basic Accounting Equation :

سبق وأن بينا أن الميزانية العمومية هى عبارة عن قائمة بالأصول وخصوم المشروع فى تاريخ محدد، وأن مجموع الأصول فى هذا التاريخ يجب أن يكون مساوياً لمجموع الخصوم، ولعل المنطق وراء هذا التوازن هو أن الأصول والخصوم تعتبر وجهين لشئ واحد ، فالأصول ما هى إلا الموارد الاقتصادية المملوكة للمشروع أما الخصوم فهى عبارة عن مصادر تمويل هذه الموارد سواء من داخل المشروع (عن طريق الملاك) أو من خارج المشروع (عن طريق غير الملاك) ، ومما لا شك فيه أن كل مورد من الموارد

المملوكة للمشروع لابد أن يكون له مصدر تمويل ، وبذلك فإن مجموع الموارد المملوكة للمشروع لابد أن . يكون مساوياً لمجموع مصادر تمويل هذه الموارد ، وهو ما يطلق عليه بتوازن معادلة الميزانية التي يمكن التعبير عنها على النحو التالى :

**الأصول Assets – الخصوم Equities**

وطالما أن الخصوم تتكون من الالتزامات وحقوق الملكية فيمكن التعبير عن هذه المعادلة بدرجة أكثر تفصيلاً على النحو التالى :

**الأصول – الالتزامات + حقوق الملكية**

وبذلك فإن المعادلة بالصورة السابقة توضح مقدار مساهمة الملاك ومساهمة غير الملاك في تمويل أصول المشروع . فعلى سبيل المثال إذا كانت قيمة إجمالى أصول المشروع مليون جنيه وأن الملاك قد ساهموا فى هذا المبلغ بمقدار ٧٥٠٠٠٠ جنيه ، فإن الجزء من الأصول الممول من خارج المشروع أى من غير الملاك تبلغ قيمته ٢٥٠٠٠٠ جنيه حيث أن :

**الالتزامات – الأصول – حقوق الملكية**

٢٥٠٠٠٠ – ١٠٠٠٠٠٠ – ٧٥٠٠٠٠

وطالما أن الأصول تتكون من الأصول طويلة الأجل والأصول قصيرة الأجل فمن الممكن وضع المعادلة فى صورة أكثر تفصيلاً على النحو التالى :

**الأصول طويل الأجل + الأصول قصيرة الأجل – الالتزامات + حقوق الملكية**

ومن الجدير بالملاحظة أن هذه المعادلة لابد أن تظل متوازنة بعد كل عملية من عمليات المشروع أياً كان طبيعة هذه العملية . معنى ذلك أن أى عملية يترتب عليها

تغيير فى مجموع الأصول سواء بالزيادة أو ابالنقص لابد وأن يترتب عليها تغيير مماثل فى مجموع الخصوم وفى نفس اتجاه تغير مجموع الأصول . هذا فضلاً عن أن هناك عمليات لا يترتب عليها فى مجموع الأصول أو فى مجموع الخصوم بل قد يترتب عليها فقط حدوث تغير فى هكيل الأصول أو هيكل الخصوم دون التأثير على مجموع أى منهما -. وبذلك فإنه يمكن حصر عمليات المشروع فى تأثيرها على معادلة المحاسبة الأساسية فى الآتى :

- عمليات يترتب عليها زيادة مجموع جانبى المعادلة .
- عمليات يترتب عليها نقص فى مجموع جانبى المعادلة .
- عمليات يترتب عليها تغير فى مجموع جانبى المعادلة .

ونتاول هذه العمليات بدرجة من الشرح التفصيل على النحو التالى :

● **العمليات التى يترتب عليها زيادة فى مجموع جانبى المعادلة:**

كما سبق وأن أوضحنا بأن أى زيادة فى مجموع جانب الأصول لابد وأن يترتب عليها زيادة مماثلة فى مجموع جانب الخصوم وبصورة أكثر تفصيلاً فإن حدوث زيادة فى مجموع الأصول لابد أن يترتب عليه زيادة فى مجموع الالتزامات أو زيادة فى حقوق الملكية أو فى كليهما معاً . وهناك أمثلة عديدة لهذه العمليات ومنها :

**أ) تكوين المشروع عن طريق المالك:**

من الطبيعى أن المالك عند بداية المشروع لابد وأن يخصص له رأس المال اللازم لمزاولة النشاط الذى أقيم المشروع من أجله. وغالباً ما يكون رأس المال هذا فى صورة نقدية ثم يبدأ بعد ذلك فى الحصول على الأصول اللازمة لتشغيل المشروع، وإن كان

ذلك لا يمنع أنه فى بعض الحالات قد يخصص المالك رأس المال عند بداية المشروع فى صورة نقدية وأصول غير نقدية، المهم أن المشروع يتم تكوينه ويبدأ فى مزاولة النشاط بالأصول التى قدمها المالك كرأس مال ، فبفرض أن المهندس زياد كون فى الأول من يناير ١٩٩٩ مشروع لصيانة وإصلاح السيارات للعملاء مقابل الحصول على إيرادات نظير خدمات الصيانة والرصلاح المؤداة لهم وقد خصص زياد مبلغ مليون جنيه لإنشاء هذا المشروع ، وقام بإيداع هذا المبلغ فى خزينة المشروع فى نفس اليوم، وبذلك فإن هذه العملية سيترتب عليها زيادة فى النقدية كأصل بمبلغ مليون جنيه بعد أن كان صفر وتظهر معادلة الميزانية على النحو التالى :

| الأصول = | الالتزامات | + حقوق ملكية |
|---|---|---|
| نقدية = | - | رأس المال |

(أ) ١٠٠٠٠٠٠ = صفر + ١٠٠٠٠٠٠

من الواضح أن الخصوم فى الحالة السابقة تتكون من رأس المال فقط وغالباً ما تكون هذه الحالة الوحيدة التى يتساوى عندها الأصول مع رأس المال عند بداية تكوين المشروع فقط .

**ب) شراء أراضى ومبانى على الحساب (بالأجل) :**

بفرض أن المشروع قام بتاريخ ١٩٩٩/١/٥ بشراء مبنى كبير لمزاولة النشاط به بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه وكذلك قطعة أرض فضاء مجاورة للمبنى كموقف للسيارات التى يتم اصلاحها بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه وتم الاتفاق مع البائع على أن يتم سداد هذا المبلغ خلال شهر من تاريخه. وبتحليل هذه العملية سنجد أنه يترتب عليها زيادة فى أصول المشروع ممثلة فى الأراضى والمبانى بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه وفى نفس الوقت زيادة فى

الالتزامات أو الديون التي على المشروع للغير ممثلة فى الدائنين بمبلغ مساوى تماماً لمقدار الزيادة فى الأصول أى بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه وفى هذه الحالة ستظهر معادلة الميزانية على النحو التالى :

| | الأصول | | | = الالتزامات + حقوق الملكية | |
|---|---|---|---|---|---|
| | نقدية | مبانى | أراضى | = دائنين | رأس المال |
| الرصيد السابق | ١٠٠٠٠٠ | — | — | — | ١٠٠٠٠٠ |
| عملية (ب) | | + ١٥٠٠٠٠ | + ١٠٠٠٠٠ | + ٢٥٠٠٠٠ | |
| الرصيد الحالى | ١٠٠٠٠٠ | ١٥٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | = ٢٥٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ |
| | ١٢٥٠٠٠ | | | = ١٢٥٠٠٠٠ | |

وبذلك نلاحظ أن مجوع جانب الأصول قد زاد من ١٠٠٠٠٠ جنيه إلى ١٢٥٠٠٠٠ جنيه ونفس الشئ بالنسبة لمجموع جانب الخصوم أى أن الزيادة فى الجانبين بنفس المقدار والمعادلة مازالت متوازنة .

**جـ) شراء معدات نقداً وعلى الحساب :**

بفرض أن المشروع قام فى ١٩٩٩/١/٧ بشراء معدات لازمة لمزاولة النشاط بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه سدد نصفها نقداً والاخر على الحساب (بعد شهرين مثلاً) .

فى هذه الحالة سنجد أن هناك زيادة في الأصول الثابتة متمثلة فى المعدات بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه ونقص فى الأصول قصيرة الأجل متمثلة فى النقدية بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وزيادة فى الالتزامات متمثلة فى الدائنين بمقدار المبلغ الذى لم يسدد بعد وقدره ٢٠٠٠٠ جنيه ، معنى ذلك أن صافى الزيادة فى مجموع الأصول يبلغ

٢٠٠٠٠٠ جنيه يقابله زيادة مماثلة فى الالتزامات وبالتالى مجموع الخصوم بنفس المقدار . وتصبح معادلة الميزانية على النحو التالى :

| | الأصول | | | | = | الالتزامات | + حقوق الملكية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | نقدية | مبانى | أراضى | معدات | = | دائنين | رأس المال |
| الرصيد السابق | ١٠٠٠٠٠٠ | ١٥٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | - | = | ٢٥٠٠٠٠ | +١٠٠٠٠٠٠ |
| عملية (ج) | - ٢٠٠٠٠٠ | | | + ٤٠٠٠٠٠ | = | +٢٠٠٠٠٠ | |
| الرصيد الحالى | ٨٠٠٠٠٠ | ١٥٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠٠ | = | ٤٥٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠٠ |
| | ١٤٥٠٠٠٠ | | | | = | ١٤٥٠٠٠٠ | |

أيضاً يجب أن نلاحظ أن عملية شراء المعدات قد ترتب عليها زيادة صافية فى مجموع الأصول بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه ليصبح مجموع الأصول ١٤٥٠٠٠٠ جنيه وبنفس الطريقة قد حدث زيادة فى مجموع الخصوم ليصبح مساوياً لمجموع الأصول.

**د) الحصول على قرض :**

بفرض أن المشروع قام فى ١٩٩٩/١/٨ بالحصول على قرض بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه من بنك القاهرة بفائدة قدرها ١٥٪ سنوياً ، فإنه يترتب علي هذه العملية زيادة فى الأصول ممثلة فى النقدية بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه وكذلك الحال يزيد مجموع الالتزامات – وهى من الخصوم – ممثلة فى قرض البنك بنفس المقدار وتظهر المعادلة على النحو التالى :

الأصـــــــول = الالتزامـــات + حقـوق الملكيـــــة

| | نقدية | مبانى | أراضى | معدات | دائنين | قرض البنك | رأس المال |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الرصيد السابق | ٨٠٠٠٠٠ | ١٥٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠٠ | ٤٥٠٠٠٠ | – | ١٠٠٠٠٠٠ |
| عملية (د) | + ٥٠٠٠٠٠ | | | | | + ٥٠٠٠٠٠ | |
| الرصيد الحالى | ١٣٠٠٠٠٠ | ١٥٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠٠ = | ٤٥٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠٠ |

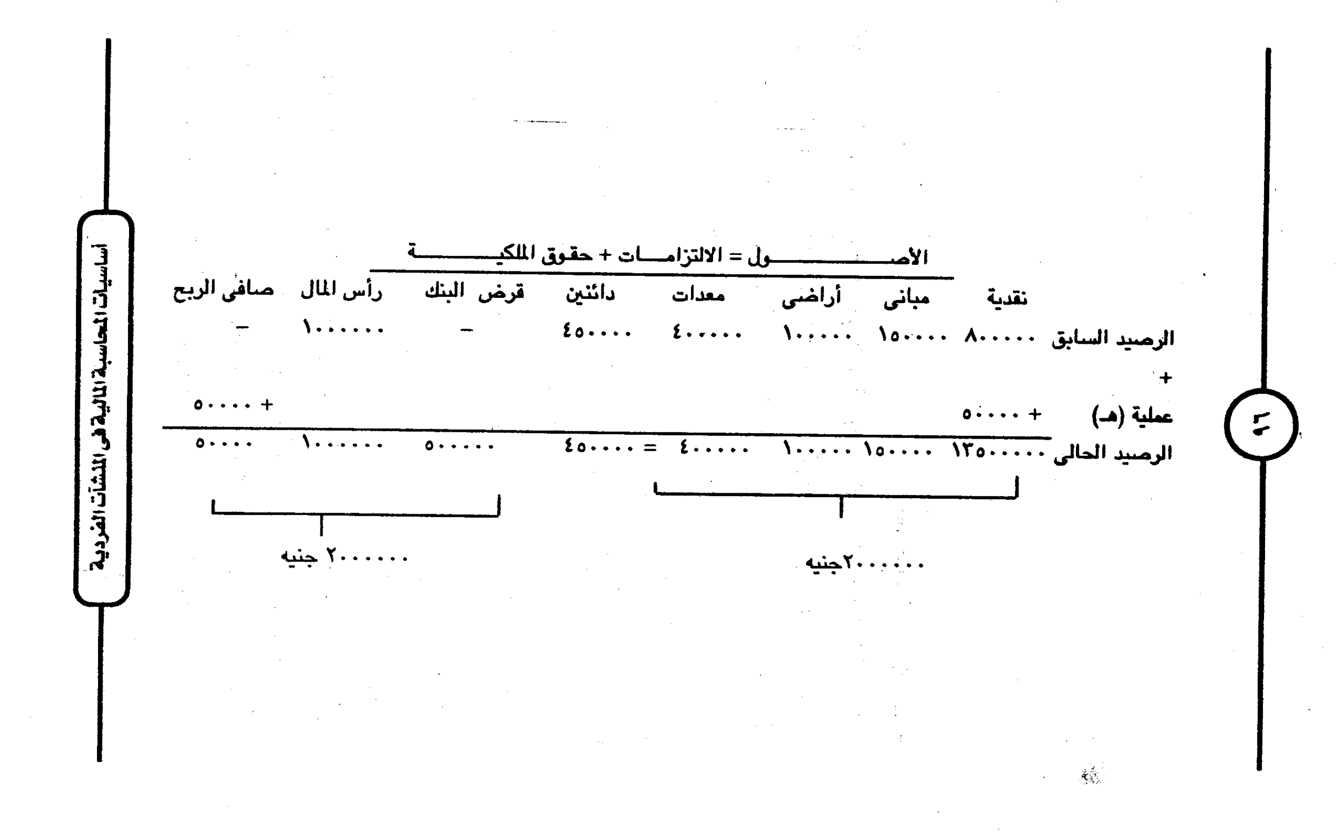
١٩٥٠٠٠٠ جنيه  ١٩٥٠٠٠٠ جنيه

وبذلك نلاحظ أن عملية الاقتراض قد ترتب عليها زيادة فى مجموع الأصول بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه وزيادة فى مجموع الخصوم بنفس المبلغ ليصبح مجموع كل منهما ١٩٥٠٠٠٠ جنيه ، كما ينبغى ملاحظة أنه عند الاقتراض لا يحدث أى تأثير للفائدة على معادلة الميزانية حيث سيظهر هذا التأثير بمرور الوقت حيث تصبح الفائدة مستحقة على المشروع .

**هـ) أداء خدمات نقداً :**

سبق وأن أوضحنا بأن الإيراد الرئيسى للمشروع الخدمى هو عبارة عن قيمة الخدمات المؤادة للعملاء . وأن الزيادة فى الإيرادات تؤدى إلى حدوث زيادة فى الأرباح وزيادة الأرباح تؤدى إلى زيادة حقوق الملكية وبالتالى فإننا سنفترض أن الإيرادات ستؤدى إلى زيادة فى حقوق الملكية .

وبفرض أن المشروع قام فى ١٩٩٩/١/١٠ بأداء خدمات صيانة وإصلاح سيارات للعملاء بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه حصلت نقداً فى نفس اليوم ، فإنه سيترتب على ذلك زيادة فى النقدية كأصول بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه وكذلك زيادة فى إيرادات الخدمات بنفس المبلغ وهو ما سيترتب عليه زيادة فى حقوق الملكية بنفس القيمة . وبذلك تظهر معادلة الميزانية على النحو التالى :



الأصـــــــــول = الالتزامـــات + حقوق الملكيـــــــة

| | نقدية | مبانى | أراضى | معدات | | دائنين | قرض البنك | رأس المال | صافى الربح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الرصيد السابق | ٨٠٠٠٠ | ١٥٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | | ٤٥٠٠٠ | – | ١٠٠٠٠٠ | – |
| + | | | | | | | | | |
| عملية (هـ) | + ٥٠٠٠٠ | | | | | | | | + ٥٠٠٠٠ |
| الرصيد الحالى | ١٣٥٠٠٠ | ١٥٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | = | ٤٥٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ |

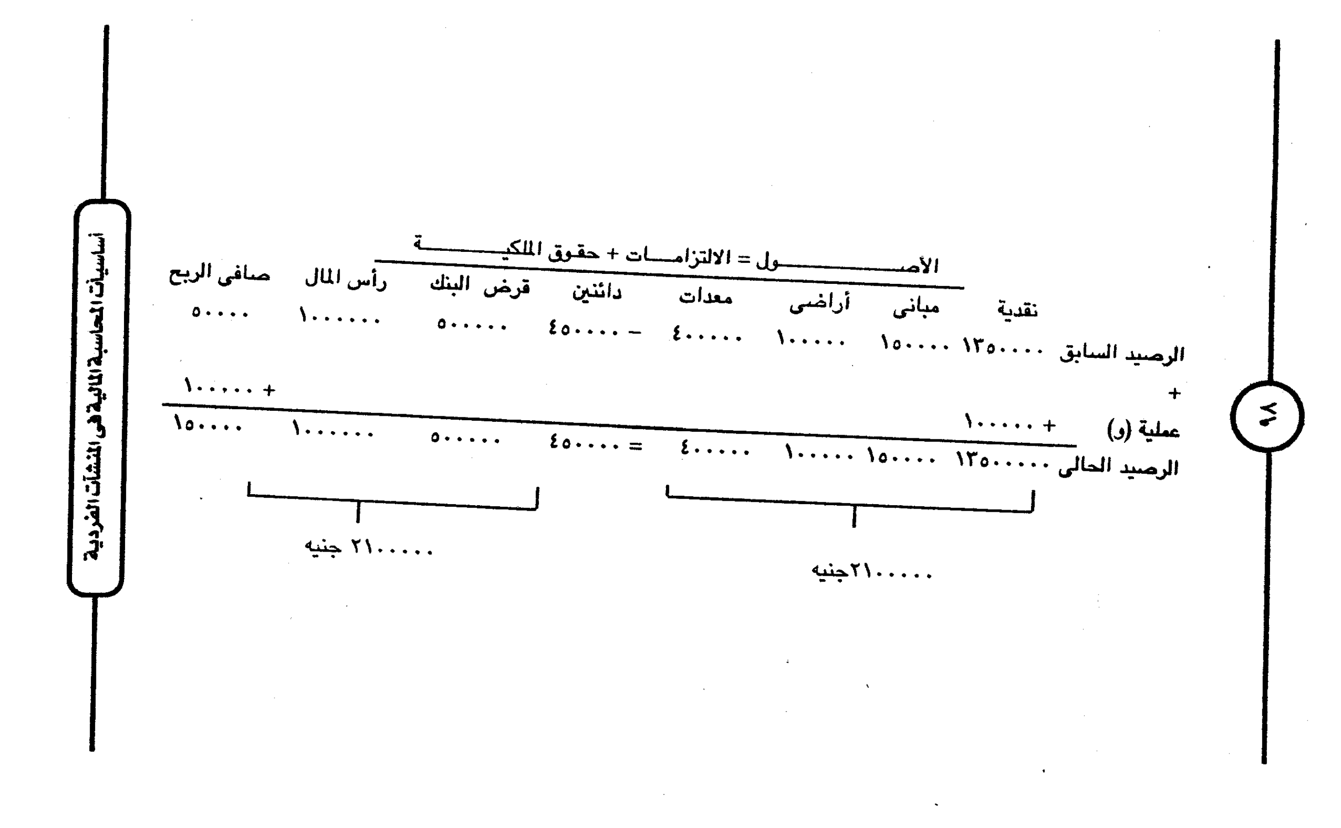
٢٠٠٠٠٠جنيه

٢٠٠٠٠٠ جنيه

يتضح مما سبق أن أداء الخدمات نقداً يؤدى إلى زيادة فى الأصول (النقدية) وزيادة مماثلة فى الخصوم (حقوق الملكية من خلال الايرادات) وتظل المعادلة متوازنة .

**و) أداء خدمات على الحساب :**

بفرض المشروع فى ١٩٩٩/١/١٢ قام بأداء خدمات صيانة وإصلاح سيارات بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه تحصل خلال شهر من تاريخه . من الملاحظ أن أداء الخدمات هنا لم يترتب عليه زيادة فى النقدية فقد أديت هذه الخدمات على الحساب، ولكن هذا لا يعنى أن الإيرادات لم تتحقق ، فقد سبق وان أوضحنا عند الحديث عن مبدأ الاعتراف بالريراد أو تحقق الإيراد أن الإيرادات تتحقق بتمام أداء الخدمات بصرف النظر عن كون مقابلها قد تم تحصيله أم لا . معنى ذلك أن العبرة فى تحقق الإيراد ليست بتمام عملية التحصيل وإنما بأداء الخدمات للعملاء . وبذلك فإنه يترتب على هذه العملية زيادة فى الأصول متمثلة فى حسابات العملاء وزيادة فى الخصوم متمثلة فى حقوق الملكية من خلال زيادة إيرادات الخدمات وبنفس مقدار الزيادة فى الأصول . ووفقاً لذلك تظهر المعادلة على النحو التالى :



| | نقدية | مبانى | أراضى | معدات | | دائنين | قرض البنك | رأس المال | صافى الربح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | **الأصول** | | | | = | **الالتزامات + حقوق الملكية** | | | |
| الرصيد السابق | ١٣٥٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | – | ٤٥٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ٥٠٠٠ |
| + عملية (و) | ١٠٠٠٠ + | | | | | | | | ١٠٠٠٠ + |
| الرصيد الحالى | ١٣٥٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | = | ٤٥٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ١٥٠٠٠ |
| | ٢١٠٠٠٠ جنيه | | | | | ٢١٠٠٠٠ جنيه | | | |

يتضح من الحالة الأخيرة أن أداء الخدمات يؤدى إلى تحقيق الإيرادت سواء تم تحصيل مقابلها نقداً (فزيادة الأصول تتمثل فى النقدية) أو لم تحصل أو أديت على الحساب (فزيادة) الأصول تتمثل فى حسابات العملاء) ، وفى كلتا الحالتين يتبع زيادة الأصول - نقدية أو عملاء - زيادة مماثلة فى إيرادات الخدمات وبالتالى زيادة حقوق الملكية بنفس المقدار .

**ز) أداء خدمات نقداً وعلى الحساب :**

بفرض أن المشروع قام فى ١٩٩٩/١/١٣ بأداء خدمات صيانة وإصلاح سيارات للعملاء بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه حصل نصفها نقداً والآخر على الحساب (خلال شهر مثلاً) . فى هذه الحالة وكما سبق فإن هذه العملية سيترتب عليها زيادة فى الزصول بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه متمثلة فى ٧٥٠٠٠ جنيه زيادة فى النقدية و ٧٥٠٠٠ جنيه زيادة فى حسابات العملاء وبنفس المقدار أي ١٥٠٠٠٠ جنيه يحدث زيادة فى إيرادات الخدمات وبالتالى زيادة فى حقوق الملكية التى تمثل جزء من الخصوم ، وتظهر المعادلة فى هذه الحالة على النحو التالى :

لاحظ أننا نفترض حتى الآن أن الزيادة فى الإيرادا يترتب عليها زيادة فى صافى الربح وبعد قليل سنفترض أن المصروفات يترتب عليها نقص فى رقم صافى الربح. وأن صافى الربح هذا يعتبر جزء من حقوق المالك حيث حقوق المالك لم تعد مقصورة على رأسماله فقط بل والأرباح التى تحققت ولم يستفيد بها فى استخداماته الشخصية بعيداً عن المشروع .

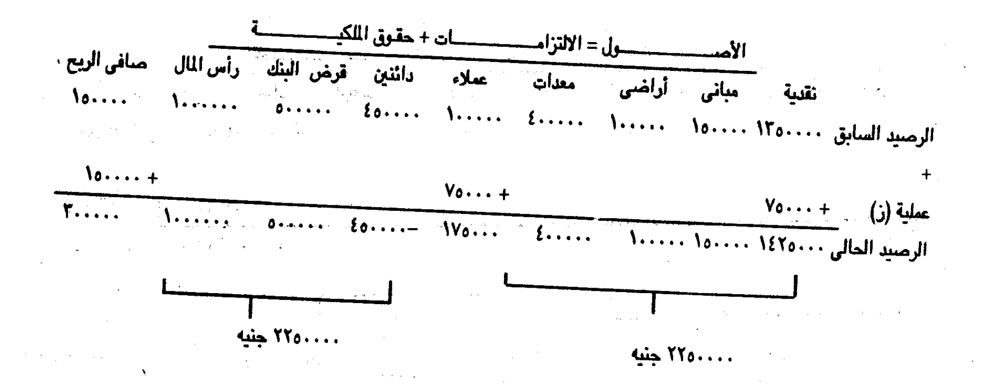
- **العمليات التى يترتب عليها نقص فى مجموع جانبى المعادلة :**

كما سبق أن أوضحنا بأن أى نقص فى أحد الجانبين لابد وأن يتبعه نقص

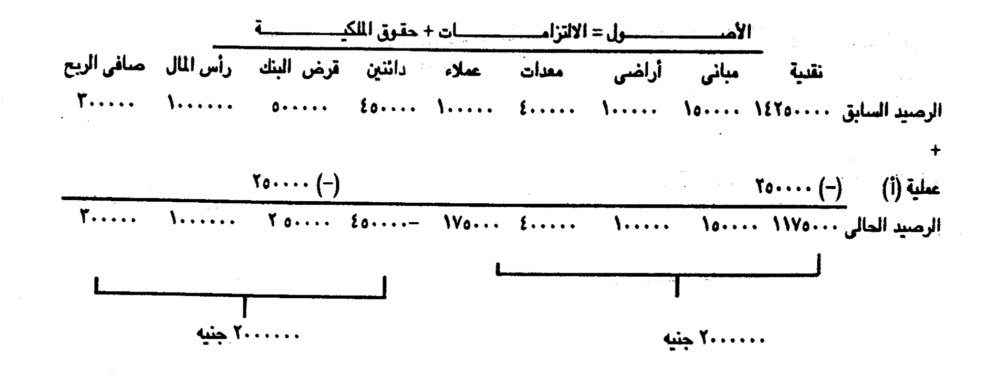
مماثل فى الجانب الآخر . فعلى سبيل المثال إذا حدث نقص فى مجموع جانب الأصول فإنه لابد وأن يترتب عليه نقص إما فى الالتزامات أو فى رأس المال أو فى صافى الربح (مصروفات أو مسحوبات شخصية لصاحب المشروع) . أو فى بعض أو كل هذه العناصر مجتمعة . وهناك العديد من الأمثلة للعمليات التى يترتب عليها نقص فى مجموع جانبى المعادلة ومنها :

**(أ) سداد جزء من قرض البنك :**

بفرض أن المشروع قام فى ١/١٥ بسداد نصف قيمة قرض البنك لعدم الحاجة إليه . فإنه يترتب على هذه العملية حدوث نقص فى رصيد النقدية وهى من الأصول وأيضاً حدوث نقص فى رصيد قرض البنك وهو من الالتزامات ، وبالتالى ستظهر معادلة الميزانية على النحو التالى :



| | الأصول | | | | | = الالتزامات + حقوق الملكية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | نقدية | مبانى | أراضى | معدات | عملاء | دائنين | قرض البنك | رأس المال | صافى الربح |
| الرصيد السابق | ١٣٥٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ٤٥٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ١٥٠٠٠ |
| + عملية (ز) | ٧٥٠٠ + | | | | ٧٥٠٠ + | | | | ١٥٠٠٠ + |
| الرصيد الحالى | ١٤٢٥٠٠ | ١٥٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | ١٧٥٠٠ | ٤٥٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ |
| | ٢٢٥٠٠٠ جنيه | | | | | ٢٢٥٠٠٠ جنيه | | | |



الأصـــــول = الالتزامــــات + حقوق الملكيـــة

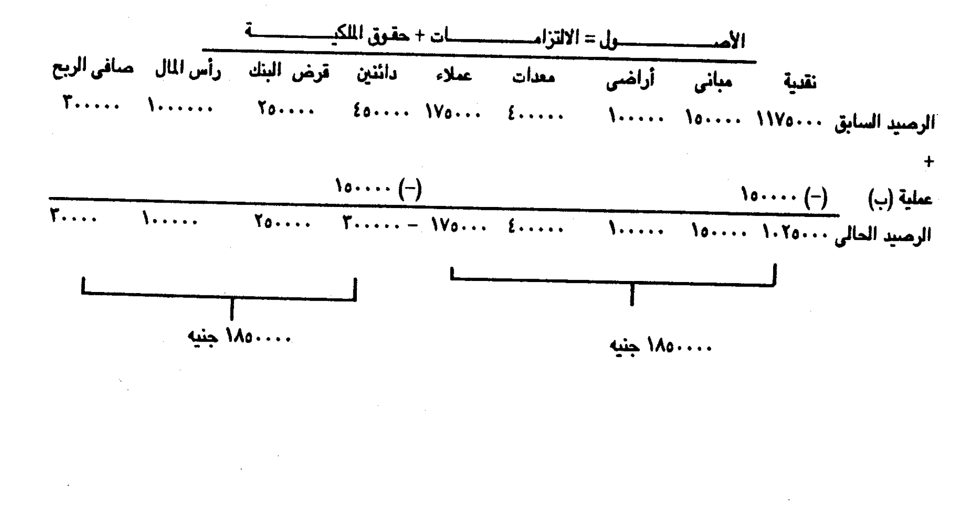
| | نقدية | مبانى | أراضى | معدات | عملاء | دائنين | قرض البنك | رأس المال | صافى الربح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الرصيد السابق | ١٤٢٥٠٠ | ١٥٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ٤٥٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ |
| + | | | | | | | | | |
| عملية (أ) | (-) ٢٥٠٠٠ | | | | | | (-) ٢٥٠٠٠ | | |
| الرصيد الحالى | ١١٧٥٠٠ | ١٥٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | ١٧٥٠٠ | ٤٥٠٠٠– | ٢٥٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ |

٢٠٠٠٠٠ جنيه     ٢٠٠٠٠٠ جنيه

وبذلك نلاحظ أن النقص فى جانب الأصول بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه تبعه نقص مماثل فى جانب الخصوم بنفس المقدار ؛ليصبح مجموع كل من الجانبين ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه .

**(ب) سداد جزء من المستحق للدائنين :**

بفرض أن المشروع قام فى ١٩٩٩/١/١٦ بسداد مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه من المستحق للدائنين ، فإنه يترتب على هذه العملية نفس ما ترتب على العملية السابقة حيث سينيقص مجموع الأصول وكذلك مجموع الخصوم مع اختلاف واحد فقط هو أن النقص فى جانب الخصوم سيتمثل فى رصيد حساب الدائنين وليس فى رصيد قرض البنك ، وبالتالى تظهر المعادلة على النحو التالى :



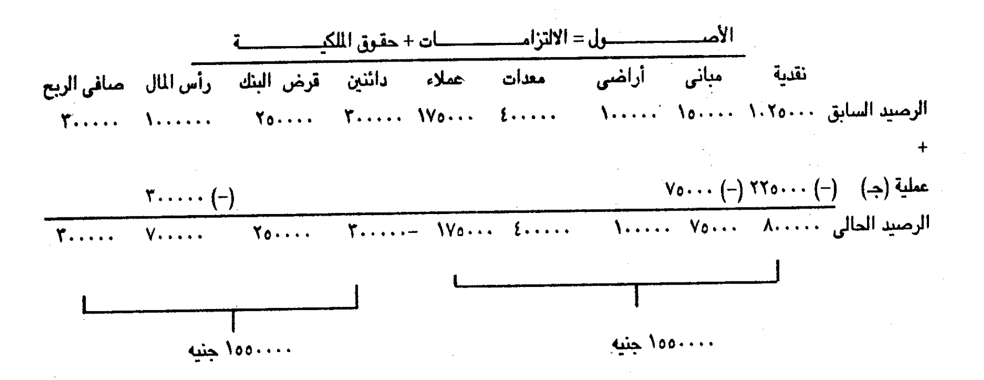
| | الأصول | | | | | = الالتزامات + حقوق الملكية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | نقدية | مبانى | أراضى | معدات | عملاء | دائنين | قرض البنك | رأس المال | صافى الربح |
| الرصيد السابق | ١١٧٥٠٠ | ١٥٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | ١٧٥٠٠ | ٤٥٠٠٠ | ٢٥٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ |
| + | | | | | | | | | |
| عملية (ب) | (-) ١٥٠٠٠ | | | | | (-) ١٥٠٠٠ | | | |
| الرصيد الحالى | ١٠٢٥٠٠ | ١٥٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | ١٧٥٠٠ | - ٣٠٠٠٠ | ٢٥٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ |

١٨٥٠٠٠ جنيه      ١٨٥٠٠٠ جنيه

وبذلك يتضح أن النقص فى النقدية كأصول كان مساوياً للنقص فى حسابات الدائنين كالتزام أو كخصوم وبالتالى ظلت المعادلة متوازنة بعد إجراء هذه العملية .

**(جـ) تخفيض رأسمال المشروع :**

بفرض أن المشروع قام ١٩٩٩/١/١٧ بتخفيض جزء من رأسماله لعدم الحاجة إليه بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه حيث خصص صاحب المشروع نصف المبانى لاستخدامه الشخصى وحصل على الباقى نقداً . وبذلك فإنه يترتب على هذه العملية نقص فى جانب الأصول بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه ممثله فى ٢٢٥٠٠٠ جنيه نقداً و ٧٥٠٠٠ جنيه مبانى ويتبع ذلك نقص مماثل فى جانب الخصوم متمثل فى رأس المال وبالتالى تظهر المعادلة على النحو التالى :



الأصـــــــول = الالتزامـــــــات + حقوق الملكيـــــــة

| | نقدية | مبانى | أراضى | معدات | عملاء | دائنين | قرض البنك | رأس المال | صافى الربح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الرصيد السابق | ١٠٢٥٠٠٠ | ١٥٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠٠ | ١٧٥٠٠٠ | ٣٠٠٠٠٠ | ٢٥٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠٠ |
| + | | | | | | | | | |
| عملية (جـ) | (-) ٢٢٥٠٠٠ | (-) ٧٥٠٠٠ | | | | | | (-) ٣٠٠٠٠٠ | |
| الرصيد الحالى | ٨٠٠٠٠٠ | ٧٥٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠٠ | ١٧٥٠٠٠ | ٣٠٠٠٠٠– | ٢٥٠٠٠٠ | ٧٠٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠٠ |

١٥٥٠٠٠٠ جنيه      ١٥٥٠٠٠٠ جنيه

| رقم العملية | تاريخ | بيان | أصـــول | | | | | الخصـــوم | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | التزامات | | حقوق الملكية | |
| | | | نقدية | عملاء | أراضى | مبانى | معدات | دائنون | قرض بنك | رأس المال | صافى الربح |
| ٧ | ١/١٤ | الرصيد<br>أداء خدمات على الحساب | ٥٧٥٠٠٠ | ٥٠٠٠٠<br>+٢٥٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ٢٢٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠ | ٦٥٠٠٠٠ | ٩٥٠٠٠<br>+٢٥٠٠٠ |
| ٨ | ٧/١٥ | الرصيد<br>سداد أجور العمال عن النصف الأول من الشهر | ٥٧٥٠٠٠<br>(-)٢٥٠٠٠ | ٧٥٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ٢٢٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠ | ٦٥٠٠٠٠ | ١٢٠٠٠٠<br>(-) ٢٥٠٠٠ |
| ٩ | ٧/١٧ | الرصيد<br>شراء معدات جديدة | ٥٥٠٠٠٠<br>(-)٣٠٠٠٠ | ٧٥٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ٢٢٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠<br>+٦٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠<br>٣٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠ | ٦٥٠٠٠٠ | ٩٥٠٠٠ |
| ١٠ | ٧/٢٠ | الرصيد<br>تحصيل من العملاء | ٥٢٠٠٠٠<br>+٤٠٠٠٠ | ٧٥٠٠٠<br>(-)٤٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ٢٢٠٠٠٠ | ١٦٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠ | ٦٥٠٠٠٠ | ٩٥٠٠٠ |
| ١١ | ٧/٢٣ | الرصيد<br>أداء خدمات جزء نقدى وآخر على الحساب | ٥٦٠٠٠٠<br>+٢٠٠٠٠ | ٣٥٠٠٠<br>+٣٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ٢٢٠٠٠٠ | ١٦٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠ | ٦٥٠٠٠٠ | ٩٥٠٠٠<br>+٥٠٠٠٠ |

**ملاحظات على الحل :**

١- بعد كل عملية من العمليات السابقة ظلت المعادلة متوازنة ومجموع الأصول يساوى تماماً مجموع الخصوم .

٢- العلميات أرقام ١، ٢، ٤، ٥، ٧، ١١، ١٤ قد ترتب عليها زيادة مجموع الأصول ومجموع الخصوم ، والعمليات ٦، ٨، ٩، ١٢، ١٣ قد ترتب عليها نقص فى مجموع جانبى المعادلة. أما العمليات ١٠، ١٥ فقد ترتب عليها عدم حدوث تغير فى مجموع جانبى المعادلة بل اقتصر تأثيرها على تغيير هيكل أو تشكيلة الأصول أو الخصوم.

٣- الإيرادات تؤدى إلى زيادة الأصول فى كل الأحوال سواء حصلت أو لم تحصل ويتبع ذلك زيادة مماثلة فى حقوق الملكية . أما المصروفات فيترتب عليها نقص فى الأصول - إذا تم سدادها- أو زيادة فى الالتزامات - إذا لم تسدد- أو فى كليهما معاً ويتبع ذلك نقص مماثل فى حقوق الملكية . وتوضح الإيرادات فى العمليات ٥، ٧، ١١، ١٤. أما المصروفات فتوضح فى العمليات ٨، ١٣، ١٥.

٤- المسحوبات الشخصية كما يتضح من العملية رقم ١٢ هى عبارة عن نقص فى حقوق الملكية نتيجة قيام صاحب المشروع بسحب جزء من الأرباح التى تحققت ولم يتحصل عليها .

| رقم العملية | تاريخ | بيان | أصـــول | | | | | الخصـــوم | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | التزامات | | حقوق الملكية | |
| | | | نقدية | عملاء | أراضى | مبانى | معدات | دائنون | قرض بنك | رأس المال | صافى الربح |
| ١٢ | ٧/٢٥ | الرصيد<br>مسحوبات شخصية | ٥٨٠٠٠٠<br>(-)<br>١٠٠٠٠٠ | ٦٥٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ٢٢٠٠٠٠ | ١٦٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠ | ٦٥٠٠٠٠ | ١٤٥٠٠٠<br>(-)<br>١٠٠٠٠٠ |
| ١٣ | ٧/٢٧ | الرصيد<br>سداد مصروفات نقداً | ٤٨٠٠٠٠<br>(-)<br>٢٠٠٠٠ | ٦٥٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ٢٢٠٠٠٠ | ١٦٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠ | ٦٥٠٠٠٠ | ٤٥٠٠٠<br>(-)<br>٢٠٠٠٠ |
| ١٤ | ٧/٢٩ | الرصيد<br>تحصيل إيراد عمولة | ٤٦٠٠٠٠<br>+<br>١٠٠٠٠ | ٦٥٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ٢٢٠٠٠٠ | ١٦٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠ | ٦٥٠٠٠٠ | ٢٥٠٠٠<br>+<br>١٠٠٠٠ |
| ١٥ | ٧/٣١ | الرصيد<br>الأجور المستحقة | ٤٧٠٠٠٠ | ٦٥٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ٢٢٠٠٠٠ | ١٦٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠ | ٦٥٠٠٠٠ | ٣٥٠٠٠<br>(-)٣٠٠٠٠ |
| | | | ٤٧٠٠٠٠ | ٦٥٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ٢٢٠٠٠٠ | ١٦٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠ | ٦٥٠٠٠٠ | ٥٠٠ |
| | | | ٩٦٥٠٠٠ جنيه | | | | | ٩٦٥٠٠٠ جنيه | | | |

**خلاصة الفصل :**

تناولنا فى هذا الفصل المفاهيم المختلفة لعناصر الميزانية العمومية والحساب الختامى ووجدنا أن الأصول هى عبارة عن موارد اقتصادية مملوكة للمشروع أم الخصوم فهى الحقوق التى على هذه الموارد سواء للملاك أو للغير . وأن الأصول تنقسم إلى أصول طويلة الأجل (وهى تتكون من أصول ثابتة وأصول غير ملموسة واستثمارات طويلة الأجل) وأصول قصيرة الأجل . أما الخصوم فتنقسم إلى التزامات وحقوق ملكية. وأيضا اتضح أن الايرادات هى عبارة عن مقدار الزيادة فى أصول المشروع أو النقص فى الالتزامات أو كلاهما مع زيادة مماثلة فى حقوق الملكية وأن تكون هذه الزيادة ناتجة عن ممارسة المشروع لنشاطه الرئيسى. أما المصروفات فهى بعكس ذلك تمثل مقدار النقص فى الأصول أو الزيادة فى الالتزامات أو كلاهما مع نقص مماثل فى حقوق الملكية وأن يكون هذا النقص ناتج عن ممارسة المشروع لنشاطه الرئيسى المعتاد .

ثم بعد ذلك أوضحنا طبيعة عمليات المشروع وبيننا مدى تأثير كل منها على معادلة المحاسبة الرئيسية وفى هذه النقطة قسمنا عمليات المشروع إلى ثلاثة أنواع وهى : عمليات يترتب عليها زيادة مجموع جانبى المعادلة ومن أمثلة هذه العمليات، عملية زيادة رأس مال المشروع، عملية شراء أصول ثابت على الحساب، عملية أداء الخدمات وتحقيق الإيرادات. والنوع الثانى عمليات يترتب عليها نقص مجموع جتنبى المعادلة ومن أمثلة هذه العمليات عملية سداد الالتزامات عملية سداد المصروفات النقدية، عملية تخفيض رأس المال، عملية المسحوبات الشخصية لصاحب المشروع . أما النوع الأخير من العمليات فهى تلك التى لا يترتب عليها أى تغيير فى مجموع جانبى المعادلة ومن أمثلة هذه العمليات عملية شراء أحد الأصول نقداً، عملية تحصيل

حسابات العملاء، عملية المصروفات المستحقة. ومن خلال دراسة وفحص هذه العمليات أمكن التوصل إلى الآتى :

١- أى عملية من عمليات المشروع لابد وأن يترتب عليها تأثير على حسابين على الأقل من حسابات الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات .

٢- أن الزيادة فى مجموع جانب الأصول قد تكون ناتجة عن زيادة الالتزامات أو زيادة رأس المال أو زيادة صافى الربح بصورة منفردة أو بصورة مجتمعة. فعلى سبيل المثال قد تكون الزيادة فى مجموع الأصول يتبعها نقص فى الالتزامات وزيادة فى رأس المال ولكن هذه الزيادة تغطى النقص فى الالتزامات والباقى يعادل مقدار الزيادة فى مجموع الأصول .

٣- إذا حدث زيادة فى أصل معين فإنه لابد وأن يتبع ذلك نقص فى أصل آخر بنفس المقدار أو زيادة فى التزام او زيادة فى رأس المال أو فى صافى الربح .

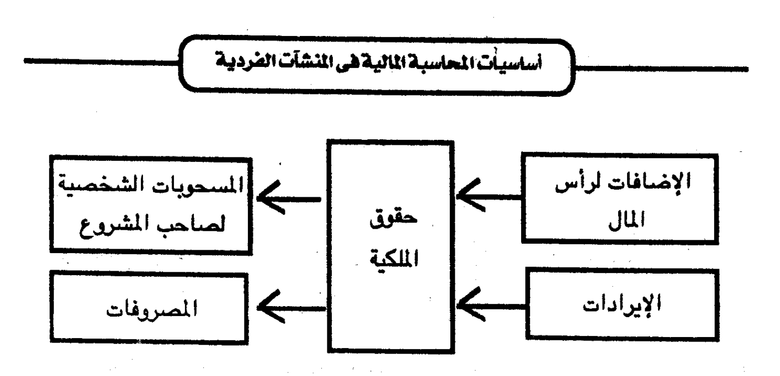
٤- إذا كان هناك نقص فى مجموع جانب الأصول فإن هذا النقص قد يتبعه نقص فى الالتزاما أو فى رأس المال أو فى صافى الربح أو فى تشكيلة منها المهم أم مقدار النقص فى مجموع الأصول تكون معادلة لإجمالى النقص فى الخصوم بكل عناصره .

٥- يمكن تصوير معادلة المحاسبة الرئيسية على النحو التالى :

الأصول + المصروفات + المسحوبات = الخصوم + الإيرادات

٦- يمكن بيان مدى التأثير على حقوق الملكية على النحو التالى (١) :

(1) Weygand, Jerry, Kieso, E. Donald & Kell, G. Walter, "Accounting Principles", (John Wilery & Sons, Inc., Inc. N.Y.,1998), p. 18.


الإضافات لرأس المال
الإيرادات
حقوق الملكية
المسحوبات الشخصية لصاحب المشروع
المصروفات

# الفصل الثالث

# المحاسبة كنظام للمعلومات

تعتبر المحاسبة أحد العلوم الاجتماعية، تتمثل وظيفتها فى توفير معلومات عن أنشطة الوحدات الاقتصادية المختلفة للمساعدة فى إتخاذ القرارات ويمكن النظر للمحاسبة كنظام، فهى تتسم بكافة خصائص النظم، فلها هدف أساسى يتمثل فى توفير المعلومات بغرض اتخاذ القرارات كما أنها تشمل عناصر محددة تماما فى شكل موارد مادية وبشرية علاوة على أنها تتضمن المراحل الثلاث للنظم من مدخلات وتشغيل ومخرجات.

وإذا كانت المحاسبة تتسم بكافة خصائص النظم فإنه يمكن إيضاح خصائص نظام المعلومات المحاسبية وهيكل وحدود النظام وموقعه وأهدافه ودور المحاسب فى نظام المعلومات المحاسبية من خلال النقاط التالية :

## أولاً : خصائص نظام المعلومات المحاسبية(1):

تتمثل خصائص نظام المعلومات المحاسبية فيما يلى :

- أنها نظم إجتماعية: فالمحاسبة تعتبر نشاط اجتماعى يمارسه العديد من افراد المجتمع، ولهذا فهو يتأثر بعناصر البيئة المحيطة كما يؤثر فيها، ولهذا يمكن القول ان نظام المعلومات المحاسبية يعتبر أحد النظم الاجتماعية.

- أنها نظم شمولية: فنظام المعلومات المحاسبية يشمل عناصر عديدة تتفاعل معا لتحقيق أهداف النظام.

(1) د. محمد عصام الدين زايد وآخرون، اصول المحاسبة المالية، فى المنشآت الفردية، مدخل نظم المعلومات، مكتبة الجلاء، المنصورة، ١٩٩٧، ص ١٩ - ٣٢.

- انها نظم تعتمد على العلاقات التبادلية: فنظام المعلومات المحاسبية يمثل جزءا من نظام المعلومات الكلي داخل نظام أكبر يمثل المنشأة، وتتحدد خصائص نظم المعلومات المحاسبية من خلال العلاقات المتبادلة مع النظم الفرعية الأخرى داخل المنشأة وخارجها.

- انها تعتبر نظما تجريدية : حيث تتحدد العلاقات المتبادلة بين مكونات النظام فى ضوء مجموعة من البديهيات أو الفروض وبالتالى فهى تتأثر بالعامل الشخصى.

- انها تعتبر نظما ديناميكية: فنظم المعلومات المحاسبية توجد داخل بيئة المنشآت الاقتصادية التى تعمل فى ظل ظروف اقتصادية وإجتماعية وثقافية متغيرة، ولكى يحتفظ النظام بفعاليته يجب ان يتسم بالديناميكية لكى يظل غلى توافق دائم مع البيئة المحيطة.

- انها تعتمد على منهج التحويل (الاقتباس من مناهج العلوم المتقدمة): فتطبيق منهج ومفاهيم نظرية النظم على المحاسبة يتيح الاستفادة من مناهج العلوم الأخرى المتقدمة من خلال :

  * استخدام الحاسب الالكترونى بما يزيد من كفاءة النظام.

  * الاستفادة من النماذج الكمية وعلوم الإدارة الحديثة.

  * الاهتمام بالجوانب السلوكية فى مراحل تشغيل وتوصيل المعلومات المحاسبية.

- انها تستند الى مبادئ نظرية المحاسبة: فتحليل المحاسبة كنظام للمعلومات يتطلب دمج الأسس النظرية للمحاسبة التى تتمثل فى نظرية القياس ونظرية المعلومات ونظرية القرارات - فى نظام المعلومات لتحقيق مما يلى :

* نظرية القياس: تحدد مفردات المعلومات التى يجب قياسها والقيمة المرتبطة بها .

* نظرية القرارات: توفر وسيلة لدراسة متطلبات مخرجات النظام.

* نظرية المعلومات: تمكن من دراسة الحجم الأمثل للمعلومات الذى يمكن توفيره من خلال قياس تكلفة المعلومات مرتبطة بالمنافع التى تتحقق منها للمستخدمين.

- ان مكوناتها خليط من عناصر مادية وبشرية: فالعناصر المادية تمثل المستندات والدفاتر والسجلات ومجموعة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وظروف البيئة والصفقات الاقتصادية أما العناصر البشرية فتتمثل فى المحاسبة وماسكى الدفاتر والمحللين الماليين ومستخدمى المعلومات.

- وجود هدف عام للنظام: فنظام المعلومات المحاسبية له هدف عام ناتج عن تفاعل عناصره الداخلية والعلاقات المتبادلة مع النظم الأخرى والبيئة المحيطة ويتمثل هذا الهدف فى توفير معلومات كافية وملائمة لمتخذى القرارات الداخلية والخارجية.

## ثانياً : هيكل وحدود نظام المعلومات المحاسبية:(١)

يتشكل هيكل نظام المعلومات المحاسبية من ثلاث وحدات رئيسية هى وحدة المدخلات ووحدة عمليات التشغيل ووحدة المخرجات، وتلعب عمليات التغذية العكسية دورا هاما فى تعديل أنشطة التفاعل بين أجزاء النظام والعمل على مراقبة حركته ليسير فى الإتجاه المرغوب.

(١) المرجع السابق، ص ٢١ - ٢٢.

والشكل الثانى يوضح الإطار العام لهيكل نظام المعلومات المحاسبية

معلومات التغذية العكسية

| مصادر البيانات | وحدة المدخلات | وحدة التشغيل | وحدة المخرجات | |
|---|---|---|---|---|
| معاملات<br>ملفات (وحدات تخزين)<br>نظم فرعية أخرى<br>متغيرات بيئية مختلفة | ملاحظة الأحداث وإثباتها وتجميع بيانات أخرى ثم إجراء التنفيذ والفرز | إجراءات المحاسبة فى ضوء المفاهيم والقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها | عمليات إعداد التقارير لتوصيل المعلومات لمتخذى القرارات الداخلية والخارجية | متخذى القرارات الداخلية والخارجية (تقييم وإستخدام المعلومات) |
| تستبعد البيانات غير الضرورية فى ضوء المبادئ المحاسبية | - إتمام عمليات التصنيف والتجاميع والتلخيص والتخزين<br>- إتمام اجراءات المحاسبة فى ضوء مفاهيم ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها<br>- قد يتم التشغيل يدويا أو آليا أو الكترونيا | | تتضمن المخرجات تقارير دورية أو استثنائية بناء على طلب الإدارة أو بعض الجهات الحكومية | |

الإطار العام لهيكل نظام المعلومات المحاسبية

ويتضح من الشكل السابق أن البيانات التى ترد إلى وحدة المدخلات تشمل :

- بيانات من أنشطة المنشأة الناتجة من التعامل مع الغير أو العمليات الداخلية.
- بيانات موجودة فى الملفات الحالية أو وحدات التخزين المتعددة للحاسب الآلى.
- بيانات يمكن الحصول عليها من النظم الفرعية الأخرى داخل المنشأة كنظام الانتاج والافراد والتمويل وخلافه.
- بيانات يتم الحصول عليها من البيئة الخارجية كمعدلات الضرائب وأسعار المواد الخام.
- بيانات التغذية العكسية.

ان عمليات التقنية تتم فى وحدة المدخلات لإستخلاص البيانات المرتبطة بأحداث الوحدة الاقتصادية فى ضوء مجموعة من الفروض الأساسية لاستبعاد أى بيانات أخرى غير ملائمة.

## ثالثاً : موقع نظام المعلومات المحاسبية: (١)

لا شك أن تحقيق فهم أفضل لطبيعة وأبعاد نظام المعلومات المحاسبية يتطلب دراسة طبيعة المنشأة كنظام أكبر للأسباب الآتية :

- ان المنشآت تمثل البيئة التى تتفاعل فى إطارها نظم المعلومات المحاسبية.
- ان نظم المعلومات المحاسبية يتم تصميمها وتشغيلها وتوجيهها لخدمة الطوائف المهتمة بأنشطة المنشأة.

(١) المرجع السابق، ص ٢٣ - ٣١.

- ان نظم المعلومات المحاسبية تهتم بتشغيل ومعالجة البيانات المرتبطة بالمنشأة ككيان اقتصادى داخل البيئة.

فالمنشآت تمثل نظما مفتوحة تقوم باستيعاب الموارد المادية والبشرية من البيئة المحيطة على أن تحولها الى سلع وخدمات ومنافع تتدفق لأصحاب المصالح المختلفة فى هذه البيئة، فالمنشآت الاقتصادية تمثل كيانا واضحا داخل البيئة يمارس مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ولهذا يمكن النظر إليها كما يلى :

* تعتبر المنشأة نظاما جزئيا بالنسبة للبيئة المحيطة، فهى جزء من نظام اقتصادى واجتماعى وسياسى وقانونى ويجب أن تتشكل أنشطة المنشأة وفقا لهذه المتغيرات البيئية وتتجاوب معها.

* تعتبر إدارات المنشأة التى تقوم بالأنشطة النوعية بمثابة نظم فرعية بالنسبة للمنشأة كنظام أكبر فهناك نظام فرعى للإنتاج ونظام فرعى للتسويق ونظام فرعى للأفراد ونظام فرعى للمحاسبة.

وقد أشارت جمعية المحاسبة الأمريكية(١) إلى أن نظام المعلومات المحاسبية عبارة عن جزء من نظام رسمى كامل للمعلومات ويختص بتقدير الدخل والثروة وغيرها من الاحداث ذات الصفة الاقتصادية فى المنشأة أو فى وحداتها المختلفة.

فوجود نظام واحد للمعلومات داخل المنشأة يشمل كافة المعلومات المرتبطة بالادارة الفرعية للمنشأة يعتبر أفضل من وجود نظم مستقلة لكل ادارة، ففى ظل النظام الواحد للمعلومات يمكن تحسين أداء التنظيم بصفة عامة من خلال :

(1) A.A.A., "Report of the commitlee on Accounting and Information Systems", The Accounting Review, supplement to Vol. XL XI, 1971, P. 289.

* قياس تأثير القرارات المتخذة بمعرفة مستوى ادارى معين داخل المنشأة أو الأجهزة الحكومية خارج المنشأة على المستويات الإدارية المختلفة.

* تحقيق التناسق بين القرارات المتعارضة وبالتالى العمل على تحقيق الأهداف العامة لإدارة المنشأة.

* تحقيق المزايا الناتجة عن تحقيق المركزية فى تشغيل وتخزين وتحديث البيانات.

وبهذا فإن نظام المعلومات المحاسبية يمثل نظاما فرعيا من نظام المعلومات الكلى للمنشأة كما يمكن تقسيم نظام المعلومات المحاسبية الى نظامين فرعيين هما:

* **نظام معلومات المحاسبة المالية:** ويهتم بتجميع وتشغيل البيانات للحصول على معلومات عن نتائج الأنشطة والمركز المالى والتدفقات النقدية وتوصيلها لمتخذى القرارات الخارجية.

* **نظام معلومات المحاسبة الادارية:** ويهتم بتجميع وتشغيل البيانات للحصول على معلومات كافية وملائمة لمتخذى القرارات الداخلية، ويتبعه أنظمة أخرى فرعية للتكاليف والمراجعة الموازنات.

ونوضح ذلك فيما يلى :

**نظام معلومات المحاسبة الإدارية :**

تحتاج الإدارة بمستوياتها المختلفة إلى معلومات تساعدها فى القيام بمهامها الأساسية التى تشمل:

- رقابة وتوجيه التشغيل اليومى للعمليات.

- حل المشكلات وإتخاذ القرارات الملائمة.

- التخطيط الاستراتيجى.

ويلعب نظام معلومات المحاسبة الادارية دورا هاما فى توفير جزء كبير من المعلومات التى تحتاجها الادارة للقيام بمهامها السابقة على الوجه الأكمل.

**عملية إتخاذ القرارات:**

ان التطور الملحوظ فى النشاط الاقتصادى وتطور حجم المنشآت وتعقد العمليات الصناعية والإنتاجية عموما نتيجة الثورة التكنولوجية وإتساع اسواق المنشآت وتعدد فروعها حول العالم، كل ذلك أدى إلى تعقيد مهمة إدارة المنشأة ولهذا كان من الضرورى العمل على ترشيد عمليات إتخاذ القرارات.

وتتمثل عملية إتخاذ القرارات فى عملية تحويل المعلومات الملائمة لموضوع القرار الى أداء فعلى من خلال المفاضلة بين بدائل مختلفة لأحد المشاكل التى تواجه الإدارة حيث أن إتخاذ القرار يتضمن المراحل الآتية:

- تحديد المشكلة
- تحديد البدائل التى تعبر بمثابة حلول للمشكلة.
- تجميع المعلومات المناسبة لهذه الحلول.
- تقييم وترتيب المزايا المترتبة على كل حل بديل.
- إختيار الحل البديل الأفضل.

ولهذا تلعب المعلومات دورا كبيرا فى إختيار البديل وإتخاذ القرار وتشكل المعلومات المحاسبية الجزء الأكبر من المعلومات التى تعتمد عليها المستويات الإدارية المختلفة فى كافة المنشآت وذلك من خلال مجموعة من التقارير التى تمثل مخرجات لنظام معلومات المحاسبة الادارية ويمكن تصنيف هذه التقارير إلى :

- **تقارير الوضع الحالي:** هى نصف حالة وضع أو نظام معين فى لحظة معينة، وتفيد هذه التقارير وقت إعدادها فقط لأنها تصبح بعد ذلك تاريخية ومثال ذلك ميزانية المنشأة.

- **تقارير الأنشطة:** وهى تعكس أوضاع أو نتائج عمليات التشغيل خلال فترة زمنية معينة وتعد على مستوى المنشأة ككل أو الاقسام أو أى مستوى وتعتبر بمثابة تواصل بين تقارير الوضع الحالى ومنها قوائم الدخل.

- **تقارير توقعات الادارة:** تمثل تحليل لمفردات مختارة لتوجيه إهتمام الادارة تجاه متغيرات محددة.

- **تقارير التحليل** : تعمم لإختبار الإتجاهات والأحوال والعلاقات الخاصة ذات الأهمية فى عمليات المنشأ.

**نظام معلومات المحاسبة المالية:**

يهدف نظام معلومات المحاسبة المالية - كنظام فرعى لنظام المعلومات المحاسبية - إلى توفير معلومات عن الوضع المالى للمنشأة ونتائج أنشطتها وتدفقاتها النقدية لكافة الطوائف الخارجية المهتمة بمجريات الأمور فى المنشأة ويتم توصيل هذه المعلومات من خلال التقارير المالية التى تشمل:

*** القوائم المالية الأساسية التمثلة فى قائمة المركز المالى وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.**

*** كافة الكشوف والأشكال والتقارير الأخرى اللازمة لزيادة قابلية القوائم المالية الأساسية للفهم والتفسير أو تلبية لأغراض خاصة.**

ويوجد إتفاق عام على أنه لا يمكن الإعتماد على القوائم المالية والمعلومات التى يشملها التقرير المالى للمنشأة إلا إذا كات معدة وفقا لمفاهيم ومبادئ محاسبية متعارف عليها ومقبولة قبولا عاما لدى كل من :

- المحاسبين الذين يقومون بتوفير المعلومات وتوصيلها من خلال التقارير.
- المراجعين الذين يقومون بتدقيق ومراجعة التقارير المالية.
- المستفيدين الذين يستخدمون المعلومات المحاسبية ويستخدمونها فى إتخاذ قراراتهم.

فوجود مفاهيم ومبادئ محاسبية مقبولة ومتعارف عليها يساعد فى إيصال المغزى والدلالة الحقيقية للمعلومات المحاسبية للطوائف العديدة التى يهمها مجريات الأمور بالمنشأة.

**مستخدمى المعلومات المحاسبية:** يوفر نظام معلومات المحاسبة المالية المعلومات من خلال التقارير المالية لمجموعة من الطوائف تشمل:

- **الموردون**: أى المنشآت التى توفر البضائع والخامات والمهمات والالات للمنشأة ونظرا لأن هذه العناصر يتم شراءها بالأجل (على الحساب) فإن الموردين يهتمون دائما قبل البيع بالحصول على معلومات عن المنشأة التى يتعاملون معها لتقييم مدى قدرتها على سداد الالتزامات فى المواعيد المتفق عليها، كما يحتاجون لمعلومات عن الامكانيات المالية للمنشأة لتحديد حجم التعامل بالأجل، كما يحتاجون الى بيانات دورية عن حجم دائنيتهم الناتج عن التعامل مع المنشأة بالأجل من خلال كشوف الحسابات الدورية لمطابقتها مع حساباتهم.

ويلعب نظام المعلومات المحاسبية دوراً هاما فى توفير البيانات اللازمة لكل مورد بشكل يساعده فى تقييم المركز المالى للمنشأة وحجم وإمكانيات المنشأة وإتجاهات السيولة والربحية.

- **العملاء** : أى المنشآت أو الأفراد الذين يقومون بشراء السلع أو الخدمات التى تنتجها المنشأة نقدا أو على الحساب، ولهذا يحتاج العملاء الى بيانات عن أسعار البيع ومدة الائتمان ومقدار الخصم بأنواعه وشروط البيع ومصاريف النقل والشحن والتأمين وغير ذلك من البيانات اللازمة لكل عميل حتى يمكنه إتخاذ قرار بتحديد حجم معاملاته مع المنشأة وبعض هذه المعلومات قد تكون موضحة على فاتورة البيع المبدئية او النهائية أو من خلال كشوف خاصة يوفرها نظام المعلومات المحاسبية.

كما يحتاج العميل الى بيانات دورية عن قيمة مديونيته لمراجعتها مع ما هو مدون فى دفاتره لتمكينه من إتخاذ قرار بشأن سداد المديونية.

- **المقرضون**: فقد تحتاج المنشأة الى أموال سائلة لتمويل أنشطتها الجارية (كشراء المواد الخام أو البضائع) أو أنشطتها الاستثمارية كشراء الات او اقامة مبانى فتلجأ الى التقراض من مؤسسات تمويلية متخصصة كالبنوك ولكى يتمكن البنك (المقرض) من إتخاذ قرار التمويل من عدمه وتحديد مقدار القرض فإنه يجب ان يتأكد اولا من سلامة المركز المالى للمنشأة ومدى قدرتها على الوفاء بالديون المستحقة عليها والتى تشمل اصل القرض بالإضافة الى الفوائد.

ويوفر نظام المعلومات المحاسبية المعلومات الكافية والمناسبة من خلال القوائم المالية الأساسية وأى كشوف أو بيانات أخرى يطلبها المقرض لتمكينه من إتخاذ القرار المناسب.

- السلطات الحكومية: تحتاج العديد من الأجهزة الحكومية وأجهزة الحكم المحلى الى معلومات مالية عن المنشآت المختلفة ومثال ذلك :

- **مصلحة الضرائب** : تحتاج الى بيانات تفصيلية عن أنشطة المنشأة خلال سنة ماضية أو عدة سنوات تعتمد عليها فى تحديد وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية.

- **هيئة التأمينات الاجتماعية:** تحتاج الى بيانات تفصيلية عن العاملين فى المنشأة عن الأجور والمرتبات والمكافآت والمزايا العينية حتى يمكن تحديد قيمة اشترك كل عامل فى نظام التأمينات الاجتماعية.

كما يحتاج الجهاز المركزى للمحاسبات وجهاز التعبئة العامة والاحصاء وسلطات حكومية أخرى إلى معلومات محاسبية عن أنشطة المنشآت العاملة فى الدولة تمكنها من أداء عملها، ويلزم القانون المنشآت المختلفة بتوفير البيانات الضرورية لهذه الجهات.

## رابعاً : هيكل نظام المعلومات المحاسبية [1]:

يتضمن هيكل نظام المعلومات المحاسبية من وحدة المدخلات ووحدة عمليات التشغيل ووحدة المخرجات، كما أن عمليات التغذية العكسية تعتبر ذات أهمية كبيرة فى تعديل أن.شطة التفاعل بين أجزاء النظام والعمل على مراقبة حركة النظام ليسير فى الاتجاه المرغوب .

### ١- مدخلات نظام المعلومات المحاسبية :

وتتمثل فى البيانات التى تصل الى .النظام عبر قنوات الإتصال، والتى تشمل

(١) المرجع السابق ، صـ٣٨-٤١ .

على حقائق مالية وإقتصادية لمعاملات حدثت بالفعل، وتكون هذه الحقائق مثبتة فى صورة مستندات تصل إلى إدارة الحسابات المنشأة من :

- خارج المنشأة كفواتير الشراء التى يرسلها المورد أو إيصالات السداد التى تثبت عمليات السداد الندى للغير .
- داخل المنشأة كمصدر فواتير البيع وصور إيصالات القبض التى تثبت إستلام نقدى من الغير .

ويعتبر المستند دليلا للإثبات وله أهمية من الناحية القانونية إضافة للنواحى المحاسبية ويحرر المستند عادة من أصل وصورة أو عدة صور. ويقوم المحاسب عادة بتصميم المستندات أو قد يشترك فى تصميمها ويراعى الآتى عند تصميم المستندات :

- أن تتسم المستندات بالوضوح والبساطة قدر الإمكان .
- أن يكون المستند نمطيا .
- أن يحمل المستند أرقاما مسلسلة لتسهيل إكتشاف أى ضياع .
- أن يكتب على صدر المستند عبارة صورة لتفادى إعادة المصرف أو الإستخدام

ويجب ملاحظة أن البيانات التى ترد الى وحدة المدخلات لا تقتصر على البيانات المثبتة فى المستندات بل يمكن ان تشمل أيضا :

- بيانات موجودة فى الملفات الحالية أو وحدات التخزين المتعددة للحاسب الآلى.
- بيانات يمكن الحصول عليها من النظم الأخرى داخل المنشأة .
- بيانات تتم الحصول عليها من البيئة الخارجية .

- بيانات التغذية العكسية .

**٢-وحدة تشغيل البيانات :**

تتضمن هذه الدورة العمليات والأنشطة الخاصة بتحويل البيانات من شكلها الخام الى معلومات يمكن الإعتماد عليها فى إتخاذ القرارات وتتضمن مراحل التشغيل ما يلى :

* **التسجيل** : أى تسجيل البيانات فى سجلات تسمى سجلات القيد الأولى من واقع المستندات المؤيدة لهذه العمليات .

* **التصنيف** : أى فرز وتبويب البيانات المسجلة فى سجلات القيد الأولى إلى مجموعات متجانسة وفقا لخصائص وصفات معينة .

* **الترتيب** : أى فرز وترتيب البيانات حسب حاجات مستخدمى المعلومات (مثل إعادة ترتيب العملاء حسب ذالحروف الأبجدية أو حسب التوزيع الجغرافى ).

* **الحساب** : أى القيام بالعمليات الحسابية الضرورية بالجمع والطرح والضرب وخلافه.

* **التلخيص** : أى الوصول الى محصلة العمليات التى تمت حيث تعد قوائم وكشوف توجز العدد الكبير من العمليات الذى حدث حتى نمكن لمستخدمى المعلومات ان يدركوا مغزاها .

* **الحفظ** : أى حفظ البيانات والمعلومات بطريقة تيسر إمكانية إسترجاعها مستقبلا عند الحاجة إليها .

* **العرض** : أى إتاحة المعلومات للمستفيدين بطريقة تساعدهم على إتخاذ القرارات .

وبهذا تشمل أنشطة وعمليات التشغيل قائمة العمليات الحسابية والمحاسبية عليها وطبقا لسلسلة من الإجراءات وقد تتم هذه .العمليات إعتمادا على الأساليب اليدوية أو الآلية أو الألكترونية وفقا لحجم العمليات وظروف الوحدات الإقتصادية .

## سجلات نظم المعلومات المحاسبية :

يتطلب تشغيل البيانات توافر مجموعة من السجلات والدفاتر المحاسبية، يتم فيها تسجيل وتضيف المعاملات المالية من واقع مدخلات النظام، ويلزم القانون كافة المنشآت بإمساك دفاتر أساسية أو قانونية وعادة لا تكتفى المنشآت بهذه المجموعة بل تقوم بإمساك مجموعة أخرى من الدفاتر والسجلات التى تختلف من منشأة لأخرى حسب ظروف المنشأة وطبيعة نشاطها وكمية ونوعية المعلومات التى ترغب فى الحصول عليها من نظام المعلومات المحاسبية .

## أثر طريقة تشغيل البيانات على الدفاتر المستخدمة :

تؤثر طريقة تشغيل البيانات على الناحية الشكلية للدفاتر والسجلات كما يلى :

* فى ظل طريقة التشغيل اليدوية : يقوم كتبة الحسابات بتدوين البيانات خطيا فى السجلات التى تتمثل فى دفاتر مجلدة كالمعتاد .

* فى ظل طريقة التشغيل نصف الآلى : أى طريقة التشغيل اليدوى بمساعدة بعض الآلات المحاسبة فيتم التسجيل يدويا كالمعتاد فى بعض الدفاتر المجلدة أما بعض الآخر فيتم التسجيل فيها عن طريق الآلات المحاسبة لهذا تكون هذه الدفاتر والسجلات فى شكل كروت أو صفحات سائبة غير مجلدة .

* فى ظل طريقة التشغيل الالكترونى : تتمثل الدفاتر فى لفات الورق المستخدمة فى تسجيل مخرجات الحاسب الآلى ويتم تقطيعها وتعتبر بمثابة سجلات ودفاتر مطبوعة، ويمكن حفظ هذه المعلومات على أشرطة محفوظة .

**٣- مخرجات نظام المعلومات المحاسبية :**

تتمثل فى المعلومات الناتجة عن تشغيل البيانات والتى يتم توصيلها إلى المستخدمين المختلفين عن طريق قنوات مختلفة تتمثل فى الإحصائيات والجداول والكشوف والقوائم والرسوم البيانية ونسب ومعدلات التحليل المالى والمحاسبى .

وتعتبر بعض المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبى بمثابة بيانات يتم تشغيلها مرة أخرى كأرصدة الميزانية في نهاية أى عام والتى تعتبر أرصدة إفتتاحية فى بداية العام التالى ويمكن تقسيم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية إلى قسمين أساسيين هما :

# **التقارير الداخلية :** وهى تقارير تعد أساسا لخدمة إدارة الوحدة الإقتصادية بمستوياتها العديدة لمساعدتها فى إتخاذ القرارات المتعلقة بالإستحواذ على الموارد المادية والبشرية من المجتمع وإستخدمها فى أنشطة الوحدة بهدف إنتاج السلعة أو الخدمة. ولهذا فهذه التقارير تمثل إداة لوضع خطط المنشأة وسياساتها حيث أنها تعطى صورة دقيقة عن حالة المنشأة ومواطن الضعف والقوة فيها، وبعض هذه التقارير تكون دورية وبعضها يعد لأغراض خاصة عند الحاجة .

# **التقارير الخارجية :** وهى تقارير تعد لخدمة كافة الأطراف داخل وخارج الوحدة الإقتصادية كأصحاب الوحدة والعملاء والموردين. وتهتم هذه التقارير بإعطاء صورة

واضحة عن نتائج أنشطة الوحدة ومركزها المالى لمساعدة كافة المتعاملين مع الوحدة فى الحكم على أداء المنشأة ومركزها المالى. ومن أهم هذه التقارير :

# **كشوف الحسابات** : حيث تقدم المنشأة حساب لكل عميل أو مورد فى فترات دورية لتوضيح حركة تعامله مع المنشأة خلال فترة زمنية محددة على أن يقوم المورد أو العميل بمطابقة بيانات كشف الحساب مع ما هو مسجل بدفاتره وسجلاته لإكتشاف أى إختلافات .

# **التقارير نتائج الأعمال** : وهى تقارير تفصح عن نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة معينة ولهذا تشمل هذه التقارير بيانات عن الإيرادات التى حققها المنشأة خلال الفترة والمصروفات التى تخصها وتكون نتيجة المقابلة بينها عبارة عن ربح أو خسارة .

# **تقرير المركز المالى** : وهو عبارة عن قائمة توضح المركز المالى للمنشأة أى القيمة المالية لحقوق والتزامات المنشأة فى لحظة سكون إفتراضية هى عادة اليوم الأخير من كل سنة مالية. وتتمثل حقوق المنشأة فى ممتلكاتها أو ما يسمى بالأصول وهى تشمل الأراضى والمبانى والآلات والديون الموجودة لدى الغير ، أما إلتزامات المنشأة فتشمل ما على المنشأة للموردين والمقرضين وكذلك لأصحاب المنشأة .

وتقوم فكرة المركز المالى على أساس أن لكل منشأة مركز ماليا فى لحظة معينة وأن هذا المركز يتغير دائما بالزيادة والنقص نتيجة العمليات التى تقوم بها المنشأة إلا أن التوازن لن يتأثر فإجمالى الأصول دائما يساوى إجمالى الخصوم، وتختلف مكونات المركز المالى للمنشأة حسب طبيعة نشاطها حيث أنه :

- **فى المنشات الصناعية** : تشكل قيمة الآلات والمعدات الصناعية المملوكة للمنشأة الجزء الأكبر من إجمالى الأصول هذا بالأضافة الى العناصر الأخرى مثل المواد الخام والمنتجات الجاهزة من السلع المنتجة بالإضافة الى الأصول الأخرى المعتادة كالنقدية فى الخزينة والبنوك .
- **فى المنشآت الزراعية** : تمثل الأراضى الزراعية والآلات الزراعية .أهم الأصول إضافة الى الحيوانات والأصول الأخرى المعتادة كالنقدية بالخزينة والبنوك وحسابات القبض والدفع .

ويتمثل صافى حقوق أصحاب المنشأة فى الفرق بين أصول المنشأة والإلتزامات للغير إعتماداً على المعادلة الآتية التى إصطلح علي تسميتها بمعادلة الميزانية :

**الأصول - الخصوم = رأس المال**

وقد جرى العرف المحاسبى على إعتبار رأس المال بندا من بنود الخصوم مثل الديون المطلوبة للغير ويرجع ذلك الى أن رأس المال يعتبر إلتزاما على المنشأة لأصحابها إستنادا الى نظرية الشخصية المعنوية المستقلة التى ترى أن المنشأة لها ذمة مالية مستقلة وشخصية معنوية مختلفة عن الذمة المالية والشخصية الطبيعية لأصحابها.

* قائمة التدفقات النقدية: أحد الإتجاهات الحديثة فى التقرير المالى يتمثل فى قائمة جديدة تسمى قائمة التدفقات النقدية وذلك تلبية لتوصيات العديد من المنظمات والهيئات كان أهمها التوصية رقم (٩٥) لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى "FASB" بعنوان قائمة التدفقات النقدية وكذلك المعيار رقم ٧ الصادر عن لجنة

معايير المحاسبة الدولية "AISC" تحت نفس العنوان.

وبهذا أصبح التقرير المالى للوحدات الاقتصادية يتضمن ثلاث قوائم أساسية تتمثل فى قائمة الدخل وقائمة المركز المالى وقائمة التدفقات النقدية، وتحقق قائمة التدفقات النقدية فوائد إضافية عديدة لمستخدمى المعلومات المحاسبية تتمثل فى :

- التنبؤ بالتدفقات النقدية فى المستقبل.
- إستخدام التغذية العكسية فى تقييم التدفقات النقدية الحالية.
- تقييم قدرة المنشأة على إجراء توزيعها الأرباح وتلبية متطلبات الاستثمار.
- تحديد أسباب الاختلاف بين صافى الدخل وصافى التدفقات النقدية.

وتأتى أهمية قائمة التدفقات النقدية فى أنها تعطى صورة أكثر وضوحا لمقدرة المنشأة على توفير تدفقات تساهم فى سداد الالتزامات كما تساهم فى الاستثمار والتوسع، فقد تحقق المنشأة أرباحا ولكن لا يتوافر لديها السيولة الكافية لسداد التزاماتها الجارية أو تلبية متطلبات الاستثمار والتوسع ولهذا جاءت قائمة التدفقات النقدية لتتضافر مع قائمة الدخل لمزج عوامل الربحية والسيولة بما يساهم فى إعطاء صورة أوضح عن نتائج أنشطة المنشأة وحالتها المالية وقدرتها على الاستمرار والنمو.

**رابعاً : دور المحاسب فى نظام المعلومات المحاسبية :**

يمثل المحاسب الركيزة الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية من الوجوه التالية (١):

* يقوم المحاسب بالإشتراك فى تنفيذ النظام والإشراف عليه وتوجيه العاملين وحفزهم ولكي يتمكن المحاسب من القيام بدوره بشكل جيد يتعين عليه مراعاة ما يلي :

(١) المرجع السابق ، ص ٣٠-٣٢ .

* يجب على المحاسب ألا يعيش بمعزل عن النظم الأخرى داخل المنشأة بل عليه الإلمام بخصائص هذه النظم وفهم العلاقات .المتبادلة بين نظم المعلومات المحاسبية والنظم الأخرى كالأنتاج والأفراد والتمويل والوقوف على إسهامات نظام المعلومات المحاسبية .

* يجب على المحاسب أن يكون على دراية دائمة بالمتغيرات البيئية المختلفة وأن يحاول دائما تحقيق التوافق بين مخرجات النظام وإحتياجات مستخدمى المعلومات.

* يجب على المحاسب أن يدرك الجوانب المختلفة لعملية إتخاذ القرارات سواء كانت جوانب إقتصادية أو سياسية أو قانونية أو إجتماعية حتى يمكنه توفير المعلومات المناسبة والكافية لمتخذى القرارات.

* يجب على المحساب أن يلم الماما كافيا بمناهج العلوم الأخرى كبحوث العمليات والعلوم السلوكية وعلوم الحاسب الآلى وان يحاول تطويعها للاستفادة منها فى تحليل الظواهر ودراستها لأغراض القياس المحاسبى.

* يجب على المحاسب ان يحقق التجانس بين مكونات نظام المعلومات المحاسبية وان يعمل على إستمرار هذا التجانس من خلال:

- التصميم الجيد للمستندات والدفاتر والملفات.
- الإلمام بالمفاهيم والقواعد المحاسبية المتعارف عليها.
- معرفة دوافع وقدرات العاملين بنظام المعلومات المحاسبية.
- معرفة إتجاهات وإهتمامات مستخدمى المعلومات.

**وبصفة عامة يمكن التمييز ثلاث فئات فى مجال العمل المحاسبى هم :**

* **المحاسب** : وهو يحتاج الى تأهيل علمى على مستوى جامعى بحيث تشتمل دراستة لنظريات المحاسبة والأسس العلمية لفروع المحاسبة المختلفة إضافة إلى دراسة مجموعة العلوم الأخرى المرتبطة بالمحاسبة كعلم إجتماعى كعلوم إدارة الأعمال والإقتصاد والإحصاء والرياضيات والقانون والعلوم السلوكية، كما يلزم المحاسب أيضا تأهيل عملى يساعده على إكتساب الخبرة فى مجال العمل المحاسبى .

* **المراجع** : وهو محاسب من الدرجة الأولى إجتاز فترة تأهيل عملى بعد تخرجه تمكنه من القيام بأعمال المراجعة لإكتشاف الأخطاء وإبداء التصح لمنع تكرار حدوثها وتدقيق الحسابات والقوائم الختامية .

* **كاتب الحسابات** : وهو يحتاج لتأهيل عملى يمكنه من الفن المحاسبى .

# الباب الثانى

## الدورة المحاسبية فى ظل التشغيل اليدوى

**مقدمة :**

أوضحنا فى الباب الأول الأركان الرئيسية التى يرتكز عليها النظام المحاسبى السليم، وجدنا تلك الأركان فى خمسة هى تحديد الهدف الرئيسى، وتحديد الوحدة المحاسبية ، وطبيعة العلميات المالية والمجموعة المستندية المستخدمة، وأخيراً المجموعة الدفترية. ويمكن القطع بأن العمل بهذا النظام لن يستقيم مالم يعتمد على قاعدة القيد المزدوج رغم اختلاف النظريات المحاسبية التى تولت أمر تفسيرها .

كما نقشنا فى الفصل الثانى تبويبات العمليات المالية المختلفة ، وخلصنا إلى أن التبويب الذى يخدم أهداف المنشأة أو أهداف النظام المحاسبى الذى تستخدمة المنشأة هو تبويب العمليات إلى عمليات تمويلية ورأسمالية، وإيراديه. وهذا التبويب يخدم الرؤية الإدارية للمحاسبة المالية التى يتناولها هذا الكتاب .

ويلزم الاستعانة بالنتائج والمفاهيم التى تم التوصل إلى استيعابها في تطبيق المبادئ المحاسبية فى تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية تمهيداً لعرض النتائج بما يخدم أهداف النظام المحاسبى. وسوف تقتصر في هذا الباب على دراسة كيفية قيام النظام المحاسبى بتسجيل وتبويب العمليات المالية بالتفصيل، والتوصل للنتائج النهائية لمنظمة الأعمال من خلال مجموعة من القوائم المالية وذلك فى ظل التشغيل التقليدى وسوف يتضمن هذا الباب المفصول التالية :

**الفصل الأول :** عمليات التشغيل اليدوى للنظام المحاسبى .

**الفصل الثانى :** تسوية الحسابات الختامية وإعداد القوائم المالية .

**الفصل الثالث :** المحاسبة فى المشروع التجارى .

# الفصل الأول

## عمليات التشغيل اليدوى للنظام المحاسبى

### ١- مقدمة :

بينا فى الفصل الأول من هذا الكتاب أن نظام المعلومات المحاسبى شأنه شأن غيره من الأنظمة يتكون من ثلاثة عناصر وهى المدخلات وعمليات التشغيل أو التحويل والمخرجات. وذكرنا بأن المدخلات هى عبارة عن البيانات التى تمثل أحداث المشروع وهى بذلك تعتبر المادة الخام فى هذا النظام، أم المخرجات فهى المنتج النهائى للنظام والتى تتمثل فى المعلومات المفيدة التى تلبى احتياجات مجموعة من المستخدمين أو متخذى القرارات وتقدم هذه المعلومات فى صورة قوائم أو تقارير مالية تعد بصورة دورية لإظهار المركز المالى فى تاريخ معين ونتيجة أعمال المشروع خلال فترة زمنية معينة .

ومما لا شك فيه أن البيانات فى صورتها الأولى كأحداث متفرقة منعدمة الدلالة تعتبر غير صالحة لتلبية احتياجات متخذى القرارات، وبالتالى لابد من تشغيل أو تحويل هذه البيانات بطريقة معينة تؤدى إلى إنتاج معلومات محاسبية نافعة وهو بالفعل ما يحدث داخل نظام المعلومات المحاسبى. وبذلك فإن اهتمامنا فى هذا الفصل سوف ينصب على عمليات التشغيل التى يقوم بها المحاسب - كإجراءات محاسبية- لتحويل البيانات أو الأحداث الاقتصادية للمشروع إلى معلومات فى صورة قوائم وتقارير مالية دورية. ويمكن القول بأن عمليات تشغيل بيانات وأحداث المشروع يمكن حصرها فى عملية تحديد وتحليل وتسجيل عمليات المشروع ثم تبويبها وتجميعها

---

المراجع السابق صـــ ١٣٥ - ١٧٥ .

بطريقة ينتج عنها القوائم والتقارير المالية المطلوبة، ومحاسبياً يمكن ترجمة هذه العمليات فى الإجراءات أو الخطوات التالية :

- تحديد وتحليل الأحداث الاقتصادية للمشروع .
- تسجيل أحداث المشروع بدفتر اليومية العامة .
- ترحيل قيود اليومية لحسابات دفتر الأستاذ .
- ترصيد حسابات دفتر الاستاذ وإعداد ميزان المراجعة .

ونتناول هذه الخطوات بدرجة كبيرة من التفصيل على النحو التالى :

## ٢- تحديد وتحليل الاحداث الاقتصادية للمشروع :

### ٢-١. تحديد الأحداث التى تكون محلاً للتسجيل :

بداية ينبغى أن نوضح إنه من الضرورى تحديد تلك الأحداث التى ستكون محلاً للتسجيل فى الدفاتر المحاسبية فليس كل الأحداث وعمليات المشروع تكون ملائمة للتسجيل المحاسبى، فهناك أحداث معينة يكون المشروع طرفاً فيها ولا تخضع للتسجيل فى الدفاتر. وبطريقة أخرى فإنه يشترط لكى تكون أحداث وعمليات المشروع محلاً للتسجيل أن يتوافر لها الشروط التالية :

- أن يكون الحدث أو العملية قابلة للقياس النقدى أو بمعنى آخر يمكن التعبير عن هذه العملية أو الحدث فى صورة نقدية، ومن أمثلة هذه العملية، عملية زيادة رأس المال بمبلغ مليون جنيه، عملية شراء مبانى بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه، عملية الحصول على قرض من البنك بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه، عملية أداء خدمات للعملاء بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه، ... وبذلك نلاحظ أن كل هذه العمليات يمكن التعبير عنها فى صورة نقدية أو

بمعنى آخر يمكن قياس قيمتها النقدية أو تأثيرهاالنقدى على المشروع. وبالتالى فإنه يخرج عن نطاق التسجيل المحاسبي فى دفاتر أى عملية يكون المشروع طرفاً فيها وغير قابلة للقياس النقدى أو بمعنى آخر لا يمكن قياس قيمتها النقدية، وهناك العديد من الأمثلة لذلك كان يتحصل المشروع على كأس التفوق فى الإنتاج، كأن يتم تعيين مدير جديد المشروع، كأن يتحصل مدير التسويق بالمشروع على المركز الأول فى التسويق على مستوى الصناعة ... إلى غير ذلك من الأحداث والعمليات غير القابلة للقياس النقدى .

- أن يكون الحدث أو العملية منجز بالفعل، المقصود هنا بأن العملية منجزة بالفعل أن يكون قد ترتب عليها تبادل الأصول أو الالتزامات بين المشروع والطرف أو الأطراف الأخرى المتعامل معها. فعلى سبيل المثال إذا تم شراء أثاث بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه هذه العملية نقدية قدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه (وهى أصل) أو تم الاتفاق على أن يتم سداد هذه القيمة بعد فترة معينة فينشأ دين على المشروع يطلق عليه حساب الدائنين (وهو التزام) معنى ذلك أن العبرة فى إنجاز العملية ليس هو بسداد قيمتها بل بتنفيذ العملية بالفعل سواء تم سداد قيمتها أو سيسدد بعد فترة معينة وبنفس المنطق إذا تم أداء خدمات للعملاء بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه هنا تعتبر العملية منجزة بالفعل سواء تم بأن العملية تم تنفيذها بالفعل، وعلى النقيض من ذلك تماماً إذا اتفق المشروع مع أحد الموردين على شراء بضاعة مثلاً بمبلغ مليون جنيه هنا هذه العملية لا تخضع للتسجيل فى الدفاتر المحاسبية فمجرد الاتفاق لا يجعل من هذه العملية عملية منجزة، فمن الواضح أن الاتفاق هنا لم يترتب عليه أى عملية تبادل فعلية لأصول أو لالتزامات بين المشروع والمورد وبذلك تصبح هذه العملية برغم الاتفاق النهائى غير منجزة وبالتالى لا يمكن أن تكون من الأحداث الملائمة للتسجيل فى الدفاتر. وخلاصة القول هنا أن العبرة فى كون

العملية منجزة أو غير منجزة أن ينتج عنها تبادل واضح لأصول أو لالتزامات حتى ولو لم يكن الانجاز كاملاً فقد يتم شراء بضاعة مثلاً ويقوم المشروع بسداد قيمتها أو يحرر ورقة دفع بقيمتها هنا تعتبر هذه العملية منجزة حتى ولو لم تصل البضاعة المشتراة لمخازن المشروع .

**٢-٢. تحليل أحداث وعمليات المشروع :**

بعد الانتهاء من تحديد تلك العمليات التى ستكون محلاً للتسجيل فى الدفاتر لابد من القيام بتحليل لهذه العمليات لبيان كيفية الإثبات أو التسجيل. وبداية سنطلق على كل عنصر من عناصر الميزانية العمومية- الأصول والخصوم - عبارة حساب وكذلك الحال بالنسبة لعناصر الحساب الختامي- الإيرادات والمصروفات - ، فمثلاً نقول حساب النقدية، حساب العملاء، حساب الأراضي، حساب المباني، حساب رأس المال، حساب العملاء، حساب مصروف الأجور . وبطريقة مختصرة نقول حـ/ النقدية، حـ/ رأس المال، حـ/ المباني، حـ/ مصروف الأجور ..... إلى غير ذلك .

وبصفة عامة يمكن تقسيم الحسابات إلى مجموعتين وهى :

| مجموعة الحسابات المدينة بطبيعتها | مجموعة الحسابات الدائنة بطبيعتها |
|---|---|
| هى حسابات الأصول والمسحوبات | وهى حسابات الخصوم والإيرادات والمصروفات |
| + الزيادة فيها تجعل مدين | + الزيادة فيها تجعل دائن |
| - النقص فيها يجعل دائن | - النقص فيها يجعل مدين |

وبذلك فإن وفقاً لهذه الاقعدة أى زيادة فى أحد عناصر الأصول أو المصروفات تجعل مدين Debit فعلى سبيل المثال إذا زاد حـ/ أو المصروفات بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنبه فإنه يجعل مدين لأنه أصل وإذا حدث زيادة فى حـ/ المبانى فإنه يجعل مدين لأنه أيضاً أصل . وعلى النقيض من ذلك إذا حدث نقص فى أحد عناصر الأصول أو المصروفات فإنه يجعل دائن Credit فمثلاً إذا حدث نقص فى حـ/ العملاء بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه فإنه يجعل دائن بهذا المبلغ لأن حساب العملاء يعتبر من الأصول وأيضاً إذا حدث نقص فى حـ/ أوراق القبض بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه فإنه يجعل دائن بهذا المبلغ لأن حساب أوراق القبض أيضاً من الأصول، وكذلك إذا حدث نقص فى حساب مصروف التأمين بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه فإنه يجعل دائن بهذا المبلغ لأن حساب مصروف التأمين من المصروفات. وأيضاً إذا حدث زيادة فى المسحوبات الشخصية لصاحب المشروع فإن حساب المسحوبات يجعل مدين بقيمة هذه المسحوبات وذلك حيث حساب المسحوبات يعتبر من الحسابات :المدينة بطبيعتها .

وبنفس الطريقة فإن أى زيادة فى أحد عناصر الخصوم أو الايرادات فإنه يجعل دائن فعلى سبيل المثال إذا حدث زيادة فى حساب رأس المال بمبلغ مليون جنيه فإنه يجعل دائن بهذا المبلغ لأن حساب رأس المال من حقوق الملكية أو من حسابات الخصوم وأيضاً إذا حدث زيادة فى حـ/ الدائنين بمبلغ ١٠٠ر٠٠٠ جنيه فإنه يجعل دائن بهذا المبلغ حيث ان حساب الدائنين يعتبر التزام، وكذلك الحال إذا حدث زيادة مثلاً فى حـ/ إيرادات الخدمات بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه فإنه يجعل دائن حيث الإيرادات ضمن الحسابات الدائنة بطبيعتها. وعلى العكس من ذلك إذا حدث نقص فى أحد عناصر الخصوم أو الإيرادات فإنها تجعل مدين فمثلاً إذا حدث نقص فى حساب رأس المال بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه فإنه يجعل مدين بهذا المبلغ وإذا وجدت نقص فى حساب قرض البنك فإنه يجعل أيضا مدين بنفس المبلغ حيث قرض البنك يعتبر التزام على المشروع .

معنى ذلك أن كلمة مدين وكلمة دائن هى مصطلحات تستخدم فى المحاسبة للتعبير عن النقص والزيادة فى حسابات الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات والمسحوبات. فكلمة مدين لا عنى زيادة فى كل الأحوال فهى قد تعنى زيادة وقد تعنى نقص ، فهى تعنى زيادة فى أحد عناصر الأصول أو المصروفات أو المسحوبات وتعنى نقص فى أحد عناصر الخصوم أو الإيرادات. فعلى سبيل المثال إذا جعلنا حـ/ العملاء مدين بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه وجعلنا حـ/ الدائنين مدين بنفس المبلغ فهذا يعنى أن حساب العملاء قد زاد بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه وحساب الدائنين قد نقص بهذا المبلغ. أما كلمة دائن فهى لا تعنى نقص فى كل الأحوال فهى قد تعنى زيادة وقد تعنى نقص، فكلمة دائن تعنى زيادة فى أحد عناصر الخصوم أو الإيرادات وتعنى نقص فى أحد عناصر الأصول أو المصروفات أو المسحوبات. فعلى سبيل المثال إذا جعلنا حـ/ رأس المال دائن بمبلغ مليون جنيه وجعلنا حـ/ الأراضى دائن بنفس المبلغ فهذا أنه حدث زيادة فى حساب رأس المال بمبلغ مليون جنيه وحدث نقص فى حساب الأراضى بنفس المبلغ، فالحساب الأول من الخصوم يزيد بجعله دائن والحساب الثانى من الأصول ينقص بجعله دائن. وبنفس المنطق إذا /جعلنا حـ/ إيراد الفوائد دائن بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وجعلنا حـ/ مصروف الإيجار دائن بنفس المبلغ فإن هذا يعنى حدوث زيادة فى حـ/ إيراد الفوائد وحدوث نقص فى حـ/ مصروف الإيجار فالحساب الأول إيراد يزيد بجعله دائن والحساب الثانى مصروف ينقص بجعله دائن .

*** أنواع القيود المحاسبية :**

لقد أظهرت الممارسة العملية لمهنة المحاسبة عبر العصور وجود أشكال أو أنواع أربعة للقيد، وهذه الأنواع هى:(١)

(١) المرجع السابق، ص ١١٣.

- القيد البسيط - القيد الموجز
- القيد المركب - القيد النظامى

وسنقوم فيما يلى بشرح لكل نوع :

**- القيد البسيط :**

القيد البسيط يتضمن حسابين فقط أحدهما يمثل الطرف المدين، والثانى يمثل الطرف الدائن ويكون الطرفان بنفس القيمة، ويمثل هذا القيد عملية إنتقال قيمة مالية بين طرفين، وقد تتأثر بهذه القيمة حسابان سواء من عناصر الأصول بأنواعها أو الخصوم، أو المصروفات أو الإيرادات.

وهذا القيد يشبه القيد السابق إيضاحه.

**- القيد المركب:**

والقيد المركب له طرفان أحدهما مدين والآخر دائن ولكن الطرف الواحد قد يشترك فيه أكثر من حساب ويكون الطرفان بنفس القيمة، وهذه القيمة عبارة عن قيمة مالية انتقلت بين الطرفين ولكن يتأثر بها أكثر من حسابين، فقد يكون الطرف المدين حسابين أو أكثر، كما يكون الطرف الدائن حسابين أو أكثر.

وهذا القيد عبارة عن قيدين بسيطين أو أكثر، وللإختصار فإنها تقيد فى قيد واحد، وقد تكون عملية واحدة ولكنها مركبة، بمعنى أن تقوم المنشأة بشراء بضاعة وسداد جزء من الثمن نقدا، والباقى بالأجل وفى هذه الحالة فإن هذه المعاملة عبارة عن معاملتين فى الواقع، أحدهما شراء بضاعة بالنقد تمثل الجزء المشترى نقدا، والأخرى شراء بضاعة بالأجل وتمثل الجزء الذى لم يسدد ثمنه.

ويشترط لكى يمكن جمع أكثر من قيد بسيط فى قيد مركب واحد الآتى:

- أن يكون القيدان فى تاريخ واحد.
- أن يكون القيدان فى طرف مشترك واحد.
- أن يكون القيدان يمثلان معاملتين من طبيعة واحدة.

ويجب توفر هذه الشروط مجتمعه حتى يمكن جمع قيدين أو أكثر فى قيد واحد، والمقصود بأن يكون هناك طرف مشترك واحد، هو أن يكون الطرف المدين مثلا حـ / النقدية فى القيد الأول، ويكون الطرف الدائن مثلا حـ / النقدية فى القيد الأول، وكذلك يكون الطرف الدائن .

ولإيضاح ذلك نفترض المثال الآتى ، اشترت المنشأة بضاعة من شركة السلام قيمتها ٢٠٠٠ جنيه وسددت نصف الثمن نقدا وإتفقت على أن يسدد الباقى بعد شهر.

فإذا ما اتبع محاسب المنشأة اسلوب القيد البسيط، فإنه يسجل هذه المعاملة بأحد أشكال ثلاثة، الشكل الأول عبارة عن قيدين بسيطين حيث يكون القيد الأول بمثابة قيد معاملة شراء البضاعة كلها بالأجل ويكون القيد الثانى قيد معاملة سداد نصف قيمة البضاعة، اما الشكل الثانى، يتكون من قيدين بسيطين أيضا، الأول يمثل شراء الجزء النقدى من الصفقة، والثانى يمثل شراء الجزء الآجل من البضاعة، أما الشكل الثالث فيتمثل فى قيد واحد مركب يوضح المعاملة وأطرافها، وهو الشكل الأكثر صوابا من الشكلين السابقين حيث أن هذه الصفقة تمثل معاملة واحدة ويجب أن تظهر بقيد واحد، ويمكن ان تظهر الاشكال الثلاثة على النحو التالى :

## الشكل الأول

| منه | لـه | البيــــــان | رقم القيد | رقم المستند | رقم الأستاذ | التاريـخ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | | من حـ / المشتريات | | | | |
| | ٢٠٠٠ | إلى حـ / شركة السلام | | | | |
| | | شراء بضاعة بالأجل | | | | |

| منه | لـه | البيــــــان | رقم القيد | رقم المستند | رقم الأستاذ | التاريـخ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٠٠٠ | | من حـ / شركة السلام | | | | |
| | ١٠٠٠ | إلى حـ / النقدية | | | | |
| | | سداد نصف قيمة المستحق لشركة السلام | | | | |

## الشكل الثانى

| منه | لـه | البيــــــان | رقم القيد | رقم المستند | رقم الأستاذ | التاريـخ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٠٠٠ | | من حـ / المشتريات | | | | |
| | ١٠٠٠ | إلى حـ / شركة السلام | | | | |
| | | شراء بضاعة بالأجل من شركة السلام | | | | |
| ١٠٠٠ | | من حـ / المشتريات | | | | |
| | ١٠٠٠ | إلى حـ / شركة السلام | | | | |
| | | شراء بضاعة بالأجل من شركة السلام | | | | |

## الشكل الثالث

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | | من حـ / المشتريات | | | | |
| | | إلى مذكورين : | | | | |
| | ١٠٠٠ | حـ / النقدية | | | | |
| | ١٠٠٠ | حـ / شركة السلام | | | | |
| | | شراء بضاع من شركة السلام وسداد نصف القيمة نقدا | | | | |

ونلاحظ أن الشكل الثالث هو الأكثر صوابا لأنه يتمشى مع طبائع الأمور من حيث أن المعاملة فعلا معاملة واحدة وليست معاملتان حتى تقيد بقيدين فى اليومية، كما أن إتباع اسلوب القيد المركب فيه وفر فى المجهود بالنسبة للقائم بالقيد فى الدفتر، وكذلك توفير فى صفحات دفتر اليومية.

كما يلاحظ أنه عند تعدد الحسابات فى أحد طرفى القيد - أو فى كلاهما - تعنون المجموعة فى الطرف المركب أى الذى يحتوى على أكثر من حساب واحد بكلمة «مذكورين» وتساعد هذه الكلمة فى عملية الترحيل إلى الدفتر الأستاذ كما سنوضح فيما بعد، ونكرر أنه من الجائز أن يكون الطرف المدين مركبا، أو الطرف الدائن، أو كلا الطرفين معا.

وقد يستخدم القيد المركب لجمع قيدين بسيطين يمثلان معاملتان مستقلان وذلك فى قيد واحد، ويشرط توفر الشروط الثلاثة السابق ذكرهما، كالآتى :

فى ١/١٥ باعت المنشأة بضاعة إلى شركة السلام بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه على الحساب.

وفى ١/١٥ باعت المنشأة أيضا بضاعة إلى شركة بهجت بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه بالأجل، ويمكن أن تظهر كل معادلة فى قيد واحد مستقل كالآتى :

| منه | لـه | البيـــــان | رقم القيد | رقم المستند | رقم الأستاذ | التاريـخ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٤٠٠٠ | | من حـ / شركة السلام | | | | ١/١٥ |
| | ٤٠٠٠ | إلى حـ / المبيعات | | | | |
| | | بيع بضاعة بالأجل | | | | |
| | | من حـ / شركة بهجت | | | | ١/١٥ |
| ٢٠٠٠ | | إلى حـ / المبيعات | | | | |
| | ٢٠٠٠ | بيع بضاعة بالأجل | | | | |

ويتضح من القيدين السابقين أنهما زحدثا فى يوم واحد، كما أن هناك طرف مشترك وهو الطرف الدائن (إلى حـ / المبيعات) كما أنهما معاملتان من طبيعة واحدة فهما تمثلان سفقتا بيع بضاعة، إذن نلاحظ توفر الشروط الثلاثة الواجب توافرها حتى يمكن جمع قيدين بسيطين فى قيد مركب واحد، حيث يمكن القول بأن المنشأة قد باعت فى يوم ١/١٥ بضاعة بالأجل بالأجل بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه منها ٤٠٠٠ لشركة السلام و ٢٠٠٠ جنيه لشركة بهجت، أى أن الطرف الدائن هو حـ / المبيعات ويجعل دائنا بقيمة المبيعات كلها أى ٢٥٠٠ جنيه كما أن الطرف المدين يمثل الأطراف المدينة فى هاتين المعاملتين، وهما شركة السلام وشركة بهجت، لذلك فإن الطرف المدين يصبح مركبا، وبالتالى يسبق بكلمة من مذكورين، ويظهر القيد المركب على النحو التالى :

| منه | لـه | البيـــــان | رقم القيد | رقم المستند | رقم الأستاذ | التاريـخ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | من مذكورين : | | | | ١/١٥ |
| ٤٠٠٠ | | حـ / شركة السلام | | | | |
| ٢٠٠٠ | | حـ / شركة بهجت | | | | |
| | ٦٠٠٠ | إلى حـ / المبيعات | | | | |
| | | شراء بضاعة بالأجل | | | | |

ونلاحظ أن هذا القيد يمثل الواقع من ناحية، كما أنه يؤدى الى توفير فى الوقت والجهد والنفقات من ناحية أخرى، لذلك يميل المحاسبون الى اتباع هذا الأسلوب من أساليب القيد، ولكن بفضل اتباع القيود البسيطة، أو تجزئة المعاملات إلى قيود بسيطة إذا ما تعدت الحسابات فى طرف القيد بشكل يتعذر معه تفهم المعاملات التى يعبر عنها القيد.

**- القيد الموجز**

أما القيد الموجز فهو عبارة عن تلخيص لقيدين محاسبين بسيطين - أو أكثر - حيث يلخص حركات إنتقال القيمة، ويكون ذلك واضحاً فى حالة إذا ما كان أحد الحسابات التى تتضمنها المعاملة المالية مرة مدينا وأخرى دائنا أو العكس، ويكون ذلك فى نفس التاريخ.

فإذا إفترضنا أن المنشأة قد باعت فى ٨/١٢ إلى العميل محمود بضاعة بمبلغ ٨٠٠ جنيه، كما قام العميل بسداد ٣٠٠ جنيه بعد فترة زمنية وفى نفس اليوم فإن هذه المعاملة، يمكن إعتبارها بمثابة معاملتان، الأولى معاملة بيع بضاعة بالأجل والثانية معاملة سداد لجزء من الدين على النحو التالى :

| منه | لـه | البيـــــان | رقم القيد | رقم المستند | رقم الأستاذ | التاريـخ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٨٠٠ | | من حـ / محمود | | | | ٨/١٢ |
| | ٨٠٠ | إلى حـ / المبيعات | | | | |
| | | بيع بضاعة بالأجل | | | | |
| ٣٠٠ | | من حـ / النقدية | | | | ٨/١٢ |
| | ٣٠٠ | إلى حـ / محمود | | | | |
| | | إستلام دفعة من المستحق على العمل محمود | | | | |

ونلاحظ أن شروط القيد الموجز متوفرة فى هذين القيدين. أولا أن يكون القيدين فى تاريخ واحد، وثانيا أن يكون أحد الحسابات مشتركا فى القيدين ولكن مرة يكون مدينا وأخرى دائنا. أو العكس، وثالثا يكون القيد الثانى مكملا أو متعلقا بالقيد الأول، وفى هذه الحالة تلاحظ أن حـ/ محمود كان مدينا بمبلغ ٨٠٠ جنيه مرة ثم أصبح دائنا بمبلغ ٣٠٠ جنتيه أى أن صافى موقف حـ / محمود يكون مدينا بمبلغ ٥٠٠ جنيه، وبذلك يتم حذف الطرف الثانى من القيد الثانى (وهو ٣٠٠ جنيه حـ / محمود)، ويصبح محصلة القيدين عبارة عن طرف مدين ٣٠٠ حـ / محمود،. ٢٠٠ جنيه حـ / النقدية ويصبح عندنا فى الطرف الدائن مبلغ ٨٠٠ جنيه حـ / المبيعات ونلاحظ توازن طرفى محصلة القيدين مما يدفعنا إلى وضعهما فى القيد موجز واحد على النحو التالى:

| منه | لـه | البيـــــان | رقم القيد | رقم المستند | رقم الأستاذ | التاريـخ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | من مذكورين : | | | | ٥/١٠ |
| ٥٠٠ | | حـ / محمود | | | | |
| ٣٠٠ | | حـ / النقدية | | | | |
| | ٨٠٠ | إلى حـ / المبيعات | | | | |

ومن الواضح أن إتباع هذا الأسلوب فيه وفر فى المجهود والوقت والنفقات مع عدم الإخلال بالنواحى العلمية، كما نلاحظ أنه يترتب عادة على القيد الموجز وجود أحد الأطراف أو الطرفين مركبا. ولذلك فإن الطرف المركب أى الذى يشتمل على أكثر من حساب تضاف إليه كلمة «من مذكورين» أو «إلى مذكورين» بحسب الظروف.

**- القيد النظامى:**

وهو عبارة عن مذكرة يدونها محاسب المشروع فى الدفتر اليومية لإثبات مسئولية عرضية حدثت للمنشأة، أو لإثبات إلتزام أدبى، وليس لإثبات معاملة مالية كاملة، فإن المعاملة المالية التامة أو الكاملة تقيد بموجب قيد حقيقى (بسيط أو مركب أو موجز) وبدلا من كتابة مذكرة فى شكل كلمات فإن هذه المذكرة توضع فى شكل قيد، ولكنه قيد غير حقيقى أى نظامى.

فإذا إستلمت المنشأة، بضاعة من الغير بصفة أمانة، أى لم تنتقل ملكية هذه البضاعة الى المنشأة ومع ذلك فهى قد دخلت مخازنها لذلك فإن المنشأة تثبت إلتزامها الأدبى عن المحافظة على هذه البضاعة الأمانة فى شكل قيد نظامى كالآتى:

| منه | لـه | البيـــــان | رقم القيد | رقم المستند | رقم الأستاذ | التاريـخ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠٠ | | من حـ / بضاعة أمانة | | | | |
| | ٥٠٠٠ | إلى حـ / اصحاب بضاعة أمانة | | | | |
| | | إستلام بضاعة من محلات سارة بصفة أمانة | | | | |

## التسجيل فى دفاتر القيد الأولى :

بعد تحديد الحساب المدين والحساب الدائن لكل معاملة مالية يتم تسجيلها فى الدفاتر وهى الخطوة الأولى فى تشغيل المعلومات، والقيد المحاسبى عبارة عن وصف ملخص للمعاملة المالية وهو يبين:

* تاريخ حدوث كل معاملة وذلك بشكل مسلسل وبحسب تاريخ حدوثها.
* قيمة المعاملة.
* أطراف المعاملة، موضوع القيد (الطرف أو الأطراف المدينة أو الأطراف الدائنة وذلك وفقا لقاعدة القيد المزدوج).
* تمييز كل معاملة بشرح ايضاحى موجز يساعد على تفهم وطبيعة المعاملة.
* بيان أرقام المستندات المؤيدة لهذه المعاملة، والتى تمثل مدخلات النظام المحاسبى للمعلومات كما سبق أن ذكرنا:

وقد إتفق المحاسبون على الشكل الذى تتخذه صفحات دفتر اليومية، قد سبق بيان الشكل عند دراسة النظام المنحاسبى، وإن كان من الممكن أن يختلف وضع بعض الخانات من حيث الترتيب، فقد توضع خانة التاريخ فى الأول مثلا، أو تبدأ الصفحة برقم القيد أو ما إلى ذلك بحسب ما يراه المحاسب ولكن من المفضل دائما إتباع الشكل المتفق عليه من السابق شرحه كالآتى:

| منه | لـه | البيـــــان | رقم القيد | رقم المستند | رقم الأستاذ | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | |

ومن الضرورى توفير عدة شروط مجتمعه للمعاملة المالية التامة حتى يمكن قيدها فى دفتر اليومية وتلخص هذه الشروط فيما يلى :

* أن تكون المعاملة المالية مرتبطة بالدورة المحاسبية بمعنى أنه يجب أن تتأثر المنشأة بها.

* ان تكون المعاملة المالية محدودة القيمة ، اى أن لها قيمة مالية محددة،

* أن تكون المعاملة المالية مدعمة بالمستندات،

* أن تكون المعاملة مالية تامة وحدثت فعلا،

**خطوات القيد فى الدفتر اليومية:**

بعد تحديد المعاملة المالية التى ستقيد فى الدفتر اليومية، وبعد الاطلاع على المستندات الخاصة بها والتأكد من الشروط الواجب توافرها لقيد المعاملة فى دفتر اليومية يمكن أن تبدأ عملية القيد بأن يحدد الطرف المدين والطرف الدائن للمعاملة عن طريق تطبيق نظرية معادلة الميزانية السابق شرحها وبعد تحديد الطرف المدين والطرف الدائن يبدأ القيد فى الدفتر اليومية وهذا القيد يخضع لأصول «الفن المحاسبى»، ومن هنا نجد أن عملية القيد فى الدفاتر اليومية عملية تخضع لأصول علمية وفنية من حيث تحديد أطراف العملية وفقاً لأحد نظريات القيد المزدوج (معالة الميزانية مثلا)، وفنية من حيث أنها تخضع لتقاليد جرى عليها العرف المحاسبى.

ومن الجدير بالملاحظة أن أي عملية من عمليات المشروع لابد وأن تنتج عنها حسابين على الأقل إحداهما مدين والآخر دائن، وإذا نتج عن أحد عمليات المشروع أكثر من حساب مدين أو أكثر من حساب دائن لابد أن يظل أو الحساب المدين أو

الحسابات المدينة مساوية للحساب الدائن أو الحسابات الدائنة وهذا وفقاً لقاعدة القيد المزدوج التي سنتعرض لها فى الصفحات القادمة. لتوضيح ذلك دعنا نتعرض للعديد من الأمثلة التى توضح كيفية تحليل كل عملية من عمليات المشروع لحساباتها المدينة والدائنة .

**مثال(١) :**

إذا قام صاحب المشروع بزيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه نقداً . فإنه يترتب على هذه العملية :

+ زيادة فى النقدية كأصول بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه ⟵ الزيادة فى الأصول تجعل مدين.

+ زيادة فى رأس المال كخصوم بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه ⟵ الزيادة فى الخصوم تجعل دائن .

**مثال(٢) :**

إذا قدم صاحب المشروع مبنى مملوك له وقيمته ١٠٠٠٠٠ جنيه كزيادة فى رأس مال المشروع. فإنه يترتب على هذه العملية.

+ زيادة فى المبانى كأصول بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه ⟵ الزيادة فى الأصول تجعل مدين.

+ زيادة فى رأس المال كخصوم بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه ⟵ الزيادة فى الخصوم تجعل دائن .

**مثال(٣) :**

إذا إذا تم الحصول على قرض من البنك بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه نقداً فإنه يترتب على هذه العملية :

+ زيادة فى النقدية كأصول بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه ⟵ الزيادة فى الأصول تجعل مدين.

+ زيادة فى قرض البنك كالتزام بمبلغ ١٥٠٠٠٠جنيه ⟵ الزيادة فى الالتزام تجعل دائن .

**مثال(٤) :**

إذا تم شراء أثاث بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه على الحساب، فإنه يترتب على هذه العملية :

+ زيادة فى الأثاث كأصول بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه ⟵ الزيادة فى الأصول تجعل مدين .

+ زيادة فى الدائنين كالتزام بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه ⟵ الزيادة فى الالتزام تجعل دائن .

**مثال(٤) :**

إذا تم شراء مبانى للمشروع بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه سدد منها ١٠٠٠٠٠ جنيه نقداً والباقى على الحساب .

فإنه يترتب على هذه العملية :

+ زيادة فى المبانى كأصول بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه ← تجعل مدين .

- نقص فى النقدية كأصول بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه ← النقص فى الأصول يجعل دائن .

+ زيادة فى الدائنين كالتزام بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه ← الزيادة فى الالتزام يجعل دائن.

لاحظ أن حساب المبانى مدين بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه بينما يوجد حسابين جعلا دائنين وهما حساب النقدية بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه وحساب الدائنين بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه وبذلك فرغم أن الدائن حسابين إلا أن مجموع الحسابات الدائنة لابد وأن يظل مساوياً لمجموع الحسابات المدينة أى كان عدد هذه الحسابات المدينة أو الدائنة .

**مثال (٥) :**

إذا تم أداء خدمات للعملاء بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه نقداً فإنه يترتب على هذه العملية :

+ زيادة فى النقدية كأصول بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ← تجعل مدين .

+ زيادة فى إيرادات الخدمات كإيراد بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه ← الزيادة فى الإيراد تجعل دائن .

**مثال (٦) :**

إذا تم أداء خدمات للعملاء بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه تحصل خلال شهرين . فإنه يترتب على هذه العملية .

+ زيادة فى العملاء كأصول بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه ← تجعل مدين .

+ زيادة فى إيرادات الخدمات كإيراد بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه ← تجعل دائن .

لاحظ أن العبرة فى تسجيل الإيراد - كما سبق أن ذكرنا - ليست بتحصيل قيمتها بل العبرة بأداء الخدمات بصرف النظر عن كون مقابل هذه الخدمات قد تم تحصيله أم على الحساب .

**مثال (٧) :**

إذا تم أداء خدمات للعملاء بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه تحصل نصفها نقداً والآخر على الحساب. فإنه يترتب على هذه العملية :

+ زيادة فى النقدية كأصول بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه ← تجعل مدين.

+ زيادة فى العملاء كأصول بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه ← تجعل مدين .

+ زيادة فى إيرادات الخدمات كإيراد بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه ← تجعل دائن .

لا حظ أن ما جعل مدين حسابينوما جعل دائن حساب واحد فقط ورغم ذلك لابد أن تكون الحسابات المدينة مساوية للحسابات أو الحساب الدائن أياً كان عدد هذه الحسابات المدينة .

**مثال (٨) :**

رذا تم تحصيل مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه من العملاء .

فإنه يترتب على هذه العملية

+ زيادة فى النقدية كأصول بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه ← تجعل مدين .

- نقص فى العملاء كأصول بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه ←— تجعل دائن .

**مثال(٩):**

إذا تم سداد مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه للدائنين .

فإنه يترتب على هذه العملية :

- نقص فى النقدية بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه←— يجعل دائن .

- نقص فى الدائنين كالتزام بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه ←— تجعل مدين .

**مثال(١٠):**

إذا تم سداد أجور العمال عن الشهر بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه نقدا، فإنه يترتب على هذه العملية :

+ زيادة فى الأجور كمصروف بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه←— الزيادة فى المصروف يجعل مدين .

- نقص فى النقدية كأصول بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه ←—تجعل دائن

**مثال(١١):**

إذا تم سداد المصروفات التالية :

٥٠٠٠ إيجار ، ٣٠٠٠ تأمين ، ٢٠٠٠ دعاية وإعلان ، ١٠٠٠٠ فوائد ، ٢٠٠٠مياه وإنارة .

فإنه يترتب على هذه العملية :

+ زيادة فى مصروف الإيجار ٥٠٠٠ جنيه
+ زيادة فى مصروف التأمين بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه
+ زيادة فى مصروفات الدعاية بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه
+ زيادة فى مصروف الفوائد بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه
+ زيادة فى مصروف المياه والإنارة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه

تجعل مدين

– نقص فى النقدية كأصل بمبلغ ٢٢٠٠٠ جنيه تجعل دائن

**مثال(١٢):**

إذا كانت أجور العمال عن الشهر مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه وانتهى هذا الشهر ولم تسدد هذه الأجور :

فإنه يترتب على هذه العملية :

+ زيادة فى الأجور كمصروف بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه ←— تجعل مدين .

+ زيادة فى الأجور المستحقة كالتزام بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه ←— تجعل دائن .

لاحظ أن العبرة فى المصروف – كما سبق وأن ذكرنا – بالاستفادة من الخدمات المترتبة على المصروف وليس بسداد مقابل هذه الخدمات أو بمعنى آخر أن المصروفات يتم الاعتراف بها وتسجل فى الدفاتر عند الاستفادة بالخدمات المترتبة عليها سواء تم سداد مقابلها فيحدث نقص فى النقدية أو لم يسدد هذا المقابل فتزيد الالتزامات .

**مثال(١٣):**

إذا قام صاحب المشروع بسحب مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه من خزينة المشروع لاستخداماته الشخصية .

فإنه يترتب على هذه العملية :

- نقص فى النقدية كأصل بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه ←تجعل دائن .

+ زيادة فى المسحوبات كتخفيض فى حقوق الملكية ← تجعل مدين .

لاحظ أن المسحوبات الشخصية لصاحب المشروع تمثل نقص فى حقوق صاحب المشروع وبالتالى فهى عكس حقوق الملكية زيادتها تؤدى إلى جعل حساب المسحوبات مديناً وليس دائن . هذا ومن الممكن أن تكون المسحوبات الشخصية لصاحب المشروع فى صورة نقدية أو فى صورة أصول أخرى غير نقدية وذلك على النحو التالى :

**مثال(١٤):**

إذا خصص صاحب المشروع أحد مبانى المشروع لاستخدامه الشخصى وليس لاستخدام المشروع ونقل ملكيته لها شخصيا وقيمة هذا المبنى تبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه فإنه يترتب على هذه العملية :

- نقص فى المبانى كأصول بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه← تجعل دائن .

+ زيادة فى المسحوبات كنقص فى حقوق الملكية ← تجعل مدين .

هذا ومن الجدير بالملاحظة أن صاحب المشروع إذا استفاد بالخدمات التى يقدمها المشروع فإن ذلك يؤدى إلى تحقيق إيراد بالنسبة للمشروع وفى نفس الوقت قيمة هذه الإيراد تمثل مسخويات بالنسبة لصاحب المشروع وذلك على النحو التالى :

**مثال(١٥):**

بفرض أن الغرض الرئيسى للمشروع هو إصلاح وصيانة السيارات وقد تم إصلاح سيارة صاحب المشروع وتبلغ قيمة هذه الإصلاحات ٢٠٠٠٠ جنيه .

فإنه يترتب على هذه العملية :

+ زيادة فى المسحوبات كنقص فى حقوق الملكية بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه تجعل مدين .

+ زيادة فى إيرادات الخدمات كإيراد بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ← تجعل دائن .

وخلاصة القول أن كل عملية من عمليات المشروع لابد وأن يترتب عليها وجود حساب على الأقل مدين وآخر على الأقل دائن ولابد أن يكون قيمة الحساب أو الحسابات المدينة مساوى تماما لقيمة الحساب أو الحسابات الدائنة وهذا هو المقصود بتحليل عمليات المشروع الذى ينبغى إجراءاه قبل تسجيل هذه العمليات فى دفتر اليومية العامة على النحو الذى سنراه فى الفرعية التالية :

### ٣- تسجيل أحداث وعمليات المشروع بدفتر اليومية العامة :

بيننا فى الفرعية السابقة أن كل حدث أو عملية من عمليات المشروع ينبغى أن يخضع التحليل الدقيق لتحديد الحسابات التى تجعل مدينة والحسابات التى تجعل دائنة، وعادة ما يقوم المحاسبون بإجراء تحليل العمليات التى يقوم بها المشروع أو لا بأول بحيث يمكن إثبات كل منها فى دفتر اليومية وفقا لتاريخ حدوثها. ودفتر اليومية العامة– ويطلق عليه دفتر القيد الأصلى – هو عبارة عن سجل يدون به يوما بيوم الأحداث الاقتصادية التى يقوم بها المشروع والتي يتوافر لها الشرطين السابق الإشارة إليهما عند تحديد العمليات التى يتم تسجيلها بالدفاتر المحاسبية .

ويتم التسجيل فى دفتر اليومية العامة وفقا لقاعدة يطلق عليها قاعدة القيد المزدوج، ووفقا لهذه القاعدة يتم ترجمة أى عملية من عمليات المشروع إلى طرفين الأول مدين والآخر دائن وأن يكون مجموع الطرف المدين مساوى لمجموع الدائن . مع ملاحظة أن المحاسبين قد اعتادوا على استبدال كلمة مدين بكلمة منه وكلمة دائن بكلمة إلى. فعلى سبيل المثال بدلا من أن نقول أن حساب العملاء مدين نقول من حـ/ العملاء، وبدلا من أن نقول حساب رأس المال دائن نقول إلى حـ/ رأس المال. وبصورة أكثر وضوحا إذا حدث زيادة فى حساب النقدية بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه فيمكن التعبير عن ذلك بأن حساب النقدية يجعل مدين بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه وبذلك يمكن ترجمة هذه العبارة لتصبح ١٥٠٠٠٠ جنيه من حـ/ النقدية . وبنفس المنطق إذا حدث زيادة فى حساب رأس المال بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه فنقول أن حساب رأس المال يجعل دائن بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه، ويمكن ترجمة ذلك لتصبح ٢٠٠٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال . وخلاصة القول أننا نعبر عن كلمة حساب مدين بـ/ ونعبر عن كلمة حساب دائن بـ إلى حـ/ .

وبذلك فإنه وفقا لقاعدة القيد المزدوج يجب أن يأخذ القيد بدفتر اليومية العامة الشكل التالى :

| | | |
|---|---|---|
| xx | | من حـ/ ← الطرف المدين |
| | xx | إلى حـ/ ← الطرف الدائن |

فعلى سبيل المثال إذا تم زيادة رأس المال بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه نقدا فإن هذه العملية يترتب عليها :

+ زيادة فى النقدية كأصل بمبلغ ١٠٠٠٠٠ج ← تجعل مدين ← يعبر عنها من حـ/

+ زيادة فى رأس المال كخصوم بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ← تجعل دائن ← يعبر عنها إلى حـ/

وبناء على ذلك يتم تسجيل هذه العملية بدفتر اليومية العامة على النحو التالى :

| | | |
|---|---|---|
| xx | | من حـ/ النقدية |
| | xx | إلى حـ/ رأس المال |

ودفتر اليومية العامة يجب أن يحتوى كحد أدني على البيانات التالية :

– خانتين للقيمة إحداهما للطرف المدين والآخر للطرف الدائن .

– خانة للبيان يدون بها الحسابات المكونة للطرف المدين والحسابات المكونة للطرف الدائن وشرح مختصر للعملية المسجلة .

– كخانة لرقم الحساب وفقا لدليل الحسابات (١) .

– خانة لتاريخ حدوث العملية .

وبذلك فإن دفتر اليومية العامة فى أبسط صورة يأخذ الشكل التالى :

(١) دليل الحسابات : حيث يتم تقسيم الحسابات بصفة عامة إلى حسابات ميزانية وحسابات ختامية فيعطى لعنصر الأصول رقم (١) ويندرج تحت هذا العنصر عدد من حسابات الأصول فمثلاً الأراضى تأخذ رقم ١١ والمبانى ١٢ والآلات ١٣ ... .... وهكذا. وتأخذ حسابات الخصوم الرقم ٢ فيصبح رقم حساب رأس المال ٢١، والدائنين، قرض البنك ٢٣، الأجور المستحقة ٢٤ ..... وهكذا ويتوقف ذلك على طبيعة نشاط المشروع .

| تاريخ | رقم الحساب | بيـــان | دائـن | مدين |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

ولتوضيح كيفية التسجيل بدفتر كاليومية العامة دعنا نأخذ عدد من الأمثلة البسيطة :

**مثال (١) :**

فى ٩٩/١/١ تم الحصول على قرض من البنك بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه .

فإنه يترتب على هذه العملية :

+ زيادة فى النقدية كأصول بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه ← تجعل مدين ← من حـ/

+ زيادة فى قرض البنك كالتزام بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه ← تجعل دائن ← إلى حـ/

وبذلك تسجل هذه العملية فى دفتر اليومية على النحو التالى :

| تاريخ | رقم الحساب | بيـــان | دائـن | مدين |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٩/١/١ | ١٩ | من حـ/ النقدية | | ٢٠٠٠٠٠ |
| | ٢٨ | إلى حـ/ قرض البنك | ٢٠٠٠٠٠ | |
| | | الحصول على قرض من البنك | | |

**مثال (٢) :**

فى ٥/١ تم شراء أثاث للمشروع بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه على الحساب .

وبذلك فإنه يترتب على هذه العملية :

+ زيادة فى الأثاث كأصول بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ← تجعل مدين ← من حـ/

+ زيادة فى الدائنين كالتزام بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ← تجعل دائن ← إلى حـ/

وبذلك تسجب هذه العملية فى دفتر اليومية على النحو التالى :

| مدين | دائن | بيان | رقم الحساب | تاريخ |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠٠ | | من حـ/ الأثاث | ١٩ | ١٩٩٩/١/١ |
| | ٢٠٠٠٠ | إلى حـ/ الدائنين | ٢٨ | |
| | | شراء أثاث على الحساب | | |

**مثال (٣) :**

فى ١/١٠ تم أداء خدمات للعملاء بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه نقداً .

وبذلك فإنه يترتب على هذه العملية :

+ زيادة فى النقدية كأصول بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه ← تجعل مدين ← من حـ/

+ زيادة فى إيرادات الخدمات بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه ← تجعل دائن ← إلى حـ/

| مدين | دائن | بيان | رقم الحساب | تاريخ |
|---|---|---|---|---|
| ٢٥٠٠٠ | | من حـ/ النقدية | | ٩٩/١/١٠ |
| | ٢٥٠٠٠ | إلى حـ/ إيراد الخدمات | | |
| | | أداء خدمات للعملاء نقداً | | |

**مثال(٥) :**

في ١/١٥ تم أداء خدمات للعملاء بمبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه نصفها نقداً والآخر على الحساب .

فإنه يترتب على هذه العملية :

+ زيادة فى النقدية كأصل بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه ← تجعل مدين

+ زيادة فى العملاء كأصل بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه ← تجعل مدين من حـ/

+ زيادة فى إيرادات بمبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه ← تجعل دائن ← إلى حـ/

وبذلك نلاحظ أن الطرف المدين سيحتوى على أكثر من حساب وهنا نطلق على القيد عبارة القيد المركب وهو ذلك القيد الذى يحتوى على أحد أو كلا طرفيه على أكثر من حساب وفى هذه الحالة فإننا نستخدم مصطلح مذكورين فى الطرف الذى يحتوى على أكثر من حساب ووفقاً لذلك يتم تسجيل هذه العملية على النحو التالى :

| مدين | دائن | بيـــان | رقم الحساب | تاريخ |
|---|---|---|---|---|
| | | من مذكورين | | ٩٩/١/١٥ |
| ٦٠٠٠٠ | | حـ/ النقدية | | |
| ٦٠٠٠٠ | | حـ/ العملاء | | |
| | ١٢٠٠٠٠ | إلى حـ/ إيرادات الخدمات | | |
| | | أداء خدمات نقداً وعلى الحساب | | |

لا حظ أنه رغم كون الطرف المدين للقيد يحتوى على أكثر من حساب إلا أن قاعدة القيد المزدوج مازالت مطبقة وأن مجموع الحسابات المدينة يساوى الحساب الدائن .

**مثال(٦) :**

فى ١/٢٠ تم شراء مبانى جديدة للمشروع بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه سدد منها ١٠٠٠٠٠ جنيه نقداً والباقى على الحساب .

فإنه يترتب على هذه العملية :

+ زيادة فى المبانى كأصول بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه ← تجعل مدين ← من حـ/

– نقص فى النقدية كأصول بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه← تجعل دائن .

+ زيادة فى الدائنين كالتزام بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه← تجعل دائن إلى حـ/

وبذلك نلاحظ أن الطرف الدائن للقيد يحتوى على أكثر من حساب ولذلك نستخدم مصطلح إلى مذكورين . ويتم تسجيل هذه العملية على النحو التالى :

| مدين | دائـن | بيـــان | رقم الحساب | تاريخ |
|---|---|---|---|---|
| ٢٥٠٠٠٠ | | من حـ/ المبانى | | ٩٩/١/٢٠ |
| | | إلى مذكورين | | |
| | ١٠٠٠٠٠ | حـ/ النقدية | | |
| | ١٥٠٠٠٠ | حـ/ الدائنين | | |
| | | شراء مبانى جزء نقدى وآخر على الحساب | | |

نلاحظ أيضاً أنه رغم كون الطرف الدائن للقيد يحتوى على أكثر من حساب إلا أن مجموع هذا الطرف مازال يساوى قيمة الطرف المدين وفقاً لقاعدة القيد المزدوج .

وخلاصة القول أن خطوة التسجيل فى دفتر اليومية العامة تعتبر بمثابة سجل للقيد

الأولى والذى من خلاله يتم استكمال باقى عمليات التشغيل والمتمثلة فى الترحيل لحسابات دفتر الأستاذ العام ثم ترصيد هذه الحسابات وإعداد ميزان المراجعة وهو ما سنتناوله فى الفرعية التالية :

## ٤- ترحيل قيود اليومية لحسابات دفتر الأستاذ :

دفتر الأستاذ هو عبارة عن سجل يتضمن صفحة لكل حساب من حسابات الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات والحساب هو عبارة عن أداة لبيان مقدار الزيادة والنقص فى كل عنصر من عناصر الميزانية والحساب الختامى ثم تحديد رصيد هذا العنصر فى نهاية الفترة .

## ٤- ترحيل قيود اليومية لحسابات الدفتر الأستاذ :

الدفتر الأستاذ هو عبارة عن سجل يتضمن صفحة لكل عنصر من عناصر الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات. ويطلق على كل عنصر من هذه العناصر لفظ حساب منقول مثلاً حساب الأراضى، حساب النقدية ... ... إلى غير ذلك. والحساب عبارة عن أداة الحصر مقدار الزيادة والنقص والرصيد المتبقى فى نهاية الفترة لكل عنصر من العناصر السابقة. فعلى سبيل المثال حساب النقدية يظهر رصيد النقدية الموجود فى بداية الفترة والزيادات التى طرأت على النقدية وكذا النقص فيها خلال الفترة والرصيد المتبقى فى مهاية هذه الفترة .

والحساب له أكثر من صورة أبسطها أنه يأخذ شكل حرف T وله جانبين، الجانب الأيمن يطلق عليه الجانب المدين والجانب الأيسر يطلق عليه الجانب الدائن، وذلك على النحو التالى :

| الجانب المدين | | أسم الحساب | | الجانب الدائن |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

وجرى العرف المحاسبى على أن يحتفظ كل مشروع بما يسمى «دليل الحسابات»، وهو عبارة عن أسماء الحسابات التى يحتوى عليها الدفتر الأستاذ مبوبا بحسب العناصر الرئيسية المكونة لنوع نشاطه التى تمثلها قيم مادية. وهو يشبه فهرس الدفتر ومن المعتاد أن ترتب الحسابات فى دفتر الاستاذ بشكل يسهل معه إعداد القوائم المالية الختامية (حـ / المتاجرة حـ / الأرباح والخسائر، والميزانية العمومية) فى نهاية الفترة المحاسبية، أى فى نهاية السنة المالية كما سنوضح فيما بعد.

**خطوات الترحيل الى الدفتر الاستاذ:**

يتم ترحيل القيود المسجلة بدفتر اليومية الى الحسابات المختصة بدفتر الاستاذ على النحو التالى :

* لعل الخطوة الاولى هى تحديد صفحة الأستاذ التى سيتم فيها القيد، أى تحديد الحساب المختص فى دفتر الأستاذ، فإن لم يكن قد تم فتح حساب لأى من الأطراف فإنه يتم فتح حساب جديد يتفق والأسم المدون فى دفتر اليومية.

* والخطوة التالية هى نقل المبلغ المقيد أمام الحساب المدين فى اليومية (فى خانة منه) إلى الجانب المدين فى خانة البيان فى دفتر الأستاذ (فى خانة منه أيضا).

* والخطوة الثالثة هو أن يسجل فى خانة البيان امام المبلغ الطرف الثانى من القيد المحاسبى، فإذا تم تسجيل المبلغ فى الجانب المدين فإنه يكتب فى خانة البيان الحساب الدائن الذى يمثل الطرف الدائن فى القيد الذى نقوم بترحيله، فإذا كان

الطرف الدائن مركبا فلا تكتب مكونات الطرف الدائن المركب كله، بل يكتفى بوجع كلمة «إلى مذكورين» وبذلك تتضح أهمية هذه العبارة من حيث توفير الجهد والوقت والتكاليف.

* والخطوة الرابعة هى تسجيل رقم القيد المدون أمام القيد فى دفتر اليومية وذلك فى الخانة المخصصة لذلك فى دفتر الاستاذ، ويساعد ذلك على سرعة الاستدلال على القيد فى حالة الحاجة الى معرفة تفاصيل المعاملة، كما نلاحظ كتابة رقم صفحة الاستاذ فى الخانة المخصصة لذلك فى دفتر اليومية أمام الحساب الذى يتم ترحيله.

* أما الخطوة الخامسة فهى تسجيل رقم صفحة اليومية المسجل فيها هذا القيد لسرعة الإستدلال على القيد فى حالة الحاجة إلى معرفة التفاصيل الخاصة بالمعاملة التى تم ترحيلها فى أى وقت بعد الترحيل.

* كما يتم قيد التاريخ الخاص بهذه المعاملة أما القيد فى دفتر اليومية وذلك فى الخانة المخصصة لذلك بدفتر الاستاذ، ويمثل ذلك الخطوة السادسة والأخيرة من عملية ترحيل حساب واحد من طرف واحد من أطراف القيد.

ونلاحظ أن هذه الخطوات تكرر بالنسبة لباقى الحسابات فى نفس الطرف، ثم الحساب أو الحسابات الخاصة بالطرف الثانى من القيد، ويمكن القول بأنه قد تم ترحيل القيد إذا تم ترحيل جميع مكونات طرفى القيد.

كما نلاحظ أن كلمة «من مذكورين» أو «إلى مذكورين» لا ترحل الى دفتر الأستاذ، لأنه لا يوجد حساب بهذا الإسم، بل وضعت هذه الكلمة لتسجيل الترحيل فى حالة القيود المركبة أو الموجزة كما سبق أن ذكرنا.

ولإيضاح ذلك نفترض أننا بصدد ترحيل القيدين الآتين من دفتر اليومية الى دفتر الأستاذ

ويتوقف كيفية الترحيل للحساب المعين على طبيعة هذا الحساب ما إذا كان من الحسابات المدينة بطبيعتها - الأصول والمصروفات والمسحوبات - أم الحسابات الدائنة بطبيعتها - الخصوم والإيرادات - فالحسابات المدينة بطبيعتها تزيد فى جانبها الزيمن وتنقص فى جانبها الأيسر، وذلك بعكس الحسابات الدائنة بطبيعتها حيث تزيد فى جانبها الأيسر وتنقص فى جانبها الأيمن، وذلك على النحو التالى :

| الأصول | |
|---|---|
| + زيادة | - نقص |

| المصروفات | |
|---|---|
| + زيادة | - نقص |

| المسحوبات | |
|---|---|
| + زيادة | - نقص |

| حقوق الملكية | |
|---|---|
| - نقص | + زيادة |

| الالتزامات | |
|---|---|
| - نقص | + زيادة |

| الايرادات | |
|---|---|
| - نقص | + زيادة |

وبطريقة أخرى يمكن عرض هذه الحسابات على النحو التالى :

الأصول = الالتزامات + رأس المال - المسحوبات + الإيرادات

| الأصول | | = الالتزامات | | + رأس المال | | - المسحوبات | | + الإيرادات | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| + مدين | - دائن | - مدين | + دائن | - مدين | + دائن | + مدين | - دائن | - مدين | + دائن |

| - المصروفات | |
|---|---|
| + مدين | - دائن |

ويتم الترحيل لكل حساب من هذه الحسابات بطريقة تفسر سبب الزيادة أو النقص فى كل عنصر من عناصر الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات والمسحوبات، وهذا يقتضى أن يظهر الجانب المدين من الحساب أياً كانت طبيعته عبارة ×× إلى حـ وأن يظهر الجانب الدائن عبارة ×× من حـ/ . ولعل القارئ من الوهلة

الأولى قد يتشكك فى صحة هذا الإجراء على أساس أن الجانب المدين يعنى زيادة الأصول والمصروفات والمسحوبات أو نقص الخصوم والإيرادات وأن الجانب الدائن يعنى زيادة الخصوم والإيرادات ونقص الأصول والمصروفات والمسحوبات ولكن هذا التشكك سوف يزول عندما يعلم بأن ظهور عبارة إلى حـ/ فى الجانب المدين هو بمثابة تفسير بسبب الزيادة أو النقص ونفس الشئ أن ظهور عبارة من حـ/ فى الجانب الدائن هو تفسير لسبب الزيادة أو النقص فى الحساب . ولتوضيح ذلك دعنا نفترض أن صاحب المشروع قام بزيادة رأس مال مشروعه بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه أودعها خزينة المشروع. فى هذه الحالة يتم تسجيل العملية فى دفتر اليومية على النحو التالى :

| مدين | دائـن | بيـــان | رقم الحساب | تاريخ |
|---|---|---|---|---|
| ١٠٠٠٠٠ | | من حـ/ النقدية | | |
| | ١٠٠٠٠٠ | إلى حـ/ رأس المال | | |

ويتم ترحيل هذا القيد لحسابى النقدية ورأس المال بدفتر الأستاذ على النحو التالى :

مدين حـ/ النقدية دائن

| مدين | دائن |
|---|---|
| ١٠٠٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال | |

مدين حـ/ رأس المال دائن

| مدين | دائن |
|---|---|
| | ١٠٠٠٠٠ من حـ/ النقدية |

يتضح من ذلك أن ترحيل مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه للجانب المدين من حساب النقدية يعنى زيادة بهذا المبلغ ووجود عبارة إلى حـ/ رأس المال يفسر سبب الزيادة فى النقدية أنها ترجع إلى زيادة رأس المال. وكذلك الحال ترحيل مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه لحساب

رأس المال يعنى زيادة حساب رأس المال بهذا المبلغ ووجود عبارة من حـ/ النقدية تفسر أن زيادة رأس المال كانت فى صورة زيادة فى النقدية .

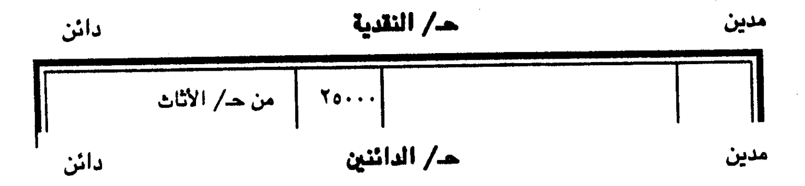
هذا وينبغى على المحاسب أن يتوخى الدقة عند عملية الترحيل ويتأكد من ان المبالغ المرحلة للجانب المدين مساوية تماماً لتلك المبالغ المرحلة للجانب الدائن فى الحسابات الأخرى وعلى وجه التحديد عند ترحيل القيود المركبة. فعلى سبيل المثال إذا قام المشروع بشراء أثاث بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه سدد منه ٢٥٠٠٠ جنيه نقداً والباقى على الحساب . وفقاً لذلك يتم تسجيل هذه العملية في دفتر اليومية على النحو التالى :

| مدين | دائـن | بيـــان | رقم الحساب | تاريخ |
|---|---|---|---|---|
| ٧٥٠٠٠ | | من حـ/ الأثاث | | |
| | | إلى مذكورين | | |
| | ٢٥٠٠٠ | حـ/ النقدية | | |
| | ٥٠٠٠٠ | حـ/ الدائنين | | |

ويتم ترحيل هذا القيد لحساب دفتر الأستاذ على النحو التالى :

مدين **حـ/ الأثاث** دائن

| | | | |
|---|---|---|---|
| | إلى مذكورين | | |
| ٢٥٠٠٠ | حـ/ النقدية | | |
| ٥٠٠٠٠ | حـ/ الدائنين | | |



| مدين | | حـ/ النقدية | دائن |
|---|---|---|---|
| | | ٢٥٠٠٠ | من حـ/ الأثاث |

| مدين | | حـ/ الدائنين | دائن |
|---|---|---|---|
| | | ٥٠٠٠٠ | من حـ/ الأثاث |

وبذلك نلاحظ أن حساب الأثاث قد رحل لجانبه المدين مبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه وهو ما يفسر أن سبب الزيادة فى الأثاث ترجع إلى نقص فى النقدية بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه وزيادة فى الدائنين بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه، وأن حسابى النقدية والدائنين قد رحل لجانبهما الدائن مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه و ٥٠٠٠٠ جنيه على التوالى وهو يعادل ما رحل للجانب المدين من حساب الأثاث ويفسر أن سبب النقص فى النقدية يرجع لسداد جزء من ثمن الأثاث وأن سبب زيادة الدائنين يرجع لعدم سداد باقى ثمن الأثاث .

وخلاصة القول أن الترحيل لحسابات دفتر الأستاذ ينبغى أن يتم وفقاً لقاعدة القيد المزدوج حيث مقدار الزيادة فى الحسابات المدينة ينبغى أن يعادل مقدار الزيادة فى الحسابات كالدائنة والعكس صحيح حيث مقدار النقص فى الحسابات المدينة ينبغى أن يعادل مقدار النقص في الحسابات الدائنة، وهو ما يتحقق بترحيل كلا طرفى القيد المدين والدائن. وأن الجانب المدين لحسابات الأصول والمصروفات والمسحوبات يرحل إليه مقدار الزيادة بكل منها وبالجانب الدائن مقدار النقص فيها. وعلى العكس من ذلك يرحل للجانب المدين مقدار النقص. وفى نهاية كل فترة يظهر الحساب الرصيد المتبقى فى كل عنصر من العناصر، وهو ما نتناوله فى الفرعية التالية :

## ٥- ترصيد حسابات دفتر الأستاذ وإعداد ميزان المراجعة :

### ٥-١ . ترصيد الحسابات :

يقصد بعملية الترصيد تحديد المقدار المتبقى فى كل حساب من الحسابات فى نهاية الفترة. وتتم عملية الترصيد بجمع الجانب الأكبر فى الحساب ونقله للجانب الأخر والفرق بين مجموع الجانبين كمتمم حسابى يعتبر الرصيد. مع ملاحظة أن الجانب الأكبر فى الحساب لابد وأن يكون هو الجانب المدين بالنسبة لحسابات الأصول والمصروفات والمسحوبات ويكون الجانب الدائن بالنسبة لحسابات الخصوم والإيرادات. ولتوضيح ذلك دعنا نفترض أن لدينا حسابين أحدهما أصل وهو حـ/ النقدية والآخر التزام وهو الدائنين وذلك فى ظل عدد من الأرقام الافتراضية، وذلك على النحو التالى :

مدين — حـ/ النقدية — دائن

| مدين | | دائن | |
|---|---|---|---|
| ٥٠٠٠٠ | رصيد أول الفترة | ٥٠٠٠ | من حـ/ مصروف أجور |
| ٣٠٠٠٠ | إلى حـ/ العملاء | ٤٠٠٠ | من حـ/ مصروف إيجار |
| ٢٠٠٠٠ | إلى حـ/ إيرادات خدمات | ٦٠٠٠ | من حـ/ مصروف تأمين |
| ١٠٠٠٠ | إلى حـ/ إيراد فوائد | ٩٥٠٠٠ | الرصيد |
| ١١٠٠٠٠ | | ١١٠٠٠٠ | |

مدين — حـ/ الدائنين — دائن

| مدين | | دائن | |
|---|---|---|---|
| ٥٠٠٠٠ | إلى حـ/ النقدية | ٢٠٠٠٠ | رصيد أول الفترة |
| | | ٤٠٠٠٠ | من حـ/ الأثاث |
| | | ٩٠٠٠٠ | من حـ/ الأراضى |
| ١٠٠٠٠٠ | الرصيد | | |
| ١٥٠٠٠٠ | | ١٥٠٠٠٠ | |

وبذلك نلاحظ أن الجانب المدين فى حـ/ النقدية هو الجانب الأكبر وبالتالى تم نقله للجانب الآخر - الأصغر - ومجموعة ١٥٠٠٠٠ جنيه والفرق بينهما كمتمم حسابى يعادل ٩٥٠٠٠ وهو يمثل رصيد النقدية آخر الفترة. أما فى حـ/ الدائنين فالجانب الأكبر هو الجانب الدائن ولذلك تم نقله للجانب المدين - الأصغر ، وقدره ٥٠٠٠٠ جنيه ليصبح المتمم الحسابى ١٠٠٠٠٠ هو رصيد الدائنين آخر الفترة. كما نلاحظ أيضاً أن رصيد أول الفترة يظهر فى الجانب المتفق مع طبيعة الحساب، فالنقدية من الأصول والأصول مدينة بطبيعتها لذلك فإن رصيد أول الفترة للنقدية يظهر فى الجانب المدين، أما الدائنين فهى من الالتزامات والالتزامات - وهى من الخصوم - دائنة بطبيعتها لذلك فإن رصيد أول الفترة للدائنين يظهر فى الجانب الدائن. أما رصيد آخر الفترة للدائنين فقد ظهر فى الجانب المدين .

هذا ومن الجدير بالملاحظة أن أرصدة أول الفترة هى عبارة عن الأرصدة فى نهاية الفترة السابقة، ولذلك فإن حسابات الأصول والخصوم فقط هى الحسابات التى يظهر لها أرصدة فى بداية الفترة، حيث أرصدة هذه الحسابات فى نهاية الفترة السابقة تنقل أو ترحل كأرصدة فى بداية الفترة الحالية. أما حسابات الإيرادات والمصروفات فتقفل أو تنتهى بنهاية الفترة ولا تنتقل أرصدتها للفترة المقبلة وذلك على النحو الذى سنراه عند التعرض لإقفال الحسابات .

**٥-٢ . إعداد ميزان المراجعة Trial Balance :**

وبعد الانتهاء من عملية ترصيد الحسابات وتحديد رصيد كل حساب فى نهاية الفترة يتم إعداد ما يسمى بميزان المراجعة. وميزان الحسابات الدائنة والتى تم التوصل إليها فى نهاية الفترة. وميزان المراجعة هذا يأخذ الشكل التالى: (وفقاً لأرقام مفترضة) .

| أرصدة مدينة | أرصدة دائنة | أسم الحساب |
| --- | --- | --- |
| ١٠٠٠٠٠ | | نقدية |
| ٣٠٠٠٠٠ | | مبانى |
| | ٥٠٠٠٠ | رأس المال |
| | ٢٠٠٠٠٠ | إيرادات خدمات |
| ٧٥٠٠٠ | | عملاء |
| ١٢٥٠٠٠ | | أوراق قبض |
| | ٢٥٠٠٠ | إيراد فوائد |
| ١٥٠٠٠ | | مصروف أجور |
| ١٠٠٠٠ | | مصروف تأمين |
| | | مصروف إيجار |
| | ١٧٥٠٠٠ | دائنين |
| ٢٠٠٠٠٠ | | أراضى |
| ٥٠٠٠٠ | | مسحوبات |
| ١٥٠٠٠ | | مصروفات دعاية وإعلان |
| | ٥٠٠٠ | أجور مستحقة |
| | ٩٥٠٠٠ | قرض البنك |
| ١٠٠٠٠٠ | | استثمارات قصيرة الأجل |
| ١٠٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠٠ | |

وبذلك يتضح أنه لابد من تساوى مجموع الأرصدة المدينة مع مجموع الأرصدة الدائنة وذلك وفقاً لقاعدة القيد المزدوج أو بمعنى آخر أن الأصول + المصروفات + المحويات لابد وأن تساوى الخصوم + الإيرادات . كما يتضح أيضاً أن ميزان المراجعة يعد بمثابة أداة تلقائية للتحقق من تطبيق قاعدة القيد المزدوج فالأخطاء التى يترتب عليها إخلال بهذه القاعدة لابد وأن يترتب عليه عدم توازن ميزان المراجعة . ولكن يجب ملاحظة أن توازن ميزان المراجعة لا يعنى عدم وجود أخطاء فهناك العديد من الأخطاء التى لا يترتب عليها إخلال بقاعدة القيد المزدوج بالتالى لا يظهر ميزان المراجعة مثل هذا النوع من الأخطاء، وهو ما سيضح جلياً عند تناول موضوع تصحيح الأخطاء .

**مثال شامل :**

فى٣١/١٢/١٩٩٨ أظهرت دفاتر منشأة أدهم لرصلاح وصيانة المصاعد الكهربائية الأرصدة التالية

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٥٠٠٠٠ | أراضى | ٤٥٠٠٠٠ | رأس المال |
| ١٥٠٠٠٠ | مبانى | ٢٠٠٠٠٠ | قرض بنك |
| ١٠٠٠٠٠ | نقدية | ١٠٠٠٠٠ | دائنين |
| ١٥٠٠٠٠ | معدات | ١٠٠٠٠ | أجور مستحقة |
| ٦٠٠٠٠٠ | عملاء | | |
| ٥٠٠٠٠ | استثمارات قصيرة الأجل | | |

وخلال شهر يناير ١٩٩٩ حدثت العمليات التالية :

١- فى ١/١/١٩٩٩ قام صاحب المشروع بزيادة رأس المال بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه أودعها خزينة المشروع .

٢- فى ٣/١/١٩٩٩ تم الحصول على قرض آخر من البنك بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه نقداً بمعدل فائدة ١٨٪ سنوياً .

٣- فى ١/٥ تم شراء معدات إضافية للمشروع بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه .سدد منها ٥٠٠٠٠٠ نقداً والباقى على الحساب .

٤- فى ١/٧ تم أداء خدمات للعملاء بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه تحصلت نقداً .

٥- فى ١/١٠ تم بيع نصف الأراضى لعدم الحاجة إليها بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه نقداً .

٦- فى ١/١٢ تم سداد مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه للدائنين .

٧- فى ١/١٥ تم سداد أجور العمال عن النصف الأول من الشهر وقدرها ٢٠٠٠٠

جنيه وأيضاً سداد نصف الأجور المستحقة .

٨- فى ١/١٧ تم أداء خدمات للعملاء بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه تحصل منها ٦٠٠٠٠ جنيه والباقى على الحساب .

٩- فى ١/٢٠ تم تحصيل مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه من العملاء .

١٠- فى ١/٢٣ تم شراء استثمارات فى أوراق مالية قصيرة الأجل بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه نقداً .

١١- فى ١/٢٥ تم سداد مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه من قرض البنك .

١٢- فى ١/٢٧ تم أداء خدمات للعملاء بمبلغ ٣٥٠٠٠ جنيه على الحساب .

١٣- فى ١/٣٠ تم سداد المصروفات التالية ١٠٠٠٠ إيجارات ، ٥٠٠٠ تأمين، ٢٠٠٠ مياه وإنارة .

١٤- فى ١/٣١ أجور العمال عن النصف الثانى من الشهر وتبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه لم تسدد منها فى ذلك التاريخ سوي ٨٠٠٠ جنيه .

**المطلوب:**

١- تحليل العمليات السابقة وتحديد الحسابات المدينة والحسابات الدائنة فى كل عملية.

٢- تسجيل العمليات بدفتر اليومية العامة .

٣- ترحيل قيود اليومية لحسابات دفتر الأستاذ .

٤- ترصيد حسابات الأستاذ وإعداد ميزان المراجعة .

## الحــل

| رقم العملية | التحليل |
|---|---|
| (١) | + زيادة فى النقدية كزصل بمبلغ ١٥٠٠٠٠ ج ← تجعل مدين ← من حـ/ |
| | + زيادة فى رأس المال كخصوم بمبلغ ١٥٠٠٠٠ ج ← يجعل دائن ← إلى حـ/ |
| (٢) | + زيادة فى النقدية كأصل بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ج ← تجعل مدين ← من حـ/ |
| | + زيادة فى قرض البنك كالتزام بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ج ← تجعل دائن ← إلى حـ/ |
| (٣) | + زيادة فى المعدات كأصل بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ج ← تجعل مدين ← من حـ/ |
| | − نقص فى النقدية كأصل بمبلغ ٥٠٠٠٠ ج ← تجعل دائن ← إلى حـ/ |
| | + زيادة فى الدائنين كإلتزام بمبلغ ٥٠٠٠٠ ج ← تجعل دائن ← إلى حـ/ |
| (٤) | + زيادة فى النقدية كأصل بمبلغ ٧٥٠٠٠ ج ← تجعل مدين ← من حـ/ |
| | + زيادة فى إيرادات الخدمات بمبلغ ٧٥٠٠٠ ج ← تجعل دائن ← إلى حـ/ |
| (٥) | + زيادة فى إيرادات كأصل بمبلغ ١٥٠٠٠٠ ج ← تجعل مدين ← من حـ/ |
| | − نقص فى الأراضى كأصل بمبلغ ١٢٥٠٠٠ ج ← تجعل دائن ← إلى حـ/ |
| | + زيادة فى مكاسب بيع الأراضى بمبلغ ٢٥٠٠٠ ج ← تجعل دائن ← إلى حـ/ |
| (٦) | − نقص فى النقدية كأصل بمبلغ ٤٠٠٠٠ ج ← تجعل دائن ← إلى حـ/ |

| | |
|---|---|
| | - نقص فى الدائنية كالتزام بمبلغ ٤٠٠٠٠ ج ← تجعل مدين ← من حـ/ |
| (٧) | + زيادة فى الأجور كمصروف بمبلغ ٢٠٠٠٠ ج ← تجعل مدين ← من حـ/ |
| | - نقص فى الأجور المستحقة كإلتزام بمبلغ ٥٠٠٠٠ ج ← تجعل مدين ← من حـ/ |
| | - نقص فى النقدية كأصل بمبلغ ٢٥٠٠٠ ← تجعل دائن ← إلى حـ/ |
| (٨) | + زيادة فى والنقدية كأصل بمبلغ ٦٠٠٠٠ ج ← تجعل مدين ← من حـ/ |
| | + زيادة فى العملاء كأصل بمبلغ ٤٠٠٠٠ ج ← تجعل مدين ← إلى حـ/ |
| (٩) | - نقص فى العملاء كأصل بمبلغ ٣٠٠٠٠ ج ← تجعل دائن ← إلى حـ/ |
| | + زيادة فى النقدية كأصل بمبلغ ٣٠٠٠٠ ج ← تجعل مدين ← من حـ/ |
| (١٠) | + زيادة فى استثمارات قصيرة الأجل كأصل بمبلغ ٢٥٠٠٠ ج ← تجعل مدين ← من حـ/ |
| | - نقص فى النقدية كأصل بمبلغ ٢٥٠٠٠ ج ← تجعل دائن ← إلى حـ/ |

| | |
|---|---|
| (١١) | - نقص فى النقدية كأصل بمبلغ ١٠٠٠٠٠ج ← تجعل دائن ← إلى حـ/<br>- نقص فى قرض البنك كالتزام بمبلغ ١٠٠٠٠٠ج ← تجعل مدين ← من حـ/ |
| (١٢) | + زيادة فى العملاء كأصل بمبلغ ٣٥٠٠٠ ج ← تجعل مدين ← من حـ/<br>+ زيادة فى إيرادات الخدمات بمبلغ ٣٥٠٠٠ج ← تجعل دائن ← إلى حـ/ |
| (١٣) | + زيادة فى الإيجارات كمصروف بمبلغ ١٠٠٠٠ج ← تجعل مدين<br>+ زيادة فى التأمين كمصروف بمبلغ ٥٠٠٠ ج ← تجعل مدين<br>+ زيادة فى المياة والإنارة كمصروف بمبلغ ٢٠٠٠ج ← تجعل مدين<br>(من مذكورين)<br>- نقص فى النقدية كأصل بمبلغ ١٧٠٠٠ج ← تجعل دائن ← إلى حـ/ |
| (١٤) | + زيادة في الأجور كمصروف بمبلغ ٢٠٠٠٠ج ← تجعل مدين ← من حـ/<br>- نقص فى النقدية كأصل بمبلغ ٨٠٠٠ج ← تجعل دائن<br>+ زيادة فى الأجور المستحقة كالتزام بمبلغ ١٢٠٠٠ج ← تجعل دائن<br>(إلى مذكورين) |

وبناء على هذا التحليل يتم التسجيل فى دفتر اليومية العامة وفقاً لتواريخ حدوث هذه العمليات على النحو التالى :

**دفتر اليومية العامة**

| مدين | دائن | بيان | رقم الحساب | التاريخ |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| ١٥٠٠٠٠ | | من حـ/ النقدية | | ٩٩/١/١ |
| | ١٥٠٠٠٠ | إلى حـ/ رأس المال | | |
| | | زيادة رأس مال المشروع نقداً | | |
| ١٠٠٠٠٠ | | من حـ/ النقدية | | ٩٩/١/٣ |
| | ١٠٠٠٠٠ | إلى حـ/ قرض البنك | | |
| | | الحصول على قرض من البنك | | |
| ١٠٠٠٠٠ | | من حـ/ المعدات | | ٩٩/١/٥ |
| | | إلى مذكورين | | |
| | ٥٠٠٠٠ | حـ/ النقدية | | |
| | ٥٠٠٠٠ | حـ/ الدائنين | | |
| | | شراء معدات نقداً وعلى الحساب | | |
| ٧٥٠٠٠ | | من حـ/ النقدية | | ٩٩/١/١٠ |
| | | إلى مذكورين | | |
| | ١٢٥٠٠٠ | حـ/ الأراضى | | |
| | ٢٥٠٠٠ | حـ/ مكاسب بيع أراضى | | |
| | | بيع أراضى نقداً | | |
| ٤٠٠٠٠ | | من حـ/ الدائنين | | ٩٩/١/١٢ |
| | ٤٠٠٠٠ | إلى حـ/ النقدية | | |
| | | سداد مبلغ نقدى للدائنين | | |
| | | من مذكورين | | ٩٩/١/١٥ |
| ٢٠٠٠٠ | | حـ/ مصروف أجور | | |
| ٥٠٠٠ | | حـ/ أجور مستحقة | | |
| | ٢٥٠٠٠ | إلى حـ/ النقدية | | |
| | | سداد الأجور ونصف الأجور المستحقة | | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | من مذكورين | | ٩٩/١/١٧ |
| ٦٠٠٠٠ | | حـ/ النقدية | | |
| ٤٠٠٠٠ | | حـ/ العملاء | | |
| | ١٠٠٠٠٠ | إلى حـ/ إيرادات خدمات | | |
| | | أداء خدمات نقداً وعلى الحساب | | |
| ٣٠٠٠٠ | | من حـ/ النقدية | | ٩٩/١/٢٠ |
| | ٣٠٠٠٠ | إلى حـ/ العملاء | | |
| | | تحصيل مبلغ من العملاء | | |
| ٢٥٠٠٠ | | من حـ/ استثمارات قصيرة الأجل | | ٩٩/١/٢٣ |
| | ٢٥٠٠٠ | إلى حـ/ النقدية | | |
| | | شراء أوراق مالية قصيرة الأجل | | |
| ١٠٠٠٠٠ | | من حـ/ قرض البنك | | ٩٩/١/٢٥ |
| | ١٠٠٠٠٠ | إلى حـ/ النقدية | | |
| | | سداد جزء من قرض البنك | | |
| ٢٥٠٠٠ | | من حـ/ العملاء | | ٩٩/١/٢٧ |
| | ٢٥٠٠٠ | إلى حـ/ إيرادات الخدمات | | |
| | | أداء خدمات على الحساب . | | |
| | | من مذكورين | | ٩٩/١/٣٠ |
| ١٠٠٠٠ | | حـ/ مصروف إيجارات | | |
| ٥٠٠٠ | | حـ/ مصروف تأمين | | |
| ٢٠٠٠ | | حـ/ مصروف مياه وإنارة | | |
| | ١٧٠٠٠ | إلى حـ/ النقدية | | |
| | | سداد مصروفات نقداً | | |
| ٢٠٠٠٠ | | من حـ/ مصروف أجور | | ٩٩/١/٣١ |
| | | إلى مذكورين | | |
| | ٨٠٠٠ | حـ/ النقدية | | |
| | ١٢٠٠٠ | حـ/ أجور مستحقة | | |
| | | أجور شهر يناير | | |

ويتم ترحيل هذه الحسابات أولاص بأول لدفتر الأستاذ على النحو التالى :

**حـ/النقدية**

| المبلغ | البيان | المبلغ | البيان |
|---|---|---|---|
| ١٠٠٠٠٠ | رصيد أول الفترة | ٥٠٠٠٠ | من حـ/ معدات |
| ١٥٠٠٠٠ | إلى حـ/ رأس المال | ٤٠٠٠٠ | من حـ/ الدائنين |
| ١٠٠٠٠٠ | إلى حـ/ قرض البنك | | من مذكورين |
| ٧٥٠٠٠ | إلى حـ/ إيرادات الخدمات | ٢٠٠٠٠ | من حـ/ مصروف أجور |
| | إلى مذكورين | ٥٠٠٠ | من حـ/ أجور مستحقة |
| ١٢٥٠٠٠ | حـ/ الأراضى | ٢٥٠٠٠ | من حـ/ استثمارات قصيرة الأجل |
| ٢٥٠٠٠ | حـ/ مكاسب بيع أراضى | | |
| ٦٠٠٠٠ | إلي حـ/ إيرادات خدمات | ١٠٠٠٠٠ | من حـ/ قرض البنك |
| ٣٠٠٠٠ | إلى حـ/ العملاء | | من مذكورين |
| | | ١٠٠٠٠ | حـ/ الايجارات |
| | | ٥٠٠٠ | حـ/ تأمين |
| | | ٢٠٠٠ | حـ/ مياه وإنارة |
| | | ٨٠٠٠ | من حـ/ مصروف الأجور |
| | | ٤٠٠٠٠٠ | رصيد |
| ٦٦٥٠٠٠ | | ٦٦٥٠٠٠ | |

**حـ/رأس مال**

| المبلغ | البيان | المبلغ | البيان |
|---|---|---|---|
| | | ٤٥٠٠٠٠ | رصيد أول الفترة |
| | | ١٥٠٠٠٠ | من حـ/ النقدية |
| ٦٠٠٠٠٠ | رصيد | | |
| ٦٠٠٠٠٠ | | ٦٠٠٠٠٠ | |

## حـ/ المبانى

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٥٠٠٠٠ | رصيد أول الفترة | ١٥٠٠٠٠ | رصيد |
| ١٥٠٠٠٠ | | ١٥٠٠٠٠ | |

## حـ/ المعدات

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٥٠٠٠٠ | رصيد أول الفترة | | |
| | إلى مذكورين | | |
| ٥٠٠٠٠ | حـ/ الدائنين | | |
| ٥٠٠٠٠ | حـ/ النقدية | ٢٥٠٠٠٠ | رصيد |
| ٢٥٠٠٠٠ | | ٢٥٠٠٠٠ | |

## حـ/ الدائنين

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٤٠٠٠٠ | إلى حـ/ النقدية | ١٠٠٠٠٠ | رصيد أول الفترة |
| ١١٠٠٠٠ | رصيد | ٥٠٠٠٠ | من حـ/ المعدات |
| ١٥٠٠٠٠ | | ١٥٠٠٠٠ | |

## حـ/ العملاء

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٦٠٠٠٠ | رصيد أول الفترة | ٣٠٠٠٠ | من حـ/ النقدية |
| ٤٠٠٠٠ | إلى حـ/ إيرادات خدمات | | |
| ٣٥٠٠٠ | إلى حـ/ إيرادات خدمات | ١٠٥٠٠٠ | رصيد |
| ١٣٥٠٠٠ | | ١٣٥٠٠٠ | |

### حـ/ الأراضى

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٥٠٠٠٠ | رصيد أول الفترة | ١٢٥٠٠٠ | من حـ/ النقدية |
| | | ١٢٥٠٠٠ | رصيد |
| ٢٥٠٠٠٠ | | ٢٥٠٠٠٠ | |

### حـ/ استثمارات قصيرة الأجل

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٥٠٠٠٠ | رصيد أول الفترة | | |
| ٢٥٠٠٠ | إلى حـ/ النقدية | ٧٥٠٠٠ | رصيد |
| ٧٥٠٠٠ | | ٧٥٠٠٠ | |

### حـ/ أجور مستحقة

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٥٠٠٠ | إلى حـ/ النقدية | ١٠٠٠٠ | رصيد أول الفترة |
| ١٧٠٠٠ | رصيد | ١٢٠٠٠ | من حـ/ مصروف أجور |
| ٢٢٠٠٠ | | ٢٢٠٠٠ | |

### حـ/ قرض البنك

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٠٠٠٠٠ | إلى حـ/ النقدية | ٢٠٠٠٠٠ | رصيد أول الفترة |
| ٢٠٠٠٠٠ | رصيد | ١٢٠٠٠ | من حـ/ النقدية |
| ٣٠٠٠٠٠ | | ٣٠٠٠٠٠ | |

### حـ/ مصروف الأجور

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠٠ | إلى حـ/ النقدية | ٤٠٠٠٠ | صيد |
| | إلى مذكورين | | |
| ٨٠٠٠ | حـ/ النقدية | | |
| ١٢٠٠٠ | حـ/ أجور مستحقة | | |
| ٤٠٠٠٠ | | ٤٠٠٠٠ | |

### حـ/ إيرادات خدمات

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢١٠٠٠٠ | رصيد | ٧٥٠٠٠ | من حـ/ النقدية |
| | | | من مذكورين |
| | | ٦٠٠٠٠ | حـ/ النقدية |
| | | ٤٠٠٠٠ | حـ/ العملاء |
| | | ٣٥٠٠٠ | من حـ/ العملاء |
| ٢١٠٠٠٠ | | ٢١٠٠٠٠ | |

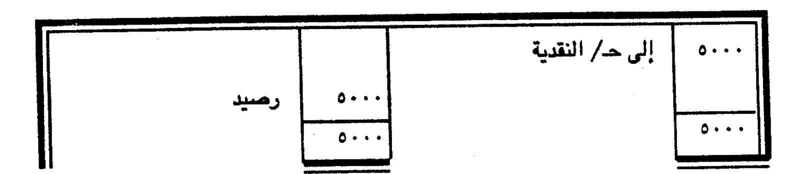
### حـ/ مكاسب بيع أراضى

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٥٠٠٠ | رصيد | ٢٥٠٠٠ | من حـ/ النقدية |
| ٢٥٠٠٠ | | ٢٥٠٠٠ | |

**حـ/مصروفات إيجارات**

| المبلغ | البيان | المبلغ | البيان |
| --- | --- | --- | --- |
| ١٠٠٠٠ | إلى حـ/ النقدية | ١٠٠٠٠ | رصيد |
| ١٠٠٠٠ | | ١٠٠٠٠ | |

**حـ/ مصروف تأمين**



| المبلغ | البيان | المبلغ | البيان |
| --- | --- | --- | --- |
| ٥٠٠٠ | إلى حـ/ النقدية | ٥٠٠٠ | رصيد |
| ٥٠٠٠ | | ٥٠٠٠ | |

**حـ/مصروف مياه وإنارة**

| المبلغ | البيان | المبلغ | البيان |
| --- | --- | --- | --- |
| ٢٠٠٠ | إلى حـ/ النقدية | ٢٠٠٠ | رصيد |
| ٢٠٠٠ | | ٢٠٠٠ | |

وبذلك ينبغى ملاحظة الآتى :

- أن عملية الترصيدِ بجمع الجانب الأكبر فى الحساب ونقله للجانب الأصغر والفرق بينهما كمتمم حسابى يعتبر الرصيد .

- تجاوزاً تم ترصيد حسابات الإيرادات والمصروفات فقط فى هذه المرحلة المبدئية من

الدراسة . وسوف نرى فى الفصول المتقدمة أنه سيتم إقفال هذه الحسابات مباشرة فى الحساب الختامى .

- أرصدة بداية الفترة - كما سبق - اقتصرت على حسابات الأصول والخصوم فقط دون الإيرادات والمصروفات .

- رصيد كل حساب ظهر فى الجانب العكسى لطبيعة الحساب .

وبالتالى فإن الخطوة التالية لترصيد حسابات دفتر الأستاذ هى ميزان المراجعة الذى سيظهر على النحو التالى :

| أرصدة مدينة | أرصدة دائنة | أسم الحساب |
|---|---|---|
| ٤٠٠٠٠ | | نقدية |
| | ٦٠٠٠٠٠ | رأس المال |
| ١٥٠٠٠٠ | | مبانى |
| ٢٥٠٠٠٠ | | معدات |
| ١٢٥٠٠٠ | | أراضى |
| | ١١٠٠٠٠ | دائنين |
| ١٠٥٠٠٠ | | عملاء |
| ٧٥٠٠٠ | | استثمارات قصيرة الأجل |
| | ١٧٠٠٠ | أجور مستحقة |
| | ٢٠٠٠٠٠ | قرض البنك |
| ٤٠٠٠٠ | | مصروف أجور |
| | ٢١٠٠٠٠ | إيرادات خدمات |
| ١٠٠٠٠ | | مصروف إيجارات |
| ٥٠٠٠ | | مصروف تأمين |
| ٢٠٠٠ | | مصروف مياه وإنارة |
| | ٢٥٠٠٠ | مكاسب بيع أراضى |
| ١١٦٢٠٠٠ | ١١٦٢٠٠٠ | |

**وبذلك نلاحظ أن :**

- الأرصدة المدينة تمثلت فى أرصدة حسابات الأصول والمصروفات فقط والأرصدة الدائنة تمثلت فى أرصدة حسابات الخصوم والايرادات فقط.

- مجموع الأرصدة المدينة يساوى تماما مجموع الأرصدة الدائنة وفقاً لقاعدة القيد المزدوج السابق الرشارة إليها، ونؤكد مرة أخرى على توازن ميزان المراجعة هذا لا يلغى إحتمال وجود أنواع معينة من الأخطاء وهى تلك الأخطاء التى لا يترتب عليها الإخلال بقاعدة القيد المزودج، ومن أمثلة هذه الأخطاء عدم تسجيل أو ترحيل عملية بطرفيها الدائن والمدين، حدوث خطأ متساوى فى قيمة الطرف الدائن والمدين ... إلى غير ذلك من هذه الأخطاء.

## التوجيه المحاسبى للعمليات المالية فى ظل التشغيل اليدوى :

تتعدد وتتنوع طبيعة العمليات المالية التى تتم بين المنشأة والغير إلا أننا يمكن تجميعها فى مجموعات متجانسة على النحو التالى :

* **عمليات تمويلية** : وهى تتعلق بمصادر تمويل المنشأة وطرق تدبيرها سواء كانت مصادر داخلية أو مصادر خارية (كالقروض قصيرة الأجل وما يترتب على تنفيذ سياسات الشراء الآجل أو على الحساب من التزامات الدائنين أو أصحاب أوراق الدفع).

* **عمليات رأسمالية** : وهى تتعلق بتلك العمليات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة كالعقارات والالات والأثاث والتصرف فيها سواء بالبيع أو التخزين.

* **العمليات الجارية أو الإيرادية** : وهى تتضمن تلك العمليات التى ترتبط بالنشاط الجارى أو العادى للمنشأة أى ذلك النشاط الذى قامت من أجله المنشأة والذى يتعلق فى المنشآت التجارية بشراء وبيع البضاعة وتحصيل وسداد ثمنها وفى المنشآت الصناعية يتمثل فى إنتاج وتسويق وبيع المنتجات الخاصة بالمنشأة.

* **عمليات بين المنشأة وبين البنوك** : وتتضمن عمليات الإيداع فى الحساب الجارى بالبنك والسحب منه وفتح الاعتمادات وعقد القروض.

* **عمليات الأوراق التجارية** : وهى العمليات الخاصة بسحب وتحصيل أو سداد هذه الأوراق ورفضها وتجديدها..

وسوف نتناول هذه العمليات على النحو التالى :

# محاسبة العمليات التمويلية

يقصد بالعمليات التمويلية تلك العمليات التى تستهدف تدبير الأموال اللازمة لبدء النشاط فى مشروع معين. ويتم تدبير تلك الأموال من مصادر تمويل داخلة وأخرى خارجية. ويعتبر رأس المال من أهم مصادر التمويل الداخلية، بجانب ما يتحقق من أرباح خلال العام، كذلك تعتبر القروض الطويلة والقصيرة الآجل من أهم مصادر التمويل الخارجية وتعتبر تلك العمليات التمويلية من العمليات الجديرة بالدراسة والتحليل لمعرفة كيفية معالجتها محاسبيا فى دفتر المنشأة.

وعليه سوف نبين بالتفصيل كيفية تسجيل وتبويب هذا النوع من العمليات كما يلى :

**أولاً : رأس المال :**

رأس المال هو عبارة عن الثروة التى يملكها من يرغب فى تمويل مشروع معين، ويقصر استغلالها على مزاولة نشاط تجارى معين. طالما أننا نفرق محاسبياً بين صاحب المنشأة (كشخصية طبيعية) والمنشأة التجارية (كشخصية معنوية). فيمكن قانونا تصور وجود ذمة مالية لمنشأة مستقلة عن الذمة المالية لصاحب المنشأة.

ومن ثم لا تعتبر الثروة الشخصية التى يمتلكها الفرد كلها بمثابة رأس مال المنشأة، إلا بالقدر الذى يخصصه منها لمزاولة هذا النوع من النشاط. ويعتبر الفرد الذى قدم هذه الممتلكات قانونا مثله مثل الغير الذين يقرضون المنشأة أموالا معينة لتمكينها من مزاولة النشاط، وان كان رأس المال المملوك (رأس المال) يختلف عن رأس المال المقترض (قروض) الذى حصلت عليه المنشأة من الغير. ومن ثم تختلف حقوق والتزامات كل منهما تجاه المنشأة.

وسوف نتناول بالتفصيل – فيما بعد – الخصائص والسمات التى يتميز بها كل من رأس المال والقروض. ويهمنا أن نبين هنا أن رأس المال يجب ان يبقى سليما وثابتاً لا يتغير بتغير عمليات المنشأة خلال السنة. وإن كان من الواجب بيان التغير الذى طرأ عليه مرة واحدة فى نهاية السنة، فإذا كان هذا التغير بالزيادة، واعتبرت تلك الفروق بمثابة خسائر، وهذا يتفق مع المبدأ المحاسبى السابق الإشارة إليه والخاص بالمحافظة على سلامة وثبات رأس المال:

ويمكن تحديد أسباب التغيرات فى رأس المال بالزيادة والنقص فيما يلى :

**أ– الزيادة فى رأس المال:** قد ترجع الزيادة فى رأس المال إلى الأرباح التى تحققها المنشأة سنوياً، أو نتيجة إتخاذ قرار من إدارة المنشأة بزيادة رأس المال رغبة فى مجابهة حجم العمل المضطرد.

**ب – النقص فى رأس المال:** وقد يرجع النقص فى رأس المال إلى الخسائر التى تحققها المنشأة سنويا، أو لرغبة صاحب المنشأة فى تخفيض رأسمالية نظرا لعدم إمكانية إستخدامه على الوجه الاكمل، أو نتيجة قيامه بسحب جزء من أمواله فى المنشأة لإستخدامه الشخصى.

وعموماً، يعرف رأس المال محاسبياً بصافى الأصول، أى بالفرق بين جانبى الأصول والخصوم فى معادلة المركز المالى والتى يمكن عرضها على النحو التالى :

| أصول – خصوم = رأس المال |
|---|

كذلك يتخذ رأس المال عدة صور عند تقديمه، فقد يخصص صاحب المنشأة جزء من ممتلكاته كرأسمال بما فيها من حقوق وما عليها من التزامات لمماسة نشاط تجارى معين.

وعليه ينبغى عن بيان كيفية استخدام المحاسبة فى تسجيل وتبويب عمليات تكوين رأس المال التميز بين حالتين :

١ - المحاسبة عند تكوين رأس المال.

٢ - المحاسبة عند تعديل رأس المال.

*** المحاسبة عند تكوين رأس المال:**

أشرنا فيما سبق إلاى صور تكوين رأس المال، وسوف نتناول كل منها تفصيلاً، لبيان كيفية تسجيلها محاسبياً فى دفتر اليومية، وتبويبها فى دفتر الاستاذ.

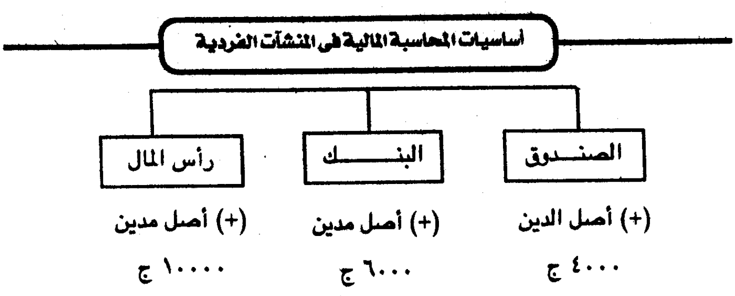
**(١) تقديم رأس المال فى صورة نقدية:**

عند تخصيص صاحب المنشأة لجزء من ممتلكاته الشخصية فى صورة نقدية، يمكن إعتبار هذا الجزء المخصص بمثابة رأس مال المنشأة.

**مثال :**

قدم «محمود» عبد البدء فى مزاولة نشاطه التجارى ٤٠٠٠ جنيه نقداً، أودعها خزينة المنشأة، ومبلغ ٦٠٠٠ جنيه بشيك أودعه البنك.

ويلاحظ أن الصورة النقدية لرأس المال المبلغ ١٠٠٠٠ جنيه تضمنت مفردتين الصندوق والبنك، ويتضح من معادلة المركز المالى السابق الإشارة إليها أن الصندوق والبنك يعتبران من أصول المنشأة، وعليه يمكن تحليل هذه العملية المالية إلى أطرافها تمهيداً لإستخلاص القيد المحاسبى على النحو التالى :




وعليه يمكن صياغة القيد المحاسبى المركب بالشكل الذى يبين وجود تغير بالزيادة فى أصلين متداولين هما الصندوق والبنك، وزيادة فى رأس مال المنشأة.

وتطبيقاً لنظرية معادلة المركز المالى، تجعل الزيادة فى الأصول طرفاً مديناً، والزيادة فى الخصوم طرفاً دائناً ويجرى القيد المحاسبى التالى[1]

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | من مذكورين : | |
| ٤٠٠٠ | | حـ / الصندوق | |
| ٦٠٠٠ | | حـ / البنك | |
| | ١٠٠٠٠ | إلى حـ / رأس المال (قيمة ما بدأنا به أعمالنا التجارية) | |

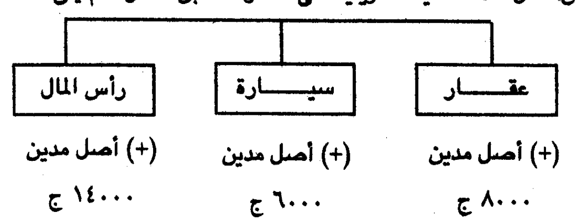
كذلك يمكن تصوير حـ / رأس المال على النحو التالى :

منه — حـ / رأس المال — له

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | ١٠٠٠٠ | من مذكورين : |
| | | | ٤٠٠٠ حـ / الصندوق |
| | | | ٦٠٠٠ حـ / البنك |

**(٢) تقديم رأس المال فى صورة عينية :**

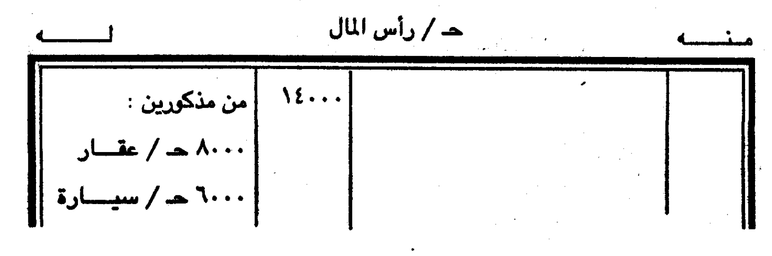
كذلك قد يخصص صاحب المنشأة جزء من ممتلكاته العينيه كرأس المال المنشأة، فإذا خصص عقاراً للمنشأة قيمته ٨٠٠٠ ج وسيارة قيمتها ٦٠٠٠ جنيه، يمكن أن تحلل تلك العملية التمويلية على النحو السابق الذكر كام يلى :




ويمكن صياغة هذا التحليل للعملية التمويلية فى شكل قيد محاسبى على النحو التالى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | من مذكورين : | |
| ٨٠٠٠ | | حـ / عقـــار | |
| ٦٠٠٠ | | حـ / سيارة | |
| | ١٤٠٠٠ | إلى حـ / رأس المال (قيمة ما بدأنا به أعمالنا التجارية) | |

كذلك يمكن تصوير حـ / رأس المال على النحو التالى :



منـــه — حـ / رأس المال — لـــه

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | ١٤٠٠٠ | من مذكورين : |
| | | | ٨٠٠٠ حـ / عقـــار |
| | | | ٦٠٠٠ حـ / سيـــارة |

**(٣) تقديم رأس المال فى صورة نقدية وعينية:**

قد يتخذ رأس المال المقدم من صاحب المنشأة صورة مختلطة بين الممتلكات النقدية والعينية، فهذا لن يغير من أسلوب تحليل العمليات المالية وان كانت أطرافها سوف تتعدد.

**مثال:**

بفرض أن صاحب المشروع قدم رأسمالية والبالغ قيمته ٢٠٠٠٠ جنيه فى الشكل التالى :

٥٠٠٠ جنيه نقدى بالخزينة، ٦٠٠٠ أثاث، ٣٠٠٠ بضاعة، ٦٠٠٠ مبانى.

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | من مذكورين: | |
| ٥٠٠٠ | | حـ / الصندوق | |
| ٦٠٠٠ | | حـ / الأثاث | |
| ٣٠٠٠ | | حـ / البضاعة | |
| ٦٠٠٠ | | حـ / المبانى | |
| | ٢٠٠٠٠ | إلى حـ / رأس المال | |
| | | (قيمة ما بدأنا به أعمالنا التجارية) | |

كذلك يمكن تصوير حـ / رأس المال على النحو التالى :

منـــه — حـ / رأس المال — لـــه

| | | | | من مذكورين : | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | ٢٠٠٠٠ | ٥٠٠٠ حـ/ الصندوق | |
| | | | | ٦٠٠٠ حـ/ الأثاث | |
| | | | | ٣٠٠٠ حـ/ البضاعة | |
| | | | | ٦٠٠٠ حـ/ المبانى | |

**(٤) تقديم رأس المال فى صورة أصول وخصوم منشأة قائمة :**

قد يتخذ رأس المال صورة أصول وخصوم، أى ممتلكات والتزامات، وذلك لا يحدث إلا إذا إشترى شخص منشأة قائمة بالفعل وقدمها كرأس مال بما له فيها من حقوق، وما عليها من إلتزامات. وبمعنى آخر أنه سوف يستفيد من الأصول المقدم، كما يلتزم بسداد الالتزامات المحملة عليها، وفى حقيقة الأمر يعتبر رأس المال الحقيقى المقدم هو صافى الأصول، والذى يحتسب بالفرق بين الأصول والخصوم.

**مثال:**

بفرض أن صاحب المنشأة قد قدم الأصول والخصوم التالية:

**الأصول: ٨٠٠٠ ج عقار – ٦٠٠٠ ج سيارة – ٤٠٠٠ ج بضاعة – ٢٠٠٠ ج بنك**

**الخصوم : ٣٠٠٠ ج دائنون – ٢٠٠٠ ج قروض.**

ويتضح من هذا المثال أنه يمكن تحديد رأس المال بالفرق بين مجموعة الأصول والخصوم أى بمبلغ ١٥٠٠٠ ج (٢٠٠٠٠ – ٥٠٠٠)، ويمكن تحليل هذه العملية المالية على النحو التالى :

وعليه يمكن إجراء القيد المحاسبى المركب للعملية التمويلية على النحو التالى:

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | من مذكورين : | |
| ٨٠٠٠ | | حـ / عقار | |
| ٦٠٠٠ | | حـ / سيارة | |
| ٤٠٠٠ | | حـ / بضاعة | |
| ٢٠٠٠ | | حـ / بنك | |
| | | إلى مذكورين | |
| | ٣٠٠٠ | حـ / الدائنين | |
| | ٢٠٠٠ | حـ / القروض | |
| | ١٥٠٠٠ | (قيمة ما بدأنا بأعمالنا التجارية) | |

كما يمكن تصوير حـ / رأس المال كما يلى :

منـــه — حـ / رأس المال — لـــه

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | ١٥٠٠٠ | من مذكورين : | |
| | | | | حـ / عقار | |
| | | | | حـ / سيارة | |
| | | | | حـ / بضاعة | |
| | | | | حـ / بنك | |

ويلاحظ أنه لم تذكر قيم الأصول، نظراً لأن هذه القيم ليست قيماً حقيقية صافية لوجود التزامات واقعة عليها، لذلك يفضل أن نكتب عبارة من مذكورين لقيمة صافى الأصول مع ذكر تلك الأصول بدون قيم، لصعوبة تحديد نصيب كل أصل من تلك الأصول من الإلتزامات القائمة بالفعل.

**ملاحظات:**

١ - تعارف المحاسبون على نسبية قيد تكوين راس المال بالقيد الإفتتاحى، نظراً لأنه أول عملية مالية تقوم المنشأة، فهى العملية التى تفتح بها أعمالها كذلك فقد إعتاد المحاسبون أن يجروا هذه القيد الإفتتاحى فى بداية كل فترة مالية، وقيود عكسية لها فى نهاية الفترة وتسمى قيود الإقفال .

٢- يعتبر راس المال ممثلاً لحقوق الملكية، أى حقوق صاحب المنشأة تجاه المنشأة ، فهو فى حكم الدائن لها بما قدم من ممتلكات، لذلك بعالج راس المال دائماً معالجة الخصوم أو الإلتزامات التى على المنشأة تجاه الغير، فيعتبر طرفا دائناً بأية إضافة تطرأ عليه، ويتعتبر طرفاً مديناً بأى نقص يحدث فيه .

٣- يعتبر رصيد حساب رأس المال دائناً، لأن صاحب المنشأة هو الذى أعطى رأس المال بصورة المختلفة والعاطى دائماً يعتبر طرفا دائنا فى القيد المحاسبى . وهو يتفق مع تفسير معادلة المركز المالى السابق ذكرها .

## المحاسبة عند تعديل رأس المال :

أشرنا فيما سبق أنه رغم المبدأ المحاسبى القائل بالمحافظة على سلامة وثبات رأس المال ، إلا أنه فى حالات معينة قد يطرأ تغير بالزيادة أو بالنقص على رأس المال . ويتقضى الأمر أن نوضح كيفية معالجة الإضافات والتخفيضات فى رأس المال محاسبياً .

**(١) زيادة رأس المال :**

قد تتخذ إدارة المنشأة أو صاحب المنشأة قرار بزيادة رأس المال، وعادة يتم هذا التصرف إذا كان حجم النشاط كبيراً بدرجة تتطلب المزيد من تدبير الأموال اللازمة للتوسع فى حجم النشاط ،

ولا تختلف عمليات زيادة رأس المال عن عمليات تكوين رأس المال عند قيام المنشأة ببدء أعمالها التجارية، فقد يتم إضافة جزء من الممتلكات الشخصية لصاحب المنشأة إلى رأس مال المنشأة فى صورة نقدية أو عينية أو كلاهما . كما لن تختلف المعالجة المحاسبية لرأس المال ، فمهما اختلفت صور الزيادة فى رأس المال يجعل هذا الحساب دائماً طرفاً دائنا فى القيد المحاسبى ، على أن يمثل الطرف المدين صور تقديم رأس المال .

كذلك قد يتم التصرف فى الأرباح المحققة خلال الفترة ، أما باجتياز جزء منها لإعادة استثماره فى المنشأة لأغراض التوسع، وهنا ينبغى إثبات إضافة تلك الأرباح إلى رأس المال، أو باعادة توزيع تلك الأرباح على صاحب أو أصحاب رأس المال ، وعموماً تعتبر الأرباح الصافية المحققة بمثابة إضافة لرأس مال المنشأة إلا إذا رأت خلاف ذلك .

**(٢) تخفيض رأس المال :**

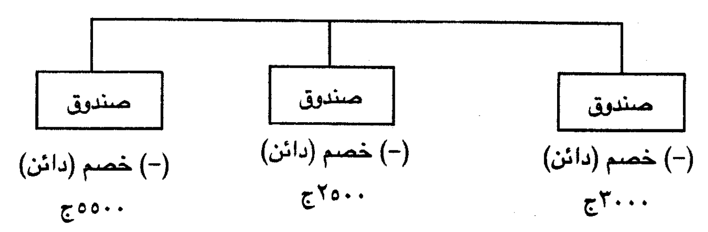
توجد عوامل متعددة تسهم فى أتخاذ إدارة المنشأة قرار بتخفيض رأس المال، مثل وجود أموال نقدية غير مستغلة فى أغراض التوسع فى حجم النشاط لظروف إقتصادية معينة، مما يقتضى أن تعيد إدارة المنشأة لصاحب المنشأة جزء من هذه الأموال ، أما فى صورة نقدية أو عينية .

ويلزم فى هذه الحالة تخفيض رأس مال المنشأة بمقدار الأصول المرتدة إلى صاحب رأس المال .

**مثـــــال:**

إذ رأت إدارة المنشأة ضرورة تخفيض رأس المال لعدم تمكنها من إستغلاله فى نشاطها ، فقررت إعادة ٣٠٠٠ ج نقداً ، فضلاً عن أحد المبانى التى كانت مستخدمة كمخزن للمنشأة وغير مستقل تبلغ قيمته ٢٥٠٠ جنيه .

إذن يلزم إجراء قيد محاسبى ، يوضح تخفيض رأس مال المنشأة تبلغ ٥٥٠٠ جنيه نتيجة النقص الذى طرأ على خزينة ومبانى المنشأة. ومن ثم يمكن تحليل هذه العملية المالية كما يلي :




ويمكن إجراء القيد المحاسبى اللازم، كما يلى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٥٥٠٠ | | من حـ / رأس المال | |
| | | إلى مذكورين: | |
| | ٣٠٠٠ | حـ / الصندوق | |
| | ٢٥٠٠ | حـ / المبانى | |
| | | تخفيض رأس مال المنشأة نقدا وعينا | |

**(٣) المسحوبات:**

كذلك قد يحدث تخفض فى رأس المال نتيجة قيام صاحب المنشأة بسحب جزء من النقدية التى فى الخزينة لاستخدامه الشخصى أو العائلى. أو كان تقوم المنشأة بسداد مبالغ معينة نقداً نيابة عن صاحب المنشأة. أو قد يسحب صاحب المنشأة جزء من الأصول المتداولة (بضاعة) أو الأصول الثابته (أثاث، سيارة) لاستخدامه الشخصى.

ولا شك أن كل هذه الأموال المسحوبة تعتبر فى حكم «المسحوبات»، أو المصروفات الشخصية، لأنها تمت بين المنشأة وصاحب المنشأة، وليست بين المنشأة والغير، وهى تختلف عن حالات التخفيض السابقة لأنه فى الحالة الأولى تم التخفيض بإرادة مستقلة من إدارة المنشأة - حيث إفترضنا قانوناً وجود شخصية معنوية مستقلة للمنشأة عن شخصية صاحب المنشأة الطبيعية، وبناء عليه تم اثبات أثر هذا التخفيض مباشرة على رأس المال.

والغرض الرئيسى بين التمييز بين عمليات المنشأة عن عمليات صاحب المنشأة، هو رغبته فى التعرف على نتائج أعمال المنشأة الناتجة عن المعاملات المالية بين المنشأة والغير، وفصلها عن العمليات الأخرى التى تمت بين المنشأة وصاحب المنشأة، وبين اثرها بشكل مستقل على رأس المال فى قائمة المركز المالى.

أما فى الحالة الثانية، فقد تم تخفيض رأس المال بإرادة صاحب المنشأة وليست إدارة المنشأة، وحتى لا تخل بمبدأ المحافظة على سلامة وثبات رأس المال، لذلك ينبغى أن يخصص حساب «المسحوبات أى المصروفات الشخصية، ويجعل مدينا بالمسحوبات فى صورها المختلفة، مدائناً فى حالة قيام صاحب المنشأة برد أو تخفيض تلك المسحوبات. على أن يبين رصيد هذا الحساب فى نهاية السنة صافى التخفيض الذى طرأ على رأس المال، فيطرح منه طرحاً شكلياً فى قائمة المركز المالى.

## المعالجة المحاسبية للمسحوبات :

يجب عند دراسة كيفية تسجيل وتبويب المسحوبات أن نميز بين الأنواع التالية :

١ - المسحوبات النقدية.

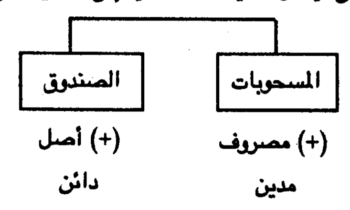
٢ - المسحوبات العينية.

٣ - المسحوبات الأخرى.

## المسحوبات النقدية :

يمكن لصاحب المنشأة ان يسحب مبلغا ما لاستخدامه الشخصى من خزينة المنشأة أو من الحساب الجارى لبنك المنشأة، ويترتب على تلك العملية تخفيض رصيد حساب الصندوق أو البنك بقيمة المسحوبات وتضخم حجم المصروفات الشخصية.

فبفرض أن صاحب المنشأة سحب مبلغ ٥٠٠٠ جنيه من خزينة المنشأة لاستخدامه الشخصى. يمكن تحليل تلك العملية إلى طرفين على النحو التالى :




ويلزم أن يجرى القيد المحاسبى التالى :

| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / المسحوبات |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / الصندوق |
| | | سحب مبلغ ٥٠٠ جنيه من الخزينة لنفقاتنا الشخصية |

ويلاحظ أنه فى حالة قيام صاحب المنشأة بسحب هذا المبلغ بشيك مسحوب [illegible]

بنك المنشأة، أن يستبدل حساب الصندوق فى القيد المحاسبى السابق بحساب البنك

وبد[illegible] أن يمثل

الـ[illegible] الحالة

الأ[illegible]

| من | إلى | البيان |
|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من ح / المسحوبات |
| | ٥٠٠ | إلى ح / البنك |
| | | سحب مبلغ ٥٠٠ جنيه بشيك لتغطية نفقاته الشخصية |

كما يمكن تصوير حساب المسحوبات على النحو التالى

منه ح /المسحوبات

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | إلى ح / الصندوق | | | | |
| | إلى ح / البنك | | | | |
| | إلى ح / ........ | | | | |

أى يتم فرز صور المسحوبات فى الجانب المدين من حساب المسحوبات.

## المسحوبات العينية:

ويقصد بالمسحوبات العينية، قيام صاحب المنشأة بسحب جزء من [illegible]

وممتلكات المنشأة لاستخدامه الشخصى، ويلزم أن نميز بين نوعين من المسحوبات

العينية.

أ - مسحوبات الأصول المتداولة.

ب - مسحوبات الأصول الثابتة.

## مسحوبات البضاعة :

حيث يقوم صاحب المنشأة بسحب جزء من المخزون السلعى الخاص بالمنشأة لإستخدامه الشخصى، وهنا تتعدد الآراء - المحاسبية - حول كيفية معالجة البضاعة المسحوبة محاسبيا، هل تقوم بسعر التكلفة أم تقوم بسعر البيع؟

**الرأى الأول : تقوم البضاعة بالتكلفة :**

يبنى أصحاب هذا الرأى وجهة نظرهم، على أساس أنه لا توجد ذمة مالية مستقلة لصاحب المنشأة عن الذمة المالية لأدارة المنشأة. ومن ثم يصعب تصور أن صاحب المنشأة سوف يبيع لنفسه جزء من البضاعة، ويحقق أرباح نتيجة لذلك. فمن ثم يلزم أن تقوم تلك البضاعة بسعر التكلفة.

فمثلاً إذا قام صاحب المنشأة بسحب بضاعة من مخازن المنشأة تكلفتها ٣٠٠٠ جنيه وبسعر بيعها ٥٠٠ جنيه، فينبغى أن تقوم وفقاً لهذا الرأى بالتكلفة، وباستخدام نفس الاسلوب المتبع فى تحليل العملية المالية، يجعل حساب المسحوبات مدينا بمبلغ ٥٠٠ جنيه، وتجعل البضاعة طرفا دائنا فى القيد المحاسبى، وطالما أن البضاعة مقومة بسعر التكلفة أى بسعر الشراء، فتعتبر هذه العملية تخفيضا للمشتريات (نقص أصل متداول). وهى حالة نادرة يجعل حـ / المشتريات طرفا دائنا ويصبح القيد المحاسبى اللازم لتسجيل عملية المسحوبات كما يلى :

| | | |
|---|---|---|
| ٣٠٠ | | من حـ / المشتريات |
| | ٣٠٠ | إلى حـ / المشتريات |
| | | سحب بضاعة لاستخدامنا الشخصى بالتكلفة |

**الرأى الثانى: تقويم البضاعة بسعر البيع:**

ويستند أصحاب هذا الرأى على مبرر قانونى محاسبى، أنه طالما أن المنشأة لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية صاحب أو أصحاب المنشأة، ومن ثم لها ذمة مالية مستقلة، إذن يمكن تصور أن تعامل المنشأة صاحب المنشأة معاملة الغير الذين يتعاملون معها، ومن ثم يمكن ان تبيع المنشأة جزء من البضاعة لصاحب المنشأة، ومن ثم تقوم تلك البضاعة المسحوبة بسعر البيع ويجرى القيد المحاسبى التالى :

| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / المسحوبات |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / المبيعات |
| | | سحب بضاعة لاستخدامنا الشخصى بسعر البيع |

إلا أنه فى حالات أخرى قد يكلف صاحب المنشأة الشخص المسئول عن ادارة المشتريات أن يتوى شراء بضاعة على الحساب، لاستخدامه الشخصى، وبالرغم من ان المنشأة قد إشترت تلك البضاعة لصالح المنشأة، إلا أنها مسئولة امام البائع بسداد قيمة تلك البضاعة، ونظراً لأن تلك البضاعة لم تدخل مخازن المنشأة، إذ أن ينبغى تعالج محاسبيا بحيث تأخذ فى حساباتها الدائنية التى نشأت لصالح الغير.

فمثلاً إذا إشتريت بضاعة قيمتها ١٥٠٠ جنيه، لصالح صاحب المنشأة على الحساب من محلات الأمل، ينبغى أن تسجل تلك العملية بالقيد المحاسبى التالى :

| | | |
|---|---|---|
| ١٥٠٠ | | من حـ / المسحوبات |
| | ١٥٠٠ | إلى حـ / الدائنين |
| | | (شراء بضاعة على الحساب لاستخدامنا الشخصى) |

قد تستغنى المنشأة عن جزء من أصولها الثابتة، إستبدالها بأصول جديدة، ومن ثم قد تبيعها، أو يقوم صاحب المنشأة بسحبها للإستفادة منها.

فبفرض أن صاحب المنشأة، إستولى على سيارة خاصة بالمنشأة لإستخدامه الشخصى، مما ترتب عليه تخفيض قيمة الأصول الثابته بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه وبالتالى تجعل حـ / السيارة طرفا دائنا، وتجعل المسحوبات طرفا مدينا ويسجل القيد المحاسبى اللازم لاثبات تلك العملية على النحو التالى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | | من حـ / المسحوبات | |
| | ٢٠٠٠ | إلى حـ / السيارة | |
| | | سحب سيارة المنشأة لاستخدامنا الشخصى | |

**المسحوبات الأخرى:**

وهى باقى صور المسحوبات الأخرى التى يصعب تصنيفها تحت مجموعة المسحوبات النقدية أو العينية.

**مثال:**

قامت المنشأة بدفع الرسوم الدراسية الخاصة بابن صاحب المنشأة فى إحدى المدارس الخاصة وقدرها ١٥٠ جنيه نقداً.

فى هذه الحالة، ينبغى إثبات أن خزينة المنشأة قد انخفضت بمبلغ ١٥٠ جنيه مقدار المصروفات الشخصية التى دفعت لابن صاحب المنشأة، ومن ثم، يصبح القيد المحاسبى اللازم لاثبات تلك العملية كالآتى :-

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٥٠ | | من حـ / المسحوبات | |
| | ١٥٠ | إلى حـ / الصندوق | |
| | | (دفع رسوم دراسية أبن صاحب المنشأة) | |

**مثال:**

بفرض أن صاحب المنشأة قام بدفع إيجار المبنى المنشأة وقدره ٢٠٠ جنيه من أمواله الخاصة. ومعنى ذلك أن المنشأة قد إنتفعت بشغلها المبنى، وأن كانت لم تدفع ثمن هذه الاستفادة، وتعتبر هذه العملية بمثابة تخفيضاً لمسحوبات صاحب المنشأة.

إذن يلزم إجراء قيد محاسبى، بين قيام صاحب المنشأة بتخفيض مصروفاته الشخصية وذلك بجعل حـ/المسحوبات طرفاً مديناً فى القيد المحاسبى بالشكل التالى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | | من حـ / ايجار المبنى | |
| | ٢٠٠٠ | إلى حـ / جارى صاحب المنشأة | |
| | | (قيام صاحب المنشأة بسداد إيجار المبنى من أمواله الخاصة) | |

أما فى حالة، عدم وجود حساب مفتوح للمسحوبات فامعاناً فى المحافظة على سلامة وثبات رأس المال، يفتح حساب جارى لصاحب المنشأة يثبت فيه حقيقة فى قبض مبلغ إيجار المبنى الذى قام بدفعه، وبالتالى يعدل القيد المحاسبى السابق بأستبدال حساب المسحوبات، بحساب جارى صاحب المنشأة على النحو التالى:

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | | من حـ / إيجار المبنى | |
| | ٢٠٠٠ | إلى حـ / جارى صاحب المنشأة (قيام صاحب المنشأة بسداد إيجار المبنى من أمواله الخاصة) | |

**ملاحظات:**

١ - يتضح بناء على ما تقدم، أن حـ/المسحوبات يجعل مديناً دائماً بصور المسحوبات المختلفة، ويجعل دائناً فى بعض الحالات النادرة مثل تخفيض المسحوبات أو قيام صاحب المنشأة بسداد مصروفات تخص المنشأة من أمواله الخاصة.

| منه | حـ / المسحوبات | له |
|---|---|---|
| إثبات صور المسحوبات المختلفة | | إثبات التخفيض فى رصيد المسحوبات |

٢ - وغنى عن القول، أن رصيد حـ/المسحوبات فى نهاية السنة، يمثل صافى الأموال التى حصل عليها صاحب المنشأة، التى تؤدى إلى تخفيض حساب رأس المال، لذلك ينبغى أن تظهر المسحوبات مطروحة من رأس المال فى قائمة المركز المالى فى نهاية السنة على النحو التالى:

| منه | | حـ / المسحوبات | له |
|---|---|---|---|
| | | xx | رأس المال |
| | | | + - صافى ربح/ خسارة |
| | | xx | - المسحوبات |

**ثانياً : القروض :**

يطبق على القروض أحياناً إسم "رأس المال المقترض" وهو يعتبر من أهم مصادر التمويل الخارجية، فقد لايكفى رأس المال لمزاولة النشاط التجارى على نطاق

معين، المر الذى يدفع بالمنشأة إلى الحصول على قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل من مصادر خارج المنشأة مثل البنوك.

وتعتبر القروض عبئاً على المنشأة، تلتزم بسداده فى تاريخ الإستحقاق المتفق عليه هو وفوائد. وتعتبر فوائد القرض بمثابة مصروف تلتزم المنشأة بسداده سواء حققت أرباحاً أو خسائر، وتحتسب الفوائد السنوية من المعادلة التالية:

| فوائد القرض = أصل قيمة القرض × معدل الفائدة × المدة |
|---|

ومن الجدير بالذكر، أن طبيعة القروض تختلف عن طبيعة رأس المال، ومن ثم وجب التمييز محاسبياً عند معالجة رأس المال أو القروض. وتحديد أوجه الإختلاف بين رأس المال والقروض فى العناصر التالية.

١ – يعتبر صاحب رأس المال مالك للمنشأة، أما صاحب القرض يعتبر له حق قبل المنشأة بقيمة القرض، لذلك تسمى الأموال المقدمة من أصحاب المنشأة (رأس المال المملوك)، أما الأموال المقدمة من الغير فتسمى (رأس المال المقترض).

٢ – يملك صاحب رأس المال حق الاشتراك فى إدارة المنشأة، وتكون له الأغلبية إذا امتلك أكثر من نصف رأس المال، أما صاحل القرض فليس له حق الإشتراك فى الإدارة بل يقصر حقه على أصل قيمة القرض وفوائدة.

٣ – صاحب رأس المال له حق الإشتراك فى الأرباح، أما صاحب القرض فليس له الحق الإشتراك فى الأرباح، وإنما له الحق فى الحصول على فائدة محددة، على قيمة القرض المقدم منه للمنشأة.

٤ – صاحب رأس المال له الحق فى الحصول على عائد نتيجة إستثمار رأس المال وهو الفائدة، وتعتبر فائدة رأس المال توزيعاً للربح نظراً لأنه لن يحصل على فائدة مال

تحقق المنشأة إرباحاً سنوية، أما صاحب القروض فيحصل على عائد فى شكل فائدة قرض بغض النظر عن تحقيق المنشأة لأرباح أو خسائر، لذلك تعتبر فائدة القرض عبئاً على أرباح المنشأة.

٥ – صاحب رأس المال ليس له الحق فى رأس المال إلا عند إنقضاء المنشأة وتفيتها. أما صاحب القرض فيسترد حقه فى تاريخ إستحقاق القرض.

ونظراً لإختلاف طبيعة القرض عن رأس المال، كان لابد أن تختلف المعالجة المحاسبية بإختلاف طبيعة كل منهما.

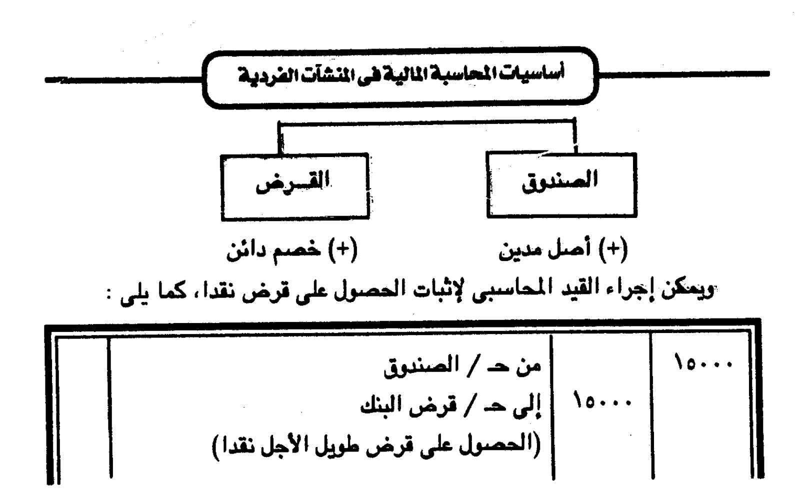
**المعالجة المحاسبية للقروض:**

يعتبر القرض بمثابة التزام على المنشأة تجاه الغير، ومن ثم يخصص حساب مستقل للقرض، يجعل دائما دائناً عند نشوء القرض ومهما كانت صورة، كما يجعل مدينا عند سداد قيمة القرض.

**مثال:**

تعاقدات المنشأة مع البنك الصناعى، للحصول على قرض طويل الأجل مدة ٣ سنوات، وقيمته ١٥٠٠٠ جنيه على أن يسدد على ثلاثة أقساط متساوية سنويا، وذلك بمعدل فائدة ٤٪ سنوياً.

ففى تاريخ الحصول على القرض نقدا، يجب أن تحلل تلك العملية التمويلية إلى أطرافها بفرض أن المنشأة حصلت على القرض نقدا. فسوف يتغير الصندوق بالزيادة، ويعتبر القرض مثابة التزام جديد على المنشأة ومن ثم تحلل العملية التمويلية على النحو التالى :



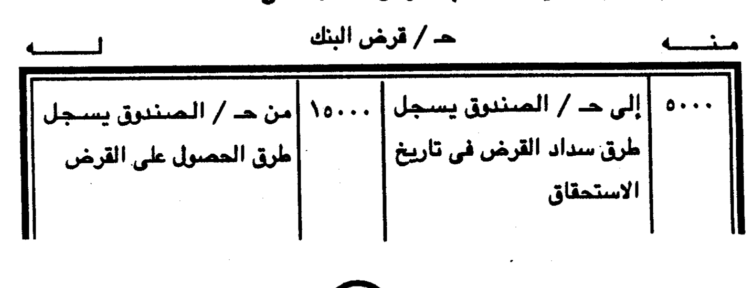

ويمكن إجراء القيد المحاسبى لإثبات الحصول على قرض نقدا، كما يلى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٥٠٠٠ | | من حـ / الصندوق | |
| | ١٥٠٠٠ | إلى حـ / قرض البنك | |
| | | (الحصول على قرض طويل الأجل نقدا) | |

أما فى تاريخ سداد كل قسط من أقساط القرض سنوياً، فيجرى قيد محاسبى عكسى لقيد الإثبات، على النحو التالى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٥٠٠٠ | | من حـ / قرض البنك | |
| | ٥٠٠٠ | إلى حـ / الصندوق | |
| | | (سداد القسط الأول للبنك الصناعى نقدا) | |

وبناء على ما تقدم، يمكن تصوير حـ / القرض، على أن يسجل فى الجانب الدائن عملية نشوء القرض وصور الحصول عليه، أما الجانب المدين فيوضح كيفية سداد قيمة القرض، ويتخذ حساب القرض الشكل التالى :



منــه — حـ / قرض البنك — لــه

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٥٠٠٠ | إلى حـ / الصندوق يسجل طرق سداد القرض فى تاريخ الاستحقاق | ١٥٠٠٠ | من حـ / الصندوق يسجل طرق الحصول على القرض |

**فوائد القروض :**

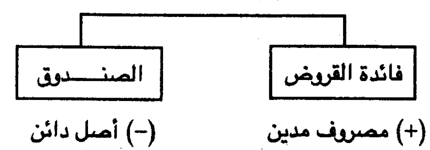
تعتبر فوائد القرض بمثابة مصروف تلتزم المنشأة بسداده فى تاريخ إستحقاق القرض أو فتريا مع كل قسط على حد، ويجب التفرقة محاسبياً بين طرق سداد فائدة القرض. ويمكن أن تتخذ عملية الفوائد أحد صورتين :

١ - إذا كان تاريخ إستحقاق الفائدة يتفق وتاريخ دفعها .

٢ - إذا كان تاريخ إستحقاق الفائدة يختلف وتاريخ دفعها.

**١ - فى حالة الإتفاق :**

بفرض فى مثالنا السابق أن المنشأة قامت بدفع الفائدة نقدا فى نهاية كل سنة مالية. فيمكن تحليل العملية المالية إلى طرفين على النحو التالى :




(+) مصروف مدين        (-) أصل دائن

وعليه يمكن إحتساب فائدة القرض من المعادلة التالية :

١٥٠٠٠ × ٤/١٠٠ × ١ سنة = ٦٠٠ جنيه

إذ أن يمكن إجراء القيد المحاسبى اللازم كما يلى :

| | | |
|---|---|---|
| ٦٠٠ | | من حـ / فائدة القرض |
| | ٦٠٠ | إلى حـ / قرض البنك |
| | | (إضافة فائدة القرض المستحقة على حساب القرض) |

**٢ - فى حالة الإختلاف:**

يفرض فى مثالنا السابق أن فائدة القرض تستحق سنوياً، وتدفع مرة احدة فى تاريخ إستحقاق أخر قسط للقرض. فبالتالى فى نهاية السنة المالية الأولى تستحق على المنشأة فائدة قرض تخص سنة واحدة قيمتها ٦٠٠ جنيه، يلزم أن تضاف إلى قيمة القرض ليصبح جملة الإلتزام على المنشأة بعد سداد القسط ازول ١٠٦٠٠ جنيه (١٠٠٠٠ باقى القرض + ٦٠٠ جنيه فائدة السنة الأولى المستحقة).

وبناء عليه يصبح القيد المحاسبى فى تاريخ إستحقاق فائدة القرض فى نهاية السنة الأولى على النحو التالى :

| | | |
|---|---|---|
| ٦٠٠ | | من حـ / فائدة القرض |
| | ٦٠٠ | إلى حـ / قرض البنك |
| | | (إضافة فائدة القرض المستحقة على حساب القرض) |

كما يمكن تصوير حـ/فائدة القرض بحيث الحساب مديناً عند إستحقاق أو دفع الفائدة، ويجعل دائناً عند قفل هذا الحساب فى نهاية السنة المالية فى حساب الأرباح والخسائر. وسصور هذا الحساب بالشكل التالى:

منــه　　　حـ/ فائـدة القــرض　　　لــه

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٦٠٠ | من حـ / الصندوق<br>أو<br>إلى حـ/ قرض البنك | | |

# محاسبة العمليات الرأسمالية

يختلف مدلول العميات الرأسمالية عن العمليات التمويلية. وقد بينا فى المبحث السابق مدلول العمليات التمويلية فى كيفية الحصول على الأموال من مصادرها الداخلية والخارجية، وأوجه استخدام تلك الأموال وتعتبر العمليات الرأسمالية هى أحد أوجه الاستثمار طويل الأجل لتلك الأموال. فيقصد بالعمليات الرأسمالية، العمليات المالية التى يترتب عليها إقتناء المنشأة للأصول الثابتة، التى تحصل منها على منافع وخدمات لفترة زمنية طويلة تزيد عن سنة مالية.

كذلك تشمل العمليات الرأسمالية بجانب اقتناء الأصول الثابتة على عمليات الاستغناء عن تلك الأصول إذا انتفى الغرض منها، وهو الاقتناء لغرض الاستخدام رليس بغرض البيع. على خلاف الحال بالنسبة للأصول المتداولة التى تقتنى بغرض الاتجار فيها وبيعها وتحقيق ربحاً نتيجة ذلك.

ونود أن ننوه أن ما يعتبر أصلاً ثابتاً لمنشأة معينة، يعتبر أصلاً متداولاً لمنشأة أخرى، والعبرة بإعتبار الأصل ثابتاً أو متداولاً هو طبيعة النشاط الذى تزلولة المنشأة.

ويتضح مما تقدم أن التمييز بين ما يعتبر اصل ثابت أو متداول، يرجع أساسياً إلى طبيعة النشاط الذى تزاولة المنشأة ونوعه ومعدل تكراره. ومن ثم فإن نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول عن نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول فى منشأة تجارية عنها فى منشأة صناعية. كذلك تزداد نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول عن نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول فى منشأة صناعية عنها فى منشأة تجارية. كذلك قد تزداد نسبة الأصول النقدية إلى مجموع الأصول عن عداها من النسب فى منشأة مالية كالبنوك التجارية عن المنشآت الأخرى. علاوة على أن هذه النسب قد تختلف بين المنشآت الصناعية نفسها فالأصول الثابتة فى

شركة حديد وصلب مثلا قد يزيد وزنها النسبى عن الأصول الثابتة فى شركة تعبئة المواد الغازية مثلا ، وهكذا .

وترجع أهمية التمييز بين الأصول الثابتة رما يترتب عليها من نفقات رأسمالية، وبين الأصول المتداولة وما يترتب عليها من نفقات إيراديه، إلى دورها الهام فى تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة مالية. حيث أن التحديد السليم لنتائج الأعمال يقتضى الانتظار حتى نهاية عمر المنشأة ، وهو أمر لا يستقيم مع المنطق والصواب مما دعى المحاسبون إلى المناداة بمبدأ الدورية ، وتقسيم العمر الإنتاجى للمنشأة إلى فترات مالية متساوية كل منها سنة مالية. وقياس الإيرادات الحقيقية التى تخص الفترة ، والنفقات الحقيقية التى تخص نفس الفترة ، ثم إجراء المقارنة بين الإيرادات والنفقات لاستخلاص نتائج الأعمال عن فترة معينة . فإذا زادت الإيرادات عن والنفقات حققت المنشأة أرباحا ، أما إذا نقصت الإيرادات عن النفقات حققت المنشأة خسائر .

ولا تثير النفقات الإيراديه أية مشاكل لأنها تخص فترة مالية معينة أما النفقات الرأسمالية التى تمتد منافعها لأكثر من سنة مالية، فالأمر يتطلب وسيلة محاسبية لتفتيت تلك النفقات الرأسمالية على مدار العمر الافتراضى للأصل الثابت المنتفع به، لمعرفة مقدار الانتفاع كل سنة مالية على حده، وتكلفة هذا الانتفاع .

وبطبيعة الحال، يلزم أن نوضح الوسيلة التى تساعد إدارة المنشأة فى التمييز بين النفقات الرأسمالية والإرادية ، ومن ثم يسهل إجراء المعالجة المحاسبية السليمة للعمليات المتعلقة بالأصول الثابتة .

من اصل الحاسوب



... الإيـ ... ديه و ...

... [illegible] ... إيرادية

... لعدة فترات مالية ... النفقة إيرادية مؤجلة ، ومن أمثلة

النوع الأول الإيجار والأجور ، ومن النوع الثانى العقار والآلات ، ومن أمثلة النوع الثالث مصاريف التأسيس والحملات الإعلانية .

**(٢) الطاقة الإنتاجية :**

قد تؤدى النفقة إلى زيادة الطاقة والكفاءة الإنتاجية أو إطالة العمر الإنتاجى للأصل ، فتعتبر النفقة فى هذه الحالة نفقة رأسمالية . أما إذا أدت إلى المحافظة على الكفاءة الإنتاجية للأصول الثابتة دون إطالة عمرها الإنتاجى، فتعتبر نفقة إيرادية ومن أمثلة النوع الأول التعديلات والتوسعات والتحسينات الجوهرية فى الأصول الثابتة، وممن أمثلة النوع الثانى مصاريف الصيانة الدورية المتكررة .

**(٣) التكرار والدورية :**

إذا اتسمت النفقة بصفة التكرار والدورية خلال فترة مالية واحدة، تعتبر النفقة إيراديه، كمصاريف النور والمياه والإيجار، أما إذا إنتفت عنها صفة التكرار والدورية بأن تتم مرة واحدة كل عدة سنوات مالية إعتبرت النفقة رأسمالية، مثل شراء الأصول الثابتة .

**(٤) الأهمية النسبية المنفقة :**

إذا كان حجم النفقة كبير نسبياً بالقياس لقيمة الأصل، إعتبرت النفقة رأسمالية، مثل تكلفة محرك جديد للسيارة إلى قيمة السيارة ذاتها. أما إذا كانت قيمتها ضئيلة إلى قيمة الأصل اعتبرت نفقة إيراديه، مثل تكلفة طلاء السيارة .

يتضح مما تقدم، أهمية التمييز بين النفقات الإيرادية والرأسمالية، لأثرها على نتائج أعمال المنشأة، وبالتالى أهميتها عند إجراء المعالجة المحاسبية السليمة للعمليات الرأسمالية، وسوف نبين فى هذا البحث ككيفية إجراء المعالجة المحاسبية لكل من :

١- عملية اقتناء الأصول الثابتة .

٢- عملية الاستغناء عن الأصول الثابتة .

## أولاً : المعالجة المحاسبية لاقتناء الأصول الثابتة :

تقتضى المعالجة المحاسبية السليمة لاقتناء الأصول الثابتة، تخصيص حساب مستقل لكل أصل ثابت ، يجعل مديناً بتكلفة الحصول على الأصل من ثمن شراء الأصل، وكافة مصروفات النقل، والشحن والتأمين والنولون، بالإضافة إلى الرسوم الجمركية، وكافة النفقات الأخرى التى تجعله قادراً على الإنتاج بكفاءة إنتاجية عالية . كما يجعل هذا الحساب دائنا عند الاستغناء عن هذا الأصل بالبيع أو بالمبادلة أو بالتكهين .

**مثال:**

فى ٢٠٠٠/٨/٣٠ اشترت منشأة "محمود" التجارية آلة من الخارج بلغت قيمتها من واقع فاتورة الشراء ٧٥٠٠ جنيه، دفع عليها ٣٠٠٠ جنيه رسوماً جمركية، ٢٥٠ مصاريف شحن وتأمين، ٧٥٠ جنيه مصاريف تركيب وإعداد الآلة. وقد قام بسداد كل تلك النفقات نقداً .

يتضح من العملية الرأسمالية السابقة أن تكلفة شراء الآلة تتكون من :

| البيان | المبلغ |
|---|---|
| ١- ثمن شراء الآلة بموجب الفاتورة | ٧٥٠٠ جنية |
| ٢- الرسوم الجمركية المدفوعة | ٣٠٠٠ جنيه |
| ٣- مصاريف الشحن والتأمين | ٢٥٠ جنية |
| ٤- مصاريف تركيب وإعداد الآلة | ٧٥٠ جنية |
| أجمالى تكاليف الآلة | ١١٥٠٠ جنية |

تعتبر كل النفقات السابقة بمثابة نفقات رأسمالية، ينبغى أن تضاف إلى ثمن شراء الآلة، طالما أنها أتفقت قبل تاريخ استخدام الآلة. ومن ثم يمكن تحليل هذه العملية الرأسمالية إلى أطرافها على النحو التالى :

| الآلـة | الصنـــــدوق |
|---|---|
| (+) أصل مدين | (-) أصل دائن |

ويجب إجراء القيد المحاسبى التالى لإثبات عملية إقتناء الآلة المشتراة من الخارج :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١١٥٠٠ | | من حـ/ الآلة | ٢٠٠٠/٨/٣٠ |
| | ١١٥٠٠ | إلى حـ/ الصندوق | |
| | | (ثمن شراء الآلة ودفع الرسوم الجمركية ومصاريف الشحن والتأمين والتركيبات نقداً) | |

ويمكن تصوير حـ/ الآلة لإثبات العملية السابقة على النحو التالى :

منـــه — حـ/ الآلـة — لـــه

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ١١٥٠٠ | إلى حـ/ الصندوق | ٨/٣٠ | | | |
| | | ٨٣ | | | |
| | (اقتناء الأصل) (+) | | | | (الاستغناء عن الأصل (-)) |

**ملاحظات :**

١- ويلاحظ فى القيد المحاسبى أن الطرف الدائن يمثل صور تسديد تكلفة شراء الآلة ، وهى فى مثالنا السابق كانت نقداً، ولكن يمكن أن تكون بشيك أو بالأجل أو بكمبيالة أو سند أذنى. وفى هذه الحالة يستبدل الطرف الدائن فى القيد المحاسبى بحساب البنك أو الدائنين أو أوراق الدفع .

٢- ضرورة التمييز بين النفقات الرأسمالية والنفقات الإيرادية، فالأولى تعالج نفس معالجة الأصول الثابتة وتضاف إليه أما الثانية فتعالج بشكل مستقل كنفقة إيرادية كما سيرد ذكره فى المبحث الثالث .

وللتدليل على أهمية التمييز بين نوعى النفقات، نعرض لمثال آخر :

**مثال :**

فى ٢٠٠٠/٢/١ أردات المنشأة أن تبنى بناء على عقار تملكة، وفكرت فى تشييد، بنفسها بدلا من تكليف المقاولون بتشييده، وبلغت تكاليف الأرض التى إشترتها ومساحتها ٥٠٠ متر مربع ٥٠٠٠٠ جنيه، وبلغت تكاليف تشييد مبانى المخازن عليها اللازمة لتخزين المخزون السلعى والتى دفعت بشيك :

| | | |
|---|---|---|
| ٢٠٠٠٠ | جنيه | خامات (أسمنت – زلط– رمل– طلاء) |
| ٥٠٠٠ | جنيه | أتعاب للمهندسين |
| ٤٠٠٠ | جنيه | أجور العمال الفنيين |
| ١٠٠٠ | جنيه | أجور العمال المساعدين |

وبعدم إتمام البناء قامت فى ٢٠٠٠/٨/١ بإجراء عمليات صيانة وترميم دورية بلغت قيمتها ٢٠٠٠ جنيه، دفعت نقداً .

يتضح من المثال السابق ضرورة التمييز بين النفقات الرأسمالية والإيرادية كالآتى :

**١-النفقات الرأسمالية:**

يجب الفصل بين ثمن الأرض والتكلفة للمبانى، حيث أن ثمن الأرض ٥٠٠٠٠ جنه، وتبلغ تكاليف إنشاء مبانى المخازن كما يلى :

* تكلفة الخامات ٢٠٠٠٠ جنيه
* أتعاب المهندسين ٥٠٠٠ جنيه
* أجور العمال ٥٠٠٠ جنيه

إجمالى تكاليف البناء ٣٠٠٠٠ جنيه

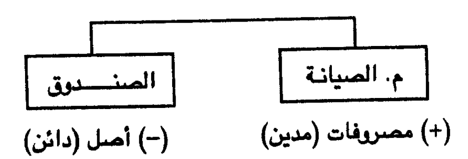
وقد دفعت التكاليف بشيك، وبناء عليه يمكن إجراء القيد المحاسبى اللازم كما يلى :

| | | البيان | التاريخ |
|---|---|---|---|
| | | من مذكورين | ٢٠٠٠/٢/١ |
| ٥٠٠٠٠ | | حـ/ الأراضى | |
| ٣٠٠٠٠ | | حـ/ المبانى | |
| | ٨٠٠٠٠ | إلى حـ/ البنك | |
| | | ثمن شراء الأرض وتكاليف تشييد مبانى المخزن بموجب الشيك رقم | |

**٢-النفقات الإيرادية:**

تعتبر تكاليف أعمال الصيانة والترميمات، فى عداد النفقات الإيرادية. حيث أنها تمت بعد الإنتهاء من البناء وإستخدامه فعلا. فضلا عن أن هذه النفقات لا تؤدى إلى إطالة العمر الإنتاجي للمبنى بل تحافظ على كفاءته الإنتاجية، فضلا عن أن النفقة لها أهمية نسبيه ضئيله إذا قورنت بتكلفة البناء .

ولكل هذه الأسباب مجتمعه تعتبر تكاليف الصيانة والمدفوعة نقداً بمثابة عملية إيراديه، يمكن تحليلها إلى أطرافها على النحو التالى :




(+) مصروفات (مدين) (-) أصل (دائن)

ويمكن إجراء القيد المحاسبى لإثبان تلك العملية على النحو التالى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | | من حـ/ مصاريف الصيانة | ٢٠٠٠/٨/١ |
| | ٢٠٠٠ | إلى حـ/ الصندوق | |
| | | (قيمة مصاريف الصيانة والترميم لمبانى المخزن المدفوعه نقداً) | |

## ثانياً : المعالجة المحاسبية للأستغناء عن الأصول الثابتة :

تقتضى المعالجة المحاسبية السليمة للأستغناء عن الأصول الثابتة، أن نميز بين صور الإستغناء عن الأصول سواء بالبيع أو بالمبادلة أو بالتكهين، ومهما كانت صور الرستغناء فيجب تخصيص الجانب الدائن من حساب الأصل الثابت لإثبات عملية الإستغناء أى إثبات عملية النقص التى طرأت على الأصول الثابته. ومن ثم يجب أن نميز محاسبيا بين كل نوع من أنواع الإستغناء عن الأصول .

## بيع الأصول الثابتة :

من الجدير بالذكر، أن نبين أن قيمة الأصول الثابته تتناقص تدريجياً بسبب الإستعمال أو مضى المدة أو التقادم وهذا النقص التدريجى فى قيمة الأصول الثابته يسمى "الإستهلاك أو الإهلاك"، كما زن القيمة المتبقية من تكلفة الأصل الثابت بعد إستبعاد الإستهلاك تسمى القيمة الدفترية .

وقد تقرر إدارة المنشأة الإستغناء عن الأصل الثابت بالبيع، رغم أن سراؤه لم يكن بقصد البيع بل الإستخدام، ولكن إتخاذ قرار كهذا يعود فى أغلب الأحوال إلى رغبة المنشأة فى شراء أصل حديث أكثر إنتاجية أو كفاءة، أو بسبب إرتفاع تكاليف صيانته. أو بسبب تقادمه لظهور إختراعات حديثة تعتمد على أساليب فنية إنتاجية اكثر كفاءة .

وعند بيع المنشأة لصل ثابت تمتلكة فى تاريخ معين، قد لا تحقق اية أرباح أو خسائر إذا تساوت القيمة البيعية مع القيمة الدفترية (تكلفة الشراء- افستهلاك). أما إذا زادت عن قيمته الدفترية حققت المنشزة أرباحاً، أما إذا نقصت عن قيمته الدفترية حققت المنشأة خسائر. ولا شك أن عملية بيع الأصول الثابتة تقتضى الإستعانة

بالوسطاء لإتمام عملية البيع، ومن ثم تتكلف المنشـأة عمولة البيع فى أى حالة من الحالات السابقة .

## محاسبة العمليات الإيرادية

يقصد بالعمليات الإيرادية، تلك العمليات التى ترتبط بالنشاط العادى للمنشأة، ما ينجم عن النشاط من نفقات إيراديه أو إيرادات إيراديه. ويقصد بالنفقات الإيرادية، تلك النفقات التى تصاحب حدوث النشاط العادى وتتحملها المنشأة خلال فترة زمنية معينة، أما الإيرادات الإيرادية ، فهى تلك الإيرادات التى تتحقق نتيجة ممارسة المنشأة لنشاطها العادى خلال نفس الفترة. ويتحدد نتائج أعمال النشاط العادى للمنشأة فى مقارنة هذه النفقات بالإيرادات التى تسببت فى حدوثها عن فترة مالية معينة للتعرف على أرباح الفترة أو خسائرها .

### ● مدلول النشاط العادى

يقصد بالنشاط العادى، النشاط الاقتصادى المعتاد الذى تمارسه المنشأة سواء كان تجاريا أم صناعيا أم زراعيا. وسوف نبين فى هذا المبحث كيفية المعالجة المحاسبية السليمة للنشاط العادى فى إحدى المنشآت التجارية الفردية. وسوف نميز بين العمليات الإيرادية المرتبطة بالنشاط التجارى ، وتلك المرتبطة بالنشاط المالى .

وتتمثل العمليات الإيرادية المرتبطة بالنشاط التجارى، فى كافة العمليات التى يترتب عليها حدوث نفقات أو إيرادات إيراديه تخص النشاط التجارى ، مثل العمليات التى ترتبط بالوظائف الإدارية وفقاً للهيكل التنظيمى للمنشأة ، كمعليات الشراء والبيع النقدية والآجلة وما يترتب عليها من مردودات ومسموحات ومصروفات .

كما تتمثل العمليات الإيرادية المرتبطة بالنشاط المالى، فى كافة العمليات التى يترتب عليها حدوث نفقات أو إيرادات تخص النشاط المالى والتى تسهم فى تسيير النشاط التجارى، كالمصروفات، والخصم بمختلف أنواعه، والديون المعدومة، والإيرادات العرضية، وغيرها .

ويلزم أن ننوه فى هذا الخصوص أن التمييز بين العمليات الإيرادية للنشاط التجارى، والعمليات الإيرادية للنشاط الحالى، تساعد فى التعرف على نتائج أعمال كل نشاط على حده. حيث أن العمليات الإيرادية تلعب دورا هاما فى تحديد نتائج الأعمال للمنشأة ككل، حيث تسهم عمليات النشاط التجارى فى التعرف على مجمل الربح أو الخسارة ، كما تسهم عمليات النشاط المالى فى التعرف على صافى الربح أو الخسارة.

لذلك سوف نشرح كيفية المعالجة المحاسبية للمشاكل التى تنجم عن عمليات النشاط التجارى والمالى كل على حده .

## أولا : العمليات الإيرادية المرتبطة بالنشاط التجارى [١]:

يتطلب ممارسة النشاط التجارى، تكاتف الإدارات المختلفة المرتبطة لهذا النشاط فى تسيير دفة أموره بسهوله ويسر، وطالما أن النشاط التجارى يرتبط بعمليات شراء وبيع البضاعة وما تحتاجه من مصروفات تعتبر من مستلزمات النشاط التجارى. لذلك كان لابد من مشاركة الإدارات المختلفة بالمنشأة ككل في القيام بواجبها من أجل إتمام هذا النشاط التجارى على أكملى وجه .

(١) د. بشير عبد العظيم البنا وآخرون، أصول المحاسبة المالية فى المنشآت الفردية، .مدخل نظم المعلومات ، المنصورة سنة ٢٠٠٠ .

فتتولى إدارة المشتريات عمليات الشراء وما يرتبط بها من مردودات ومسموحات ومصروفات. كما تتولى إدارة المبيعات عمليات البيع وما يرتبط بها من مردودات ومسموحات ومصروفات، كما تتولى الإدارة المالية عمليات السداد والتحصيل خلال فترات الأجل المتفق عليها، كذلك تتولى إدارة المخازن تتبع حركة المخازن من بضائع واردة وصادرة ومتبقية .

كذلك من المهم أن تعلم أن ما يعتبر عملية شراء لمنشأة معينة، يعتبر عملية بيع فى منشأة أخري. ومن ثم تختلف المعالجة المحاسبية وفقا للجهة التى تتولى عملية التسجيل ، فالمنشأة المشترية تخصص حساب مستقل للبضاعة المشتراة يسمى حـ/ المشتريات، كما تخصص المنشأة البائعة حساب مستقل للبضاعة المباعة يسمى حـ/ المبيعات ، فضلا عن أن المنشأة الواحدة قد تمارس عمليات الشراء والبيع فى نفس الوقت، ويفضل أن تخصص حـ/ المشتريات حيث تسجل البضاعة المشتراة بسعر التكلفة، كما تخصص حـ/ المبيعات حيث تسجل البضاعة المباعة بسعر البيع .

وبطبيعة الحال يجب أن تساير المعالجة المحاسبية هذا الإختلاف فى طبيعة النشاط التجارى سواء نقدا أم عينا .

كما يجب أن تترجم العمليات التجارية الناتجه عن البضاعة المرتدة من والى التاجر، وما ينجم عن عمليات الشراء والبيع من سداد أو تحصيل نقدى، أو تأجيل العمليات المالية وما ينجم عنها من حدوث مسموحات أو خصم. وسوف نعرض المعالجة المحاسبية السليمة لكل هذه العمليات على حده .

## (١) المعالجة المحاسبية لعمليات البضاعة :

### أولا - عمليات شراء البضاعة :

تختلف طبيعة ونوعيه تلك البضاعة فى المشروعات التجارية عنها فى المشتريات الصناعية .. فالبضائع فى المشروعات التجارية تكون مشتراه بغرض البيع بحالتها دون اضافة أى عمليات عليها أما المشروعات الصناعية فتكون البضاعة فيها ممثلة فى الخامات والوقود، والزيوت، والقوة المحركة ويطلق عليها فى كل من المشروعات التجارية والصناعية .

**١) عمليات شراء البضائع الجاهزة فى المشروعات التجارية :**

بفتح بالدفاتر حـ/ المشتريات والذى يكون مدينا بتكلفة تلك المشتريات وقد تتم المشتريات :

- نقداً أو
- بشيك أو
- بالآجل أو
- بموجب كمبيالة أو سند اذنى .

فبفرض أن المنشأة قامت بشراء بضاعة ٤٠٠٠ج .

* فاذا سددت قيمتها نقدا من الخزينة يكون القيد :

| | | |
|---|---|---|
| ٤٠٠٠ | | من حـ/ المشتريات |
| | ٤٠٠٠ | إلى حـ/ الصندوق |

*واذا سددت قيمتها بشيك على البنك يكون القيد :

| ٤٠٠٠ | | من حـ/ المشتريات |
|---|---|---|
| | ٤٠٠٠ | إلى حـ/ البنك - جارى |

- اذا تم الشراء بالاجل :

| ٤٠٠٠ | | من حـ/ المشتريات |
|---|---|---|
| | ٤٠٠٠ | إلى حـ/ الموردين (اسم المورد) |

- اذا تم الشراء بموجب كمبيالة أو سند اذنى :

| ٤٠٠٠ | | من حـ/ المشتريات |
|---|---|---|
| | ٤٠٠٠ | إلى حـ/ أوراق الدفع |

● **مصروفات الشراء :**

تحتاج عملية الشراء الى مجموعة من المصروفات اللازمة حتى تصل الى مخازن المنشأة، ومن هذه المصروفات مصروفات النقل والشحن والتأمين والرسوم الجمركية فى حالة استيراد البضاعة من الخارج، ويطلق على هذه المصروفات مصروفات نقل مشتريات الخارجية، ويطلق على هذه المصروفات، مصروفات نقل المشتريات أو مصروفات نقل للداخل" .كذلك تتضمن مصروفات الشراء عمولات الشراء وغيرها .

وفيها يلى الثبات المحاسبية لهذه المصروفات

١) قيام المنشأة بسداد هذه المصروفات :

| | | |
|---|---|---|
| | | من مذكورين |
| ... | | حـ/ عمولة شراء |
| ... | | حـ/ رسوم جمركية |
| ... | | حـ/ مصروفات نقل المشتريات (او نقل للداخل) |
| | ... | الى حـ/ الصندوق (او حـ/ البنك - جاري) . |

٢) قيام المنشأة بسداد مصروفات النقل نيابة عن المورد

| | | |
|---|---|---|
| | | عند سداد المنشأة لهذه المصروفات وتحميل المورد بها . |
| ... | | من حـ/ المورد |
| | ... | الى حـ/ الصندوق )او حـ/ البنك جارى) |
| | | عند ورود قيمة المصروفات من المورد |
| ... | | من حـ/ الصندوق (او حـ/ البنك - جارى) |
| | ... | الى حـ/ المورد |

**٣) قيام المورد بسداد هذه المصروفات نيابة عن المنشأة**

| | | |
|---|---|---|
| | | عند سداد اخطار من المورد |
| ... | | من حـ/ مصروفات نقل المشتريات |
| | ... | الى حـ/ المورد |
| | | - عند قيام بالسداد للمورد : |
| | ... | من حـ/ المورد |
| ... | | الى حـ/ الصندوق (او - البنك - جارى) |

**مردودات المشتريات:**

وقد يطلق عليها المردودات الخارجية حيث انها عن خروج بضاعة من مخازن المنشأة الى المورد لوجود عيب فيها أو مخالفتها للعينة المتفق على توريدها .

وتقوم المنشأة بتحرير اشعار مدين لاثبات مديونية المورد بقيمة هذه المردودات، وتعتبر هذا الاشعارهو مصدر القيد المحاسبى التالى :

| | | |
|---|---|---|
| ... | | من حـ/ المورد |
| | ... | الى حـ/ مردوادات المشتريات |
| | | (أو مردودات خارجة) |

**٢) شراء المستلزمات السلعية فى المشروعات الصناعية**

ويقصد بها جميع المستلزمات التى تستخدمها الوحدات الصناعية لمباشرة نشاطها الجارى سواء :

- قابله للتخزين كالخامات والوقود وقطع الغيار، والمهمات .

- غير قابلة للتخزين كالكهرباء سواد استخدام كقوى محركة أو انارة

فبالنسبة للمستلزمات السلعية القابلة للتخزين كالخامات والوقود والزيوت وقطع الغيار والمهمات ومواد التعبئة والتغليف فيتم شراؤها وايداعها بالمخازن أولا، ثم يتم الصرف منها للاستخدام داخل عنابر التشغيل .. وبناء على ذلك تكون القيود المحاسبية كما يلى :

أ) شراء المستلزمات وايداعها بالمخازن:

| | | |
|---|---|---|
| ... | | من حـ/ مخازن خامات (مثلا) |
| | ... | الى حـ/ الموردين |
| | ... | أو الى حـ/ النقدية |
| | ... | أو الى حـ/ البنك |
| | ... | أو الى حـ/ أوراق الدفع . |

ب) الصرف من المخازن لعنابر التشغيل :

| | | |
|---|---|---|
| ... | | من حـ/ خامات |
| | ... | الى حـ/ مخازن خامات |

**عمليات الشراء بالخصم:**

يتخذ هذا الخصم الصور التالية :

أ) - الخصم التجارى Trade Discount

ب)- الخصم النقدى Cash Discount

جـ) خصم الكمية Quantity Discount

د) المسموحات Ailowances

**أ) الخصم التجارى : Trade Discount**

ويحصل عليه المشترى رغبة من البائع فى جذب عدد اكبر من المشترين ويظهر هذا الخصم بالفاتورة فقط دون أن يظهر بالدفاتر أى يتم قيد المشتريات بعيد تخفيضها بنسبة الخصم التجارى .

فاذا قامت المنشأة بشراء بضاعة بمبلغ ١٠،٠٠٠ جنيه نقدا بخصم تجارى ١٠٪ فيكون القيد المحاسبى كما يلى :

| | | |
|---|---|---|
| ٩٠٠٠ | | من حـ/ المشتريات (*) |
| | ٩٠٠٠ | الى حـ/ الصندوق |

**(ب) الخصم النقدى :**

ويحصل المشترى على الخصم من البائع رغبة من الاخير فى تعجيل عملية دفع المشترى لثمن الشراء. وهو بالتالى يعتبر ربحا اكتسبة المشترى من البائع .وعلى ذلك يسمى هذا الخصم فى دفاتر المشترى الخصم المكتسب ويكون حسابه دائما بالدفاتر.

(*) حسب القيمة كما يلى : ١٠،٠٠٠ × ٩٠٪ = ٩٠٠٠

فإذا فرضنا أن منشأة محمد رفعت قد اشترت بضاعة من محلات فاطمة بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه بخصم تجارى ١٠٪ وخصم نقدى ١٠٪ إذا تم السداد خلال أسبوعين-

فتكون القيود المحاسبية على النحو التالى :

**تمهيد حسابى :**

قيمة البضاعة المشتراة = ٨٠٠٠ × ٩٠٪ = ٧٢٠٠ جنيه .

| | | |
|---|---|---|
| ٧٢٠٠ | | من حـ/ المشتريات |
| | ٧٢٠٠ | الى حـ/ محلات فاطمة |

أما اذا تم السداد خلال اسبوعين :

فستحمل منشأة محمد رفعت على خصم اخر قدره : ٧٢٠٠ × ١٠٪ = ٧٢٠ج .

أى مبلغ الذى يجب تسدينة هو = ٧٢٠٠ - ٧٢٠ = ٦٤٨٠ .

**ويكون القيد المحاسبى:**

| | | |
|---|---|---|
| ٧٢٠٠ | | من حـ/ محلات فاطمة |
| | | الى مذكورين |
| | ٦٤٨٠ | حـ/ الصندوق (حـ/ البنك جارى) . |
| | ٧٢٠ | حـ/ خصم مكتسب |

اما اذا تم السداد المهلة المحددة (أسبوعين) فلايستفيد بالخصم وبالتالى فيمون قيد السداد عاديا على النحو التالى :

| | | |
|---|---|---|
| ٧٢٠٠ | | من حـ/ محلات فاطمة |
| | ٧٢٠٠ | الى حـ/ الصندوق |
| | | (أو حـ/ البنك - جارى) |

**جـ/ خصم الكمية :**

اذا تم شراء البضاعة خلال فترات التصفية الموسمية قد يحصل المشترى على هذا الخصم اذا تجاوزت الكمية المشتراه كمية معينة ويعتبر هذا الخصم مكسبا للمشترى وبالتالى يكون حساب دائنا .

فاذا حصلت منشأة محمد رفعت على خصم كمية من محلات فاطمه قيمة ٥٠٠ج فانه يدرج فى دفاتر منشأة محمد رفعت (المشترية) على النحو التالى

| | | |
|---|---|---|
| ٧٢٠٠ | | من حـ/ محلات فاطمة |
| | ٧٢٠٠ | حـ/ خصم مكتسب الدائن |

**٤) المسحوبات**

قد يكون البضاعة المشتراه بها بعض الوحدات التالفة أو المعيبه، وبالطبع لن يتحمل المشترى قيمة هذه الوحدات وبالتالى يتنازل البائع للمشترى عن قيمة الواحدات التالفة أو المعيبة وتسمى القيمة المتنازل عنها من قبل البائع بمسموحات المشتريات ويفتح لها حساب خاص يكون دائنا في دفاتر المشترى .

فاذا فرضنا أنه عند وصول البضاعة لمنشأة محمد رفعت تبين أن بعضها مخالف العينه قدرها قيمة بمبلغ ٥٠٠ جنيه تنازلت عنها محلات فاطمة (المورد) فيكون القيد المحاسبى على النحو التالى فى دفاتر المنشأة المشترية :

| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ/ محلات فاطمة |
| | ٥٠٠ | حـ/ مسموحات المشتريات |

## ثانيا ) عمليات بيع البضاعة

اذا كان الهدف من أى نشاط تجارى هو تحقق الارباح. فان المبيعات تعتبر الوسيلة الرئيسية لتحقيق هذا الهدف، كذلك تعتبر زيادة المبيعات وسيلة أيضا أسرعة دوران رأس المال العامل فى المنشأة .

وتقوم ادارة الحسابات بالمنشأة باعداد الفاتورة والتى تعتبر .

- اثبات المديونية العميل
- مصدر للقيد المحاسبى بالدفاتر

وعلى ذلك يفتح حساب مدين بالدفتر يمثل الطرف الذى استلم البضاعة المباعة، وحساب دائن يمثل حـ/ المبيعات (١).

ويتوقف اسم الحساب المدين على طبيعة ونوعية عملية البيع فقد تكون :

- نقدا ويكون الحساب المدين حـ/ الصندوق
- بشيكات ويكون الحساب المدين حـ/ شيكات تحت التحصيل
- بالاجل ويكون الحساب المدين حـ/ العميل .

القبض .

وبناء عليه يكون القيد اذنى ويكون الحساب المدين حـ/ أوراق القبض .

وبناء عليه يكون القيد المحاسبى الخاص باثبات المبيعات على النحو التالى :

| | | |
|---|---|---|
| ... | | من حـ/ الصندوق |
| ... | | أو من حـ/ ششيكات تحت التحصيل |
| ... | | او من حـ/ العميل (...) |
| ... | | أو من حـ/ أوراق القبض |
| | ... | الى حـ/ المبيعات |

**مصروفات المبيعات:**

وقد يتحمل البائع مجموعة من المصروفات منها لف وحزم البضاعة، عمولة وكلاء البيع، مصروفات نقل المبيعات إلى العملاء وبالنسبة للنوع الأول والثانى من هذه المصروفات يجرى عند دفعها قيد اليومية التالية :

(١) لاحظ أن حـ/ المشتريات مدين كما سبق أن ذكرنا .

**معالجة مصروفات نقل المبيعات فى حالة التسليم محل البائع**

اذا كان شرط تسليم البضاعة هو التسليم محل او مخازن البائع فمعنى ذلك أن المشترى يتحمل هذه المصروفات .. وقد يحدث أن يقوم البائع بسداد هذه المصروفات نيابة عن المشترى الى أن يتم تحصيل هذه المصروفات من الاخير ..

وهنا تكون القيود المحاسبية على النحو التالى :

* عند قيام البائع بسداد المصروفات نيابة عن المشترى (العميل)

| | | |
|---|---|---|
| ... | | من حـ/ العميل (...) |
| | ... | الى حـ/الصندوق (أو حـ/ البنك - جارى) |

* عند قيام المشترى (العميل) بسداد قيمة المصروفات للبائع

| | | |
|---|---|---|
| ... | | من حـ/ الصندوق "(أو حـ/ شيكات تحت التحصيل" |
| | ... | من حـ/ العميل (...) |

## معالجة مصروفات نقل المبيعات فى حالة التسليم محل المشترى

وفى هذه الحالة يتحمل البائع مصروفات نقل البضاعة الى العميل (المشترى) وعند دفع هذه المصروفات يتم اتباعها على النحو التالى بدفاتر يومية البائع :

| | | |
|---|---|---|
| ... | | من حـ/ مصروفات نقل المبيعات (نقل للخارج) |
| | ... | الى حـ/ الصندوق |

وقد يقوم المشترى (العميل بسداد قيمة هذه المصروفات نيابة عن البائع مؤقتا ثم بسداد البائع هذه القيمة للعميل .

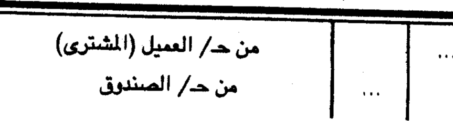
(المشترى) فيها بعد ...

وهنا تكون قيود اليومية البائع كما يلى :

* عند ورود اخطار من العميل يفيد سداده المصروفات النقل :

| | | |
|---|---|---|
| ... | | من حـ/ مصروفات نقل المبيعات (نقل للخارج) |
| | ... | الى حـ/ العميل (المشترى) . |

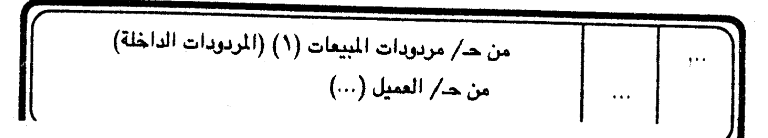
* عند قيام المنشأة (البائع) بسداد قيمة هذه المصروفات للعميل (المشترى) .



| | | |
|---|---|---|
| ... | | من حـ/ العميل (المشترى) |
| | ... | من حـ/ الصندوق |

**مردودات المبيعات:**

وقد يطلق عليها "المردودات الداخلة" وهى تعبر عن البضاعة التى يقوم العميل بردها اما لانها تالفة، او غير مطابقة للمواصفات المتفق عليها .. وتقوم ادرة الحسابات بعمل اشعار دائن للعميل يعتبر المصدر للقيد المحاسبى التالى :



| | | |
|---|---|---|
| ... | | من حـ/ مردودات المبيعات (١) (المردودات الداخلة) |
| | ... | من حـ/ العميل (...) |

## عمليات البيع بالخصم :

### ١) الخصم التجارى :

سبق أن تناولناه بدفاتر المشترى، وقد ذكرنا ان هذا الخصم يظهر بالفاتورة دون ان يظهر بالدفاتر فيتم تسجيل قيمة المبيعات الصافية(بعد حساب الخصم) .

فاذا إفرضنا أن منشأة محمد بشير قد باعت لمحلات دينا على الحساب بضاعة بمبلغ ٦٠٠٠ج بخصم تجارى ١٠٪ فانه يجرى القيد التالى :

| | | |
|---|---|---|
| ٥٤٠٠ | | من حـ/ محلات ولاء (٦٠٠٠ × ٩٠٪) |
| | ٥٤٠٠ | من حـ/ المبيعات |

**٢) الخصم النقدى :**

قد يمنح البائع عملية خصم بنسبة مئوية معينة لتشجيعة على السداد النقدى خلال فترة معينة، ويعتبر هذا الخصم تخفيفا لما ينبغى تحصيله من العميل وبالتالى يعتبر خسارة يتحملها البائع، ويطلق عليه الخصم المسموح به وعلى ذلك يكون حسابه مدينا بدفاتر البائع .

فاذا فرضنا أن منشأة محمد رفعت قد منحت خصما قدره ١٠٪ لمحلات ولاء اذا تم سداد ما عليها نقدا خلال عشر ايام من تاريخ البيع. فان القيود المحاسبية فى دفاتر منشأة محمد رفعت (البائع) تكون كما يلى :

أ) فى حالة قيام محلات ولاء بسداد ما عليها نقداً خلال عشرة ايام من تاريخ البيع :

**تمهيد حسابى :**

قيمة الخصم = ٥٤٠٠ × ١٠٪ = ٥٤٠ج

قيمة ما تسدده = ٥٤٠٠ - ٥٤٠ = ٤٨٦٠ج

| مدين | دائن | البيان |
|---|---|---|
| | | من مذكورين |
| ٤٨٦٠ | | حـ/ الصندوق |
| ٥٤٠ | | حـ/ خصم مسموح به |
| | ٥٤٠٠ | الى حـ/ محلات ولاء |

ب) فى حالة قيام محلات ولاء بسداد ما عليها نقدا بعد الفترة المتفق عليها :

| مدين | دائن | البيان |
|---|---|---|
| ٥٤٠٠ | | من حـ/ الصندوق |
| | ٥٤٠٠ | الى حـ/ محلات ولاء |

**٣) خصم الكمية :**

قد يمنح البائع عملية خصما لتشجيعة على شراء كميات أكبر ويعتبر هذا الخصم بالنسبة للبائع خسارة وبالتالى يكون له حساب مدين بالدفتر ويسمى خصم الكمية المدين .

فاذا افترضنا أن منشأة محمد رفعت قد منحت محلات ولاء خصم كمية قدره ٥٠٠ج فانه يتم اثبات ذلك على النحو التالى :

| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ/ خصم الكمية المدين |
| | ٥٠٠ | الى حـ/ محلات ولاء . |

**٤) المسحوبات :**

قد يتنازل البائع عن قيمة الوحدات التالفة او المعيبة التى قد تكون ضمن البضاعة التى تم بيعها، وبالتالى يكون حـ/ مسحوبات المبيعات مدينا بالدفتر بقيمة هذه الوحدات .

فاذا افترضنا أن منشأة محمد رفعت قد تنازلت لمحلات ولاء عن المبلغ ٢٠٠ جنيه قيمة بعض الوحدات التالفة والمعيبه ضمن البضاعة المباعة إليها فيتم إثبات هذه المسحوبات لدى منشأة محمد رفعت (البائع) على النحو التالى :

| | | |
|---|---|---|
| ٢٠٠ | | من حـ/ مسحوبات المبيعات |
| | ٢٠٠ | الى حـ/ محلات ولاء |

## الديون المعدومة :

قد تتم عملية البيع بالاجل، ومعنى ذلك أنه يوجد حقوق للمنشأة قبل عملائها فى شكل ديون مستحقة عليهم فى ميعاد محدد وقد يحدث أن يأبى هذا التاريخ دون أن يدفع بعض العملاء ما يستحق عليه للمنشأة اما :

- لاشهار افلاس العميل وعدم كفاية اماله لسداد ما عليه للمنشأة .
- لوفاة العميل دون تركة ، او عدم كفاية هذه التركة لسداد دينة للمنشأة .
- لمغادرتة البلاد نهائيا .

وفى هذه الحالات يتحول الدين الذى على العميل ولم يقم بسداده إلى دين معدوم وهو خسارة أو عبء تتحمله المنشأة، ويفتح له حساب مدينا بدفتر المنشأة يطلق عليه حـ/ الديون المعدومة .

فاذا كان تامر بيومى مدينا للمنشأة بمبلغ ٢٠٠ج ويفرض أنه افلس ولم تكف أمواله الا بسداد ٣٠٪ نقدا للمنشأة من قيمة ما عليه فيجرى القيد التالى :

## تمهيد حسابى :

ما يتم سداده = ٢٠٠ × ٣٠٪ = ٦٠ج .

قيمة الدين المعدوم = ٢٠٠ - ٦٠ = ١٤٠ج .

| مدين | دائن | البيان |
|---|---|---|
| | | من مذكورين |
| ٦٠ | | حـ/ الصندوق |
| ١٤٠ | | حـ / الديون المعدومة |
| | ٢٠٠ | الى حـ/ تامر بيومى |

اما اذا سقط حق المنشأة فى المطالبة بالدين الخاص بتامر بيومى بمضى المدة القانونية فيكون دينة بالكامل معدوما ويثبت على النحو التالى :

| | | |
|---|---|---|
| ٢٠٠ | | من حـ/ الديون المعدومة |
| | ٢٠٠ | الى حـ/ تامر بيومى |

وبناء على أى قيد من القيدين السابق يكون حـ/ تامر بيومى مقفلا بالدفتر ولا يظهر له رصيد وذلك كما يلى :

**فى حالة القيد الأول :**

منــه حـ/ تامر بيومى لــه

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠ | رصيد | ٢٠٠ | من مذكورين |
| ٢٠٠ | | ٢٠٠ | |

**فى حالة القيد الأول :**

منــه حـ/ تامر بيومى لــه

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠ | رصيد | ٢٠٠ | حـ/ الديون المعدومة |
| ٢٠٠ | | ٢٠٠ | |

## مثال عام عمليات الشراء والبيع

الآتى بيان العمليات التى تمت بين محلات بوتو ومحلات سارة خلال الاسبوع المنتهى فى ١٩٩٩/١/٢٣ .

١) باعت محلات بوتو الى محلات سارة بضاعة بمبلغ ١٠٫٠٠٠ج بخصم تجارى ١٠٪ على الحساب .

٢) سددت محلات سارة مبلغ ٥٣٠٠ نقدا بعد أن تسمح لهم محلات بوتو بخصم ٣٠٠ج .

٣) ردت محلات سارة بضاعة مبلغ ٧٠٠ج لمخالفتها للعينة .

٤) سددت محلات سارة المستحق عليها بشيك اودعته محلات بوتو خزينتها لحين تحصيله .

والمطلوب : اثبات قيود اليومية فى دفاتر محلات بوتو ودفاتر محلات سارة وترحيل هذه القيود الى حسابات الأستاذ المختصة .

| رقم العملية | دفاتر محلات بوتو | | | دفاتر محلات سارة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | ٩٠٠٠ | | من حـ/ محلات سارة | ٩٠٠٠ | | من حـ/ المشتريات |
| | | ٩٠٠٠ | الى حـ/ المبيعات | | ٩٠٠٠ | الى حـ/ محلات بوتو |
| ٢ | | | من مذكورين | ٥٣٠٠ | | من حـ/ محلات بوتو |
| | ٥٠٠٠ | | حـ/ الصندوق | | | الى مذكورين |
| | ٣٠٠ | | حـ/ خصم مسموح به | | ٣٠٠ | حـ/ خصم مكتسب |
| | | ٥٣٠٠ | الى حـ/ محلات سارة | | ٥٠٠٠ | حـ/ الصندوق |
| ٣ | ٧٠٠ | | من حـ/ مردودات المبيعات | ٧٠٠ | | من حـ/ محلات بوتو |
| | | ٧٠٠ | الى حـ/ محلات سارة | | ٧٠٠ | حـ/ مردودات المشتريات |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٤ | ٣٠٠ | | من حـ/ شيكات تحت التحصيل | ٣٠٠ | | من حـ/ محلات بوتو |
| | | ٣٠٠ | الى حـ/ محلات سارة | | ٣٠٠ | حـ/ البنك |

**دفاتر محلات بوتو**

**حـ/ محلات سارة**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٩٠٠٠ | الى حـ/ المبيعات | ٥٣٠٠ | من مذكورين |
| | | ٧٠٠ | من حـ/ مردودات المبيعات |
| | | ٣٠٠٠ | من حـ/ شيكات واردة |
| ٩٠٠٠ | | ٩٠٠٠ | |

**دفاتر محلات سارة**

**حـ/ محلات بوتو**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٥٣٠٠ | الى مذكورين | ٩٠٠٠ | من حـ/ المشتريات |
| ٧٠٠ | الى حـ/ مردودات المشتريات | | |
| ٣٠٠٠ | الى حـ/ البنك | | |
| ٩٠٠٠ | | ٩٠٠٠ | |

## ثالثا) العمليات الخاص بالمصروفات :

يتطلب النشاط الجارى للمنشأة سداد بعض المصروفات التى تستلزمها طبيعة هذا النشاط كالاجور والمرتبات، الايجارات، اشتراكات الهاتف، الأدوات الكتابية، أقساط التأمين، تعويضات وغرامات، مصروفات نثرية ...

وتوجد طريقتان للاثبات المحاسبة لتلك المصروفات ..

**الطريقة الأولى:**

وهى تتضمن توسيط حـ/ مصروفات مستحقه فى ميعاد استحقاق هذه المصروفات إثبات عملية السداد.

فان افترضنا أن المنشأة دفعت إيجار المبنى الذى تزاول به نشاطها عن شهر يناير وقدره ٢٠٠ج فانه يتم القيد على النحو التالى :

**١) قيد استحقاق الإيجار:**

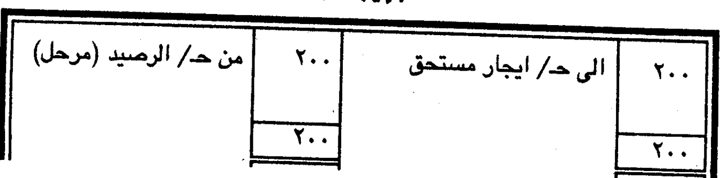
| | | |
|---|---|---|
| ٢٠٠ | | من حـ/ الإيجار |
| | ٢٠٠ | الى حـ/ الإيجار المستحق |

**قيد سداد الإيجار:**

| | | |
|---|---|---|
| ٢٠٠ | | من حـ/ الإيجار المستحق |
| | ٢٠٠ | الى حـ/ الصندوق (او حـ/ البنك جارى) |

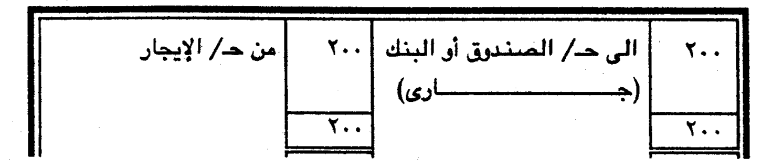
وبترحل هذه القيود الى حسابات الاستاذ تكون الصورة كما يلى :

**حـ/الإيجـــار**



| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠ | الى حـ/ ايجار مستحق | ٢٠٠ | من حـ/ الرصيد (مرحل) |
| ٢٠٠ | | ٢٠٠ | |

**حـ/الإيجـــار المستحق**



| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠ | الى حـ/ الصندوق أو البنك (جـــــــارى) | ٢٠٠ | من حـ/ الإيجار |
| ٢٠٠ | | ٢٠٠ | |

**الطريقة الثانية:**

عدم توسيط حـ/ مصروفات مستحقة، وبناء على ذلك يكون قيد واحد على النحو التالى :

| | | |
|---|---|---|
| ٢٠٠ | | من حـ/ الإيجار |
| | ٢٠٠ | الى حـ/ الصندوق (البنك – جارى) . |

## العمليات الخاصة بالايرادات العرضية

والإيرادات العرضية هى تلك الإيرادات التى بعيدا عن النشاط الجارى والذى تتمثل الإيرادات الاستثمارية كإرادات العقارات وايرادات الأوراق المالية، كإيرادات العقار وإيرادات الأوراق المالية، والديون المعدومة المحصلة، وفوائد الحساب الجارى بالبنك، والتعويضات المعدومة المحصلة، وفوائد الحساب الجارى بالبنك، والتعويضات المحصلة ....

وتوجد طريقتان لاثبات الايرادات :

**الطريقة الأولى: توسيط حـ/ ايرادات مستحقة ..**

فاذا فرضنا أن المنشأة قد حصلت إيرادات أوراق مالية بمبلغ ٥٠٠ج واودعت

الخزين. فيكون هناك قيد ان لليومية كما يلى :

**(١) عند استحقاق الإيراد :**

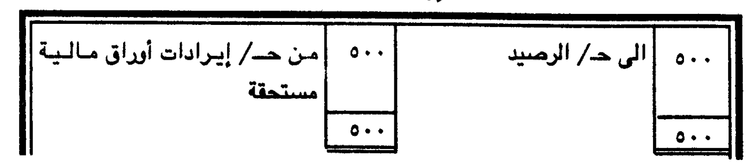
| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ/ إيرادات أوراق مالية مستحقة |
| | ٥٠٠ | الى حـ/ إيرادات أوراق مالية |

**(٢) عند التحصيل :**

| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ/ الصندوق (أو حـ/ البنك جارى) |
| | ٥٠٠ | الى حـ/ إيرادات أوراق مالية |

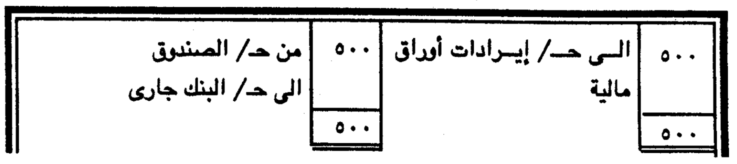
وبترحيل هذين القيدين الى حسابات الاستاذ تكون الصورة كما يلى :

**حـ/إيرادات أوراق مالية**



| | | | |
|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | الى حـ/ الرصيد | ٥٠٠ | من حـ/ إيرادات أوراق مالية مستحقة |
| ٥٠٠ | | ٥٠٠ | |

**حـ/إيرادات أوراق مالية مستحقة**



| | | | |
|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | الى حـ/ إيرادات أوراق مالية | ٥٠٠ | من حـ/ الصندوق<br>الى حـ/ البنك جارى |
| ٥٠٠ | | ٥٠٠ | |

**الطريقة الثانية:**

عدم توسيط حـ/ إيرادات مستحقة :

ويكون هناك قيد واحد على النحو التالى :

| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ/ الصندوق (أو حـ/ البنك جارى) |
| | ٥٠٠ | الى حـ/ إيرادات أوراق مالية |

## العمليات مع البنوك

تقوم البنوك التجارية بأعمال معينه تستفيد منها الافراد والمنشآت وحتى تستفيد المنشآت التجارية من خدمات هذه البنوك فان عليها أن تبدأ بفتح حساب جارى فيها .

وإذا ما تم فتح حساب جارى للافراد أو المنشآت فى هذه البنوك التجارية حق لها من الاستفاده من خدمات تلك البنود من هذه الخدمات منح الائتمان والقروض بضمان الودائع - التسليف بضمان كمبيالات - فتح الاعتمادات المستندية - تقديم خطابات الضمان وفيما يلى المعالجة المحاسبية للعمليات التى تتم بين المنشأة الفردية والبنوك .

### أولاً) فتح حساب جارى بالبنك :

من الطبيعى أن يكون حساب البنك الجارى مدينا بمقدار ما يتم إيداعه لديه فاذا فرضنا أن منشأة سعيد قامت فى يوم ٨ يناير بفتح حساب جارى فى بنك بمبلغ ٤٠٠٠ ثم سحبها من الخزينة فإن قيد اليومية كما يلى :

| ٤٠٠٠ | | من حـ/ البنك - جارى |
|---|---|---|
| | ٤٠٠٠ | الى حـ/ الصندوق |

ويترتب على فتح المنشأة لحساب جارى بالبنك وجود :

شيكات صادرة .

- شيكات واردة .

**الشيكات الصادرة :**

وتمثل أحد صور المسحوبات من الحساب الجارى تحررها المنشأة سددا لثمن مشتريات أو سددا لما عليها أو جزء مما عليها لموردين أو سداد المصروفات وهذه الحالات جميعا يجعل حساب البنك - جارى دائما بقيمة تلك الشيكات، فاذا اشترت محلات طاهر بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه سددها بشيك فإن القيد فى محلات طاهر كما يلى :

| ١٠٠٠ | | من حـ/ المشتريات |
|---|---|---|
| | ١٠٠٠ | الى حـ/ البنك - جارى |

أما اذا دفعت مبلغ ٢٠٠ قيمة ايجار المحل بشيك يكون القيد

| ٢٠٠ | | من حـ/ الايجار |
|---|---|---|
| | ٢٠٠ | الى حـ/ البنك - جارى |

(١) المرجع السابق ، ص

واذا دفعت مبلغ ٨٠٠ سداد لحساب محلات أشرف فان القيد

| | | |
|---|---|---|
| ٨٠٠ | | من حـ/ محلات أشرف |
| | ٨٠٠ | الى حـ/ البنك |

وقد يقوم صاحب المنشأة الفردية - بسحب مبلغ من الحساب الجارى لاستقدامه الخاص فيكون القيد .

| | | |
|---|---|---|
| ... | | من حـ/ المسحوبات |
| | ... | الى حـ/ البنك - جارى |

**الشيكات الواردة :**

ويتم اثبات هذه الشيكات وفقا للحالتين التاليتين :

**الحالة الأولى : الشيكات الواردة التى ترسل للبنك فورا للتحصيل**

وفى هذه الحالة تضاف القيمة فورا الى حساب الجارى بالبنك وبالتالى يكون البنك مدينا لقيمة هذه الشيكات .

فاذا افترضنا أن منشأة ابراهيم استلمت شيك من أيمن بمبلغ ٦٠٠ سداد لحسابه وأن هذا الشيك ارسل فورا للتحصيل وتمت اضافته على الحساب الجارى للمنشأة يكون القيد :

| | | |
|---|---|---|
| ٦٠٠ | | من حـ/ البنك - جارى |
| | ٦٠٠ | الى حـ/ أيمن |

**الحالة الثانية : الشيكات الواردة التى تودع فى خزينة المنشأة :**

فى هذه الحالة يتم توسيط حساب شيكات تحت التحصيل يظل هذا الحساب مفتوحا الى أن يتم ارسال هذه الشيكات للبنك للتحصيل فبفرض أن المنشأة قد استلمت شيكا بمبلغ ٤٠٠ جنيه من أحمد سمير تم ايداعه خزينتها يكون القيد المحاسبى على النحو التالى :

| | | |
|---|---|---|
| ٤٠٠ | | من حـ/ شيكات تحت التحصيل |
| | ٤٠٠ | الى حـ/ أحمد سمير |

ويتحدد مصير هذه الشيكات الواردة والتى تودع الخزينة وفقا لما يلى :

أما أن يتم ارسالها للبنك للتحصيل .

- أما أن يرفض لبعض الاسباب الشكلية .
- أما أن يتم تظهيرها أو تحويلها للغير .

**أ) ارسال الشيكات للبنك للتحصيل:**

وإذا تم تحصيل هذه الشيكات يتم اضافتها للحساب الجارى للمنشأة لدى البنك، وبالتالى يتم اقفال حـ/ شيكات تحت التحصيل وذلك بالقيد التالى :

| | | |
|---|---|---|
| ... | | من حـ/ البنك – الجارى |
| | ... | الى حـ/ شيكات تحت التحصيل |

**ب) رفض الشيكات :**

قد يتم رفض الشيكات عند تقديمها للبنك لاى سبب من الاسباب الشكلية أو القانونية وفى هذه الحاله يتم ارجاعها لمن قدمه للمنشأة ...

أى يجرى قيد عكس للقيد الخاص باستلام تلك الشيكات ...

فاذا فرضنا أن الشيك الذى سلمه أحمد سمير للمنشأة عن تقديمه للبنك رفض لعدم مطابقة توقيعه بالتوقيع الذى لدى البنك فيكون القيد المحاسبى كما يلى :

| | | |
|---|---|---|
| ٤٠٠ | | من حـ/ البنا |
| | ٤٠٠ | الى حـ/ شيكات تحت التحصيل |

**جـ) تظهير – او تحويل – الشيكات للغير :**

وقد تقوم المنشأة بتحويل، أو تظهير بعض الشيكات الواردة لأحد دائنه بدلا من اصدار شيك جديد له ...

فاذا فرضنا أن المنشأة قد قامت بتحويل الشيك الوارد اليها من أحمد سمير الى محمد محمود فيكون القيد .

| | | |
|---|---|---|
| ٤٠٠ | | من حـ/ محمد محمود |
| | ٤٠٠ | الى حـ/ شيكات تحت التحصيل |

**الفائدة على الحساب الجارى :**

فى بعض أنواع الحسابات الجارية تقوم بعض البنوك التجارية باحتساب فوائد

على المبالغ المودعة بتلك الحسابات، وهذه الفائدة تمثل ايرادات للمنشأة وزيادة فى مديونية البنك بمقدارها .

وعندما يصل اخطارا من البنك يفيد اضافة هذه الفوائد لحسابها الجارى بالبنك تقوم المنشأة باثبات تلك الفوائد بالقيد التالى :

| | | |
|---|---|---|
| ... | | من حـ/ البنك - جارى |
| | ... | الى حـ/ فوائد البنك الدائنة |

## مصروفات البنك :

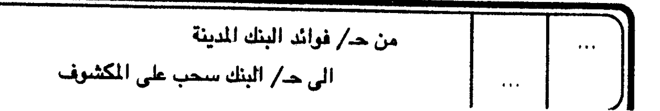
تتحمل المنشأة بعض المصروفات يقوم البنك بخصمها من الحساب الجارى للمنشأة لديه، ومن هذه المصروفات - قيمة دفاتر الشيكات ومصروفات البريد والدمغة، وعندما يحرر البنك اشعار الخصم من الحساب الجارى، يتم اثبات القيد التالى بدفاتر المنشأة صاحبة الحساب .

| | | |
|---|---|---|
| ... | | من حـ/ مصروفات البنك |
| | ... | الى حـ/ البنك - جارى |

## السحب على المكشوف :

يتم فى بعض الحالات وبشروط خاصة أن تزيد مسحوبات عميل البنك (المنشأة) عن مقدار المبالغ التى يتضمنها الحساب الجارى بالبنك، وفى هذه الحالة ينقلب رصيد البنك ليكون دائنا وهنا يسمى حـ/ بنك سحب على المكشوف .

وبالطبع تكون الفائدة على هذا الرصيد الدائن بمثابة عبء مالى على المنشأة وبالتالى يكون حـ/ الفائدة مدينا وذلك على النحو التالى :



| | | | |
|---|---|---|---|
| ... | | من حـ/ فوائد البنك المدينة | |
| | ... | الى حـ/ البنك سحب على المكشوف | |

**ثانياً) فتح حساب ايداع :**

قد يكون هناك أموالا زائدة عن حاجة المنشأة، تحتاجها بعد فترة طويلة نسبيا، فتقوم المنشأة بايداع هذه الأموال فى أحد البنوك تحت اسم ودائع لاجل- أو باخطار سابق "وذلك مقابل الاستفادة بالفوائد .

فاذا فرضنا أن منشأة أحمد ديوان قد أودعت مبلغ ٢٠ر٠٠٠ لدى بنك القاهرة لمدة ٦ شهور بفائدة سنوية ١٠٪ وذلك فى ١//٧/ ١٩٩٨. وفى ١/١/١٩٨٩ قام البنك باضافة قيمة الوديعة وفوائدها على الحساب الجارى .. فتكون القيود المحاسبية فى دفاتر أحمد ديوان على النحو التالى :

**١) فتح حساب للوديعة بالبنك :**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠ر٠٠٠ | | من حـ/ البنك - ايداع | ١٩٩٨/٧/١ |
| | ٢٠ر٠٠٠ | الى حـ/ النقدية | |

**٢) اضافة الفوائد الخاصة بالوديعة**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٠٠٠ | | من حـ/ البنك إيداع | ١٩٩٩/١/١ |
| | ١٠٠٠ | الى /حـ/ فوائد البنك الدائنه | |

**٣) اضافه مبالغ الوديعة والفوائد للحساب الجارى بالبنك واقفال حساب الوديعة:**

| ٢١٠٠٠ | | من حـ/ البنك - جارى |
| --- | --- | --- |
| | ٢١٠٠٠ | الى حـ/ البنك - إيداع |

١) تم احتساب الفائدة على النحو التالى :

$$٢٠،٠٠٠ \times \frac{٦}{١٢} \times ١٠\% = ١٠٠٠ ج$$

## ثالثاً : فتح حساب اعتماد :

قد تحتاج المنشأة الى أموال ولهذا تقوم بفتح حساب اعتماد لدى أحد البنوك التجاريه ومعنى هذا أن يكون للمنشـأة الحق فى السحب فى حدود مبلغ معين وفى وقت محدد مقابل فائدة على تلك المبالغ المسحوبة. ومن البديهى أن يتم فتح حساب الاعتماد مقابل ضمانات معينة .. أما ضمان شخصى لصاحب المنشأة أو ضمان عقارى أو أوراق ماليه، ...

وطالما أن هذا الحساب يمثل التزاما على المنشأة لذلك يكون حسابه دائنا بدفاتر المنشأة تماما كرصيد حـ/ البنك سحب على المكشوف السابق الاشاره اليه .

فاذا افترضنا أن منشأة محمد رفعت قد فتحت حساب اعتماد ببنك القاهرة وذلك فى ٨ يناير ٢٠٠٠ بحد أقصى ١٥٠٠٠ج مقابل فائدة ١٠٪ بضمان أوراق مالية :

- وفى ١٠ يناير سحبت المنشأة مبلغ ٤٠٠٠ ج أودعت خزينة المنشأة .
- وفى ٢٠ يناير أودعت المنشأة مبلغ ٢٠٠٠ج نقدا فى حساب الاعتماد .
- وفى ٣١ يناير وصل اخطار البنك يتضمن فوائد على رصيد الاعتماد قدرها ١٠٠ج .

فتكون قيود اليومية فى دفاتر منشأة محمد رفعت على النحو التالى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٤٠٠٠ | | من حـ/ الصندوق | ٢٠٠٠/٧/١٠ |
| | ٤٠٠٠ | الى حـ/ البنك - اعتماد | |
| ٦٠٠٠ | | من حـ/ البنك - جارى | ٢٠٠١/١/١٥ |
| | ٦٠٠٠ | الى حـ/ البنك - اعتماد | |
| ٢٠٠٠ | | من حـ/ البنك - اعتماد | |
| | ٢٠٠٠ | الى حـ/ الصندوق | |
| ١٠٠ | | من حـ/ فوائد البنك المدينة | ٢٠٠١/١/٣١ |
| | ١٠٠ | الى حـ/ البنك اعتماد | |

# القسم الثانى

# الأوراق التجارية وتصحيح الأخطاء والطرق المحاسبية

## الباب الأول

# الأوراق التجارية

# المحاسبة عن الأوراق التجارية

## ١ - التعريف بالأوراق التجارية :

تستخدم الأوراق التجارية كوسيلة لتسوية أو سداد الديون، وهى عبارة عن صكوك محررة وفقا لأوضاع محددة نص عليها القانون التجارى يتعهد أو يقبل فيها المدين بدفع مبلغ من النقود للدائن أو مستفيد آخر وذلك بمجرد تقديمها للإطلاع عليها أو فى تاريخ معين أو قابل للتعيين .

وتشمل الأوراق التجارية ثلاثة أنواع هى :

* الشيك.

* الكمبيالة.

* السند الإذنى.

وقد سبق أن تناولنا الشيك عند شرح العمليات النقدية فى المبحث السابق، لذلك يخصص المبحث الحالى لدراسة الكمبيالة والسند الإذنى.

### ١ - الكمبيالة Bill of Exchange

الكمبيالة هى عبارة عن «أمر كتابى غير معلق على شرط صادر من شخص دائن (يسمى الساحب) الى مدينة (يسمى المسحوب عليه) يأمره فيه بدفع مبلغ معين بمجرد الإطلاع أو فى تاريخ معين أو قابل للتعيين لنفس الساحب أو لأمره أو لأمر شخص ثالث (يسمى المستفيد). وفيما يلى نموذج للكمبيالة :

| | مليم | جنيه |
|---|---|---|
| المنصورة.......................سنة ٢٠٠٠ مبلغ ........... | | ............... |
| الى السيد/..........................(المسحوب عليه) | | |
| بعد إنقضاء ..............................من تاريخه أو فى / / | | دمغة |
| إدفعوا لأمرنا أو لأمر السيد/.....................(المستفيد) | | |
| مبلغ وقدره.............................لاغير. | | |
| والقيمة وصلتنا...........................(بضاعة نقدا ..) | | |
| مقبول الدفع | | |
| (توقيع المسحوب عليه) | | (توقيع الساحب) |

من تعريف الكمبيالة والنموذج الموضح لصورتها نجد :

**١ - ان اشخاص الكمبيالة عند إصدارها ثلاثة هم:**

أ - الساحب هو الدائن الذى يسحب الكمبيالة على مدينه ويأمره فيها بدفع مبلغ معين.

ب - المسحوب عليه وهو المدين الذى يلتزم بدفع المبلغ.

(حـ) المستفيد وهو الشخص الذى يحدده الساحب شخص لإستلام المبلغ فى تاريخ الإستحقاق، وقد يكون المستفيد والساحب شخص واحد كما لو أمر الساحب المسحوب عليه بدفع المبلغ له شخصياً.

٢ - ان بيانات الكمبيالة تتضمن ما يلى :

أ - تاريخ التحرير وهو التاريخ الذى يأمر فيه الدائن مدينه بدفع مبلغ معين.

ب - تاريخ الإستحقاق وهو التاريخ المحدد لدفع قيمة الكمبيالة، وقد يكون يوم معين أو بعد فترة معينة من تاريخ تحرير الكمبيالة.

حـ - تاريخ القبول وهو التاريخ الذى يقبل فيه المدين الكمبيالة، وقد يكون نفس تاريخ تحريرها أو فى تاريخ لاحق ولا تستوفى الكمبيالة شروطها القانونية ما لم يقبلها المدين ويوقع عليها بما يفيد ذلك .

د - المبلغ بالأرقام والحروف وهو يمثل القيمة الإسمة للكمبيالة المستحقة الأداء.

هـ - إسم وعنوان كل من : المسحوب عليه (المدين)، المستفيد.

و - مقابل الوفاء وهو ما يعبر عنه بكلمة «القيمة وصلتنا» أى أن المسحوب عليه قد وصلته قيمة الكمبيالة فى صورة بضاعة أو نقود أو أصول.

## ٢ - السند الإذنى Promissory Not

السند الإذنى عبارة عن «تعهد كتابى غير معلق على شرط من شخص مدين بدفع مبلغ معين الى دائنه (حامل السند) أو إلى شخص آخر (المستفيد) وذلك بمجرد الإطلاع أو فى تاريخ معين أو قابل للتعيين».

وفيما يلى نموذج للسند الإذنى :

مليم جنيه

المنصورة.......................سنة ٢٠٠٠ مبلغ ........... ...............

بعد إنقضاء .............................. من تاريخه أو فى / /

دمغة

أتعهدبان أدفع لأمر السيد/..............................(الدائن)

مبلغ وقدره..........................................لاغير.

والقيمة وصلتنا...............................(بضاعة نقدا..)

(توقيع المدين)

ومن تعريف السند الإذنى والنموذج الموضح لصورته نجد :

**١ - إن أشخاص السند عند إصداره :**

**أ - المدين :** وهو محرر السند الذى يتعهد بدفع مبلغ معين أى المتعهد.

**ب - الدائن:** وهو المستفيد حامل السند أى الذى يحرر السند لصالحه أو المتعهد له

**٢ - ان بيانات السند تتضمن ما يلى :**

أ - تاريخ التحرير وهو التاريخ الذى يحرر فيه المدين تعهده بدفع المبلغ المستحق عليه.

ب - تاريخ الإستحقاق وهو التاريخ المحدد لدفع قيمة السند، وقد يكون يوم معين أو بعد فترة معينة من تاريخ تحرير السند .

حـ - إسم وعنوان الدائن (المستفيد).

د - المبلغ بالأرقام والحروف .

هـ - مقابل الوفاء ونوعه .

و - توقيع المدين (محرر السند).

وإذا أجرينا مقابلة بين الكمبيالة أو السند الإذنى ، لاتضح لنا وجود إختلاف بينهما من حيث :

- **قبول الورقة :** ليس هناك حاجة إلى القبول فى السند لأن المدين هو الذى يحرره ويتعهد فيه بالدفع، بعكس الحال فى الكمبيالة التى يتعين تقديمها للمدين للتوقيع عليها بالقبول.
- **أشخاص الورقة :** لا يتضمن السند عند إصداره إلا شخصين : المدين، الدائن، أما الكمبيالة فأشخاصها ثلاثة: الساحب، المسحوب عليه، المستفيد.
- **محور الورقة :** يحرر السند المدين المتعهد بالدفع، أما الكمبيالة فيحررها الساحب.
- **صيغة الإلتزام:** السند هو تعهد كتابى صادر من المدين للدائن، أما الكمبيالة فهى أمر كتابى صادر من الساحب (الدائن) الى المسحوب عليه (المدين).

ويحقق إستخدام الكمبيالة (أو السند الإذنى) فى المعاملات المالية العديد من الفوائد، أهمها :

١ - أنها أداة للوفاء بالديون الناشئة من المعاملات، إذ تؤكد إستحقاق وقيمة الدين.

٢ - أنها أداة لإثبات الديون فى حالة النزاع امام القضاء لأنها بمثابة إقرار كتابى من المدين بقيمة الدين المستحق عليه وتاريخ إستحقاقه.

٣ - إمكان تحويلها إلى نقدية بدون إنتظار لتاريخ إستحقاقها.

٤ - قابليتها للتداول بين المتعاملين عن طريق التظهير، الأمر الذى يساعد على تسوية الديون دون حركة فعلية فى النقدية.

٥ - إستخدامها كأداة للإئتمان قصير الأجل أى فى الحالات التى تمنح فيها الدائن فترة إئتمان لمدين أو فى حالات البيع بالتقسيط.

**٢ - العمليات المتعلقة بالأوراق التجارية :**

تستخدم الكمبيالة أو السند الإذنى كوسيلة لسداد الديون التى تستحق للمنشأة طرف الغير أو تستحق للغير طرف المنشأة :

- فإذا قام الغير بسداد دين مستحق عليه للمنشأة وذلك بقبول كمبيالة سحبتها المنشأة عليه أو بتحرير سند أذنى لأمرها، فإن الورقة :
  * تعتبر من وجهة نظر المنشأة بمثابة «ورقة القبض» لأنها ستقبض قيمتها فى تاريخ الإستحخقاق.
  * كما تعتبر من وجهة نظر الغير بمثابة «ورقة دفع» لأنه سيدفع قيمتها فى تاريخ الإستحقاق.
- أما إذا قامت المنشأة بسداد دين مستحق عليها للغير عن طريق قبول كمبيالة سحبها الغير أو تحرير سند إذنى لأمره، فإن الورقة :
  * تعتبر ورقة دفع من وجهة نظر المنشأة
  * كما تعتبر ورقة قبض من وجهة نظر الغير.

وعلى ذلك تتخذ الورقة التجارية (كمبيالة كانت أو سندا) صورة مزدوجة : فهى ورقة قبض بالنسبة للدائن (الساحب أو المستفيد) ويستمر إسمها كذلك فى دفاتره لحين التصرف فيها، كما تعتبر فى نفس الوقت ورقة دفع بالنسبة للمدين (المسحوب عليه أو محرر السند) ويستمر إسمها كذلك فى دفاتره حتى يسدد قيمتها.

وتخصص المنشأة الواحدة فى دفاتره حسابين لإثبات الأوراق التجارية :

**الحساب الأول :** هو حساب أوراق القبض بإعتبار المنشأة دائنه (ساحباً أو مستفيدا). ويجعل هذا الحساب مدينا عند ورود الورقة للمنشأة سداداً لدين مستحق لها ودائناً عند التصرف فى هذه الورقة.

**الحساب الثانى :** وهو حساب أوراق الدفع بإعتبار المنشأة مدينة (مسحوبا عليها أو متعهدا). ويجعل هذا الحساب دائنا عندما تصدر المنشأة الورقة سدادا لدين مستحق عليها ومدينا عندما تسدد قيمة هذه الورقة.

وتتضمن العمليات المتعلقة بالأوراق التجارية ما يلى :

- إصدار الورقة التجارية سدادا لدين مستحق.
- التصرف فى الورقة التجارية :
  * سداد قيمة الورقة فى تاريخ الإستحقاق.
  * رفض الورقة فى تاريخ الإستحقاق.
- التسوية النهائية للورقة التجارية :

وفيما يلى نتناول المعالجة المحاسبية لهذه العمليات وإجراءات تسجيلها فى دفتر يومية المنشأة:

### ١ - إصدار الورقة التجارية :

يسبق إصدار الورقة التجارية وجود دين مستحق الأداء للمنشأة طرف الغير أو للغير طرف المنشأة. فإذا لم يسدد هذا الدين نقداً أو بشيك، أمكن إستخدام كمبيالة أو سند إذنى للوفاء بالدين .

**مثال(١)**

فى ٥/١ باعت منشأة باسم الى عميلها عبد السلام بضاعة بمبلغ ٥٠٠ جنيه

فى ٥/٣ سحبت المنشأة كمبيالة على عبدالسلام تستحق بعد ٣ شهور من تاريخه فقبلها عبدالسلام فى نفس التاريخ.

يتضح من هذا المثال نشأة دين مستحق الأداء لمنشأة باسم طرف عميلها عبدالسلام، ثم قيام الأخير بقبول كمبيالة سحبتها عليه المنشأة سدادا للدين، وفى هذه الحالة تمثل الكمبيالة:

* ورقة قبض بالنسبة لمنشأة باسم ويمثلها فى دفاتره حساب أوراق القبض.

* ورقة دفع بالنسبة لعبد السلام ويمثلها فى دفاتره حساب أوراق الدفع.

وتسجل عملية نشأة الدين وسداده فى دفتر يومية كل منهما على النحو التالى :

**- فى دفتر يومية منشأة باسم (البائع)**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / عبد السلام | | | ٥/١ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / المبيعات | | | |
| | | مبيعات آجلة بفاتورة رقم .... | | | |
| ٥٠٠ | | من حـ / أوراق القبض | | | ٥/٣ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ/ عبدالسلام | | | |
| | | كمبيالة مسحوبة على عبدالسميع | | | |
| | | تستحق فى ٨/٣ | | | |

**- فى دفتر يومية عبدالسلام (المشترى):**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / المشتريـــات | | | ٥/١ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / منشأة باسم | | | |
| | | مشتريات أجلة بفاتورة رقم .... | | | |
| ٥٠٠ | | من حـ / منشأة باسم | | | ٥/٣ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ/ أوراق الدفع | | | |
| | | قبول كمبيالة سحبتها علينا منشأة باسم سدادا للدين المستحق لها | | | |

ويلاحظ على المعالجة المحاسبية لنشأة الدين وسداده بورقة تجارية ما يلى :

١ - أن الدين الشخصى قد تحول الى دين ثابت بورقة تجارية (كمبيالة)، بمعنى :

* أن الحساب الشخصى لعبدالسلام فى دفتر يومية منشأة باسم نتيجة عملية البيع بالأجل قد حل محله حساب أوراق القبض الذى جعل مدينا بقيمة الكمبيالة التى حصلت عليها منشأة باسم .

* أن الحساب الشخصى لمنشأة باسم فى دفتر يومية عبد السلام نتيجة عملية الشراء بالأجل قد حل محله حساب أوراق الدفع الذى جعل دائنا بقيمة الكمبيالة التى أعطاها عبدالسلام.

٢ - أن هذه المعالجة لا تختلف إذا ما كانت وسيلة الوفاء بالدين سند إذنى يحرره المدين لدائنه، أى أن القيود المحاسبية لا تختلف.

وتجدر الإشارة إلى أن الكمبيالات أو السندات الإذنية التى ترد للمنشأة سداداً للديون المستحقة لها طرف الغير يحتفظ بها حسب تسلسل تواريخ إستحقاقها فيما يطلق عليه «محفظة أوراق القبض». أما الكمبيالات أو السندات التى تصدرها المنشأة سدااد لما عليها من ديون (أوراق دفع)، فإنها تثبت حسب تواريخ إستحقاقها فى دفتر بيانى .

**٢ - التصرف فى الورقة التجارية :**

ترتب على إصدار الورقة التجارية فى المثال السابق وهى الكمبيالة التى سحبتها منشأة باسم (الساحب أو المستفيد) على عميلها عبدالسلام (المسحوب عليه):

- وجود ورقة قبض فى حيازة منشأة باسم .
- إلتزام عبدالسلام بدفع قيمة هذه الورقة أى ورقة الدفع فى تاريخ الإستحقاق (٣/٨).

ويمكن لمنشأة باسم التصرف فى ورقة القبض بإحدى الطرق التالية :

**أولاً** : الإحتفاظ بالورقة وتحصيل قيمتها فى تاريخ الإستحقاق .

**ثانياً**: إرسال الورقة الى البنك لتحصيل قيمتها فى تاريخ الإستحقاق.

**ثالثاً** : خصم الورقة لدى البنك.

**رابعاً**: إستخدام الورقة فى سداد دين أوإلتزام.

**خامساً**: إستخدام الورقة كضمان للحصول على سلفة من البنك.

وأيا كانت طريقة التصرف فى ورقة القبض، فإنه فى تاريخ الإستحقاق نواجه بأحد حالتين :

**الحالـة الأولى** : أن يقوم المدين (عبدالسلام) بدفع الورقة عند تقديمها إليه.

**الحالة الثانية**: أن يرفض دفع قيمة الورقة، وفى هذه الحالة يقوم المستفيد (منشأة باسم أو أى مستفيد آخر) بعمل ما يسمى «بالبروتستو» والبروتستو هو إثبات رفض المدين دفع قيمة الورقة التجارية المستحقة عليه، ويتم ذلك عن طريق المحكمة التجارية التى يقع فى دائرتها محل المدين بناء على طلب الدائن (أو حامل الورقة) نظير رسوم معينة يدفعها الدائن ويتحملها المدين وتسمى «مصاريف البروتستو».

وفيما يلى المعالجة المحاسبية لطرق التصرف فى ورقة القبض وما يترتب عليه فى تاريخ الإستحقاق.

**أولاً : الإحتفاظ بالورقة :**

قد يحتفظ المستفيد بورقة القبض حتى تاريخ الإستحقاق، فيقدمها الى المدين الذى قد يدفع قيمتها مقابل رد الورقة إليه أو يرفض الدفع لسبب أو لآخر. وتم المعالجة المحاسبية لكل حالة على النحو التالى :

**(١) حالة قيام المدين بدفع قيمة الورقة :**

بفرض أن عبد السلام سدد فى تاريخ الإستحقاق (٨/٣) قيمة الكمبيالة المسحوبة عليه من منشأة باسم. فإن هذه العملية تسجل فى دفتر يومية كل منها كما يلى :

**- فى دفتر يومية المنشأة باسم :**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / الصندوق أوجارى البنك | | | ٨/٣ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أوراق القبض | | | |
| | | تحصيل الكمبيالة المسحوبة على عبدالسلام | | | |

**- فى دفتر يومية عبد السلام:**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / أوراق الدفع | | | ٨/٣ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / الصندوق أو جارى البنك | | | |
| | | سداد الكمبيالة المسحوبة علينا من باسم | | | |

ويترتب على المعالجة المحاسبية السابقة إلغاء حساب الورقة من الدفاتر نتيجة قيام المدين بسداد قيمتها فى تاريخ الإستحقاق. فجعلنا حساب أوراق القبض دائنا فى دفاتر منشأة باسم وحساب أوراق الدفع مدينا فى دفاتر عبدالسلام.

**(ب) حالة رفض المدين دفع قيمة الورقة :**

بفرض أنه :

- فى ٨/٣ رفض عبدالسلام دفع قيمة الكمبيالة الى منشأة باسم.
- فى ٨/٤ قامت المنشأة باجراء بروتستو عدم دفع بلغت تكاليفه ١٥ جنيه.

فإن المعالجة المحاسبية للرفض وإجراء البروتستو وتسجيلها فى دفتر اليومية تتم كما يلى :

**- فى دفتر يومية منشأة باسم :**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / عبد السلام | | | ٨/٢ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أوراق القبض | | | |
| | | إلغاء كمبيالة عبدالسلام لرفضه الدفع | | | ٨/٤ |
| ٥٠٠ | | فى تاريخ الإستحقاق. | | | |
| | ٥٠٠ | من حـ / عبدالسلام | | | |
| | | إلى حـ/ الصندوق أو جارى البنك | | | |
| | | تحميل عبدالسلام بمصاريف البروتستو | | | |

ويلاحظ ما يلى :

١ - ألغى حساب الورقة من دفاتر منشأة باسم نتيجة رفض عبالسلام دفع قيمتها وذلك بجعل حساب عبدالسلام مدينا وحساب أوراق القبض دائنا وبذلك حولت المنشأة الدين الثابت بورقة تجارية الى دين شخص.

٢ - تم إثبات الرفض بتاريخ ٨/٤ لأن القانون يعطى للمدين يوم «مهلة» ولذلك تمت إجراءات البروتستو فى اليوم التالى لتاريخ الإستحقاق.

٣ - تم تحميل عبدالسلام بمصاريف البروتستو التى دفعتها منشأة باسم لانه السبب فى صرف هذه النفقات.

٤ - يمكن تسجيل الرفض والبروتستو بقيد محاسبى واحد (قيد مركب) هو :

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥١٥ | | من حـ / عبد السلام | | | ٨/٤ |
| | | إلى مذكورين : | | | |
| | ٥٠٠ | حـ / أوراق القبض | | | |
| | ١٥ | حـ / الصندوق أو جارى البنك | | | |
| | | إلغاء كمبيالة عبدالسلام وتحميله البروتستو | | | |

**- فى دفتر يومية عبد السلام:**

واضح مما تقدم أن منشأة باسم (الدائن) قد حملت عبدالسلام (المدين) بقيمة الكمبيالة المرفوضة مضافا اليها مصاريف البروتستو، أما عبدالسلام فلا يسجل أى شئ فى دفاتره إلا بعد الاتفاق مع منشأة باسم على التسوية النهائية للدين (٥١٥ج). فإذا فرضنا أنه فى تاريخ ٨/١٥ إتفق عببدالسلام على تسوية الدين، فإنه يسجل دائنيه منشأة باسم فى دفاتره كما يلى :

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / أوراق الدفع | | | ٨/١٥ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / منشأة باسم | | | |
| | | إلغاء الكمبيالة المسحوبة علينا إستحقاق ٨/٣ لعدم الدفع | | | |
| ١٥ | | من حـ / مصاريف البروتستو | | | ٨/١٥ |
| | ١٥ | إلى حـ / منشأة باسم | | | |
| | | مصاريف البروتستو عن الغاء الكمبيالة | | | |
| | | أو | | | ٨/١٥ |
| | | من مذكورين : | | | |
| ٥٠٠ | | حـ / أوراق الدفع | | | |
| ١٥ | | حـ/ مصاريف البروتستو | | | |
| | ٥١٥ | إلى حـ / منشأة باسم | | | |
| | | إلغاء الكمبيالة المسحوبة علينا وإثبات م. البروتستو | | | |

**ثانياً : إرسال الورقة إلى البنك :**

قد يفضل المستفيد إرسال ورقة القبض الى البنك الذى يتعامل معه لكى يتولى تحصيلها - نيابة عنه - من المسحوب عليه فى تاريخ الإستحقاق وقيدها بالحساب الجارى للمستفيد. ويتقاضى البنك نظير أداء هذه الخدمة نسبة معينة من قيمة الكمبيالة يطلق عليها «مصاريف تحصيل».

وتنحصر خطوات المعالجة المحاسبية وفقاً لهذه الطريقة فيما يلى :

**(أ) عند إرسال الورقة الى البنك:**

يقوم المستفيد بإرسال ورقة القبض الى البنك ويثبت ذلك بدفاتره بتوسيط «حساب أوراق القبض برسم التحصيل»، يجعل مدينا بقيمة الورقة المرسلة وحساب

أوراق القبض دائنا بنفس القيمة. ولا يجوز جعل حساب البنك مدينا لأن الورقة لا تنتقل ملكيتها له وإنما يحتفظ بها حتى يحل تاريخ الرستحقاق.

فإذا فرضنا أن منشأة باسم أرسلت بتاريخ ٥/٤ الكمبيالة المسحوبة على عبدالسلام الى البنك ليتولى تحصيلها فى تاريخ الإستحقاق. فإن هذه العملية تسجل فقط فى دفتر يومية منشأة بإسم القيد المحاسبى التالى :

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / أ.ق. برسم التحصيل | | | ٥/٤ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أوراق القبض | | | |
| | | إرسال كمبيالة عبدالسلام إلى بنك.... برسم التحصيل | | | |

أما عبدالسلام (المسحوب عليه) فلا يتأثر بهذه العملية لأنها تمت قبل تاريخ الإستحقاق (٨/٣) ولذلك لا يثبت أى شئ بدفاتره.

**(ب) فى تاريخ إستحقاق الورقة :**

عند حلول ميعاد الإستحقاق يقوم البنك بتقديم ورقة القبض إلى المدين الذى قد يدفع قيمتها أو يرفض الدفع.

وتتم المعالجة المحاسبية لكل حالة على النحو التالى :

**(١) حالة قيام المدين بدفع قيمة الورقة:**

إذا فرضنا أنه فى تاريخ ٨/٤ ورد لمنشأة باسم إخطار من البنك يفيد تحصيل قيمة الكمبيالة المسحوبة على عبدالسلام فى تاريخ الإستحقاق وإضافة صافى قيمتها وقدره ٤٩٨ جنيه (أى بعد خصم مصاريف تحصيل ٢ جنيه) فى الحساب الجارى للمنشأة .

فإن تسجيل هذه العملية فى دفتر اليومية يتم كالآتى :

**- فى دفتر يومية منشأة باسم :**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | من مذكورين : | | | ٨/٤ |
| ٤٩٨ | | حـ / جارى البنك | | | |
| ٢ | | حـ / مصاريف التحصيل | | | |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أ.ق. برسم التحصيل | | | |
| | | تحصيل كمبيالة عبدالسلام | | | |

**ويلاحظ على هذه المعالجة ما يلى :**

١ - تم إلغاء حساب أ.ق. برسم التحصيل بجعله دائنا بقيمة الكمبيالة بالكامل (٥٠٠ ج) مع جعل حساب جارى البنك مدينا بصافى القيمة (٤٩٨ج)، حساب م. التحصيل مدينا بقيمة أتعاب البنك وما تحمله نم نفقات نظير أداء الخدمة.

٢ - فى حالة تحصيل المنشأة لصافى قيمة الكمبيالة نقداً من البنك بجعل حساب الصندوق مدينا بدلا من حساب جارى البنك.

**- فى دفتر يومية عبد السلام:**

لا يختلف القيد الذى يسجله عبد السلام فى دفتر اليومية عن عملية سداده لقيمة الكمبيـــالة للبـــنك عن القيد السابق فى حالة السداد مباشرة الى منشأة باسم وهو:

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / أوراق الدفع | | | ٨/٣ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / الصندوق أو جارى البنك | | | |

**(٢) حالة رفض المدين دفع القيمة الورقة :**

قد يرفض المدين سداد قيمة الورقة المقدمة اليه بواسطة البنك فى تاريخ الإستحقاق. وفى هذه الحالة يقوم البنك نيابة عن المستفيد بعمل إجراءات البروتستو ودفع المصروفات المتعلقة بها ثم يخطر المستفيد بذلك، فيرجع بدوره على المدين بقيمة الكمبيالة المرفوضة ومصايرف البروتستو. اما مصاريف التحصيل فيتحملها المستفيد، فهى تستحق للبنك سواء تم تحصيل الكمبيالة أو لم تحصل.

فإذا فرضنا أنه بتاريخ ٨/٥ ورد لمنشأة باسم إخطار من البنك يفيد أن عبدالسلام رفض دفع قيمة الكمبيالة فى تاريخ الاستحقاق (٨/٣) وأنه قام بعمل إجراءات البروتستو التى تكلفت ١٥ جنيه وأن مصاريف تحصيل الكمبيالة ٢ جنيه .

فإن هذه العملية تسجل فى دفتر اليومية كما يلى :

**- فى دفتر اليومية منشأة باسم :**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / عبد السلام | | | ٨/٥ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أ.ق. برسم التحصيل | | | |
| | | إلغاء كمبيالة عبدالسلام لرفضه السداد | | | |
| ١٥ | | من حـ / عبدالسلام | | | ٨/٥ |
| | ١٥ | إلى حـ / جارى البنك | | | |
| | | تحميل عبدالسلام بمصاريف البروتستو | | | |
| | | أو | | | |
| ٥١٥ | | من حـ / عبد السلام | | | ٨/٥ |
| | | إلى مذكورين | | | |
| | ٥٠٠ | حـ / أ.ق. برسم التحصيل | | | |
| | ١٥ | حـ / جارى البنك | | | |
| | | تحميل عبدالسلام بقيمة الكمبيالة المرفوضة ومصاريف البروتستو | | | |
| ٢ | | من حـ / مصاريف التحصيل | | | ٨/٥ |
| | ٢ | إلى حـ / جارى البنك | | | |
| | | إثبات مصاريف التحصيل المستحقة | | | |

**واضح من المعالجة المحاسبية السابقة :**

١ - أننا جعلنا عبد السلام مدينا مرة أخرى بقيمة الكمبيالة التى رفضها فى تاريخ الإستحقاق مع إلغاء حساب أ.ق. برسم التحصيل أى جعله دائنا .

٢ - أننا حملنا عبدالسلام بقيمة م. البروتستو لأنه المسئول عن هذه النفقات مع جعل حساب البنك دائنا لأنه هو الذى قام بدفعها .

**- فى دفتر يومية عبد السلام:**

لا يسجل عبد السلام أى شئ فى دفاتره الا بعد الإتفاق مع منشأة باسم على التسوية النهائية للدين (٥١٥ج).

فإذا فرضنا أنه فى تاريخ ٨/١٥ إتفق عبدالسلام على تسوية الدين، فإنه يسجل دائنيه منشأة باسم فى دفاتره وفقا لنفس المعالجة السابق ذكرها فى حالة الإحتفاظ بالورقة وهى :

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | من مذكورين : | | | ٨/١٥ |
| ٥٠٠ | | حـ / أوراق الدفع | | | |
| ١٥ | | حـ / مصاريف البروتستو | | | |
| | ٥١٥ | إلى حـ / منشأة باسم | | | |

**ثالثاً : خصم الورقة لدى البنك :**

قد يحتاج المستفيد بورقة القبض الى أموال نقدية سائلة قبل تاريخ الإستحقاق. وفى هذه الحالة يستطيع تقديم الورقة الى البنك الذى يتعامل معه أو إلى أحد البنوك التجارية ويطلب منه خصم الورقة أو قطعها وهو ما يطلق عليه «بيع الورقة التجارية للبنك» . ويترتب على هذه العملية ما يلى :

- نقل ملكية الورقة للبنك أى تظهيرها لصالح البنك الذى يقوم بتحصيل قيمتها لحسابه فى تاريخ الإستحقاق.

- أن يحصل مقدم الورقة على قيمتها الحالية من البنك فى تاريخ الخصم أو تضاف هذه القيمة لحسابه الجارى بالبنك. والقيمة الحالية للورقة هى قيمتها الإسمية مخصوما منها مبلغ معين يسمى مصاريف الخصم أو القطع أو الأجيو، ويتكون هذا المبلغ من :

* الفائدة وتحسب على القيمة الإسمية للورقة عن المدة من تاريخ تقديمها لخصم الى تاريخ الإستحقاق.

* العمولة وتحدد بنسبة مئوية من القيمة الإسمية للورقة دون نظر إلى ميعاد إستحقاقها، وتعتبر مصاريف الخصم عبئا يتحمله مقدم الورقة.

- ينتظر البنك حى تاريخ الإستحقاق حيث يقدم الورقة الى المدين ليحصل قيمتها الإسمية بكامل لحسابه.

وتنحصر خطوات المعالجة المحاسبية وفقا لهذه الطريقة فيما يلى :

**(١) عند خصم الورقة :**

إذا فرضنا أنه فى تاريخ ٥/١٠ قامت منشأة باسم بخصم كمبيالة عبدالسلام لدى البنك الذى تتعامل معه، فقام بقيد صافى قيمتها بحساب جارى المنشأة لديه بعد خصم ١٠ جنيه أجيو.

فهذه العملية تتأثر بها دفاتر منشأة باسم فقط - أى لا يسجل عبالسلام أى شئ فى دفاتره عند خصم الكمبيالة لأنها تمت قبل تاريخ الإستحقاق - وتسجل على النحو التالى :

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | من مذكورين : | | | ٥/١٠ |
| ٤٩٠ | | حـ / جارى البنك | | | |
| ١٠ | | حـ/ الأجيو (م. الخصم) | | | |
| | ٥٠٠ | إلى حـ/ أوراق القبض | | | |
| | | خصم كمبيالة عبدالسلام إستحقاق ٥/٣ بعد إستزال الأجيو | | | |

**ويلاحظ على المعالجة المحاسبية للخصم ما يلى :**

١ – يعتبر الأجيو عبئا تتحمله منشأة باسم .

٢ – فى حالة إذا ما تسلمت المنشأة صافى قيمة الورقة المخصومة نقدا وأودعتها الخزينة بجعل حساب الصندوق مدينا بدلا من حساب البنك.

٣ – جعلنا حساب البنك مدينا مباشرة دون إنتظار إتمام عملية التحصيل، لأى ملكية الورقة وفقا لهذه الطريقة إنتقلت الى البنك بمجرد قبول خصمها.

٤ – قد يحدث أن تكون هناك فترة زمنية بين تاريخ تقديم (إرسال) الورقة الى البنك وتاريخ قبوله خصمها، ففى هذه الحالة يوسط «حساب اوراق قبض برسم الخصم» حيث يجعل مدينا عند تقديم او إرسال الورقة الى البنك ودائنا عند قبول الخصم وإخطار مقدم الورقة بذلك.

**فإذا فرضنا أنه :**

– فى ٥/١٠ أرسلت منشأة باسم كمبيالة عبدالسلام إلى البنك لخصمها.

– وفى ٥/١٥ ورد للمنشأة إشعار دائن من البنك يفيد قبوله خصم الكمبيالة وقيد صافى قيمتها بالحساب الجارى.

فإن تسجيل ذلك فى دفتر يومية منشأة باسم يتم كما يلى :

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / أ.ق. برسم الخصم | | | ٥/١٠ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أوراق القبض | | | |
| | | إرسال كمبيالة عبدالسلام إستحقاق ٨/٣ الى البنك لخصمها | | | |
| | | من مذكورين: | | | ٥/١٥ |
| ٤٩٠ | | حـ / جارى البنك | | | |
| ١٠ | | حـ / الأجيو (م. الخصم) | | | |
| | ٥٠٠ | إلى حـ/ أ.ق. برسم الخصم | | | |
| | | خصم كمبيالة عبدالسلام بعد استنزال الأجيو | | | |

**(ب) فى تاريخ إستحقاق الورقة :**

فى هذا التاريخ يقوم البنك بتقديم ورقة القبض الى المدين الذى قد يسدد قيمتها أو يرفض السداد. وتكون المعالجة المحاسبية لكل حالة كما يلى :

**(١) حالة قيام المدين بدفع قيمة الورقة :**

إذا فرضنا أنه فى تاريخ ٨/٣ قام عبد السلام بسداد قيمة الكمبيالة للبنك.

فى هذه الحالة لا تتأثر دفاتر منشأة باسم بالعملية لأن البنك صاحب حق الإستفادة بقيمة الورقة. أما عبدالسلام فإنه يسجل سداده لقيمة الكمبيالة فى تاريخ الإستحقاق وذلك بإجراء قيد محاسبى:

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / أوراق الدفع | | | | ٨/٣ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / جارى البنك | | | | |

فى هذه الحالة يقوم البنك بعمل إجراءات البروتستو ودفع مصاريفه ثم يرجع على خاصم الورقة بقيمة الورقة بالكامل مضافا إليها مصاريف البروتستو، ويرجع الأخير بدوره بهذه القيمة على المدين.

فإذا فرضنا أنه فى تاريخ ٨/٥ ورد لمنشأة باسم إخطار من البنك يفيد بأن كمبيالة عبد السلام قد رفضت وأنه - أى البنك - قام بعمل إجراءات البروتستو التى تكلفت ١٥ جنيه، فإن هذه العملية تسجل فى دفتر اليومية كما يلى :

**- فى دفتر يومية منشأة باسم:**

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٥١٥ | | من حـ / عبدالسلام | | | | ٨/٥ |
| | ٥١٥ | إلى حـ / جارى البنك | | | | |
| | | تحميل عبدالسلام بقيمة الكمبيالة المرفوضة ومصاريف البروتستو | | | | |

**- فى دفتر يومية عبدالسلام**

لا يسجل عبدالسلام أى شئ فى دفاتره إلا بعد الإتفاق مع منشأة باسم على التسوية النهائية للدين (٥١٥ ج).

فإذا فرضنا أنه فى تاريخ ٨/١٥ إتفق عبدالسلام على تسوية الدين، فإنه يسجل دائنيه منشأة بإجراء قيد محاسبى كما يلى :

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / أوراق الدفع | | | ٨/١٥ |
| ١٥ | | حـ / م. البروتستو | | | |
| | ٥١٥ | إلى حـ / منشأة باسم | | | |

قد يفضل المستفيد ورقة القبض فى سداد دين أو إلتزام مستحق عليه للغير، فيقوم بتظهير الكمبيالة أو السند الإذنى الى شخص آخر. ويتم ذلك بأن يكتب المستفيد الأصلى على ظهر ورقة القبض العبارة التالية :

**«إدفعوا المبلغ لأمر السيد/................ والقيمة وصلتنا ............»**

ويترتب على هذه العملية ما يلى :

- أن تنتقل ملكية الورقة من المستفيد الأصلى (محول الورقة أو المظهر) إلى مستفيد جديد (المحول أو المظهر اليه).
- أن المدين (المسحوب عليه أو المتعهد) لا يتأثر بتظهير الورقة لأنه سيدفع قيمتها لمن يقدمها اليه فى تاريخ الإستحقاق دون إعتبار لشخصيته.
- أن المستفيد الأصلى ضامنا للمدين بمعنى أن المستفيد الجديد يرجع على المستفيد الأصلى فى حالة رفض المدين سداد الورقة.

وتنحصر خطوات المعالجة المحاسبية وفقا لهذه الطريقة فيما يلى:

(١) عند تظهير الورقة :

بفرض أنه فى ٥/٤ إشترت منشأة باسم بضاعة من أحمد كمال بمبلغ ٥٠٠ جنيه وأنها ظهرت كمبيالة عبد السلام سدادا لقيمة هذه البضاعة.

هذه العملية تؤثر على دفاتر كل منشأة باسم وأحمد كمال، ولا يتأثر بها عبدالسلام لأنها تمت قبل تاريخ الإستحقاق، ويتم تسجيلها كما يلى :

**– فى دفتر يومية منشأة باسم :**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ/ المشتريات | | | ٥/٤ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أحمد كمال | | | |
| | | مشتريات أجلة بفاتورة رقم ....... | | | |
| ٥٠٠ | | من حـ / أحمد كمال | | | ٥/٤ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أوراق القبض | | | |
| | | تظهير كمبيالة عبدالسلام سدادا لدين أحمد كمال | | | |

**– فى دفتر يومية أحمد كمال**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ/ منشأة باسم | | | ٥/٤ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / المبيعات | | | |
| | | مبيعات أجلة بفاتورة رقم ....... | | | |
| ٥٠٠ | | من حـ / أوراق القبض | | | ٥/٤ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / منشأة باسم | | | |
| | | كمبيالة مظهرة لأمرنا مسحوبة على عبدالسلام | | | |

وتجدر الإشارة إلى أن تظهير كمبيالة عبدالسلام لا يغير من طبيعتها كورقة قبض حتى بالنسبة للمستفيد الجديد وهو أحمد كمال، فلا يمكن إعتبارها ورقة دفع إلا بالنسبة للمدين عبدالسلام لأنه سيدفع قيمتها فى تاريخ الإستحقاق.

**(ب) فى تاريخ إستحقاق الورقة :**

فى هذا التاريخ يقوم المستفيد الجديد بتقديم ورقة القبض الى المدين الذي قد يدفع قيمتها أو يرفض الدفع، وتتم المعالجة المحاسبية لكل حالة كما يلى :

**(١) حالة قيام المدين بدفع قيمة الورقة :**

بفرض أنه فى ٨/٣ سدد عبد السلام قيمة الكمبيالة إلى أحمد كمال فى هذه الحالة لا تتأثر دفاتر المنشأة باسم بالعملية لأن ملكية ورقة القبض إنتقلت إلى أحمد كمال منذ تاريخ تظهيرها، ولذلك تسجل هذه العملية فقط فى دفاتر كل من أحمد كمال وعبدالسلام كما يلى :

**- فى دفتر يومية أحمد كمال :**

| ٥٠٠ | | من حـ / الصندوق أو جارى البنك | | | ٨/٣ |
|---|---|---|---|---|---|
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أوراق القبض | | | |
| | | تحصيل الكمبيالة المظهرة لأمرنا | | | |

**- فى دفتر يومية عبدالسلام:**

يسجل عبدالسلام سداده لقيمة الكمبيالة فى تاريخ الإستحقاق كما يلى:

| ٥٠٠ | | من حـ / أوراق الدفع | | | ٨/٣ |
|---|---|---|---|---|---|
| | ٥٠٠ | إلى حـ / البنك أو الصندوق | | | |

**(٢) حالة رفض المدين دفع قيمة الورقة :**

فى هذه الحالة يقوم المستفيد الجديد بعمل إجراءات البروتستو ودفع تكاليفه، ثم يرجع على المستفيد الأصلى بقيمة الورقة مضافا إليها مصاريف البروتستو، ويرجع هذا الأخير بدوره بالقيمة على المدين فإذا فرضنا أنه :

- فى ٨/٥ ورد لمنشأة باسم إخطار من أحمد كمال يفيد أن عبدالسلام رفض سداد الكمبيالة وأنه - أى أحمد كمال - قام بعمل إجراءات البروتستو التى تكلفت ١٥ جنيه.

- وفى ٨/٦ سددت منشأة باسم قيمة المستحق لأحمد كمال، أن تسجيل ما تقدم فى دفتر يومية كل من منشأة باسم، وأحمد كمال وعبدالسلام يتم على النحو التالى :

**- فى دفتر يومية منشأة باسم :**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥١٥ | | من حـ / عبد السلام | | | ٨/٥ |
| | ٥١٥ | إلى حـ / أحمد كمال | | | |
| | | تحميل عبدالسلام بالكمبيالة المرفوضة والبروتستو | | | ٨/٦ |
| ٥١٥ | | من حـ / أحمد كمال | | | |
| | ٥١٥ | إلى حـ/ الصندوق أو جارى البنك | | | |
| | | سداد المستحق لأحمد كمال | | | |

**- فى دفتر يومية أحمد كمال :**

| مدين | دائن | البيان | | | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٥ | | من حـ / منشأة باسم | | | ٨/٤ |
| | ١٥ | إلى حـ / الصندوق أو جارى البنك | | | |
| | | سداد البروتستو عن كمبيالة عبدالسلام وتحميل منشأة باسم بها | | | |
| ٥٠٠ | | من حـ / منشأة باسم | | | ٨/٤ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أوراق القبض | | | |
| | | تحميل منشأة باسم بقيمة الكمبيالة المرفوضة | | | |
| ٥١٥ | | من حـ / الصندوق أو جارى البنك | | | ٨/٦ |
| | ٥١٥ | إلى حـ / منشأة باسم | | | |
| | | تحصيل مستحقاتنا منشأة باسم | | | |

**- فى دفتر يومية عبد السلام:**

لا يسجل عبدالسلام أى شئ فى دفاتره إلا بعد الإتفاق مع منشأة باسم على التسوية النهائية للدين (٥١٥ ج)

| مدين | دائن | البيان | | | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / أوراق الدفع | | | |
| ١٥ | | حـ / البروتستو | | | |
| | ٥١٥ | إلى حـ / منشأة باسم | | | |

**خامساً: إستخدام الورقة كضمان للحصول على سلفة من البنك :**

قد يحتاج المستفيد بورقة القبض إلى أموال نقدية، فيفضل تقديمها للبنك كضمان أو تأمين للحصول على سلفة أو إعتماد. وينتظر البنك حتى تاريخ الإستحقاق ويقوم بتحصيل الورقة من المدين. وإضافة صافى القيمة بالحساب الجارى للمستفيد أو

سداده نقدا أى بعد إستيفاء مستحقات البنك والتى تتمثل فى : الإعتماد الممنوح للمستفيد أو الجزء المسحوب منه، فائدة الإعتماد، مصاريف تحصيل الكمبيالة.

وتنحصر خطوات المعالجة المحاسبية وفقا لهذه الطريقة فيما يلى :

**(ب) عند تقديم الورقة للبنك كتأمين لسلفة أو فتح إعتماد :**

بفرض أنه فى ٥/٤ قدمت منشأة باسم الى البنك الكمبيالة المسحوبة على عبدالسلام كتأمين لفتح إعتماد فى حدود ٧٠٪ من قيمة الكمبيالة (٣٥٠ج) لمدة ٣ شهور. فهذه العملية تعالج محاسبيا فى دفتر منشأة باسم بتوسيط «حساب أوراق قبض برسم التأمين يجعل مدينا بقيمة الكمبيالة بالكامل وحساب أوراق القبض دائنا بنفس القيمة ومن ثم تسجل العملية بدفتر اليومية كما يلى :

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / أ.ق. برسم التأمين | | | | ٥/٤ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أوراق القبض | | | | |
| | | إيداع كمبالة عبدالسلام لدى بنك ... | | | | |
| | | كتأمين لفتح إعتماد | | | | |

**(أ) عند السحب من الإعتماد:**

بفرض أنه فى ٥/٦ سحبت منشأة باسم ٢٥٠ جنيه من الإعتماد لتغذية الخزينة. فهذه العملية تعالج محاسبيا بجعل حساب الصندوق مدينا وحساب البنك (إعتماد) دائنا، ومن ثم تسجل فى دفتر اليومية كما يلى:

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / الصندوق | | | | ٥/٤ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / البنك (إعتماد) | | | | |
| | | سحب جزء من الإعتماد نقدا | | | | |

**- فى دفتر يومية أحمد كمال :**

| مدين | دائن | البيان | | | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٥ | | من حـ / منشأة باسم | | | ٨/٤ |
| | ١٥ | إلى حـ / الصندوق أو جارى البنك | | | |
| | | سداد البروتستو عن كمبيالة عبدالسلام وتحميل منشأة باسم بها | | | |
| ٥٠٠ | | من حـ / منشأة باسم | | | ٨/٤ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أوراق القبض | | | |
| | | تحميل منشأة باسم بقيمة الكمبيالة المرفوضة | | | |
| ٥١٥ | | من حـ / الصندوق أو جارى البنك | | | ٨/٦ |
| | ٥١٥ | إلى حـ / منشأة باسم | | | |
| | | تحصيل مستحقاتنا منشأة باسم | | | |

**- فى دفتر يومية عبد السلام:**

لا يسجل عبدالسلام أى شئ فى دفاتره إلا بعد الإتفاق مع منشأة باسم على التسوية النهائية للدين (٥١٥ ج)

| مدين | دائن | البيان | | | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / أوراق الدفع | | | |
| ١٥ | | حـ / البروتستو | | | |
| | ٥١٥ | إلى حـ / منشأة باسم | | | |

**خامساً: إستخدام الورقة كضمان للحصول على سلفة من البنك :**

قد يحتاج المستفيد بورقة القبض إلى أموال نقدية، فيفضل تقديمها للبنك كضمان أو تأمين للحصول على سلفة أو إعتماد. وينتظر البنك حتى تاريخ الإستحقاق ويقوم بتحصيل الورقة من المدين. وإضافة صافى القيمة بالحساب الجارى للمستفيد أو

سداده نقدا أى بعد إستيفاء مستحقات البنك والتى تتمثل فى : الإعتماد الممنوح للمستفيد أو الجزء المسحوب منه، فائدة الإعتماد، مصاريف تحصيل الكمبيالة.

وتنحصر خطوات المعالجة المحاسبية وفقا لهذه الطريقة فيما يلى :

**(ب) عند تقديم الورقة للبنك كتأمين لسلفة أو فتح إعتماد :**

بفرض أنه فى ٥/٤ قدمت منشأة باسم الى البنك الكمبيالة المسحوبة على عبدالسلام كتأمين لفتح إعتماد فى حدود ٧٠٪ من قيمة الكمبيالة (٣٥٠ج) لمدة ٣ شهور. فهذه العملية تعالج محاسبيا فى دفتر منشأة باسم بتوسيط «حساب أوراق قبض برسم التأمين يجعل مدينا بقيمة الكمبيالة بالكامل وحساب أوراق القبض دائنا بنفس القيمة ومن ثم تسجل العملية بدفتر اليومية كما يلى :

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ/ أ.ق. برسم التأمين | | | ٥/٤ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ/ أوراق القبض | | | |
| | | إيداع كمبالة عبدالسلام لدى بنك ... كتأمين لفتح إعتماد | | | |

**(أ) عند السحب من الإعتماد:**

بفرض أنه فى ٥/٦ سحبت منشأة باسم ٢٥٠ جنيه من الإعتماد لتغذية الخزينة. فهذه العملية تعالج محاسبيا بجعل حساب الصندوق مدينا وحساب البنك (إعتماد) دائنا، ومن ثم تسجل فى دفتر اليومية كما يلى:

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ/ الصندوق | | | ٥/٤ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ/ البنك (إعتماد) | | | |
| | | سحب جزء من الإعتماد نقدا | | | |

**(هـ) فى تاريخ إستحقاق الورقة :**

فى هذا التاريخ يقدم البنك ورقة القبض للمدين الذى قد يدفعها أو يرفض الدفع. وتتم المعالجة المحاسبية لكل حالة كما يلى :

**(١) حالة قيام المدين بدفع قيمة الورقة :**

بفرض أنه فى ٨/٣ ورد لمنشأة باسم إخطار من البنك يفيد أن عبدالسلام سدد قيمة الكمبيالة فى تاريخ الإستحقاق وأنه - أى البنك - اضاف صافى القيمة للحساب الجارى بعد خصم ٢٥٠ ج قيمة ما سحب من الإعتماد، ٨ ج فائدة مدينة، ٢ مصاريف تحصيل.

فإن تسجيل العملية فى دفتر يومية منشأة باسم كما يلى :

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | من مذكورين : | | | ٨/٣ |
| ٢٥٠ | | حـ / البنك (إعتماد) | | | |
| ٨ | | حـ / الفوائد المدينة | | | |
| ٢ | | حـ / م. التحصيل | | | |
| ٢٤٠ | | حـ / جارى البنك | | | |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أ.ق. برسم التأمين | | | |
| | | تحصيل كمبيالة عبدالسلام وسداد مستحقات البنك وإضافة الصافى بالحساب الجارى | | | |

[illegible]

مقدم ورقة القبض: بقيمة الإعتماد أو ما سحب منه، فائدة الإعتماد، مصاريف التحصيل، مصاريف البروتستو، اما مقدم الورقة فيرجع على المدين بقيمة الكمبيالة المرفوضة والبروتستو، فإذا فرضنا أنه :

- فى ٨/٥ ورد لمنشأة باسم أخطار من البنك يفيد أن عبدالسلام رفض سداد قيمة الكمبيالة فى تاريخ الإستحقاق، وأنه قام بعمل إجراءات البروتستو التى تكلفت ١٥ جنيه، كما يستحق له ٨ ج فائدة إعتماد، ٢ ج مصاريف تحصيل.

فى ٨/٦ سددت منشأة باسم مستحقات البنك

فإن تسجيل عملية الرفض وسداد مستحقات البنك يتم كما يلى :

**- فى دفتر يومية منشأة باسم**

| مدين | دائن | البيان | | | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ/ عبدالسلام | | | ٨/٥ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أ.ق. برسم التأمين | | | |
| | | تحميل عبدالسلام بقيمة الكمبيالة المرفوضة | | | |
| | | من مذكورين : | | | ٨/٥ |
| ١٥ | | حـ / مصاريف البروتستو | | | |
| ٢ | | حـ / الفوائد المدينة | | | |
| ٨ | | حـ / م. التحصيل | | | |
| | ٢٥ | إلى حـ / البنك (إعتماد) | | | |
| | | الفوائد والمصاريف المستحقة للبنك + البروتستو | | | |
| ٢٧٥ | | من حـ / البنك (إعتماد) | | | ٨/٦ |
| | ٢٧٥ | إلى حـ / الصندوق أو جارى البنك | | | |
| | | سداد مستحقات البنك (٢٥٠ + ١٥ + ١٠). | | | |

**- فى دفتر يومية عبدالسلام:**

**لا يسجل عبدالسلام أى شئ فى دفاتره إلا بعد الاتفاق مع منشأة باسم على التسوية النهائية للدين (٥١٥ج). وفى تاريخ الإتفاق تسجل دائنيه منشأة باسل نفس القيد السابق ذكره.**

### ٣- التسوية النهائية للورقة التجارية:

ذكرنا فيما تقدم أن المدين (المسحوب عليه أو المتعهد) لا يسجل أى شئ فى دفاتره فى حالة رفضه دفع قيمة ورقة القبض إلا بعد الاتفاق مع الدائن (أو الساحب أو المستفيد الأصلى) على طريقة تسوية الدين المستحق والذى يتمثل فى القيمة الإسمية للورقة المرفوضة مضافا إليها مصاريف البروتستو.

وقد يسفر هذا الإتفاق عن سداد المدين لهذا الدين وفقا لإحدى الطرق التالية :

- السداد نقداً أو بشيك
- السداد بقبول كمبيالة جديدة أو بتحرير سند إذنى جديد بقيمة الدين أى تجديد الورقة المرفوضة بأخرى تستحق الدفع فى تاريخ لاحق لتاريخ الدين .
- سداد جزء من الدين نقداً أو بشيك والباقى بقبول كمبيالة جديدة أو بتحرير سند إذنى جديد.

فإذا فرضنا أن الإتفاق الذى تم بين منشأة باسم وعبدالسلام بتاريخ ٨/١٥ أسفر عن أحد ثلاثة أمور :

(أ) أن يدفع عبدالسلام قيمة الديون نقداً إلى منشأة باسم .........

(ب) أن يقبل بقيمة الدين كمبيالة جديدة تسحبها عليها منشأة باسم وتستحق بعد شهر.

فإن تسجيل هذا الإتفاق فى دفتر يومية كل منهما يتم كما يلى:

ملحوظة : (لا داعى لشرح القيود).

– فى دفتر يومية منشأة باسم :

| مدين | دائن | البيان | | | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥١٥ | | من حـ / الصندوق أو جارى البنك | | | ٨/١٥ |
| | | أو من حـ/ أوراق القبض (بنفس القيمة) | | | |
| | | أو من مذكورين: | | | |
| | | حـ / الصندوق أو جارى البنك | | | |
| | | حـ / أوراق القبض | | | |
| | ٥١٥ | إلى حـ / عبدالسلام | | | |

– فى دفتر يومية عبد السلام:

| مدين | دائن | البيان | | | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥١٥ | | من حـ / منشأة باسم | | | ٨/١٥ |
| | ٥١٥ | إلى حـ / الصندوق أو جارى البنك | | | |
| | | أو إلى حـ / أوراق الدفع | | | |
| | | أو الى مذكورين : | | | |
| | | حـ / الصندوق أو جارى البنك | | | |
| | | وحـ / أوراق الدفع | | | |

وقد يشترط الدائن على مدينه تجديد الورقة المرفوضة وذلك مقابل فائدة تحسب عن المدة من تاريخ الإستحقاق القديم الى تاريخ الإستحقاق الجديد.

فإذا فرضنا أنه فى ٨/١٥ إتفقت منشأة باسم مع عبدالسلام على أن يقبل لأمرها كمبيالة جديدة بقيمة الدين المستحق (٥٠٠ ج الكمبيالة المرفوضة + ١٥ ج (م. البروتستو) تستحق بعد ثلاثة شهور، وذلك نظير فائدة قدرها ٣ جنيها. فإن المعالجة المحاسبية لعملية التجديد بفوائد تم على النحو التالى :

(أ) حالة قيام المدين بدفع الفوائد وقبول كمبيالة جديدة بقيمة الكمبيالة المرفوضة ومصاريف البروتستو فقط:

**- فى دفتر يومية منشأة باسم:**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٣ | ٣ | من حـ / الصندوق أو جارى البنك<br>إلى حـ / الفوائد الدائنة<br>تحصيل فوائد تأخير عن كمبيالة عبدالسلام المرفوضة | | | ٨/١٥ |
| ٥١٥ | ٥١٥ | من حـ / أوراق القبض<br>إلى حـ / عبدالسلام<br>كمبيالة جديدة مسحوبة على عبدالسلام تستحق بعد ٣ شهور | | | ٨/١٤ |

**- فى دفتر يومية منشأة عبدالسلام :**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٣ | ٣ | من حـ / الفوائد المدينة<br>إلى حـ / الصندوق أو جارى البنك<br>سداد فوائد تأخير عن الكمبيالة الملغاة | | | ٨/١٥ |
| ٥١٥ | ٥١٥ | من حـ / منشأة باسم<br>إلى حـ / أوراق الدفع<br>كمبيالة جديدة مسحوبة لأمر منشأة باسم تستحق بعد ٣ شهور | | | ٨/١٤ |

(ب) حالة إضافة الفوائد ضمن الكمبيالة الجديدة (قيمة الكمبيالة المرفوضة + م. البروتستو + الفوائد).

- فى دفتر يومية منشأة باسم :

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٣ | ٣ | من حـ / عبدالسلام<br>إلى حـ / الفوائد الدائنة<br>فوائد تأخير سداد الكمبيالة المرفوضة | | | ٨/١٥ |
| ٥١٨ | ٥١٨ | من حـ / أورق القبض<br>إلى حـ / عبدالسلام<br>كمبيالة جديدة مسحوبة على عبد السلام | | | ٨/١٥ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٣ | ٣ | من حـ / الفوائد المدينة<br>إلى حـ / منشأة باسم<br>فوائد تأخير عن الكمبيالة الملغاة | | | ٨/١٥ |
| ٥١٨ | ٥١٨ | من حـ / منشأة باسم<br>إلى حـ / أوراق الدفع<br>كمبيالة جديدة مسحوبة لأمر منشأة باسم تستحق بعد ٣ شهور | | | ٨/١٥ |

(أ) حالة قيام المدين بدفع الفوائد وقبول كمبيالة جديدة بقيمة الكمبيالة المرفوضة ومصاريف البروتستو فقط:

**- فى دفتر يومية منشأة باسم:**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٣ | ٣ | من حـ / الصندوق أو جارى البنك<br>إلى حـ / الفوائد الدائنة<br>تحصيل فوائد تأخير عن كمبيالة عبدالسلام المرفوضة | | | ٨/١٥ |
| ٥١٥ | ٥١٥ | من حـ / أوراق القبض<br>إلى حـ / عبدالسلام<br>كمبيالة جديدة مسحوبة على عبدالسلام تستحق بعد ٣ شهور | | | ٨/١٤ |

**- فى دفتر يومية منشأة عبدالسلام :**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٣ | ٣ | من حـ / الفوائد المدينة<br>إلى حـ / الصندوق أو جارى البنك<br>سداد فوائد تأخير عن الكمبيالة الملغاة | | | ٨/١٥ |
| ٥١٥ | ٥١٥ | من حـ / منشأة باسم<br>إلى حـ / أوراق الدفع<br>كمبيالة جديدة مسحوبة لأمر منشأة باسم تستحق بعد ٣ شهور | | | ٨/١٤ |

(ب) حالة إضافة الفوائد ضمن الكمبيالة الجديدة (قيمة الكمبيالة المرفوضة + م. البروتستو + الفوائد).

- فى دفتر يومية منشأة باسم :

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٣ | | من حـ / عبدالسلام | | | ٨/١٥ |
| | ٣ | إلى حـ / الفوائد الدائنة | | | |
| | | فوائد تأخير سداد الكمبيالة المرفوضة | | | |
| ٥١٨ | | من حـ / أورق القبض | | | ٨/١٥ |
| | ٥١٨ | إلى حـ / عبدالسلام | | | |
| | | كمبيالة جديدة مسحوبة على عبد السلام | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٣ | | من حـ / الفوائد المدينة | | | ٨/١٥ |
| | ٣ | إلى حـ / منشأة باسم | | | |
| | | فوائد تأخير عن الكمبيالة الملغاة | | | |
| ٥١٨ | | من حـ / منشأة باسم | | | |
| | ٥١٨ | إلى حـ / أوراق الدفع | | | ٨/١٥ |
| | | كمبيالة جديدة مسحوبة لأمر منشأة باسم تستحق بعد ٣ شهور | | | |

# تطبيقات وحالات عملية

## على الأوراق التجارية

**التمرين الأول (محلول) :**

فيما يلى بيان بالعمليات التى تمت بشركة باسم خلال شهر يوليو ١٩٩٥ :

فى ٧/٤ باعت شركة باسم بضاعة لشركة عبدالحميد قيمتها ٢٠٠٠٠ جنيه بخصم تجارى ١٠٪ ونقدى ٥٪ إذا تم السداد خلال ١٠ أيام.

فى ٧/٩ سدد عبد الحميد مبلغ ١٩٠٠ جنيه وسحب عليه باسم ٤ كمبيالات متساوية القيمة تستحق فى ٧/١١، ٧/١٥، ٧/١٨، ٧/٢١.

فى ٧/١٠ أرسل الكمبيالة الأولى للخصم والثانية للتحصيل.

فى ٧/١١ ورد اشعار من البنك يفيد خصم الكمبيالة الأولى وبلغت المصاريف ١٥ جنيه.

فى ٧/١٢ اشترى باسم بضاعة من شركة مختار بضاعة قيمتها ٦٠٠٠ جنيه وخصم ٥٪ للسداد الفورى وقام باسم بسداد المستحق عليه كما يلى :

- سلم له سند اذنى قيمته ١٠٠٠ جنيه
- ظهر له الكمبيالة الثالثة.
- سدد له الباقى بشيك

فى ٧/١٤ ورد اشعار من البنك يفيد بأن قيمة الكمبيالة الأولى قد رفضت وأن البنك أجرى اللازم وتكلف جنيهان.

فى ٧/١٥ باع بضاعة لشركة مجدى بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه وحصل نصف القيمة نقدا. وسحب عليه كمبيالة بالنصف الثانى.

فى ٧/١٦ ورد اشعار من البنك يفيد بتحصيل الكمبيالة الثانية وبلغت مصاريف التحصيل ١٠جنيه.

فى ٧/٢١ لم يتمكن عبدالحميد من سداد الكمبيالة الأخيرة فقامت شركة باسم برفع دعوى قضائية وتكلفت جنيهان.

فى ٧/٢٣ تم الاتفاق بين شركة باسم وشركة عبد الحميد على استبدال الكمبيالتين المرفوضتين (الأولى والرابعة) بكمبيالة قيمتها ٥٠٠٠ جنيه على أن يدفع عبدالحميد مبلغ ٣٠٢٠ جنيه نقداً وفوراً.

والمطلوب : قيود اليومية بشركة باسم والشركات الأخرى التى تتعامل معها.

## الحـــــــــل

- شركة باسم :

| | | |
|---|---|---|
| ١٨٠٠٠ | | من حـ / شركة عبد الحميد |
| | ١٨٠٠٠ | إلى حـ / المبيعات |
| | | بيع بضاعة على الحساب بخصم ١٠٪ |
| | | من مذكورين : |
| ١٩٠٠ | | حـ / النقدية |
| ١٠٠ | | حـ / خصم مسموح به |
| ١٦٠٠٠ | | حـ / أ.ق. |
| | | إلى حـ / شركة عبد الحميد |
| | | تحصيل المستحق على شركة عبد الحميد |
| | | من مذكورين |
| ٤٠٠٠ | | حـ / أ.ق. برسم الخصم |
| ٤٠٠٠ | | حـ / أ.ق. برسم التحصيل |
| | | إلى حـ / أ.ق. |
| | | ارسال كمبيالات للبنك للتحصيل والخصم |

| | | |
|---|---|---|
| من مذكورين : | | |
| حـ / البنك جارى | | ٣٩٨٥ |
| حـ / مصاريف أجيو | | ١٥ |
| إلى حـ / أ.ق. برسم الخصم | ٤٠٠٠ | |
| خصم الكمبيالة الأولى لدى البنك | | |
| من حـ / المشتريات | | ٦٠٠٠ |
| إلى مذكورين | | |
| حـ / أ.د. | ١٠٠٠ | |
| حـ / أ.ق. | ٤٠٠٠ | |
| حـ / خصم مكتب | ٥٠ | |
| حـ / البنك | ٩٥٠ | |
| شراء بضاعة وسداد قيمتها | | |
| من حـ / شركة عبد الحميد | | ٤٠٠٠ |
| إلى حـ / البنك جارى | ٤٠٠٠ | |
| الغاء الكمبيالة وتحميل البنك بقيمتها | | |
| من حـ / شركة عبد الحميد | | ٢ |
| إلى حـ / البنك جارى | ٢ | |
| تحميل العميل بمصاريف البروتستو | | |
| من حـ/ شركة مجدى | ٢٠٠٠ | |
| من حـ/ المبيعات | ٢٠٠٠ | |
| إثبات بيع بضاعة بالأجل لشركة مجدى | | |
| من مذكورين : | | |
| حـ / النقديـة | ٢٠٠٠ | ١٠٠٠ |
| حـ / أ.ق. | | ١٠٠٠ |
| إلى حـ / المبيعات | | |

| | | |
|---|---|---|
| | | من مذكورين : |
| ٣٩٩٠ | | حـ / البنك جارى |
| ١٠ | | حـ / مصاريف تحصيل |
| | ٤٠٠٠ | إلى حـ / أ.ق. برسم الخصم |
| | | تحصيل الكمبيالة الثانية فى البنك |
| ٤٠٠٠ | | من حـ / شركة عبد الحميد |
| | ٤٠٠٠ | إلى حـ / أ.ق |
| | | الغاء الكمبيالة الأخيرة |
| ٢ | | من حـ / شركة عبد الحميد |
| | ٢ | إلى حـ / النقديـــــة |
| | | سداد مصاريف البروتستو وتحميل العميل بها |
| ١٨ | | من حـ / عبد الحميـــــد |
| | ١٨ | إلى حـ / فوائد تأخير |
| | | من مذكورين : |
| ٥٠٠٠ | | حـ / أ.ق. |
| ٣٠٢٠ | | حـ النقديـــــة |
| | ٨٠٢٠ | إلى حـ / شركة عبد الحميد |
| | | تحصيل المستحق على شركة عبد الحميد |

- شركة عبد الحميد :

| | | |
|---|---|---|
| ١٨٠٠٠ | | من حـ / المشتريات |
| | ١٨٠٠٠ | إلى حـ / شركة باسم |
| | | شراء بضاعة بخصم ١٠٪ |

| | | |
|---|---|---|
| ١٨٠٠٠ | | من حـ / شركة باسم |
| | | إلى مذكورين : |
| | ١٩٠٠ | حـ / النقديـــــة |
| | ١٠٠ | حـ / خصم مكتسب |
| | ١٦٠٠٠ | حـ / أ.د. |
| | | سداد المستحق لشركة باسم |
| ٤٠٠٠ | | من حـ / أ.د. |
| | ٤٠٠٠ | إلى حـ / شركة باسم |
| | | الغاء الكمبيالة |
| ٢ | | من حـ / مصاريف قضائية |
| | ٢ | إلى حـ / شركة باسم |
| | | اثبات المصاريف البروتستو |
| ٤٠٠٠ | | من حـ / أ.د. |
| | ٤٠٠٠ | إلى حـ / النقديـــــة |
| | | سداد الكمبيالة الثانية لباسم |
| ٤٠٠٠ | | من حـ / أ.د. |
| | ٤٠٠٠ | إلى حـ / شركة باسم |
| | | الغاء الكمبيالة الأخير |
| ٢ | | من حـ / مصاريف قضائية |
| | ٢ | إلى حـ / شركة باسم |
| | | اثبات المصاريف البروتستو |
| ١٨ | | من حـ / فوائد التأخير |
| | ١٨ | إلى حـ / شركة باسم |

| مدين | دائن | البيان |
|---|---|---|
| ٨٠٢٠ | | من حـ / شركة باسم |
| | | إلى مذكورين |
| | ٥٠٠٠ | حـ / أ.د. |
| | ٣٠٢٠ | حـ / النقديـــة |
| | | سداد المستحق لشركة باسم |

- شركة مختـــار:

| مدين | دائن | البيان |
|---|---|---|
| ٦٠٠٠ | | من حـ/ شركة باسم |
| ٦٠٠٠ | | من حـ/ المبيعات |
| | | بيع بضاعة على الحساب لشركة باسم |
| ٥٠٠٠ | | من مذكوريـــــن : |
| ٥٠ | ٦٠٠٠ | حـ / أ.ق. |
| ٩٥٠ | | حـ / خصم مسموح به |
| | | حـ / النقديـــة |
| | | إلى حـ / المبيعات |
| | | بيع بضاعة وتحصيل قيمتها |

- شركة مجـــدى:

| مدين | دائن | البيان |
|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | | من حـ / المشتريات |
| | | إلى مذكوريـــن : |
| | ١٠٠٠ | حـ / النقديـــة |
| | ١٠٠٠ | حـ / أ.د. |

### التمرين الثانى (غير محلول) :

تمت العمليات المالية التالية فى شركة محمود الطيب وذلك خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٠

- فى ١٠/٣ باعت شركة محمود الكاشف الى مصطفى عبده بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه بخصم تجارى ١٠٪ وخصم نقدى ٥٪ للسداد خلال خمسة أيام.
- فى ١٠/٧ حصلت شركة محمود الكاشف مبلغ ١٩٠٠ جنيه من مصطفى عبده وسحبت عليه أربعة كمبيالات قمة كل منها ٤٠٠٠ جنيه تستحق على التوالى ١١/١، ١١/١٥، ١٢/١، ١٢/١٥.
- فى ١٠/١٨ أرسلت الكمبيالة الرابعة للبنك للتحصيل.
- فى ١٠/٢٠ ظهرت شركة محمود الكاشف الكمبيالة الثانية لشركة النشار سدادا للمستحق لها.
- فى ١٠/٢٨ أرسلت الكمبيالة الثالثة للبنك لخصمها.
- فى ١١/١ حصلت الشركة قيمة الكمبيالة الأولى والتى حل ميعاد استحقاقها كما ورد لها من البنك ما يفيد خصم الكمبيالة الثالثة وكانت مصاريف القطع ١٠ج.
- فى ١١/١٦ وبعد رفض مصطفى عبده سداد الكمبيالة الثانية قامت شركة النشار التى كات قد ظهرت لها الكمبيالة بعمل بروتستو وكلفها ذلك ٣ جنيهات وقامت برد الكمبيالة لشركة محمود الكاشف التى قامت بدورها بسداد القيمة نقدا.
- فى ١١/١٧ رجعت شركة محمود الكاشف على مصطفى عبده بقيمة الكمبيالة المرفوضة وتم الاتفاق بينهما على أن يسدد مصطفى عبده مبلغ ١٥٠٠ جنيه نقدا وأن يقبل بالباقى كمبيالة جديدة تستحق فى ١٢/٣١ وتم تنفيذ الاتفاق.

- فى ١٢/٢ ورد لشركة محمود الكاشف من البنك ما يفيد رفض الكمبيالة المخصومة وأنه عمل البروتستو اللازم والذى كلفه ٣ جنيهات وأنه قد خصم القيمة من الحساب الجارى للشركة لديه .
- فى ١٢/٥ تم الاتفاق بين محمود الكاشف ومصطفى عبده على تجديد الكمبيالة المرفوضة والتى سبق خصمها بكمبيالة جديدة تستحق فى ٢/٥ من العام التالى مع اضافة ٢٥ جنيها فوائد تأخير وتم التنفيذ.
- فى ١٢/١٥ أبلغ البنك محمود الكاشف بتمام تحصيل الكمبيالة التى سبق أن أودعها لديه للتحصيل وقد بلغت مصاريف التحصيل جنيهان.

**والمطلوب:**

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم فى دفاتر كل من محمود الكاشف ومصطفى عبده والنشار.

## التمرين الثالث (محلول) :

فيما يلى صورة لاحدى الكمبيالات التى تداولها عدة أشخاص، والمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما سيرد بشأنها من بيانات فى دفاتر الأشخاص الذين تداولوا الكمبيالة.

| | مليم | جنيه |
|---|---|---|
| المنصورة فى ١٩٩٩/٨/٥ | ... | ٥٠٠ |
| إلى السيد / عصام عبدالمنعم بالمنصورة | | |
| بعد شهرين من تاريخه | | |
| ادفعوا لأمر السيد / جمال محمد وجدى بالقاهرة | | |
| مبلغا وقدره خمسمائة جنيه مصرى لا غير، | | مصطفى الغندور |
| والقيمة وصلتنا بضاعة | | |
| مقبول الدفع | | (توقيع) |
| عصام عبدالمنعم | | |

وكانت التظهيرات التى تمت على الكمبيالة كالآتى :

ادفعوا لأمر خالد القاضى والقيمة وصلتنا بضاعة

جمال وجدى (توقيع)

١٩٩٩/٨/١٠

ادفعوا لأمر البنك الاهلى بالاسكندرية والقيمة وصلتنا نقدا

خالد القاضى (توقيع)

١٩٩٩/٨/١٥

**وذلك بمعلومية:**

- أن مصاريف الخصم بلغت ٥ جنيهات.
- أن الكمبيالة رفضت فى تاريخ الاستحقاق وبلغت مصاريف البروتستو جنيهان .
- أن كل شخص قد رجع على من قبله وقبض منه كامل حقه .
- أن الساحب والمسحوب عليه اتفقا على تجديد الكمبيالة بأخرى تستحق الدفع بعد شهرين مع اضافة ٥ جنيهات فوائد تأخير .

## الحـــــل

**ملاحظة عامة:**

يجب أولاً تحديد الأطراف التى تداولت الكمبيالة عند قيد كل مرحلة من مراحل هذا التداول حيث يقتصر القيد فى كل مرحلة على الأطراف التى اشتركت فيها، وذلك على النحو التالى :

أولاً : عند نشأة الكمبيالة : فى ١٩٩٩/٨/٥

تمت هذه المرحلة بين كل من :

١ - الساحب مصطفى الفندور

٢ - المسحوب عليه عصام عبدالمنعم وتعتبر الكمبيالة بالنسبة له ورقة دفع.

٣ - المستفيد جمال محمد وجدى وتعتبر الكمبيالة بالنسبة له ورقة قبض.

وفيما يلى المعالجة المحاسبية لنشأة الكمبيالة فى دفاتر كل منهم :

١ - فى دفاتر مصطفى:

| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / جمال وجدى |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / عصام عبد المنعم |
| | | سحب كمبيالة العميل عصام لصالح المورد جمال |

٢ - فى دفاتر عصام :

| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / مصطفى الغندور |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أ.د. |
| | | قبول كمبالة لأمر المورد مصطفى الغندور |

٣ - فى دفاتر جمال :

| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / أ. ق. |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / مصطفى الغندور |
| | | إستلام كمبيالة بالمستحق على مصطفى |

**ثانياً : التظهير الأول للكمبيالة : فى ١٠/٨/١٩٩٩م**

تمت هذه المرحلة بين كل من :

١ - المستفيد الأول جمال وجدى

٢ - المستفيد الثانى خالد القاضى وتعتبر الكمبيالة بالنسبة له ورقة قبض.

وفيما يلى المعالجة المحاسبية فى دفاتر كل منهما :

**١ - فى دفاتر جمال وجدى :**

| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / خالد القاضى |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أ.ق |
| | | تظهير الكمبيالة رقم .. لأمر خالد القاضى |

**٢ - فى دفاتر خالد القاضى :**

| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / أ.ق. |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / جمال وجدى |
| | | استلام كمبيالة بالمستحق على جمال وجدى |

**ثالثاً: خصم الكمبيالة لدى البنك: فى ١٥/١٠/١٩٩٩م.**

تمت هذه المرحلة بين كل من :

١ - المستفيد الثانى خالد القاضى

٢ - المستفيد الأخير وهو البنك الأهلى، والقيد فى دفاتره خارجة عن مجال دراستنا.

وفيما يلى المعالجة المحاسبية فى دفاتر خالد القاضى:

**أ - عند ارسال الورقة للبنك:**

| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / أ.ق. برسم الخصم |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أ.ق |

**ب – عند خصم الورقة :**

| | | |
|---|---|---|
| | | من مذكورين : |
| ٤٩٥ | | حـ / جارى البنك |
| ٥ | | حـ / مصاريف الخصم |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أ.ق برسم الخصم |

**ويمكن إجراء قيد موجز بديلب لهذين القيدين وذلك كما يلى :**

| | | |
|---|---|---|
| | | من مذكورين : |
| ٤٩٥ | | حـ / جارى البنك |
| ٥ | | حـ / مصاريف الخصم |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أ.ق . |

فى هذه الحالة تفقد الكمبيالة أهيتها ولذا يجب الغاء أثرها فى الدفاتر وبحيث تعود الأوضاع لما كانت عليه من قبل بين جميع الأطراف .

وفيما يلى المعالجة المحاسبية لرفض الكمبيالة فى دفاتر الأطراف المختلفة :

**١ – فى دفاتر خالد القاضى :**

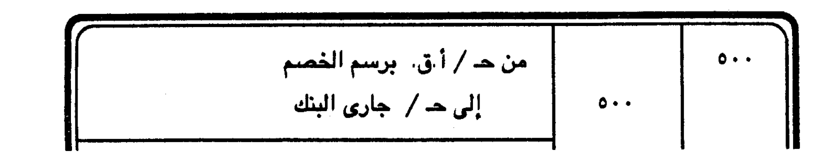
**الغاء قيد الاستلام :**

| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / جمال وجدى |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أ.ق |

**الغاء قيد ارسال الكمبيالة للبنك :**

| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / أ.ق. |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أ.ق برسم الخصم |

**الغاء قيد الخصم :**



| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / أ.ق. برسم الخصم |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / جارى البنك |

**تحميل جمال وجدى بمصاريف البروتستو:**

| | | |
|---|---|---|
| ٢ | | من حـ / جمال وجدى |
| | ٢ | إلى حـ / جارى البنك |

ويمكن إجراء قيد واحد موجز بديل لكل القيود السابقة وهو قي لازم لتلخيص مراكز الأطراف بالنسبة لبعضها البعض وذلك كما يلى :

| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٢ | | من حـ / جمال وجدى |
| | ٥٠٢ | إلى حـ / جارى البنك |

**٢ – فى دفاتر جمال وجدى :**

**إلغاء قيد الاستلام :**

| مدين | دائن | البيان |
|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / مصطفى الفندور |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أ.ق |

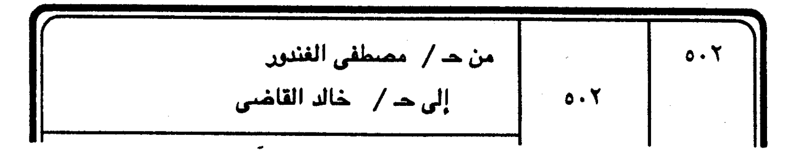
**إلغاء قيد التظهير :**

| مدين | دائن | البيان |
|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / أ.ق. |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / خالد القاضى |

**تحميل مصطفى الفندور بمصاريف البروتستو :**

| مدين | دائن | البيان |
|---|---|---|
| ٢ | | من حـ / مصطفى الفندور |
| | ٢ | إلى حـ / خالد القاضى |

ويمكن إيجاز هذه القيود فى القيد التالى :



| مدين | دائن | البيان |
|---|---|---|
| ٥٠٢ | | من حـ / مصطفى الفندور |
| | ٥٠٢ | إلى حـ / خالد القاضى |

٣ – فى دفاتر مصطفى الغندور :

الغاء قيد التسوية :

| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / عصام عبدالمنعم |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / جمال وجدى |

تحميل عصام بمصاريف البروتستو:

| | | |
|---|---|---|
| ٢ | | من حـ / عصام عبدالمنعم |
| | ٢ | إلى حـ / جمال وجدى |

أو القيد الموجز التالى

| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٢ | | من حـ / عصام عبدالمنعم |
| | ٥٠٢ | إلى حـ / جمال وجدى |

٤ – فى دفاتر عصام عبد المنعم

الغاء قيد الاصدار :

| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / أ.د |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / مصطفى الغندور |

اثبات مصاريف البروتستو:

| | | |
|---|---|---|
| ٢ | | من حـ / مصاريف البروتستو |
| | ٢ | إلى حـ / مصطفى الغندور |

أو القيد الموجز التالى

| | | |
|---|---|---|
| | | من مذكرين : |
| ٥٠٠ | | حـ / أ.د |
| ٢ | | حـ/ مصاريف البروتستو |
| | ٥٠٢ | إلى حـ / مصطفى الغندور |

خامساً : رجوع كل شخص على من قبله واستيفائه حقه :

يلاحظ أن القيود الموجزة التى سبق إجرائها لتلخيص مراكز الأطراف تجاه بعضها البعض تفيدنا عند اجراء قيود التسوية :

١ - فى دفاتر خالد القاضى :

| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٢ | | من حـ / الصنـــــدوق |
| | ٥٠٢ | إلى حـ / جمال وجدى |
| | | تحصيل المستحق على جمال نقدا |

**٢ – فى دفاتر جمال وجدى :**

| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٢ | | من حـ / خالد القاضى |
| | ٥٠٢ | إلى حـ / الصنـــــدوق |
| | | سداد المستحق لخالد القاضى نقدا |
| ٥٠٢ | | من حـ / الصنـــدوق |
| | ٥٠٢ | إلى حـ / مصطفى الغندور |
| | | تحصيل المستحق على مصطفى الغندور نقدا |

**٣ – فى دفاتر مصطفى الغندور :**

| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٢ | | من حـ / جمال وجدى |
| | ٥٠٢ | إلى حـ / الصنـــــدوق |
| | | سداد المستحق لجمال وجدى نقدا |

**سادساً : تجديد الورقة بين الساحب (مصطفى) والمسحوب عليه عصام**

**١ – فى دفاتر مصطفى :**

**أ – إثبات استحقاق فوائد التأخير :**

| | | |
|---|---|---|
| ٥ | | من حـ / عصام عبد المنعم |
| | ٥ | إلى حـ / فوائد تأخير دائنة |

**ب - إثبات تجديد الورقة :**

| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٧ | | من حـ / أ.ق. |
| | ٥٠٧ | إلى حـ / عصام عبدالمنعم |

**٢ - فى دفاتر عصام :**

**أ - إثبات استحقاق فوائد التأخير :**

| | | |
|---|---|---|
| ٥ | | من حـ / فوائد تأخير مدينة |
| | ٥ | إلى حـ / مصطفى الغندور |

**ب - إثبات تجديد الورقة :**

| | | |
|---|---|---|
| ٥٠٧ | | من حـ / مصطفى الغندور |
| | ٥٠٧ | إلى حـ / إ.د. |

ويلاحظ أن تجديد الورقة تم بقيمة الكمبيالة الأصلية + مصاريف البروتستو كما يتضح من القيود الموجزة السابق اجرائها والتى تحدد مراكز الأطراف تجاه بعضهم + قيمة فوائد التأخير التى يتعين اثباتها أولاً قبل اثبات تجديد الورقة .

## التمرين الرابع (محلول):

تمت العمليات التالية فى منشأة السمنودى خلال النصف الأول من شهر ابريل :

- فى ١ منه باعت بضاعة الى محلات المحلاوى بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه كما باعت الى محلات الطنطاوى بضاعة قيمتها فى الكتالوج ٢٠٠٠ جنيه بخصم تجارى ١٠٪ .
- فى ٢ منه اشترت من محلات اسامة الفاتح بضاعة سعرها المكتوب ١٥٠٠ جنيه بخصم تجارى ٥٪ .
- فى ٣ منه سددت محلات المحلاوى بمبلغ ٦٠٠ جنيه بشيك، ٩٠٠ جنيه نقدا وقبلت بالباقى كمبيالة تستحق الدفع فى آخر مايو.
- فى ٥ منه اشترت من محلات محمد الأمين بضاعة بمبلغ ٢٤٠٠ جنيه سددت من قيمتها ٨٠٠ جنيه نقداً.
- فى ٦ منه عند فحص البضاعة المشتراه من محلات محمد الأمين وجد بها جزء غير مطابق للمواصفات واتفق الطرفان على السماح بمبلغ ٢٠٠ ج مقابل عدم رد البضاعة الى البائع، وحررت محلات السمنودى بالباقى سندا اذنيا يستحق الدفع بعد شهرين.
- فى ٨ منه ردت الى محلات اسامه الفاتح بضاعة سعرها المكتوب ٥٠٠ جنيه وقبلت بالباقى كمبيالة تستحق الدفع بعد شهرين.
- فى ١٠ منه سددت محلات الطنطاوى قيمة البضاعة المباعة لها كما يلى :
  - ٥٠٠ ج نقدا - ٣٠٠ ج بشيك
  - قبلت كمبيالة بمبلغ ٤٠٠ ج تستحق بعد ٤ شهور
  - حرر بالباقى سندا أذنيا يستحق بعد شهر

- فى ١١منه أرسلت الكمبيالة المسحوبة على محلات المحلاوى إلى البنك لتحصيلها فى تاريخ الاستحقاق .
- فى ١٣ منه اشترت بضاعة من محلات الأمل قيمتها ١٧٠٠ ج.
- فى ١٤ منه سددت المستحق لمحلات الأمل بتظهير السند الاذنى المسحوب على محلات الطنطاوى وقبول كمبيالة جديدة بمبلغ ٥٠٠ ج وسددت الباقى بشيك.
- فى ١٥ منه خصمت الكمبيالة المسحوبة على محلات الطنطاوى فى البنك وقد تم ايداع صافى القيمة بالحساب الجارى للمنشأة بعد خصم مصاريف قطع قدرها ٥ ج.

**المطلوب:**

إثبات قيود اليومية اللازمة فى دفاتر السمنودى

**الحل:**

**دفتر يومية محلات السمنودى**

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | من مذكورين : | ٢٠٠٠/٤/١ |
| ٣٠٠٠ | | حـ / محلات المحلاوى | |
| ١٨٠٠ | | حـ / محلات الطنطاوى | |
| | ٤٨٠٠ | إلى حـ / المبيعات | |
| | | اثبات المبيعات الآجلة لمحلات الطنطاوى بفاتورة رقم .. والى محلات المحلاوى بفاتورة رقم .... | |

| | | البيان | التاريخ |
|---|---|---|---|
| ١٤٢٥ | | من حـ / المشتريات | ٢٠٠٠/٤/٢ |
| | ١٤٢٥ | إلى حـ / أسامة الفاتح | |
| | | مشتريات بفاتورة رقم ... بخصم تجارى ٥٪ | |
| | | من مذكورين | ٢٠٠٠/٤/٣ |
| ٦٠٠ | | حـ / البنـــك | |
| ٩٠٠ | | حـ / الصنــدوق | |
| ١٥٠٠ | | حـ / أوراق القبض | |
| | ٣٠٠٠ | إلى حـ / محلات المحلاوى | |
| | | اثبات سداد الفاتورة رقم ... بشيك رقم .. وايصال رقم .. وقبول كمبيالة استحقاق آخر مايو | |
| ٢٤٠٠ | | من حـ / المشتريـــات | ٢٠٠٠/٤/٥ |
| | | إلى مذكورين: | |
| | ٨٠٠ | حـ / الصنــدوق | |
| | ١٦٠٠ | حـ / محمد الأمين | |
| | | مشتريات بفاتورة رقم ...... وسداد جزء من القيمة بايصال رقم ..... | |
| ١٦٠٠ | | من حـ / محمد الأمين | ٢٠٠٠/٤/٦ |
| | | إلى مذكورين : | |
| | ٢٠٠ | حـ / مسموحات المشتريات | |
| | ١٤٠٠ | حـ / أوراق الدفع | |
| | | سداد باقى الفتورة رقم .... بقبول سند اذنى | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٤٢٥ | | من حـ / أسامة الفاتح | ٢٠٠٠/٤/٨ |
| | | إلى مذكورين : | |
| | ٤٧٥ | حـ / مردودات المشتريات | |
| | ٩٥٠ | حـ / أوراق الدفع | |
| | | سداد الفاتورة رقم ... بكمبيالة رقم .. وذلك بعد رد جزء من البضاعة باشعار رقم .. | |
| | | من مذكورين | ٢٠٠٠/٤/١٠ |
| ٥٠٠ | | حـ / الصندوق | |
| ٣٠٠ | | حـ / البنك | |
| ١٠٠٠ | | حـ / أوراق القبض | |
| | ١٨٠٠ | إلى محلات الطنطاوى | |
| | | سداد الفاتورة رقم ... بإيصال رقم .. وشيك رقم .. وقبول سند اذنى يستحق بعد شهر | |
| ١٥٠٠ | | من حـ / أوراق قبض برسم التحصيل | ٢٠٠٠/٤/١١ |
| | ١٥٠٠ | إلى حـ / أوراق القبض | |
| | | ارسال الكمبيالة المسحوبة على محلات المحلاوى إلى البنك لتحصيل قيمتها فى تاريخ إستحقاقها | |
| ١٧٠٠ | | من حـ / المشتريات | ٢٠٠٠/٤/١٣ |
| | ١٧٠٠ | إلى حـ/ محلات الأمل | |
| | | مشتريات أجلة بفاتورة رقم... | |

| منه | له | البيان | التاريخ |
|---|---|---|---|
| ١٧٠٠ | | من حـ / محلات الأمل | ١٤/٤/٢٠٠٠ |
| | | إلى مذكورين : | |
| | ٦٠٠ | حـ / أوراق القبض | |
| | ٥٠٠ | حـ / أوراق الدفع | |
| | ٦٠٠ | حـ / البنـــك | |
| | | سداد الفاتورة رقم .. بتظهير السند الاذنى المسحوب على محلات الطنطاوى وقبول كمبيالة رقم .. وسداد الباقى بشيك رقم ... | |
| | | من مذكورين : | ١٥/٤/٢٠٠٠ |
| ٣٩٥ | | حـ / البنـــك | |
| ٥ | | حـ / مصاريف القطع «الآجيو» | |
| | ٤٠٠ | إلى حـ / أوراق القبض | |
| | | قطع الكمبيالة المسحوبة على محلات الطنطاوى وإيداع الصافى فى حسابنا الجارى | |

## التمرين الخامس (غير محلول) :

بدأت محلات محمد كمال أعمالها التجارية فى أول أكتوبر ٢٠٠٠، برأسمال قدره ١٥٠٠٠ج ممثل فى العناصر التالية :

٣٠٠٠ أثاث، ٤٠٠٠ عقار، ٢٥٠٠ بضاعة، ١٥٠٠ صندوق، ٢٠٠٠ بنك، ٥٠٠٠ مدينون (٣٠٠٠ خالد، ٢٠٠٠ كامل)، ٣٠٠٠ بدوى (دائن).

- فى ٢ منه اشترى بضاعة من محلات حسونة بمبلغ ١٥٠٠ ج ودفع نقدا ٣٠ ج عمولة السمسار الذى أتم الشراء، ٢٠ ج مصاريف نقل البضاعة علماً بأن التسليم محل البائع .

- فى ٤ منه  باع بضاعة إلى كامل بمبلغ ٥٠٠ ج بخصم تجارى ١٠٪ و خصم نقدى ٥٪ اذا تم السداد خلال أسبوع.
- فى ٦ منه  سحب كمبيالة على العميل خالد بمبلغ ١٠٠٠ جنيه وقبلت فى نفس اليوم.
- فى ٧ منه  باع الى خالد بضاعة بمبلغ ٣٠٠ ج بخصم ١٠٪ اذا تم السداد خلال ٣ أيام.
- فى ٨ منه  اشترى بضاعة من المورد بدوى بمبلغ ٢٩٠٠ ج.
- فى ٩ منه  سدد المبلغ المستحق للمورد بدوى كالآتى :

٦٠٠ ج نقدا، تحرير سند اذنى بمبلغ ١٣٠٠ ج يستحق بعد شهر وسحب كمبيالة بالباقى على العميل خالد لصالح المورد بدوى تستحق بعد شهرين وقبلها خالد فى نفس اليوم.

- في ١١ منه أرسل الكمبيالة المسحوبة على خالد الى البنك لقطعها .
- فى ١٢ منه  سدد العميل خالد باقى المستحق عليه نقدا .
- فى ١٣ منه  وصلت موافقة البنك على قطع كمبيالة خالد وأودع الصافى فى الحساب الجارى بعد خصم أجيو قدره ١٠ ج.
- فى ١٤ منه  سحب كمبيالة على العميل كامل بمبلغ ١٤٥٠ ج تستحق بعد ٣ شهور.
- فى ١٥ منه  سدد قيمة الفاتورة الخاصة بالمورد حسونة بتظهير الكمبيالة على كامل وسدد الباقى نقدا.
- فى ١٧ منه  سدد كامل باقى المستحق عليه كالآتي :

قبول كمبيالة بمبلغ ٦٠٠ جنيه تستحق بعد ٤ شهور وتحرير سند اذنى بالباقى يستحق بعد شهرين.

- فى نفس التاريخ قطع الكمبيالة المسحوبة على كامل فى البنك وقد تم اضافة الصافى للحساب الجارى للمنشأة بعد خصم أجيو بمعدل ٦٪ سنويا.
- فى ٢٠ منه أرسل السند الاذنى المسحوب على العميل كامل الى البنك لتحصيل قيمته فى تاريخ الاستحقاق.

**المطلوب** : اثبات قيود اليومية اللازمة فى دفاتر محلات محمد كمال.

**التمرين السادس (محلول):**

كان رصيد حساب أوراق القبض فى دفتر أستاذ محلات باسم كمال فى ٩٩/١/١ مبلغ ٧٠٠٠ج ممثلا فى :

- كمبيالة بمبلغ ٢٠٠٠ ج مسحوبة على شريف استحقاق ٩٩/٩/٤
- كمبيالة بمبلغ ٢٥٠٠ج مسحوبة على حمدى استحقاق أول أكتوبر ١٩٩٩م.
- البقاى عبارة عن سند إذنى مسحوب على محلات الوفاء استحقاق ١٩٩٩/١١/١٥م

فإذا علمت أنه قد تم التصرف فى الأوراق التجارية السابقة كالآتى :

- فى ٧/٢ تم تظهير الكمبيالة المسحوبة على العميل شريف إلى المورد سمير سدادا لدين له طرف المنشأة.
- فى ٧/٥ أرسلت الكمبيالة المسحوبة على العميل حمدى الى البنك لتحصيلها فى تاريخ الاستحقاق.
- فى ٧/١٥ تم قطع السند الاذنى المسحوب على محلات الوفاء فى البنك وقد وافق البنك على القطع فى نفس اليوم وأودع الصافى بالحساب الجارى بعد خصم أجيو بمعدل ٣٪ سنويا.

وفى تاريخ استحقاق كل ورقة تم ما يلي :

- فى تاريخ استحقاق الكمبيالة المسحوبة على العميل شريف رفض سداد قيمتها الى المورد سمير وقد أجرى سمير بروتستو تكلف ١٠ج دفعها نقدا ورجع بالقيمة على محلات باسم كمال التى سددت له المستحق عليها نقدا. وقد اتفقت محلات باسم كمال مع العميل شريف على سحب كمبيالة جديدة بالدين تستحق بعد شهرين بعد اضافة فائدة تأخير بمعدل ٦٪ سنويا على أصل الدين.
- فى تاريخ استحقاق الكمبيالة المسحوبة على العميل حمدى قام بسدادها الى البنك ووصل اشعار البنك يفيد أضافة قيمة الكمبيالة الى الحساب الجارى بعد خصم مصاريف تحصيل قدرها ١٥ج.
- فى تاريخ استحقاق السند الاذنى المستحق على محلات الوفاء وصل اشعار من البنك يفيد برفض سداد السند الاذنى وقد تم اجراء بروتستو تكلف ١٠ ج وقد تم اعلان افلاس محلات الوفاء ولم تتمكن محلات باسم من تحصيل مبلغ ١٠٠٠ ج نقدا.

**المطلوب:**

١ - اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات الخاصة بالأوراق الثلاثة السابقة فى دفتر يومية محلات باسم كمال.

٢ - تصوير حساب أوراق القبض كما يظهر فى نهاية تلك العمليات فى دفتر استاذ محلات باسم كمال.

## الحل

**١ - دفتر يومية محلات باسم كمال:**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | ٢٠٠٠ | من حـ / سمير<br>إلى حـ / أوراق القبض<br>تظهير الكمبيالة المسحوبة على شريف إلى سمير | ٩٩/٧/٢ |
| ٢٥٠٠ | ٢٥٠٠ | من حـ / أوراق قبض برسم التحصيل<br>إلى حـ / أوراق القبض<br>ارسال الكمبيالة المسحوبة على حمدى الى البنك لتحصيل قيمتها فى تاريخ الاستحقاق | ٩٩/٧/٥ |
| ٢٤٢٥<br>٧٥ | ٢٥٠٠ | من مذكورين :<br>حـ / البنك<br>حـ / مصاريف القطع «الأجيو»<br>إلى حـ / أوررق القبض<br>قطع السند الاذنى المسحوب على محلات الوفاء استحقاق ١١/١٥ بمعدل خصم ٣٪ سنويا | ٩٩/٧/١٥ |
| ٢٠١٠ | ٢٠١٠ | من حـ / شريف<br>إلى حـ / سمير<br>الرجوع على العميل شريف بقيمة الكمبيالة المرفوضة ومصاريف البروتستو لصالح المورد سمير | تاريخ الرجوع |
| ٢٠١٠ | ٢٠١٠ | من حـ / سمير<br>إلى حـ / الصندوق<br>سداد المستحق للمورد سمير بايصال رقم.... | تاريخ السداد |

| | | | البيان | التاريخ |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠٣٠ | | | من حـ / أوراق القبض<br>إلى مذكورين :<br>حـ / شريف<br>حـ / فوائد تأخير دائنه<br>سحب كمبيالة جديدة بقيمة الكمبيالة المرفوضة مضافا اليها مصاريف البروتستو وفائدة التأخير | تاريخ الاتفاق |
| | ٢٠١٠<br>٢٠ | | | |
| ٢٤٨٥<br>١٥ | | | من مذكورين<br>حـ / البنك<br>حـ / مصاريف التحصيل<br>إلى حـ / أ.ق. برسم التحصيل<br>تحصيل الكمبيالة المسحوبة على حمدى بواسطة البنك واضافة الصافي الى الحساب الجارى | تاريخ وصول اشعار البنك |
| | ٢٥٠٠ | | | |
| ٢٥١٠ | | | من حـ / محلات الوفاء<br>إلى حـ / البنك<br>الرجوع على محلات الوفاء بقيمة السند الاذنى المرفوض مضافا اليه مصاريف البروتستو | تاريخ الرجوع |
| | ٢٥١٠ | | | |
| ١٠٠٠<br>١٥١٠ | | | من مذكورين:<br>حـ / الصندوق<br>حـ / الديون المعدومة<br>إلى حـ / محلات الوفاء<br>اشهار افلاس محلات الوفاء وتحصيل جزء من الدين وإعدام الباقى | تاريخ التسوية |
| | ٢٥١٠ | | | |

**٢ - حـ / أوراق القبض**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٧٠٠٠ | رصيد منقول | ٧/١ | ٢٠٠٠ | من حـ / سمير | ٧/٢ |
| ٢٠٣٠ | الى مذكورين | ٩/٤ | ٢٥٠٠ | من حـ/ أ.ق برسم التحصيل | ٧/٥ |
| | | | ٢٥٠٠ | من مذكورين | ٧/١٥ |
| | | | ٢٠٣٠ | رصيد مرحل | |
| ٩٠٣٠ | | | ٩٠٣٠ | | |

**التمرين السابع (غير محلول):**

فى ٢٠٠٠/١/١ كان رصيد حساب أوراق القبض فى دفاتر محلات محمد كمال ممثلا فى الأوراق التالية :

١ - كمبالة بمبلغ ١٥٠٠ج مسحوبة على نمحلات البشبيشى استحقاق أول مارس ٢٠٠٠م.

٢ - سند اذنى بمبلغ ١٠٠٠ج مسحوب على محلات الشرقاوى استحقاق أول ابريل ٢٠٠٠م.

وفى نفس التاريخ كان رصيد حساب أوراق الدفع ممثلا فى سند اذنى بمبلغ ٢٠٠٠ج محرر لصالح محلات الجابرى استحقاق أول فبراير ٢٠٠٠م.

**فإذا علمت أنه تم :**

- الاحتفاظ بالكمبيالة المسحوبة على محلات البشبيشى حتى تاريخ استحقاقها .
- أرسل السند الاذنى المسحوب على محلات الشرقاوى الى البنك لقطعه بتاريخ ١/٤ وقد وصل اخطار البنك بالموافقة على القطع فى اليوم التالى وأضاف الصافى الى الحساب الجارى بعد خصم أجيو قدره خمسة جنيهات.

**وفى تاريخ استحقاق كل ورقة تم ما يلى :**

- فى أول فبراير رفضت محلات محمد كمال سداد قيمة السند الاذنى المحرر لصالح محلات الجابرى، فقام الأخير بعمل بروتستو تكلف ٥ ج نقدا، وبعد ٣ أيام تم الاتفاق على ما يلى :
- سداد نصف السند الاذنى مضافا اليه مصاريف البروتستو نقداً.
- قبول كمبيالة جديدة بالباقى تستحق بعد ٣ أشهر بعد اضافة فائدة تأخير قدرها ١٠ج.
- فى أول مارس رفضت محلات البشبيشى سداد قيمة الكمبيالة المسحوبة عليها وتم اجراء بروتستو تكلف ٣ ج نقدا، وتم الاتفاق على قبول كمبيالة جديدة بالقيمة تكلف ٣ ج نقدا، وتم الاتفاق على قبول كمبيالة جديدة بالقيمة تستحق فى آخر مايو مع اضافة فائدة تأخير قدرها ٧ ج.
- فى أول أبريل وصل اخطار من البنك يفيد توقف محلات الشرقاوى عن سداد قيمة السند الاذنى المسحوب عليها وقد أجرى بروتستو تكلف ٤ ج وتم الاتفاق على ما يلى :
- سداد مصاريف البروتستو نقدا .
- قبول كمبيالة جديدة تستحق بعد ٤ شهور بقيمة السند المرفوض مضافا اليها فوائد تأخير بمعدل ٦٪ سنويا.

**المطلوب :** اجراء قيود اليومية اللازمة فى دفاتر محلات محمد كمال وتصوير حسابى أ.ق، أ.د.

## التمرين الثامن (محلول) :

فيما يلى احدى الكمبيالات والتظهيرات الظاهرة عليها :

| | | مليم | جنيه |
|---|---|---|---|
| المنصورة فى ٢٩ يناير ١٩٩٩ | المبلغ بالأرقام | — | ٥٠٠ |

إلى السيد / عباس رضوان بالقاهرة
فى تاريخ أول أبريل ١٩٩٩
ادفعوا لأمر السيد / أحمد زغلول بالاسكندرية
مبلغا وقدره : خمسمائة جنيه مصرى لا غير
والقيمة وصلتنا بضاعة

| الساحب | مقبول الدفع |
|---|---|
| | عباس رضوان |
| أحمد كمال | ١٩٩٩/٢/١ |

**التظهيرات:**

ادفعوا لأمر السيد / سامى النجدى والقيمة وصلتنا بضاعة.
أحمد زغلول فى ١٩٩٩/٢/٤
ادفعوا لأمر بنك القاهرة بالمحلة الكبرى والقيمة وصلتنا نقداً.
سامى النجدى فى ١٩٩٩/٣/١

فإذا علمت أن :

١ - أضاف البنك لقاطع الكمبيالة مبلغ ٤٩٥ ج على حسابه الجارى طرفه .

٢ - رفض المسحوب عليه السداد فى تاريخ الاستحقاق وبلغت مصاريف البروتستو ٣جنيه.

٣ - أن كل شخص قد رجع على مدينه الأصلى فى تاريخ الرفض وقبض منه كامل دينه نقدا فى اليوم التالى .

٤ - اتفق الساحب الأصلى والمسحوب عليه على تجديد الكمبيالة بأخرى تستحق الدفع بعد شهرين بعد اضافة فوائد تأخير قدرها ٧ جنيهات.

**المطلوب:**

إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات البيانات السابقة فى دفاتر يومية جميع الأشخاص الذين ظهرت أسماؤهم على الكمبيالة.

**الحـــــل**

**١ - دفتر يومية أحمد كمال (الساحب):**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / أحمد زغلول | ٢/١ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / عباس رضوان | |
| | | سحب كمبيالة على العميل عباس رضوان لصالح المورد أحمد زغلول استحقاق أوب أبريل | |
| ٥٠٣ | | من حـ / عباس رضوان | ٤/١ |
| | ٥٠٣ | إلى حـ / أحمد زغلول | |
| | | الرجوع على العميل عباس رضوان بقيمة الكمبيالة المرفوضة مضافا إليها مصاريف البروتستو لصالح المورد أحمد زغلول | |
| ٥٠٣ | | من حـ / أحمد زغلول | ٤/٢ |
| | ٥٠٣ | إلى حـ / الصنـــــدوق | |
| | | سداد المستحق للمورد أحمد زغلول بإيصال رقم .... | |
| ٧ | | من حـ/عباس رضوان | ٤/٥ |
| | ٧ | إلى حـ/ فوائد تأخير دائنة | |
| | | إثبات فوائد تأخير | |
| ٥١٠ | | من حـ / أوراق القبض | |
| | ٥١٠ | حـ/ عباس رضوان | |
| | | سحب كمبيالة جديدة على العميل عباس رضوان بقيمة الكمبيالة المرفوضة مضافا إليها مصاريف البروتستو وفائدة التأخير. | |

**٢ - دفتر يومية عباس رضوان (المسحوب عليه):**

| مدين | دائن | البيان | التاريخ |
|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / أحمد كمال | ٢/١ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أوراق الدفع | |
| | | قبول كمبيالة على المحل استحقاق اول أبريل | |
| | | من مذكورين | ٤/٥ |
| ٥٠٠ | | حـ / أوراق الدفع | |
| ٣ | | حـ / مصاريف البروتستو | |
| | ٥٠٣ | إلى حـ / أحمد كمال | |
| | | الغاء الكمبيالة المرفوضة وتحميلنا بمصاريف البروتستو | |
| ٧ | | حـ/ فوائد تأخير مدينة | ٤/٥ |
| ٥١٠ | ٧ | من حـ / أحمد كمال | |
| | | إثبات فوائد تأخير مدينة | |
| | ٥١٠ | إلى حـ / أوراق الدفع | |
| | | قبول كمبيالة جديدة تستحق بعد شهرين بقيمة الكمبيالة الملغاة مضافا اليها م. البروتستو وفائدة التأخير. | |

٣ - دفتر يومية أحمد زغلول (المستفيد) :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / أوراق القبض | ٢/١ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أحمد كمال<br>كمبيالة واردة من العميل أحمد كمال استحقاق أول ابريل | |
| ٥٠٠ | | من حـ / سامى النجدى | ٢/٤ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أوراق القبض<br>تظهير الكمبيالة المسحوبة على عباس رضوان إلى سامى النجدى | |
| ٥٠٣ | | من حـ / أحمد كمال | ٤/١ |
| | ٥٠٣ | إلى حـ / سامى النجدى<br>الرجوع على العميل أحمد كمال بقيمة الكمبيالة المرفوضة مضافا إليها م. البروتستو لصالح المورد سامى النجدى | |
| ٥٠٣ | | من حـ / سامى النجدى | ٤/٢ |
| | ٥٠٣ | إلى حـ / الصنـــدوق<br>سداد المستحق للمورد سامى النجدى بإيصال رقم.... | |
| ٥٠٣ | | من حـ / الصنـــدوق | ٤/٢ |
| | ٥٠٣ | إلى حـ / أحمد كمال<br>تحصيل المستحق على العميل أحمد كمال بايصال رقم...... | |

**٤ - دفتر يومية محلات سامى النجدى**

| مدين | دائن | البيان | التاريخ |
|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | | من حـ / أوراق القبض | ٢/٤ |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أحمد زغلول | |
| | | ك/مبيالة مظهرة لامرنا مسحوبة على عباس رضوان استحقاق ٤/١ | |
| | | من مذكورين : | ٣/١ |
| ٤٩٥ | | حـ / جارى البنك | |
| ٥ | | حـ / مصاريف القطع «الآجو» | |
| | ٥٠٠ | إلى حـ / أوراق القبض | |
| | | قطع الكمبيالة المسحوبة على عباس رضوان فى البنك | |
| ٥٠٣ | | من حـ / أحمد زغلول | ٤/١ |
| | ٥٠٣ | إلى حـ / البنـــك | |
| | | الرجوع على أحمد زغلول بقيمة الكمبيالة المرفوضة مضافا اليها مصاريف البروتستو وخصم القيمة من حسابنا الجارى بالبنك. | |
| ٥٠٣ | | من حـ / الصنـــدوق | ٤/٢ |
| | ٥٠٣ | إلى حـ / أحمد زغلول | |
| | | تحصيل المستحق على العميل أحمد زغلول بإيصال رقم.......... | |

**التمرين الثامن (غير محلول) :**

عند مراجعة حسابات شركة الاخلاص اكتشفت الاخطاء التالية :

- باعت الشركة بضاعة الى محلات حسنى بمبلغ ٥٠٠ جنيه بخصم تجارى ١٠٪ قيدت بالمبلغ الأساسى.
- اشترت أثاثا بمبلغ ٤٠٠ جنيه نقدا وقيد المبلغ ضمن حساب المشتريات.
- دفعت الشركة مبلغ ٥٠٠٠ جنيه نقدا قيمة سيارة خاصة لصاحب المحل وجعل حساب السيارات مدينا بالمبلغ.
- اشترت الشركة بضاعة من محلات التابعى قيمتها ٨٠٠ جنيه وقيدت مشتريات من محلات الراجحى.
- سددت الشركة المستحق للمورد صلاح بتحويل الكمبيالة المسحوبة على العميل شوقى قيمتها ٤٥٠ جنيه وقيدت بالدفاتر أوراق دفع.
- أغفل كاتب الحسابات قيد الفواتير التالية :

  * فاتورة شراء بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ج من محلات السعادة.
  * فاتورة شراء بضاعة بمبلغ ٣٠٠ج من مؤسسة التعاون.
  * فاتورة شراء بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ج من شركة النقل والهندسة.

- دفعت الشركة مرتبات الشهر وقدرها ١٢٠٠ ج نقدا وقيد المبلغ ١٢٠ ج فقط.

**المطلوب :** إجراء قيود اليومية اللازمة لتصحيح الاخطاء السابقة بأكثر من طريقة.

**التمرين التاسع (محلول) :**

ارتكب كاتب الحسابات فى منشأة هانى الاخطاء الآتية فى شهر يونيو ١٩٩٨:

| رقم | مبلغ | بيــــــــــان | الخطــأ |
|---|---|---|---|
| ١ | ٤٠ | مجموع خانة الخصم المسموح به بدفتر النقدية (مقبوضات) | رحل الى حساب الخصم المكتسب بدفتر الاستاذ فى الجانب الدائن |
| ٢ | ٢٥ | مجموع خانة الخصم المكتسب بدفتر النقدية (المدفوعات) | رحل الى حـ/ الخصم المسموح به فى دفتر الاستاذ بالجانب المدين |
| ٣ | ٥٠ | عربون مقبوض من رشدى | قيد فى خانة المبيعات بدفتر النقدية (مقبوضات) |
| ٤ | ٣٠٠ | مدفوعات لحسين سداد الكمبيالة | جعل حسين مدينا بها |
| ٥ | ٣٠ | فائدة مستحقة للبنك | جعل البنك مدينا بها |
| ٦ | ١٥٠ | قيمة كمبيالة مسحوبة على العميل سالم | قيدت فى دفتر اوراق القبض ولكنها لم ترحل الى حساب العميل. |

**المطلوب : تصحيح الأخطاء السابقة بفرض :**

**١ - اكتشاف هذه الأخطاء قبل عمل ميزان المراجعة.**

**٢ - اكتشاف هذه الاخطاء بعد عمل ميزان المراجعة على أن يستخرج الفرق بين مجموع جانبى ميزان المراجعة، ثم اجراء قيود اليومية اللازمة لاصلاح الخطأ وتصوير حساب المعلق.**

## الحـــل

**أولا : بفرض اكتشاف الاخطاء قبل عمل ميزان المراجعة:**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٦/٣٠ | ١ | الخطأ فى الترحيل الى الاستاذ يتم عن طريق شطب القيد من حساب الخصم المكتسب ويقيد فى حـ / الخصم المسموح به بالجانب المدين. | | |
| ٦/٣٠ | ٢ | الخطأ فى الترحيل الى الاستاذ تم عن طريق شطب القيد فى حـ / الخصم المسموح به ويقيد فى حـ / الخصم المكتسب بالجانب الدائن | | |
| ٦/٣٠ | ٣ | من حـ / المبيعات<br>إلى حـ / رشـدى<br>لا يعتبر العربون من المبيعات ولكن يجب ان يظهر حـ / العميل دائنا بقيمة العربون وليس حساب المبيعات | ٥٠ | ٥٠ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٣٠٠ | | من حـ / أوراق الدفع | ٤ | ٦/٣٠ |
| | ٣٠٠ | إلى حـ / حسيـــن<br>سداد قيمة الكمبيالة لحسين يؤدى إلى تخفيض حـ أ/د. بالقيمة وجعله مدينا وليس حـ / حسين الذى جعل مدينا وقت قبول الكمبيالة. | | |
| | | الخطأ فى ترحيل الفاتورة الى حـ/ البنك بشطب القيد من الجانب المدين ويقيد فى نفس الحساب ولكن فى الجانب الدائن | ٥ | ٦/٣٠ |
| | | يتم ترحيل العملية الى حـ / سالم بالجانب الدائن | ٦ | ٦/٣٠ |

**ثانياً : بفرض اكتشاف الاخطاء بعد عمل ميزان المراجعة:**

**١ - أثر الاخطاء على ميزان المراجعة**

| رقم | أثر الأخطاء بالزيادة | | بيـــــان |
|---|---|---|---|
| | مـدين | دائن | |
| ١ | | ٨٠ | هذا الخطأ يؤثر بالزيادة بمقدار الضعف على الجانب الدائن من الميزان |
| ٢ | ٥٠ | | هذا الخطأ يؤثر بالزيادة بمقدار الضعف فى الجانب المدين من الميزان |
| ٣ | | | لا أثر لهذا الخطأ على الميزان |
| ٤ | | | لا أثر لهذا الخطأ على الميزان |
| ٥ | ٦٠ | | هذا الخطأ يؤثر بالزيادة بمقدار الضعف على الجانب المدين من الميزان |
| ٦ | ١٥٠ | | هذا الخطأ يؤثر بالزيادة على الجانب المدين للميزان |
| | | ١٨٠ | الحساب المعلق (الفرق بين جانبى الميزان) |
| | ٢٦٠ | ٢٦٠ | |

٢ – قيود اليومية

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | من مذكورين : | ١ | ٦/٣٠ |
| ٤٠ | | حـ / خصم مكتسب | | |
| ٤٠ | | حـ / خصم مسموح به | | |
| | ٨٠ | إلى حـ / معلق | | |
| | | الغاء القيمة من حـ / الخصم المكتسب واثباته فى حـ / الخصم المسموح به | | |
| ٥٠ | | من حـ / معلق | ٢ | ٦/٣٠ |
| | | إلى مذكورين : | | |
| | ٢٥ | حـ / خصم مسموح به | | |
| | ٢٥ | حـ / خصم مكتسب | | |
| | | الغاء القيمة من حـ / الخصم المسموح به واثباته فى حـ / الخصم المكتسب | ٣ | ٦/٣٠ |
| | | نفس القيد فى الحل أولاً | ٤ | ٦/٣٠ |
| | | نفس القيد فى الحل أولاً | ٥ | ٦/٣٠ |
| ٦٠ | | من حـ / معلق | | |
| | ٦٠ | إلى حـ / البنك | | |
| | | جعل البنك دائنا بقيمة الفائدة | | |
| ١٥٠ | | من حـ / معلق | ٦ | ٦/٣٠ |
| | ١٥٠ | إلى حـ / سالم | | |
| | | ترحيل قيمة الكمبيالة لحساب سالم | | |

**٣ - حـ / الحساب المعلق**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٥٠ | الى مذكورين : | ١٨٠ | رصيد (فرق ميزان المراجعة) |
| ٦٠ | إلى حـ / البنك | | |
| ١٥٠ | إلى حـ / سالم | ٨٠ | من مذكورين |
| ٢٦٠ | | ٢٦٠ | |

# الباب الثالث

# الطرق المحاسبية وتنفيذ الدورة المحاسبية

الفصل الأول : الدورة المحاسبية وتنفيذ الدورة المحاسبية

الفصل الثاني : الحسابات الاجمالية كوسيلة للمراقبة المحاسبية

# الفصل الأول

# الدورة المحاسبية وتنفيذ الدورة المحاسبية

## ماهية النظم المحاسبية :

عندما نتحدث عن النظام المحاسبى فإننا لا نقصد بذلك أنه يوجد نظام معين يطبق على جميع المنشآت، إذ أن مثل هذا النظام لم نصل إليه بعد ولن نصل اليه فى المستقبل. فهناك الكثير من النظم المحاسبية التى تستعمل فى المنشآت على إختلاف أنواعها من فردية أو شركات أشخاص أو شركات مساهمة. وعندما يضع المحاسب أى نظام محاسبى فإنه يصممه ليطبق فى منشأة معينة بذاتها مراعيا طبيعة المنشأة وظروفها.

وعند تصميم النظام المحاسبى يجب مراعاة الإعتبارات الآتية :

١ - طبيعة أعمال المنشأة من صناعية وتجارية وزراعية.

٢ - حجم المنشأة وعدد العمليات التى تقوم بها ومدى تكرر كل نوع منها.

٣ - إمكانيات المنشأة من حيث رأسمالها، وإمكانيات الموظفين القائمين بالأعمال فيها أو عددهم.

٤ - قوانين البلاد التى تزاول فيها المنشأة، وهذه قد تجد نوعا من الدفاتر المحاسبية الواجب امساكها.

وسوف نعرض فيما يلى دراسة سريعة لبعض النظم المحاسبية (الطرق المحاسبية) الغرض منها بيان الدفاتر المستخدمة فى كل نظام وعلاقة الدفاتر بعضها بالبعض الآخر. وقد حدد التشريع المصرى الدفاتر الواجب الإحتفاظ بها مع ترك

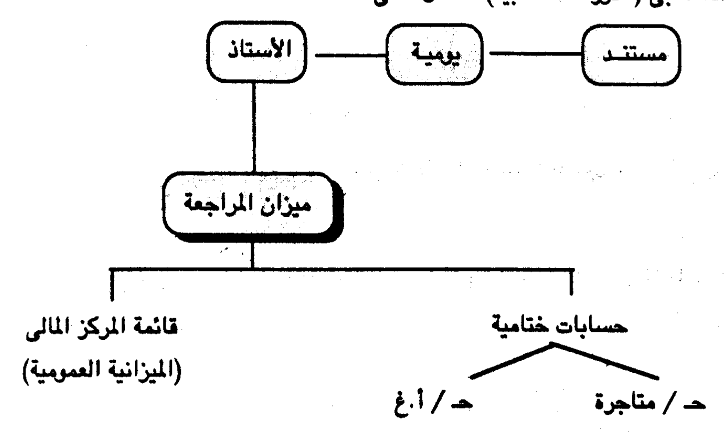
الحرية فى إتباع النظام المحاسبى المناسب للمنشأة والنظم المحاسبية المختلفة هى:

١ - النظام الإيطالى (الطريقة العادية).
٢ - النظام الفرنسى (الطريقة الفرنسية)
٣ - النظام الإنجليزى (الطريقة الإنجليزية)
٤ - النظام الأمريكى (الطريقة الأمريكية)

وسوف نتناول هذه الطرق الأربعة بالشرح علميا وعمليا:

**أولاً : النظام الإيطالى :**

كثيرا ما يطلق عليه الطريقة (العادية) وتستخدم دفترين أحداهما لليومية ويتم فيه التسجيل التاريخى والآخر هو الأستاذ ويتم الترحيل فيه من واقع دفتر اليومية. ثم يتم تصوير ميزان المراجعة فى واقع الحسابات المدرجة فى دفتر الأستاذ. ويأخذ العمل المحاسبى (الدورة المحاسبية) الشكل الآتى:




شكل رقم (١)
الدورة المحاسبية وفقا للطريقة الإيطالية

**مزايا الطريقة الإيطالية:**

أ - تتصف بالبساطة وسهولة العمل بها .

ب - أنها تلائم المنشأة صغيرة الحجم والتى لا تتكرر عملياتها ويكون نشاطها محددا مثل المنشآت الفردية، والمحلات الصغيرة التى يمتلكها أصحابها.

حـ - أنها لا تلائم المشروعات الكبيرة الحجم لأنها تكن قاصرة على الإمداد بالبيانات والمعلومات اللازمة لضمان سير العمل بها. وبذلك يكون ن الصعب الإعتماد عليها كأسلوب يحقق أهداف النظام المحاسبى.

ويتم القيد والترحيل كماس بق دراسة ذلك

**مثال على الطريقة الإيطالية:**

ظهرت الأرصدة الآتية فى دفاتر أحمد كمال التجارية :

*** الأصـــول:**

٢٠٠٠ ج بنك - ٤٠٠٠ ج صندوق - ٦٠٠٠ ج بضاعة - ٤٠٠٠ ج مدينون (شريف) - ١٠٠٠ ج أثاث

*** الخصوم :**

١٠٠٠٠ ج رأس المال - ٤٠٠٠ دائنون (باسم) - ٣٠٠٠ ج أوراق الدفع

وفيما يلى ملخص للعمليات التى تمت خلال شهر يناير:

فى ١ يناير باع بضاعة نقدا بمبلغ ٢٠٠٠ج، وعلى الحساب لمحلات محمود الكرداوى بمبلغ ٦٠٠٠ ج، ومحلات محمد المنباوى بمبلغ ٤٠٠ ج.

فى ١١ يناير إشترى أثاث بمبلغ ١٠٠٠ج ودفع ثمنه بشيك

فى ١٢ يناير ردت محلات الكرداوى نصف البضاعة لمخالفتها للعينة.

فى ١٣ يناير إشترى بضاعة نقدا بمبلغ ١٢٠٠ج، وشيك بمبلغ ٨٠٠ج وعلى الحساب من محلات فوزى بمبلغ ٢٠٠٠ج بخصم تجارى ١٠٪ وآخر نقدى ٥٪ لو تم السداد فى خلال ٤ أيام من تاريخه.

فى ١٤ يناير اشترى بضاعة من مجدى بمبلغ ١٠٠٠٠ج وأعطى له سندا إذنيا بالقيمة فى نفس التاريخ يستحق بعد شهر من تاريخه.

فى ١٥ يناير رد على فوزى بضاعة قومت بمبلغ ٢٠٠ج وسدد له باقى المستحق نقدا.

فى ١٦ يناير سحب صاحب المنشأةمبلغ ١٠٠ج من صندوق المحل.

فى ٢٠ يناير دفع الآتى من صندوق المحل :

٤٠٠ ج ثمن شراء آلة كاتبة ٢٠٠ أجور عمال

١٥٠٠ ج إيجار ١٠٠ ج نور

فى ٢٧ يناير إشترى من جمال بضاعة بمبلغ ٨٠٠ج وسدد له نصف القيمة بكمبيالة تستحق الدفع بعد ٤ شهور.

فى ٢٨ يناير باع بضاعة الى أشرف بمبلغ ٤٠٠ ج وسحبت عليه كمبيالة بالقيمة.

**المطلوب:**

إثبات العمليات السابقة فى دفاتر المحل الذى يتبع النظام الإيطالى مع الترحيل الى الحسابات المختصة فى دفاتر الأستاذ المناسبة وترصيدها فى نهاية الشهر.

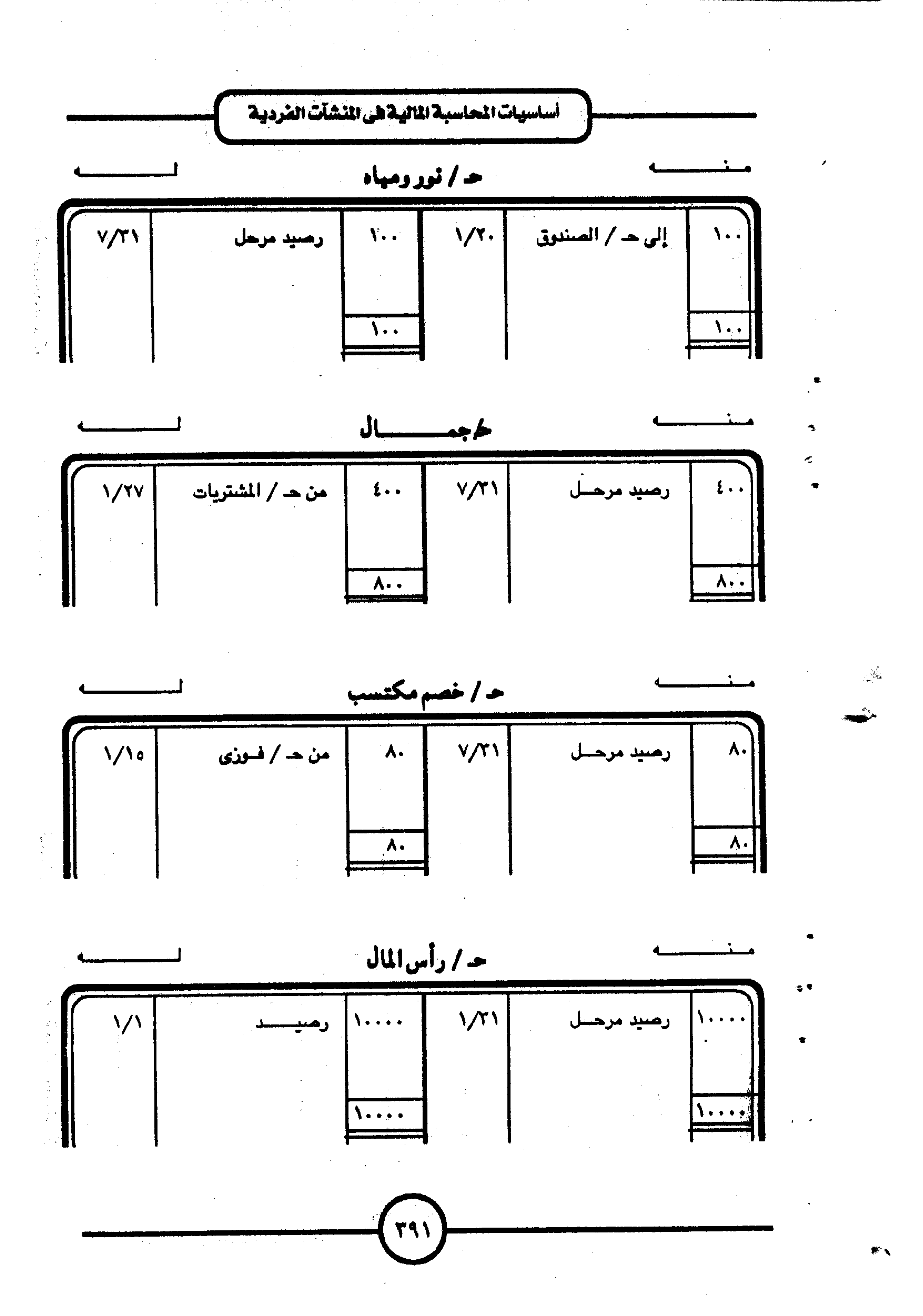
**الحـــــل:**

## دفتر اليومية

| منه | له | بيان | تاريخ |
|---|---|---|---|
| | | من مذكورين : | ١/١ |
| ٢٠٠٠ | | حـ / البنك | |
| ٤٠٠٠ | | حـ / الصندوق | |
| ٦٠٠٠ | | حـ / بضاعة | |
| ١٠٠٠ | | حـ / الأثاث | |
| ٤٠٠٠ | | حـ / شريف | |
| | | إلى مذكورين : | |
| | ١٠٠٠٠ | حـ / رأس المال | |
| | ٤٠٠٠ | حـ / باسم | |
| | ٣٠٠٠ | حـ / أوراق الدفع | |
| | | قيد إفتتاح الدفتر | |
| | | من مذكورين : | ١/١ |
| ٢٠٠٠ | | حـ / الصندوق | |
| ٦٠٠٠ | | حـ / محمود الكرداوى | |
| ٤٠٠ | | حـ / محمد المنباوى | |
| | ٨٤٠٠ | إلى حـ / المبيعات | |
| ١٠٠٠ | | حـ / الأثاث | ١/١ |
| | ١٠٠٠ | إلى حـ / البنـك | |

| منه | له | بيان | تاريخ |
|---|---|---|---|
| ٣٠٠٠ | | من حـ / مردودات المبيعات | ١/١٢ |
| | ٣٠٠٠ | إلى حـ / محلات الكرداوى | |
| ٣٨٠٠ | | من حـ / المشتريات | ١/١٣ |
| | | إلى مذكورين | |
| | ١٢٠٠ | حـ / الصندوق | |
| | ٨٠٠ | حـ / البنك | |
| | ١٨٠٠ | حـ / محلات فوزى | |

| منه | له | بيان | تاريخ |
|---|---|---|---|
| ١٠٠٠ | | من حـ / المشتريات | ١/١٤ |
| | ١٠٠٠ | إلى حـ / أوراق الدفع | |
| ١٨٠٠ | | من حـ / فوزى | ١/١٥ |
| | | إلى مذكورين : | |
| | ٢٠٠ | حـ / م. المشتريات | |
| | ١٥٢٠ | حـ / الصندوق | |
| | ٨٠ | حـ / خصم مكتسب | |
| ١٠٠ | | من حـ / المسحوبات | ١/١٦ |
| | ١٠٠ | إلى حـ / الصندوق | |
| | | من مذكورين : | ١/٢٠ |
| ٤٠٠ | | حـ / الآلة الكاتبة | |
| ١٥٠٠ | | حـ / الإيجار | |
| ٢٠٠ | | حـ / أجور العمال | |
| ١٠٠ | | حـ / نور ومياه | |
| | ٢٢٠٠ | إلى حـ / الصندوق | |
| ٨٠٠ | | من حـ / المشتريات | ١/٢٧ |
| | | إلى مذكورين : | |
| | ٤٠٠ | حـ / جمال | |
| | ٤٠٠ | حـ / أ.دفع | |
| ٤٠٠ | | من حـ أ.قبض | ١/٢٨ |
| | ٤٠٠ | إلى حـ / المبيعات | |



### حـ / نور ومياه

| منه | | | له | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٠٠ | إلى حـ / الصندوق | ١/٢٠ | ١٠٠ | رصيد مرحل | ٧/٣١ |
| ١٠٠ | | | ١٠٠ | | |

### حـ / جمـــال

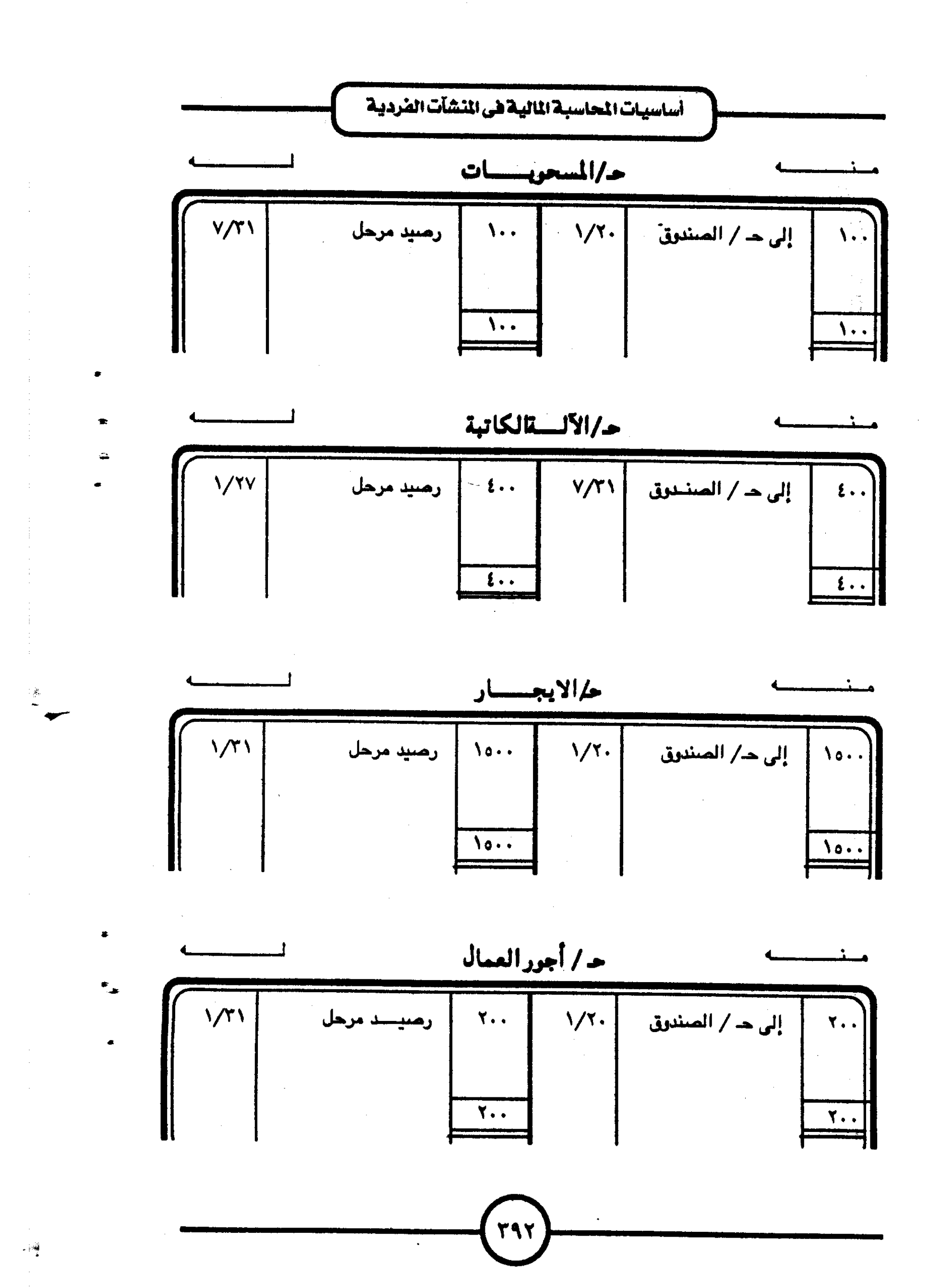
| منه | | | له | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٤٠٠ | رصيد مرحـل | ٧/٣١ | ٤٠٠ | من حـ / المشتريات | ١/٢٧ |
| ٨٠٠ | | | ٨٠٠ | | |

### حـ / خصم مكتسب

| منه | | | له | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٨٠ | رصيد مرحـل | ٧/٣١ | ٨٠ | من حـ / فـوزى | ١/١٥ |
| ٨٠ | | | ٨٠ | | |

### حـ / رأس المال

| منه | | | له | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٠٠٠٠ | رصيد مرحـل | ١/٣١ | ١٠٠٠٠ | رصيـــد | ١/١ |
| ١٠٠٠٠ | | | ١٠٠٠٠ | | |



**حـ/ المسحوبات**

| منه | | | له | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٠٠ | إلى حـ / الصندوق | ١/٢٠ | ١٠٠ | رصيد مرحل | ٧/٣١ |
| ١٠٠ | | | ١٠٠ | | |

**حـ/ الآلة الكاتبة**

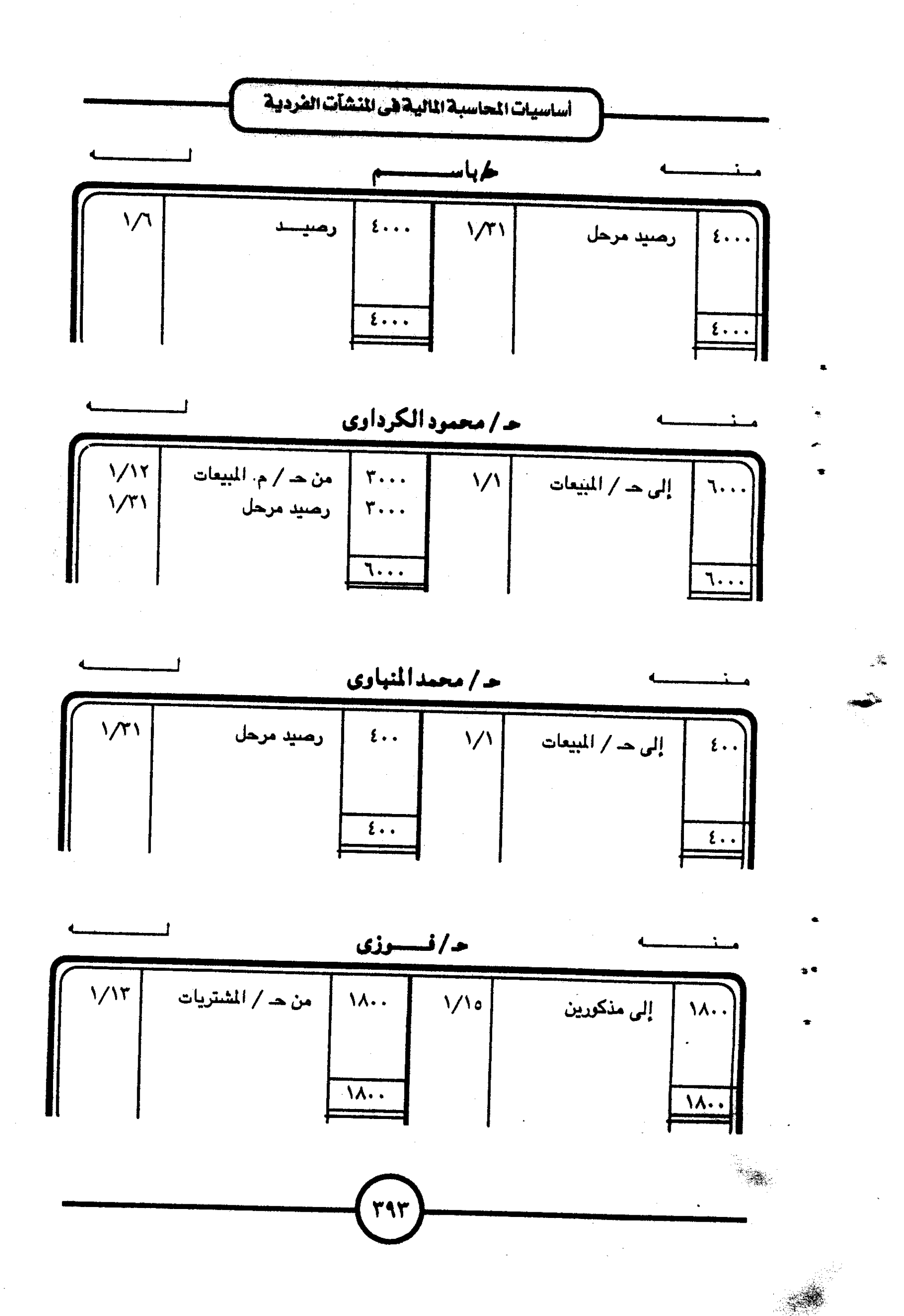
| منه | | | له | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٤٠٠ | إلى حـ / الصندوق | ٧/٣١ | ٤٠٠ | رصيد مرحل | ١/٢٧ |
| ٤٠٠ | | | ٤٠٠ | | |

**حـ/ الايجار**

| منه | | | له | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٥٠٠ | إلى حـ/ الصندوق | ١/٢٠ | ١٥٠٠ | رصيد مرحل | ١/٣١ |
| ١٥٠٠ | | | ١٥٠٠ | | |

**حـ / أجور العمال**

| منه | | | له | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠ | إلى حـ / الصندوق | ١/٢٠ | ٢٠٠ | رصيد مرحل | ١/٣١ |
| ٢٠٠ | | | ٢٠٠ | | |



منـــه — ح/ باســم — لـــه

| مبلغ | بيان | تاريخ | مبلغ | بيان | تاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٤٠٠٠ | رصيد مرحل | ١/٣١ | ٤٠٠٠ | رصيـــد | ١/٦ |
| ٤٠٠٠ | | | ٤٠٠٠ | | |

منـــه — ح/ محمود الكرداوى — لـــه

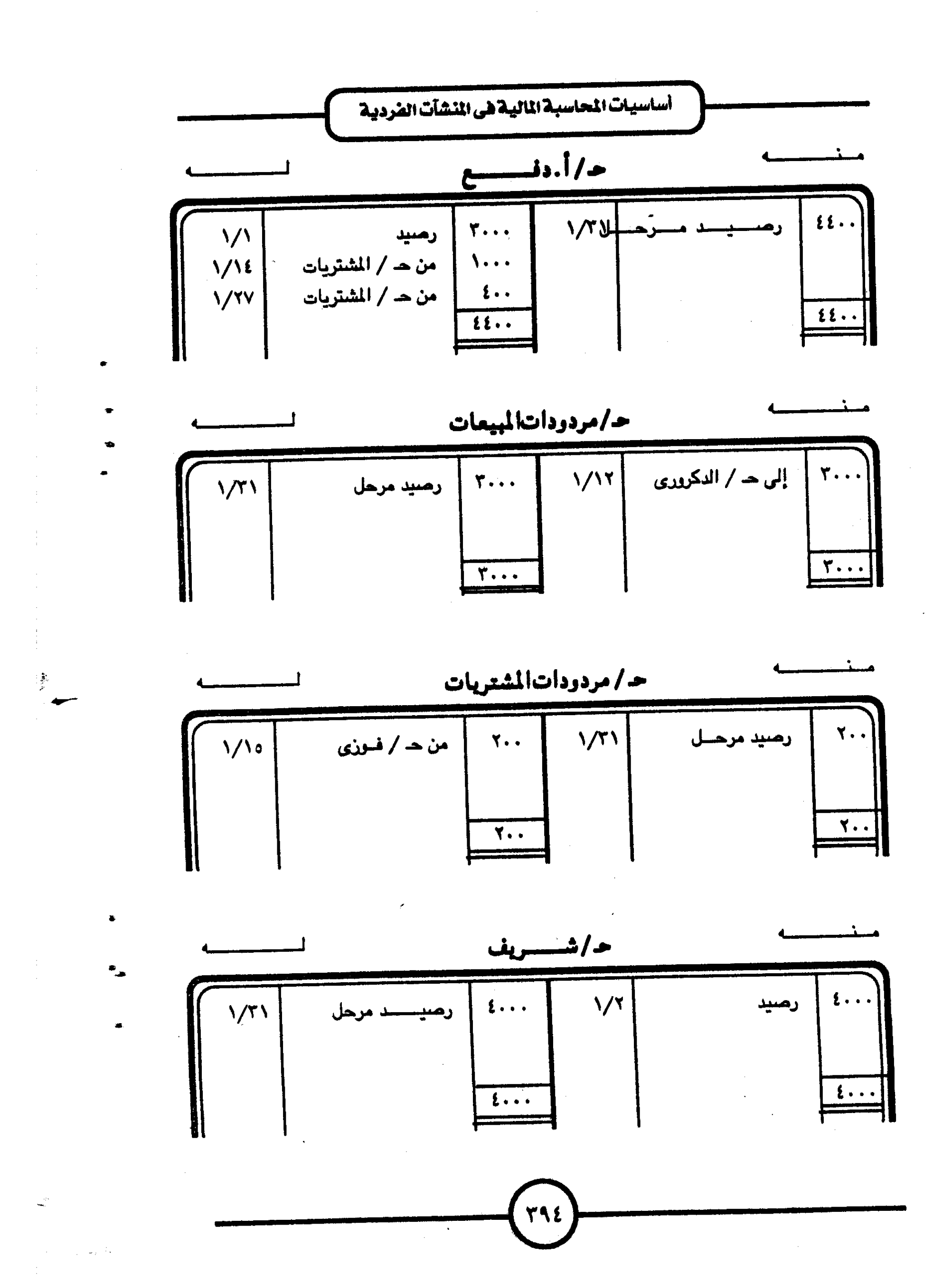
| مبلغ | بيان | تاريخ | مبلغ | بيان | تاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٦٠٠٠ | إلى ح / المبيعات | ١/١ | ٣٠٠٠ | من ح / م. المبيعات | ١/١٢ |
| | | | ٣٠٠٠ | رصيد مرحل | ١/٣١ |
| ٦٠٠٠ | | | ٦٠٠٠ | | |

منـــه — ح/ محمد المنباوى — لـــه

| مبلغ | بيان | تاريخ | مبلغ | بيان | تاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٤٠٠ | إلى ح / المبيعات | ١/١ | ٤٠٠ | رصيد مرحل | ١/٣١ |
| ٤٠٠ | | | ٤٠٠ | | |

منـــه — ح/ فـــوزى — لـــه

| مبلغ | بيان | تاريخ | مبلغ | بيان | تاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٨٠٠ | إلى مذكورين | ١/١٥ | ١٨٠٠ | من ح / المشتريات | ١/١٣ |
| ١٨٠٠ | | | ١٨٠٠ | | |



منه — **ح/أ. دفع** — له

| مبلغ | البيان | التاريخ | مبلغ | البيان | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٤٤٠٠ | رصيد مرحل | ١/٣١ | ٣٠٠٠ | رصيد | ١/١ |
| | | | ١٠٠٠ | من حـ / المشتريات | ١/١٤ |
| | | | ٤٠٠ | من حـ / المشتريات | ١/٢٧ |
| ٤٤٠٠ | | | ٤٤٠٠ | | |

منه — **ح/مردودات المبيعات** — له

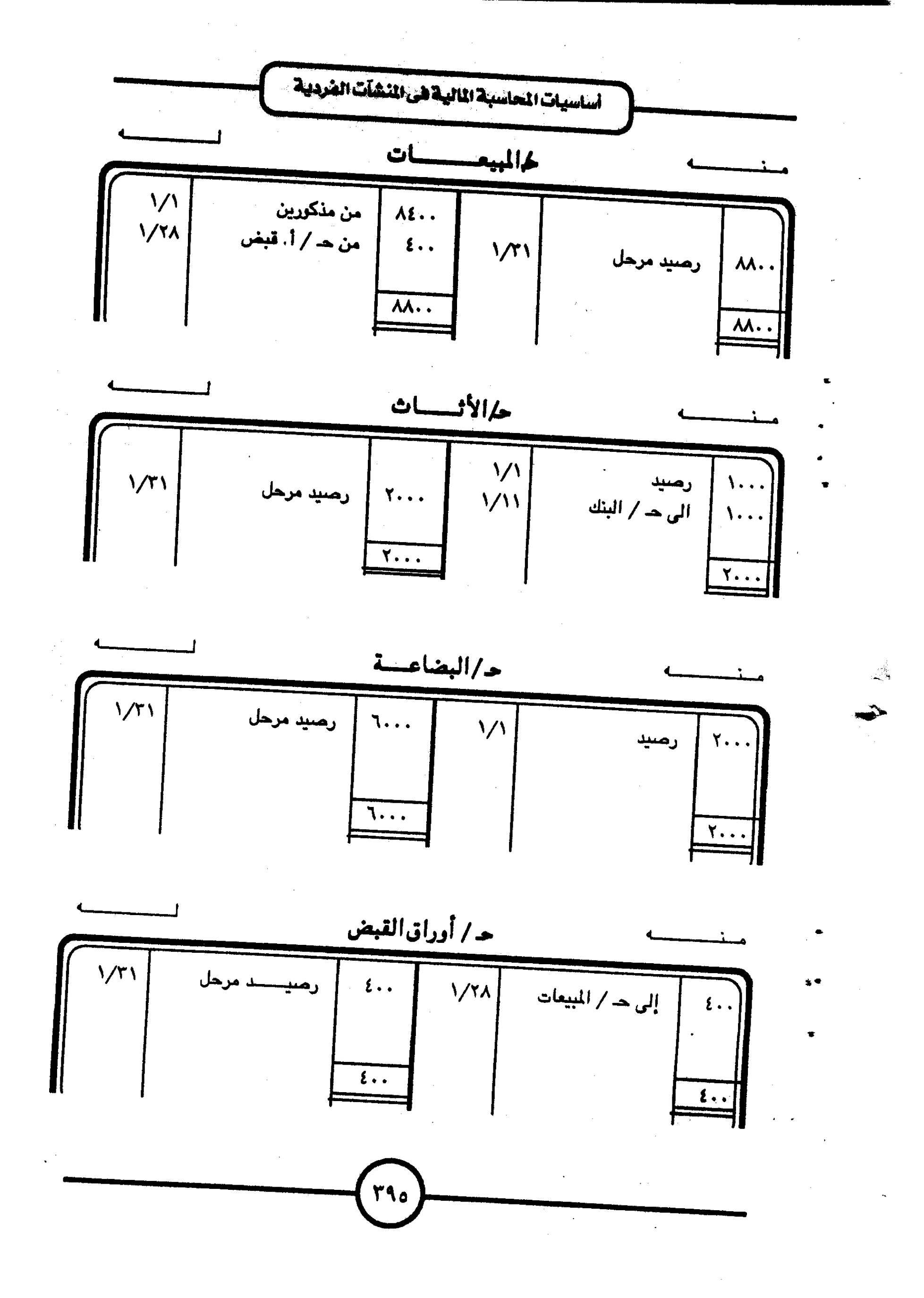
| مبلغ | البيان | التاريخ | مبلغ | البيان | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٣٠٠٠ | إلى حـ / الدكرورى | ١/١٢ | ٣٠٠٠ | رصيد مرحل | ١/٣١ |
| ٣٠٠٠ | | | ٣٠٠٠ | | |

منه — **ح/ مردودات المشتريات** — له

| مبلغ | البيان | التاريخ | مبلغ | البيان | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠ | رصيد مرحل | ١/٣١ | ٢٠٠ | من حـ / فوزى | ١/١٥ |
| ٢٠٠ | | | ٢٠٠ | | |

منه — **ح/شريف** — له

| مبلغ | البيان | التاريخ | مبلغ | البيان | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٤٠٠٠ | رصيد | ١/٢ | ٤٠٠٠ | رصيد مرحل | ١/٣١ |
| ٤٠٠٠ | | | ٤٠٠٠ | | |



منــــه ـــــ ح/المبيعــــات ـــــ لـــــه

| المبلغ | البيان | التاريخ | المبلغ | البيان | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٨٨٠٠ | رصيد مرحل | ١/٣١ | ٨٤٠٠ | من مذكورين | ١/١ |
| | | | ٤٠٠ | من حـ / أ. قبض | ١/٢٨ |
| ٨٨٠٠ | | | ٨٨٠٠ | | |

منــــه ـــــ ح/الأثــــاث ـــــ لـــــه

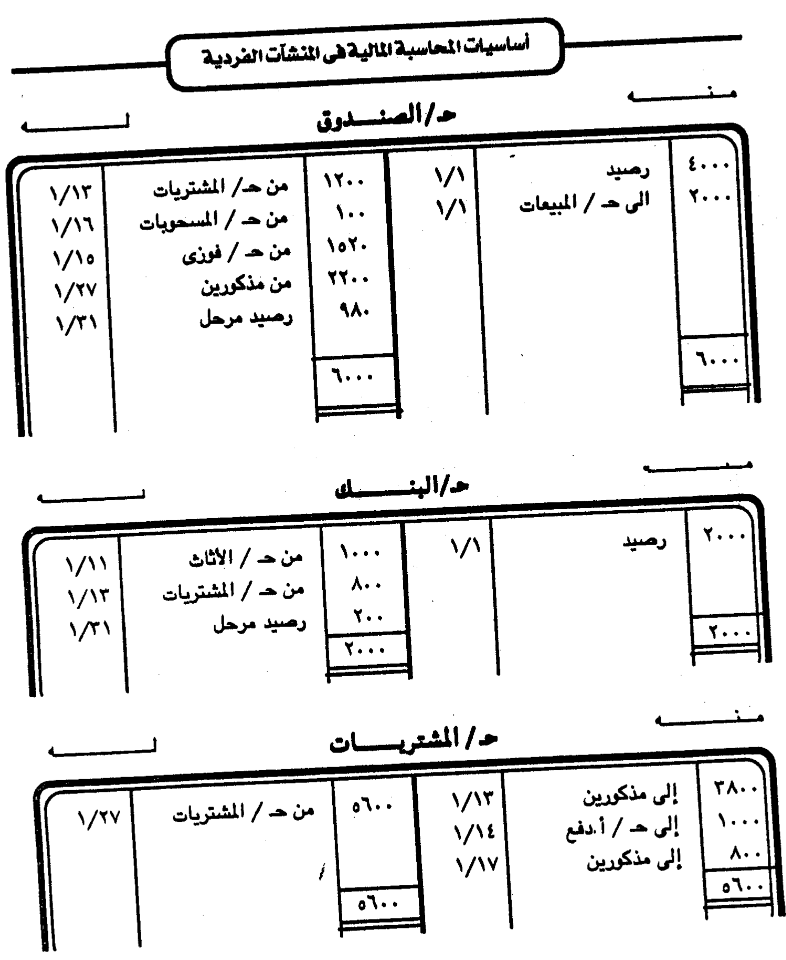
| المبلغ | البيان | التاريخ | المبلغ | البيان | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٠٠٠ | رصيد | ١/١ | ٢٠٠٠ | رصيد مرحل | ١/٣١ |
| ١٠٠٠ | الى حـ / البنك | ١/١١ | | | |
| ٢٠٠٠ | | | ٢٠٠٠ | | |

منــــه ـــــ ح/البضاعــــة ـــــ لـــــه

| المبلغ | البيان | التاريخ | المبلغ | البيان | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | رصيد | ١/١ | ٦٠٠٠ | رصيد مرحل | ١/٣١ |
| ٢٠٠٠ | | | ٦٠٠٠ | | |

منــــه ـــــ ح / أوراق القبض ـــــ لـــــه

| المبلغ | البيان | التاريخ | المبلغ | البيان | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٤٠٠ | إلى حـ / المبيعات | ١/٢٨ | ٤٠٠ | رصيد مرحل | ١/٣١ |
| ٤٠٠ | | | ٤٠٠ | | |



**حـ/الصندوق**

| منه | | | له | | |
|---|---|---|---|---|---|
| المبلغ | البيان | التاريخ | المبلغ | البيان | التاريخ |
| ٤٠٠٠ | رصيد | ١/١ | ١٢٠٠ | من حـ/ المشتريات | ١/١٣ |
| ٢٠٠٠ | الى حـ / المبيعات | ١/١ | ١٠٠ | من حـ / المسحوبات | ١/١٦ |
| | | | ١٥٢٠ | من حـ / فوزى | ١/١٥ |
| | | | ٢٢٠٠ | من مذكورين | ١/٢٧ |
| | | | ٩٨٠ | رصيد مرحل | ١/٣١ |
| ٦٠٠٠ | | | ٦٠٠٠ | | |

**حـ/البنك**

| منه | | | له | | |
|---|---|---|---|---|---|
| المبلغ | البيان | التاريخ | المبلغ | البيان | التاريخ |
| ٢٠٠٠ | رصيد | ١/١ | ١٠٠٠ | من حـ / الأثاث | ١/١١ |
| | | | ٨٠٠ | من حـ / المشتريات | ١/١٣ |
| | | | ٢٠٠ | رصيد مرحل | ١/٣١ |
| ٢٠٠٠ | | | ٢٠٠٠ | | |

**حـ/ المشتريات**

| منه | | | له | | |
|---|---|---|---|---|---|
| المبلغ | البيان | التاريخ | المبلغ | البيان | التاريخ |
| ٣٨٠٠ | إلى مذكورين | ١/١٣ | ٥٦٠٠ | من حـ / المشتريات | ١/٢٧ |
| ١٠٠٠ | إلى حـ / أ.دفع | ١/١٤ | | | |
| ٨٠٠ | إلى مذكورين | ١/١٧ | | | |
| ٥٦٠٠ | | | ٥٦٠٠ | | |

**إرشادات على حل المثال السابق على الطريقة الإيطالية:**

يعاب على هذا النظام ما يلى :

١ - أن دفتر اليومية يحتورى على جميع العمليات التى تمت بالمنشأة دون فصل بينها وفقا لأنواعها .

٢ - أن دفتر الأستاذ يحتوى على جميع الحسابات دون فصل بين الإسمية والشخصية منها.

٣ - يستلزم هذا النظام ضرورة شرح طبيعة كل قيد فى دفتر اليومية مما يزيد العبء على ماسك الدفتر.

٤ - يترتب على عدم وجود عدد من دفتر الأستاذ إستحالة تقسيم العمل الحسابى فى المنشأة بين عدد من الموظفين مما يؤدى إلى التأخير فى إستخدام البيانات المحاسبية، وفى إعداد الحسابات والقوائم المالية المطلوبة.

٥ - تعتبر هذه الطريقة غير عملية إلا بالنسبة للمنشآت التى يكون عدد عملياتها محدودا. مثل المنشآت الفردية والمحلات الصغيرة التى يمتلكها أصحابها.

### ثانياً : النظام الفرنسى (الطريقة الفرنسية) :

يتضح من دراستنا للنظام الإيطالى أنه يستند إلى دفترين أحدهما دفتر اليومية والآخر الأستاذ، كما تبين أن هذا النظام لا يتلائم إلا مع المشروعات الصغيرة الحجم، ولا يحتاج إلى تقسيم العمل وبالتالى تقسيم الدفاتر نظرا لضآلة هذه العمليات. غير أنه عندما يتسع حجم المشروعات فإنه يصعب قيد جميع عمليات المنشأة فى دفتر واحد، والأمر يتطلب إستخدام عدد من اليوميات تخصص كل منها لقيد نوع من العمليات، فتمسك يومية للمشتريات الآجلة، وآخر للمبيعات الآجلة وثالثة للعمليات النقدية.. وهكذا.

وبطبيعة الحال فإن شكل اليومية لا بد وأن يختلف فى طريقة تسطيره وكيفية القيد به.

ويترتب على إستخدام هذه اليوميات المتعددة إمكانية توفير بيانات ذات أهمية وفائدة للمنشآت، كما يترتب على تقسيم دفتر يومية إلى عدة دفاتر وضرورة تقسيم

دفتر الأستاذ إلى عدة دفاتر أيضاً يختص كل منها بمجموعة متجانسة من الحسابات، فيخصص دفتر الأستاذ المدينين وآخر لأستاذ الدائنين وهكذا.

وبهذه الطريقة تتوزع الحسابات على عدد من دفاتر الأستاذ مما يوفر مرونة كافية للمنشأة فى توزيع العمل وتحديد المسئولية والرقابة على الأعمال المحاسبية فضلا عن توافر البيانات اللازمة فى سهولة ويسر: ويعتمد النظام الفرنسى على الدفاتر الآتية:

**١ – دفاتر اليومية : ويمكن تقسيمها إلى :**

**(أ) دفاتر يوميات مساعدة :**

حيث يخصص لكل مجموعة متجانسة من العمليات يومية مساعدة مستقلة تسجل بها العمليات بترتيب حدوثها، وتختف من حيث الشكل عن دفتر اليومية المستخدم فى ظل النظام الإيطالى ومن أمثلة هذه اليوميات:

١ – دفتر يومية المشتريات الآجلة.

٢ – دفتر يومية مردودات المشتريات.

٣ – دفتر يومية المبيعات الآجلة.

٤ – دفتر يومية مردودات المبيعات

٥ – دفتر يومية النقدية أو الصندوق التحليلى.

٦ – دفتر يومية صندوق المصروفات النثرية.

٧ – دفتر يومية أوراق القبض.

٨ – دفتر يومية أوراق الدفع.

٩ – دفتر يومية عامة، يقيد بها العمليات التى لم يخصص لها يومية مستقلة نظرا لقلتها فتحتوى على قيود إفتتاح وإقفال الدفاتر، والقيود الجردية وغيرها.

ويمكن الإستفادة عن هذا الدفتر على أن تثبت هذه العمليات فى دفتر اليومية المركزية.

**(ب) دفتر يومية مركزية :**

ويثبت فى هذا الدفتر على فترات دورية – مجموع اليوميات المساعدة كما يثبت به تفاصيل العمليات التى لم يخصص لها يومية مستقلة وذلك فى حالة عدم استخدام يومية عامة.

ويلاحظ أن الهدف من هذا الدفتر هو تركيز جميع العمليات السابق إثباتها فى الدفاتر المساعدة، لذلك يعتبر هذا الدفتر دفتر اليومية الأصلى والذى يلزم توثيقه ومراعاة ما يتطلبه القانون بخصوصه.

**٣- دفاتر أستاذ مساعدة : ويمكن تقسيمها الى :**

**(أ) دفاتر أستاذ مساعدة :**

تمسك المنشآت عادة دفترين هما : أستاذ مساعد المدينين وأستاذ مساعد الدائنين ويرحل الى كل منها ما يخصة من العمليات المثبته فى دفاتر اليوميات المساعدة .

ويطلق على دفتر أستاذ مساعد الدائنين أستاذ المشتريات ويخصص لكل مورد حساب بهذا الدفتر يرحل اليه جميع العمليات التى كان العميل طرفا بها .

وقد تستخدم المنشأة دفاتر أستاذ مساعد أخرى ، بخلاف دفترى المدينين والدائنين وذلك وفقا لاحتياجاتها .

**(ب) دفتر أستاذ عام :**

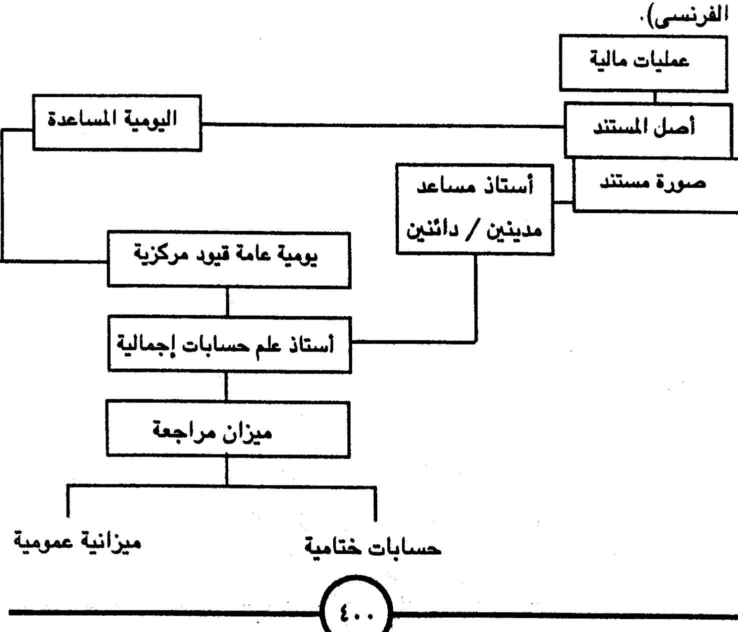
ويرحل الى هذا الدفتر القيود الورادة بدفتر اليومية المركزية والتى هى بمثابة ملخصات للقيود الورادة المساعدة كما سبق أن أوضحنا .

ويترتب على هذا الترحيل ظهور حسابات تمثل جميع ما تم فى المنشأة من عمليات هى الحسابات الإسمية والحقيقية وحسابان إجماليان هما المدينين والدائنين .

ويمثل جـ/ إجمالى المدينين مجموع أرصدة الحسابات بدفتر أستاذ المدينين، وذلك نظرا لأن ما رحل بالتفصيل فى هذا الدفتر الاخير قد رحل إجمالا الى دفتر الأستاذ العام، كما يمثل رصيد حساب إجمالى الدائنين ومجموع أرصدة الحسابات الواردة بدفتر الأستاذ الدائنين، وذلك نظرا لأن ما رحل إجمالى الى دفتر الأستاذ العام .

مما تقدم يلاحظ أن دفاتر اليوميات المساعدة يتم تلخيصها وإثباتها بقيود فى اليومية المركزية التى يتم الترحيل منها الى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ ومنه يستخرج ميزان المراجعة كما يلاحظ أن أرصدة الحسابات الظاهرة بدفاتر الأستاذ المساعدة لا تظهر بميزان المراجعة لأن دفتر الاستاذ العام يحتوى على حسابات إجمالية تمثل هذه الدفاتر كحساب إجمالى المدينين وحـ / اجمالى الدائنين، ولذا يعتبر كل من دفاتر اليوميات المساعدة ودفاتر الاستاذ المساعد خارج نطاق القيد المزدوج.

وسوف نوضح فيما يلى الدورة المحاسبية وفقا للطريقة الفرنسية (النظام الفرنسى).



**أمثلة على الدفاتر المساعدة حسب الطريقة الفرنسية :**

**١ - دفتر يومية المشتريات الآجلة :**

يخصص هذا الدفتر لإثبات جميع المشتريات الآجلة من البضاعة فقط كذلك يستخدم هذا الدفتر متى تكررت عمليات الشراء. الأمر الذى يتطلب أن يخصص لها دفتر خاص مع ملاحظة أن المشتريات الآجلة من الأصول الثابته لا تقيد فى هذا الدفتر. ولكن يكون مجال إثباتها هو دفتر اليومية العامة. حيث يخصص هذا الدفتر لإثبات المشتريات الآجلة فقط.

**مثال رقم (أ) :**

**المطلوب إثبات عمليات الشراء الآجلة الآتية :**

التى قامت بها محلات النصر بالمنصورة خلال الاسبوع المتهى فى ٧ يناير ١٩٩٢ ثم ترحيلها إلى دفاتر اليومية والاستاذ العامة والمساعدة:

فى ١ يناير ٩٢ إشترت المنشأة على الحساب فى محلات الدسوقى بالمنصورة بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه تسليم محل البائع على أن يتم السداد خلال أسبوعين من تاريخه.

فى ٤ يناير ٩٢ إشترت المنشأة بضاعة على الحساب من محلات الروينى بالقاهرة بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيها تسليم محل المشترى على أن يتم السداد خلال اسبوعين من تاريخه.

## الحــــل

### أولاً : اليوميات :

**(أ) يومية مساعدة (مشتريات آجلة) :**

| المبلغ | إسم المورد | عنوانه | رقم صفحة الاستاذ | شروط الدفع | شروط التسليم | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٣٠٫٠٠٠ | الدسوقى | المنصورة | – | خلال اسبوعين | محل البائع | ٩٩/١/١ |
| ٦٠٫٠٠٠ | الروينى | المنصورة | – | خلال اسبوعين | محل المشترى | ٩٩/١/٤ |
| ٩٠٫٠٠٠ | | | | | | |

**(ب) يومية عامة :**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٩٠٫٠٠٠ | | من حـ / المشتريات | ١/٧ |
| | ٩٠٫٠٠٠ | إلى حـ / الموردين | |

### ثانياً :

**أ - دفتر أستاذ مساعد الموردين :**

حـ / الدسوقى

| | |
|---|---|
| | ٣٠٫٠٠٠ من حـ / المشتريات ١/١ |

حـ / الروينى

| | |
|---|---|
| | ٦٠٫٠٠٠ من حـ/ المشتريات ١/٤ |

ب - دفاتر الأستاذ العام:

| حـ / المشتريات | |
|---|---|
| ٩٠٫٠٠٠ من حـ / المشتريات ١/٧ | |

| حـ / الموردين | |
|---|---|
| | ٩٠٫٠٠٠ من حـ/ المشتريات ١/٧ |

ملاحظة:

نلاحظ أنه تم ترحيل مجموع اليومية إلى حـ / المشتريات وحساب إجمالى الموردين وهى الفترة التى حددتها المنشأة حسب ظروفها وهى ١/٧.

٣ - دفتر يومية مردودات المشتريات:

مثال رقم (٣):

على دفتر يومية مردودات المشتريات :

بعد أن تتم عملية الشراء قد تجد المنشأة أن جزء من هذه البضاعة يشوبها بعض العيوب مثل التلف أو أنها مخالفة للعينة ويتم إثبات عملية المردودات من واقع إشعارات الرد المدينة. وبعد إثباتها فى يومية مردودات المشتريات يتم ترحيلها للحسابات الشخصية للموردين بجعلهم مدينين بقيمة هذه المردودات ويطلق على هذا الإشعار إشعا مدين. وبعد إثبات مردودات المشتريات فى الدفاتر الخاصة بها وترحيلها لدفتر الحسابات الشخصية للموردين وفى نهاية كل فترة يتفق عليها يتم ترحيل مردودات المشتريات إلى الجانب الدائن فى حساب مردودات المشتريات والجانب المدين من حساب إجمالى الموردين بدفتر الاستاذ العام كما فى التمرين التالى :

**المطلوب:**

إثبات مرتجعات المشتريات التى قامت بها محلات النصر بالمنصورة خلال الأسبوع المنتهى فى ١/٧، وتم ترحيلها بدفاتر الأستاذ العام والمساعد فى ١/٢، تم رد بضاعة بمبلغ ٧٠٠٠ ج للمورد أحمد التاجر بالمنصورة بإشعار رد بضاعة برقم (١٥٤) نظرا لمخالفتها للعينة.

فى ١/٤ تم رد بضاعة بمبلغ ١٢٥٠ج للمورد إبراهيم التاجر بالقاهرة بإشعار رد بضاعة رقم (١٥٥) نظير تلف أصاب البضاعة أثناء النقل.

**الحل:**

**١ - دفاتر يومية مردودات المشتريات.**

**٢ - الدفاتر المساعدة**

**(أ) يومية م. مشتريات آجلة:**

| المبلغ | إسم المورد | عنوانه | رقم صفحة الاستاذ | رقم إشعار الرد | سبب الرد | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٧٠٠٠ | أحمد | المنصورة | - | ١٥٤ | مخالفة العينة | ١/٢ |
| ١٢٥٠ | إبراهيم | القاهرة | - | ١٥٥ | تلف اثناء النقل | ١/٤ |
| ٨٢٥٠ | | | | | | |

**(ب) يومية عامة :**

| | | |
|---|---|---|
| ٨٢٥٠ | | من حـ / الموردين |
| | ٨٢٥٠ | إلى حـ / مردودات المشتريات |

**دفاتر الأستاذ :**

**(أ) الأستاذ المساعد (أستاذ مساعد الموردين)**

| حـ / أحمد | |
|---|---|
| | ٧٠٠٠ إلى حـ م. مشتريات ١/٢ |

| حـ / إبراهيم | |
|---|---|
| | ١٢٥٠ إلى حـ/ م. مشتريات ١/٤ |

**(ب) الأستاذ العام:**

| حـ / الموردين | |
|---|---|
| | ٨٢٥٠ إلى حـ/ م. مشتريات ١/٧ |

| حـ / م. المشتريات | |
|---|---|
| ٨٢٥٠ من حـ / الموردين ١/٧ | |

**٣ - دفتر يومية المبيعات الآجلة :**

عندما تتعدد عمليات المبيعات الآجلة نجد أن المنشأة تخصص لها دفتر يومية خاص بها وعند إثبات العمليات لهذا الدفتر تتبع نفس الخطوات التى تمت عن عمليات الشراء الآجل ويلاحظ أن هذا الدفتر يخصص لقيد العمليات الآجلة فقط من البضاعة وبالتالى لا يقيد فيهما أية مبيعات للأصول الثابته ودورة الإثبات والترحيل فى هذا الدفتر كما هو فى عملية الشراء مع مراعاة أن الترحيل يكون لأستاذ العملاء المساعد ولحساب إجمالى العملاء كما فى التمرين التالى :

**مثال رقم (٣):**

**الآتى عمليات البيع الأجل التى قامت بها منشأة النصر بالقاهرة خلال الأسبوع المنتهى فى ٧ أبريل ١٩٩٩**

**فى ١ أبريل ٩٩ باعت المنشأة الى محمد التاجر بالمنصورة بضاعة على الحساب بمبلغ ٤٠٠٠ جحنيها تسليم المنشأة، على أن يسدد الثمن خلال عشرة أيام فى تاريخه.**

**فى ٥ أبريل ٩٩ باعت المناة إلى أحمد التاجر القاهرة بضاعة على الحساب بمبلغ ٢٠٠٠ جنيها تسليم محل المشترى على أن يسدد البضاعة خلال أسبوع من تاريخه.**

**والمطلوب:**

**إثبات العمليات السابقة فى دفاتر اليومية الأستاذ.**

**الحـــل:**

**أولاً : دفتر المبيعات الآجلة (المساعد):**

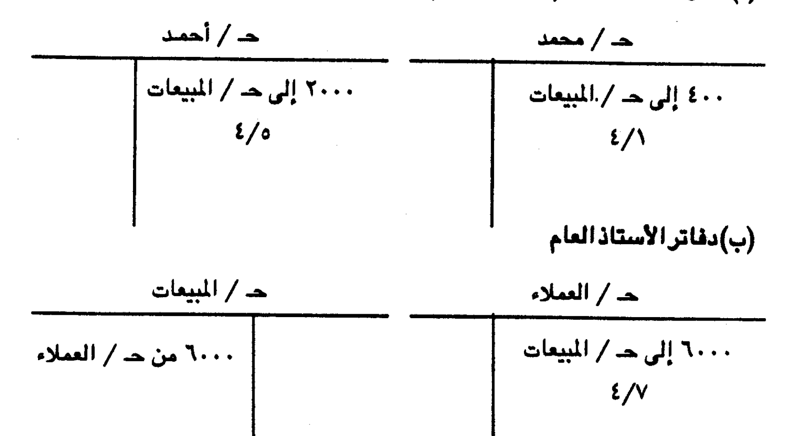
| المبلغ | إسم المورد | عنوانه | رقم صفحة الاستاذ | شروط الدفع | شروط التسليم | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٤٠٠٠ | محمـد | المنصورة | – | خلال ١٠ يوم | محلنا (محل البائع) | ٤/١ |
| ٢٠٠٠ | أحمـد | القاهرة | – | خلال أسبوع | محل المشترى | ٤/٥ |
| ٦٠٠٠ | | | | | | |

**(ب) دفتر اليومية العامة :**

| مبالغ مدينة | مبالغ دائنة | البيان | التاريخ |
|---|---|---|---|
| ٦٠٠٠ | | من حـ / إجمالى العملاء | ٤/٧ |
| | ٦٠٠٠ | إلى حـ / المبيعات | |

**ثانياً : دفاتر الأستاذ :**

**(أ) دفتر أستاذ مساعد (استاذ العملاء)**




**٤ – دفتر يومية مردودات المبيعات :**

يخصص هذا الدفتر لإثبات عملية رد البضاعة من العملاء التى تتم على الحساب وفى هذه الحالة يتحرر إشعار دائن للعميل الذى رد البضاعة وتعامل مثل مردودات المشتريات مع فارق واحد وهو أن مردودات المبيعات ترحل الحسابات الشخصية

للعملاء دفتر (أستاذ مساعد العملاء) أما المجموع فيرحل لحساب مردودات المبيعات وحساب إجمالى العملاء بدفتر الاستاذ العام.

**مثال رقم (٤) :**

تمت عمليات رد البضاعة المباعة فى منشأة النصر بالقاهرة خلال الاسبوع المنتهى فى ٣/١٣ كما يلى :

فى ٣/٦ تم رد بضاعة بمبلغ ٢١٠٠ جنيها من العميل (أ) بالمنصرة وحرر له إشعار دائن برقم (١٢) نظرا للتلف الذى أصاب البضاعة.

فى ٣/١٠ تم رد بضاعة بمبلغ ٣٤٠٠ جنيها من العميل (ب) بطنطا وحرر له إشعار دائن رقم (٣٨) نظرا لمخالفة العينة.

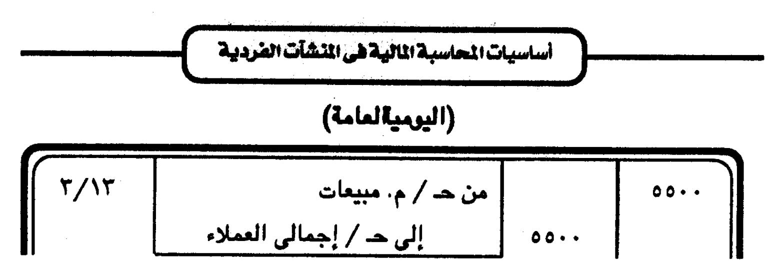
**المطلوب:**

إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية م. المبيعات العامة ثم تم الترحيل للأستاذ المساعد والاستاذ العام.

**الحل :**

**اليومية المساعدة**

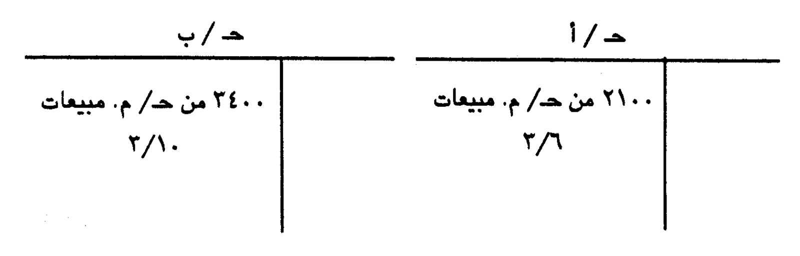
| المبلغ | إسم المورد | عنوانه | رقم صفحة الاستاذ | رقم إشعار الرد | سبب الرد | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢١٠٠ | (أ) | المنصورة | - | ١٢ | تلف | ٣/٦ |
| ٣٤٠٠ | (ب) | طنطا | - | ٣٨ | مخالفة عينة | ٣/١٠ |
| ٥٥٠٠ | | | | | | |



(اليومية العامة)

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٥٥٠٠ | | من حـ / م. مبيعات | ٣/١٣ |
| | ٥٥٠٠ | إلى حـ / إجمالى العملاء | |

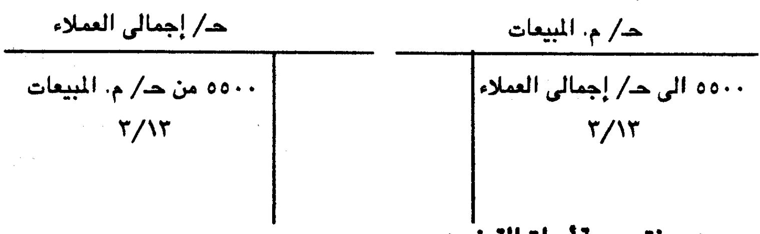
- دفاتر الأستاذ المساعد (أستاذ العملاء)



| حـ / أ | |
|---|---|
| ٢١٠٠ من حـ/ م. مبيعات ٣/٦ | |

| حـ / ب | |
|---|---|
| ٣٤٠٠ من حـ/ م. مبيعات ٣/١٠ | |

الأستاذ العام



| حـ/ م. المبيعات | |
|---|---|
| ٥٥٠٠ الى حـ/ إجمالى العملاء ٣/١٣ | |

| حـ/ إجمالى العملاء | |
|---|---|
| ٥٥٠٠ من حـ/ م. المبيعات ٣/١٣ | |

**٥- دفتر يومية أوراق القبض :**

يخصص هذا الدفتر لإثبات الأوراق التجارية التى تحصل عليها المنشأة (كمبيالة وسند إذننى) من أحد العملاء لما عليه ثم يتم الترحيل بعد ذلك الى الجانب الدائن من الحساب الشخصى للعميل بدفتر أستاذ العملاء كل ورقة على حده وفى نهاية الفترة المتفق عليها يرحل مجموع دفتر يومية أوراق القبض الى الجانب المدين. ومن حـ/ أ.ق والجانب الدائن من حـ/ إجمالى العملاء .

**مثال رقم (٥) :**

وردت االينا  الأوراق التالية وذلك فى الأسبوع المنتهى فى ٣/٧ .

فى ٣/١ وردت الينا كمبيالة أسحبتها المنشأة على (أ) حق ٤/١ بمبلغ ١٠٠٠ جنيها  . وقد أرسلت هذه الوزقة للتحصيل .

فى ٣/٦ وردت الينا كمبيالة سحبها (جـ) على (ب) لأمرنا حق ٥/٦ بمبلغ ٢٠٠٠ جنيها وقد خصمت من البنك .

فى ٣/٧ وردت الينا سندا أذنى فى (هـ) حق ٤/٧ بمبلغ ٣٠٠٠ جنيها فإحتفظت بها المنشأة حتى ميعاد الإستحاق .

**المطلوب:**

قيود العمليات السابقة فى دفاتر المساعدة والدفاتر العامة :

**الحل:**

**اليومية المساعدة**

| المبلغ | التاريخ | نوع الورقة | إسم الساحب | إسم المسحوب عليه | إسم المستفيد | معطى الورقة | تاريخ ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٠٠٠ | ٣/١ | كمبيالة | محلنا | أ | محلنا | أ | ٤/١ أرسات للترحيل |
| ٢٠٠٠ | ٣/٦ | كمبيالة | هـ | ب | محلنا | جـ | ٥/٦ خصمت بالبنك |
| ٣٠٠٠ | ٣/٧ | سندد | - | هـ | محلنا | هـ | ٤/٧ لدى المنشأة |
| ٦٠٠٠ | | | | | | | |

**اليومية العامة**

| | | |
|---|---|---|
| ٦٠٠٠ | | من حـ/ أ. قبض |
| | ٦٠٠٠ | الى حـ/ إجمالى العملاء ٣/٧ |

**دفاتر الأستاذ المساعد (دفتر الأستاذ العملاء)**

| حـ/ أ | |
|---|---|
| ١٠٠٠ من حـ/ أ. ق<br>٣/١ | |

| حـ/ حـ | |
|---|---|
| ٢٠٠٠ من حـ/ أ.ق<br>٣/٦ | |

| حـ/ هـ | |
|---|---|
| ٣٠٠٠ من حـ/ أ. ق<br>٣/٧ | |

**دفاتر الأستاذ العام**

| حـ/ أ. قبض | |
|---|---|
| ٦٠٠٠ الى إجمالى<br>٣/٧ | |

| حـ/ إجمالى | |
|---|---|
| | ٦٠٠٠ من حـ/ أ.قبض<br>٣/٧ |

**٦- دفتر يومية أوراق الدفع :**

يخصص هذا الدفتر لإثبات الكمبيالات التى تقبلها المنشأة لأمر الدائنين والسندات الإذنية التى تتحرر لأمرهم وذلك طالما تعددت هذه العمليات الى الحد الذى يصبح معه من الضرورى تخصيص دفتر لها ويتم الترحيل من واقع هذا الدفتر الى الجانب المدين من الحساب الشخصى للمورد بدفتر أستاذ الموردين وفى نهاية كل فترة متفق عليها يتم ترحيل مجموع يومية أوراق الدفع مرة واحدة الى الجانب الدائن

من حساب أوراق الدفع والجانب المدين من حـ/ إجمالى الموردين بدفتر الأستاذ العام .

**مثال رقم (٦) :**

تمت العمليات الآتية الخاصة بالأوراق المسحوبة علينا والتى حررت لسداد ديون على المنشأة وذلك فى الأسبوع المنتهى فى ٣/٧ .

فى ٢/٥ سحبت على المنشأة كمبيالة من محلات فوزى لأمره حق ٤/٦، بمبلغ ٢٠٠٠جنيها .

فى ٢/٦ حررت المنشأة سند إذنى لأمر محلات شكرى حق ٥/٧ بمبلغ ٦٠٠٠ جنيها .

**المطلوب:**

قيود العمليات السابقة فى الدفاتر المساعدة والعامة .

**الحـــل**

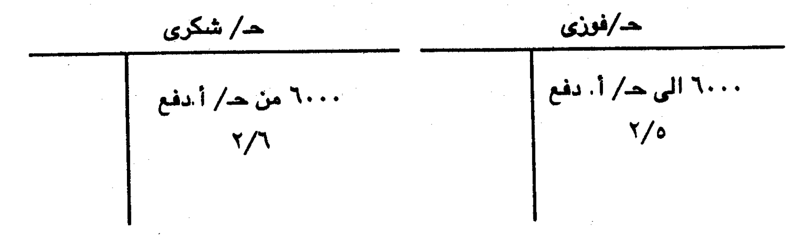
**اليومية المساعدة**

| المبلغ | تاريخ التحرير | نوع الورقة | إسم الساحب | إسم المسحوب عليه (المدين) | إسم المستفيد | تاريخ الإستحقاق | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | ٢/٥ | كمبيالة | فوزى | محلاتنا | فوزى | ٤/٦ | - |
| ٦٠٠٠ | ٢/٦ | سند | - | محلاتنا | شكرى | ٥/٧ | - |
| ٨٠٠٠ | | | | | | | |

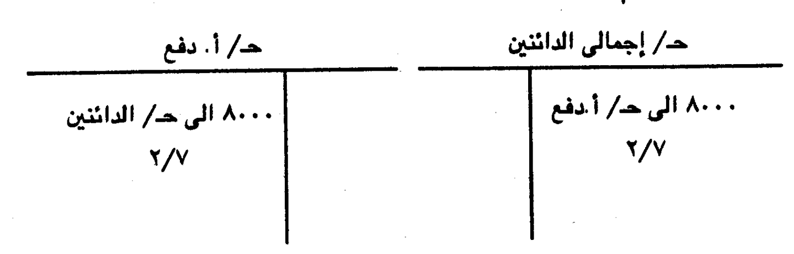
**اليومية العامة**

| | | |
|---|---|---|
| ٨٠٠٠ | | من حـ/ إجمالى الدائنين |
| | ٨٠٠٠ | الى حـ/ أوراق الدفع ٣/٧ |

**الأستاذ المساعد (أستاذ مساعد الدائنين)**




**الأستاذ العام**




**٧- دفتر يومية النقدية :**

ويختص هذا الدفتر لإثبات عمليات المقبوضات والمدفوعات التى تتم فى المنشأة ولقد مر هذا الدفتر بعدة مراحل وهى :

أ- دفتر النقدية البسيط ذو الخانتين .

ب- دفتر النقدية ذو الثلاث خانات .

جـ/ دفتر اليومية التحليلى .

وسوف نتناول هذه الدفاتر الثلاثة بالشرح مع إعطاء حالات عملية :

أ- دفتر النقدية البسيط ذو الخانتين :

ينقسم هذا الدفتر الى جانبين أحدهما للمقبوضات ويتضمن خانتين رئيسيتين للمقبوضات التى تتم عن طريق الصندوق والأخرى تتم عن طريق البنك بالإضافة الى الخانات البيانية للتاريخ والبيان ورقم الأستاذ وكذا نفس الشئ بالنسبة للمدفوعات .

**مثال رقم (٧) :**

**على دفتر النقدية البسيط ذو الخانتين :**

فى ١ يناير ٩٢ بدأ محمد أعماله التجارية برأس مال قدرة ٦٠,٠٠٠ جنيها. وأدع منها ٤٥,٠٠٠ جنيها حساب جارى للبنك ووضع الباقى فى الصندوق .

والآتى بيان بمقبوضاته ومدفوعاته خلال شهر يناير ١٩٩٢ .

فى ٢ يناير ٩٢ إشترى بضاعة بمبلغ ١٥,٠٠٠ جنيها من محلات الوفاء وحرر لها شيكا بالمبلغ المطلوب. كما قام بسداد ١٠٠٠ج قيمة إيجار المنشأة عن شهر يناير دفعها فى الصندوق .

فى ١٠ يناير إشترى سيارة لإستخدمها فى عمليات المنشأة وسدد قيمتها البالغة ١٢٥٠٠ جنيها بموجب شيك حرره على البنك .

فى ١٥ يناير باع بضاعة بالنقد قيمتها ١٣٥٠٠ جنيها أودعها صندوق المنشأة .

فى ١٦ يناير إشترى بضاعة من محلات النهضة بالمنصورة بموجب فاتورة رقم ٥٠ بمبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيها وحصل على خصم تجارى ١٠٪ .

فى ١٧ يناير باع بضاعة على الحساب الى منشأة الأمانة بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيها بفاتورة رقم ٢٠ ومنحها خصما تجاريا قدرة ٥٪ .

فى ٢٠ يناير سدد بشيك ٢٥٠ جنيها مصروفات نقل مشتريات من صندوق المنشأة .

فى ٢١ يناير سدد بشيك الى محلات النهضة المستحق لها وحصل على خصم نقدى قدره ٥٪ كما حصل المستحق على منشأة الأمانة بعد أن سمح لها بخصم نقدى قدره ٢٪ .

فى ٣١ يناير سدد مرتبات العاملين فى المنشأة وقدرها ٥٠٠٠ جنيها حرر بها شيكا على البنك .

**والمطلوب:**

١- تسجيل العمليات السابقة بدفتر النقدية ذو الخانتين .

٢- إجراء قيود اليومية العامة للعمليات النقدية فى شهر يناير .

**الحــل:**

**دفتر النقدية البسيط ذو الخانتين**

المقبوضات — المدفوعات

| صندوق | بنك | البيان | رقم أستاذ | التاريخ | صندوق | بنك | البيان | رقم الأستاذ | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٥٠٠٠ | ٤٥٠٠٠ | الى حـ/ رأس المال | - | ١/١ | - | ١٥٠٠٠ | من حـ/ المشتريات | - | ١/٢ |
| | - | الى حـ/ المبيعات | - | ١/١٥ | ١٠٠٠ | - | من حـ/ الإيجار | - | ١/٢ |
| | ٩٣١٠ | الى حـ/ محلات الأمانة (عملاء) | - | ١/٢١ | - | ١٢٥٠٠ | من حـ/ السيارات | - | ١/١٠ |
| | | | | | ٢٥٠ | - | من حـ/ م، نقل مشتريات | - | ١/٢٠ |
| | | | | | - | ١٧١٠٠ | من حـ/ محلات كالنهضة (موردين) | - | ١/٢١ |
| | | | | | | ٥٠٠٠ | من حـ/ المرتبات | - | ١/٣١ |
| ٢٨٥٠٠ | ٥٤٣١٠ | | | | ١٢٥٠ | ٤٩٦٠٠ | | | |

## قيود اليومية العامة (المقبوضات)

| منه | له | |
|---|---|---|
| | | من مذكورين |
| ٢٨٥٠٠ | - | حـ / الصندوق |
| ٥٤٣١٠ | - | حـ / البنك |
| | | إلى مذكورين : |
| - | ٦٠٫٠٠٠ | حـ / رأس المال |
| - | ١٣٫٥٠٠ | حـ / المبيعات |
| - | ٩٫٣١٠ | حـ / العملاء (محلات الامانة) |
| | | قيد إجمالي المقبوضات |
| ١٩٠ | | من حـ / خصم مسموح به |
| | ١٩٠ | إلى حـ / العملاء |
| | | قيد إجمالي المقبوضات |

### المدفوعات

| منه | له | |
|---|---|---|
| | | من مذكورين |
| ١٥٠٠٠ | - | حـ / المشتريات |
| ١٠٠٠ | - | حـ / الايجار |
| ١٢٥٠٠ | - | حـ / السيارات |
| ٢٥٠ | - | حـ / م. نقل مشتريات |
| ١٧١٠٠ | - | حـ / إجمالي الموردين |
| ٥٠٠٠ | - | حـ/ المرتبات |
| | | إلى مذكورين |
| | ١٢٥٠ | حـ / الصندوق |
| - | ٤٩٦٠٠ | حـ / البنك |
| | | قيد إجمالي المدفوعات |
| ٩٠٠ | | من حـ / الموردين |
| | ٩٠٠ | إلى حـ / الخصم المكتسب |
| | | قيد إجمالي المدفوعات |

**ملاحظات على الحل :**

١ - أن دفتر النقدية هو دفتر يومية مساعد فقط حيث يتم فيه تسجيل المقبوضات والمدفوعات أولاً بأول أما حساب الصندوق وحساب البنك فمكانهما فى دفتر الاستاذ العام.

٢ - يتم تسجيل المقبوضات والمدفوعات النقدية فقط فى دفتر النقدية اما العمليات الآجلة شراء أو بيعا فمكانها الدفاتر المساعدة الخاصة بها مثل يومية المشتريات ويومية المبيعات الآجلة .

٣ - يتم تجميع اليومية النقدية فى نهاية الشهر ويجرى قيد إجمالى بالمجموع فى دفتر اليومية العامة ومنها يتم الترحيل الى الحسابات المختصة فى الاستاذ العام.

٤ - نظراً لأن عمليات الخصم المسموح به والمكتسب ليست لها خانات متخصصة فى دفتر النقدية البسيط فإن مكانها يكون دفتر اليومية العامة ومنها ترحل الى الحسابات المختصة فى دفتر الاستاذ العام.

**ب - دفتر النقدية ذو الثلاث خانات :**

قد تحصل المنشأة على خصم نقدى كما قد تمنح لعملائها هذا الخصم ارتباطاً وثيقاً بالعمليات النقدية ويمكن ان يتم قيدها فى اليومية العامة غير أن ذلك يؤدى إلى تعقيد. كما فى المثال السابق لذلك فإنه يمكن إدماج عمليات الخصم ضمن يومية النقدية مما يؤدى إلى خفض الجهد ويتم الإدماج من خلال تخصيص خانة للخصم فى الجانب المدين تسمى خصم مسموح به وخانة للخصم فى الجانب الدائن وتسمى خصم مكتسب.

**مثال رقم (أ):**

على دفتر النقدية ذو الثلاث خانات :

**المطلوب:**

حل المثال السابق على أساس إضافة خانة الخصم .

**الحـــل:**

دفتر النقدية البسيط ذو الثلاث خانات

دفتر النقدية البسيط ذو الثلاث خانات

المقبوضات | | | | | | المدفوعات | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صندوق | بنك | خصم مسموح به | البيان | رقم الأستاذ | التاريخ | صندوق | بنك | خصم مكتسب | البيان | رقم | التاريخ |
| ١٥٠٠٠ | ٤٥٠٠٠ | - | الى حـ/ رأس المال | - | ١/١ | - | ١٥٠٠٠ | - | من حـ/ المشتريات | - | ١/٢ |
| | | | | | | ١٠٠٠ | - | - | من حـ/ الإيجار | - | ١/٢ |
| ١٣٥٠٠ | - | - | الى حـ/ المبيعات | - | ١/١٥ | - | ١٢٥٠٠ | - | من حـ/ السيارات | - | ١/١٠ |
| - | ٩٣١٠ | ١٩٠ | الى حـ/ محلات الأمانة (عملاء) | - | ١/٢١ | ٢٥٠ | - | - | من حـ/ م. نقل المشتريات | - | ١/٢٠ |
| | | | | | | - | ١٧١٠٠ | ٩٠٠ | من حـ/ محلات النهضة | - | ١/٢١ |
| | | | | | | - | - | - | | | |
| | | | | | | - | ٥٠٠ | - | من حـ/ المرتبات | - | ١/٣١ |
| ٢٨٥٠٠ | ٥٤٣١٠ | ١٩٠ | | | | ١٢٥٠ | ٤٩٦٠٠ | ٩٠٠ | | | |

## قيود اليومية العامة (المقبوضات)

| منـــه | لـــه | البيان |
|---|---|---|
| | | من مذكورين |
| ٢٨٥٠٠ | – | حـ / الصندوق |
| ٥٤٣١٠ | – | حـ / البنك |
| ١٩٠ | – | حـ / خصم مسموح به |
| | | إلى مذكورين : |
| | ٦٠ر٠٠٠ | حـ / رأس المال |
| | ١٣ر٥٠٠ | حـ / المبيعات |
| | ٩٥٠٠ | حـ / العملاء |
| | | قيد إجمالى المقبوضات |

المقبوضات

| منـــه | لـــه | البيان |
|---|---|---|
| | | من مذكورين |
| ١٥٠٠٠ | – | حـ / المشتريات |
| ١٠٠٠ | – | حـ / الايجار |
| ١٢٥٠٠ | – | حـ / السيارات |
| ٢٥٠ | – | حـ / م. نقل مشتريات |
| ١٨٠٠٠ | – | حـ / إجمالى الموردين |
| ٥٠٠٠ | – | حـ/ المرتبات |
| | | إلى مذكورين |
| | ١٢٥٠ | حـ / الصندوق |
| | ٤٩٦٠٠ | حـ / البنك |
| | ٩٠٠ | حـ / خصم مكتسب |
| ٥١٧٥٠ | ٥١٧٥٠ | قيد إجمالى المقبوضات |

**٧- دفتر النقدية التحليلى :**

يتضمن الدفتر المذكور عدد من الخانات التحليلية للمقبوضات والمدفوعات لغرض تسهيل عملية تحليل العناصر المكونة لها فور تسجيلها الأمر الذى ييسر عملية الترحيل للحسابات بدفتر الاستاذ والخانات الأصلية من جانب المقبوضات فى دفتر اليومية التحليلى هى الصندوق والبنك والخصم المسموح به، أما الخانات التحليلية فهى تمثل المبيعات النقدية والمتحصل من العملاء وأوراق القبض وخلافه ولا بد أن يتساوى مجموع الخانات الثلاثة الأصلية مع مجموع الخانات التحليلية أيا كان عددها باعتبار أن الثلاثة خانات الأولى تعبر عن الطرف المدين أما الخانات الثانية فتعبر عن الطرف الدائن ويمكن قيد المقبوضات كما يلى :

| من مذكورين | إلى مذكورين |
|---|---|
| حـ / الصندوق | حـ / المبيعات |
| حـ / البنك | حـ / أ. قبض |
| حـ / خصم مسموح به | حـ / عملاء |
| | حـ / متنوعات |
| | حـ / تحويلات نقدية (محللة) |

كذلك تمثل الخانات الثلاثة فى جانب المدفوعات وهى الصندوق والبنك والخصم المكتسب تعبر عن الخانات الأصلية اما الخانات الاخرى التحليلية وهى المشتريات وأوراق الدفع والموردين والمصروفات والمتنوعات ولا بد أن تتساوى مع مجموع الخانات التحليلية على النحو التالى :

| من مذكورين | إلى مذكورين |
|---|---|
| حـ / المشتريات | حـ / الصندوق |
| حـ / الموردين | حـ / البنك |
| حـ / أ.دفع | حـ / خصم مكتسب |
| حـ / متنوعات، حـ / مصروفات | |

**ملحوظة هامة جداً على هذا الدفتر :**

نجد هناك عمليات تحويل نقدية ما بين الصندوق والبنك فقد تسحب المنشأة مبلغ بشيك من حسابها الجارى لتودعه فى الصندوق والعكس قد تودع النقدية المتجمعة فى الصندوق خلال فترة معينة من حساب البنك ونظراً لأن دفتر النقدية التحليلى فى ظل الطريقة الفرنسية هو دفتر يومية مساعدة فقط ونظراً لأن مجموع المقبوضات والمدفوعات يجرى به قيود إجمالية فى اليومية العامة ومنعاً لتكرار القيد فإن عمليات التحويل النقدى بين الصندوق والبنك يفرد لها خانة واحدة فى جانب واحد وهو المقبوضات أو المدفوعات. المهم ان تثبت تلك التحويلات اما فى جانب المقبوضات واما فى جانب المدفوعات وهذا على عكس ما هو متبع فى طريقة القيد الانجليزية حيث أن دفتر النقدية التحليلى هو بمثابة يومية واستاذ معاً كما يتضح ذلك عند التعرض للطريقة الانجليزية.

**مثال عام رقم (٩):**

**على دفتر النقدية التحليلى:**

الآتى بعض العمليات التى تمت خلال شهر ديسمبر ١٩٩٥ فى دفاتر منشأة أحمد كمال التاجر بالمنصورة :

- فى أول ديسمبر باعت المنشأة بضاعة نقدا الى محلات الوفاء بمبلغ ١٥٥٠٠ج وقد سمحت لهم بخصم نقدى قدره ٥٠٠ جنيه مقابل السداد فورا أو نقدا.
- فى ٤ ديسمبر إشترت المنشأة بضاعة بمبلغ ١١٣٠٠ جنيها من محلات الإخلاص وقد سددت مبلغ ١١٠٠٠ جنيها بشيك وحصلت على خصم تعجيل دفع ٣٠٠ جنيها مقابل الدفع فوراً.

فى ٦ ديسمبر حصلت نقدا المبلغ المستحق لها طرف محمد كمال وقدره ٧٠٠٠ج كما قامت بسداد مبلغ ٣٠٠٠ جنيها الى ياسر عبده كانت مستحقة عليها نظير مشتريات سابقة خلال نوفمبر وحررت له شيكا بالمبلغ.

فى ٩ ديسمبر سددت نقدا مبلغ ٨٠٠ جنيها إيجار المحل عن شهر ديسمبر.

فى ١٢ ديسمبر حصلت المنشأة نقدا أوراق قبض قيمتها ٦٠٠٠ جنيها.

فى ١٥ ديسمبر حصلت المنشأة على الشيكات من العميل محمود بمبلغ ١٠٢٥٠ جنيها بعد ان سمح لهم بخصم نقدى قدره ٢٥٠ جنيها.

فى ١٨ ديسمبر إشترت المنشأة أثاث للمحل بمبلغ ٨٠٠ جنيه سددت نقدا .

فى ٢٣ ديسمبر سددت المنشأة إلى محلات القدس نقدا ما كان مستحق عليها وقدره ٤١٠٠ جنيها بعد ان حصلت على خصم نقدى قدره ١٠٠ جنيها.

فى ٢٥ ديسمبر سحبت المنشأة من الصندوق مبلغ ٥٠٠٠ جنيها ثم أودعتها فى حسابها الجارى طرف البنك.

فى ٢٧ ديسمبر حصلت المنشأة صافى المبلغ المستحق لها على محلات النصر وقدره ١٠٫٠٠٠ جنيها بعد أن سمحت لهم بخصم قدره ٥٠٠ جنيها من أصل المبلغ وقدره ١٠٥٠٠ جنيها .

فى ٢٨ ديسمبر باعت المنشأة نقدا بضاعة بمبلغ ١٣٠٠٠ جنيها كما إشترت نقدا بضاعة بمبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيها وسددت كمبيالة كانت مستحقة عليها بمبلغ ٥٥٠٠ جنيها بشيك.

فى ٣٠ ديسمبر سحب صاحب المنشأة لمسحوباته الشخصية مبلغ ٢٠٠٠ جنيه فى الصندوق كما سحب مبلغ ٢٠٠٠ جنيه ن البنك وأودعت صندوق المنشأة.

**والمطلوب:**

أ - تسجيل العمليات السابقة بدفتر النقدية التحليلى حسب الطريقة الفرنسية.

ب - إجراء قيود اليومية المركزية.

| المقبوضات: صندوق | بنك | خصم مسموح به | مبيعات نقدية | تحصيلات أ.قبض | عملاء | متنوعات | تحويلات نقدية | بيان | تاريخ | المدفوعات: صندوق | بنك | خصم مكتسب | مشتريات نقدية | مدفوعات أ.دفع | موردين | مصروفات | متنوعات | بيان | تاريخ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٥٠٠٠<br>٢٠٠٠ | - | ٥٠٠ | ١٥٥٠٠ | - | - | - | - | الى حـ/ العملاء | ١٢/١ | - | ١١٠٠٠ | ٢٠٠ | ١١٢٠٠ | - | - | - | - | من حـ/ المشتريات | ١٢/٤ |
| ٦٠٠٠ | - | - | - | - | ٧٠٠٠ | - | - | الى حـ/ محمد كمال (عملاء) | ١٢/٦ | - | ٢٠٠٠ | - | - | - | ٢٠٠٠ | - | - | من حـ/ ياسر عيد (موردين) | ١٢/٦ |
| - | - | - | - | ٦٠٠٠ | - | - | - | الى حـ/ أ.قبض | ١٢/١٢ | ٨٠٠٠ | - | - | - | - | - | ٨٠٠٠ | - | من حـ/ إيجار | ١٢/٩ |
| - | ١٠٢٥٠ | ٢٥٠ | - | - | - | - | - | الى حـ/ محمود | ١٢/١٥ | ٨٠٠٠ | - | - | - | - | - | - | ٨٠٠٠ | من حـ/ الأثاث | ١٢/١٨ |
| - | ٥٠٠٠ | - | - | - | - | - | ٥٠٠٠ | الى حـ/ الصندوق | ١٢/٢٥ | ٤٠٠٠ | - | ١٠٠ | - | - | ٤١٠٠ | - | - | من حـ/ القدس (موردين) | ١٢/٢٢ |
| ١٢٠٠ | ١٠٠٠٠ | ٥٠٠ | - | - | ١٠٥٠٠ | - | - | الى حـ/ محلات النصر (عملاء) | ١٢/٢٧ | ١٠٠٠٠ | - | - | ١٠٠٠٠ | - | - | - | - | من حـ/ المشتريات | ١٢/٢٨ |
| ٢٠٠٠ | - | - | ١٢٠٠٠ | - | - | - | - | الى حـ/ المبيعات | ١٢/٢٨ | - | ٥٥٠٠ | - | - | ٥٥٠٠ | - | - | - | من حـ/ أ. دفع | ١٢/٢٨ |
|  | - | - | - | - | - | - | ٢٠٠٠ | الى حـ/ البنك | ١٢/٣٠ | ٢٠٠٠ | - | - | - | - | - | - | ٢٠٠٠ | من حـ/ المسحوبات | ١٢/٣٠ |
| ٤٤٠٠٠ | ٢٥٢٥٠ | ١٢٥٠ | ٢٨٥٠٠ | ٦٠٠٠ | ٢٨٠٠٠ | - | ٨٠٠٠ | الإجمالى |  | ٣٢٠٠٠ | ١٩٥٠٠ | ٤٠٠ | ٢١٢٠٠ | ٥٥٠٠ | ٧١٠٠ | - | ١٠٠٠٠ | الإجمالى |  |

## قيود اليومية العامة (المقبوضات)

| منه | له | البيان |
|---|---|---|
| | | من مذكورين |
| ٤٤٠٠٠ | | حـ / الصندوق |
| ٢٥٢٥٠ | | حـ / البنك |
| ٢٥٠ | | حـ / خصم مسموح به |
| | | إلى مذكورين : |
| | ٢٨٥٠٠ | حـ / المبيعات النقدية |
| | ٢٨٠٠٠ | حـ / العملاء |
| | ٦٠٠٠ | حـ / أ. قبض |
| | ٥٠٠٠ | حـ / الصندوق |
| | ٢٠٠٠ | حـ / البنك |
| | | إثبات المقبوضات عن شهر ديسمبر |

| منه | له | المقبوضات |
|---|---|---|
| | | من مذكورين |
| ٢١٣٠٠ | | حـ / مشتريات نقدية |
| ٥٥٠٠ | | حـ / أ. دفع |
| ٧١٠٠ | | حـ / الموردين |
| ٨٠٠٠ | | حـ / الايجار |
| ٨٠٠٠ | | حـ / الأثاث |
| ٢٠٠٠ | | حـ / المسحوبات |
| | | إلى مذكورين |
| | ٣٢٠٠٠ | حـ / صندوق |
| | ١٩٥٠٠ | حـ / البنك |
| | ٤٠٠ | حـ / خصم مكتسب |
| | | إثبات المدفوعات عن شهر ديسمبر |

٢ - أدرجت خانة للمتنوعات تتضمن العمليات التى لا تتكرر كشراء أصول ثابتة أو سحب مبلغ لأغراض شخصية وغيرها .

٣- بالنسبة للتحويلات النقدية سواءا فى الصندوق أو البنك أو العكس فقد أدرجت فقط ضمن خانة التحويلات النقدية فى جانب المقبوضات نظراً لأن دفتر النقدية التحليلى فى ظل طريقة القيد الفرنسية هو دفتر يومية مساعدة فقط. وبالتالى فإن مجموعة يجرى به قيود إجمالية فى دفتر يومية العامة ونحن نرى أن إجراء التحويلات بغير هذا الأسلوب يؤدى الى إزدواجية فى القيد .

**٨- دفتر يومية صندوق المصاريف النثرية :**

هناك مجموعة من المفردات ضئيلة القيمة يطلق عليها إسم المصروفات النثرية تلك المصروفات يجب فصلها عن عمليات المقبوضات أو المدفوعات التى تتم خلال دفتر النقدية (يومية الصندوق والبنك) .

لذلك تعهد المنشأة الى شخص ما....... برصيد صغير من النقدية يتم منه الإنفاق على هذه المفردات ضئيلة القيمة ويحتفظ لديه بدفتر هو صندوق المصاريف النثرية يتم تحليله فى نهاية الفترة المعينة المتفق عليها للتعرف على أوجه الصرف وما حصل عليه من نقدية . ويفضل فى هذه الحالة إتباع نظام السلفة المستديمة.

ويقصد به المبلغ الثابت المحدود عن فترة معينة والذى يسلم للمسئول عن المصاريف النثرية ويحاسب عليه فى نهاية الفترة بتقديمه مستندات الصرف والتى فى مجموعها مضافا اليها المبلغ بمبلغ ما صرفه خلال الفترة السابقة. وعلى هذا تبدأ الفترة الجديدة بنفس المبلغ المحدد ويتم تصميم هذا الدفتر والقيد فيه كما سيتضح من المثال التالى حسب ظروف المنشأة.

**مثال رقم (أ):**

**على دفتر يومية صندوق المصاريف النثرية :**

تتبع منشأة أحمد كمال نظام السلفة المستديمة لمصروفاتها النثرية حددتها بمبلغ ٩٠٠٠ جنيها اسبوعيا. وقد بلغت المصاريف النثرية التى إنفقت خلال الاسبوع الاول من شهر ديسمبر ١٩٩٩ بموجب أذونات الصرف ما يلى :

فى ٩٩/١٢/١ إستلم صراف المنشأة (صراف صندوق المصروفات النثرية) مبلغ ٩٠٠٠ جنيها بشيك على البنك هى السلفة المستديمة المقررة للأسبوع الأول وقام بشراء طوابع بريد ودمغة بمبلغ ٣٦٠ جنيها سددها نقدا.

فى ٢ ديسمبر سدد مصروفات إنتقال الى أحد موظفى المنشأة بلغت ٥٤٠ جنيها كما دفع أجور برقيات قدرها ٣٠٠ جنيها .

فى ٣ ديسمبر اشترى أدوات كتابية ومطبوعات نقدا بمبلغ ٦٠٠ جنيها.

فى ٤ ديسمبر سدد مبلغ ١٧٠ جنيها الى عامل التليفونات لإصلاح خطوط تليفون المنشأة.

فى ٥ ديسمبر سدد المبالغ الآتية نقدا :

٩٠٠ جنيه مصروفات انتقال

٤٥٠ جنيه أجور برقيات، ١٥٠ جنيها ادوات نظافة.

فى ٦ ديسمبر قام بدفع مبلغ ٦٠٠ جنيها أجور تفريغ بضائع فى المخزن.

فى ٧ ديسمبر تمت إستعاضة السلفة بشيك على البنك.

**والمطلوب:**

أ - تصوير صفحة فى دفتر يومية صندوق المصاريف النثرية وتسجيل العمليات السابقة لها.

ب - إجراء قيود اليومية المركزية.

منه | له | دفتر يومية صندوق المصاريف النثرية

| المبلغ | البيان | تاريخ | رقم صفحة الأستاذ | م بريد ودمغة | مصاريف انتقال | أجور وبرقيات | أدوات كتابية ومطبوعات | ملاحظات | أدوات مختلفة | أجور شحن | متنوعات | إجمالي | بيان | التاريخ | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٩٠٠٠ | الى حـ/ البنك | ١٢/١ | - | ٣٦٠ | - | - | - | - | - | - | - | ٣٦٠ | من حـ/ طوابع ودمغة | ١٢/١ | - |
| - | - | - | - | - | ٥٤٠ | - | - | - | - | - | - | ٥٤٠ | من حـ/ م. إنتقال | ١٢/٢ | - |
| - | - | - | - | - | - | ٣٠٠ | - | - | - | - | - | ٣٠٠ | من حـ/ أجور برقيات | ١٢/٢ | - |
| - | - | - | - | - | - | - | ٦٠٠ | - | - | - | - | ٦٠٠ | من حـ/ أدوات كتابية | ١٢/٣ | - |
| - | - | - | - | - | - | - | - | ٢٧٠ | - | - | - | ٢٧٠ | من حـ/ إصلاح تليفون | ١٢/٤ | - |
| - | - | - | - | - | ٩٠٠ | - | - | - | - | - | - | ٩٠٠ | من حـ/ م. إنتقال | ١٢/٥ | - |
| - | - | - | - | - | - | ٤٥٠ | - | - | - | - | - | ٤٥٠ | من حـ/ أجور برقيات | ١٢/٥ | - |
| - | - | - | - | - | - | - | - | - | ١٥٠ | - | - | ١٥٠ | من حـ/ أ. نظافة | ١٢/٥ | - |
| - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | ٦٠٠ | - | ٦٠٠ | من حـ/ أجور تفريغ | ١٢/٦ | - |
| - | - | - | - | ٣٦٠ | ١٤٤٠ | ٧٥٠ | ٦٠٠ | ٢٧٠ | ١٥٠ | ٦٠٠ | - | ٤١٧٠ | المجموع | | |
| ٤١٧٠ | الى حـ/ البنك | ١٢/٧ | (الإستعاضة) | | | | | | | | | | | | |

قيود اليومية المركزية

| منه | له | البيان |
|---|---|---|
| ٩٠٠٠ | | من حـ / صندوق المصاريف النثرية |
| | ٩٠٠٠ | إلى حـ / البنك |
| | | قيمة السلفة المستديمة بتاريخ |
| | | ٩٩/١٢/١ بموجب شيك على البنك |

| منــــه | لـــه | البيان |
|---|---|---|
| | | من مذكورين |
| ٣٦٠ | | حـ / طوابع بريدية |
| ١٤٤٠ | | حـ / مصايرف إنتقال |
| ٧٥٠ | | حـ / أجور برقيات |
| ٦٠٠ | | حـ / أدوات كتابية |
| ٢٧٠ | | حـ / إصلاحات |
| ١٥٠ | | حـ / أدوات نظافة |
| ٦٠٠ | | حـ / أجور شحن |
| | ٤١٧٠ | إلى حـ / صندوق المصاريف النثرية |
| | | إثبات مصاريف الصندوق النثرية |
| ٤١٧٠ | | من حـ / صندوق المصاريف النثرية |
| | ٤١٧٠ | إلى حـ / البنك |
| | | إستعاضة السلفة المستديمة بشيك على البنك |

## ثالثاً : النظام الانجليزى (الطريقة الانجليزية)

وبمقتضى هذا النظام تمسك الدفاتر الآتية :

**١ - دفاتر اليومية :**

وهى دفاتر أصلية وليست مساعدة كما هو الحال فى النظام الفرنسى أو انها تدخل فى نطاق القيد المزدوج وتتكون من :

**(أ) يوميات فرعية :**

وهى اليوميات التى يحتوى كل منها على بيان تفصيلى بالعمليات التى تخصها فقد توجد يومية للمبيعات وأخرى للمشتريات وثالثة لمردودات المشتريات ورابعة لمردودات المبيعات وخامسة لأوراق القبض وسادسة لأوراق الدفع وسابعة للصندوق أو النقدية التحليلى.. وهكذا .

**(ب) يومية عامة :**

وهى اليوميات التى تثبت فيها العمليات التى يخصص لها يومية مستقلة، كقيود الإفتتاح والإقفال والتسويات الجردية وقيود تصحيح الأخطاء .. إلخ .

ويلاحظ أنه وفقا للنظام الانجليزى لا توجد يومية مركزية تجمع فيها القيود ذلك لأن جميع اليوميات الفرعية واليومية العامة تعتبر يوميات أصلية يتم الترحيل منها مباشرة الى دفاتر الأستاذ الفرعية ودفتر الأستاذ العام. كما يلاحظ أن دفتر يومية الصندوق يعتبر بمثابة يومية وأستاذ فى نفس الوقت حيث يظهر به رصيد أول المدة من النقدية وأخر المدة منها .

**(هـ) دفاتر الأستاذ:**

**(أ) دفاتر أستاذ فرعية:**

ويختص كل منها بمجموعة حسابات متجانسة من الحسابات فقد يوجد دفتر أستاذ المدينين ودفتر أستاذ الدائنين ودفتر أستاذ للأصول وهكذا.

**(ب) دفتر الأستاذ العام:**

ويحتوى هذا الدفتر على الحسابات الأخرى التى لم يخصص لها دفتر أستاذ مستقل، كالحسابات الرسمية والحسابات الحقيقية.

ويتم الترحيل من الدفاتر اليومية الفرعية والعامة الى دفاتر الأستاذ وفقا لما يلى :

١ - ترحيل العمليات الواردة باليوميات الفرعية الى دفاتر الأستاذ الفرعية بالتفصيل.

٢ - يرحل إجمالى هذه العمليات دوريا الى الحسابات الخاصة بها فى دفتر الأستاذ العام.

٣ - فمثلا ترحل العمليات المقيدة بدفتر يومية المبيعات أولاً بأول وبالتفصيل الى دفتر استاذ المدينين (الجانب الدائن من الحساب المختص).

كما يرحل إجمالى المبيعات دوريا الى الجانب الدائن من حـ / المبيعات الذى يظهر بدفتر الأستاذ العام.

وبذلك يكون الطرف المدين للقيد قد رحل إلى الجانب المدين لأحد الحسابات بدفتر فرعى. كما يكون الطرف الدائن قد رحل الى الجانب الدائن لأحد حسابات الأستاذ العام (حـ / المبيعات) .

كما يلاحظ أن دفتر يومية النقدية أو الصندو ق هو يومية وأستاذ فى نفس الوقت.

جميع الدفاتر المسوكة وفقا للنظام الإنجليزى تدخل فى نطاق القيد المزدوج لذا يلزم تسجيل جميع دفاتر اليومية تطبيقا للتشريع حيث يعتبر كل منها يومية أصلية.

وفيما يلى الدورة المستندية (الهيكل المحاسبى) وفقا للطريقة الانجليزية:

عملية مالية

عملية مالية

عملية مالية

دفتر يومية فرعية (أصلية)

دفتر يومية فرعية (أصلية)

دفتر يومية فرعية (أصلية)

ميزان المراجعة

حساباتختامية

ميزانيةعمومية

الدورة المستندية (الهيكل المحاسبى)

حسب الطريقة الانجليزية

**تمرين على دفتر الصندوق والبنك حسب الطريقة الانجليزية:**

فى ١ يناير ٩٩ بدأ محمد مال أعماله التجارية وكان مركزه المالى كالآتى :

٤٥٠٫٠٠٠ ج نقدية بالصندوق - ١٠٠٫٠٠٠ بشيك على البنك

فى ٢ يناير ٩٩ اشترى بضاعة بمبلغ ١٠٠٫٠٠٠ ج بشيك على البنك

فى ٣ يناير ٩٩ باع بضاعة بمبلغ ٢٠٠٫٠٠٠ ج الى سالم على الحساب

فى ٥ يناير ٩٩ سدد سالم نصف ما عليه نقدا والنصف الآخر بشيك على البنك نظير السماح بخصم ٥٪.

فى ٧ يناير ٩٩ باع نقدا بضاعة بمبلغ ١٥٠٫٠٠٠ ج كما قام بسداد مبلغ ٥٠٠٠ ج من الصندوق نظير اعلان فى جريدة الاهرام.

فى ١٢ يناير ٩٩ اشترى أثاث ومفروشات بمبلغ ٣٠٠٠ ج نقدا.

فى ١٥ يناير ٩٩ باع جزء من العقار ١٠٠٫٠٠٠ ج وقد حصل الثمن بشيك

فى ١٨ يناير ٩٩ سدد فاتورة الكهرباء وقدرها ١٢٫٠٠٠ ج بشيك

فى ٢٠ يناير ٩٩ سحب من الصندوق ١٠٫٠٠٠ ج وأودعها البنك

فى ٢٣ يناير ٩٩ باع بضاعة الى التهامى على الحساب بمبلغ ٢٠٠٫٠٠٠ ج، ١٠٠٫٠٠٠ ج بشيك و ٩٥٠٠٠ ج نقدا.

فى ٢٥ يناير ٩٩ سدد التهامى ما عليه على النحو التالى:

فى ٢٦ يناير ٩٩ سحب لمصروفاته الشخصية من الصندوق ١٠٠٠ ج.

**المطلوب:**

إثبات العمليات السابقة فى دفتر يومية النقدية التحليلى حسب الطريقة الانجليزية.

| صندوق | بنك | خصم مسموح به | مبيعات نقدية | عملاء | متنوعات | تحويلات نقدية | بيان | تاريخ | صفحة الأستاذ | صندوق | بنك | خصم مكتسب | مشتريات نقدية | مدفوعات أدفع | موردين | مصروفات | مبيعات نقدية | بيان | تاريخ | صفحة الأستاذ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٤٥٠٠ | ٥٠٠٠٠ | - | - | - | - | - | رصيد أول المدة | ١/١ | - | - | - | - | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | من حـ/ مشتريات | ١/٢ | - |
| ٩٥٠٠ | ٢٥٠٠٠ | ١٠٠٠ | - | ٢٠٠٠٠ | - | - | الى حـ/ عملاء | ١/٥ | - | ٥٠٠٠ | - | - | - | - | - | - | - | من حـ/ الإعلان | ١/٧ | - |
| ١٥٠٠٠ | - | - | ١٥٠٠٠ | - | - | - | الى حـ/ المبيعات | ١/٧ | - | ٢٠٠٠ | - | - | - | - | - | - | - | من حـ/ الأثاث | ١/١٢ | - |
| - | ١٠٠٠٠ | - | - | - | ١٠٠٠٠ | - | الى حـ/ العقار | ١/١٥ | - | - | ١٢٠٠٠ | - | - | - | - | - | - | من حـ/ الكهرباء | ١/١٨ | - |
| - | ١٠٠٠٠ | - | - | - | - | ١٠٠٠٠ | فى حـ/ الصندوق | ١/٢٠ | - | ١٠٠٠٠ | - | - | - | - | - | - | - | من حـ/ البنك | ١/٢٠ | - |
| ٩٥٠٠ | ١٠٠٠٠ | ٥٠٠ | - | ٢٠٠٠٠ | - | - | الى حـ/ الأثاث | ١/٢٥ | - | ١٠٠٠ | - | - | - | - | - | - | - | من حـ/المسحوبات | ١/٢٢ | - |
| - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | ٧٧١٠٠ | ٦٩٢٠٠ | - | - | - | - | - | - | رصيد إجمالى | ١/٣١ | - |
| ٧٩٠٠٠ | ٨٠٥٠٠ | ١٥٠٠ | ١٥٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | - | - | - | ٧٩٠٠٠ | ٨٠٥٠٠ | - | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | - | - | - |
| ٧٧١٠٠ | ٦٩٢٠٠ | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |

## رابعاً : النظام الأمريكى (الطريقة الأمريكية):

تعتمد هذه الطريقة على أساس وجود دفتر واحد يستخدم كدفتر يومية من جهة واستاذ من جهة أخرى حيث تتجمع العمليات المالية التى تحدث داخل المنشأة من الجزء المخصص لعمليات اليومية فى الدفتر ثم ترحل نفس العمليات الى الحسابات المختصة فى الجزء المخصص لعمليات الاستاذ. وبذلك فإن دفتر اليومية والاستاذ وفقا للطريقة المخصص لعملياتها يستخدم فى حصر جميع العمليات الماليةللمنشأة من ناحية وتبويبها وتحليلها من ناحية أخرى بترحيلها الى الحسابات المختصة من ناحية أخرى.

ويتطلب تسطير الدفتر حسب الطريقة الأمريكية ان يتم تصميم الدفتر بحيث يشتمل على جميع الحسابات التى يستلزمها نشاط المنشأة.

فحسابات الصندوق والبنك الدائنين والمدنين تفتح منفردة ويخصص لكل منها عمودان أحدهما ترحل اليه العمليات المدينة والآخر ترحل اليه العمليات الدائنة لكل حساب على حده.

الحسابات ذات الطبيعة المتجانسة أو المتشابهة كالالات والسيارات والاراضى والمبانى وغيرها تتجمع فى حساب واحد يطلق عليه اسم الاصول الثابته ويقسم الى عمودين أحدهما للعمليات المدينة والآخر للعمليات الدائنة وهكذا بالنسبة لمجموعة الحسابات المعبرة عن الإيرادات المدينة والآخر للعمليات الدائنة وهكذا بالنسبة لجميع حسابات المنشأة.

فى المنشآت الكبيرة الحجم قد تستخدم الطريقة الأمريكية المعدلة وهى التى تستخدم ايضا الدفاتر التحليلية الموجودة فى الطريقة الفرنسية. كذلك يستخدم دفتر تحليلى للمدينين والدائنين وقد تستخدم دفاتر تحليلية أخرى للمصروفات والايرادات.

**خصائص الطريقة الأمريكية:**

١ - هى أكثر الطرق شيوعاً فى المنشآت الصغيرة التى لا تكثر فيها العمليات لكونها تستخدم فى تحقيق الوفر فى الوقت والجهد المخصصين للعمل المحاسبى.

٢ - تستخدم الطريقة الامريكية فى كل من المنشآت الصغيرة والكبيرة على حد سواء وان كانت المنشآت الصغيرة لا تستخدم الدفاتر المساعدة. كما ان فى الطريقة الفرنسية تثبت العمليات فى اليوميات المساعدة اولا وهو ما سوف يتم فى هذه الطريقة اذا استخدمت تلك اليوميات.

**ملاحظات هامة:**

أ - طريقة القيد الأمريكية هى تطوير لطريقة القيد الفرنسية: إذ تعتمد كل منها على وجود دفتر يومية عامة لتجميع كل عمليات المنشأة ودفتر استاذ عام لتبويب كافة العمليات.

ب - الطريقة الأمريكية فتجمع الدفترين معا فى سجل واحد بينهما ينفصل الدفترين عن بعضهما فى الطريقة الفرنسية.

حـ - الطريقة الأمريكية لا تخلو من وجود الدفاتر المساعدة التى تمثل الحسابات الشخصية للعملاء والموردين مما يقدم وسيلة لازمة لإجراء الرقابة.

**طريقة العمل فى الطريقة الأمريكية:**

**أولاً: المجموعة الدفترية:**

أ - دفاتر يومية مساعدة

١ - يومية المشتريات الآجلة
٢ - ديومية م. المشتريات
٣ - يومية المبيعات الآجلة
٤ - يومية م. مبيعات
٥ - يومية أ. قبض
٦ - يومية أ. دفع
٧ - يومية العمليات النقدية
٨ - يومية م. نثرية

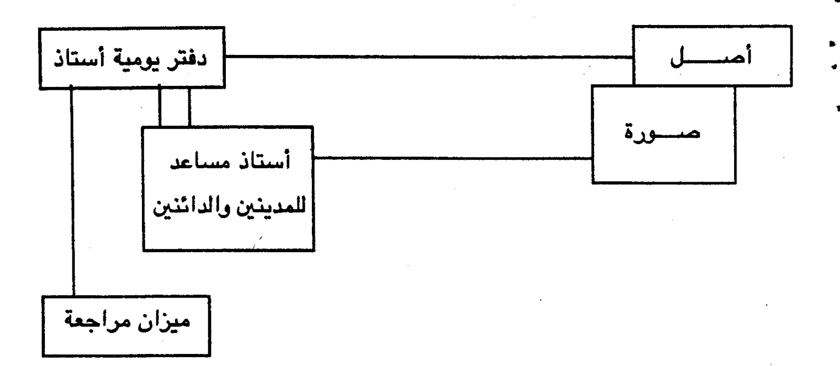
ب - دفاتر أستاذ مساعد

١ - أستاذ مساعد المدينين
٢ - استاذ مساعد الدائنين

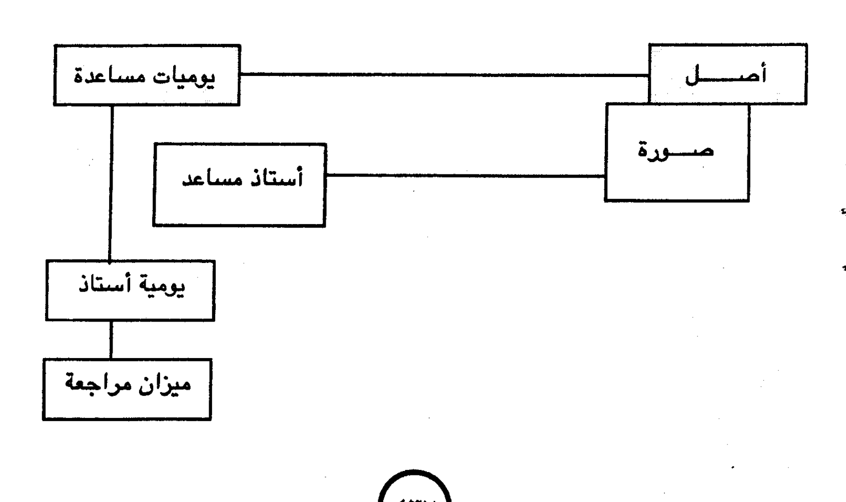
**هـ - يومية وأستاذ معا (يومية أستاذ) :**

وسوف نوضح فمبا يلى الدورة المحاسبية وفقا للنظام الأمريكى (الطريقة الأمريكية) لمنشأة صغيرة الحجم ومنشأة كبيرة الحجم كما يلى :

أ- الدورة المستندية بالطريقة الأمريكية لمنشأة صغيرة الحجم :




**ب- الدورة المستندية بالطريقة الأمريكية لمنشأة كبيرة الحجم:**



**مثال(١)**

**على الطريقة الأمريكية:**

قام محمد كمال بالعمليات الآتية خلال شهر يناير ٢٠٠١ :

فى ١/١ اشترى بضاعة بمبلغ ٦٠٠٠ ج من اسماعيل

فى ١/٥ اشترى بضاعة بمبلغ ٧٠٠ ج ودفع الثمن بشيك

فى ١/١٢ باع بضاعة بنمبلغ ٨٠٠٠ ج الى سعيد

فى ١/١٥ باع بضاعة نقدا بمبلغ ٤٠٠ ج

فى ١/٢٧ دفع مرتبات الموظفين وقيمتها ٢٠٠٠ ج نقدا.

فى ١/٣٠ سدد سعيد ما عليه نقدا.

**المطلوب:**

إثبات العمليات السابقة فى دفتر اليومية أستاذ على أساس الطريقة الأمريكية.

# الفصل الثانى

# الحسابات الإجمالية كوسيلة للمراقبة الحسابية

**التعريف بالحسابات الإجمالية:**

أوضحنا فيما تقدم أنه يمكن فى ظل الطريقة الفرنسية، إجراء مطابقة بين أرصدة الحسابات التفصيلية بدفتر الأستاذ المتخصصة وبين أرصدة الحسابات الإجمالية التى تراقبها بدفتر الاستاذ العام ويتحقق ذلك عن طريق ترحيل عمليات المنشأة مرتين.

مرة فى شكل مفردات تفصيلية حيث ترحل العمليات أولاً بأول إلى الحسابات التى تضمها دفاتر الاستاذ المتخصصة.

– ومرة أخرى فى شكل مجاميع حيث ترحل مجاميع دفاتر اليومية المتخصصة فى نهاية الفترة الى الحسابات الاجمالية بدفتر الاستاذ العام.

فقد يتم ترحيل العمليات المالية التى تمت مع العملاء والموردين : مرة اولا بأول خلال الفترة الى حساباتهم الشخصية بدفتر استاذ المدينين ودفتر استاذ الدائنين، ومرة أخرى فى نهاية الفترة – من واقع القيود المحاسبية الإجمالية المسجلة بدفتر اليومية العامة – إلى حساب إجمالى المدينين وحساب إجمالى الدائنين بدفتر الاستاذ العام.

وبصفة عامة يمكن إجراء هذه المطابقة بالنسبة لأية مجموعة من الحسابات ذات الطبيعة الواحدة، إذ يخصص لها دفتر استاذ مستقل (ضمن دفاتر الاستاذ المتخصصة) ويراقبها حساب إجمالى واحد (ضمن حسابات دفتر الاستاذ العام). فالحسابات الإجمالية، إذن، تعتبر بمثابة وسيلة للضبط الحسابى والمراقبة الحسابية على الحسابات التفصيلية. وعلى ذلك فإن الحساب الاجمالى لأى دفتر استاذ متخصص عبارة عن صورة ملخصة لكافة العمليات التى سبق أن رحلت بالتفصيل إلى الحسابات التى يتضمنها هذا الدفتر. ولذلك فمن الطبيعى أن يكون رصيد الحساب الإجمالى مساويا لمجموع أرصدة الحسابات التفصيلية لدفتر الاستاذ الذى يراقبه هذا الحساب الاجمالى.

**مزايا إستخدام الحسابات الإجمالية:**

يحقق استخدام الحسابات الإجمالية العديد من مزايا، أهمها ما يلى :

(أ) انها تساعد على حصر الأخطاء بسهولة، فإذا أسفر إعداد ميزان المراجعة عن وجود أخطاء تطلب الأمر وقت ومجهود لتحديد أماكن هذه الأخطاء عن طريق مراجعة كافة عمليات القيد والترحيل خلال الفترة. ولكن مع إستخدام الحسابات الإجمالية، يمكن إختصار الوقت والمجهود حيث يقتصر البحث عن الأخطاء فى مجموعة الحسابات التفصيلية التى لا يتساوى مجموع أرصدتها مع رصيد الحساب الإجمالى الذى يراقبها.

(ب) أنها تسهل عمل الادارة، فالحسابات الإجمالية تساعد على توفير البيانات الدورية التى تعتمد عليها الإدارة فى التعرف على نتيجة نشاط المنشأة وعلى إلتزاماتها تجاه الغير أو حقوقها طرف الغير فى أى وقت .

(حـ) انها تساعد فى تحقيق الرقابة، فإجراء المطابقة الدورية بين رصيد الحساب الإجمالى لأى دفتر استاذ وبين مجموع ارصدة الحسابات التفصيلية لهذا الدفتر، يساعد على إكتشاف أية فروق، وبذلك يمكن إتخاذ ما يلزم من إجراءات نتفادى حدوثها مستقبلا.

(د) انها تيسر أداء المراجع الخارجى لمهمته، فإذا اسفرت عملية المطابقة عن تساوى أرصدة الحسابات الاجمالية مع أرصدة الحسابات التفصيلية، كان ذلك دليلا على صحة العمليات حسابيا ومن ثم يقتصر عمل المراجع الخارجى لحسابات المنشأة على مراجعة العمليات مستنديا وفنيا.

(هـ) انها تسهل إعداد القوائم الختامية للمنشأة، فإستخدام الحسابات الإجمالية يوفر الكثير من الوقت اللازم لإعداد القوائم الختامية، إذ يمكن الإستعانة بالأرصدة

الإجمالية التى تمت مطابقتها بدلا من إستخدام أرصدة الحسابات التفصيلية التى قد تبلغ فى بعض المنشآت عدة مئات.

**بعض نماذج للحسابات الإجمالية:**

**١ - حساب إجمالى المدينين :**

يحقق تصوير هذا الحساب الرقابة على الحسابات الشخصية للعملاء، فيرحل اليه - فى نهاية الفترة - مجاميع قيم العمليات التى رحلت اولا بأول أثناء الفترة الى حسابات دفتر استاذ المدينين - الأمر الذى يعنى ضرورة تساوى رصيد حساب إجمالى المدينين مع مجموع أرصدة الحسابات الشخصية للعملاء بدفتر الأستاذ الخاص بهم.

وعلى ذلك يجعل حساب اجمالى المدينين مدينا بما يلى :

- مجموع المبيعات الآجلة (يومية العمليات ) .
- مجموع قيم أوراق القبض المرفوضة (يومية العمليات الأخرى أو جانب المدفوعات بدفتر يومية النقدية) .
- فوائد التأخير التى تستحق للمنشأة (يومية العمليات الأخرى).
- مصاريف البروتوستو التى سددتها المنشأة أو سددها الغير (جانب المدفوعات بدفتر يومية النقدية أو يومية العمليات الأخرى).

كما يجعل هذا الحساب دائناً بما يلى:

- النقدية الواردة من المدنيين جانب المقبوضات بدفتر يومية النقدية).
- الخصم المسموح به (جانب المقبوضات بدفتر يومية النقدية).
- مجموع قيم أوراق القبض الوارد لمنشأة (يومية أوراق القبض)
- مجموع مردودات المبيعات (يومية مردودات المبيعات)

الديون المعدومة (يومية العمليات الأخرى).

**يومية حساب اجمالى المدينين كما يلى :**

| | | | |
|---|---|---|---|
| xx | رصيد منقول أول الفترة | xx | من حـ / الصندوق أو جارى البنك |
| xx | الى حـ / المبيعات | xx | من حـ / الخصم المسموح به |
| xx | إلى حـ / اوراق القبض (مرفوضة) | xx | من حـ / اوراق القبض |
| | أو حـ / أ.ق. برسم التحصيل | xx | من حـ / مردودات المبيعات |
| | أو حـ / جارى البنك | xx | من حـ / الديون المعدومة |
| | أو حـ / المظهر له | xx | رصيد مرحل آخر الفترة |
| xx | الى حـ / فوائد التأخير | xx | |
| xx | الى حـ / الصندوق أو جارى البنك | xx | |
| | أو حـ / المظهر له | xx | |

**٢ - حساب إجمالى الدائنين :**

يحقق تصوير هذا الحساب الرقابة على الحسابات الشخصية للموردين، فيرحل اليه - فى نهاية الفترة - مجاميع قيم العمليات التى رحلت أولا بأول اثناء الفترة الى حسابات دفتر استاذ الدائنين. الأمر الذى يعنى ضرورة تساوى رصيد حساب إجمالى الدائنين مع مجموع أرصدة الحسابات الشخصية للموردين بدفتر الاستاذ الخاص بهم.

وعلى ذلك يجعل حساب إجمالى الدائنين دائنا بما يلى :

- مجموع المشتريات الآجلة (يومية المشتريات).
- مجموع قيم أوراق الدفع المرفوضة (يومية العمليات الأخرى).
- فوائد التأخير التى تستحق على المنشأة (يومية العمليات الأخرى).
- مصاريف البروتستو التى تستحق على المنشأة (يومية العمليات الأخرى).

**كما يجعل هذا الحساب مدينا بما يلى :**

- النقدية الصادرة الى الدائنين (جانب المدفوعات بدفتر يومية النقدية).
- الخصم المكتسب (جانب المدفوعات بدفتر يومية النقدية).
- مجموع قيم أوراق الدفع الصادرة من المنشأة (يومية أوراق الدفع).
- مجموع قيم أوراق القبض المحولة أو المظهرة لأمر الدائنين (يومية العمليات الأخرى).
- مجموع مردودات المشتريات (يومية مردودات المشتريات ).

**ويصور حساب إجمالى الدائنين كما يلى :**

| | | | |
|---|---|---|---|
| xx | الى حـ / الصندوق أو جارى البنك | xx | رصيد منقول أول الفترة |
| xx | الى حـ / الخصم المكتسب | xx | من حـ / المشتريات |
| xx | الى حـ / أوراق الدفع | xx | من حـ / أوراق الدفع (مرفوضة) |
| xx | الى حـ / اوراق القبض (محولة) | xx | من حـ / فوائد التأخير |
| xx | الى حـ / مردودات المشتريات | xx | من حـ / مصاريف البروتستو |
| xx | رصيد مرحل أخر المدة | | |
| xx | | xx | |

**مثال رقم (أ)**

إستخرجت البيانات التالية من دفاتر إحدى المنشآت عن شهر نوفمبر ٢٠٠٠

١ - مجاميع دفاتر اليوميات الآجلة :

٨٥٠٠ج يومية المبيعات، ٣٥٠٠ج يومية المشتريات، ٥٠٠ج يومية مردودات المبيعات، ٣٠٠ج يومية مردودات المشتريات، ١٥٠٠ج يومية أوراق القبض، ١٢٠٠ج يومية أوراق الدفع.

**٢ - مجاميع خانات دفتر يومية النقدية:**

٤٥٠٠ج خانة المدينين، ٢٥٠ خانة الخصم السموح به، ٢٢٠٠ ج خانة الدائنين، ٢٠٠ج خانة الخصم المكتسب، ١٣٠٠ج خانة اوراق القبض، ١٥٠٠ج خانة اوراق الدفع.

**٣ - بيانات أخرى :**

- مجموع قيم الكمبيالات المستحقة للدائنين ولم تسدد بلغت ٣٠٠ جنيه، استبدلت بأخرى بعد اضافة فوائد تأخير ١٥ جنيه.
- مجموع قيم الكمبيالات المستحقة على المدينين ورفضت بلغت ١٢٥٠ جنيه، بلغ البروتستو عنها ٢٥ جنيه سددت بشيك.
- مجموع قيم الكمبيالات التى حولتها المنشأة لأمر الدائنين بلغت ٢٥٠ جنيه.
- مجاميع أرصدة الحسابات الشخصية فى أول نوفمبر ٢٠٠٠ كانت كما يلى : ٥٠٠٠ج المدينة، ٣٥٠٠ ج الدائنة

**والمطلوب:**

تصوير حسابى إجمالى المدينين وإجمالى الدائنين

**حـ/إجمالى المدنيين**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠٠ | رصيد منقول | ١١/١ | ٥٠٠ | من حـ/ مردودات المبيعات | |
| ٨٥٠٠ | الى حـ / المبيعات | | ١٥٠٠ | من حـ / اوراق القبض | |
| ١٢٥٠ | الى حـ / اوراق القبض (مرفوضة) | | ٤٢٥٠ | من حـ / الصندوق او جارى البنك | |
| ٢٥ | الى حـ / جارى البنك (م. البروتستو) | | ٢٥٠ | من حـ / الخصم المسموح به | |
| | | | ٨٢٧٥ | رصيد مرحل | ١١/٣٠ |
| ١٤٧٧٥ | | | ١٤٧٧٥ | | |

ح/ إجمالى الدائنين

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٣٠٠ | الى ح / مردودات المشتريات | | ٣٥٠٠ | رصيد منقول | ١١/١ |
| ١٢٠٠ | الى ح / أوراق الدفع | | ٣٥٠٠ | من ح / المشتريات | |
| ٢٠٠٠ | الى ح / الصندوق أو جارى البنك | | ٣٠٠ | من ح / أوراق الدفع (مرفوضة) | |
| ٢٠٠ | الى ح / الخصم المكتسب | | ١٥ | من ح / فوائد التأخير | |
| ٢٥٠ | الى ح / أوراق القبض | | | | |
| ٣٣٦٥ | رصيد مرحل | | | | |
| ٧٣١٥ | | | ٧٣١٥ | | |

**مثال رقم (٢) :**

**فيما يلى بيان بعناصر المركز المالى لإحدى المنشآت فى ٢٠٠٠/١٢/٣١:**

**- الاصول :**

**٥٠٠٠ج أراضى ومبانى، ٥٠٠ ج أثاث، ٢٥٠٠ ج بضاعة،. ٢٠٠٠ ج مدينون، ١٢٠٠ج أوراق القبض، ١٨٠٠ ج بنك.**

**- رأس المال والإلتزامات :**

**٩٠٠٠ج رأس المال، ٢٥٠٠ ج دائنون، ١٥٠٠ج أوراق دفع وفى ٩٥/١٢/٣١ كانت مجاميع عمليات المنشأة كما يلى :**

**- مجاميع اليوميات الآجلة:**

**٢٥٠٠ج يومية المشتريات، ٣٠٠٠ ج يومية المبيعات، ٥٠٠ج يومية مردودات المبيعات، ٢٠٠ج يومية مردودات المشتريات، ١٠٠٠ج يومية أوراق القبض، ١٢٠٠ج يومية أوراق الدفع.**

**- مجاميع خانات يومية النقدية :**

١٥٠٠ج خانة المشتريات، ٢٠٠٠ ج المبيعات، ٣٥٠ ج خانة المدينين، ١٥٠ ج خانة الخصم المسموح به، ٦٠٠ ج خانة الدائنين، ١٠٠ج خانة الخصم المكتسب، ٧٠٠ ج خانة أوراق القبض، ٢٠٠ج خانة أوراق الدفع، ٣٥٠ ج مصاريف إدارية، ١٥٠ج مصاريف بيع وتوزيع.

**المطلوب:**

**أولاً : تصوير حسابات :**

المدينين، الدائنين، أوراق القبض، أوراق الدفع، جارى البنك

ثانياً : إعداد ميزان المراجعة فى ٢٠٠٠/١٢/٣١

ثانياً : تصوير الحسابات

**حـ/إجمالى المدينين**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | رصيد منقول | ١/١ | ٢٠٠ | من حـ / جارى البنك | |
| ٣٠٠٠ | الى حـ / المبيعات | | ١٥٠ | من حـ / الخصم المسموح به | |
| | | | ١٠٠٠ | من حـ / أوراق القبض | |
| | | | ٥٠٠ | من حـ / مردودات المبيعات | |
| | | | ٣١٥٠ | رصيد مرحل | ١٢/٣١ |
| ٥٠٠٠ | | | ٥٠٠٠ | | |

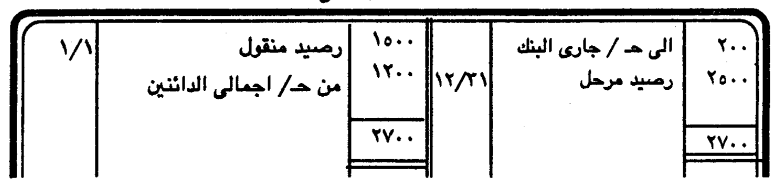
**حـ/ إجمالى الدائنين**

| المبلغ | البيان | التاريخ | المبلغ | البيان | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | إلى حـ / جارى البنك | | ٢٥٠٠ | رصيد منقول | ١/١ |
| ١٠٠ | الى حـ / الخصم المكتسب | | ٢٥٠٠ | من حـ / المشتريات | |
| ١٢٠٠ | الى حـ / اوراق الدفع | | | | |
| ٢٠٠ | الى حـ / مردودات المشتريات | | | | |
| ٣٠٠٠ | رصيد مرحل | ١٢/٣١ | | | |
| ٥٠٠٠ | | | ٥٠٠٠ | | |

**حـ/ أوراق القبض**

| المبلغ | البيان | التاريخ | المبلغ | البيان | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٢٠٠ | رصيد منقول | ١/١ | ٧٠٠ | من حـ / جارى البنك | ١٢/٣١ |
| ١٠٠٠ | الى حـ / إجمالى المدينين | | ١٥٠٠ | رصيد مرحل | |
| ٢٢٠٠ | | | ٢٢٠٠ | | |

**حـ/ أوراق الدفع**



| المبلغ | البيان | التاريخ | المبلغ | البيان | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠ | الى حـ / جارى البنك | | ١٥٠٠ | رصيد منقول | ١/١ |
| ٢٥٠٠ | رصيد مرحل | ١٢/٣١ | ١٢٠٠ | من حـ/ اجمالى الدائنين | |
| ٢٧٠٠ | | | ٢٧٠٠ | | |

**حـ / جارى البنك**

| المبلغ | البيان | التاريخ | المبلغ | البيان | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٨٠٠ | رصيد منقول | ١/١ | ١٥٠٠ | من حـ / المشتريات | |
| ٢٠٠٠ | الى حـ / المبيعات | | ٥٠٠ | من حـ / اجمالى الدائنين | |
| ٢٠٠ | الى حـ / إجمالى المدينين | | ٢٠٠ | من حـ / أوراق الدفع | |
| ٧٠٠ | الى حـ / أوراق القبض | | ٣٥٠ | من حـ / المصاريف الادارية | |
| | | | ١٥٠ | من حـ / مصاريف البيع والتوزيع | |
| | | | ٢٠٠٠ | رصيد مرحل | ١٢/٣١ |
| ٤٧٠٠ | | | ٤٧٠٠ | | |

# أسئلة وحالات عملية على الطرق المحاسبية

## التمرين الأول

الآتى بيان ببعض العمليات التى تمت لدى منشأة أحمد كمال للتجارة والتوزيع خلال شهر يناير ٩٩ :

### أولا : المشتريات الآجلة :

١- بضائع بمبلغ ٣٠,٠٠٠ج من محلات الأنسى بتاريخ ٢ يناير ١٩٩٩ فاتورة رقم ٦١١ .

٢- بضائع بمبلغ ٢٠,٠٠٠ ج من الشركة العربية بتاريخ ١٥ يناير ١٩٩٩ بفاتورة رقم ١٣٣٠ .

٣- بضائع بمبلغ ١٠٠٠٠ج من محلات الجبل الأخضر بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٩٩ فاتورة رقم ٩٧٠ .

### ثانيا : المشتريات النقدية

١- بضائع بمبلغ ٦٠٠٠ج من منشأة العدينى بشيك رقم ٧٦١ بتاريخ ١٣ يناير ١٩٩٩ .

٢- بضائع بمبلغ ٣٠٠٠ج من محلات الكبسى نقدا بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٩٥ .

### ثالثا : المبيعات الآجلة

١- بضائع ٢٥٠٠٠ج إلى شركة الوادى بتاريخ ٥ يناير فاتورة رقم ٥ .

٢- بضائع بمبلغ ١٥٠٠٠ج الى محلات عملاق البادية بتاريخ ١٢ يناير فاتورة رقم ٨ .

٣- بضائع بمبلغ ٢٠٠٠٠ج الى منشأة السماوى بتاريخ ١٨ يناير فاتورة رقم ١٥ .

٤- بضائع بمبلغ ١٢٥٠٠ج الى شركة عرب الجزيرة بتاريخ ٢٧ يناير فاتورة رقم ١٨ .

٥- بضائع بمبلغ ٨٠٠٠ج الى محلات إبن سينا بتاريخ ٢٨ يناير فاتورة رقم ٢٠.

**رابعاً المبيعات النقدية**

١- بضائع بمبلغ ٣٠٠٠ج الى شركة الشرق نقدا بتاريخ ٤ يناير ١٩٩٩ .

٢- بضائع بمبلغ ٤٠٠٠ج الى محلات وادى القمر نقدا بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٩٩.

**خامساً : مردودات المشتريات :**

١- بضائع بمبلغ ٥٠٠٠ج إلى محلات الأنسى بتاريخ ٣ يناير إشعار رقم ١ .

٢- بضائع بمبلغ ١٠٠٠ج الى محلات الجبل الأخضر بتاريخ ٢٨ يناير إشعار رقم ٢.

**سادساً : مردودات المبيعات :**

١- بضائع بمبلغ ١٠٠٠ج من محلات عملاق البادية بتاريخ ١٣ يناير إشعار رقم ٧ .

٢- بضائع بمبلغ ٣٠٠٠ج من شركة عرب الجزيرة بتاريخ ٢٩ يناير إشعار رقم ٣ .

**سابعاً : تسديدات لموردين :**

١- دفعة نقدية الى محلات الأنسى بمبلغ ٢٣٥٠٠ج سدادا لحسابها بتاريخ ٧ يناير ١٩٩٩ .

٢- سداد حساب محلات الجبل الأخضر بخصم ٥٪ بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٩٩ .

**ثامناً : تحصيلات من العملاء :**

١- سحبت الشركة كمبيالة لمدة شهر على شركة الوادى بمبلغ ١٥٠٠٠ج سدادا لحسابها بتاريخ ٦ يناير .

٢- حصلت الشركة من محلات عملاق البادية المطلوب منها نقدا بتاريخ ١٦ يناير بعد أن سمحت لها بخصم قدره ٥٠٠ج .

٣- وصل من منشأة السماوى سندا إذنيا تاريخه ١٩ يناير بالمطلوب منها يستحق بعد شهر وفى نفس اليوم حولته المنشأة لأمر الشركة العربية سداداً لحسابها .

٤- وصل الى المنشأة من شركة عرب الجزيرة مبلغ ٨٨٠٠ج نقدا بتاريخ ٣٠ يناير سدادا لحسابها .

٥- سحبت الشركة كمبيالة على محلات إبن سينا بالمطلوب منها بتاريخ ٣١ يناير لموعد غايته ١٥ يوم من تاريخه .

ويفرض أن رصيد حسابى الصندوق والبنك بلغ فى أول يناير ٧٥٠٠٠ج، ١٨٠٠٠٠ج على التوالى، وأنها سحبت مبلغ ١٥٠٠٠ج من البنك أودعتها صندوقها بتاريخ ٧ يناير ٩٩ وكان رقم الشيك ٨١٥ .

**فالمطلوب :**

(أ) بيان الدورة المحاسبية السابقة بفرض أن المنشأة تتبع طريقة القيد الفرنسية .

(ب) تسجيل العمليات السابقة فى الدفاتر المختصة علما بأن المنشأة تتبع طريقة القيد الإنجليزية .

(ج) بيان كيفية إثبات العمليات السابقة وفقا للطريقة الأمريكية عن الأسبوع الأول المنتهى فى ١٩٩٩/١/٧ .

**ارشادات للحل :**

**أولاً** : المطلوب الأول يعنى بمجرد بيان الدورة المحاسبية إذا كانت المنشأة تتبع طريقة القيد الفرنسية، ويمكن أن يتم بيان الدورة فى شكل رقم يبدأ بالمستند المؤيد للعملية المالية أيا كانت، ثم تحديد خط سير المستند الى الدفاتر المساعدة (يومية، وأستاذ) ثم الى الدفتر العام (يومية، وأستاذ) وإنتهاء بكيفية إعداد ميزان المراجعة من واقع بيانات دفتر الأستاذ العام .

كما يمكن بيان الدورة المحاسبية أى خط سير العمل المحاسبى لكل عملية فى شكل خطوات واحدة بعد الأخرى . وما هو ما سنوضحه فيما بعد .

**ثانياً** : يهتم المطلوب الثانى والثالث بتسجيل العمليات المالية فى المجموعة الدفترية التى تمسكها المنشأة فى كل طريقة على حدة. مع مراعاة أن الطريقة الإنجليزية تستخدم دفاتر أصلية تسمى دفاتر القيد الأولى ونعنى بها مجموعة دفاتر اليوميات الفرعية كيومية المشتريات ويومية المبيعات وغيرها، فضلا عن دفاتر القيد النهائى ونعنى بها دفاتر الأستاذ، مع مراعاة أن دفتر النقدية هو يومية وأستاذ معا .

أما الطريقة الأمريكية فتستخدم دفترا واحدا هو اليومية أستاذ، ويمكن أن يعاونها مجموعة دفاتر مساعدة كما فى الطريقة الفرنسية سواء اليوميات المساعدة، أو دفاتر الأستاذ المساعدة الخاصة بالحسابات الشخصية للمدينين والدائنين ، علما بأن إستخدام الدفاتر المساعدة يتوقف على حجم عمليات المنشأة ورغبتها فى تسهيل العمل لديها وإحكام الرقابة على الحسابات .

وفيما يلى بيان كيفية الإجابة وفقا لكل طريقة من طرق القيد الثلاثة كل حدة .

## أولا : الدورة المحاسبية فى ظل طريقة القيد الفرنسية :

(أ) يعد المستند المثبت لكل عملية على حدة من أصل وأكثر من صورة ، يستخدم الأصل مثلا للقيد فى اليومية المساعدة كيومية المشتريات الأجلة، أو المبيعات الآجلة ... الخ، وتستخد صورة المستند للترحيل الى الحسابات الشخصية للدائنين أو المدينين تبعا لطبيعة العملية .

(ب) فى نهاية فترة زمنية معينة يتم تجميع اليوميات المساعدة بما فى ذلك يومية النقدية، وتجرى بالمجاميع قيود إجمالية فى اليومية العامة (المركزية) من طرفين مدين ودائن، ثم ترحل القيود من اليومية العامة الى الأستاذ العام فى الحسابات المختصة، بحيث تكون عملية الترحيل الى الطرفين المدين والدائن .

(ج) يمكن أن يعد ميزان المراجعة بعد ذلك من واقع حسابات دفتر الأستاذ العام .

وهكذا يتضح أن الطريقة الفرنسية أو المركزية تجمع كل العمليات التى تحدث داخل المنشأة فى دفتر اليومية العام، أى أن العمليات تثبت مرتين، مرة فى اليومية المساعدة كتحليل، ومرة فى اليومية العامة (فى شكل قيود مركزية للمجاميع) .

أما دفتر الأستاذ العام فإنه يتضمن الحسابات الإجمالية للمدينين والدائنين، الأمر الذى يمكن معه إجراء الرقابة على الحسابات الشخصية للمدينين والدائنين، كما جاءت فى دفاتر الأستاذ المساعدة لكل منهما .

إذ تجمع أرصدة الحسابات الشخصية لكل دفتر أستاذ مساعد على حدة، ثم يقارن المجموع برصيد الحساب الإجمالى الممثل للدفتر كما يظهر فى دفتر الأستاذ العام ، وإذا تطابقت الأرصدة كان معنى ذلك أن عملية القيد والترحيل – على الأقل بصوة مبدئية– صحيحة من الناحية المحاسبية .

وإن كان ذلك لا يمنع من القول بإحتمال حدوث أخطاء، فقد يكون الخطأ هو فى الترحيل الى حساب آخر غير الحساب الصحيح، ولكن فى الجانب الصحيح منه، كما سبق ورأينا حين الحديث عن الأخطاء وتصحيحها .

## ثانياً : التسجيل وفقا لطريقة القيد الإنجليزية :

ذكرنا سابقا أن طريقة القيد الإنجليزية تستخدم نوعين من الدفاتر، هما دفاتر القيد الأولى ودفاتر القيد النهائى، وأن الدورة المحاسبية تبدأ بإثبات العمليات فى اليوميات المتخصصة (حيث تخصص يومية لكل نوع من العمليات) ثم الترحيل الى دفاتر أستاذ الحسابات الشخصية للمدينين والدائنين. وفى نهاية فترة زمنية معينة تجمع اليوميات المتخصصة وترحل من طرف واحد فقط الى دفتر أستاذ الحسابات الخاصة بها فى أستاذ الحسابات الأخرى . وبالنسبة لخانة المتحصلات من العملاء والمسدد للموردين، فإنها ترحل أولا بأول الى الحسابات الشخصية والدائنين فى دفاتر الأستاذ المتخصصة الخاصة بكل منهم .

ويلاحظ أننا سنزود دفتر النقدية التحليلى بخانتين للتحولات النقدية من

الصندوق الى البنك والعكس فى جانبى المقبوضات والمدفوعات، نظرا لكونه يومية وأستاذ معا حيث يتم بيان رصيد أول وآخر الفترة بعكس الحال فى الطريقة الفرنسية والتى يعتبر دفتر النقدية لديها بمثابة دفتر يوميمة مساعدة . ولهذا فإن أرصدة حسابى الصندوق والبنك تظهر فى دفتر الأستاذ العام ولا تظهر ضمن اليومية المساعدة للنقدية .

**ويعد ميزان المراجعة وفقا لطريقة القيد الإنجليزية من واقع أرصدة الدفاتر الآتية :**

١- رصيد خانة البنك ورصد خانة الصندوق فى دفتر النقدية التحليلى .

٢- أرصدة الحسابات الشخصية للمدينين والدائنين كما تظهر بدفاتر الأستاذ المتخصصة (المساعدة) لكل مجموعة منها .

٣- أرصدة دفتر أستاذ الحسابات الأخرى بالنسبة لبقية الحسابات كالأصول الثابتة والمشتريات والمبيعات والإيرادات والمصروفات .... وغيرها، والتى لم تظهر ضمن دفتر النقدية أو دفاتر أستاذ الحسابات الشخصية للمدينين والدائنين وفيما يلى بيان ذلك بالتفصيل :

## اليوميات المتخصصة (للعمليات المتكررة)

### يومية المشتريات الآجلة

| المبلغ | إسم المورد وعنوانه | رقم الفاتورة | رقم الصفحة الأستاذ | التاريخ |
|---|---|---|---|---|
| جنيه | | | | |
| ٣٠,٠٠٠ | محلات الأنسى | ٦٩١ | ١ | ٢ / ١ / ٩٩ |
| ٢٠,٠٠٠ | الشركة العربية | ١٣٣٠ | ٢ | ١٥ / ١ / ٩٩ |
| ١٠,٠٠٠ | الجبل الأخضر | ٩٧٠ | ٣ | ٢٧ / ١ / ٩٩ |
| ٦٠,٠٠٠ | الإجمـــالى | | | |

### يومية مردودات المشتريات

| المبلـغ | إسم المورد وعنوانه | رقم الإشعار | رقم الصفحة الأستاذ | التاريـخ |
|---|---|---|---|---|
| جنيه | | | | |
| ٥,٠٠٠ | محلات الأنسى | ١ | ١ | ٣ / ١ / ٩٩ |
| ١,٠٠٠ | الجبل الأخضر | ٢ | ٣ | ٢٨ / ١ / ٩٩ |
| ٦٠٠٠ | الإجمـــالى | | | |

### يومية المبيعات الآجلة

| المبلـغ | إسم المورد وعنوانه | رقم الفاتورة | رقم الصفحة الأستاذ | التاريـخ |
|---|---|---|---|---|
| جنيه | | | | |
| ٢٥,٠٠٠ | شركة الوادى | ٥ | ٧ | ٥ / ١ / ٩٩ |
| ١٥,٠٠٠ | عملاق البادية | ٨ | ٨ | ١٢ / ١ / ٩٩ |
| ٢٠,٠٠٠ | منشأة السماوى | ١٥ | ٩ | ١٨ / ١ / ٩٩ |
| ١٢,٥٠٠ | عرب الجزيرة | ١٨ | ١٠ | ٢٧ / ١ / ٩٩ |
| ٨,٠٠٠ | محلات إبن سينا | ٢٠ | ١١ | ٢٨ / ١ / ٩٩ |
| ٨٠,٥٠٠ | الإجمـــالى | | | |

### يومية مردودات المبيعات

| المبلغ | إسم المورد وعنوانه | رقم الإشعار | رقم الصفحة الأستاذ | التاريخ |
|---|---|---|---|---|
| جنيه | | | | |
| ١,٠٠٠ | عملاق البادية | ٧ | ٨ | ٩٩ / ١ / ١٣ |
| ٣,٠٠٠ | عرب الجزيرة | ٨ | ١٠ | ٩٩ / ١ / ٢٩ |
| ٤,٠٠٠ | الإجمالى | | | |

### يومية العمليات الأخرى (للعمليات غير المتكررة)

| منه | له | بيــــــان | رقم المستند | رقم صفحة الأستاذ | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٥,٠٠٠ | | من حـ/ أوراق القبض | × | ١٢ | ٦ /١/ ٩٩ |
| | ٢٥,٠٠٠ | الى حـ/ شركة الوادى | × | ٧ | |
| | | قيمة الكمبيالة المسحوبة على | × | | |
| | | شركة الوادى لمدة شهر | × | | |
| ٢٠,٠٠٠ | | من حـ/ أوراق القبض | | ١٢ | ١٩ /١/ ٩٩ |
| | ٢٠,٠٠٠ | الى حـ/ منشأة السماوى | | ٩ | |
| | | قيمة السند الإذنى المحرر من | | | |
| | | منشأة السماوى لمدة شهر | | | |
| ٢٠,٠٠٠ | | من حـ/ الشركة العربية | | ٢ | ١٩ /١/ ٩٩ |
| | ٢٠,٠٠٠ | الى حـ/ أوراق القبض | | ١٢ | |
| | | قيمة السند الإذنى المحرر من | | | |
| | | منشأة السماوى والذى حول | | | |
| | | لصالح الشركة العربية سدادا | | | |
| | | لمستحقاتها | | | |
| ٨,٠٠٠ | | من حـ/ أوراق القبض | | ١٢ | ٣١ /١/ ٩٩ |
| | ٨,٠٠٠ | الى حـ/ محلات إبن سينا | | ١١ | |
| | | قيمة الكمبيالة المسحوبة على | | | |
| | | محلات إبن سينا لمدة ١٥ يوما | | | |

## دفتر النقدية التحليلي

المقبوضات — المدفوعات

| الصندوق | البنك | الخصم المسموح به | المتحصلات من العملاء | المبيعات النقدية | التحويلات النقدية | البيان | التاريخ | الصندوق | البنك | الخصم المكتسب | التسديدات للموردين | المشتريات النقدية | التحويلات النقدية | البيان | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٧٥,٠ | ١٨٠,٠٠٠ | | | | | الرصيد المنقول | ١/١/١٩٩٩ | | | | | | | | |
| ٣,٠ | | | | ٣,٠٠٠ | | إلى حـ/ المبيعات | ٤/٦/١٩٩٩ | | ٦,٠٠٠ | | | ٦,٠٠٠ | | من حـ/ المشتريات | ١٣/١/ |
| ٤,٠ | | | | ٤,٠٠٠ | | إلى حـ/ المبيعات | ٢٠/١/١٩٩٩ | ٣,٠٠٠ | | | | ٣,٠٠٠ | | من حـ/ المشتريات | ٢٤/٦/ |
| ١٣,٥ | | ٥٠٠ | ١٤,٠٠٠ | | | إلى حـ/ علال البادية | ٦/١/١٩٩٩ | ٢٣,٥٠٠ | | ١,٥٠٠ | ٢٥,٠٠٠ | | | من حـ/ محلات الأنسى | ٧/١/ |
| ٨,٨ | | ٧٠٠ | ٩,٥٠٠ | | | إلى حـ/ عرب الجزيرة | ٣٠/١/١٩٩٩ | ٨,٥٥٠ | | ٤٥٠ | ٩,٠٠٠ | | | من حـ / محلات الجبل الأخضر | ٣٠/٦/ |
| ١٥٠ | | | | | ١٥,٠٠٠ | إلى حـ/ البنك | ٧/١/١٩٩٩ | | ١٥,٠٠٠ | | | | ١٥,٠٠٠ | من حـ/ الصندوق | ٧/١/ |
| | | | | | | | | ٨٤,٢٥ | ١٥٩,٠٠٠ | | | | | الرصيد (المرحل) | ٣١/ |
| | | | | | | | | | | | | | | | |
| ١١٩ | ١٨٠,٠٠٠ | ١,٢٠٠ | ٢٣,٥٠٠ | ٧,٠٠٠ | ١٥,٠٠٠ | | | ١١٩,٣٠٠ | ١٨٠,٠٠٠ | ١,٩٥٠ | ٣٤,٠٠٠ | ٩,٠٠٠ | ١٥,٠٠٠ | | |

## دفاتر الأستاذ المتخصصة (المساعدة)

### أستاذ (مساعد) المدينين

**حـ/ شركة الوادى**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٢٥,٠٠٠ | مبيعات | ٢٥,٠٠٠ | أوراق القبض |
| ٢٥,٠٠٠ | | ٢٥,٠٠٠ | |

**حـ عملاق البادية**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١٥,٠٠٠ | مبيعات | ١,٠٠٠ | مردودات مبيعات |
| | | ١٤,٠٠٠ | مذكورين |
| ١٥,٠٠٠ | | ١٥,٠٠٠ | |

**حـ/ منشأة السماوى**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٢٠,٠٠٠ | مبيعات | ٢٠,٠٠٠ | أوراق القبض |
| ٢٠,٠٠٠ | | ٢٠,٠٠٠ | |

**حـ/ شركة عرب الجزيرة**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١٢,٥٠٠ | مبيعات | ٣,٠٠٠ | مردودات مبيعات بنك |
| | | ٨٨٠٠ | خصم مسموح به |
| ١٢,٥٠٠ | | ١٢٥٠٠ | |

**حـ/ محلات إبن سينا**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٨,٠٠٠ | مبيعات | ٨,٠٠٠ | أوراق القبض |
| ٨,٠٠٠ | | ٨,٠٠٠ | |

## أستاذ الحسابات

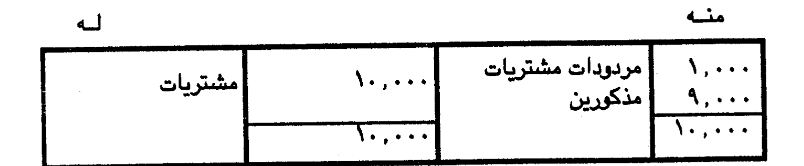
### حـ/ محلات الأنسى

| منـه | | | لـه |
|---|---|---|---|
| ٥,٠٠٠ | مردودات مشتريات | ٣٠,٠٠٠ | مشتريات |
| ٢٥,٠٠٠ | مذكورين | | |
| ٣٠,٠٠٠ | | ٣٠,٠٠٠ | |

### حـ/ الشركة العربية

| منـه | | | لـه |
|---|---|---|---|
| ٢٠,٠٠٠ | أوراق قبض | ٢٠,٠٠٠ | مشتريات |
| ٢٠,٠٠٠ | | ٢٠,٠٠٠ | |

### حـ/ محلات الجبل الأخضر



| منـه | | | لـه |
|---|---|---|---|
| ١,٠٠٠ | مردودات مشتريات | ١٠,٠٠٠ | مشتريات |
| ٩,٠٠٠ | مذكورين | | |
| ١٠,٠٠٠ | | ١٠,٠٠٠ | |

## أستاذ الحسابات الأخرى

### حـ/ مردودات المشتريات

| منـه | | | لـه |
|---|---|---|---|
| ٦٠٠ | رصيد مرحل | ٥,٠٠٠ | محلات الأنسى |
| | | ١,٠٠٠ | محلات الجبل الأخضر |
| ٦٠٠ | | ٦٠٠٠ | |

### حـ/مردودات المبيعات

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١,٠٠٠ | عملاق البادية | ٤٠٠٠ | رصيد مرحل |
| ٣,٠٠٠ | شركة عرب الجزيرة | | |
| ٤٠٠٠ | | | |
| ٤٠٠٠ | رصيد منقول | ٤٠٠٠ | |

### حـ/الخصم المسموح به

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١,٢٠٠ | عملاق البادية | ١,٢٠٠ | رصيد مرحل |
| ١,٢٠٠ | | ١,٢٠٠ | |

### حـ/الخصم المكتسب

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | رصيد مرحل | ١,٥٠٠ | محلات الأنسى |
| | | ٤٥٠ | محلات الجبل الأخضر |
| ٢٠٠٠ | | ٢٠٠٠ | |

### حـ/المشتريات

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٦,٠٠٠ | بنك | | |
| ٣,٠٠٠ | صندوق | ٦٩,٠٠٠ | رصيد مرحل |
| ٦٠,٠٠٠ | دائنين (موردين) | | |
| ٦٩,٠٠٠ | | ٦٩,٠٠٠ | |

## حـ/المبيعات

| منـه | | | لـه |
|---|---|---|---|
| ٨٧,٠٠٠ | رصيد مرحل | ٣,٠٠٠ | صندوق |
| | | ٤,٠٠٠ | صندوق |
| | | ٨٠,٠٠٠ | مدينين (عملاء) |
| ٨٧,٠٠٠ | | ٨٧,٠٠٠ | |

## حـ/أوراق القبض

| منـه | | | لـه |
|---|---|---|---|
| ٢٥,٠٠٠ | شركة الوادى | | الشركة |
| ٢٠,٠٠٠ | منشأة | | |
| ٨,٠٠٠ | محلات إبن سينا | ٥٣,٠٠٠ | رصيد مرحل |
| ٥٣,٠٠٠ | | ٥٣,٠٠٠ | |

## صفة من اليومية أستاذ (وفقا الطريقة الأمريكية)

| اليومية | | | الأستاذ | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المبلغ | البيان | التاريخ | الصندوق | | البنك | | المدينين | | الدائنين | | المشتريات والمبيعات | | مردودات المشتريات ومردودات المبيعات | | الخصم النقدى المسموح به المكتسب | |
| | | | منه | له | منه | له | منه | له | منه | له | منه | له | منه | له | منه | له |
| ٤<br>٣٠,٠٠٠ | الرصيد<br>مشتريات أجله من محلات الأنسى | ١ / ١ / ١٩٩٩<br>٢ / ١ / ١٩٩٩ | ٧٥,٠٠٠ | | ١١٨٠,٠٠٠ | | | | | ٣٠,٠٠ | ٣٠,٠٠٠ | | | | | |
| ٥,٠٠٠ | مردودات مشتريات فى محلات الأنسى | ٣ / ١ / ١٩٩٩ | | | | | | | ٥,٠٠٠ | | | | | ٥,٠٠٠ | | |
| ٣,٠٠٠ | مبيعات نقدية | ٤ / ١ / ١٩٩٩ | ٣,٠٠٠ | | | | | | | | | ٣,٠٠٠ | | | | |
| ٢٥,٠٠٠ | مبيعات على الحسابلشركة الوادى | ٥ / ١ / ١٩٩٩ | | | | | ٢٥,٠٠٠ | | | | | ٢٥,٠٠٠ | | | | |
| ٢٥,٠٠٠ | كمبيالة مسحوبة على شركة الوادى | ٦ / ١ / ١٩٩٩ | | | | | | ٢٥,٠٠٠ | | | | | | | | |
| ٢٥,٠٠٠ | قيمة ما سدد نقدا والخصم المكتسب لمحلات الأنسى | ٧ / ١ / ١٩٩٩ | | ٢٣٥٠٠ | | | | | ٢٥,٠٠٠ | | | | | | | ١.٥٠٠ |

تابع صفحة اليومية أستاذ

| رأس المال | | الأصول الثابتة | | أوراق القبض | | أوراق الدفع | | المصروفات | | الإيرادات | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| منه | له | منه | له | منه | له | منه | له | منه | له | منه | له |
| | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | |

**يلاحظ ما يلى :**

١- بالنسبة للطريقة الأمريكية فقد تم تسطير دفتر اليومية أستاذ (الدفتر الرئيسى)، وتم تسجيل بعض العمليات به لتوضيح الكيفية التى يمكن بها إستخدام الدفتر المذكور على سبيل المثال .

٢- عدد خانات الجزء المخصص لحسابات الأستاذ ١٦ خانة مقسمة الى عمودين، أحدهما للعمليات المدينة (منه) والأخر للعمليات الدائنة (له) لكل حساب على حدة كالصندوق والبنك والمدينين والدائنين، أما بعض الحسابات كالمشتريات والمبيعات مثلا، فقد أدمجت فى خانة واحدة مقسمة الى عمودين بإعتبار أن المشترويات مدينة وترحل الى جانب منه، والمبيعات دائنة وترحل الى جانب له .

وكذلك الحال بالنسبة لمردودات المشتريات والمبيعات، إذ أن الأولى دائنة فترحل الى جانب له ، أما الثانية الى جانب له، أما الثانية فمدينة . ومن ثم فإنها ترحل الى جانب منه من الخانة المخصصة لهما. ولا يختلف الأمر كذلك بصدد الخصم النقدى، إذ يخصص العمود (منه) للخصم المسموح به لأنه مدين بطبيعته، كمايخصص العمود له للخصم المكتسب الدائن بطبيعته ... وهكذا .

٣- أدرج رصيد حسابى الصندوق والبنك فى أول يناير ١٩٩٩ ضمن خانة الأستاذ الخاصة بكل منهما، وعليه يمكن بيان أرصدة آخرى المدة من واقع طرح العمليات الدائنة من المدينة لكل حدة، ولا يختلف الأمر على ذلك بالنسبة لبقية الحسابات .

٤- يمكن أن تستخدم عددا من الدفاتر المساعدة كما فى الطريقة الفرنسية (يومية وأستاذ) وعليه، فإن دفتر اليومية أستاذ الموضح فى الصفحات السابقة يعبر عن اليومية العامة والأستاذ العام فى ظل الطريقة الفرنسية .

# تمارين على الطرق المحاسبية

**التمرين الأول**

١- فى أول فبراير ١٩٩٩ كان رصيد حساب الصندوق فى منشأة باسم كمال للتجارة والتوزيع ٥٠,٠٠٠ج ورصيد حسابها الجارى لدى بنك مصر الدولى ٢٩٠,٠٠٠ج .

**وخلال الشهر قامت المنشأة بالعمليات الآتية :**

فى ٢ فبراير سددت المنشأة إيجار المبنى الذى تشغله عن شهرى فبراير ومارس بشيك على البنك بمبلغ ٥٠٠٠ج .

وفى ٩ فبراير بلغت المبيعات النقدية ٤٥,٠٠٠ج والمشتريات بشيكات ٣٠,٠٠٠ج

فى ١٥ فبراير سدد شادى رصيد حسابه المدين للمنشأة وقدره ٤٠,٠٠٠ج بشيك قيمته ٣٨٠٠٠ج .

فى ٢٠ فبراير سحبت المنشأة ١٥٠٠٠ج من صندوقها أودعتها حسابها الجارى لدى البنك .

وفى ٢٥ فبراير قامت المنشأة بسداد رصيد حسابها المدين لمحلات الأمين وقدره ٨٥٠٠٠ج بشيك قيمته ٨٠,٠٠٠ج فقط .

وفى ٢٧ فبراير سحب صاحب المنشأة من صندوقها ٦,٠٠٠ج لمصروفاته الشخصية .

وفى ٢٨ فبراير بلغت مبيعات المنشأة النقدية ٣٠,٠٠٠ج والمبيعات التى قبضت قيمتها بشيكات ١٠,٠٠٠ج .

**والمطلوب:**

١- إثبات العمليات المذكورة بدفتر يومية النقدية التحليلى .

٢- إجراء قيود اليومية المركزية وتصوير الحسابات فى دفتر الأستاذ العام .

**التمرين الثانى**

فى أول يناير ١٩٩٩ بدأت شركة المنصورة لتجارة والصناعة (قطاع خاص) أعمالها برأس مال قدره ١,٥٠٠,٠٠٠ج موزعة كالآتى :

١٥٠,٠٠٠ج نقدية فى الحساب الجارى لدى بنك مصر الدولى .

٥٠٠,٠٠٠ بضاعة بالمخازن .

١٠٠,٠٠٠ سيارات .

٧٥٠,٠٠٠ مبانى وأراضى .

**وفيما يلى ملخص عمليات الشركة المذكورة خلال شهر يناير ١٩٩٩ :**

١- بلغت مشترياتها الآجلة - ٧٥٠,٠٠٠ج (٢٥٠,٠٠٠ مصانع أجا للأغذية، ٣٥٠,٠٠٠ الشركة العربية للإمدادات والتموين، ١٥٠,٠٠٠ج للمنتجات الغذائية).

٢- كانت مبيعاتها الآجلة على النحو التالى :

| | |
|---|---|
| شركة سبأ للصناعات الغذائية | ٤٠٠,٠٠٠ج . |
| الشركة الوطنية للصناعات الخفيفة | ٢٥٠,٠٠٠ج . |
| لشركة مأرب للدواجن | ٣٠٠,٠٠٠ج . |

لمحلات القدس ٥٠,٠٠٠ج .

٣- ردت الشركة جزءا من البضاعة المشتراة من المصانع أجا للأغذية بلغت قيمتها ١٥٠,٠٠٠ج، كما ردت ما قيمته ١٠,٠٠٠ج الى الشركة العربية للإمدادات والتموين نظرا لعدم مطابقة البضاعة المذكور للمواصفات المتفق عليها مع كل مورد.

كما كانت المبيعات المرتدة :من شركة مأرب للدواجن ومحلات القدس بمبلغ ١٢,٠٠٠، ٨٠٠ج على التوالى نظرا لحدوث بعض التغلبات فيها أثناء عمليات النقل .

٤- إشترت الشركة أثاثا ومفروشات بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه من المحلات العصرية سدتها بشيك على بنك مصر الدولى .

حصلت المبالغ الآتية من العملاء بموجب شيكات قررت لصاحها وتم إيداعها فى حسابها الجارى فى البنك ١٦٥,٠٠٠ من شركة سبأ للصناعات الغذائية بعد الخصم النقدى المسموح به وقدره ٥٠٠٠ج .

١٤٣,٠٠٠ من الشركة الوطنية للصناعات الخفيفة بعد خصم نقدى قيمته ٢٠٠٠ جنيه .

٥- سحبت الشركة مبلغ ٥٠,٠٠٠ج من حسابها الجارى فى البنك أو دعتها فى خزينتها لإستخدامها فى عملياتها اليومية .

٦- سددت الشركة فواتير المياه والكهرباء نقدا وقد بلغت ٤٠٠٠، ٦٠٠٠ج على التوالى لكل من مؤسستى المياه والكهرباء، كما دفعت نقدا مبلغ ١٨,٠٠٠ج قيمة مصروفات صيانة وتصليحات لمبنى الشركة بغرض صيانته والمحافظة عليه .

٧- بلغت المرتبات والأجور المسددة عن شهر يناير ٢٥,٠٠٠ج تم صرفها بموجب شيكات على بنك مصر الدولى .

٨- حررت الشركة شيكا بمبلغ ٥٦,٠٠٠ج الى مصانع أجا لأغذية سداد الجزء المستحق عليها بعد أن حصلت على مبلغ ٤٠٠٠ج كخصم نقدى .

فإذا علمت أن الشركة تتبع الطريقة الفرنسية فى تسجيل عملياتها .

**المطلوب:**

معالجة العمليات السابقة فى الدفاتر المناسبة وفقا للطريقة الفرنسية .

**التمرين الثالث :**

فى أول أكتوبر ١٩٩٩ كانت أرصدة الحسابات الشخصية وحسابات النقدية فى دفاتر الشركة العربية لصناعات البلاستيك (قطاع خاص) كما يلى) :

| | |
|---|---|
| حـ/ شركة المنصورة للتجارة | ٩٥,٠٠٠(مدين) |
| حـ/ محلات وادى القمر | ٤٨,٢٠٠ (مدين) |
| حـ/ شركة البحر الأحمر | ٨٢,٥٠٠ (دائن) |
| حـ/ منشأة المنار | ٧٦,٣٠٠ (دائن) |
| حـ/ الصندوق | ٩٧,٦٠٠ (مدين) |
| حـ/ جارى البنك | ١٩٨,٤٠٠ (مدين) |

فى ٢ أكتوبر سحبت الشركة مبلغ ٣٠,٠٠٠ ج من الصندوق أودعتها حسابها الجارى فى البنك لعدم حاجتها اليها .

وفى ٥ أكتوبر حررت شركة المنصورة للتجارة شيكا بمبلغ ٦٣,٠٠٠ج أودعته الشركة العربية لصناعات البلاستيك حسابها الجارى فى البنك، بعد أن منحتها خصما نقديا قدره ٢٠٠٠ج .

وفى ٩ أكتوبر باعت ،الشركة نقدا بضاعة بمبلغ ٦٢,٠٠٠ج كما قامت بسداد مبلغ ٣٥,٠٠٠ج بشيك وحصلت على خصم نقدى قدره ١,٣٠٠ج الى منشأة المنار .

وفى ١٢ أكتوبر باعت بضاعة بمبلغ ٤١,٠٠٠ج الى الشركة العالمية للأدوات والمهات، وإتفق على أن يتم السداد خلال أسبوعين من تاريخه بخصم نقدى قدره ١٠٠٠ج.

فى ١٩ أكتوبر سددت محلات وادى القمر مبلغ ٤٧,٠٠٠ج قضاءا للدين الذى كان عليها للشركة .

فى٢٠ أكتوبر إشترت الشركة سيارة لإستخدامها فى عملياتها بمبلغ ٤٤,٠٠٠ج سددتها بشيك .

فى ٢٥ أكتوبر سددت المبلغ ،المطلوب منها لشركة البحر الأحمر بواقع ٤٠,٠٠٠ج نقدا، ٤٠,٠٠٠ج بشيك .

كما سحبت مبلغ ١٥,٠٠٠ج من الشركة العالمية للأدوات والمهات بموجب شيك.

فى ٢٦ أكتوبر حصلت الشركة المبلغ المطلوب لها من الشركة العالمية للأدوات والمهات بموجب شيك .

فى ٢٨ أكتوبر بلغت المشتريات النقدية ٢٨,٠٠٠ج كما كانت مرتبات الموظفين والعمال

١٦,٥٠٠ج تم سدادها بشيك على البنك وبلغت مبيعاتها من الأثاث والمفروشات القديمة غير الصالحة للإستعمال مبلغ ٦٠٠٠ج حصتها نقدا .

وفى ٢٩ أكتوبر حررت الشركة شيكا للموظف الموكول اليه أعمال صندوق المصروفات النقدية بمبلغ ٥٨٠ج تعويضا عن ما صرفه خلال الشهر .

وبفرض أن الشركة تتبع طريقة القيد الفرنسية فى إمساك دفاترها .

**فالمطلوب:**

أولا : تجميع وتبويب عمليات الشركة النقدية التى قامت بها خلال شهر أكتوبر ١٩٩٩م وإذاكنت الشركة تتبع طريقة القيد الانجليزية فالمطلوب :

ثانيا : توضيح أهم أوجه الإختلاف مع الطريقة الفرنسية خاصة ما يتعلق منها بالعمليات النقدية .

**التمرين الرابع (محلول):**

استخرجت الارصدة الاتية من دفاتر محلات حسن خالد فى ٣١ / ١٢ / ١٩٩٩:

٤٠٠٠ نقدية بالصندوق – ١٥٠٠ نقدية بالبنك، ٥٠٠٠ مدينون (٢٠٠٠ سعد، ١٠٠٠ عبد المطلب، ٢٠٠٠ محمد وهبة)– ٤٠٠٠ أوراق قبض – ٣٠٠٠ دائنون (٥٠٠ سعيد الغريب، ١٠٠٠ وجدى ناصر ، ١٥٠٠ عبدالمجيد).

وفيما يلى العمليات المالية التي تمت خلال شهر يناير ١٩٨٧ :

– فى ٢ / ١ اشترى بضاعة من شركة السلام بمبلغ ١٠٠٠ جنيه بخصم نقدى ٢٪ وسددت نصف القيمة نقدا والباقى بشيك .

- فى ٣ / ١ اشترى بضاعة من محلات سعيد الغريب بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه على الحساب .

- فى ٤ / ١ / رد الى محلات سعيد الغريب بضاعة قيمتها ١٠٠ جنهيه لمخالفتها للمواصفات .

- فى ٥ / ١ باع بضاعة الى محمد وهبة قيمتها ٢٠٠٠ جنيه بشيك أرسل للبنك وتم تحصيل قيمته وأضيف للحساب الجارى .

- فى ٦ / ١ باع بضاعة بالاجل الى سعد قيمتها ١٥٠٠ جنيه وعبد المطلب بمبلغ ١٨٠٠ جنيه .

- فى ٧ / ١ سدد ١٠٠ جنيه من الخزينة كمصاريف لابنه فى المدرسة .

- فى ٨ / ١ رد سعد بضاعة بمبلغ ١٠٠ جنيه كما رد عبد المطلب بضاعة بمبلغ ٥٠ جنيه لمخالفتها للمواصفات .

- فى ٩ / ١ اشترى نقدا بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه بخصم نقدى ٥٪ .

- فى ١٠ / ١ باع بضاعة الى محمد وهبة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه واستلم منه سند اذنى بالقيمة كما باع بضاعة الى عبد المطلب بمبلغ ١٢٠٠ جنيه وسحب عليه كمبيالة بالقيمة .

- فى ١١ / ١ دفع ٥٠ جنيه لصندوق المصروفات النثرية كما سدد قيمة الايجار ١٠٠ جنيه نقدا .

- فى ١٢ / ١ باع آلات قديمة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه نقدا كما حصل ايراد العقار ١٥٠ جنيه .

- فى ١٣ / ١ اشترى بضاعة من سعيد الغريب بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه ومن محلات وجدى ناصر بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ومن محلات عبد المجيد بمبلغ ١٢٠٠ جنيه على الحساب .
- فى ١٥ / ١ أرسل السند الاذنى للبنك للخصم .
- فى ١٦ / ١ وصل اشعار من البنك بأن السند الاذنى تم خصمه وأضيفت القيمة للحساب الجارى وبلغت مصاريف الخصم ٢٠ جنيه .
- فى ١٨ / ١ قام بتحويل مبلغ ٢٠٠٠ جنيه من الصندوق للبنك.
- فى ٢٠ / ١ تم تحصيل مبلغ ٥٠٠ جنيه من العميل سعد و ١٠٠٠ جنيه من العميل محمد وهبة .
- فى ٢٢ / ١ قام بشراء أثاث من شركة على بدوى بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه على الحساب .
- فى ٢٥ / ١ تم تظهير الكمبيالة المسحوبة على عبد المطلب الى شركة على بدوى وسدد الباقى نقدا .

**والمطلوب :**

معالجة العمليات السابقة فى الدفاتر المناسبة وفقا للطريقة الفرنسية .

**الحــل**

تتمثل دورة المحاسبة وفق الطريقة الفرنسية فى الاجراءات التالية :

١- اثبات العمليات المالية فى دفاتر اليومية المساعدة وذلك أولا بأول من واقع المستندات وحسب التسلسل التاريخى لحدوثها .

٢- ترحيل القيود السابق اجراؤها فى اليوميات المساعدة الى الحسابات التفصيلية بدفاتر الاستاذ المساعد.

٣- اجراء قيود اجمالية بمجاميع اليوميات المساعدة فى نهاية كل فترة معينة وذلك فى دفتر اليومية العامة .

٤- ترحيل القيود الاجمالية الى الحسابات الاجمالية المختصة فى دفتر الاستاذ العام توطئة للاعداد ميزان المراجعة وتصوير القوائم المالية .

وفيما يلى التمرين وفق الخطوات السابقة الذكر .

أولا : تسجيل العمليات فى دفاتر اليومية المساعدة :

**يومية المشتريات**

| المبلغ | اسم المورد | التاريخ |
|---|---|---|
| ٥٠٠٠ | سعيد الغريب | ٣ / ١ |
| ٦٠٠ | سعيد الغريب | ١٣ / ١ |
| ١٠٠٠ | وجدى ناصر | ١٣ / ١ |
| ١٢٠٠ | عبدالمجيد | ١٣ / ١ |
| ٧٨٠٠ | | |

## يومية المبيعات

| المبلغ | اسم المورد | التاريخ |
|---|---|---|
| ١٥٠٠ | سعد | ١/٦ |
| ١٨٠٠ | عبد المطلب | ١/٦ |
| ٣٠٠٠ | محمد وهبة | ١/١٠ |
| ١٢٠٠ | عبد المطلب | ١/١٠ |
| ٧٥٠٠ | | |

## يومية مردودات المشتريات

| المبلغ | اسم المورد | التاريخ |
|---|---|---|
| ١٠٠ | سعيد الغريب | ١/٤ |
| ١٠٠ | | |

## يومية مردودات المبيعات

| المبلغ | اسم المورد | التاريخ |
|---|---|---|
| ١٠٠ | سعد | ١/٨ |
| ٥٠ | عبد المطلب | |
| ١٥٠ | | |

## يومية أوراق القبض

| المبلغ | اسم المورد | التاريخ |
|---|---|---|
| ٣٠٠٠ | محمد وهبة | ١٠ / ١ |
| ١٢٠٠ | عبد المطلب | ١٠/ ١ |
| ٤٢٠٠ | | |

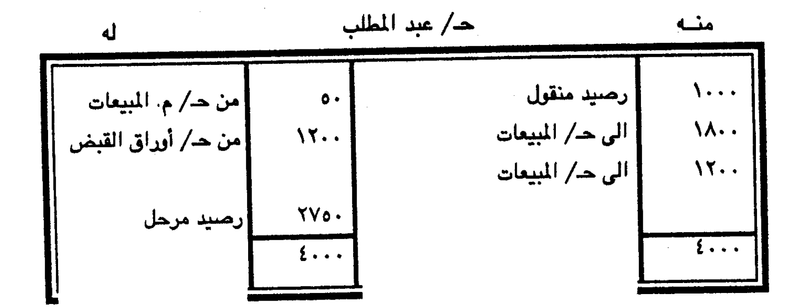
## ثانياً : الترحيل الى الحسابات الشخصية

بدفاتر الاستاذ المساعدة

### أستاذ مساعد العملاء

ح/ سعد

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | رصيد منقول | ١٠٠ | من حـ/ م. المبيعات |
| ١٥٠٠ | الى حـ/ المبيعات | ٥٠٠ | من حـ/ الصندوق |
| | | ٢٩٠٠ | رصيد مرحل |
| ٣٥٠٠ | | ٣٥٠٠ | |



ح/ عبد المطلب

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١٠٠٠ | رصيد منقول | ٥٠ | من ح/ م. المبيعات |
| ١٨٠٠ | الى ح/ المبيعات | ١٢٠٠ | من ح/ أوراق القبض |
| ١٢٠٠ | الى ح/ المبيعات | | |
| | | ٢٧٥٠ | رصيد مرحل |
| ٤٠٠٠ | | ٤٠٠٠ | |

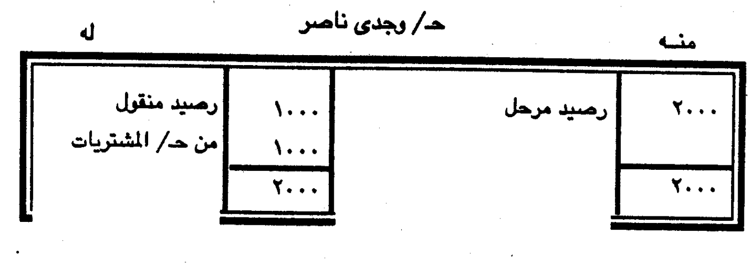
ح / محمد وهبة

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | رصيد منقول | ٣٠٠٠ | من ح/ أوراق القبض |
| ٣٠٠٠ | الى ح/ المبيعات | ١٠٠٠ | من ح/ الصندوق |
| | | ١٠٠٠ | رصيد مرحل |
| ٥٠٠٠ | | ٥٠٠٠ | |

أستاذ مساعد :الموردين

ح/ سعيد الغريب

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١٠٠ | إلى ح/ م. المشتريات | ٥٠٠ | رصيد منقول |
| | | ٥٠٠٠ | من ح/ المشتريات |
| ٦٠٠٠ | رصيد مرحل | ٦٠٠ | من ح/ المشتريات |
| ٦١٠٠ | | ٦١٠٠ | |



حـ/ وجدى ناصر

| منـه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | رصيد مرحل | ١٠٠٠ | رصيد منقول |
| | | ١٠٠٠ | من حـ/ المشتريات |
| ٢٠٠٠ | | ٢٠٠٠ | |

حـ/ عبد المجيد

| منـه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٢٧٠٠ | رصيد مرحل | ١٥٠٠ | رصيد منقول |
| | | ١٢٠٠ | من حـ/ المشتريات |
| ٢٧٠٠ | | ٢٧٠٠ | |

حـ/ على بدوى

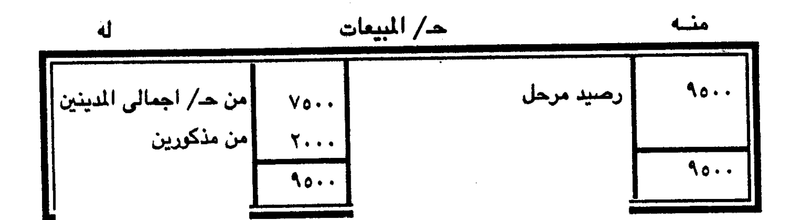
| منـه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١٢٠٠ | الى حـ/ أ.ق | ٢٠٠٠ | من حـ/ الاثاث |
| ٨٠٠ | إلى حـ/ الصندوق | | |
| ٢٠٠٠ | | ٢٠٠٠ | |

ثالثا : تصوير الاجمالية فى دفتر اليومية العامة :

| مدين | دائن | البيان | التاريخ |
|---|---|---|---|
| ٣٠٠٠ | ٣٠٠٠ | من حـ/ أ.ق . برسم الخصم<br>الى حـ/ أ.ق<br>ارسال سند اذنى للبنك للخصم | ١ / ١٥ |
| ٢٠٠٠ | ٢٠٠٠ | من حـ/ الاثاث<br>الى حـ/ شركة على بدوى<br>شراء أثاث على الحساب | ١ / ٢٢ |
| ١٢٠٠ | ١٢٠٠ | من حـ/ شركة على بدوى<br>الى حـ/ أ.ق .<br>تظهير كمبيالة لعلى بدوى | ١ / ٢٥ |
| ٧٨٠٠ | ٧٨٠٠ | من حـ/ المشتريات<br>الى حـ/ اجمالى الدائنين<br>اثبات مجموع يومية المشتريات | ١ / ٣١ |
| ٧٥٠٠ | ٧٥٠٠ | من حـ/ اجمالى المدينين<br>الى حـ/ المبيعات<br>اثبات مجموع يومية المبيعات | |
| ١٠٠ | ١٠٠ | من حـ/ اجمالى الدائنين<br>الى حـ/ م. المشتريات<br>اثبات مجموع يومية م. المشتريا | ١ / ٣١ |
| ١٥٠ | ١٥٠ | من حـ/ مردودات .المبيعات<br>الى حـ/ اجمالى المدينين | ١ / ٣١ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٤٢٠٠ | | من حـ/ أ. ق | ١ / ٣١ |
| | ٤٢٠٠ | الى حـ/ اجمالى المدينين | |
| | | من مذكورين | ١ / ٣١ |
| ٢٦٥٠ | | حـ/ الصندوق | |
| ٧٠٠٠ | | حـ/ البنك | |
| | | الى مذكورين | |
| | ٢٠٠٠ | حـ/ مبيعات | |
| | ١٥٠٠ | حـ/ مدينون | |
| | ٢٠٠٠ | حـ/ تحويلات | |
| | ١٠٠٠ | حـ/ الالات | |
| | ١٥٠ | حـ/ ايراد عقار | |
| | ٣٠٠٠ | حـ/ أ.ق برسم الخصم | |
| | | اثبات جانب المقبوضات بدفتريومية النقدية | |
| | | من مذكورين | ١ / ٣١ |
| ٣٠٠٠ | | حـ/ المشتريات | |
| ٨٠٠ | | حـ/ الدائنين | |
| ٢٠٠٠ | | حـ/ التحويلات | |
| ١٠٠ | | حـ/ المسحوبات | |
| ٥٠ | | حـ/ صندوق المصروفات النثرية | |
| ١٠٠ | | حـ/ الايجار | |
| ٢٠ | | حـ/ مصاريف أجيو | |
| | | الى مذكورين | |
| | ٥٤٤٠ | حـ/ الصندوق | |
| | ٥١٠ | حـ/ البنك | |
| | ١٢٠ | حـ/ خصم مكتيب | |
| | | اثبات جانب المدفوعات بدفتر يومية النقدية . | |

رابعاً : ترحيل القيود الاجمالية لدفتر الاستاذ العام :



منه — حـ/ المبيعات — له

| منه | البيان | له | البيان |
|---|---|---|---|
| ٩٥٠٠ | رصيد مرحل | ٧٥٠٠ | من حـ/ اجمالى المدينين |
| | | ٢٠٠٠ | من مذكورين |
| ٩٥٠٠ | | ٩٥٠٠ | |

منه — حـ/ المشتريات — له

| منه | البيان | له | البيان |
|---|---|---|---|
| ٧٨٠٠ | الى حـ/ اجمالى الدائنين | ١٠٨٠٠ | رصيد مرحل |
| ٣٠٠٠ | الى مذكورين | | |
| ١٠٨٠٠ | | ١٠٨٠٠ | |

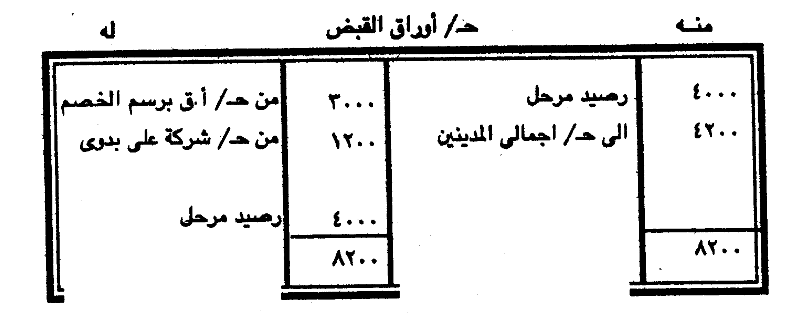
منه — حـ/ مردودات المبيعات — له

| منه | البيان | له | البيان |
|---|---|---|---|
| ١٥٠ | الى حـ/ اجمالى المدينين | ١٥٠ | رصيد مرحل |
| ١٥٠ | | ١٥٠ | |

منه — حـ/ مردودات المشتريات — له

| منه | البيان | له | البيان |
|---|---|---|---|
| ١٠٠ | رصيد مرحل | ١٠٠ | من حـ/ اجمالى الدائنين |
| ١٠٠ | | ١٠٠ | |

**منــه — حـ/ أوراق القبض — له**



| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٤٠٠٠ | رصيد مرحل | ٣٠٠٠ | من حـ/ أ.ق برسم الخصم |
| ٤٢٠٠ | الى حـ/ اجمالي المدينين | ١٢٠٠ | من حـ/ شركة على بدوى |
| | | ٤٠٠٠ | رصيد مرحل |
| ٨٢٠٠ | | ٨٢٠٠ | |

**منــه — حـ/ أ. ق برسم الخصم — له**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٣٠٠٠ | الى حـ/ أ.ق | ٣٠٠٠ | من مذكورين |
| ٣٠٠٠ | | ٣٠٠٠ | |

**منــه — حـ/ الاثاث — له**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | الى حـ/ شركة على بدوى | ٢٠٠٠ | رصيد مرحل |
| ٢٠٠٠ | | ٢٠٠٠ | |

**منــه — حـ/ شركة على بدوى — له**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١٢٠٠ | الى حـ/ أ.ق | ٢٠٠٠ | من حـ/ الاثاث |
| ٨٠٠ | الى حـ/ النقدية | | |
| ٢٠٠٠ | | ٢٠٠٠ | |

**حـ/ اجمالى المدينين**

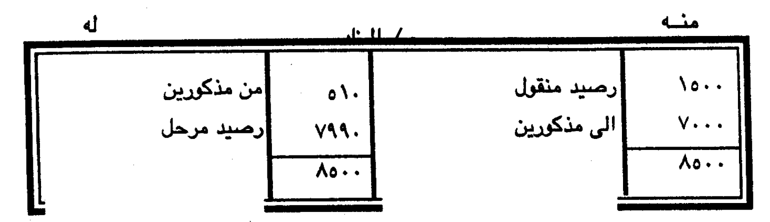
| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٥٠٠٠ | رصيد منقول | ١٥٠ | من حـ/ م. المبيعات |
| ٧٥٠٠ | الى حـ/ المبيعات | ٤٢٠٠ | من حـ/ أ. ق |
| | | ١٥٠٠ | من مذكورين |
| | | ٦٦٥٠ | رصيد مرحل |
| ١٢٥٠٠ | | ١٢٥٠٠ | |

**حـ/ اجمالى الدائنين**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١٠٠ | الى حـ/ م. المشتريات | ٣٠٠٠ | رصيد منقول |
| | | ٧٨٠٠ | من حـ/ المشتريات |
| ١١٥٠٠ | رصيد مرحل | ٨٠٠ | من مذكورين |
| ١١٦٠٠ | | ١١٦٠٠ | |

**حـ/ النقدية**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٤٠٠٠ | رصيد منقول | ٥٤٤٠ | من مذكورين |
| ٢٦٥٠ | الى مذكورين | ١٢١٠ | رصيد مرحل |
| ٦٦٥٠ | | ٦٦٥٠ | |



| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١٥٠٠ | رصيد منقول | ٥١٠ | من مذكورين |
| ٧٠٠٠ | الى مذكورين | ٧٩٩٠ | رصيد مرحل |
| ٨٥٠٠ | | ٨٥٠٠ | |

**التمرين السادس:**

فيما يلى أرصدة بعض الحسابات كما ظهرت فى منشأة محمد سلطان فى ١٩٩٦/٤/١ (المبالغ بالجنيهات) :

حـ/ المشتريات ٣٠٠٠ – حـ/ المبيعات ٥٠٠٠– حـ/ مردودات المشتريات ٢٥٠– حـ/ مردودات المبيعات ٣٠٠٠– حـ/ أ.ق ١٠٠٠– حـ/ أ.د ٢١٠٠– حـ/ الصندوق ٣٥٠٠– حـ/ جارى البنك ٤٠٠٠– حـ/ اجمالى المدينين ٦٥٠٠– حـ/ اجمالى الدائنين ٤٥٠٠ .

هذا وقد زاولت المنشأة العمليات التالية خلال النصف الأول من شهر ابريل ١٩٩٦ :

- فى ١ / ٤ اشترت بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه وذلك من شركة المنصورة .
- فى ٢ / ٤ قبلت كمبيالة لصالح المورد عبد الحليم سدادا للمستحق له وقدره ٦٠٠ جنيه .
- فى تاريخة ردت المنشأة الى شركة المنصورة ما قيمته ٦٠٠ جنيه من البضاعة السابق شراؤها منها وذلك لعدم مطابقتها للمواصفات .
- فى ٤ / ٤ باعت بضاعة لصالح بمبلغ ٥٠٠ جنيه وذلك بموجب كمبيالة سحبتها عليه تستحق بعد شهرين وقد أرسلت المنشأة الكمبيالة للبنك برسم الخصم .

- فى ٥ / ٤ ورد للمنشأة من البنك ما يفيد خصم الكمبيالة المسحوبة على صالح وقد بلغت مصاريف الخصم ٥ جنيهات .

- فى ٦ / ٤ اشترت بضاعة من محلات الفندور وقيمتها ٢٠٠٠ وحررت بالقيمة سندين اذنيين لأمر محلات الفندور قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه يستحق الاول فى ١ / ٥، والثانى فى ١ / ٦ / ١٩٩٦ .

- فى ٧ / ٤ اشترت بضاعة من شركة حسن يوسف بمبلغ ٣٠٠٠ج وسددت نصف القيمة بشيك .

- فى ٩ / ٤ باعت بضاعة الى هانى بمبلغ ٩٠٠ جنيه وحصلت ثلثى القيمة نقدا .

- فى ١٠ / ٤ رد هانى بضاعة قيمتها ٥٠ جنيه لوجود عيوب بها .

- فى تاريخه باعت المنشأة بضاعة نقدا بمبلغ ٥٠٠ جنيه .

- فى ١٢ / ٤ قامت المنشأة بتحويل مبلغ ١٠٠٠ جنيه من الصندوق الى حسابها الجارى فى البنك .

- فى ١٣ / ٤ سددت المستحق للمورد محمد طه وقدره ٢٠٠٠ جنيه بشيك بعد أن سمح لها بخصم قدره ٥٪ .

- فى ١٥ / ٤ حصلت باقى المستحق على العميل هانى بعد أن سمحت له بخصم قدره ٤٪ .

**والمطلوب** : تطبيق خطوات الطريقة الانجليزية فى معالجة العمليات السابقة محاسبيا .

**التمرين السابع (محلول):**

كان رصيد صندوق المصروفات النثرية فى احدى المنشآت فى ١ / ٨ / ١٩٩٧ ١٠ جنيهات، وقد صرف من الخزينة ما يكمل قيمة السلفة المستديمة التى تبلغ ٥٠ جنيه وذلك بـإذن صرف رقم ٢٩ . وخلال الفترة من ١ / ٨ حتى ٧ / ٨ قدم الموظف المسئول عن السلفة المستندات الآتية المتعلقة بالمصروفات النثرية :

| | | | |
|---|---|---|---|
| - فى ١ / ٨ بريد ودمغة | ٥ ج | باذن صرف رقم — | |
| - فى ٢ / ٨ بريد ودمغة | ١ ج | باذن صرف رقم — | |
| أدوات كتابية | ٦ ج | باذن صرف رقم — | |
| - فى ٣ / ٨ مصاريف انتقال | ٣ج | باذن صرف رقم — | |
| - فى ٤ / ٨ اكراميات | ٢ج | باذن صرف رقم — | |
| تلغرافات | ٢ج | باذن صرف رقم — | |
| - فى ٥ / ٨ تبرعات لبناء مسجد | ١٥ ج | باذن صرف رقم — | |
| مشروبات للعملاء | ١ج | باذن صرف رقم — | |
| - فى ٦ / ٨ مصاريف انتقال | ٢ج | باذن صرف رقم — | |
| أدوات كتابية | ٣ج | باذن صرف رقم — | |
| - فى ٧ / ٨ مشروبات للعملاء | ٢ج | باذن صرف رقم — | |
| مصاريف انتقال | ٢ج | باذن صرف رقم — | |
| اكراميات | ٢ج | باذن صرف رقم — | |

**والمطلوب :**

اتباع خطوات الطريقة الفرنسية فى المعالجة المحاسبية لما سبق بيانه من عمليات ثم ذكر أوجه الاختلاف فيما لو أريد معالجة هذه العمليات وفقا للطريقة الانجليزية .

**الحل**

**أولا : المعالجة المحاسبية وفقال لخطوات الطريقة الفرنسية :**

١- تسجيل العمليات فى دفتر صندوق المصروفات النثرية .

| مقبوضات | | | | مدفوعات | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المبلغ | بيان | رقم اذن الصرف | التاريخ | أوجه المصروفات النثرية | | | | | | اجمالى | بيان | رقم اذن الصرف | التاريخ |
| | | | | بريد ودمغة | مصاريف انتقال | مشروبات للعملاء | اكراميات | أدوات كتابية | متنوعات | | | | |
| ٤٠ | الى ح/ الصندوق | ٢٩ | ٨ / ١ | | | | | | | ٥ | من ح/ بريد ودمغة | ١١٢ | ٨ / ١ |
| | | | | ٥ | | | | | | ١ | من ح/ ،، ،، | ١١٣ | ٨ / ٢ |
| | | | | ١ | | | | ٦ | | ٦ | من ح/ أدوات كتابية | ١١٤ | ٨ / ٢ |
| | | | | | ٣ | | | | | ٣ | من ح/ مصاريف انتقال | ١١٥ | ٨ / ٣ |
| | | | | | | | ٢ | | | ٢ | من ح/ اكراميات | ١١٦ | ٨ / ٤ |
| | | | | | | | | | ٢ | ٢ | من ح/ تلغرافات | ١١٧ | ٨ / ٤ |
| | | | | | | | | | ١٥ | ١٥ | من ح/ تبرعات | ١١٨ | ٨ / ٥ |
| | | | | | | ١ | | | | ١ | من ح/ مشروبات للعملاء | ١١٩ | ٨ / ٥ |
| | | | | | ٢ | | | | | ٢ | من ح/ مصاريف انتقال | ١٢٠ | ٨ / ٦ |
| | | | | | | | | ٣ | | ٣ | من ح/ أدوات كتابية | ١٢١ | ٨ / ٦ |
| | | | | | | ١ | | | | ٢ | من ح/ مشروبات للعملاء | ١٢٢ | ٨ / ٧ |
| | | | | | ٢ | | | | | ٢ | من ح/ مصاريف انتقال | ١٢٣ | ٧ / ٧ |
| | | | | | | | ٢ | | | ٢ | من ح/ اكراميات | ١٢٤ | ٨ / ٧ |
| | | | | ٦ | ٧ | ٣ | ٤ | ٩ | | ٤٦ | | | |

٢- فى نهاية كل فترة (أسبوع مثلا) تجرى قيود اجمالية فى دفتر اليومية المركزية بقيم مجاميع دفتر صندوق المصروفات النثرية، وذلك كما يلى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٤٠ | | من حـ/ صندوق المصروفات النثرية | ٨ / ٧ |
| | ٤٠ | الى حـ/ الصندوق | |
| | | اثبات /المقبوضات من الخزينة باذن صرف رقم ٢٩ | |
| | | من مذكورين | |
| ٦ | | حـ/ بريد ودمغة | |
| ٧ | | حـ/ مصاريف انتقال | |
| ٣ | | حـ/ مشروبات للعملاء | |
| ٤ | | حـ/ اكراميات | |
| ٩ | | حـ/ أدوات كتابية | |
| ٢ | | حـ/ تلغرافات | |
| ١٥ | | حـ/ تبرعات | |
| | ٤٦ | الى حـ/ صندوق المصروفات النثرية | |
| | | اثبات قيمة المصروفات النثرية خلال الاسبوع المنتهى ٨/٧ من واقع دفتر صندوق المصروفات النثرية . | |

٣- ترحيل القيود الاجمالية من واقع دفتر اليومية المركزية الى الحسابات المختصة فى دفتر الاستاذ العام :

منه — حـ/ تبرعات — له

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٥ | الى حـ/ صندوق المصروفات النثرية | | |

**حـ/ صندوق المصروفات النثرية**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١٠ | رصيد منقول ٨/١ | ٦ | من حـ/ بريد ودمغة |
| ٤٠ | الى حـ/ الصندوق ٨/٧ | ٧ | من حـ/ مصاريف انتقال |
| | | ٣ | من حـ/ مشروبات للعملاء |
| | | ٤ | من حـ/ اكراميات |
| | | ٩ | من حـ/ أدوات كتابية |
| | | ٢ | من حـ/ تلغرافات |
| | | ١٥ | من حـ/ تبرعات |
| | | ٤ | رصيد مرحل ٨/٧ |
| ٥٠ | | ٥٠ | |
| ٤ | رصيد منقول ٨/٨ | | |

**حـ/ بريد ودمغة**

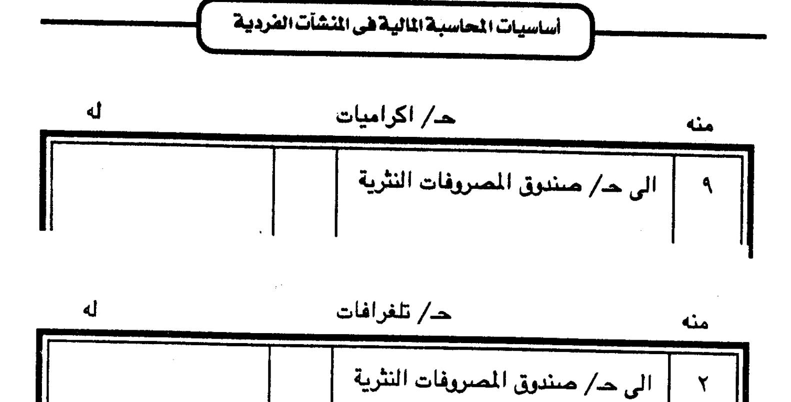
| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٦ | الى حـ/ صندوق المصروفات النثرية | | |

**حـ/ مصاريف انتقال**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٧ | الى حـ/ صندوق المصروفات النثرية | | |

**حـ/ مشروبات للعملاء**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٣ | الى حـ/ صندوق المصروفات النثرية | | |



| منه | | ح/ اكراميات | | له |
|---|---|---|---|---|
| ٩ | الى ح/ صندوق المصروفات النثرية | | | |

| منه | | ح/ تلغرافات | | له |
|---|---|---|---|---|
| ٢ | الى ح/ صندوق المصروفات النثرية | | | |

**ثانيا : أوجه الاختلاف عند المعالجة بالطريقة الانجليزية :**

١- فى الطريقة الانجليزية- على عكس الحال فى الطريقة الفرنسية لا تفتح حسابات فى دفتر الاستاذ لكل من الصندوق والبنك وصندوق المصروفات النثرية، وذلك لكون دفاتر اليومية لهذه البنود تعتبر فى ذات الوقت حسابات استاذ.

٢- لا توجد فى الطريقة الانجليزية - على عكس الحال فى الطريقة الفرنسية - دفتر يومية مركزية، ولذا لا تجرى فى ظلها قيود اجمالية لمجاميع اليوميات الاصلية بل ترحل هذه المجاميع مباشرة فى نهاية كل فترة الى حساباتها بدفتر الاستاذ العام فيما عدا مجاميع خانات الصندوق والبنك وصندوق المصروفات النثرية .

**التمرين الثامن (غير محلول) :**

فيما يلى بعض العمليات المالية التى زاولتها احدى المنشآت خلال الاسبوع الاول من شهر سبتمبر ١٩٩٦، والمطلوب اتباع الطريقة الامريكية فى معالجتها محاسبيا مع بيان مدى صلاحية هذه الطريقة للتطبيق فى المنشآت الكبيرة .

١- اشترت بضاعة نقدا بمبلغ ٥٠٠ جنيه .

٢- دفعت ايجار المبنى بشيك وقدره ١٠٠ جنيه .

٣- باعت بضاعة بالاجل الى اسماعيل بمبلغ ٢٠٠ جنيه .

٤- باعت بضاعة نقدا بمبلغ ١٠٠ جنيه .

٥- سددت أجور العاملين بها وبلغت ١٥٠ جنيه .

٦- اشترت بضاعة بشيك بمبلغ ٣٠٠ جنيه .

٧- باعت الى حسن وسحبت عليه كمبيالة بالقيمة بلغت ١٠٠ ج تستحق بعد شهر .

٨- اشترت بضاعة بمبلغ ٢٠٠ جنيه وقبلت بالقيمة كمبيالة لصالح المورد صلاح تستحق بعد شهر .

٩- حصلت ايراد عقار آخر تمتلكه نقدا وقدره ٥٠ جنيه .

١٠- حصلت كوبونات أوراق مالية تمتلكها بشيك وقدرها ١٠٠ج أودعتها فى البنك .

**التمرين السابع (محلول):**

استخرجت البيانات التالية من دفاتر محلات الامانة عن الشهر المنتهى فى ١٩٩٩/٤/٣٠ :

مجموع يومية المشتريات ٤٥٨٠ مجموع يومية م. المشتريات ٤٥٠

مجموع يومية المبيعات ٣٨٠٠ ،، ،، ،، المبيعات ٢٧٠

،، ،، أ. قبض ١٥٥٠ ،، الجانب المدين لدفتر النقدية ٣٤٥٠

،، ،، أ. دفع ٢١٥٠ لدفتر النقدية

،، الجانب الدائن لدفتر النقدية ٥٢٨٠

**وبتحليل المفردات اتضح الآتى عن جانبى دفتر النقدية :**

١- المبيعات ١٢٥٠ ٢- المشتريات ٨٥٠

٣- تحصيلات أوراق تجارية ٥٤٠

٤- تسديدات أوراق تجارية ١٦٥٠

٥- تحصيلات من المدينين ١٦٦٠

٦- مصروفات ادارية ٤٨٠

٧- تسديدات للدائنين ١٨٠٠

٨- مصروفات بيع وتوزيع ٥٠٠

فاذا علمت أن أرصدة الحسابات التالية فى ١٩٩٩/٤/١ كانت الآتى :

١- اجمالى المدينين ١٢٤٠

٢- اجمالى الدائنين ٨٧٠

٣- الصندوق ٢٨٦٠

**والمطلوب :**

أولا : اثبات قيود اليومية المركزية .

ثانيا : تصوير حسابى اجمالى المدينين واجمالى الدائنين كما يظهران بدفتر الاستاذ العام .

**الحل**

**أولا : قيود اليومية المركزية**

| | | |
|---|---|---|
| ٤٥٨٠ | | من حـ/ المشتريات |
| | ٤٥٨٠ | الى حـ/ اجمالى الدائنين |
| | | قيمة المشتريات الآجلة عن شهر ابريل |
| ٤٥٠ | | من حـ/ اجمالى الدائنين |
| | ٤٥٠ | الى حـ/ مردودات المشتريات |
| | | قيمة مردودات المشتريات خلال الشهر |
| ٣٨٠٠ | | من حـ/ اجمالى المدينين |
| | ٣٨٠٠ | الى حـ/ المبيعات |
| | | قيمة المبيعات الآجلة خلال الشهر |
| ٢٧٠ | | من حـ/ مردودات المبيعات |
| | ٢٧٠ | الى حـ/ اجمالى المدينين |
| | | مردودات المبيعات خلال الشهر |
| ١٥٤٠ | | من حـ/ أوراق القبض |
| | ١٥٤٠ | الى حـ/ اجمالى المدينين |
| | | قيمة أوراق القبض المحولة الى المنشأة من العملاء |

| | | |
|---|---|---|
| ٢١٥٠ | | من حـ/ اجمالى الدائنين |
| | ٢١٥٠ | الى حـ/ أوراق الدفع |
| | | قيمة أوراق الدفع المحولة الى الدائنين |
| ٣٤٥٠ | | من حـ/ الصندوق |
| | | الى مذكورين |
| | ١٢٥٠ | حـ/ المبيعات |
| | ٥٤٠ | حـ/ أوراق القبض |
| | ١٦٦٠ | حـ/ اجمالى المدينين |
| | | قيمة المتحصلات النقدية خلال الشهر |
| | | من مذكورين |
| ٨٥٠ | | حـ/ المشتريات |
| ١٦٥٠ | | حـ/ أوراق الدفع |
| ٤٨٠ | | حـ/ مصروفات ادارية |
| ١٨٠٠ | | حـ/ اجمالى الدائنين |
| ٥٠٠ | | حـ/ مصروفات بيع وتوزيع |
| | ٥٢٨٠ | الى حـ/ الصندوق |
| | | المدفوعات النقدية خلال الشهر |

**ثانيا : تصوير الحسابات المطلوبة بدفتر الاستاذ العام**

**حـ/ اجمالى المدينين**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١٢٤٠ | رصيد ٤/١ | ٢٧٠ | من حـ/ م. مبيعات |
| ٣٨٠٠ | الى حـ/ المبيعات | ١٥٤٠ | من حـ/ أوراق القبض |
| | | ١٦٦٠ | من حـ/ الصندوق |
| | | ١٥٧٠ | رصيد مرحل ٤/٣٠ |
| ٥٠٤٠ | | ٥٠٤٠ | |

**حـ/ اجمالى الدائنين**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٤٥٠ | الى حـ/ م. مشتريات | ٨٧٠ | رصيد ١ / ٤ |
| ٢١٥٠ | الى حـ/ أوراق الدفع | ٤٥٨٠ | من حـ/ المشتريات |
| ١٨٠٠ | الى حـ/ الصندوق | | |
| ١٠٥٠ | رصيد مرحل ٣٠ / ٤ | | |
| ٥٤٥٠ | | ٥٤٥٠ | |

**التمرين العاشر (محاول):**

فيما يلى بعض العمليات التى تمت فى محلات التاجر عباس رضوان خلال شهر مارس ١٩٨٦ :

١- فى ٤ منه باع بضاعة بمبلغ ٨٠٠ج الى محلات الامانة بخصم تجارى ١٠٪ وحصل منها مبلغ ٣٠٠ج نقدا .

٢- فى ١٠ منه سحب على سعيد كمبيالة قيمتها ٢٥٠ جنيه تستحق بعد شهر فى بنك مصر لأمر فهنى سدادا لجزء من حسابه .

٣- فى ١٢ منه باع الى حازم بضاعة بمبلغ ٦٠٠ج واستلم منه سندا اذنيا قيمته ٣٥٠ج يستحق بعد شهرين فى البنك الاهلى وشيكا قيمته ١٠٠ج والباقى على الحساب .

٤- فى ١٥ منه استحقت كمبيالة المسحوبة على حلمى وقيمتها ٢٨٠ جنيه وقد رفض حلمى سدادها وقامت المنشأة بعمل بروتستو تكلف ٢ جنيه دفعت نقدا .

٥- فى ٢٠ منه استلم كمبيالة بمبلغ ٤٢٠ج تستحق بعد شهر سحبها صبرى على أمين لأمر المنشأة، وقد تم خصمها فى البنك نظير مبلغ ٥ج أجيو وأضيف الباقى على الحساب الجارى .

٦- فى ٢٥ منه ورد اخطار من محلات سامى بأن الكمبيالة التى استلمها من المنشأة فى شهر فبراير وقيمتها ٣٦٥ج والمسحوبة على فريد قد رفضت وبلغت مصروفات البروتستو ٣ج، فردت المنشأة قيمتها نقدا لمحلات سامى ثم قبل فريد لأمر المنشأة كمبيالة جديدة بمبلغ ٢٧٠ جنيه سدادا لحسابه تستحق بعد شهر بعد إضافة فوائد التأخير على الدين الجديد .

٧- فى ٣٠ منه باع بضاعة الى منصور بمبلغ ٣٠٠ بخصم تجارى ٥٪ وخصم آخر ٥٪ واستلم منه سندا اذنيا بمبلغ ١٥٠ج يستحق بعد شهر فى بنك القاهرة

**المطلوب :**

١- اثبات العمليات السابقة بيوميتى المبيعات وأوراق القبض .

٢- اجراء القيود اللازمة بدفتر اليومية المركزية .

**الحـــل**

اولا : يوميتى المبيعات ورأواق القبض

**١- يومية المبيعات الآجلة**

| المبلغ | | اسم العميل | رقم المستند | رقم صفحة الأستاذ | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| كلى | جزئى | | | | |
| | ٤٢٠ | من حـ/ محلات الامانة | .. | .. | ٣/٤ |
| | ٥٠٠ | من حـ/ حازم | .. | .. | ٣/١٢ |
| | ٢٥٦,٥ | من حـ/ منصور فهمى | .. | .. | ٣/٣٠ |
| ١١٧٦,٥ | | اجمالى المبيعات الآجلة خلال شهر مارس ١٩٨٦ | | | |
| | | (يتم نقله الى اليومية المركزية) | | | |

## ٢-يومية أوراق القبض

| المبلغ كلى | المبلغ جزئى | اسم العميل | رقم المستند | رقم صفحة الأستاذ | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٥٠ | الى حـ/ سعيد | .. | .. | ٣/١٠ |
| | ٣٥٠ | الى حـ/ حازم | .. | .. | ٣/١٢ |
| | ٤٢٠ | الى حـ/ صبرى | .. | .. | ٣/٢٠ |
| | ٣٦٥ | الى حـ/ فريد | | | ٣/٢٥ |
| ١٥٣٥ | ١٥٠ | الى حـ/ منصور فهمى | | | ٣/٣٠ |
| | | اجمالى أوراق القبض الواردة الى المنشأة خلال شهر مارس ١٩٨٦ . | | | |
| | | (تنقل الى دفتر اليومية المركزية) | | | |

### ثانيا : قيود اليومية المركزية

| مدين | دائن | البيان |
|---|---|---|
| ١١٧٦,٥ | | من حـ/ اجمالى المدينين |
| | ١١٧٦,٥ | الى حـ/ المبيعات |
| | | (قيمة المبيعات الاجلة خلال شهر مارس ١٩٨٦) |
| ١٥٣٥ | | من حـ/ أوراق القبض |
| | ١٥٣٥ | حـ/ اجمالى المدينين |
| | | (قيمة أوراق القبض الواردة الى المنشأة خلال شهر مارس ١٩٨٦ من العملاء) . |

| | | |
|---|---|---|
| ٢٨٢ | | من حـ/ اجمالى المدينين (حلمى) |
| | | الى مذكورين |
| | ٢٨٠ | حـ/ أوراق القبض |
| | ٢ | حـ/ الصندوق |
| | | قيمة الكمبيالة المرفوضة الملغاه ومصاريف البروتستو |
| ٣٦٨ | | من حـ/ اجمالى المدينين (فريد) |
| | ٣٦٨ | الى حـ/ اجمالى الدائنين (سامى) |
| | | الرجوع على العميل فريد بقيمة الكمبيالة المرفوضة، م. البروتستو لصالح المورد سامى |
| ٣٦٨ | | من حـ/ إجمالى الدين |
| | ٣٦٨ | إلى حـ/ الصندوق |
| | | سداد الكمبيالة المرفوضة لسامى + م. البرتستو |
| ٢ | | من حـ/ اجمالى المدينين (فريد) |
| | ٢ | الى حـ/ فائدة التأخير الدائنة |
| | | قيمة فائدة التأخير المسحوبة على الكمبيالة الجديدة |

**التمرين الحادى عشر (غير محلول):**

اليك بعض العمليات التى تمت فى محلات النجاح خلال شهر ابريل ١٩٩٧ :

١- فى ٣ منه اشترى بضاعة بمبلغ ٦٥٠ج من شركة التعاون وقد قبل لأمرها كمبيالة بمبلغ ٣٠٠ج تستحق بعد شهر والباقى على الحساب .

٢- فى ٦ منه حرر سندا اذنيا بمبلغ ٢٤٠ج لأمر طارق تستحق بعد شهرين وأرسله له سداد لجزء من حسابه .

٣- فى ١٠ منه استحقت كمبيالة قيمتها ٣٦٠ج كانت مسحوبة لأمر شركة النصر على

المشروع وقد رفضها مما ترتب عليه قيام الشركة بعمل بروتستو تكلف ٣ج.

٤- فى ١٢ منه اشترى بضاعة بمبلغ ٥٠٠ جنيه بخصم تجارى ١٠٪ من محلات الامل سدد من قيمتها مبلغ ٢٠٠ جنيه نقدا ثم قبل كمبيالة لأمر محلات الامل بالباقى تستحق بعد شهرين .

٥- فى ١٨ منه اتفق مع شركة النصر على أن يسدد لها مبلغ ١٦٣ج بشيك على البنك كجزء من قيمة الكمبيالة المرفوضة فى ابريل شاملا مصروفات البروتستو ويقبل كمبيالة جديدة بمبلغ ٢٠٢ج تستحق الدفع بعد ٣ شهور وقد تم تنفيذ ذلك .

٦- فى ٢٢ منه قبل كمبيالة بمبلغ ٤٦٠ج سحبتها عليه شركة الانصار لأمر محلات السعادة تستحق الدفع بعد شهر .

٧- فى ٢٥ منه اتفق على استبدال الكمبيالة المسحوبة عليه لأمر شركة التجارة وقيمتها ٣٢٠ج بسند اذنى قيمته ٣٢٠ج يستحق بعد شهر وتم تنفيذ الاتفاق .

**المطلوب:**

أولا : اثبات ما سبق بيوميتى المشتريات وأوراق الدفع .

ثانيا : اجراء القيود اللازمة بدفتر اليومية المركزية .

**التمرين الثانى عشر (غير محلول) :**

قام محمد ابراهيم تاجر الموبليات بالعمليات التالية خلال شهر أغسطس ١٩٩٧:

١- فى ١ منه حصل بشيك من شركة الانوار القيمة المستحقة عليها نظير بيع بضاعة بعد خصم ٥٪ لسدادها خلال الفترة المقررة .

٢- فى ٥ منه سدد بشيك قيمة البضاعة المشتراه من شركة ايديال وقيمتها ١٥٠٠ج وذلك بعد خصم ٣٪ .

٣- فى ١٠ منه أودع بالبنك مبلغ ٢٠٠٠ج .

٤- فى ١٢ منه رفض الشيك الوارد من شركة الانوار وارسلت الشركة المذكورة شيكا آخر سدادا لما عليها علما بأن الفترة الممنوحة للخصم كانت قد انتهت .

٥- فى ١٦ منه سحب من البنك مبلغ ٢٠٠ج لمواجهة النفقات النقدية سدد منها فاتورة المطبوعات بمبلغ ٥٠ جنيه وفاتورة اصلاح سيارته الخاصة بمبلغ ٣٠ج .

٦- فى ٢٠ منه بلغت المبيعات النقدية خلال اليوم السابق ٢٠٠ج وعند ايداعها بالبنك وتبين أن هناك عجزا قدره ٥٠ج .

٧- فى ٢٥ منه خصم كمبيالة لدى البنك بمبلغ ٥٠٠ج وبلغت الاجيو ٤ج، كما حصل البنك كمبيالة أخرى بمبلغ ٣٠٠ج بعد خصم عمولة تحصيل ٢ جنيه .

٨- فى ٣١ منه اشترى بضاعة بمبلغ ٥٠٠ج وسدد الثمن بشيك ودفع ٢٠٠ج قيمة المرتبات نقدا، وتأمين المكالمات الخارجية للتليفون بمبلغ ٢٠ج نقدا .

فاذا علمت أن رصيد الحساب البنك فى أول أغسطس بلغ ٢٥٠٠ج، ورصيد حساب الصندوق ١٥٠٠ج .

المطلوب:

أولا: اثبات العمليات السابقة بدفتر النقدية التحليلى فى ظل الطريقة الانجليزية.

ثانيا: اظهار رصيدى حساب البنك والصندوق فى ٣١ أغسطس ١٩٩٧ .

**التمرين الثالث عشر (محلول):**

تمت العمليات التالية خلال شهر يناير ١٩٩٧ باحدى المنشآت :

- فى ١ منه تم تحصيل ٨٤٠ج نقدا من العميل كامل وذلك بعد السماح له بخصم قدره ٦٠ج .
- فى ٤ منه تم سداد قيمة الدين المستحق للمورد خالد وقدره ١٠٠٠ج بشيك علما بأن المنشأة استفادت بالخصم المتفق عليه وقدره ٥٪ .
- فى ٧ منه باعت بضاعة الى محلات العطار قيمتها فى الكتالوج ١٥٠٠ج بخصم تجارى ١٠٪، وقد تم تحصيل نصف القيمة بشيك .
- فى ٩ اشترت بضاعة من محلات ناصف بمبلغ ١٠٠٠ج بخصم ٥٪ اذا تم السداد فورا، وقد تم سداد القيمة فى الحال نقدا .
- فى ١٣ منه باعت آلة قديمة الى الشركة الهندسية بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه بشيك .
- فى ١٥ منه اشترت أثاثا جديدا بمبلغ ٨٠٠ج من محلات الزفتاوى، وقد تم سداد مبلغ ٣٠٠ج نقدا والباقى بشيك .
- فى ١٨ منه تم تحصيل الكمبيالة المسحوبة على العميل جمال وقيمتها ٤٥٠ج نقدا .
- فى ٢٠ منه وصل اخطار من البنك يفيد سداد السند الاذنى المسحوب على المنشأة لصالح المورد صفوت وقيمته ٣٥٠ جنيه .
- فى ٢٣ منه باع صاحب المنشأة عقارا يتملكه بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه بشيك أودع الحساب الجارى للمنشأة .
- فى ٢٥ منه نقدا مبلغ ٩٠ج لاستكمال عهدة صندوق المصروفات النثرية .

- فى ٢٨ منه تم تحويل مبلغ ٦٠٠ج من الصندوق الى البنك.

- فى ٣٠ منه سحب صاحب المنشأة شيكا بمبلغ ١٥٠ج لشراء بعض مستلزماته الشخصية .

- فى ٣١ منه دفع مرتبات العاملين عن شهر يناير وقدرها ٢٠٠ جنيه نقدا .

**فاذا علمت أن :**

١- كانت أرصدة حسابات الصندوق والبنك وصندوق المصروفات النثرية فى أول يناير ١٢٠، ١٤٠٠، ٧٠ج على التوالى .

٢- بلغت المصروفات النثرية خلال الشهر ما يلى :

طوابع بريد ١٥ج فى ١/١، مصاريف انتقال ٦ج فى ١/٣

أدوات كتابية ١٤ج فى ١/٨، تلغرافات ٥ج فى ١/١١

مصاريف انتقال ٣ج فى ١/١٥، تبرعات ١٧ج فى ١/٢١

مصاريف الاحتفال برأس السنة ٣٥ج فى ١/٢٥

مصاريف انتقال ٥ج فى ١/٣١ .

**المطلوب :** تصوير دفترى النقدية التحليلى وصندوق المصروفات النثرية كما يظهران فى نهاية شهر يناير بفرض :

أولا : أن المنشأة تتبع الطريقة الفرنسية فى تسجيل عملياتها .

ثانيا : أن المنشأة تتبع الطريقة الانجليزية فى تسجيل عملياتها .

**الحل**

أولا : بفرض أن المنشأة تتبع الطريقة الفرنسية :

## ١- دفتر النقدية التحليلى

دفتر النقدية التحليلى

المقبوضات — المدفوعات

| الصندوق | البنك | الخصم المسموح به | المتحصلات من العملاء | المبيعات النقدية | التحويلات النقدية | البيان | التاريخ | الصندوق | البنك | الخصم المكتسب | التسديدات للموردين | المشتريات النقدية | التحويلات النقدية | البيان | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٧٥ر٠٠٠ | ١٨٠ر٠٠٠ | | | | | الرصيد المنقول | ١٩٨٢/١/١ | | | | | | | | |
| ٢ر٠٠٠ | | | | ٢ر٠٠٠ | | إلى حـ/ المبيعات | ١٩٨٢/١/٤ | | ٦ر٠٠٠ | | | ٦ر٠٠٠ | | من حـ/ المشتريات | ١/١٢ |
| ٤ر٠٠٠ | | | | ٤ر٠٠٠ | | إلى حـ/ المبيعات | ١٩٨٢/١/٢٠ | ٢ر٠٠٠ | | | | ٢ر٠٠٠ | | من حـ/ المشتريات | ١/٢٤ |
| ١٣,٥٠٠ | | ٥٠٠ | ١٤ر٠٠٠ | | | إلى حـ/ عملاق البادية | ١٩٨٢/١/٦ | ٢٣ر٥٠٠ | | ١ر٥٠٠ | ٢٥ر٠٠٠ | | | من حـ/ محلات الأنسى | ١/٧ |
| ٨ر٨٠٠ | | ٧٠٠ | ٩ر٥٠٠ | | | إلى حـ/ عرب الجزيرة | ١٩٨٢/١/٣٠ | ٨ر٥٥٠ | | ٤٥٠ | ٩ر٠٠٠ | | | من حـ/ محلات الجبل الأخضر | ١/٣٠ |
| ٢٥ر٠٠٠ | | | | | ١٥ر٠٠٠ | إلى حـ/ البنك | ١٩٨٢/١/٧ | | ١٥ر٠٠٠ | | | | ١٥ر٠٠٠ | من حـ/ الصندوق | ١/٧ |
| | | | | | | | | ٨٤ر٢٥ | ١٥٩ر٠٠٠ | | | | | الرصيد (المرحل) | ١/٣١ |
| | | | | | | | | | | | | | | | |
| ١١٩ر٢٠٠ | ١٨٠ر٠٠٠ | ١ر٢٠٠ | ٢٣ر٥٠٠ | ٧ر٠٠٠ | ١٥ر٠٠٠ | | | ١١٩ر٢٠٠ | ١٨٠ر٠٠٠ | ١ر٩٥٠ | ٣٤ر٠٠٠ | ٩ر٠٠٠ | ١٥ر٠٠٠ | | |

مقبوضات

| تاريخ | بيان | صندوق | بنك | خصم مسموح به | مدينون | مبيعات | أ. قبض | تحويلات | متنوعات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١/١ | الى ح/ كامل | ٨٤٠ | | ٦٠ | ٩٠٠ | | | | |
| ٧/١ | الى ح/ المبيعات | | ٦٧٥ | | | ٦٧٥ | | | |
| ١٣ / ١ | الى ح/ الالات | | ٢٠٠٠ | | | | | | ٢٠٠٠ |
| ١٨ / ١ | الى ح/ أ. قبض | ٤٥٠ | | | | | ٤٥٠ | | |
| ٢٣ / ١ | الى ح/ رأس المال | | ٣٠٠٠ | | | | | | ٣٠٠٠ |
| ٢٨ / ١ | الى ح/ الصندوق | | ٦٠٠ | | | | | ٦٠٠ | |
| | المجموع | ١١٩٠ | ٦١١٥ | ٦٠ | ٩٠٠ | ٦٧٥ | ٤٥٠ | ٦٠٠ | |

٧٦٢٥     ٧٦٢٥

مدفوعات

مقبوضات

| تاريخ | بيان | صندوق | بنك | خصم مكتسب | دائنون | مشتريات | أ. دفع | مصروفات | متنوعات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٤ / ١ | من ح/ خالد | | ٩٥٠ | ٥٠ | ١٠٠٠ | | | | |
| ٩ / ١ | من ح/ المشتريات | ٤٧٥ | | ٢٥ | | ٥٠٠ | | | |
| ١٥ / ١ | من ح/ الاثاث | ٣٠٠ | ٥٠٠ | | | | | | ٨٠٠ |
| ٢٠ / ١ | من ح/ أ. دفع | | ٣٥٠ | | | | ٣٥٠ | | |
| ٢٥ / ١ | من ح/ ص. م نثرية | ٩٠ | | | | | | | ٩٠ |
| ٣٠ / ١ | من ح/ المسحوبات | | ١٥٠ | | | | | | ١٥٠ |
| ٣١ / ١ | من ح/ المرتبات | ٢٠٠ | | | | | | ٢٠٠ | |
| | المجموع | ١٠٦٥ | ١٩٥٠ | ١٥ | ١٠٠٠ | ٥٠٠ | ٣٥٠ | ٢٠٠ | ١٠٤٠ |

٣٠٩٠     ٣٠٩٠

**ثانياً : بفرض أن المنشأة تتبع الطريقة الانجليزية :**

**٢- دفتر صندوق المصروفات النثرية**

| ايداعات | | | المصروفات النثرية | | | | | | مدفوعات | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مبلغ | بيـــان | تاريخ | متنوعات | م. انتقال | أدوات كتابية | بريد ودمغة | تلغرافات | اجمالى | بيـــان | تاريخ |
| ٩٠ | الى ح/ الصندوق | ١ / ٢٥ | | | | ١٥ | | ١٥ | من ح/ طوابع بريد | ١ / ١ |
| | | | | ٦ | | | | ٦ | من ح/ م. انتقال | ١ / ٣ |
| | | | | | ١٤ | | | ١٤ | من ح/ أدوات كتابية | ١ / ٨ |
| | | | | | | | ١٥ | ٥ | من ح/ تلغرافات | ١ / ١١ |
| | | | | ٣ | | | | ٣ | من ح/ م. انتقال | ١ / ١٥ |
| | | | ١٧ | | | | | ١٧ | من ح/ تبرعات | ١ / ٢١ |
| | | | ٣٥ | | | | | ٣٥ | من ح/ م. احتفال | ١ / ٢٥ |
| | | | | ٥ | | | | ٥ | من ح/ م. انتقال | ١ / ٣١ |
| | | | ٥٢ | ١٤ | ١٤ | ١٥ | ٥ | ١٠٠ | المجموع | |

مقبوضات

| تاريخ | بيـــــان | صندوق | بنـــك | خصم مسموح به | مدينـون | مبيعات | أ. قبض | ايرادات | تحويلات | متنوعـات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ / ١ | رصيد منقول | ١٢٠٠ | ١٤٠٠ | | | | | | | |
| ١ / ١ | الى ح/ كامل | ٨٤٠ | | ٦٠ | ٩٠٠ | | | | | |
| ١ / ٧ | الى ح/ المبيعات | | ٦٧٥ | | | ٦٧٥ | | | | |
| ١ / ١٣ | الى ح/ الالات | | ٢٠٠٠ | | | | | | | ٢٠٠٠ |
| ١ / ١٨ | الى ح/ أ.قبض | ٤٥٠ | | | | | ٤٥٠ | | | |
| ١ / ٢٣ | الى ح/ رأس المال | | ٣٠٠٠ | | | | | | | ٣٠٠٠ |
| ١ / ٢٨ | الى ح/ الصندوق | | ٦٠٠ | | | | | | ٦٠٠ | |
| | المجموع | ٢٤٩٠ | ٧٦٧٥ | ٦٠ | ٩٠٠ | ٦٧٥ | ٤٥٠ | | ٦٠٠ | ٥٠٠٠ |

مدفوعـــات

| تاريخ | بيـــــان | صندوق | بنـــك | خصم مكتسب | دائنـون | مشتريات | أ. دفع | مصروفات | تحويلات | متنوعـات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ / ٤ | من ح/ خالد | | ٩٥٠ | ٥٠ | ١٠٠٠ | | | | | |
| ١ / ٩ | من ح/ المشتريات | ٤٧٥ | | ٢٥ | | ٥٠٠ | | | | |
| ١ / ١٥ | من ح/ الاثاث | ٣٠٠ | ٥٠٠ | | | | | | | ٨٠٠ |
| ١ / ٢٠ | من ح/ أ.دفع | | ٣٥٠ | | | | ٣٥٠ | | | |
| ١ / ٢٥ | من ح/ ص.م نثرية | ٩٠ | | | | | | | | ٩٠ |
| ١ / ٢٨ | من ح/ البنك | ٦٠٠ | | | | | | | ٦٠٠ | |
| ١ / ٣٠ | من ح/ المسحوبات | | ١٥٠ | | | | | | | ١٥٠ |
| ١ / ٣١ | من ح/ المرتبات | ٢٠٠ | | | | | | ٢٠٠ | | |
| ١ / ٣١ | رصيد مرحل | ٨٢٥ | ٥٧٢٥ | | | | | | | |
| | المجموع | ٢٤٩٠ | ٧٦٧٥ | ٧٥ | ١٠٠٠ | ٥٠٠ | ٣٥٠ | ٢٠٠ | ٦٠٠ | ١٠٤٠ |

**التمرين الرابع عشر**

استخرجت البيانات التالية من دفاتر محلات الامين التى تتبع الطريقة الفرنسية للمحاسبة عن شهر فبراير ١٩٩٧ .

١- رصيد الدائنين فى أول الشهر ٢٨٠٠٠٠ج

٢- رصيد المدينين فى أول الشهر ٣٠٠٠٠٠ج

٣- العمليات التى تمت خلال الشهر :

- مجموع يومية المشتريات ١٣٠٠٠٠
- مجموع يومية المبيعات ١٦٠٠٠٠
- مجموع يومية مردودات المشتريات ١٠٠٠٠
- مجموع يومية مردودات المبيعات ٢٤٠٠٠
- مجموع يومية أوراق الدفع ٦٠٠٠٠
- مجموع يومية أوراق القبض ٤٠٠٠٠
- مجموع عمود الدائنين فى دفتر النقدية ١٦٥٠٠٠
- مجموع عمود الخصم المكتسب بدفتر النقدية ٥٠٠٠
- مجموع عمود أوراق الدفع بدفتر النقدية ١٨٠٠٠
- مجموع عمود المدينين فى دفتر النقدية ٤٤٥٠٠

- مجموع عمود الخصم المسموح به بدفتر النقدية ٤٥٠٠

- مجموع عمود أوراق القبض بدفتر النقدية ٢٠٠٠٠

- مجموع عمود المشتريات النقدية بدفتر النقدية ٥٠٠٠٠

- مجموع أوراق الدفع المرفوضة خلال الشهر ٤٠٠٠

- مجموع الديون المعدومة خلال الشهر ٣٠٠٠

**المطلوب :** ١- اجراء قيود اليومية المركزية لاثبات العمليات التالية :

المشتريات الاجلة - أوراق الدفع - مردودات المشتريات - الديون المعدومة - أوراق الدفع المرضوضة .

٢- تصوير حـ/ اجمالى الدائنين كما يظهر فى نهاية شهر فبراير ١٩٩٧ .

**التمرين الخامس عشر (غير محلول)**

استخرجت البيانات الاتية من دفاتر احدى المنشآت التى تتبع الطريقة الفرنسية والمتعلقة بحركة النقدية وذلك عن الفترة من ١ / ١ / ١٩٩٩ حتى ٣٠ / ١ / ١٩٩٩ .

٩٠,٠٠٠ج اجمالى المتحصلات بيانها كالاتى :

٣٠,٠٠٠ مبيعات (نقدا)

٤٠,٠٠٠ عملاء (شيكات)

١٥,٠٠٠ أ.ق (نقدا)

٥,٠٠٠ ايراد عقار (نقدا)

وبلغ مجموع الخصم المسموح به ۲۰۰۰ج .

٦٠,٠٠٠ج اجمالى المدفوعات بيانها كالاتى :

۲۰,۰۰۰ مشتريات (بشيكات)

٢٥,٠٠٠ موردين (نقدا)

٥,٠٠٠ أ.د (نقدا)

١٠,٠٠٠ أجور ومرتبات (نقدا)

وبلغ الخصم الذى حصلت عليه المنشأة مجموعة ۳۰۰۰ج .

والمطلوب : أ- تصوير دفتر النقدية التحليلى .

ب- اجراء قيود اليومية المركزية .

**التمرين السادس عشر (غير محلول) :**

استخرجت البيانات الاتية من دفاتر احدى المنشآت التى تتبع الطريقة المركزية والمتعلقة بحركة العملاء وذلك عن الفترة من ١ / ٧ / ١٩٩٩ حتى ٣١ / ٧ / ١٩٩٩ .

٥,٠٠٠ج اجمالى مردودات المبيعات من واقع يومية مردودات المبيعات .

٢٠,٠٠٠ج اجمالى أ.ق المسحوبة على العملاء (حصل منها خلال الشهر ما قيمته ٨٠٠٠ج ورفض ما قيمته ٦٠٠٠ج).

٢٥,٠٠٠ اجمالى المتحصلات نقدا من العملاء .

١٥,٠٠٠ اجمالى المتحصلات بشيكات من العملاء .

١,٠٠٠ الخصم المسموح به .

٢,٠٠٠ الديون المعدومة .

**والمطلوب:**

١- تصوير حساب اجمالى العملاء علما بأنه كان المبلغ المستحق على العملاء فى ١ / ٧ / ١٩٩٩ ١١٠,٠٠٠ج ومازال مستحقا عليهم فى ٣١ / ٧ / ١٩٩٩ مبلغ وقدره ١٤٨,٠٠٠ج .

٢- بيان اجمالي المبيعات الاجلة للعملاء خلال الشهر .

**التمرين السابع عشر (غير محلول) :**

استخرجت البيانات التالية من دفاتر محلات "محمد" التى تتبع الطريقة الفرنسية عن شهر يناير ١٩٩٨:

رصيد الدائنين فى ١ / ١ ٥٦٠,٠٠٠ج - رصيد المدينين فى ١ / ١ ٦٠٠,٠٠٠ج - مجموع يومية المشتريات ٢٦٠,٠٠٠ج- مجموع المبيعات ٣٢٠,٠٠٠ج - مجموع يومية مردودات المشتريات ٢٠,٠٠٠ج- مجموع يومية مردودات المبيعات ٢٨,٠٠٠ج - مجموع يومية أ.ق ٨٠,٠٠٠- مجموع يومية أ.د ١٢٠,٠٠٠ج .

| | |
|---|---|
| مجموع عمود الدائنين فى دفتر النقدية | ٣٣٠,٠٠٠ |
| مجموع عمود الخصم المكتسب بدفتر النقدية | ١٠,٠٠٠ |
| مجموع عمود أوراق الدفع بدفتر النقدية | ٣٦,٠٠٠ |

| | |
|---|---|
| مجموع عمود المدينين بدفتر النقدية | ٨٩,٠٠٠ |
| مجموع عمود الخصم المسموح به بدفتر النقدية | ٩,٠٠٠ |
| مجموع عمود أ.ق بدفتر النقدية | ٤٠,٠٠٠ |
| مجموع عمود المشتريات بدفتر النقدية | ٦٠,٠٠٠ |
| مجموع عمود المبيعات بدفتر النقدية | ١٠٠,٠٠٠ |
| مجموع أ.د المرفوضة خلال الشهر | ٤,٠٠٠ |
| مجموع أ.ق المرفوضة خلال الشهر | ٨,٠٠٠ |
| مجموع الديون المعدومة | ٦,٠٠٠ |

والمطلوب:

١- اجراء قيود اليومية المركزية .

٢- تصوير حساب اجمالى المدينين وترصيده فى نهاية يناير ١٩٩٨ .

**التمرين الثامن عشر (غير محلول) :**

تمت العمليات الاتية خلال الاسبوع الاول من شهر يناير ١٩٩٦ فى مؤسسة الوفاء التى تتبع الطريقة الفرنسية فى تسجيل عملياتها :

- فى ١ / ١ باعت مؤسسة الوفاء بضاعة الى محلات الاخلاص بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠٠ بخصم تجارى ٥٪، وخصم نقدى ١٠٪ اذا تم السداد خلال أسبوع .

- فى ٣ / ١ باعت المؤسسة بضاعة الى محلات الامانة بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ج حصل نصف ثمنها نقدا فى الحال .

- فى ٤ / ١ ردت محلات الاخلاص بضاعة بمبلغ ٥٠,٠٠٠ج لعدم مطابقتها للمواصفات .

- فى ٥ / ١ سحبت المؤسسة كمبيالة على محلات الامانة بالمستحق عليها تستحق السداد فى ٢٥ / ٣ / ١٩٨٦، وقبلتها محلات الامانة .

- فى ٦ / ١ سددت محلات لاخلاص المستحق عليها للمؤسسة بشيك .

**المطلوب:**

١- تصوير دفتر يومية المبيعات الآجلة المساعد .

٢- اجراء قيود اليومية المركزية للمبيعات الآجلة ومردوداتها .

٣- تصوير فى اجمالى المدينين علماً بأن رصيده فى ١ / ١ / ١٩٩٦م كان ١٨٠,٠٠٠ج .

# القسم الثالث

# مشاكل الجرد والتسويات المالية وإعداد القوائم المالية

سوف نتناول فى هذا والجزء دراسة لكيفية تحقيق أهداف المحاسبة المالية فى "اعداد القوائم المالية الأساسية" وذلك من خلال الأبواب التالية :

**الباب الأول:** القوائم المالية الأساسية

**الباب الثانى:** المبادئ العلمية التى تحكم اعداد القوائم المالية

**الباب الثالث:** التسويات الجردية :

**أولا :** الحسابات الاسمية .

**ثانيا :** الأصول الثابتة .

**ثالثاً :** الصندوق .

**رابعاً :** البنك .

**خامساً :** الأوراق المالية (الاستثمارات) .

**سادساً :** أوراق القبض .

**سابعاً :** المدينون .

**ثامناً :** بضاعة آخر المدة .

# الباب الأول

# القوائم المالية الأساسية

# Financial Statemeent

تعد القوائم المالية بمثابة الناتج النهائى للعملية المحاسبية، ويستخدم مصطلح القوائم المالية للاشارة الى قائمة الدخل، وقائمة المركز المالى (الميزانية العمومية)، وقائمة حقوق الملكية بالاضافة الى قائمة التدفقات النقديه، وتحظى هذه القوائم بأهمية بالغة لماتحويه من معلومات تتعلق - بنتيجة الأعمال والمركز المالى للوحدة والمشروع، وكذلك تدفقاته النقديه الداخلة والخارجة خلال الفترة المحاسبية .

**وسوف نتناول هذا الباب من خلال الفصول الآتية :-**

**الفصل الأول :** قائمة الدخل Income Statement

**الفصل الثانى :** قائمة المركز المالى (الميزانية العمومية)

Statement of Finanuial Position (Balance Shat)

**الفصل الثالث :** قائمة التدفقات النقدية

Cash Flow Statement

# الفصل الأول

## قائمة الدخل Income Statement

عندما نقوم باعداد قائمة الدخل لمشروع ما ... فإننا بذلك نحدد نتيجة أعمال هذا المشروع من ربح أو خسارة، وبمعنى أخر نحن نهدف الى قياس وتقييم الأداء الاقتصادى لهذا المشروع لتحديد أى مدى نجاح أو فشل المشروع، والأطراف الخارجية من ملاك ودائنين ومديرى المصارف ومصلحة الضرائب انما يولون أهتماما كبيرا لهذه القائمة ومحتوياتها من أجل مدى ما توفره من مؤشرات تساعد على تقييم الأداء واتخاذ القرارات بخصوص بدائل الأستثمار المتاحة .

وتشير مراجع الأدب المحاسبى الى تعدد وتنوع العناوين التى تستخدم للاشارة أو الدلالة على قائمة الدخل، ومن بين هذه العناوين قائمة المكاسب (Earning Statement) وقائمة العمليات Statement of Operations، وقائمة الأرباح والخسائر (Profit and Loss Statement)

ومع ذلك فان مصطلح قائمة الدخل Income Sratement

هو أكثر المصطلحات شيوعا فى الممارسة العملية .

هذا وتعد هذه القائمة بحيث تظهر كما يلى :-

منشأة ........

**قائمة الدخل عن الفترة من / / ٢٠٠٠ / الى / / ٢٠٠٠**

| البيان | | | |
|---|---|---|---|
| الايرادات | | | |
| اجمالى الايرادات | | xxx | |
| – مردودات المبيعات | | xx | xxx |
| صافى المبيعات | | | |
| تكلفة المبيعات | | | |
| بضاعة أول المدة | | x | |
| اجمالى المشتريات | | | |
| – مردودات المشتريات | | | |
| صافى المشتريات | x | | |
| + مصروفات نقل مشتربات | x | | |
| | | x | |
| اجمالى تكلفة البضاعة المتحة للبع | | xx | |
| – بضاعة أخر المدة | | x | xx |
| تكلفة البضاعة (المباعة) | | | xx |
| مجمل الربح (الدخل)(صافى المبيعات – تكلفة البضاعة المباعة | | | |
| يطرح : | | | |
| مصروفات بيع وتوزيع | | x | |
| مصروفات إدارية | | x | |
| مصروفات تحويلية | | x | |
| مصروفات عمومية | | x | xx |
| | | | |
| صافى الدخل من النشاط العادى | | | xxx |
| + ايردات عرضية (غير عادية) | | xx | |
| – مصروفات عرضية (غيرعرضية (غير عادية) | | xx | |
| (صافى الخسارة) | | | xxx |
| صافى الدخل | | | xxx |

وقد جرت العادة فى مصر على تحديد نتيجة الأعمال فى المشروعات التجارية باعداد حسابين، أولهما يطلق عليه اسم حساب متاجرة والآخر يطلق عليه حـ/ أرباح وخسائر وبينما يهدف الحساب الأول الى تحديد صافى نتيجة النشاط من ربح أو خسارة - يهدف الحساب الآخر الى تحديد صافى نتيجة النشاط والواقع أن الحسابين السابقين انما يشتملان على كافة مفردات الحساب السابق عرضها فى قائمة الدخل. ونوضح فيما يلى نماذج اعداد هذه الحسابات .

**١- حـ/ المتاجرة :**

يعد هذا الحساب فى نهاية كل فترة مالية- عادة سنة- متضمنا جميع الايرادات والمصروفات على عملية المتاجرة من شراء وبيع، ومظهرا نتيجة هذه العملية أو المرحلة من ربح أو خسارة .

والنتيجة التى يظهرها هذا الحساب تعتبر نتيجة مؤقتة وليست نهائية وهى لذلك نتيجة اجمالية وليست صافية .

ومصدر اعداد هذا الحساب هو ميزان المراجعة وما يتضمنه من حسابات مرتبطة باعداد هذا الحساب وهذه الحسابات مستخرجه من دفتر الاستاذ بالاضافة الى رقم بضاعة آخر المدة إن وجد .

**مفاهيم أساسية مرتبطة بهذا الحساب:**

- المبيعات الصافية :-

وهى تمثل اجمالى المبيعات النقدية والآجله خلال الفترة مطروحانها مردودات المبيعات إن وجدت .

- المشتريات الصافية

وهى تمثل اجمالى المشتريات النقدية والآجله خلال الفترة مطروحها منها مردودات المشتريات إن وجدت .

- المصروفات المرتبطة بالشراء والبيع :

لكى تتضح طبيعة هذه المصروفات لغرض الشكل التالى :-




| الشراء | نقل | تخزين | اعلان | بيع |
|---|---|---|---|---|
| - عمولة وكلاء شراء | - مصروفات نقل مشتريات بما فيها الرسوم الجمركية للمشتريات الخارجية | مصروفات تخزين | مصروفات دعاية واعلان مختلفه | - عمولة وكلاء بيع - مصروفات نقل مبيعات |

ويوجد فريق من المحاسبين (١) يرى أن المصروفات الواجب أن يتضمنها حـ/ المتاجرة هى المرتبطة بالشراء والنقل فقط .

---

(١) راجع فى ذلك :

* د. عبدالفتاح الصحن، المبادئ المحاسبية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٧٨ ص ٣٥٠ .
* د. محمد الجزيرى و د. رفيق الجزيرى ، المحاسبة المالية، مكتبة عين شمس، ١٩٨٢، ص٣٩٨ .
* د. كمال نجاتى، أصول المحاسبة فى المشروعات الفردية، ١٩٨٥، ص ٣٦٦ .
* د. أحمد نور، المحاسبة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٥، ص ٥٣٤.

بينما يرى الفريق الثانى (١) أن المصروفات تتسع لتتضمن مصروفات البيع، والجزء الذى يمكن تخصيصه للبضاعة من مصروفات علميتى التخزين والإعلان .

ويمكن القول بأن رأى الفريق الأول بحصر المصروفات المرتبطة بالشراء حتى تصل البضاعة إلى المخازن المنشأة فحسب، ويعتبر ذلك ضمن تكلفة المبيعات واجب الظهور فى حـ/ المتاجرة، وأن كان الأدق أن الرقم هذا يمثل تكلفة الشراء للبضاعة المباعة .

بينما يرى الفريق الثانى أن تكلفة المبيعات تشمل جميع المصروفات المباشرة المرتبطة بعملية البيع وكذا المصروفات المباشرة المرتبطة بعمليتى التخزين والإعلان .

وإذا رجعنا إلى الهدف الأساسى من إعداد حـ/ المتاجرة، لاتضح لنا أن الرأى الثانى يحقق هذا الهدف بصورة أدق، وعلى ذلك فإنه من المفضل الأخذ به .

يبقى بعد ذلك بحث نقطة أساسية مرتبطة بإعداد حـ/ المتاجرة وهى أثر المخزون من البضاعة فى أول المدة وآخرها على حـ/ المتاجرة .

من البديهى أن المقابلة بين الإيرادات والمصروفات لاستخراج نتيجة نشاط المتاجرة لا تكون دقيقة إلا إذا أدخلنا أثر بضاعة أول المدة وآخرها فى الحسابات طالما كانت طبيعة النشاط- وهذا هو الغالب- يترتب عليها وجود بضاعة بالمخازن، وعلى ذلك

(١) راجع فى ذلك
* د. حسن الشريف ود. حجازى ود. شحاته. المحاسبة المالية، ١٩٧٤، ص ٣٣٩ .
* د. محمد عامل الهامى، تبسيط النظرية العامة للمحاسبة فى المشروعات التجارية الفردية، مكتبة عين شمس ١٩٧٥، ص ٢٢٧ .
* د. محمد عصام زايد، مبادئ وأصول علم المحاسبة، مكتبة الجلاء، المنصورة، ١٩٨١، ص ٤٥٢ .

وللتوصل إلى النتيجة الصحيحة للنشاط يسلتزم الأمر اتباع أحد الطرق الثلاث التالية، وكل منها يحقق نفس النتيجة :

(أ) إضافة بضاعة أول المدة إلى جانب المصروفات. وإضافة بضاعة آخر المدة إلى جانب الإيرادات . أو

(ب) إجراء مقاصة بين رصيد بضاعة آخر المدة وأولها، ثم إضافة الفرق أو التغير فى المخزون كما يلى :

قيمة بضاعة أول المدة > قيمة بضاعة آخر المدة ← يطرح الفرق من الإيرادات .

قيمة بضاعة أول المد ة< قيمة بضاعة أخر المدة ← يضاف الفرق على الايرادات

أو (ج) اعتبار قيمة بضاعة أول المدة ضمن تكلفة المبيعات (جانب المصروفات) وطرح قيمة أخر المدة من تكلفة المبيعات كتخفيض لها .

### طرق إعداد حـ/ المتاجرة :

على ضوء البدائل الثلاث السابقة، يمكن أن يظهر حـ/ المتاجرة على إحدى الصور التالية :

الصورة الأولى (1)

حـ/ المتاجرة

عن العام المنتهى فى .......

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| × | حـ/ بضاعة أول المدة | × | حـ/ المبيعات |
| × | حـ/ المشتريات | × | حـ/ مردودات المشتريات |
| × | حـ/ مردودات المبيعات | × | حـ/ بضاعة آخر المدة |
| × | حـ/ مصاريف نقل المشتريات | | |
| × | حـ/ عمولة وكلاء شراء | | |
| × | حـ/ عمولة وكلاء بيع | | |
| × | حـ/ مصاريف نقل المبيعات | | |
| × | حـ/ الأرباح والخسائر (مجمل ربح) (فى حالة الربح) | × | حـ/ الأرباح والخسائر (مجمل خسارة) (فى حالة الخسارة) |
| ×× | | ×× | |

#### الصورة الثانية

تتشابه هذه الصورة مع الصورة الأولى فيما عدا بندى بضاعة أول المدة وبضاعة آخر المدة ويظهر الجانب المدين خاليا من بضاعة أول المدة فى جميع الأحوال، وكذلك يخلو الجانب الدائن من بضاعة آخر المدة. على أن يتم تسوية جانب الإيرادات

---
(1) وهى الصورة الشائعة الاستخدام .

بالفرق بين قيمة الرصيد كما سبق توضيحه وعلى ذلك يظهر حـ/ المتاجرة كما يلى :

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| × | حـ/ المشتريات | × | ×× | حـ/ مردودات المشتريات |
| × | حـ/ مردودات المبيعات | | × | حـ/ المبيعات |
| × | حـ/ مصاريف نقل المشتريات | | | |
| × | حـ/ عمولة وكلاء البيع | | | ± التغير فى المخزون |
| × | حـ/ عمولة وكلاء شراء | ×× | | |
| × | حـ/ الأرباح والخسائر (فى حالة الربح) | × | | من حـ/ الأرباح والخسائر (فى حالة الخسارة) |
| ×× | | | ×× | |

## الصورة الثالثة

وفيها يتم الاهتمام بتبيان صافى المبيعات فى أحد جانبى الحساب مقابلاً بتكلفة المبيعات فى الجانب الآخر .

## حـ/المتاجرة

عن العام المنتهى فى ....

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| × | | إلى حـ/ بضاعة أول المدة | | × | من حـ/ المبيعات |
| | × | إلى حـ/ المشتريات | | × | - حـ/ مردودات المبيعات |
| | × | - حـ/ مردودات المشتريات | × | | صافى المبيعات |
| × | | = صافى المشتريات | | | |
| × | | إلى حـ/ مصاريف نقل المشتريات | | | |
| × | | إلى حـ/ مصاريف نقل المبيعات | | | |
| × | | إلى حـ/ عمولة وكلاء شراء | | | |
| × | | إلى حـ/ عمولة وكلاء بيع | | | |
| xx | | | | | |
| × | | - حـ/ بضاعة أخر المدة | | | |
| xx | | تكلفة المبيعات | | | |
| | | حـ/ الأرباح والخسائر | | | (خسارة) |
| | | (ربح) | | | حـ/ الأرباح والخسائر |
| xx | | | xx | | |

**مثـال :**

الأرصدة التالية مستخرجة من دفاتر منشأة محمد كمال فى ٣١ / ١٢ /٩٩ وذلك عن نشاطه خلال عام. (المبالغ بالجنيهات) .

١٦٠٠٠ بضاعة فى ١ / ١ / ١٩٩٩ .

٩٠٠٠٠ المشتريات (نصفها نقدا)

٤٨٠٠ مردودات المشتريات

۱۲۰۰ عمولة وكلاء بيع

وكانت قيمة البضاعة فى ۱ / ۱/ ۱۹۹۹ ۱٦,۰۰۰

٤۰۰ مصروفات نقل مشتريات

۱۱٦۰۰۰ المبيعات (۳۰٪ منها على الحساب )

٦۰۰ مصروفات نقل مبيعات

۱٦۰۰ مردودات المبيعات

۱۳۰۰۰ البضاعة فى ۳۱ / ۱۲ / ۱۹۹۹

والمطلوب:

۱- إعداد حـ/ المتاجرة عن العام المنتهى فى ۳۱ / ۱۲ / ۱۹۹۹ .

۲- إجراء قيود اللازمة لاستخراج النتيجة الإجمالية للنشاط .

أولا : حـ/ المتاجرة

**(۱) الصورة الأولى**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ۱٦۰۰۰ | إلى حـ/ بضاعة أول المدة | ۱۱٦۰۰۰ | حـ/ المبيعات |
| ۹۰,۰۰۰ | إلى حـ/ المشتريات | ٤۸۰۰ | حـ/ مردودات المشتريات |
| ۱٦۰۰ | إلى حـ/ مردودات المبيعات | ۱۳۰۰۰ | حـ/ بضاعة آخر المدة |
| ٤۰۰ | إلى مصاريف نقل المشتريات | | |
| ٦۰۰ | إلى حـ/ مصاريف نقل المبيعات | | |
| ۱۲۰۰ | إلى حـ/ عمولة وكلاء البيع | | |
| ۲٤۰۰۰ | إلى حـ/ الأرباح والخسائر (الربح الإجمالى) | | |
| ۱۳۳۸۰۰ | | ۱۳۳۸۰۰ | |

## (٢) الصورة الثانية

| المبلغ | البيان | | | البيان |
|---|---|---|---|---|
| ٩٠٠٠٠ | إلى حـ/ المشتريات | ٤٨٠٠ | | حـ/ مردودات المشتريات |
| ١٦٠٠ | إلى حـ/ مردودات المبيعات | | ١١٦٠٠٠ | حـ/ المبيعات |
| ٤٠٠ | إلى حـ/ مصاريف نقل مشتريات | | (٣٠٠٠) | من حـ/ التغير فى المخزون |
| ٦٠٠ | إلى حـ/ مصروفات نقل مبيعات | | | |
| ١٢٠٠ | إلى حـ/ عمولة وكلاء بيع | ١١٣٠٠٠ | | |
| ٢٤٠٠٠ | إلى حـ/ الأرباح والخسائر (الربح الإجمالى) | | | |
| | | ١١٧٨٠٠ | | |
| ١١٧٨٠٠ | | | | |

## (٣) الصورة الثالثة

| | | | البيان | | | البيان |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٦٠٠٠ | | إلى حـ/ بضاعة أول المدة | | ١١٦٠٠٠ | من حـ/ المبيعات |
| | | ٩٠٠٠ | إلى حـ/ المشتريات | | ١٦٠٠ | − مردودات المبيعات |
| | | ٤٨٠٠ | إلى حـ/ مردودات المشتريات | ١١٤٤٠٠ | | |
| | ٨٥٢٠٠ | | | | | |
| | ٤٠٠ | | إلى حـ/ مصاريف نقل المشتريات | | | |
| | ٦٠٠ | | إلى حـ/ مصاريف نقل المبيعات | | | |
| | ١٢٠٠ | | إلى حـ/ عمولة وكلاء بيع | | | |
| ١٠٣,٤٠٠ | | | | | | |
| (١٣٠٠٠) | | | − بضاعة أخر المدة | | | |
| ٩٠,٤٠٠ | | | تكلفة المبيعات | | | |
| ٢٤٠٠٠ | | | حـ/ الأرباح والخسائر (الربح الإجمالى) | | | |
| ١١٤٤٠٠ | | | | ١١٤٤٠٠ | | |

**تعليـق:**

١- يتضح من استعراض الصور الثلاثة السابقة أن قيمة الربح الإجمالى فيها واحدة وهى (٢٤٠٠٠ج) .

٢- الصور الثلاثة أقرب للقائمة أكثر منها للحساب، خصوصا إذا نظرنا إلى طبيعة الترحيل للحسابات من واقع قيود اليومية .

٣- الصورة الأولى وإن كانت هى الأكثر شيوعا، إلا أن الصورة الثانية نفضلها لفصلها التغير فى المخزون على النتيجة الاجمالية للنشاط .

| | | |
|---|---|---|
| كما وضح بجعل حـ/ المتاجرة مدينا بجميع عناصر التكلفة المتعلقة بعملية الشراء والبيع (المباشر منها) ويكون القيد : | | |
| من حـ/ المتاجرة | | ٩٣٨٠٠ |
| إلى مذكورين: | | |
| حـ/ المشتريات | ٩٠٠٠٠ | |
| حـ/ مردودات المبيعات | ١٦٠٠ | |
| حـ/ مصاريف نقل المشتريات | ٤٠٠ | |
| حـ/ مصاريف نقل المبيعات | ٦٠٠ | |
| حـ/ عمولة وكلاء بيع | ١٢٠٠ | |
| ويجعل حـ/ المتاجرة دائنا بجميع عناصر الإيرادات ويكون القيد : | | |
| من مذكورين | | |
| حـ/ المبيعات | | ١١٦٠٠٠ |
| حـ/ مردودات المشتريات | | ٤٨٠٠ |
| إلى حـ/ المتاجرة | ١٢٠٨٠٠ | |

| | | |
|---|---|---|
| | | **قيود المخزون الصورتين الأولى والثالثة** |
| ١٦٠٠٠ | | من حـ/ المتاجرة |
| | ١٦,٣٠٠٠ | إلى حـ/ بضاعة أول المدة |
| | | إقفال حـ/ بضاعة أول المدة |
| ١٣٠٠٠ | | حـ/ بضاعة آخر المدة |
| | ١٣٠٠٠ | حـ/ المتاجرة |
| | | إثبات بضاعة آخر المدة |
| | | **الصورة الثانية** |
| ١٦٠٠٠ | | حـ/ التغير فى المخزون |
| | ١٦٠٠٠ | حـ/ بضاعة أول المدة |
| | | إقفال حـ/ بضاعة أول المدة |
| ١٣,٠٠٠ | | من حـ/ بضاعة آخر المدة |
| | ١٣,٠٠٠ | إلى حـ/ التغير فى المخزون |
| | | إثبات بضاعة آخر المدة |
| ٣٠٠٠ | | من حـ/ المتاجرة |
| | ٣٠٠٠ | إلى حـ/ التغير فى المخزون |

## ٢-حـ/ الأرباح والخسائر

## Profit & Loss Account

هو حساب يعد فى نهاية كل فترة مالية- عادة سنة - متضمنا جميع الإيرادات والمصروفات المرتبطة بالأنشطة الخدمية أو الفرعية للمنشأة، ومظهرا النتيجة النهائية الصافية، بعد إدخال الربح والخسارة الإجمالية فى الحسبان .

ومصدر إعداد هذا الحساب هو بقية أرصدة الحسابات الظاهرة فى ميزان المراجعة (الإيرادات والمصروفات والخسائر الأخرى) .

Nomminal Accounts

ورصيد الأرباح والخسائر يؤثر على حـ/ حق الملكية، بالزيادة فى حالة الربح والنقص فى حالة الخسائر. بمعنى أن رصيد حـ/ الأرباح والخسائر يقفل فى حـ/ حق الملكية .

**طرق إعداد حـ/ الأرباح والخسائر:**

النشاط الخدمى أو الفرعى فى المنشأة الفردية يمكن رد الإيرادات الناتجة عنه والمصروفات المتعلقة به إلى مصدرين :

**الأول:**

النشاط الفرعى المرتبط بصفة تبعية بالنشاط الأصلى . ومن أمثلة الإيرادات والمصروفات .الناتجة عن هذا المصدر: الخصم المسموح به والخصم المكتسب والمرتبات والإيجار .. الخ . ويمكن التعبير عن هذه البنود بأنها عادية متكررة .

**الثاني:**

النشاط الفرعى أو العرضى غير المرتبط بالنشاط الأصلى. ومن أمثلة ذلك إيرادات العقار، وايرادات الأوراق المالية، وخسائر بيع العقارات والأوراق المالية ... الخ. ويمكن تسميتها بالبنود غير العادية .

وقد جرت عادة المحاسبين على تصوير حـ/ الأرباح والخسائر على مرحلة واحدة دون تمييز بين المصدرين السابقين، ولعل ذلك يرجع إلى أن حدود الفصل بين المصدرين ليست واضحة دائما. بينما ينادى البعض بأنه من الأفضل إعداد حـ/ الأرباح والخسائر على مرحلتين لتبيان نتيجة كل مرحلة مرتبطة بالمصدر الذى ينتج عنه الربح أو الخسارة، كوسيلة إعلامية ذات فائدة أكبر لقراء حـ/ الأرباح والخسائر .

والرأى الأخير يعتبر جدير بالتطبيق .

وفيما يلى نموذج للصور التى يمكن أن /يتم على أساسها إعداد حـ/ الأرباح والخسائر .بناء على ما تقدم :

### أ- الصورة الأولى (١)

وفيها يتم مقابلة الربح الإجمالى (إن وجد) بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى الفرعية والعرضية بالمصروفات والخسائر المرتبطة بباقى أوجه نشاط المنشأة (فيما عدا المتاجرة)، دون تمييز بين النشاط الفرعى والعرضى .

وفيما يلى نموذج له (البنود على سبيل المثال) .

(١) وهى الصورة الشائعة الاستخدام حتى وقتنا الحاضر فى المنشآت الفردية .

ح/ أ. خ

| | منه | | له |
|---|---|---|---|
| | إلى مذكورين | | من مذكورين |
| × | ح/ المرتبات والمكافآت | xx | ح/ المتاجرة |
| × | ح/ الإيجار | | (الربح الإجمالى) |
| × | ح/ مصروفات وعمولة البنك | xx | ح/ الخصم المكتسب |
| × | ح/ الإعلان | xx | ح/ فوائد بيع بالتقسيط |
| × | ح/ مصروفات الأدوات الكتابية | xx | ح/ إيرادات أوراق مالية |
| × | ح/ الخصم المسموح به | xx | ح/ ديون معدومة محصلة |
| × | ح/ فوائد قرض | xx | ح/ أرباح بيع أثاث |
| × | ح/ مصروفات النور والمياه | | |
| × | ح/ تأمين ضد الحريق | | |
| × | ح/ خسائر بيع أثاث | | |
| × | ح/ مصروفات أوراق المالية | | |
| × | ح/ مصروفات عقار | | |
| × | ح/ الديون المعدومة | | |
| × | ح/ رأس المال (الربح الصافى) | | |
| × | إلى ح/ جارى صاحب المنشأة | | |
| xx | | xx | |

## (ب) الصورة الثانية

| منه | | حـ/ أ. خ | لـه |
|---|---|---|---|
| × | حـ/ المرتبات | xx | حـ/ المتاجرة |
| × | حـ/ الإيجار | xx | حـ/ الخصم المسموح به |
| × | حـ/ مصروفات وعمولة البنك | xx | حـ/ فوائد بيع بالتقسيط (١) |
| × | حـ/ مصروفات الأدوات الكتابية | | |
| × | حـ/ الخصم المسموح به | | |
| × | حـ/ فوائد قرض (٢) | | |
| × | حـ/ مصروفات النور والمياه | | |
| × | حـ/ الديون المعدومة | | |
| × | حـ/ تأمين ضد الحريق | | |
| xx | رصيد | | |
| xx | | xx | رصيد |
| | | | (الربح الصافى فى النشاط العادى) |
| × | إلى حـ/ مصروفات أوراق مالية | × | من حـ/ إيراد عقار |
| × | حـ/ خسائر بيع أثاث | × | حـ/ إيراد أوراق مالية |
| × | حـ/ مصروفات عقار | × | حـ/ أرباح بيع أثاث |
| × | حـ/ رأس المال (الربح الصافى) | | |
| xx | | xx | |

وبالطبع ستكون النتيجة النهائية واحدة فى الحالتين . ولعله فى المنشآت الفردية الكبيرة ذات النشاط المتسع، ولأغراض التحليل المالى والضرائب وغيرها يمكن أن

---

(١) إذا كان من طبيعة نشاط المنشأة البيع بالتقسيط .

(٢) المرتبطة بالنشاط العادى للمنشأة .

نصل بحساب الأرباح والخسائر إلى خطوة أبعد من الصورتين الموضحتين بهدف الفصل بين المصروفات السنوية العادية الثابت منها والمتغير . وبحيث يصبح حـ/ الأرباح والخسائر على الصورة التالية :

**(ج) الصورة الثالثة**

| | مصروفات وخسائر عادية | | إيرادات وأرباح عادية |
|---|---|---|---|
| | ثابتة : | | ثابتة : |
| × | إهلاك | | |
| × | إيجار | | |
| × | مرتبات | | |
| | متغيرة : | | متغيرة : |
| × | مكافآت | | |
| × | إعلان | | |
| × | ديون معدومة | | |
| × | الخصم المسموح به | | |

**مثال:**

فيما يلى بقية أرصدة حسابات الإيرادات والمصروفات والخسائر المتعلقة بمنشأة محمد كمال المثال السابق ، وذلك فى ٣١ / ١٢ / ١٩٩٩ .

٤٨٠٠ مرتبات ومكافآت ٣٠٠ خصم مسموح به

٤٨٠ إيجار — ٥٠٠ إيراد أوراق مالية

١٦٠٠ إعلان — ٤٠ مصروفات وعمولة بنك القاهرة .

٣٢٠ ديون معدومة — ١٦٠ أدوات كتابية ومطبوعات

٦٠٠ خصم مكتسب — ١٤٠ مصروفات نور ومياه

٨٠٠ إيراد عقار — ٨٠ خسائر بيع أثاث

٢٤٠ فوائد قرض بنك مصر — ٢٦٠ أرباح بيع أوراق مالية

٦٠ مصروفات أوراق مالية — ١٠٠ مصاريف صيانة العقار

٤٠ تأمين ضد الحريق

**والمطلوب:**



١- إعداد حـ/ الأرباح والخسائر عن العام المنتهى فى ٣١ / ١٢ / ١٩٩٩.

٢- إجراء قيود اليومية اللازمة .

٣- إعداد قائمة نتائج الأعمال عن العام المنتهى فى ٣١ / ١٢ / ١٩٩٩ .

| منه | | حـ/ أ. خ | لـه |
|---|---|---|---|
| ٤٨٠٠ | حـ/ المرتبات والمكافآت | ٢٤٠٠٠ | حـ/ المتاجرة [١] (الربح الصافى) |
| ٤٨٠ | حـ/ الإيجار | | |
| ١٦٠٠ | حـ/ الإعلان | | |
| ٣٢٠ | حـ/ الديون المعدومة | ٦٠٠ | حـ/ الخصم المكتسب |
| ٢٤٠ | حـ/ فوائد قرض بنك مصر | ٨٠٠ | حـ/ إيراد العقار |
| ٦٠ | حـ/ مصروفات أوراق مالية | ٥٠٠ | حـ/ إيراد أوراق مالية |
| ٤٠ | حـ/ تأمين الحريق | ٢٦٠ | حـ/ أرباح بيع أوراق مالية |
| ٣٠٠ | حـ/ خصم مسموح به | | |
| ٤٠ | حـ/ مصروفات وعمولة بنك القاهرة | | |
| ١٦٠ | حـ/ أدوات كتابية | | |
| ١٤٠ | حـ/ مصروفات النور والمياه | | |
| ٨٠ | حـ/ خسائر بيع أثاث | | |
| ١٠٠ | حـ/ مصاريف صيانة العقار | | |
| ١٧٨٠٠ | حـ/ رأس المال (الربح الصافى) | | |
| ٢٦١٦٠ | | ٢٦١٦٠ | |

(١) من المثال السابق .

## الصورة الثانية

| منه | | حـ/ أ. خ | له |
|---|---|---|---|
| ٤٨٠٠ | إلى حـ/ المرتبات والمكافآت | ٢٤٠٠٠ | من حـ/ المتجرة |
| ٤٨٠ | إلى حـ/ الإيجار | ٦٠٠ | من حـ/ الخصم المكتسب |
| ١٦٠٠ | الإعلان | | |
| ٣٢٠ | إلى حـ/ الديون المعدومة | | |
| ٢٤٠ | إلى حـ/ فوائد قرض بنك مصر | | |
| ٤٠ | إلى حـ/ تأمين ضد الحريق | | |
| ٣٠٠ | الى حـ/ خصم المسموح به | | |
| ٤٠ | الى حـ/ مصروفات وعمولة بنك القاهرة | | |
| ١٦٠ | إلى حـ/ أدوات كتابية | | |
| ١٤٠ | إلى حـ/ مصروفات النور والمياه | | |
| ١٦٤٨٠ | رصيد مرحل (صافى ربح النشاط التجارى) | | |
| ٢٤٦٠٠ | | ٢٤٦٠٠ | |
| | | ١٦٤٨٠ | رصيد منقول (الربح الصافى فى النشاط العادى) |
| ٦٠ | إلى حـ/ مصروفات أوراق مالية | | |
| ٨٠ | إلى حـ/ خسائر بيع أثاث | ٨٠٠ | من حـ/ إيراد عقار |
| ١٠٠ | إلى حـ/ مصاريف صيانة العقار | ٥٠٠ | حـ/ إيرادات أوراق مالية |
| ١٧٨٠٠ | إلى حـ/ رأس المال (صافى الربح) | ٢٦٠ | حـ/ أرباح بيع أوراق مالية |
| ١٨٠٤٠ | | ١٨٠٤٠ | |

**تعليق:**

١- صافى الربح النهائى فى الحالتين هو نفس المبلغ، والتعديل بين الصورتين هو تبويب البيانات داخل الحساب فحسب .

٢- هذه الصورة تعطى للقارئ بوضوح مكونات وتطور الربح للمنشأة مرتبطا بمصادرة .

**(ب) قيود اليومية :**

يجعل حـ/ الأرباح والخسائر دائنا بقيمة الإيرادات والأرباح الخاصة بالمنشأة عن المدة المعمول عنها الحساب بما فى ذلك الربح الإجمالى .

ويكون القيد كما يلى :

| | | |
|---|---|---|
| | | من مذكورين |
| ٢٤٠٠٠ | | حـ/ المتاجرة |
| ٦٠٠ | | حـ/ الخصم المكتسب |
| ٨٠٠ | | حـ/ إيراد العقار |
| ٥٠٠ | | حـ/ إيزاد أوراق مالية |
| ٢٦٠ | | حـ/ أرباح بيع أ. مالية |
| | ٢٦١٦٠ | إلى حـ/ أ. خ |

يجعل حـ/ الأرباح والخسائر مدينا بقيمة جميع المصروفات والخسائر الخاصة بالمنشأة عن المدة المعمول عنها الحساب ويكون القيد :

| | | |
|---|---|---|
| ٢٦١٦٠ | | حـ/ الأرباح والخسائر |
| | | إلى مذكورين |
| | ٤٨٠٠ | حـ/ المرتبات |
| | ٤٨٠ | حـ/ الإيجار |
| | ١٦٠٠ | حـ/ الإعلان |
| | ٣٢٠ | حـ/ الديون المعدومة |
| | ٢٤٠ | حـ/ فوائد قرض بنك مصر |
| | ٦٠ | حـ/ مصروفات أوراق ماليه |
| | ٤٠ | حـ/ تأمين ضد الحريق |
| | ٣٠٠ | حـ/ خصم مسموح به |
| | ٤٠ | حـ/ مصاريف وعمولة بنك القاهرة |
| | ١٦٠ | حـ/ أدوات كتابية |
| | ١٤٠ | حـ/ مصروفات النور والمياه |
| | ٨٠ | حـ/ خسائر بيع أثاث |
| | ١٠٠ | حـ/ مصروفات صيانة العقار |
| | ١٧٨٠٠ | حـ/ رأس المال |

**رؤية معاصرة:**

أننا نعتقد أن تصوير حساب واحد يتضمن نتيجة النشاط، يعتبر مطلبا أساسيا تقتضيه الحاجة إلى التعرف على هذه النتيجة بصورة أكثر فهما ووضوح لكثير من قراء هذه الحسابات، بدلا من تصوير حـ/للمتاجرة وآخر للأرباح والخسائر، ولا يعنى ذلك عدم التفرقة بين مصادر ومراحل تحقيق الربح المحاسبى، بل أن الأمر يستلزم دائما - وللاعتبارات السابق تبيانها فى بداية فى الفصل- ضرورة إظهار

نتيجة كل مرحلة على حدة، ،ليس بالضرورة فى حساب مستقل، وذلك لأن فى وجود أكثر من حساب قد يوحى إلى ذهن القارئ غير المتخصص أن حـ/ المتاجرة شئ ليست له علاقة بحساب الأرباح والخسائر، هذا بالإضافة إلى ما لتصوير حساب واحد من مزايا أخرى تفرضها طبيعة التطورات فى التطبيق المحاسبى .

وعلى ذلك فإنه لاستخراج نتيجة نشاط أية منشأة فردية، يمكن تصوير حساب واحد لهذا الغرض ، يمكن تسميته بحساب نتيجة النشاط عن العام المنتهى فى ... مع مراعاة الفصل فيه بين مصادر ومراحل تحقق الربح المحاسبى .

ونعرض فى الصفحة التالية نموذجا للحساب المقترح، على افتراض وجود حالة ربح .

## حـ/ نتيجة النشاط

### عن العام المنتهى فى

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| من حـ/ المشتريات | xx | | إلى حـ/ المبيعات | xx | |
| -حـ/ مردودات المشتريات | x | | - حـ/ مردودات المبيعات | x | |
| صافى المشتريات | | x | صافى المبيعات | | x |
| مـن حــ/ مـصـروفـات نـقـل المشتريات | | | ± حـ/ التغير فى المخزون | | |
| من حـ/ عمولة وكلاء بيع | | x | | | |
| من حـ/ عمولة وكلاء شراء | | x | | | |
| مـن حـ/ مـصـروفـات نـقـل المبيعات | | x | | | |
| رصيد (الربح الإجمالى للنشاط التجارى) | | xx | | | |
| | | xx | | | xx |
| إلى حـ/ المرتبات | x | | الربح الإجمالى للنشاط التجارى | | xx |
| إلى حـ/ الإيجار | x | | من حـ/ الخصم المكتسب | | x |
| إلى حـ/ مصروفات نور ومياه | x | | | | |
| إلى حـ/ تأمين ضد الحريق | x | | | | |
| إلى حـ/ مصروفات وعمولة البنك | x | | | | |
| إلى حـ/ الخصم المسموح به | x | | | | xx |
| إلى حـ/ الديون المعدمة | x | xx | | | |
| رصيد الربح الصافى للنشاط التجارى | | | | | |
| | | xx | | | xx |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | إلى حـ/ مصروفات عقار | xx | | الربح الصافى للنشاط التجارى |
| | | إلى حـ/ مصروفات أوراق مالية | | | من حـ/ إيرادات عقار |
| | | إلى حـ/ خسائر بيع أصول | x | | من حـ/ إيرادات أوراق مالية |
| | | إلى حـ/ غرامات | x | | من حـ/ أرباح بيع أصول |
| | | إلى حـ/ تعويضات | x | | من حـ/ تعويضات |
| xx | | إلى حـ/ رأس المال | | | |
| | | الربح الصافى للنشاط | | | |
| xx | | | xx | | |

وإتماما للفائدة يمكن عرض بيانات المثالين السابقين فى هذا الحساب كما يلى :

## حـ/ نتيجة النشاط

## عن العام المنتهى فى ٣١ / ١٠ / ١٩٩٨

| | | البيان | | | البيان |
|---|---|---|---|---|---|
| ٩٠٠٠٠ | | من حـ/ المشتريات | ١١٦٠٠٠ | | إلى حـ/ المبيعات |
| ٤٨٠٠ | | -حـ/ مردودات المشتريات | ١٦٠٠ | | - حـ/ مردودات المبيعات |
| | ٨٥٢٠٠ | صافى المشتريات | ١١٤٤٠٠ | | صافى المبيعات |
| | ٤٠٠ | من حـ/ مصروفات نقل المشتريات | ٣٠٠٠ | | + حـ/ التغير فى المخزون |
| | ٦٠٠ | من حـ/ مصروفات نقل المبيعات | | ١١١٤٠٠ | |
| | ١٢٠٠ | من حـ/ عمولة وكلاء بيع | | | |
| | ٢٤٠٠٠ | رصيد (الربح الإجمالى للنشاط التجارى) | | | |
| | ١١١٤٠٠ | | | ١١١٤٠ | |
| | ٤٨٠٠ | إلى حـ/ المرتبات | | ٢٤٠٠٠ | الربح الإجمالى للنشاط التجارى |
| | ٤٨٠ | إلى حـ/ الإيجار | | ٦٠٠٠ | من حـ/ الخصم المكتسب |
| | ١٦٠٠ | حـ/ الإعلان | | | |
| | ٣٢٠ | حـ/ الديون المعدومة | | | |
| | ٢٤٠ | حـ/ فوائد قرض بنك مصر | | | |
| | ٤٠ | حـ/ تأمين ضد الحريق | | | |
| | ٣٠٠ | حـ/ خصم المسموح به | | | |
| | ٤٠ | حـ/ مصروفات وعمولة البنك | | | |
| | ١٦٠ | حـ/ أدوات كتابية | | | |
| | ١٤٠ | حـ/ مصروفات نور ومياه | | | |
| | ١٦٤٨٠ | رصيد الربح الصافى للنشاط التجارى | | | |
| | ٢٤٦٠٠ | | | ٢٤٦٠٠ | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٦٠ | | حـ/ مصروفات أ. مالية | ١٦٤٨٠ | | رصيد (صافى ربح النشاط التجارى ) |
| ٨٠ | | حـ/ خسائر بيع أثاث | | | |
| ١٠٠ | | حـ/ مصروفات صيانة العقار | ٨٠٠ | | من حـ/ إيراد العقار |
| | | | ٥٠٠ | | حـ/ إيراد أ. مالية |
| ١٧٨٠٠ | | حـ/ رأس المال (صافى الربح) | ٢٦٠ | | حـ/ أرباح بيع أ. مالية |
| ١٨٠٤٠ | | | ١٨٠٤٠ | | |

# الفصل الثانى

# قائمة المركز المالى (الميزانية العمومية)

# Statement of Financial Position

**طبيعتها :**

بعد إعداد حسابات النتيجة بالشكل السابق عرضه - مع ملاحظة أن هناك تسويات جردية يلزم إجراؤها سيأتى الحديث عنها فى فصل قادم- تبقى بميزان المراجعة أرصدة مدينة تمثل حقوق أو ممتلكات المنشأة، وأرصدة دائنة تمثل التزامات على المنشأة سواء لصالح صاحبها أو للغير.

وهذه الأرصدة المدينة أو الدائنة بالإضافة إلى النتيجة الصافية سواء أكانت ربحا أو خسارة تمثل المركز المالى للمنشأة الفردية، وإذا ما تم عرض هذه الأرصدة --- بعد إجراء تسويات جردية معينة -- فى قائمة خاصة، أمكن القول بأن هذه قائمة المركز المالى .

وعلى ذلك فقائمة المركز المالى تمثل كشف مبوب بطريقة خاصة، يحتوى على ممتلكات المنشأة (الأصول) والتزاماتها (حق الملكية وحقوق الغير) فى تاريخ معين. كما يمكن وصفها بأنها بيان بمصادر الأموال المتاحة للمنشأة وأوجه استخدام هذه المصادر فى تاريخ إعداده، كما أنها الكشف الذى يتضمن أرصدة الحسابات المفتوحة فى الدفتر الأستاذ بعد عمل حسابات النتيجة .

**طرق إعدادها :**

ممتلكات المنشأة وأصولها تتمثل فى كل ما من شأنه تيسير نشاطها والمحافظة

على إستمراريته، وتختلف هذه الممتلكات من منشأة لأخرى : كما أنها تختلف فيما بينها من حيث طبيعة الاستخدام ومدته . وفى أغلب المنشآت التجارية الفردية نلاحظ عادة وجود أثاث وسيارات وأحيانا الآت وأراضى ومبانى بالإضافة إلى وجود مبالغ للمنشأة ممثلة فى دين على الغير وأوراق مالية وأرصدة بالبنك أو الخزينة .

والتزامات المنشأة تمثل حقوقا للغير على المنشأة ، وهذه الحقوق تمثل حق الملكية (حق صاحب المنشأة) وحقوق للغير سواء أكانت لآجال طويلة أو قصيرة وسواء كانت هذه الديون ممثلة فى أوراق دفع أو أرصدة للبنوك أو الدائنين .

وتتوقف الاستفادة من محتويات قائمة المركز المالى على طريقة تبويب الأصول والالتزامات بها، فضلا عن مراعاة الدقة فى كافة الأرقام التى تظهرها القائمة بحيث تعطى صورة واضحة وصادقة وحقيقية عن حالة المنشأة المالية ولا بأس من استخدام أكثر من نموذج للمنشأة الواحدة طالما كانت هناك حاجة أو هدف للتعدد فى تبويب المركز المالى .

وعلى الرغم من أن قائمة المركز المالى لا تمثل حسابا ولا يلزم إعدادها داخل دفتر الأستاذ، إلا أن المحاسبين قد تعارفوا على إظهار المركز المالى فى قائمة ذات جانبين بحيث يتضمن الجانب المدين منها الحقوق (ممثلة فى الأرصدة المدينة المتبقية بعد عمل حسابات النتيجة) ويشمل الجانب الدائن الالتزامات (ممثلة فى الأرصدة الدائنة المتبقية بعد عمل الحسابات النتيجة)، أى أنها شكل حساب .

**الصورة الأولى**

| البيان | جزئى | كلى |
|---|---|---|
| **الأصول المتداولة** | | |
| نقدية بالخزينة | × | |
| نقدية بالبنوك | × | |
| أوراق مالية | × | |
| أوراق قبض | × | |
| مدينون | × | |
| بضاعة | × | |
| | | ×× |
| **الأصول الثابتة** | | |
| مبانى | × | |
| أراضى | × | |
| آلات | × | |
| سيارات | × | |
| أثاث | × | |
| | | ×× |
| | | ×× |
| **مجموع الأصول** | | ×× |

| البيان | جزئى | كلى |
|---|---|---|
| **حق الملكية** | | |
| رأس المال | ×× | |
| + نتيجة النشاط | ×× | |
| | ×× | |
| – المسحوبات | × | |
| | | ×× |
| **الالتزامات المتداولة** | | |
| أوراق دفع | × | |
| دائنون | × | |
| بنوك (أرصدة دائنة) | × | |
| | | ×× |
| **الالتزامات الثابتة** | | |
| قرض برهن ... | | |
| **مجموع الالتزامات** | | ×× |

ويمكن إدراج حق الملكية بعد كل من الالتزامات المتداولة والالتزامات الثابتة .

## الصورة الثانية

فى هذه الصورة يرى البعض نظرا لأهمية رأس المال العامل وجوب أن تعبر قائمة المركز المالى عنه وتظهر قيمته للقارئ .. وعلى ذلك يمكن تحقيقا لهذا الغرض أن تتخذ قائمة المركز المالى الصورة التالية :

| البيان | | |
|---|---|---|
| **الأصول المتداولة** | | |
| نقدية بالخزينة | × | |
| نقدية بالبنوك | × | |
| أوراق مالية | × | |
| أوراق قبض | × | |
| مدينون | × | |
| بضاعة | × | |
| | | xx |
| **يطرح الالتزامات المتداولة** | | |
| أوراق دفع | × | |
| دائنون | × | |
| بنوك (أرصدة دائنة) | × | |
| | | xx |
| رأس المال العامل | | xx |
| **الأصول الثابتة** | | |
| أراضى | × | |
| مبانى | × | |
| آلات | × | |
| سيارات | × | |
| أثاث | × | |
| | | xx |
| | | xx |

| البيان | | |
|---|---|---|
| **حق الملكية** | | |
| رأس المال | xx | |
| + نتيجة النشاط | | |
| | xx | |
| – المسحوبات | × | |
| | | xx |
| **الالتزامات الثابتة** | | |
| قرض برهن ... | | |
| | | xx |
| | | xx |

## الصورة الثالثة

ورد ضمن تعريفات المركز بأنها كشف بمصادر الأموال المتاحة للمنشأة فى تاريخ إعدادها — وأوجه استخدامات هذه المصادر . ولما كانت القائمة بصورتها الأولى والثانية لا تحقق هذا المضمون بسهولة للقارئ والمستخدم لها .

لهذا شاع استخدام هذا النموذج فى السنوات الأخيرة فى الممارسة العملية، وذلك فى أعقاب التوصيات التى أصدرتها الجمعيات العلمية عن نموذج الحساب، وترجع أفضلية هذا النموذج إلى ما يوفره من معلومات اضافية من ناحية بالاضافة إلى امكانية استيعاب ما يرد به من معلومات من قبل أولئك غير المتخصصين فى الأمور المالية والمحاسبية. وهذا ويأتى هذ النموذج على النحو التالى :

| البيان | | |
|---|---|---|
| رأس المال (حق الملكية) | | |
| (التزامات طويلة الأجل) | xx | |
| قروض طويلة الأجل | xx | |
| جارى صاحب المنشأة | xx | |
| مجموع المصادر | | xx |
| | | xx |
| **استخدامات الأموال** | | |
| **استثمارات ماليه طويلة الأجل** | | |
| أراضى | x | |
| مبانى | x | |
| آلات | x | |
| سيارات | x | |
| أثاث | x | |
| **استثمارات قصيرة الأجل** | | xx (أ) |
| **أصول متداولة** | x | |
| نقدية بالخزينة والبنوك | x | |
| أوراق قبض | x | |
| مخزون بضاعة | x | |
| مدينون | x | |
| مصروفات مقدم وايرادات مستحقه | | |
| **طرح الالتزامات المتداولة** | | |
| أوراق دفع | x | |
| قروض قصيرة الأجل | x | |
| دائنون | x | |
| مصروفات مستحقه، أ مقدمه | x | |
| = رأس المال العامل | xx | xx (ب) |
| مجموع الاستخدامات | | |
| (أ.ب) (اجمالى استثمارات المشروع) | | xx |

**مثـال:**

ظهرت الأرصدة التالية فى منشأة محمد كمال فى٣١ / ١٢ / ١٩٩٩ بالإضافة إلى الأرصدة فى المثالين السابقين :

| | |
|---|---|
| ٥٠٠٠ بضاعة بالخزن فى آخر المدة | ٥٦٠٠ أراضى |
| ٦٠٠٠ أوراق قبض | ١٠٠٠ المسحوبات |
| ٩٠٠٠ دائنون | ٢٠٠ تأمينات نور ومياه |
| ١٦٠٠ أثاث | ٤٨٠٠ وأراق مالية |
| ٢٤٠٠ نقدية بالخزينة | ١٠٠٠٠ قرض برهن الأراضى والمبانى |
| ٨٨٠٠ نقدية بالبنك | ٣٠٠٠ بنك سحبت على المكشوف |
| ٧٠٠٠ مدينون | ٤٠٠٠ أوراق دفع |
| ٦٠٠٠ مبانى | ٨٠٠٠ سيارات |
| ٦٠٠٠ آلات | ؟؟ رأس المال |

## الصورة الأولى

| الأصول المتداولة | | | حق الملكية | | |
|---|---|---|---|---|---|
| نقدية بالخزينة | ٢٤٠٠ | | رأس المال | ١٨٦٠٠ | |
| نقدية بالبنوك | ٨٨٠٠ | | + الربح الصافى | ١٧٨٠٠ | |
| أوراق مالية | ٤٨٠٠ | | | ٣٦٤٠٠ | |
| أوراق قبض | ٦٠٠٠ | | - المسحوبات | ١٠٠٠ | |
| مدينون | ٧٠٠٠ | | | | ٣٥٤٠٠ |
| بضاعة | ٥٠٠٠ | | | | |
| بضاعة تأمينات نور ومياه | ٢٠٠ | | | | |
| | | ٢٤٢٠٠ | | | |
| **الأصول الثابتة** | | | **الالتزامات المتداولة** | | |
| أراضى | ٥٦٠٠ | | أوراق دفع | ٤٠٠٠ | |
| مبانى | ٦٠٠٠ | | دائنون | ٩٠٠٠ | |
| آلات | ٦٠٠٠ | | بنك سحب على المكشوف | ٣٠٠٠ | |
| سيارات | ٨٠٠٠ | | | | ١٦٠٠ |
| أثاث | ١٦٠٠ | | | | |
| | | ٢٧٢٠٠ | الالتزامات الثابتة | | |
| | | | قرض برهن ... | | ١٠٠٠٠ |
| | | ٦١٤٠٠ | | | ٦١٤٠٠ |

يلاحظ أن الربح الصافى مستخرج من المثال السابق

## الصورة الثانية

| البيان | تفصيلي | إجمالي | البيان | تفصيلي | إجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| **الأصول المتداولة** | | | **حق الملكية** | | |
| نقدية بالخزينة | ٢٤٠٠ | | رأس المال | ١٨٦٠٠ | |
| نقدية بالبنوك | ٨٨٠٠ | | + الربح الصافى | ١٧٨٠٠ | |
| أوراق مالية | ٤٨٠٠ | | | ٣٦٤٠٠ | |
| أوراق قبض | ٦٠٠٠ | | – المسحوبات | ١٠٠٠ | |
| مدينون | ٧٠٠٠ | | | | ٣٥٤٠٠ |
| بضاعة | ٥٠٠٠ | | | | |
| بضاعة تأمينات نور ومياه | ٢٠٠ | | | | |
| | | ٣٤٢٠٠ | | | |
| **يطرح الالتزامات المتداولة** | | | **الالتزامات الثابتة** | | |
| أوراق دفع | ٤٠٠٠ | | قرض برهن ... | | ١٠,٠٠٠ |
| دائنون | ٩٠٠٠ | | | | |
| بنك سحب على المكشوف | ٣٠٠٠ | | | | |
| | | ١٦٠٠٠ | | | |
| رأس المال | | ١٨٢٠٠ | | | |
| **الأصول الثابتة** | | | | | |
| أراضى | ٥٦٠٠ | | | | |
| مبانى | ٦٠٠٠ | | | | |
| آلات | ٦٠٠٠ | | | | |
| سيارات | ٨٠٠٠ | | | | |
| أثاث | ١٦٠٠ | | | | |
| | | ٢٧٢٠٠ | | | |
| | | ٤٥٤٠٠ | | | ٤٥٤٠٠ |

**الصورة الثالثة**

| البيان | | |
|---|---|---|
| **مصادر الأموال** | | |
| رأس المال (حق الملكية) | ٣٥٤٠٠ | |
| قرض برهن | ١٠,٠٠٠ | |
| مجموع المصادر | | ٤٥٤٠٠ |
| استخدامات الأموال | | |
| **استثمارات طويلة الأجل(أ)** | | |
| أراضى | ٥٦٠٠ | |
| مبانى | ٦٠٠٠ | |
| آلات | ٦٠٠٠ | |
| سيارات | ٨٠٠٠ | |
| أثاث | ١٦٠٠ | |
| | | ٢٧٢٠٠ |
| **استثمارات قصيرة الأجل** | | |
| <u>أصول متداولة</u> | | |
| نقدية بالخزينة | ٢٤٠٠ | |
| نقدية بالبنوك | ٨٨٠٠ | |
| أوراق قبض | ٦٠٠٠ | |
| أوراق مالية | ٤٨٠٠ | |
| بضاعة | ٧٠٠٠ | |
| مدينون | ٥٠٠٠ | |
| تأمينات | ٢٠٠ | |
| | | ٣٤٢٠٠ |
| **الالتزامات المتداولة** | | |
| أوراق دفع | ٤٠٠٠ | |
| دائنون | ٩٠٠٠ | |
| بنك سحب على المكشوف | ٣٠٠٠ | |
| (ب) رأس المال العامل | | (١٦٠٠٠) |
| | | ١٨٢٠٠ |
| مجموع الاستخدامات (أ+ ب) (اجمالى استثمارات الربح) | | ٤٥٤٠٠ |

## تحليل القوائم المالية

## Financial Statemert Analisis

تعد القوائم المالية بمثابة الناتج النهائى للعملية المحاسبية، تلخص فيها عمليات المشروع المختلفة التى تمت خلال الفترة المالية موضوع القياس، بغرض تحديد نتائج هذه العمليات من ربح أو خسارة من جهة، وأثرها على المركز المالى للمشروع المعد عنه تلك القوائم من جهة أخرى .

ومع ذلك فإنه يجب التاكيد على أن هذه القوائم ليست هدفا فى حد ذاتها، بقدر ما يمكن اعتبارها، وما يرد بها من معلومات أساس مناسب ومفيد لعملية إتخاذ القرارت.

وحيث أن وظيفه النظام المحاسبى تنتهى بمسألة تحليل وترجمة وتفسير ما جاء بالقوائم المالية من معلومات بما يعنى التاكيد على أهمية تلك الخطوة باعتبارها الهدف النهائى للعملية المحاسبية بما تتضمنه تلك العملية من اعداد القوائم المالية وملاحظاتها.

وعلى الرغم من أن ما تتضمنه القوائم المالية انما يعد بمثابة معلومات تاريخية عن نتائج الأعمال والمركز المالى، فى حين أن متخذى القرارات، انما يتخذون تلك القرارات التى ستؤثر بلا شك على المستقبل بالنسبة لهم وللوحدات الاقتصادية ذات الصلة .

إلا أنه يبدوا أن أفضل بداية منطقيه لاتخاذ معظم القرارات المستقبلية انما يكمن فى الماضى وأحداثه ونتائجه .

(١) د. اشرف عبد البديع – مقدمه فى اصول المحاسبة المالية (١) ، صـ٣٦٢.

**مثال رقم (٢)**

ظهرت الأرصدة الآتية بميزان المراجعة لأحد المشروعات الفردية (منشأة على عبد السلام) وذلك فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١ .

٩٢٤٠٠نقدية – ١٩٠٠٠ مدينون – ٦٠٠٠ أ. قبض – ١٢٠٠٠ أثاث وتركيبات – ٤٠,٠٠٠ آلات ومعدات– ٧٠,٠٠٠ سيارات ووسائل انتقال – ٦٥٠٠٠ مخزون البضائع – ٣٠,٠٠٠ أوراق دفع – ٦٨٥٠٠ بنك جارى – ؟؟ رأس المال – ١٦٥٩٠٠ جارى صاحب المشروع – دائنون ٢٨٠٠٠ – استثمارات طويلة الأجل ٣٦,٠٠٠ (اسهم وسندات) – استثمارات قصيرة الأجل ٢٥٠٠٠ – قروض طويلة الآجل ٤٢٠٠٠ .

**المطلوب :-**

١- اعداد قائمة المركز المالى باستخدام شكل حساب (T)

٢- اعداد قائمة المركز المالى باستخدام نموذج تقرير .

## (أ) اعداد قائمة المركز المالى باستخدام نموذج حرف T

### قائمة المركز المالى فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١

أصــول

| البيان | | |
|---|---|---|
| **أصول طويلة الأجل** | | |
| أثاث وتركيبات | ١٢,٠٠٠ | |
| آلات ومعدات | ٤٠,٠٠٠ | |
| سيارات ووسائل نقل | ٧٠,٠٠٠ | |
| | | ١٢٢,٠٠٠ |
| **استثمارات طويلة الأجل** | | |
| اسهم وسندات | | ٣٦,٠٠٠ |
| **أصول قصيرة الأجل** | | |
| نقدية بالخزينة | ٩٢,٤٠٠ | |
| بنك (جارى) | ٦٨,٥٠٠ | |
| مدينون | ١٩,٠٠٠ | |
| أ. قبض | ٦,٠٠٠ | |
| استثمارات قصيرة الأجل | ٢٥,٠٠٠ | |
| مخزون بضائع | ٦٥,٠٠٠ | |
| | | ٢٧٥٩٠٠ |
| | | ٤٣٣٩٠٠ |

خصــوم

| البيان | | |
|---|---|---|
| **حقوق الملكية** | | |
| رأس المال * | ١٦٨,٠٠٠ | |
| جارى صاحب المشروع | ١٦٥,٩٠٠ | |
| | | ٣٣٣,٩٠٠ |
| **التزامات طويلة الأجل** | | |
| قروض طويلة الأجل | ٤٢٠٠٠ | ٤٢,٠٠٠ |
| **التزامات قصيرة الأجل** | | |
| دائنون | ٢٨,٠٠٠ | |
| أ. دفع | ٣٠,٠٠٠ | |
| | | ٥٨,٠٠٠ |
| | | ٤٣٣٩٠٠ |

* تم تحديد رأس المال كمتمم حسابى .

**(ب) اعداد نموذج المركز المالى فى صورة تقرير.**

**المركز المالى ٣١/١٢/٢٠٠١ لمنشأة على عبد السلام .**

| البيان | | | |
|---|---|---|---|
| **مصادر الأموال** | | | |
| **حقوق الملكية** | | | |
| رأس المال | ١٦٨,٠٠٠ | | |
| + جارى صاحب المشروع | ١٦٥,٩٠٠ | | |
| | | ٣٣٣,٩٠٠ | |
| قروض طويلة الأجل | | ٤٢,٠٠٠ | ٢٧٥,٩٠٠ |
| اجمالى مصادر التمويل (الأموال) | | | |
| **استخدامات الأموال** | | | |
| **أ- استثمارات طويلة الأجل** | | | |
| أثاث وتركيبات | ١٢,٠٠٠ | | |
| آلات ومعدات | ٤٠,٠٠٠ | | |
| سيارات ووسائل نقل | ٧٠,٠٠٠ | | |
| اسهم وسندات | ٣٦,٠٠٠ | | ١٥٨,٠٠٠ |
| **استثمارات قصيرة الأجل** | | | |
| **أصول متدولة** | | | |
| نقدية بالخزينة | ٩٢,٤٠٠ | | |
| بنك جارى | ٦٨,٥٠٠ | | |
| مدينون | ١٩,٠٠٠ | | |
| أوراق قبض | ٦,٠٠٠ | | |
| استثمارات قصيرة الأجل | ٢٥,٠٠٠ | | |
| مخزون بضائع | ٦٥,٠٠٠ | | |
| | | ٢٧٥,٩٠٠ | |
| **تطرح الالتزامات المتداولة** | | | |
| دائنون | ٢٨,٠٠٠ | | |
| أ. دفع | ٣٠,٠٠٠ | | |
| (ب) | | (٥٨,٠٠٠) | |
| = رأس المال العامل | | | ٢١٧,٩٠٠ |
| مجموع الاستخدامات (أ+ب) | | | ٣٧٥,٩٠٠ |
| (اجمالى استثمارات المشروع) | | | |

والواقع أن القوائم المالية وما تحويه من بيانات ومعلومات انما تتضح قيمتها ومغزاها إذا ما تم مقارنتها بمعلومات أو بيانات أخرى، ربما لنفس المشروع عن سنة أو سنوات سابقة، أو مقارنتها بالمعلومات التى تفصح عنها القوائم المالية للمشروعات المماثلة العاملة فى نفس الصناعة . ولهذا السبب فقد اعتادت المشروعات وتطلبت القواعد المنظمة لاعداد والافصاح عن المعلومات فى القوائم المالية، أن يتم عرض هذه القوائم على أساس مقارن لفترة محاسبية واحدة أو اكثر سابقة، بقصد اتاحة الفرصة لمستخدمى القوائم المالية فى التعرف على اتجاهات التطور فى المشروعات المختلفة وبما يساهم فى النهاية فى عملية اتخاذ القرارات .

وفى مجال المقارنة ما بين آداء المشروعات بعضها البعض أو مراكزها المالية، ولما كانت هناك العديد من الصعوبات المرتبطة بمقارنة القيم الواردة فى القوائم المالية لهذه المشروعات بسبب اختلاف هذه المشروعات من حيث حجم المال المستثمر أو الطاقة المتاحة .... الخ .... برزت فكرة مقارنة النسب المالية بعضها والنسبة المالية ما هى الا علاقة بين القيم الواردة فى القوائم المالية، جرى العرف على استخدامها، لكى تشير إلى الربحية والسيولة .... وغيرها من الأمور المؤثرة على قرارات ذوى المصلحة فى المشروعات .. ونفرض فيما يلى لأهم النسب المالية التى يمكن استنتاجها من قائمتى الدخل والمركز المالى والشائع استخدامها فى عملية تحليل وتفسير القوائم المالية .

### نسب ومؤشرات قائمة الدخل

توفر البيانات والمعلومات الواردة بقوائم الدخل العديد من النسب والمؤشرات والتى تساعد ذوى المصلحة فى المشروعات على التعرف على تلك النواحى المرتبطة بالربحية والآداء ومن أهم النسب ،الشائعة التى يمكن توفيرها ما يلى :

**١- نسب ومؤشرات قائمة الدخل :**

أ- نسبة مجمل الربح الى صافى المبيعات

يتحدد رقم مجمل الربح بمقارنة رقمى صافى المبيعات وتكلفة المبيعات، وهو يعبر عما يحققه للمشروع من ،أرباح اجمالية من عملية المتاجرة فى البضائع أو السلع. وتقاس نسبة مجمل الربح إلى صافى المبيعات بموجب المعادلة الآتية .

$$\frac{\text{صافى الربح}}{\text{صافى المبيعات}} \times ١٠٠ = \quad \%$$

ب- نسبة صافى الربح الى صافى المبيعات :

يتحدد رقم صافى الربح باستبعاد كافة عناصر النفقات والمصروفات الأخرى من رقم مجمل الربح . وتقاس نسبة صافى الربح إلى صافى المبيعات بموجب المعادلة الآتية :-

$$\frac{\text{مجمل الربح}}{\text{صافى المبيعات}} \times ١٠٠ = \quad \%$$

ج- النسبة العامة لبنود قائمة الدخل الى صافى المبيعات :

يتم حساب نسبة أى بند من بنود قائمة الدخل كالمصروفات التسويقية أو الادارية أو ... غيرها الى المبيعات بموجب المعادلة الآتية :-.

$$\frac{\text{قيمة البند خلال السنة كما يظهر بقائمة الدخل}}{\text{صافى المبيعات}} \times ١٠٠ = \quad \%$$

**٢- نسب ومؤشرات قائمة المركز المالى**

توفر البيانات والمعلومات المرتبطة بالأصول والخصوم وحقوق الملكية نسب ماليه

عديدة، تستخدم جميعها فى الحكم على سلامة المركز المالى ومدى السيوله فى المشروع ... ومن بين هذه النسب ما يلى :-

أ- نسبة التداول : ويتم حسابها كما يلى :-

$$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتخدم هذه النسبة مجموعة الدائنين وأصحاب الالتزامات قصيرة الأجل فى التأكيد من قدرة المنشأة على سداد أموالهم من الأصول المتداولة .

ب- معدل التمويل بالديون :-

يفيد هذا المعدل فى الحكم على ذلك القدر الذى تم تحويله من الأصول من خلال الديون، ويتم حساب هذا المعدل على النحو الآتى :-

$$\frac{\text{اجمالى الالتزامات للغير}}{\text{اجمالى الأصول}} \times ١٠٠$$

ج- معدل التمويل الذاتى

ويعد هذا المعدل مكملا لمعدل التمويل بالديون ويتم حساب بموجب المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{حقوق الملكية (رأس المال + جارى صاحب المشروع)}}{\text{إجمالى الأصول}} \times ١٠٠ = \quad \%$$

ومن الجدير بالذكر أنه كلما إرتفع معدل التمويل الذاتى، كلما أدى ذلك الى مزيد من الاطمئنان بالنسبة لدائنى المشروع والعكس صحيح .

**٣- النسب والمؤشرات من قائمة الدخل والمركز المالى معاً**

يلاحظ على النسب والمؤشرات السابقة أنها جميعها إما أن يتم استنتاجها من قائمة الدخل، أو يتم استنباطها من قائمة المركز المالى كل على حده. وبالاضافة الى ذلك فهناك بعض النسب أو المؤشرات التى يتم استنتاجها بمقارنة قيمة وردت بقائمة الدخل بقيمة أخرى وردت بقائمة المركز المالى ومن أهم النسب التى يمكن استنتاجها فى هذا المجال ما يلى :-

أ- نسبة صافى الربح الى حقوق الملكية (معدل العائد على حقوق الملكية)

ويتم حساب هذه النسبة بموجب المعادلة الآتية :-

$$\frac{\text{صافى الربح (من قائمة الدخل )}}{\text{حق الملكية (رأس المال + جارى صاحب المشروع) ( من قائمة المركز المالى)}} \times ١٠٠ = \%$$

ب- نسبة صافى الربح الى اجمالى الأصول(معدل العائد على اجمالى الأصول)
:ويتم حساب هذه النسبة بموجب المعادلة الآتية :

$$\frac{\text{صافى الربح}}{\text{اجمالى الأصول}} \times ١٠٠ = \%$$

ج- معدل دوران اجمالى الأصول

ويتم حساب هذا المعدل الآتى :-

$$\frac{\text{صافى المبيعات (قائمة الدخل )}}{\text{اجمالى الأصول (قائمة المركز المالى)}}$$

# الفصل الثالث

# قائمة التدفقات النقدية

**مقدمة:**

تعتبر قائمة التدفق النقدى Cash Flow Statement أحد القوائم المالية الأساسية التى يجب أن تعدها الوحدة الاقتصادية فى نهاية كل فترة مالية فقد أوصت جمعيات المحاسبة المختلفة (١) بإعداد هذه القائمة لتوفير معلومات إضافية لمستخدمى المعلومات المحاسبية عن اتجاهات المرونة المالية والسيولة فى المنشأة .

* **فالمرونة المالية** : تشير إلى قدرة المنشأة على اتخاذ قرارات لتعديل مقدار وتوقيت التدفقات النقدية لتلائم احتياجات المنشأة ولدعم قدرتها على سداد التزاماتها فى المواعيد المناسبة .

* السيولة تشير إلى قدرة المنشأة على تحويل أصولها المختلفة إلى نقدية لمقابلة التزاماتها المختلفة .

**هدف القائمة:**

تهدف قائمة التدفق النقدى إلى توفير معلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية واستخدام معلومات التدفق النقدى مع المعلومات التى توفرها

---

(١) يمكن الرجوع إلى :

A) Financial Accounting Standards Board, Financial Accounting Standard No. 95, ""Statement of cash flow", Stamford, Conn., FASB, 1987.

B) International Accounting Standard Board, International Accounting Stadard No. 7, "cash flow Statement "IASC, 1992 .

القوائم المالية الأخرى (قائمة الدخل وقائمة المركز المالى) يساعد المستثمرين والمقرضين والدائنين وغيرهام من مستخدمى المعلومات المحاسبة هى :

* تقييم قدرة المنشأة على إحداث تدفقات نقدية موجبة .

* التنبؤ بالتدفقات النقدية للمنشأة فى المستقبل .

* تقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وقدرتها على توزيع الأرباح .

* التعرف على .أسباب الاختلافات بين صافى الدخل وصافى التدفقات النقدية

* تقييم أثر الأنشطة الاستثمارية والتمويلية على الحالة المالية للمنشأة وانعكاسات ذلك على اتجاهات السيولة والربحية .

**مفهوم النقدية :**

لكى تحقق قائمة التدفقات أهدافها السابقة فقد اعتمدت على مفهوم النقدية وما فى حكمها Cash and Cash equivalent وقد يطلق عليها البعض مشابهات النقدية أو مكافآت النقدية. ومعروف أن النقدية تمثل الأموال السائلة فى خزينة المنشأة أو الموجودة فى حسابات المنشأة بالبنوك والتى تكون جاهزة عند الطلب لسداد أية التزامات، أما مشابهات أو مكافآت النقدية فتشير إلى الاستثمارات المؤقتة قصيرة الأجل عالية السيولة والتى يتوفر لها شرطين أساسيين هما :

* إمكانية تحويلها إلى مبالغ محددة ومعروفة من النقدية .

* عدم وجود أخطاء جوهرية تترتب على التغير فى قيمتها فى تاريخ الاستحقاق كناتج لتغير معدلات العائد .

**تبويب المعلومات فى القائمة :**

يتم عرض المعلومات عن التدفقات النقدية فى القائمة مبوبة إلى ثلاثة أنواع من التدفقات هى :

* التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية : Cash Flows From Operating Activities أى التدفقات الناتجة عن النشاط الجارى للمنشأة أو بمعنى آخر العمليات المؤثرة فى تحديد صافى الدخل وتشمل هذه التدفقات :

* المقبوضات الناتجة عن بيع السلع أو الخدمات (المبيعات النقدية) .

* المقبوضات من عوائد الاستثمار فى الأوراق المالية أو عائد الإقراض للغير .

* المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة للعملاء .

* سداد الحسابات الدائنة للموردين وأوراق الدفع .

* سداد فوائد القروض .

* سداد ضرائب الدخل .

* التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية : Cash Flow from Investing Activities وتتمثل فى التدفقات النقدية الناتجة عن النشاط الإستثمارى للمنشأة المرتبط بحيازة الاستثمارات المختلفة أو التصرف فيها .

* المتحصلات من بيع الاستثمارات فى أوراق مالية أو آلات أو تجهيزات أو أى أصول أخرى بخلاف المخزون السلعى .

* المدفوعات لحيازة استثمارات جديدة أو زيادة الاستثمارات القائمة فى أوراق مالية أو أى استثمارات .خرى .

* التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية : Cash flow from Financing Activities أى تلك الناتجة عن النشاط المرتبط بتدبير أموال الوحدة الاقتصادية أو إجراء توزيعات لأصحاب هذه الأموال (الشركات المساهمة) ومن أمثلة هذه التدفقات :

* المقبوضات الناتجة عن إصدار أسهم وسندات أو أى مصادر تمويل أخرى (اقتراض) .

* المدفوعات فى شكل توزيعات نقدية للأرباح أو استهلاك السندات سدادا للقروض طويلة الآجل أو أى رد لجزء من حقوق الملكية .

**طرق عرض القائمة :**

يمكن عرض معلومات التدفق النقدى بإحدى الطريقتين :

* الطريقة المباشرة : حيث تعرض المقبوضات والمدفوعات كتدفقات نقدية داخلة وتدفقات نقدية خارجة عن كل نشاط على حده، فمثلا فى النشاط التشغيلى تعرض المتحصلات من العملاء والمدفوعات للموردين وغيرها من المقبوضات والمدفوعات فى بنود مستقلة .

* الطريقة غير المباشرة : حيث يتم تعديل صافى الدخل بالبنود غير النقدية لتحويله إلى تدفق نقدى من العمليات الجارية وذلك من خلال إزالة أثر التغيرات فى حسابات المدينين والدائنين والمخزون والمقدمات والمستحقات ويتم عرض المعلومات

مبوبة حسب أنشطة المنشأة الأساسية أى التشغيل والاستثمار والتمويل مع استخراج صافى التدفق النقدى على مستوى كل نشاط وتعديل رصيد النقدية وما فى حكمها فى بداية الفترة بمقدار صافى التدفق على مستوى المنشأة للتوصل إلى رصيد النقدية وما فى حكمها فى نهاية الفترة .

**شكل القائمة:**

يمكن عرض قائمة التدفقات النقدية وفقا للطريقة المباشرة على النحوالتالى :

## شركة آية للتجارة

## قائمة التدفقات النقدية

## عن السنة المنتهية فى ٣١ / ١٢ / ١٩٩٩

| البيان | | |
|---|---|---|
| **١- النشاط التشغيلى** | | |
| * نقدية محصلة من العملاء (مبيعات نقدية) | | ١٦٠٠٠ |
| * نقدية مدفوعة للموردين (مشتريات نقدية) | | (٤٠٠٠) |
| * مصروفات مختلفة سددة (أجور / إيجارات) | | (٢٠٠٠) |
| * إيرادات محصلة | | ٣٠٠٠ |
| * فوائد قروض مسددة | | (١٠٠٠) |
| صافى التدفقات النقدية لأنشطة التشغيل | | ١٢٠٠٠ |
| **٢- النشاط الإستثمارى:** | | |
| * متحصلات من بيع آلات | | ٨٠٠٠ |
| * مدفوعات شراء آلات وتجهيزات | | (١٥٠٠٠) |
| * مصروفات رأسمالية مختلفة مسددة | | (٢٠٠٠) |
| صافى التدفقات النقدية لأنشطة الاستثمار | | (٩٠٠٠) |
| **٣- النشاط التمويلى :** | | |
| * قروض طويلة الآجل | ١٢٠٠٠ | |
| * أقساط القروض مسددة | (٤٠٠٠) | |
| صافى التدفقات النقدية لأنشطة التمويل | | ٨٠٠٠ |
| صافى الزيادة فى النقدية وما فى حكمها | | ١١٠٠٠ |
| النقدية وما فى فى بداية العام | | ٢٥٠٠٠ |
| النقدية وما فى حكمها فى نهاية العام | | ٣٦٠٠٠ |

## الباب الثانى

## المبادئ العلمية التى تحكم اعداد القوائم المالية

توصف المحاسبة بأنها مهنة، كما انها توصف ايضا بأنها علم والوصف الأول والذى ينظر الى المحاسبة على أنها مهنة أى يعتبرها فن وهو الوصف الاقدام والذى استمر وحتى عام ١٩٢٠ حيث بدأ من هذا التاريخ البحث والدراسات المتعمقة فى مجال تحديد اطار النظرية المحاسبة، وهو الاتجاه الذى اضفى على المحاسبة وصف العلم بجانب كونها فن .

ويمكن تعريف النظرية فى مجال المحاسبة على انها "مجموعة من المبادئ العلمية المتناسقة، والمشتقة من مجموعة الفروض المتسقة مع طبيعة العمليات التى تقوم بها المنظمات المعاصرة معبرا عنها من خلال مجموعة مفاهيم خاصة[١] .

والفرض هو مفهوم معين او أكثر تربطهم علاقة معينة تضفى على هذه المفاهيم معنى منطقيا يستفيد منه القارئ أو الباحث لتحقيق فرض معين .[٢] فى حين أن المبدأ هو — كما عرفه المعهد الامريكى للمحاسبين المعتمدين[٣] بانه بمثابة قانون أو قاعدة عامة تستخدم كمرشد للتطبيق العلمى، وتربط المبادئ المحاسبية وتشتق من مجموعة الفروض المحاسبية .

وسوف نتناول فيما يلى عرض للفروض والمبادئ المحاسبية، تلك التى تشكل الاطار العلمى لنظرية المحاسبة .

---

(١) د. محمود السيد الناغى، دروس فى نظرية المحاسبة، مكتبة عين شمس ١٩٧٢ ، ص ١٦ .

(٢) دكتور متولى عامر، اطار المحاسبة الادارية، دار النهضة العربية ١٩٦٩، ص ١١ .

(٣) Robert N. Anthony, Management Accounting, Richard D. Irwin, 1970, P. 27 .

**أولا – الفروض المحاسبية :**

تتمثل الفروض المنطقية المحاسبية فى نوعين رئيسيين: [١]

**أ- فروض متعلقة بوجود وحدة محاسبية : وهذه الفروض هى :**

**(١) فرض الشخصية المعنوية :**

ويقضى هذا الفرض باعتبار المنشأة وحده محاسبية، وأن هذه الوحدة المحاسبية لها وجودها المستقل عن وجود الأفراد الطبيعيين المكونين لها. أى أن للوحدة المحاسبية شخصية معنوية مستقلة عن شخصية أصحابها. ولقد أدى هذا الفرض الى ضرورة فصل العمليات المالية المتعلقة بأصحاب المنشأة عن تلك المتعلقة بالمنشأة فقط فى الدفاتر، كما أنه يترتب على هذا الفرض أيضا عدم ذكر اسم صاحب المنشأة فى الدفاتر اطلاقا، ويحل محله اسم حساب يدل عليه فى حالة العمليات المتبادلة بين الوحدة المحاسبية وأصحابها . كما وأن القوائم المالية تعبر عن نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالى ، والأصول فى المنشأة تعتبر تلك الشخصية المعنوية، وأصحاب المنشأة مجرد حق على هذه الأصول .

**(٢) فرض استمرار الوحدة المحاسبية :**

والمقصود بفرض الاستمرار هو أن حياة المشروع مستمرة ولا نهائية ، وأن حالة التصفية تعتبر حالة استثنائية .

وكثيرا من المبادئ العلمية المطبقة فى المحاسبة تجد مبررها فى فرض الاستمرار وخاصة المبادئ التى تحكم تقويم الأصول الثابتة التى تقتنى من أجل

(١) دكتور حلمى نمر ، نظرية المحاسبة المالية ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٧، ص ٨٦ – ٩٠ .

تحقيق خدمات طويلة الاجل فى المستقبل، وبطبيعة الحال فان المبادئ التى تحكم التقويم فى حالة المنشأة المستمرة لابد أن تختلف عن تلك التى تحكم فى حالات التصفية .

ونظرا لأن فرض الاستمرار يعتبر حياة المنشأة غير محددة، وأن أصحاب المصالح فى المنشأة يهمهم معرفة نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالى من وقت لآخر، خلال حياة المنشأة، ولذا استلزمت الضرورة العملية تقسيم حياة المنشأة الى فترات دورية هى ما يطلق عليها الفترة المالية أو المحاسبية يحدد فى نهايتها نتيجة أعمال المنشأة عن هذه الفترة ومركزها المالى فى نهاية هذه الفترة .

ولقد اقتضى تقسيم حياة المنشأة الى فترات قصيرة الأجل ضرورة الفصل للعمليات المتعلقة بالمدة المالية الحالية عن العمليات المتعلقة بالمدة المستقبلة، وكذلك ضرورة التفرقة بين العمليات الايرادية والعمليات الرأسمالية، وضرورة عمل التسويات الجردية المختلفة المتعلقة بالمصروفات والايرادات المقدمة والمستحقة، وضرورة عمل الاستهلاكات الخاصة بالأصول الثابتة، والمخصصات المختلفة المتعلقة بالاصول المتداولة .

**ب- الفروض المتعلقة بالعمليات المالية المتبادلة:**

**وهذه الفروض هى :**

**(١) فرض القياس النقدى:**

تعتبر النقود هى وسيلة لقياس القيم باعتبارها وسيلة متعارف عليها فى القياس وكذلك تهتم المحاسبة فقط بالعمليات التى يمكن أن تقاس بالنقود . ولقد تعرض فرض القياس النقدى لكثير من الانتقاد وخاصة من الاقتصاديين نتيجة التغير فى قيمة النقود

المترتب على التقلبات المستمرة فى الأسعار. هذا، ولقد أثر هذا الفرض على مشاكل التقويم وخاصة بالنسبة لتقويم الأصول الثابتة .

**(٢) فرض ايجابية أو موضوعية القياس :**

ويقصد بالايجابية او الموضوعية فى القياس عدم التحيز فى القياس او خضوعه لتقديرات شخصية بحته، أى ضرورة وجود أدلة واضحة محددة بالنسبة للعملية المراد قياسها وتسجيلها فى الدفاتر، وأن صحة البيانات المحاسبية يجب أن تخضع لمبدأ التحقق عن طريق المستندات المختلفة أو قد تخضع لتقديرات الخبراء الفنية .

ومما هو جديد بالذكر، أن هناك حقيقة مرتبطة بهذا الفرض وهى أنه لا يوجد ما يمكن أن نسميه ايجابية أو موضوعية مطلقة، فالايجابية أو الموضوعية فى المحاسبة هى مسألة نسبية، ولا شك اننا نتعرض فى بعض الحالات فى المحاسبة الى عدم وجود دليل موضوعى بشكل مطلق كما هو الحال فى تقدير العمر الانتاجى للأصول الثابتة، أو اختيار احدى طرق الاستهلاك العديدة، أو تحديد تكلفة المخزون السلعى باحدى طرق التقويم المعروفة، وكذلك تقدير مقدار الديون المشكوك فى تحصيلها . فكل هذه الأمور تخضع الى حد ما الى نوع من التقدير الشخصى، وهذا يؤكد أنه لا توجد ايجابية أو موضوعية مطلقة فى المحاسبة، ومن ثم فان القوائم المالية تعطى لنا نتائج تقريبية مشروطة .

**ثانيا : المبادئ المحاسبية :**

هناك العديد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتى لاقت قبولا عاما بين المحاسبين، وبما أن أهداف النظام المحاسبى المالى تتمثل فى تحديد نتيجة اعمال المنشأة عن فترة مالية معينة، وتصوير المركز المالى فى نهاية هذه الفترة. لذا كان من

الطبيعى أن تنشأ مجموع المبادئ المحاسبية التى تحكم الهدفين السابقين . وسوف نتناول فيما يلى دراسة هذه المبادئ .

**(١) مبدأ تحقيق الايراد :**

ويقضى .هذا المبدأ باعتبار أن الايراد قد تحقيق بالبيع وذلك من الوجهة المحاسبية، أى أن واقعة البيع هى الدليل الموضوعى على تحقيق الايراد واثباته فى الدفاتر، وذلك بصرف النظر عن تحصيل المنشأة لقيمة البيع نقدا او اتمام العملية بالآجل .

**(٢) مبدأ مقابلة النفقات بالايرادات :**

يعتمد مبدأ المقابلة على استبعاد كافة بنود النفقات التى ساهمت فى تحقيق الايراد من الايرادات ،المرتبطة بها. فاذا ما فاقت الايرادات النفقات وفاضت أعتبر الفائض ربحا أما اذا عجزت عن تغطيتها بالكامل اعتبر العجز خسارة .

وارتبط بتطبيق هذا المبدأ بالاخذ بمبدأ الاستحقاق حيث تتم المقابلة بين الايرادات التى تخص الفترة المالية فعلا سواء قبضت أو لم تقبض، والنفقات التى تخص نفس الفترة سواء دفعت أو لم تدفع .

**(٣) مبدأ التكلفة التاريخية :**

ويقصد بهذا المبدأ تقويم الأصول الثابتة - تلك التى تقتنى بغرض الاستخدام وليس البيع - بالتكلفة التاريخية، وبذلك يتجاهل هذا المبدأ أية تغيرات تطرأ على الأسعار بالارتفاع أو الانخفاض .

**(٤) مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل :**

ويستدخم هذا المبدأ عند تقويم الأصول المتداولة وهى تلك الأصول التى يسهل تحويلها الى نقدية حاضرة .

وهذا يعنى أنه يجب أن يراعى عند تقويم الأصول المتداولة تحديد القيمة المنتظر تحقيقها مستقبلا اذا ما حولت هذه الأصول بالبيع الى نقدية .

واذا انخفضت القيمة السوقية للاصل المتداول عن القيمة الدفترية له، فانه يجب ان تحتاط لتلك الخسارة بتكوين مخصصات بالفرق بين القيمتين .

اما اذا حدث العكس وزادت القيمة السوقية عن القيمة الدفترية فيجب تقويم الاصل المتداول بالقيمة الدفترية باعتبارها الأقل .

**(٥) مبدأ الحيطة والحذر :**

ويقضى هذا المبدأ بضرورة الاحتياط عند تحيد نتائج الأعمال والمركز المالى، فلا يعتد الا بالايرادات المحققة فقط، وعلى العكس من ذلك يجب الاحتياط ضد جميع الخسائر المحتمل حدوثها مستقبلا، فمثلا يجب عند تقويم المخزون السلعى آخر المدة أن يقوم بأقل السعرين (التكلفة أو السوق أيهما أقل)، كذلك تكوين مخصص للديون المشكوك فى تحصيلها .

**(٦) مبدأ الثبات :**

ويقصد بمبدأ الثبات إتباع قواعد وطرق محاسبية واحدة من فترة مالية الى أخرى، حتى يمكن اجراء المقارنات، فمثلا عند إختيار طريقة معينة لتسعير المخزون السلعى يلزم اتباعها من سنة الى أخرى، وكذلك الحال فيما يتعلق بطريقة الاستهلاك .

**(٧) مبدأ الافصاح الكامل:**

يقضى هذا المبدأ بضرورة إعداد وعرض القوائم المالية بالشكل الذى يسمح بالافصاح عن البيانات والمعلومات الضرورية واللازمة لكافة الأطراف المستفيدة بما يساعدهم فى اتخاذ القرارات .

وتنشأ أهمية مبدأ الافصاح من حقيقة أن الغالبية العظمى من قراء القوائم المالية ليس لهم حق الاطلاع على دفاتر وسجلات المشروع وهم يعتمدون الى حد كبير فى التعرف على أحوال المشروع من التقارير والقوائم المالية المنشورة .



# الباب الثالث

## التسويات الجردية

اتضح لنا فيما تقدم أن المنشأة تقوم باثبات عملياتها المالية فى دفتر اليومية، ثم تقوم بترحيل تلك العمليات الى دفتر الأستاذ، وتأتى بعد ذلك مرحلة عمل ميزان المراجعة تمهيدا لاعداد الحسابات الختامية (وهى تتمثل فى المنشآت التجارية الفردية فى حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر)، وكذا تصوير الميزانية العمومية .

ونظرا لأن الحسابات الختامية تعد أساسا عن مدة تجارية معينة، حيث يقال حـ/ المتاجرة عن السنة المنتهية فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١ وحـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١، على حين يتم تصوير الميزانية العمومية فى تاريخ معين وهو نهاية المدة التجارية ، فنقول مثلا الميزانية العمومية فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١ ، ولذلك فان الأمر يستوجب مراعاة الاعتبارين الآتيين عند اعداد الحسابات الختامية وتصوير الميزانية العمومية :

**الاعتبار الأول:**

يجب أن تتحمل الحسابات الختامية بالمصروفات التى تخص المدة التجارية، وكذلك يجب أن يرحل اليها الايرادات الخاصة بنفس المدة التجارية، حتى يكون هناك مقابلة سليمة بين الايرادات والنفقات الخاصة بالسنة المالية والتى يتمخض عنها نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة .

وباعتبار أن بنود النفقات والايرادات التى تظهر حساباتها بميزان المراجعة تمثل ما قامت به المنشأة من عمليات مالية خلال الفترة والتى ترتب عليها مثل هذه النفقات وتلك الايرادات، وذلك بغض النظر عن علاقة هذه البنود بالفترة المالية التى تعد

عنها الحسابات الختامية وعلى ذلك فقد تكون هناك عمليات مالية تمت خلال المدة ترتب عليها مثلا ايرادات معينة، وأن هذه الايرادات قد تتساوى مع ما يخص الفترة المالية منها أو قد تكون أقل أو أكثر مما يخص هذه الفترة ، وكذلك الحال بالنسبة للنفقات .

ولذلك فانه يلزم عند اعداد الحسابات الختامية القيام ببعض التسويات اللازمة لتحديد ما يخص الفترة من الايرادات والنفقات حتى تكون هناك مقابلة صحيحة بين الايرادات والنفقات عن الفترة التى تعد عنها هذه الحسابات .

فعلى سبيل المثال لو أن حساب الايجار يمثل أحد بنود النفقات ، وقد ظهر رصيده بميزان المراجعة بمبلغ ٩٠٠ جنيه، وهذا الرصيد يعبر عما دفعته المنشأة فعلا كايجار ، فاذا فرضنا مثلا أن الايجار الشهرى للمنشأة ٦٠ جنيها، فانه يتضح لنا أن الايجار السنوى الواجب تحميله على حساب الأرباح والخسائر هو ٧٢٠ جنيها (٦٠×١٢) وليس ٩٠٠ جنيه (الرصيد الظاهر لحساب الايجار بميزان المراجعة) .

ويعنى ما سبق أن المنشأة قد سددت علاوة على الايجار الخاص بالسنة المالية ١٨٠ جنيه وهى تمثل ايجار ثلاثة شهور مقدما (يناير وفبراير ومارس)، وهى شهور تخص السنة المالية التالية .

ومن الواضح أنه اذا ما حملنا حساب الأرباح والخسائر بمبلغ ٩٠٠ جنيه كايجار لأدى ذلك بطبيعة الحال الى تخفيض صافى الربح الناتج عن صافى الربح الحقيقى بمقدار ١٨٠ جنيه وهى تمثل الفرق بين الايجار الواجب تحميله (٧٢٠جنيه)، والايجار المدفوع والظاهر رصيده بميزان المراجعة (٩٠٠جنيه)، ولذلك كان من الواجب أن يحمل حساب الأرباح والخسائر بمبلغ ٧٢٠ جنيه فقط كايجار .

كما أنه بفرض أن حساب ايراد العقار الوارد بميزان المراجعة قيمة ٥٠ جنيه،

وباعتبار أن حساب ايراد العقار يمثل أحد بنود الايرادات ، فان هذا المبلغ يمثل ما قبضته المنشأة من ايراد عقار، فبفرض مثلا أن الايجار السنوى للعقار المملوك للمنشأة والذى تؤجره هو ٤٠ جنيها فان مبلغ الايراد الذى يجب أن يرحل الى حساب الأرباح والخسائر فى هذه الحالة هو ٤٠ جنيها بغض النظر عن رصيد حساب ايراد العقار الظاهر بميزان المراجعة ، لأنه اذا ما رحلنا الى حساب الأرباح والخسائر مبلغ ٥٠ جنيه لأدى ذلك الى زيادة صافى الربح الناتج عن الربح الحقيقى بمبلغ ١٠ جنيه وهى قيمة ايراد العقار المقبوض مقدما .

وعلى ذلك، فانه يتضح ضرورة القيام بعمل تسويات لتحديد ما يخص الفترة المالية من الايرادات والنفقات .

**الاعتبار الثانى:**

يجب التحقق من صحة الأرصدة الظاهرة بالميزانية العمومية فى نهاية السنة المالية، بحيث نتأكد من أنها تمثل حقيقة المركز المالى للمنشأة فى نهاية السنة المالية لها .

فعلى سبيل المثال بفرض أن رصيد النقدية بالصندوق هو من ضمن أرصدة ميزان المراجعة التى تظهر بالميزانية بجانب الأصول، وأن رصيده قد بلغ ٣٣٠٠ جنيه، ويعنى ذلك أن النقدية بخزينة المنشأة فى ٣١ / ١٢ / ٩٩ بلغ ٣٣٠٠ جنيه طبقا للدفاتر، وأنه من الضرورى التحقق من الوجود الفعلى لهذا المبلغ فى خزينة المنشأة وذلك عن طريق جرد النقدية التى بالخزينة فى هذا التاريخ، حتى يصبح ظهور هذا المبلغ فى الميزانية العمومية ممثلا للواقع وليس للدفاتر فقط، لأنه قد يحدث فى بعض

الأحيان أن يفسر الجرد الفعلى للنقدية باالخزينة عن عجز أو زيادة نتيجة لأسباب مختلفة .

وبالطبع فانه فى جميع الحالات لابد وأن يظهر رصيد النقدية بالصندوق بالميزانية طبقا لما هو موجود فعلا بالخزينة فى نهاية السنة المالية بغض النظر عما اذا كان ؛ذلك الرصيد يزيد أو يقل عن رصيد حساب ؛الصندوق كما تظهره الدفاتر .

وترتيبا على ما تقدم، فانه يتضح لنا ضرورة القيام فى نهاية السنة المالية للمنشأة ببعض الاجراءات المتعلقة باعداد الحسابات الختامية وتصوير قائمة المركز المالى، ويطلق على هذه الاجراءات الجرد .

وسوف نعالج فيما يلى جرد أرصدة الحسابات المختلفة .



## أولا - الحسابات الاسمية

أوضحنا فيما سبق أن الحسابات الاسميه هى الحسابات التى تمثل المصروفات والايرادات المتعلقة بالمنشأة، وأن أرصدة حساباتها التى تظهر فى ميزان المراجعة - والتى تحول الى حسابات النتيجة لتحديد صافى ربح أو خسارة المنشأة عن الفترة - تعكس ما أنفقته المنشأة من مصروفات وما حصلته من ايرادات خلال الفترة بغض النظر عن ما يخص منها الفترة المالية الحالية التى تعد عنها الحسابات الختامية، لذلك فانه قد يحدث أن تنفق المنشأة مصروفا خلال المدة يكون أقل أو أكبر مما يخص الفترة الفترة، وكذلك قد تحصل ايرادا خلال المدة يكون أقل أو أكبر مما يخص الفترة .

لذلك لابد من اجراء التسويات اللازمة للمصروفات والايرادات فى نهاية الفترة بغية تحديد ما يخص الفترة - والتى يجب أن يظهر فى حساباتها الختامية - من قيمة المصروفات أو الايراد .

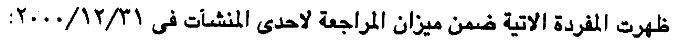
فبالنسبة للمصروفات وعلاقاتها بالفترة (السنة المالية) ، فقد يمثل الرصيد الظاهر بميزان المراجعة أحد احتمالات ثلاث هى :

- الرصيد الظاهر بميزان المراجعة هو نفسه يمثل المبلغ الخاص بالفترة والذى يجب أن يحمل للحسابات الختامية ، وبالذى وبالطبع فانه فى مثل هذه الأحوال لا تجرى أى تسويات ، وتحمل حسابات النتيجة بالقيمة الظاهرة بالميزان بالكامل، الأمر الذى يترتب عليه قفل حساب المصروف .
- أن يكون الرصيد الظاهر بميزان المراجعة أقل من قيمة ما يخص الفترة وما يجب تحميله للحسابات الختامية، وفى هذه الحالة تتم التسويه عن طريق تحميل الحسابات الختامية بقيمة ما يخص الفترة من هذا المصروف ، على أن يرحل

للفترة التالية قيمة النقص فى رصيد الحساب (والذى يظهر كرصيد دائن) حيث يعد مصروفا مستحقا ويجب أن يظهر بالميزانية فى جانب الخصوم ضمن مجموعة الأرصدة الدائنة الأخرى .

- أن يكون الرصيد الظاهر بالميزان يزيد عن ما يخص الفترة وما يجب تحميله للحسابات الختامية، وفى هذه الحالة تتم التسوية عن طريق تحميل الحسابات الختامية فقط بما يخص الفترة من هذا المصروف، على أن يرحل للفترة التالية قيمة الزيادة فى رصيد الحساب (والذى يظهر كرصيد مدين) حيث تعد مصروفا مقدما يجب أن يظهر بالميزانية فى جانب الأصول ضمن مجموعة الأرصدة المدينة الأخرى .

**مثال:**



ظهرت المفردة الاتية ضمن ميزان المراجعة لاحدى المنشآت فى ٢٠٠٠/١٢/٣١:

| أرصدة مدينة | أرصدة دائنة | بيـــــان |
|---|---|---|
| ٧٥٠٠ | | مهايـــا |

**والمطلوب:**

المعالجة المحاسبية لرصيد هذا الحساب فى دفاتر المنشأة فى الحالات الآتية :

١- اذا كان المهايا الشهرية تبلغ ٦٢٥ جنيه .

٢- ،، ،، ،، ،، ،، ٦٠٠ جنيه .

٣- ،، ،، ،، ،، ،، ٧٠٠ جنيه .

**الحالة الأولى:**

بفرض أن المهايا الشهرية ٦٢٥ جنيه .

ما يخص الفترة المالية من المهايا = ٦٢٥ج × ١٢ شهر = ٧٥٠٠ جنيه وهى تساوى قيمة الرصيد الظاهر فى ميزان المراجعة ولذلك لا يحتاج الأمر الى اجراء تسوية .

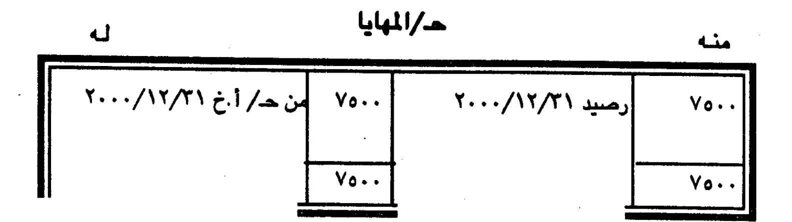
ويكون القيد المحاسبى اللازم لاقفال حـ/ المهايا كما يلى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٧٥٠٠ | | من حـ/ أ. خ | ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٠ |
| | ٧٥٠٠ | الى حـ/ المهايا<br>(تحميل حـ/ أ.خ بالمهايا المستحقة عن العام ) | |

ويترتب على القيد السابق أن يظهر كل من حـ/ أ.خ وحـ/ الأجور كما يلى :

**حـ/الأرباح والخسائر**

| منه | | | له |
|---|---|---|---|
| ٧٥٠٠ | الى حـ/ المهايا ٣١/١٢/٢٠٠٠ | | |



حـ/المهايا

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٧٥٠٠ | رصيد ٣١/١٢/٢٠٠٠ | ٧٥٠٠ | من حـ/ أ.خ ٣١/١٢/٢٠٠٠ |
| ٧٥٠٠ | | ٧٥٠٠ | |

**الحالة الثانية:**

بفرض أن المهايا الشهرية ٦٠٠ جنيه .

∴ ما يخص الفترة المالية من المهايا = ٦٠٠ج ×١٢ شهر

= ٧٢٠٠ ج .

∴ الرصيد الظاهر بالميزان يزيد عن ما يجب تحميله الحساب أ. خ بمبلغ ٣٠٠ جنيه (٧٥٠٠ – ٧٢٠٠)، وهى تمثل قيمة مهايا مدفوعة مقدما وتخص العام التالى، وعلى ذلك تتم التسوية على النحو التالى :

أ- يتحمل حساب الأرباح والخسائر بما يخص العام من المهايا أى يحمل بمبلغ ٧٢٠٠ جنيه، ويجرى القيد المحاسبى التالى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٧٢٠٠ | | من حـ/ أ. خ | ٣١/١٢/ ٢٠٠٠ |
| | ٧٢٠٠ | الى حـ/ المهايا | |
| | | (تحميل حـ/ أ.خ بالمهايا المستحقة عن العام) | |

ويترتب على القيد السابق أن يظهر كل من حـ/ أ. خ وحـ/ المهايا على النحو التالى :

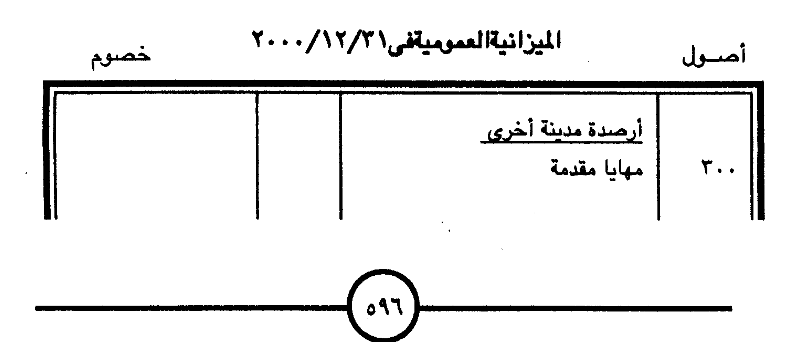
**حـ/الأرباح والخسائر**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٧٢٠٠ | الى حـ/ المهايا ٢٠٠٠/١٢/٣١ | | |

**حـ/المهايا**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٧٥٠٠ | رصيد ٢٠٠٠/١٢/٣١ | ٧٢٠٠ | من حـ/ أ.خ ٢٠٠٠/١٢/٣١ |
| | | ٣٠٠ | رصيد مرحل ٢٠٠٠/١٢/٣١ |
| ٧٥٠٠ | | ٧٥٠٠ | |
| ٣٠٠ | رصيد منقول ٨٦/١٢/٣١ | | |

ب- يظهر الرصيد المدين فى حساب المهايا والذى يمثل قيمة المهايا المقدمة بالميزانية بجانب الأصول ضمن مجموعة الأرصدة المدينة الأخرى كما يلى :



**الميزانية العمومية فى ٢٠٠٠/١٢/٣١**

| أصـول | | خصوم | |
|---|---|---|---|
| | <u>أرصدة مدينة أخرى</u> | | |
| ٣٠٠ | مهايا مقدمة | | |

**الحالة الثالثة:**

بفرض أن المهايا الشهرية ٧٠٠ جنيه .

∴ ما يخص الفترة من المهايا ٧٠٠ ج × ١٢ شهر = ٨٤٠٠ج .

∴ رصيد حساب المهايا الظاهر بميزان المراجعة أقل مما يجب تحميله لحساب الأرباح والخسائر بمقدار ٩٠٠ج (٨٤٠٠- ٧٥٠٠) والذى يمثل قيمة الأجور المستحقة عن العام ولم تسدد بعد، وعلى ذلك تتم التسوية على النحو التالى :

أ- يحمل حـ/ أ.خ بقيمة ما يخص العام من المهايا أى يحمل بمبلغ ٨٤٠٠ جنيه ، ويجرى القيد المحاسبى التالى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٨٤٠٠ | | من حـ/ أ. خ | ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٠ |
| | ٨٤٠٠ | الى حـ/ المهايا | |
| | | (تحميل حـ/ أ.خ بالمهايا المستحقة عن العام) | |

ويترتب على القيد السابق أن يظهر كل من حـ/ أ.خ وحـ/ المهايا كما يلى :

منه — حـ/الأرباح والخسائر — له

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٨٤٠٠ | الى حـ/ المهايا ٣١/١٢/٢٠٠٠ | | |

منه — حـ/المهايا — له

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٧٥٠٠ | رصيد ٣١/١٢/٢٠٠٠ | ٨٤٠٠ | من حـ/ أ.خ ٣١/١٢/٢٠٠٠ |
| ٩٠٠ | رصيد منقول ٣١/١٢/٢٠٠٠ | | |
| ٨٤٠٠ | | ٨٤٠٠ | |
| | | ٩٠٠ | رصيد منقول ٣١/١٢/٢٠٠٠ |

ب- يظهر الرصيد الدائن فى حـ/ المهايا والذى يمثل قيمة المهايا المستحقة بالميزانية بجانب الخصوم ضمن مجموعة الأرصدة الدائنة الأخرى كما يلى :

أصــول — **الميزانية العمومية فى ٣١/١٢/٢٠٠٠** — خصوم

| أصول | | خصوم | |
|---|---|---|---|
| | | | أرصدة مدينة أخرى |
| | | ٩٠٠ | مهايا مستحقة |

أما بالنسبة للايرادات الأخرى والتى يتم تسوية أرصدتها - وهى كافة الايرادات الخاصة بالمنشأة فيما عدا المبيعات- فان المعالجة المحاسبية بشأنها تتم بنفس الأسلوب السابق بيانه بالنسبة للمصروفات أى يجب أن يرحل للحسابات الختامية ما يخص الفترة منها بغض النظر عن أرصدة حساباتها الظاهرة بميزان المراجعة .

ولذلك فهناك أيضا ثلاث احتمالات بالنسبة لعلاقة رصيد حساب الايراد الظاهر بميزان المراجعة والفترة المالية، وهذه الاحتمالات هى :

- تساوى رصيد حساب الايراد الظاهر بالميزان مع قيمة الايراد الذى يخص الفترة، وفى ،هذه الحالة يقفل حساب الايراد فى حـ/ أ.خ ولا حاجة عندئذ لأى تسوية .

- أن يكون رصيد حساب الايراد الظاهر بالميزان أقل من قيمة الايراد الخاص بالفترة، ويعنى ذلك أن المنشأة لم تقبض كل المستحق لها عن العام من هذا الايراد ، وفى هذه الحالة يرحل للحسابات الختامية ما يخص الفترة من هذا الايراد ، على أن يرحل قيمة النقص فى رصيد الحساب (والذى يظهر كرصيد مدين) للفترة التالية حيث يمثل ايرادا مستحقا يظهر بالميزانية بجانب الأصول ضمن مجموعة الأرصدة المدينة الأخرى .

- أن يكون رصيد حساب الايراد الظاهر بالمميزان أكبر من قيمة الايراد الخاص بالفترة ، ويعنى ذلك أن المنشأة قد قبضت من هذا الايراد أكبر من المستحق لها عن العام ، وفى هذه الحالة يرحل للحسابات الختامية ما يخص العام فقط من هذا الايراد، على أن يرحل قيمة الزيادة فى رصيد الحساب- والذى يظهر كرصيد دائن - للفترة التالية حيث يمثل ايرادا مقدما يظهر بالميزانية بجانب الخصوم ضمن مجموعة الأرصدة الدائنة الأخرى .

**مثـال:**

بفرض أنه قد ظهرت المفردة الآتية بميزان المراجعة لاحدى المنشآت فى ٢٠٠٠/١٢/٣١.

| بيـــــــان | أرصدة دائنة | أرصدة مدينة |
|---|---|---|
| ايراد عقار | ٣٦٠ | |

**والمطلوب:**

المعالجة المحاسبية لرصيد هذا الحساب فى دفاتر المنشأة فى الحالات الآتية :

١- اذا كان الايراد الشهرى من العقار ٣٠ جنيه .

٢- اذا كان الايراد الشهرى من العقار ٤٠ .

٣- اذا كان الايراد الشهرى من العقار ٢٥ جنيه .

**الحالة الأولى :**

بفرض أن الايراد الشهرى العقار ٣٠ جنيه .

∴ ما يخص الفترة من ايراد العقار = ٣٠ج × ١٢ شهر

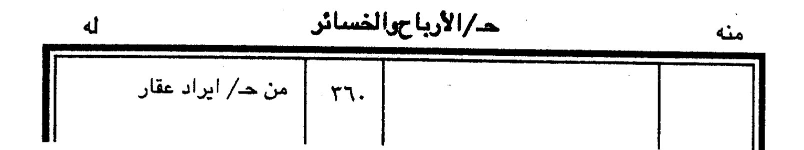
= ٣٦٠ جنيه .

وهى تساوى قيمة الرصيد الظاهر فى ميزان المراجعة ، ولذلك لا تحتاج هذه المفردة الى تسوية .

ويكون القيد المحاسبى اللازم لاقفال حـ/ ايراد العقار كما يلى :

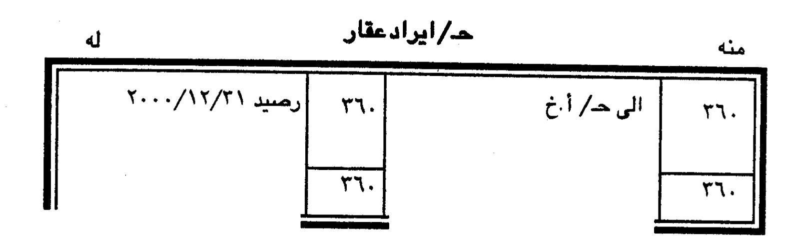
| | | | |
|---|---|---|---|
| ٣٦٠ | ٣٦٠ | من حـ/ ايراد العقار<br>الى حـ/ أ.خ<br>(تحميل حـ/ايراد العقار السنوى الى حـ/ أ.خ ) | ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٠ |

ويترتب على القيد السابق أن يظهر كل من حـ/ أ.خ، حـ/ ايراد العقار كما يلى:



حـ/ الأرباح والخسائر

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| | | ٣٦٠ | من حـ/ ايراد عقار |



حـ/ ايراد عقار

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٣٦٠ | الى حـ/ أ.خ | ٣٦٠ | رصيد ٢٠٠٠/١٢/٣١ |
| ٣٦٠ | | ٣٦٠ | |

**الحالة الثانية :**

بفرض أن الايراد الشهرى للعقار ٤٠ جنيه .

∴ ما يخص الفترة المالية من ايراد العقار = ٤٠ج × ١٢ شهر

= ٤٨٠ج .

∴ رصيد حساب ايراد العقار الظاهر بميزان المراجعة أقل مما يجب ترحيله لحساب أ.خ بمقدار ١٢٠ حنيه (٤٨٠ - ٣٦٠) والذى يمثل قيمة ايراد العقار المستحق عن العام ولم تقبضه المنشأة بعد، وعلى ذلك تتم التسوية على النحو التالى :

أ- يرحل الى حـ/ أ.خ قيمة ما يخص العام من ايردا العقار أى يرحل الى حـ/ أ.خ مبلغ ٤٨٠ جنيه وذلك بالقيد المحاسبى التالى :

| مدين | دائن | البيان | التاريخ |
|---|---|---|---|
| ٤٨٠ | ٤٨٠ | من حـ/ ايراد العقار<br>الى حـ/ أ.خ<br>(ترحيل حـ/ ايراد العقار السنوى الى حـ/ أ.خ) | ٢٠٠٠/١٢/٣١ |

ويترتب على القيد السابق أن يظهر كل من حـ/ أ.خ ، حـ/ ايراد عقار كما يلى

**حـ/الأرباح والخسائر**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| | | ٤٨٠ | من حـ/ ايراد عقار |

**حـ/ايراد عقار**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٤٨٠ | من حـ/ أ.خ ٢٠٠٠/١٢/٣١ | ٣٦٠ | رصيد ٢٠٠٠/١٢/٣١ |
| | | ١٢٠ | رصيد منقول ٢٠٠٠/١٢/٣١ |
| ٤٨٠ | | ٤٨٠ | |
| ١٢٠ | رصيد منقول | | |

ب- يظهر الرصيد المدين فى حساب ايراد العقار والذى يمثل قيمة ايراد العقار المستحق بالميزانية بجانب الأصول ضمن مجموعة الأرصدة المدينة الأخرى كما يلى :

الميزانية العمومية فى ٣١/١٢/٢٠٠٠

| أصول | | | | خصوم |
|---|---|---|---|---|
| | أرصدة مدينة أخرى | | | |
| ١٢٠ | ايراد عقار مستحق | | | |

**الحالة الثالثة:**

بفرض أن الايراد الشهرى للعقار ٢٥ جنيه .

∴ ما يخص الفترة المالية من ايراد العقار = ٢٥ج × ١٢ شهر

= ٣٠٠ جنيه

∴ الرصيد الظاهر بالميزانية لحساب ايراد العقار يزيد عن ما يجب ترحيله لحساب أ.خ (ما يخص العام) بمبلغ ٦٠ جنيه (٣٦٠ - ٣٠٠) وهى تمثل قيمة ايراد عقار مقبوض مقدما ويخص العام التالى، وعلى ذلك تتم التسوية على النحو التالى :

أ- يرحل الى حـ/ أ.خ ما يخص العام من ايراد العقار أى يرحل اليه ٣٠٠ جنيه فقط، ويجرى القيد المحاسبى التالى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٣٠٠ | | من حـ/ ايراد العقار | ٣١/١٢/ ٢٠٠٠ |
| | ٣٠٠ | الى حـ/الأرباح والخسائر | |
| | | (ترحيل ايراد العقار السنوى الى حـ/ أ.خ) | |

ويترتب على القيد السابق أن يظهر كل من حـ/ أ.خ ، حـ/ ايراد عقار على النحو التالى :

**حـ/الأرباح والخسائر**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| | | ٣٠٠ | من حـ/ ايراد عقار |

**حـ/ايراد عقار**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٣٠٠ | الى حـ/ أ. خ | ٣٦٠ | رصيد ٢٠٠٠/١٢/٣١ |
| ٦٠ | رصيد مرحل | | |
| ٣٦٠ | | ٣٦٠ | |
| | | ٦٠ | رصيد منقول ٢٠٠١/١/١ |

ب- يظهر الرصيد الدائن فى حساب وايراد العقار - والذى يمثل قيمة ايراد العقار المقدم - بالميزانية العمومية بجانب الخصوم ضمن مجموعة الأرصدة الدائنة الأخرى كما يلى :

**الميزانية العمومية فى ٢٠٠٠/١٢/٣١**

| أصول | | خصوم | |
|---|---|---|---|
| | | | <u>أرصدة مدينة أخرى</u> |
| | | ٦٠ | ايراد عقار مقدم |

## ثانيا - الأصول الثابتة

سبق أن عرفنا الأصول بأنها تلك الأصول التى تقتيها المنشأة لاستخدامها فى انتاج الربح وليس بغرض بيعها، أى أن المنشأة تحصل على هذه الأصول لاستخدامها فى العمل والانتاج ، ومن أمثلة هذه الأصول الأراضى والمبانى والآلات والأثاث ... الخ.

وكما هو معروف يفتح حساب لكل أصل من الأصول الثابتة المملوكة للمنشأة فى دفتر الأستاذ، وتظهر أرصدة حسابات هذه الأصول فى نهاية السنة المالية ضمن أرصدة باقى الحسابات الأخرى بميزان المراجعة، ومن المعلوم أيضا أن هذه الأرصدة (أرصدة حسابات الأصول الثابتة) تظهر بالميزانية بجانب الزصول حيث تدخل ضمن ممتلكات المنشأة .

ونظرا لأن معظم الأصول الثابتة لا تظل قيمتها ثابتة على الدوام، بل أنها تقل تدريجيا نتيجة استخدامها فى العمل والانتاج ، الى أن تصبح غير صالحة للاستعمال، وعندئذ تقوم المنشأة باستبدالها فانه يجب قبل اظهار أرصدة حسابات هذه الأصول فى الميزانية أن يستبعد من رصيد كل أصل قيمة الانخفاض الذى حل به نتيجة استخدامه فى العمل والانتاج وهو ما يعرف باسم "الاستهلاك" ، وذلك لأن عدم استبعاد الاستهلاك من قيمة الأصول الثابتة يؤدى الى اظهار هذه الأصول بالميزانية بأكبر من قيمتها الحقيقية ولا تكون الميزانية بذلك معبرة عن المركز المالى الحقيقى للمنشأة .

كما أننا نجد من ناحية أخرى أنه طالما لا يستمر الأصل الثابت فى آداء الخدمة على الدوام ، وأن أداؤه للخدمة مرتبط بعدد محدد من السنوات يمثل عمره الانتاجى ، فان تكلفة الأصل الثابت يجب أن تحمل على السنوات المالية التى استفادت من

خدماته ، ويمثل نصيب كل سنة من السنوات المستفيدة من تكلفة الأصل الثابت نفقة يجب أن تحمل بها الحسابات الختامية قبل الوصول الى صافى الربح أو الخسارة ، وتسمى هذه النفقة "قسط الاستهلاك السنوى" .

وطبقا لما تقدم، نستطيع القول بأنه من الضرورى أن نحدد سنويا النقص الذى حدث فى كل أصل من الأصول الثابتة على حدة (الاستهلاك) لاعتبارين أساسيين هما:

١- تحميل حساب الأرباح والخسائر كل سنة مالية من السنوات المستفيدة من خدمة الأصول الثابتة باستهلاك هذه الأصول، حيث يعد ضمن بنود النفقات الواجب تحميل السنة المالية بها .

٢- استبعاد الاستهلاكات من أرصدة حسابات الأصول الخاصة بها سنويا حتى تظهر هذه الأصول بالميزانية بقيمتها الحقيقية .

ويلاحظ أنه فيما يتعلق بالأصول الثابتة التى لا يترتب على استخدامها نقص فى قيمتها ، فانه لا يجوز اخضاعها للاستهلاك ، ومن ثم تظهر قيمتها بالميزانية على الداوم بثمن تكلفتها، ولا يتحمل حساب الأرباح والخسائر بأية أعباء بخصوصها ومن أمثلة هذه الأصول الأراضى .

**تعريف الاستهلاك (الاهلاك)**

يمكن تعريف الاستهلاك بأنه ذلك النقص التدريجى فى قيمة الأصل نتيجة نوعين أساسيين من العوامل :

١- **عوامل داخلية** : وهى العوامل المتعلقة بذات الأصل ، والتى تنشأ نتيجة استعماله .

**٢- عوامل خارجية :** وهى العوامل التى تؤدى الى تقادم الأصل الثابت كظهور اختراع حديث يكون أكثر انتاجا وكفاءة من الأصل القديم .

**كيفية تحديد قيمة الاستهلاك (الاهلاك)**

لكى نحدد قيمة الاستهلاك الواجب تحميله على حساب الأرباح والخسائر – والذى ينبغى أيضا تخفيض قيمة الأصل به قبل اظهاره بالميزانية – فان ذلك يتطلب معرفة ثلاثة أمور أساسية هى :

**١- تكلفة الأصل :**

وهى عبارة عن ثمن شراء الأصل مضافا اليه مصروفات الشراء والتركيب والسمسرة، والرسوم الجمركية ، ومصاريف التسجيل ، وكافة المصروفات الأخرى التى تنفقها المنشأة لتملك الأصل من ناحية ولتهيئة للاستعمال من ناحية أخرى .

**٢- العمر الانتاجى التقديرى للأصل :**

وهو عبارة عن المدة التى يكون فيها الأصل قادرا على الانتاج، وتقدر هذه المدة بمعرفة الفنينون بالمنشأة ، ويختلف العمر الانتاجى بالطبع من أصل الى آخر ، ويتوقف تحديد هذا العمر على عوامل عديدة منها ، ظروف تشغيل الأصل ، وصيانته والأساليب الفنية المستخدمة فى الانتاج .... الخ .

**٣- القيمة التخريدية للأصل فى نهاية عمره الانتاجى :**

ويقصد بها قيمة الأصل (كخردة) أو قيمة النفاية فى نهاية حياة الأصل الانتاجية، باعتبار أن هناك بعض الأصول يمكن أن تقدر قيمة بقاياها فى نهاية حياتها

الانتاجية ، ومن ثم تكون القيمة الواجب استهلاكها متمثلة فى الفرق بين قيمة تلك النفاية وتكلفة الأصل .

**طرق تحديد قسط الاستهلاك (الأهلاك) :**

يقصد بقسط الاستهلاك هو قيمة الاستهلاك السنوى للأصل الذى يحمل على حساب الأرباح والخسائر ، ويتم حساب هذا القسط بطرق متعددة أهمها .

**١- طريقة القسط الثابت :**

وتقضى هذه الطريقة بتوزيع قيمة الأصل المراد استهلاكه توزيعا متساويا خلال عمره الانتاجى (المدة المقدرة لاستعماله) .

ومن الواضح أن قيمة الأصل المراد استهلاكه تتمثل فى ثمن شرائه مضافا اليه كافة المصروفات التى تنفق عليه حتى يصبح صالحا للاستعمال بعد استبعاد القيمة التخريدية له فى نهاية عمره الانتاجى .

**مثال:**

اشترت احدى المنشآت فى ٩٩/١/١ آلات تكلفتها ٥٠٠ج وقدر الفنيون، العمر الانتاجى لها بعشر سنوات ، وتبلغ قيمتها كخردة فى نهاية حياتها الانتاجية بمبلغ ١٠٠جنيه .

**والمطلوب:**

تحديد قسط الاستهلاك السنوى بطريقة القسط الثابت .

$$\frac{\text{ثمن تكلفة الأصل الثابت} - \text{قيمة الأصل كخردة فى نهاية عمره الانتاجى}}{\text{عدد سنوات العمر الانتاجى للأصل}}$$

$$= \frac{٥٠٠ - ١٠٠}{١٠} = ٤٠ \text{ جنيه}$$

ومن الممكن أن يحدد قسط الاستهلاك السنوى على أساس نسبة مئوية من تكلفة الأصل، وهى تساوى فى المثال السابق ٨٪ $\left(\frac{٤٠}{٥٠٠}\right)$ .

وتتميز هذه الطريقة بسهولتها، الا أنه يعاب عليها أنها تحمل حساب الأرباح والخسائر بقسط ثابت للاستهلاك سنويا خلال مدة حياة الأصل ، وفى الوقت الذى نجد فيه أن القوة الانتاجية للأصل تضعف تدريجيا باستعماله .

ولذلك فان العدالة فى توزيع تكلفة الأصل الثابت على سنوات عمره الانتاجى تقضى بأن تتحمل السنوات الأولى لحياة الأصل بعبء أكبر من البعبء الذى تتحمله السنوات التالية لها بمعنى أنه يجب أن يقل ما يتحمل به حساب الأرباح والخسائر من قسط الاستهلاك سنة بعد أخرى ، خاصة وأنه كلما تقدم عمر الأصل زادت نفقات التصليحات والصيانة ، الأمر الذى يؤدى الى زيادة الأعباء المحملة على المدد الأخيرة من حياة الأصل .

**٢- طريقة القسط المتناقص :**

تقتضى هذه الطريقة باحتساب قسط الاستهلاك على أساس نسبة مئوية من رصيد الأصل فى نهاية كل مدة تجارية ، باعتبار أن أقساط الاستهلاك السنوية يجب أن تتناقص سنة بعد أخرى .

**مثال:**

بفرض أن قيمة الالات المشتراة فى أول يناير ١٩٩٧ بلغت ١٠٠٠٠ج وتستهلك بمعدل ٩٪ من الرصيد المتناقص ، فانه يمكن احتساب أقساط الاستهلاك بطريقة القسط المتناقص على النحو التالى :

قسط الاستهلاك الذى يتحمل به حـ/ أ.خ فى نهاية السنة الأولى

$$= \frac{١٠٠٠٠ \times ٩}{١٠٠} = ٩٠٠ \text{ جنيه}$$

قيمة الآلات فى نهاية السنة الأولى (القيمة الدفترية لها)

= ١٠٠٠٠ – ٩٠٠ = ٩١٠٠ جنيه .

قسط الاستهلاك الذى يتحمل به حـ/ أ.خ فى نهاية السنة الثانية

$$= \frac{٩١٠٠ \times ٩}{١٠٠} = ٨١٩ \text{ جنيه .}$$

قيمة الآلات فى نهاية السنة الثانية (القيمة الدفترية لها)

= ٩١٠٠ – ٨١٩ = ٨٢٨١ جنيه .

قسط الاستهلاك الذى يتحمل به حـ/ أ.خ فى نهاية السنة الثالثة .

$$= \frac{٨٢٨١ \times ٩}{١٠٠} = ٧٤٥,٢٩٠ \text{ جنيه}$$

وهكذا بالنسبة لباقى السنوات .

**٣- طريقة اعادة التقدير :**

لما كانت هناك بعض الأصول الثابتة التى لا يمكن تقدير العمر الانتاجى لها، أو تقدير قيمتها كنفاية فى نهاية حياتها الانتاجية ، كما هو الحال فى العدد الصغيرة والأدوات المستعملة فى التجارة وحروف الطباعة، والمواشى ودواب الحمل والنقل ، فانه يتم حساب قسط الاستهلاك بالنسبة لهذه الأصول بطريقة إعادة التقدير .

وتقضى طريقة اعادة التقدير بأن يتم حساب قسط الاستهلاك الذى يحمل به

حـ/ أ.خ عن طريق اعادة تقدير قيمة هذه الأصول فى نهاية كل سنة ، والفرق بين قيمتها فى نهاية المدة وقيمتها ،فى أول المدة يمثل قسط الاستهلاك السنوى .

فاذا كان رصيد حساب العدد والأدوات فى ٢٠٠١/١/١ هو مبلغ ٤٧٠ جنيه، وباعادة تقدير هذه العدد والأدوات فى ٢٠٠١/١٢/٣١ وجد أن قيمتها تبلغ ٣٦٠ جنيه ، فان ذلك يعنى أن مقدار الاستهلاك الواجب تحميله على حـ/ أ.خ فى ٢٠٠١/١٢/٣١ هو مبلغ ١١٠ جنيه (٤٧٠ - ٣٦٠) .

ومما هو جدير بالذكر أنه يجب عند حساب الاستهلاك أن يراعى بالنسبة للاضافات من الأصول الثابتة أثناء المدة التجارية، أن يحتسب قسط الاستهلاك عنها، وذلك عن جزء من السنة المالية والذى يمثل الفترة من تاريخ شرائها وحتى نهاية السنة المالية .

**المعالجة المحاسبية للاستهلاك:**

تبين فيما تقدم أن احتساب الاستهلاك للأصل الثابت سنويا سوف يترتب عليه تحميل حساب الأرباح والخسائر بقيمة الاستهلاك باعتباره نفقة يجب أن تؤخذ فى الحسبان قبل الوصول الى صافى الربح، هذا من ناحية ، وتخفيض قيمة الأصل الثابت بقيمة هذا الاستهلاك عند اظهاره فى الميزانية حتى تعكس الميزانية القيمة الحقيقية لهذا الأصل من ناحية أخرى .

وانه لتحقيق ذلك فهناك طريقتين للمعالجة المحاسبة للاستهلاك هما :

١- إثبات الاهلاك فى حـ/ الأصل مباشرة .

٢- توسيط حساب مخصص الاستهلاك .

**الطريقة الأولى : إثبات الاهلاك مباشرة فى حـ/ الأصل**

تقضى هذه الطريقة بفتح حساب للاهلاك وجعله مدينا - وحساب الأصل الثابت دائنا - بقيمة الاهلاك السنوى وبذلك تنخفض قيمة الأصل مباشرة بقيمة الاهلاك السنوى، على أن يقفل بعد ذلك حساب الاهلاك يجعله دائنا وحساب الأرباح والخسائر مدينا حتى تتحمل الحسابات الختامية بقيمة الاهلاك السنوى .

**مثال:**

اشترت احدى المنشآت سيارة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه بشيك فى أول يناير ١٩٩٩ ، ويجرى استهلاكها سنويا على أساس القسط الثابت بنسبة ٢٥٪ .

**والمطلوب :**

إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم ، وتصوير حساب السيارة كما يظهر بالدفتر الأستاذ، وذلك حتى نهاية السنة الرابعة .

(قيود اليومية اللازمة لاثبات استهلاك السيارة)

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٠٠٠ | ١٠٠٠ | من حـ/ مصروفات اهلاك السيارة<br>الى حـ/ السيارة<br>(اثبات قسط استهلاك السيارة ) | ٣١/ ١٢/ ١٩٩٩ |
| ١٠٠٠ | ١٠٠٠ | من حـ/ الأرباح والخسائر<br>الى حـ/ مصروفات اهلاك السيارة<br>(تحميل حـ/ أ.خ بقسط استهلاك السيارة) | ٣١/١٢/ ١٩٩٩ |

ويتم اجراء نفس القيدين السابقين بدفاتر المنشأة فى نهاية كل فترة مالية حتى نهاية العمر الانتاجى للسيارة .

ويترتب على القيدين السابقين والقيود السائلة التى تجرى خلالفترة حياة السيارة ما يلى :

أ- تحميل حـ/ أ.خ سنويا بقيمة مصروف اهلاك السنوى للسيارة وقدره ١٠٠٠ج .

ب- تخفيض قيمة الأصل الثابت تدريجيا بقيمة قسط الاهلا ك السنوى .

ويمكن تصوير كل من حساب السيارة وحساب مصروفات الاهلاك خلال سنوات حياة الأصل على النحو التالى :

حـ/ السيارة

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٤٠٠٠ | الى حـ/ البنك ١ / ١ / ٩٩ | ١٠٠٠ | من حـ/ مصروفات اهلاك السيارة ٣١ / ١٢ / ٩٩ |
| | | ٣٠٠٠ | رصيد مرحل ٣١/ ١٢/ ٩٩ |
| ٤٠٠٠ | | ٤٠٠٠ | |
| ٣٠٠٠ | رصيد منقول ١ / ١ / ٢٠٠٠ | ١٠٠٠ | من حـ/ مصروفات اهلاك السيارة ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٠ |
| | | ٢٠٠٠ | رصيد مرحل ٢٠٠٠/١٢/٣١ |
| ٣٠٠٠ | | ٣٠٠٠ | |
| ٢٠٠٠ | رصيد منقول ١ / ١ / ٢٠٠١ | ١٠٠٠ | من حـ/ مصروفات اهلاك |
| | | ١٠٠٠ | السيارة ٢٠٠١/١٢/٣١ |
| ٢٠٠٠ | | ٢٠٠٠ | رصيد مرحل ٢٠٠١/١٢/٣١ |

تابع حـ/ السيارة :

| المبلغ | البيان | المبلغ | البيان |
|---|---|---|---|
| ١٠٠٠ | رصيد منقول ١/١/٢٠٠٢ | ١٠٠٠ | من حـ/ مصروفات اهلاك السيارة ٣١/١٢/٢٠٠٢ |
| ١٠٠٠ | | ١٠٠٠ | |

**حـ/ مصروفات اهلاك السيارة**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١٠٠٠ | الى حـ/ السيارات ٣١/١٢/٩٩ | ١٠٠٠ | من حـ/ أ.خ ٣١١٢/٩٩ |
| ١٠٠٠ | | ١٠٠٠ | |
| ١٠٠٠ | الى حـ/ السيارات ٣١/١٢/٢٠٠٠ | ١٠٠٠ | من حـ/ أ.خ ٣١/١٢/٢٠٠٠ |
| ١٠٠٠ | | ١٠٠٠ | |
| ١٠٠٠ | الى حـ/ السيارات ٣١/١٢/٢٠٠١ | ١٠٠٠ | من حـ/ أ.خ ٣١/١٢/٢٠٠١ |
| ١٠٠٠ | | ١٠٠٠ | |
| ١٠٠٠ | الى حـ/ السيارات ٣١/١٢/٢٠٠٢ | ١٠٠٠ | من حـ/ أ.خ ٣١/١٢/٢٠٠٢ |
| ١٠٠٠ | | ١٠٠٠ | |

وعلى ذلك يظهر حساب السيارة بالميزانية العمومية فى ٣١/١٢/٩٩ (نهاية السنة الأولى) بالشكل التالى :

**الميزانية العمومية فى ٣١ / ١٢ / ٩٩**

| أصول | | خصوم | |
|---|---|---|---|
| ٣٠٠٠ | السيارات | | |

ويظهر حساب السيارة بالميزانية العمومية فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٠ (نهاية السنة الثانية) بالشكل التالى :

**الميزانية العمومية فى ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٠**

أصول — خصوم

| | أصول | | خصوم |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | السيارات | | |

وهكذا يظهر رصيد حساب السيارة سنويا فى الميزانية العمومية منخفض بقيمة الاستهلاك السنوى ،وذلك طوال فترة حياة الأصل، وفى نهاية السنة الرابعة (نهاية عمر السيارة الانتاجى) لا يظهر أى قيمة للسيارة بالميزانية العمومية .

**الطريقة الثانية – توسيط حساب مخصص الاهلاك :**

من الواضح أن المعالجة المحاسبية للاهلاك فى ظل الطريقة السابقة يترتب عليها تخفيض رصيد حساب الأصل الثابت أولا بأول بقيمة الاهلاك السنوى، وقد يرى بعض المحاسبين أنه من المفضل أن .يظل حساب الأصل فى الدفاتر ثابتا دون تخفيض بقيمة الاهلاك ، على أن يحمل حساب الأرباح والخسائر سنويا بقيمة الاهلاك الذى يقيد فى الدفاتر فى حساب خاص يسمى (حساب مخصص الاهلاك) أو (حساب مجمع الاهلاك) .

ويترتب على إتباع هذه الطريقة إظهار رصيد حساب الأصل بقيمته الكاملة ، دون تخفيض بقيمة الاهلاك ، فى جانب الأصول بالميزانية العمومية، ويظهر رصيد حساب مخصص أو مجمع الاهلاك – والذى يزداد سنة بعد أخرى بقيمة الاهلاك السنوى الذى يحمل به حساب الأرباح والخسائر سنويا – فى جانب الأصول مطروحا

طرحا شكليا من قيمة الأصل ، وذلك خلال مدة حياة الأصل الثابت . وقد يرى البعض إظهار حساب المخصص أو المجمع بقيمته فى جانب الخصوم بالميزانية العمومية .

وفى نهاية العمر الانتاجى للأصل الثابت يقفل حساب مخصص أو مجمع الاهلاك بترحيل رصيده الى حساب الأصل الثابت الخاص به .

وعلى ذلك تكون قيود اليومية اللازمة لاثبات الاهلاك - فى المثال السابق - فى ضوء هذه الطريقة كما يلى :

أولا : يحمل حساب الأرباح والخسائر سنويا طوال فترة حياة الأصل (السنوات الأربع) بقسط الاهلاك السنوى وقدره ١٠٠٠ جنيه ففى نهاية السنة الأولى يجرى القيد التالى :

| | | |
|---|---|---|
| ١٠٠٠ | | من حـ/ الأرباح والخسائر ٣١ / ١٢ / ٩٩ |
| | ١٠٠٠ | الى حـ/ مخصص اهلاك السيارات |
| | | (تحميل حـ/ أ.خ بقسط اهلاك السيارة) |

ويجرى نفس القيد السابق فى نهاية كل عام حتى نهاية العمر الانتاجى للأصل.

ثانيا : فى نهاية حياة الأصل يقفل رصيد حساب مخصص الاهلاك (والذى يبلغ قيمته فى نهاية السنة الرابعة ٤٠٠٠ جنيه) بترحيله الى حساب السيارة ، وذلك بالقيد التالى :

| | | |
|---|---|---|
| ٤٠٠٠ | | من حـ/ مخصص اهلاك السيارات ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٢ |
| | ٤٠٠٠ | الى حـ/ السيارات |
| | | (اقفال حـ/ مخصص اهلاك السيارة فى حـ/ السيارة ) |

وبذلك يظهر كل من حسابى السيارة ، وحـ/ اهلاك السيارة خلال فترة حياة الأصل على النحو التالى :

**حـ/السيارات**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٤٠٠٠ | الى حـ/ البنك ١ / ١ / ٩٩ | ٤٠٠٠ | رصيد مرحل ٣١/ ١٢/ ٩٩ |
| ٤٠٠٠ | | ٤٠٠٠ | |
| ٤٠٠٠ | رصيد منقول ١ / ١ / ٢٠٠٠ | ٤٠٠٠ | رصيد مرحل ٢٠٠٠/١٢/٣١ |
| ٤٠٠٠ | | ٤٠٠٠ | |
| ٤٠٠٠ | رصيد منقول ١ / ١ /٢٠٠١ | ٤٠٠٠ | رصيد مرحل ٢٠٠١/١٢/٣١ |
| ٤٠٠٠ | | ٤٠٠٠ | |
| ٤٠٠٠ | رصيد منقول ١ / ١ / ٢٠٠٢ | ٤٠٠٠ | من حـ/ مخصص استهلاك السيارة ٢٠٠٢/١٢/٣١ |
| ٤٠٠٠ | | ٤٠٠٠ | |

| منه | حـ/ مخصص اهلاك السيارات | | له |
|---|---|---|---|
| ١٠٠٠ | رصيد مرحل ٣١/١٢/٩٩ | ١٠٠٠ | من حـ/ أ.خ ٣١/١٢/٩٩ |
| ١٠٠٠ | | ١٠٠٠ | |
| ٢٠٠٠ | رصيد مرحل ٣١/١٢/٢٠٠٠ | ١٠٠٠ | رصيد منقول ١/١/٢٠٠٠ |
| | | ١٠٠٠ | من حـ/ أ.خ ٣١/١٢/٢٠٠٠ |
| ٢٠٠٠ | | ٢٠٠٠ | |
| ٣٠٠٠ | رصيد مرحل ١/١/ ٢٠٠١ | ٢٠٠٠ | رصيد منقول ١/١/٢٠٠١ |
| | | ١٠٠٠ | من حـ/ أ.خ ٣١/١٢/٢٠٠١ |
| ٣٠٠٠ | | ٣٠٠٠ | |
| ٤٠٠٠ | الى حـ/ السيارة ٣١/١٢/٢٠٠٢ | ٣٠٠٠ | رصيد منقول ١/١/٢٠٠٢ |
| | | ١٠٠٠ | من حـ/ أ.خ ٣١/١٢/٢٠٠٢ |
| ٤٠٠٠ | | ٤٠٠٠ | |

ويظهر رصيدا حسابى السيارة ومخصص اهلاك السيارة فى الميزانية العمومية على مدى الأرباح سنوات (مدة حياة الأصل) على النحو التالى :

**- فى نهاية السنة الأولى :**

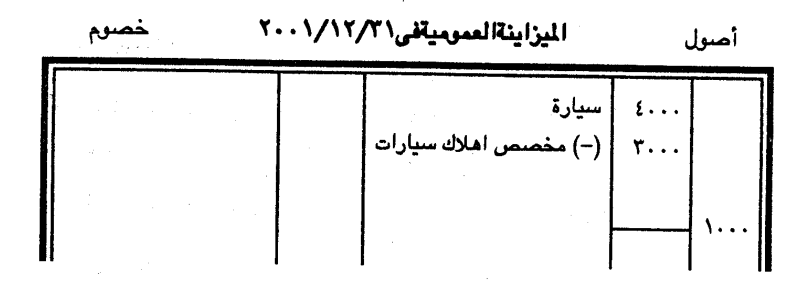
| أصول | | الميزانية العمومية فى ٣١/١٢/١٩٩٩ | | خصوم |
|---|---|---|---|---|
| | ٤٠٠٠ | سيارة | | |
| | ١٠٠٠ | (-) مخصص اهلاك سيارات | | |
| ٣٠٠٠ | | | | |

**- فى نهاية السنة الثانية :**

أصول     **الميزانية العمومية فى ٣١/١٢/٢٠٠٠**     خصوم

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | ٤٠٠٠ | سيارة | | |
| | ٢٠٠٠ | (-) مخصص اهلاك سيارات | | |
| ٢٠٠٠ | | | | |

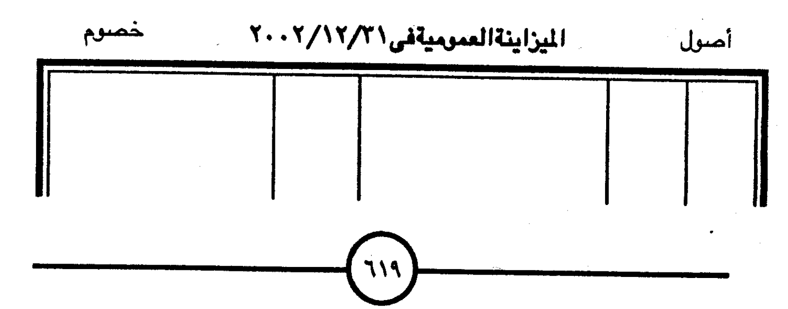
**- فى نهاية الثانية الثالثة :**



أصول     **الميزانية العمومية فى ٣١/١٢/٢٠٠١**     خصوم

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | ٤٠٠٠ | سيارة | | |
| | ٣٠٠٠ | (-) مخصص اهلاك سيارات | | |
| ١٠٠٠ | | | | |

**- فى نهاية السنة الرابعة : (نهاية العمر الانتاجى للأصل)**



أصول     **الميزانية العمومية فى ٣١/١٢/٢٠٠٢**     خصوم

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

ومن الواضح أنه فى نهاية السنة الرابعة لا يظهر أى رصيد للسيارة أو لمخصص استهلاك السيارة حيث أقفل كل من رصيد حساب المخصص وكذا حساب السيارة باعتبار أن رصيد حساب المخصص فى نهاية السنة الرابعة بلغ قيمته ٤٠٠٠ جنيه وبذلك يكون مساويا لرصيد حساب السيارة .

ويلاحظ على هذه الطريقة ما يلى :

(١) يزداد رصيد حساب مخصص الاهلاك سنة بعد أخرى بقيمة قسط الاهلاك ويطرح سنويا طرحا شكليا من رصيد حساب الأصل الثابت ،الذى يظل بقيمته الكاملة ، ولا يكون هناك أى أثر فى الدفاتر نتيجة الطرح الشكلى .

(٢) لا تختلف هذه الطريقة عن الطريقة السابقة من ناحية تحقيق الغرضين الأساسيين وهما :

أ- تحميل حساب الأرباح والخسائر كل فترة مالية بقيمة قسط الاهلاك السنوى ، ففى كلتا الحالتين يتحمل حـ/ أ.خ بقسط الاهلاك السنوى ومن الواضح أنه فى المثال السابق قد تحمل سنويا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه قيمة قسط الاهلاك السنوى .

ب- إظهار الأصل فى الميزانية العمومية بقيمته الحقيقية، ومن الواضح أنه فى المثال السابق قد ظهر رصيد حساب السيارة بالميزانية فى نهاية السنة الأولى بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه بالصافى طبقا للطريقة الأولى ، وفى الطريقة الثانية ظهر أيضا رصيد حساب السيارة بعد طرح مخصص استهلاك السيارة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه، وهكذا فى باقى السنوات .

ونود أن نشير الى أنه بصفة عامة فى نهاية العمر الانتاجى للأصل الثابت قد يقفل حساب الأصل وذلك اذا كان مجموع أقساط الاهلاك السنوية مساوية لقيمة

الأصل، وذلك كما ظهر من المثال السابق ، الا أنه قد يظهر رصيد مدين لحساب الأصل فى نهاية عمره الانتاجى ، ويحدث ذلك عندما يكون مجموع أقساط الاهلاك السنوية أقل من قيمة الأصل ، ويمثل الرصيد المدين للأصل الذى سوف يقفل عندما تقوم المنشأة ببيعه كخردة حيث يجعل حساب الأصل دائنا وحساب البنك أو الصندوق مدينا بثمن البيع ، ويتضح ذلك من المثال التالى :

أشترت احدى المنشآت آلات فى ٩٥/١/١ بمبلغ ١٠٠٠٠ج عمرها الانتاجى يقدر بخمس سنوات ، وقد قدرت قيمتها كخردة فى نهاية عمرها الانتاجى بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ، ويحتسب اهلاكها بطريقة القسط الثابت .

فان قيمة قسط إهلاك الآلات السنوى الثابت =

$$\frac{١٠٠٠٠ - ١٠٠٠}{٥} = ١٨٠٠ \text{ جنيه}$$

أى أن نسبة الاهلاك السنوى من تكلفة الأصل =

$$١٨ \% \left[\frac{١٨٠٠}{١٠٠٠٠}\right]$$

**أولا - المعالجة المحاسبية للاهلاك بالطريقة الأولى :**

تخفض قيمة الآلات سنويا بقيمة قسط الاهلاك السنوى وقدره ١٨٠٠ جنيه ، على أن يحمل الاهلاك على حساب الأرباح والخسائر وذلك خلال فترة الحياة الانتاجية للآلات .

وفى نهاية السنة العاشرة يظهر رصيد مدين لحساب الآلات قيمته ١٠٠٠جنيه، وعند بيع الآلات كخردة يقفل حساب الآلات .

فبفرض أن الآلات تم بيعها كخردة فى نهاية السنة العاشرة بمبلغ ١٠٠٠ ج فانه يمكن تصوير حساب الآلات فى ظل هذه الطريقة على مدى العمر الانتاجى للآلات على النحو التالى :

منه — حـ/ الآلات — له

| المبلغ | منه | المبلغ | له |
|---|---|---|---|
| ١٠,٠٠٠ | الى حـ/ البنك ١ / ١ / ٩٥ | ١٨٠٠ | من حـ/ مصروفات اهلاك الآلات ٩٥/١٢/٣١ |
| | | ٨٢٠٠ | رصيد مرحل ٩٥/١٢/٣١ |
| ١٠٠٠ | | ١٠٠٠ | |
| ٨٢٠٠ | رصيد منقول ١ / ١/ ٩٦ | ١٨٠٠ | من حـ/ مصروفات اهلاك الآلات ٩٦/١٢/٣١ |
| | | ٦٤٠٠ | رصيد مرحل ٩٦/١٢/٣١ |
| ٨٢٠٠ | | ٨٢٠٠ | |
| ٦٤٠٠ | رصيد منقول ١ / ١ /٩٧ | ١٨٠٠ | من حـ/ مصروفات اهلاك الآلات ٩٨/١٢/٣١ |
| ٦٤٠٠ | | ٤٦٠٠ | رصيد مرحل ٩٨/١٢/٣١ |
| ٤٦٠٠ | رصيد منقول ١ / ١ / ٩٨ | ٤٦٠٠ | |
| | | ١٨٠٠ | من حـ/ مصروفات اهلاك الآلات ٩٩/١٢/٣١ |
| ٤٦٠٠ | | | |
| ٢٨٠٠ | رصيد منقول ١ / ١ / ٩٩ | ٢٨٠٠ | رصيد مرحل ٩٨/١٢/٣١ |
| | | ٤٦٠٠ | |
| | | ١٨٠٠ | من حـ/ مصروفات اهلاك الآلات ٩٩/١٢/٣١ |
| | | ١٠٠٠ | من حـ/ البنك ٩٩/١٢/٣١ |
| ٢٨٠٠ | | ٢٨٠٠ | |

**ثانيا - المعالجة المحاسبية للاهلاك بالطريقة الثانية :**

يحمل حساب الأرباح والخسائر سنويا بمبلغ ١٨٠٠ جنيه - كما فى الطريقة الأولى تماما - ويرحل هذا المبلغ الى حساب مخصص اهلاك الآلات . وبذلك يكون رصيد حساب مخصص اهلاك الآلات فى نهاية السنة الخامسة (نهاية العمر الانتاجى للآلات) = ١٨٠٠ × ٥ = ٩٠٠٠ جنيه .

ويظل رصيد حساب الآلات خلال فترة حياة الأصل ظاهرا بتكلفة الآلات دون تخفيض ، وعلى ذلك يظهر حساب الآلات فى نهاية السنة الخامسة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه.

كما وأنه فى نهاية السنة الخامسة أيضا يظهر رصيد حساب مخصص اهلاك الآلات مساويا لرصيد حساب الآلات - التى تثبت بدون تخفيض - بعد استبعاد ما تساويه وتباع به كخردة فى نهاية عمرها الانتاجى .

وبذلك فانه فى نهاية السنة الخامسة يقفل رصيد حساب مخصص اهلاك الآلات فى حساب الآلات ، على أن يقفل بعد ذلك الرصيد المدين لحساب الآلات عند بيع الأصل بجعل حساب الآلات دائنا - وحساب البنك أو الصندوق مدينا - بثمن بيع الآلات كخردة .

ويمكن تصوير كل من حسابى الآلات وحساب مخصص اهلاك الآلات فى ظل هذه الطريقة على مدى العمر الانتاجى للآلات ، على النحو التالى :

**حـ/ مخصص اهلاك الآلات**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١٨٠٠ | رصيد مرحل ٣١/١٢/٩٥ | ١٨٠٠ | من حـ/ أ.خ ٣١/١٢/٩٥ |
| ١٨٠٠ | | ١٨٠٠ | |
| ٣٦٠٠ | رصيد مرحل ٣١/١٢/٩٦ | ١٨٠٠ | رصيد منقول ١/١/٩٦ |
| | | ١٨٠٠ | من حـ/ أ.خ ٣١/١٢/٩٦ |
| ٣٦٠٠ | | ٣٦٠٠ | |
| ٥٤٠٠ | رصيد مرحل ٣١/١٢/٩٧ | ٣٦٠٠ | رصيد منقول ١/١/٩٧ |
| | | ١٨٠٠ | من حـ/ أ.خ ٣١/١٢/٩٧ |
| ٥٤٠٠ | | ٥٤٠٠ | |
| ٧٢٠٠ | رصيد مرحل ٣١/١٢/٩٨ | ٥٤٠٠ | رصيد منقول ١/١/٩٨ |
| | | ١٨٠٠ | من حـ/ أ.خ ٣١/١٢/٩٨ |
| ٧٢٠٠ | | ٧٢٠٠ | |
| ٩٠٠٠ | الى حـ/ الآلات ٣١/١٢/٩٩ | ٧٢٠٠ | رصيد منقول ١/١/٩٩ |
| | | ١٨٠٠ | من حـ/ أ.خ ٣١/١٢/٩٩ |
| ٩٠٠٠ | | ٩٠٠٠ | |

حـ/ الآلات

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١٠٠٠٠ | الى حـ/ البنك ٩٥/١/١ | ١٠٠٠٠ | رصيد مرحل ٩٥/١٢/٣١ |
| ١٠٠٠٠ | | ١٠٠٠٠ | |
| ١٠٠٠٠ | رصيد منقول ٩٦/١/١ | ١٠٠٠٠ | رصيد مرحل ٩٦/١٢/٣١ |
| ١٠٠٠٠ | | ١٠٠٠٠ | |
| ١٠٠٠٠ | رصيد منقول ٩٧/١/١ | ١٠٠٠٠ | رصيد مرحل ٩٧/١٢/٣١ |
| ١٠٠٠٠ | | ١٠٠٠٠ | |
| ١٠٠٠٠ | رصيد منقول ٩٨/١/١ | ١٠٠٠٠ | رصيد مرحل ٩٨/١٢/٣١ |
| ١٠٠٠٠ | | ١٠٠٠٠ | |
| ١٠٠٠٠ | رصيد منقول ٩٩/١/١ | ٩٠٠٠ | من حـ/ مخصص اهلاك آلات ٩٩/١٢/٣١ |
| | | ١٠٠٠ | من حـ/ البنك ٩٩/١٢/٣١ |
| ١٠٠٠٠ | | ١٠٠٠٠ | |

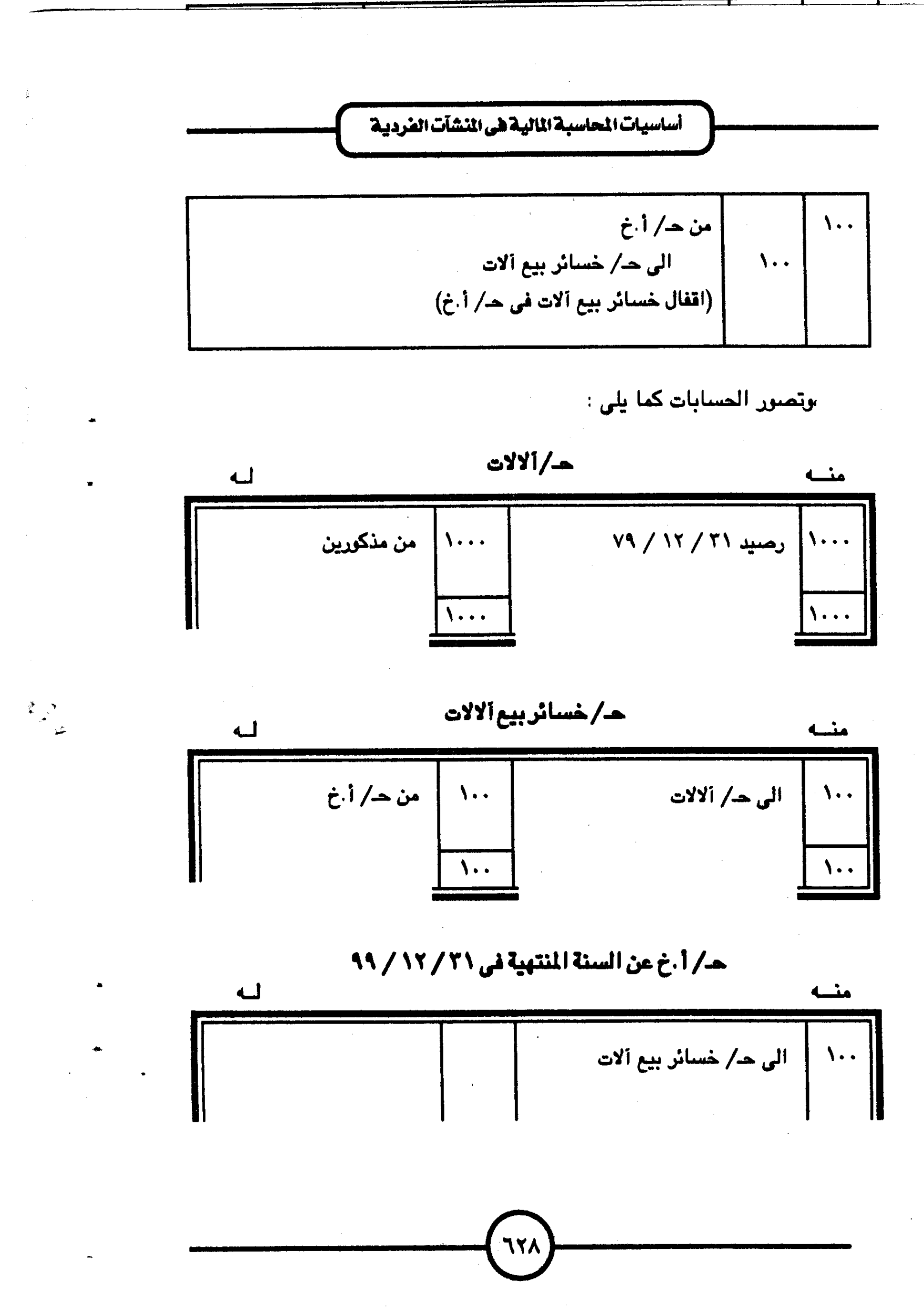
ويلاحظ أنه اذا ما قدمت المنشأة فى المثال السابق ببيع الآلات كخردة فى نهاية عمرها الانتاجى بأكثر أو أقل من الرصيد المدين لحساب الآلات فى ذلك التاريخ وقدره ١٠٠٠ج - والذى يمثل القيمة الدفترية للآلات فى نهاية عمرها الانتاجى - فان الفرق فى هذه الحالة يمثل ربحا أو خسارة رأسمالية ترحل الى حساب الأرباح والخسائر .



بقيمه اقل من قيمتها الدفتريه)

فبفرض أن المنشأة - فى المثال السابق - باعت الآلات كخردة فى ٩٩/١٢/٣١ بمبلغ ١٢٠٠ جنيه بسيك فتكون المعالجة المحاسبية فى هذه الحالة على النحو التالى :

أساسيات المحاسبة المالية فى المنشآت الفردية



| منه | له | البيان |
|---|---|---|
| ١٠٠ | | من حـ/ أ.خ |
| | ١٠٠ | الى حـ/ خسائر بيع آلات |
| | | (اقفال خسائر بيع آلات فى حـ/ أ.خ) |

وتصور الحسابات كما يلى :

**حـ/ الآلات**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١٠٠٠ | رصيد ٣١ / ١٢ / ٧٩ | ١٠٠٠ | من مذكورين |
| ١٠٠٠ | | ١٠٠٠ | |

**حـ/ خسائر بيع الآلات**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١٠٠ | الى حـ/ آلالات | ١٠٠ | من حـ/ أ.خ |
| ١٠٠ | | ١٠٠ | |

**حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٣١ / ١٢ / ٩٩**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١٠٠ | الى حـ/ خسائر بيع آلات | | |

**المعالجة المحاسبية لعملية بيع الأصل خلال حياته الانتاجى**

قد ترى المنشأة لأسباب معينة التصرف فى الأصل الثابت بالبيع قبل نهاية عمره الانتاجى ، وفى هذه الحالة نكون أمام احتمالات هى :

١) أما أن يكون ثمن بيع الأصل مساويا لقيمته الدفترية فى تاريخ البيع (ثمن تكلفة الأصل مطروحا منه مجموع أقساط الاستهلاك منذ شرائه حتى تاريخ البيع) ، وعندئذ لا يترتب على عملية البيع أى أرباح أو خسائر رأسمالية .

٢) كاو أن يكون ثمن البيع أكبر من القيمة الدفترية للأصل فى تاريخ البيع، وفى هذه الحالة يمثل الفرق أرباح رأسمالية حققتها المنشأة ترحل الى حساب الأرباح والخسائر .

٣) أو أن يكون ثمن البيع أقل من القيمة الدفترية للأصل فى تاريخ البيع ، وعندئذ يمثل الفرق خسائر رأسمالية لحقه بالمنشأة ، وتحمل على حساب الأرباح والخسائر .

**مثـال:**

فى ١ / ١ / ٩٠ اشترت احدى المنشآت آلات بمبلغ ١٠٠٠٠ قدر عمرها الانتاجى بعشر سنوات ، وقد باعت المنشأة هى الآلات فى ١ / ١٠ / ٩٢ بمبلغ ٨١٠٠ جنيه بشيك ، وفيما يلى المعالجة المحاسبية لهذه العمليات باتباع طريقة معالجة الاهلاك بتوسيط حساب مصروفات الاهلاك .

من أجل الوصول الى القيمة الدفترية للآلات فى تاريخ البيع، فانه يجب أن يستبعد من تكلفة الآلات قيمة الاهلاك من ١/١/١٩٩٠ حتى ٩٢/١٠/١ (أى الاستهلاك من تاريخ الشراء حتى تاريخ البيع ) .

ونظرا لأن قسط الاهلاك السنوى هو ١٠٠٠ جنيه ، فان القيمة الدفترية للآلات فى تاريخ البيع =

١٠٠٠٠ (تكلفة الآلات) - ١٠٠٠ قسط الاهلاك السنوى عن عام ١٩٩٠ + ١٠٠٠ جنيه قسط الاهلاك السنوى عن عام ١٩٩١ + ٧٥٠ جنيه عبء الاهلاك عن المدة من ٩٢/١/١ حتى ١٩٩٢/١٠/١ (وهو يمثل عبء الاهلاك عن تسعة شهور) .

= ١٠٠٠٠ - ٢٧٥٠ = ٧٢٥٠ جنيه .

ولما كان ثمن البيع الآلات فى ٩٢/١٠/١ هو مبلغ ٨١٠٠ج ، فانه يكون هناك فى هذه الحالة ربحا رأسماليا قدرة ٨٥٠ جنيه (٨١٠٠ - ٧٢٥٠ ) .

ويمكن تصوير حـ/ مصروفات الاهلاك وحـ/ الآلات وحـ/ أرباح بيع الآلات منذ شراء الآلات وحتى تاريخ البيع على النحو التالى :

**حـ/ مصروفات اهلاك الآلات**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١٠٠٠ | الى حـ/ الآلات ٩٠/١٢/٣١ | ١٠٠٠ | من حـ/ أ.خ ٩٠/١٢/٣١ |
| ١٠٠٠ | | ١٠٠٠ | |
| ١٠٠٠ | الى حـ/ الآلات ٩١/١٢/٣١ | ١٠٠٠ | من حـ/ أ.خ ٩١/١٢/٣١ |
| ١٠٠٠ | | ١٠٠٠ | |
| ٧٥٠ | الى حـ/ آلآلات ٩٢/١٠/١ | ٧٥٠ | من حـ/ أ.خ ٩٢/١٢/٣١ |
| ٧٥٠ | | ٧٥٠ | |

### حـ/ الآلات

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١٠٠٠٠ | الى حـ/ البنك ١/١/ ٩٠ | ١٠٠٠ | من حـ/ مصروفات اهلاك الآلات ٣١/١٢/٩٠ |
| | | ٩٠٠٠ | رصيد مرحل ٣١/١٢/٩٠ |
| ١٠٠٠٠ | | ١٠٠٠٠ | |
| ٩٠٠٠ | رصيد منقول ١/١/٩١ | ١٠٠٠ | من حـ/ مصروفات اهلاك الآلات ٣١/١٢/٩١ |
| | | ٨٠٠٠ | رصيد مرحل ٣١/١٢/٩١ |
| ٩٠٠٠ | | ٩٠٠٠ | |
| ٨٠٠٠ | رصيد منقول ١/١/٩٢ | ٧٥٠ | من حـ/ مصروفات اهلاك الآلات ١/١٠/٩٢ |
| | | ٧٢٥٠ | من حـ/ البنك ١/١٠/٩٢ |
| ٨٠٠٠ | | ٨٠٠٠ | |

### حـ/ أرباح بيع الآلات

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٨٥٠ | الى حـ/ أ.خ ٣١/١٢/٩٢ | ٨٥٠ | من حـ/ البنك ١/١٠/٩٢ |
| ٨٥٠ | | ٨٥٠ | |

## ثالثا - الخزينة

يظهر رصيد حساب الخزينة ضمن الأصول المتداولة بالميزانية العمومية ، ويستلزم الأمر القيام بجرد عملى للنقدية الموجودة فعلا بالخزينة فى تاريخ إعداد الميزانية العمومية ، وذلك للتأكد من مطابقتها للرصيد الوارد بالدفتر الأستاذ .

وتتمثل عملية الجرد فى عد النقود الموجودة فعلا بالخزينة، ثم القيام بتحرير محضر جرد يثبت فيه عدد النقود من كل فئة والمبلغ ، ثم تقارن نتيجة الجرد مع رصيد حساب الصندوق الظاهر بميزان المراجعة ، وقد تكون نتيجة المقارنة أحد الاحتمالات الثلاث الآتية :

أ- مطابقة رصيد النقدية بالخزينة نتيجة الجرد الفعلى مع رصيد حساب الصندوق الظاهر بميزان المراجعة ، ويدل ذلك على صحة الرصيد ، وعلى ذلك يظهر هذا الرصيد بالميزانية ضمن الأصول المتداولة .

ب- وجود عجز فى الخزينة : وذلك اذا ما كان رصيد النقدية بالخزينة نتيجة الجرد الفعلى يقل عن رصيد حساب الصندوق الظاهر بميزان المراجعة ، وفى هذه الحالة يجب أن يخفض الرصيد الدفترى لحساب الخزينة بدفتر الأستاذ بقيمة هذا العجز ، وذلك بأن يجعل حساب الخزينة دائنا بقيمة هذا العجز ، على أن يتحمل به (أى يجعل مدينا بقيمة العجز) أحد الحسابات الآتية :

* حساب المسحوبات : وذلك فى حالة ما اذا كان صاحب المنشأة هو المسئول عن العجز. أو تحميله لحساب جارى صاحب المشروع لو تم فتح هذا الحساب .

* حساب الصراف : وذلك فى حالة ما اذا كان الصراف هو المسئول عن العجز.

* وفى حالة عدم تحديد المسئول عن هذا العجز يحمل حساب الأرباح والخسائر بقيمة العجز، ويتم ذلك عن طريق توسيط حساب عجز بالصندوق .

وطبقا لما تقدم ، ففى حالة التعرف على المسئول عن العجز فى النقدية الموجودة بالصندوق . فانه يجرى القيد التالى :

| | | |
|---|---|---|
| ... | | من حـ/ المسحوبات (اذا كان صاحب المنشأة أو جارى صاحب المشروع (هو المسئول) |
| | | أو |
| ... | | من حـ/ الصراف ( اذا كان الصراف هو المسئول ) |
| | ... | الى حـ/ الخزينة |
| | | ( تخفيض رصيد حساب الخزينة بقيمة العجز وتحميل المتسبب بقيمته ) |

أما فى حالة عدم تحديد المسئول عن هذا العجز ، فانه يتم معالجة العجز عندئذ على النحو التالى :

| | | |
|---|---|---|
| ... | | من حـ/ عجز الخزينة |
| | ... | الى حـ/ الخزينة |
| | | (تخفيض رصيد حساب الصندوق بقيمة العجز) |
| ... | | من حـ/ الأرباح والخسائر |
| | ... | الى حـ/ عجز الخزينة |
| | | (تحميل حساب الأرباح والخسائر بقيمة العجز) |

جـ- وجود زيادة فى الخزينة :

يعتبر أن هناك زيادة في الصندوق اذا كان رصيد النقدية بالخزينة نتيجة الجرد الفعلى والمدرجة فى قائمة جرد الخزينة يزيد على رصيد حساب الصندوق بالدفتر الأستاذ .

وطالما اتضح أن هذه الزيادة فى الصندوق لا يوجد صاحب حق فيها ، فانها تعد ايرادا للمنشأة ترحل الى حساب الأرباح والخسائر .

وتتم معالجة المحاسبية فى هذه الحالة بتوسيط "حساب الزيادة فى الخزينة" وذلك على النحو التالى :

| | | |
|---|---|---|
| ... | ... | من حـ/ الخزينة<br>الى حـ/ الزيادة بالخزينة<br>(تعلية حساب الصندوق بقيمة الزيادة نتيجة الجرد) |
| ... | ... | من حـ/ الزيادة بالخزينة<br>الى حـ/ الأرباح والخسائر<br>(ترحيل الزيادة فى الخزينة الى حـ/ أ.خ) |

**مثال رقم (١)**

ظهر حـ/ الخزينة فى دفتر الأستاذ العام لمحلات باسم كمال لتجارة المنسوجات رصيد مدينا قدره ١٦١٨٠ج وذلك فى ٢٠٠١/١٢/٣١ فى حين ؛أسفر الجرد الفعلى للخزينة عن وجود نقدية قدرها ١٦٥٤٠ج .

والمطلوب : بيان المعالجة المحاسبية اللازمة فى كل حالة من الحالات الآتية :-

أولا: لم يتبين للادارة الأسباب التى أدت الى وجود هذه الزيادة .

ثانياً : ترجع الزيادة إلى عدم إثبات مبيعات نقدية بمقدار الفرق .

ثالثاً : ترجع الزيادة إلى اثبات مصروفات الكهرباء فى دفتر النقدية وترحيلها لحسابات الأستاذ بمبلغ ٢٠٢٠ج فى حين اثبت المراجعة أن مصروفات الكهرباء المدفوعة فعلا ١٦٦٠ج .

**الاجابة**

ولاً : يتم إثبات الفرق فى الخزينة وقدره = ١٦٥٤٠ - ١٦١٨٠ = ٣٦٠ وهو يمثل زيادة فى الخزينة بموجب القيد الآتى :-

| | | |
|---|---|---|
| ٣٦٠ | | من حـ/ النقدية بالخزينة |
| | ٣٦٠ | الى حـ/ الزيادة بالخزينة |
| | | إثبات فرق الجرد بالزيادة |

وبترحيل هذا القيد الى حـ/ الأستاذ يزداد رصيد الخزينة بمقدار الفرق ليصبح مطابقاً للرصيد الفعلى - كما يظهر رصيدا دائنا لحساب الزيادة فى الخزينة والذى يجب البحث عن كيفية معالجته .

وفى الحالة الأولى لم تبين للادارة الأسباب التى أدت الى وجود هذه الزيادة ، ويتم حينئذ اقفالها (أى الزيادة) فى حـ/ أ.خ ويكون القيد

| | | |
|---|---|---|
| ٣٦٠ | | من حـ/ الزيادة فى الخزينة |
| | ٣٦٠ | الى حـ/ أ.خ |
| | | إقفال فرق الجرد فى الخزينة بالزيادة فى حساب النتيجة |

ثانيا : ترجع الزيادة الى عدم إثبات مبيعات نقدية بالفرق ويتم إثبات ذلك بترحيل حـ/ الزيادة بالخزينة الى حـ/ المبيعات

ويتم ذلك بالقيد الآتى

| | | |
|---|---|---|
| ٣٦٠ | | من حـ/ الزيادة بالخزينة (الزيادة) |
| | ٣٦٠ | الى حـ/ المبيعات |
| | | تصحيح عدم إثبات مبيعات نقدية |

ثالثاً : إذا ما تبين أن أسباب الزيادة انما يرجع الى إثبات مصروفات الكهرباء بدفتر اليومية وترحيلها الى حسابات الأستاذ بمبلغ ٢٠٢٠ فى حين أن الفاتورة المدفوعة ١٦٦٠ج فإنه يتعن تصيح الخطأ لتحقيق المصروفات الكهرباء . ويكون القيد

| | | |
|---|---|---|
| ٣٦٠ | | من حـ/ الزيادة بالخزينة (الزيادة) |
| | ٣٦٠ | الى حـ/مصروفات الكهرباء |
| | | اقفال فروق جرد النقدية وتصحيح خطأ مصروفات الكهرباء |

**مثال رقم (٢) :**

أسفر جرد الخزينة بمحلات الوفاء عن وجود نقدية قدرها ١٢١٥٠ج فى ٢٠٠١/١٢/٣١ فى ذات الوقت الذى يظهر فيه حـ/ النقدية والخزينة بدفتر الأستاذ العام رصيد مدينا قدره ١٢٤٠٠.

**المطلوب :** بيان المعالجة المحاسبية اللازمة فى كل حالة من الأحوال الآتية :

أولا : عدم تحقق الادارة من الأسباب كالتى أدت الى حدوث هذا العجز وعلى إذا قررت الادارة اعتبار هذا العجز بمثابة خسائر عاديه .

ثانياً : عدم اثبات مشتريات وأدوات كتابية بمبلغ ١٥٠ج . كما تبين عدم اثبات فاتورة الكهرباء عن شهر ديسمبر وقدرها ١٠٠ج علما بأن كلا من العمليتين قد تم تحويلها من الخزينة .

ثالثاً : إعتبار الصراف مسئولا عن العجز وخصمه من مرتبه فى شهر يناير علما بأن مرتب الصراف ٤٨٠ج شهرياً .

رابعاً : اعتبار الصراف مسئولا عن العجز وخصمه من مرتبه على أقساط شهريه بواقع ٥٠ج شهريا .

**الاجابة:**

بحفص الرصيد الفعلى بالخزينة ١٢١٥٠ج، فى حين أن الرصيد الدفترى ١٢٤٠٠، بما يعنى أن هناك عجزا مقداره ١٢٥٠ج يتم إثباته بجعل حـ/ فروق جرد النقدية (العجز) مدينا فى مقابل دائنه حساب النقدية بالخزينة .

| | | |
|---|---|---|
| ٢٥٠ | | من حـ/ عجز نقدية بالخزينة |
| | ٢٥٠ | الى حـ/ نقدية بالخزينة |
| | | إثبات فرق جرد النقدية عجز |

أولا : إذا لم تستطع الادارة الوقوف على الأسباب التى أدت آلى حدوث هذا العجز وقررت إعتباره بمثابة خسائر عادية تعين إثبات ذلك العجز يجعل حـ/ أ.خ مدينا فى مقابل دائنية حـ/ عجز نقديه بالخزينة .

| | | |
|---|---|---|
| ٢٥٠ | | من حـ/ أ.خ |
| | ٢٥٠ | الى حـ/ عجز نقدية بالخزينة |
| | | اقفال فروق عجز الخزينة |

ثانيا : إذا كان العجز بسبب عدم إثبات مشتريات الأدوات الكتابية وفاتورة الكهرباء عن شهر ديسمبر . فإنه يتعين تصحيح ذلك بموجب القيود الآتية :

| | | |
|---|---|---|
| | | من مذكورين |
| ١٥٠ | | حـ/ أ. كتابية |
| ١٠٠ | | حـ/ مصروفات كهرباء |
| | ٢٥٠ | الى حـ/ عجز نقدية بالخزينة |
| | | تصحيح اخطاء عدم إثبات مدفوعات نقدية |

ثالثا : اعتبار الصراف مسئولا عن العجز ... يتم اثبات ذلك بجعل حساب الصراف مدينا فى مقابل دائنه حـ/ عجز الخزينة .

| | | |
|---|---|---|
| ٢٥٠ | | من حـ/ الصراف (أمين الخزينة) |
| | ٢٥٠ | الى حـ/ عجز نقدية بالخزينة |
| | | اقفال فرق جرد النقدية |

وعند صرف المرتب وخصم العجز يتم القيد الآتى

| | | |
|---|---|---|
| ٤٨٠ | | من حـ/ الأجور والمرتبات |
| | | الى مذكورين |
| | ٢٥٠ | حـ الصراف (أمين الخزينة) |
| | ٢٣٠ | حـ/ النقدية بالخزينة |

رابعاً : لا تختلف المعالجة المحاسبية فى هذه الحالة عما سبق ذكره باستثناء أن يكون المبلغ المخصوم من الصراف ٥٠ج لمده خمسة شهور وعلى ذلك يكون قيد التوجيه المحاسبى الخاص بصرف المرتبات فى شهر يناير كالآتى :-

| | | |
|---|---|---|
| ٤٨٠ | | من حـ/ الأجور والمرتبات |
| | | الى مذكورين |
| | ٥٠ | حـ / الصراف أمين الخزينة |
| | ٤٣٠ | حـ/ النقدية بالخزينة |
| | | صرف المرتبات عن شهر يناير |

## رابعاً : البنك

تقوم المنشأة فى نهاية السنة المالية بمطابقة رصيد حساب البنك كما هو وارد بالدفتر الأستاذ على الرصيد المبين فى كشف الحساب الوارد من البنك الى المنشأة بناء على طلبها ، والذى يبين فيه رصيد حساب المنشأة طرف البنك فى نهاية السنة المالية .

وقد تنتهى عملية مقارنة رصيد حساب البنك فى الدفاتر مع الرصيد الظاهر فى كشف الحساب الوارد من البنك ، بأحد الاحتمالين الاتيين :

(١) اتفاق الرصيدين : أى عدم وجود اختلاف بينهما .

(٢) اختلاف الرصيدين : أى عدم اتفاقهما - وهو ما يحدث غالبا فى الواقع العملى - ويرجع ذلك الى ما يلى :

أولاً : ظهور مبالغ فى كشف الحساب ليس لها مقابل فى حساب البنك بدفاتر المنشأة:

ويعنى ذلك قيام البنك باثبات بعض العمليات الخاصة بالمنشأة فى دفاتره، على حين لم تقم المنشأة حتى نهاية السنة المالية باثبات هذه العمليات ، ومن أمثلة ذلك :

- الفوائد المدينة أو الدائنة .

- مصروفات البنك .

وطالما أن المنشأة لم يسبق لها اثبات هذه العمليات فى دفاترها، فانه يلزم لتسوية هذه المبالغ أن يتم قيدها (إثباتها) فى دفاتر المنشأة ، ويكون مستند القيد فى هذه الحالة هو كشف الحساب الوارد من البنك ، ويتم اثبات ذلك على النحو التالى :

فبالنسبة لاثبات الفوائد لحساب المنشأة يجرى القيد التالى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ... | ... | من حـ/ البنك<br>الى حـ/ الفوائد الدائنة<br>(إثبات الفوائد المستحقة لنا من البنك) | فى نهاية السنة المالية |

أما بالنسبة لاثبات الفوائد المدينة والتى تتحملها المنشأة والمستحقة للبنك وكذلك مصروفات البنك فيجرى اثباتها من واقع كشف الحساب الوارد من البنك كما يلى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ...<br>... | ... | من مذكورين<br>حـ/ الفوائد المدينة<br>حـ/ مصاريف البنك<br>الى حـ/ البنك<br>(اثبات المصروفات والفوائد المستحقة للبنك طبقا لكشف الحساب الوارد الينا من البنك) | فى نهاية السنة المالية |

ونكون بذلك قد اثبتنا فى دفاتر المنشأة المبالغ التى لم يتم اثباتها من قبل – والتى اثبتها البنك فى دفاتره – وعلمت بها المنشأة من واقع كشف الحساب الجارى الوارد لها من البنك فى نهاية السنة المالية .

ثانيا : وجود مبالغ مثبته فى حساب البنك بدفاتر المنشأة وليس لها مقابل فى كشف الحساب الوارد من البنك :

ومن أمثلة ذلك الشيكات التى تسحبها المنشأة لأمر دائنيها فى الأيام الأخيرة من المدة التجارية حيث تقوم باثباتها فى دفاترها فى حين أن هؤلاء الدائنين لم يتقدموا الى البنك لتحصيل قيمتها الا بعد انتهاء المدة التجارية .

وأن اثبات هذه الشيكات فى حساب البنك بدفاتر المنشأة خلال المدة التجارية من شأنه أن يؤدى الى انقاص رصيد البنك فى دفاتر المنشأة بقيمة هذه الشيكات ، فى حين أن كشف الحساب الذى يرسله البنك الى المنشأة فى نهاية المدة التجارية سيكون خاليا من هذه الشيكات .

وبالاضافة لما سبق، فانه قد يحدث أن ترسل المنشأة – فى الشهور أو الأيام الأخيرة من السنة المالية – شيكات للبنك بغرض تحصيلها واضافتها لحسابها الجارى ، وقد تقوم المنشأة فى تاريخ إرسال هذه الشيكات للبنك باثبات مديونية البنك بقيمتها (بافتراض تحصيلها فى نفس اليوم) ، الأمر الذى يترتب عليه – بالطبع – زيادة رصيد البنك فى دفاتر المنشأة بقيمة هذه الشيكات ، فى حين أنه اذا لم يتم تحصيل هذه الشيكات بواسطة البنك حتى تاريخ الميزانية ، فان كشف الحساب الوارد من البنك سوف لا يتضمن هذه الشيكات .

وبصفة عامة ، فان مثل هذه المبالغ التى تتضمنها دفاتر المنشأة ولا يشملها كشف الحساب الوارد من البنك لا تتطلب اجراء قيود محاسبية فى دفاتر اليومية ، انما تتطلب فقط قيام المنشأة بتسويتها عن طريق ما يسمى " بمذكرة التسوية" وذلك خارج نطاق مجموعة الدفاتر المحاسبية .

وفيما يلى نموذج لمذكرة التسوية :

| | مذكرة التسوية |
|---|---|
| xx | الرصيد كما يظهره كشف الحساب الوارد من البنك |
| xx | (+) شيكات مرسلة للبنك لم يتم تحصيلها بعد بمعرفة البنك . أو ايداعات لم تسجل لدى البنك |
| xx | المجموع |
| x | (-) شيكات مسحوبة على البنك ولم يقم البنك بصرفها بعد لأمر دائن المشروع |
| xx | الرصيد كما يظهره حساب جارى البنك فى دفاتر المنشأة |

**مثـال :**

كان رصيد حساب البنك كما هو وارد فى دفتر الاستاذ لاحدى المنشآت فى ١٩٩٧/١٢/٣١ مبلغ ١٧٧٠ جنيه ، فى حين أن الرصيد فى كشف الحساب الجارى المرسل من البنك عن معاملات المنشأة حتى هذا التاريخ ما قيمته ١٧٥٠ جنيه ، وبالبحث تبين أن الاختلاف بين الرصيدين يرجع الى ما يلى :

(١) ٣٠٠ج قيمة شيكات أرسلت للبنك للتحصيل ، ولكنها لم تحصل حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ .

(٢) ٢٥٠ج قيمة شيكات سحبتها المنشأة على البنك لم يتقدم أصحابها بصرفها من البنك حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ .

(٣) ٩٠ج قيمة المبالغ التى خصمها البنك من الحساب الجارى للمنشأة ولم تخطر بها المنشأة حتى ١٩٩٧/١٢/٣١، وهى تمثل ١٠ جنيه مصاريف البنك، ٨٠ جنيه قيمة كمبيالة سدد البنك نيابة عن المنشأة .

(٤) ١٢٠ جنيه قيمة المبالغ التى اضافها البنك للحساب الجارى للمنشأة ولم تخطر بها المنشأة حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ وتتمثل فى ٤٠ج فوائد دائنة، ٨٠ ج كوبونات أوراق ماليه .

**والمطلوب:**

إجراء التسوية بيم رصيد حساب البنك بدفاتر المنشأة ، ورصيد حسب كشف الحساب الوارد من البنك .

وباستعراض العمليات السابقة يتضح أنها تنقسم الى نوعين :

(١) عمليات وردت بكشف حساب البنك ولم يسبق قيدها بدفاتر المنشأة، وهذه المبالغ يجب أن يتم تسويتها عن طريق اجراء قيود يومية لاثباتها بدفاتر المنشأة، وتتمثل هذه العمليات فى المثال السابق فى العمليتين الثالثة والرابعة .

(٢) عمليات وردت بدفاتر المنشأة ولم ترد بكشف الحساب، ويجرى التسوية بشأنها خارج الدفاتر المحاسبية عن طريق عمل مذكرة التسوية ، ويتمثل هذا النوع من العمليات فى المثال السابق فى العمليتين الاولى والثانية .

فبالنسبة للنوع الأول من العمليات يتم تسويته بالقيود الاتية التى يجب اثباتها فى دفاتر المنشأة :

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | من مذكورين | | ٩٧/١٢/٣١ |
| ١٠ | | حـ/ مصاريف البنك | | |
| ٨٠ | | حـ/ أوراق الدفع | | |
| | ٩٠ | الى حـ/ جارى البنك | | |
| | | (اثبات مصاريف البنك والكمبيالة التى سددها البنك نيابة عن المنشأة) | | |
| ١٢٠ | | من حـ/ جارى البنك | | ٩٧/١٢/٣١ |
| | | الى مذكورين | | |
| | ٤٠ | حـ/ الفوائد الدائنة | | |
| | ٨٠ | حـ/ كوبونات اوراق مالية | | |
| | | (اثبات الفوائد الدائنة وكوبونات الاوراق المالية التى حصلها البنك نيابة عن المنشأة) | | |

ويظهر حساب البنك بعد إجراء القيدين السابقين على النحو التالى :

منه — حـ/ البنك — لة

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٧٧٠ | رصيد ٩٧/١٢/٣١ | ٩٠ | من مذكورين ٩٧/١٢/٣١ |
| ١٢٠ | الى حـ/ جارى البنك ٩٧/١٢/٣١ | ١٨٠٠ | رصيد مرحل ٩٧/١٢/٣١ |
| ١٨٩٠ | | ١٨٩٠ | |
| ١٨٠٠ | رصيد منقول ٩٨/١/١ (١) | | |

(١) هذا الرصيد هو الذى يظهر بالميزانية العمومية للمنشأة أى حـ/ البنك بعد تعديله بدفاتر المنشأة.

وبالنسبة للنوع الثانى من العمليات فيتم تسويتها عن طريق المنشأة بعمل مذكرة التسوية وذلك على النحو التالى :

مذكرة تسوية رصيد البنك فى ١٩٩٧/١٢/٣١

| | | |
|---|---|---|
| ١٧٥٠ | | رصيد حساب البنك كما هو وارد بكشف الحساب الجارى رقم ... |
| | | (+) يضاف اليه |
| ٣٠٠ | | شيكات مرسلة للبنك للتحصيل لم تحصل حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ |
| ٢٠٥٠ | | المجموع |
| | | (-) يخصم منه |
| ٢٥٠ | | شيكات مسحوبة على البنك لم تصرف حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ |
| ١٨٠٠ | | الرصيد كما هو وارد بدفاتر المنشأة |

## خامساً : الأوراق المالية (الاستثمارات)

يقصد بالأوراق المالية (الاستثمارات) الأسهم والسندات التى تمتلكها المنشآت بغرض استثمار ما يفيض عن حاجتها من أموال للاستفادة بما تدره هذه الاستثمارات من ايرادات تتثمل فى الكوبونات التى تحصل عليها من استثمار الأسهم ، والفوائد التى تحصل عليها من ملكيتها للسندات، وذلك بالاضافة الى ما تحققه من أرباح نتيجة بيع هذه الأوراق المالية عند إرتفاع أسعارها فى بورصة الأوراق المالية، ولذلك فان هذه الأوراق المالية تعتبر أصلا من الأصوال المتداولة .

الا أنه قد تلجأ بعض المنشآت الى تخصيص جزء من أموالها لاستثماره فى أوراق مالية لأغراض أخرى مثل الرغبة فى السيطرة على بعض الشركات وتوجيهها ،

وفى هذه الحالة تعتبر هذه الاستثمارات أصلا من الأصوال الثابته .

وتختلف طريقة تقييم الأوراق المالية بحسب الغرض من إقتنائها فاذا أعتبرت من الأصول الثابتة فانها تقوّم بسعر التكلفة ، ولا يحسب لها اهلاك لانها لا تخضع لنظام الاهلاك .

وفى حالة اذا ما أعتبرت الأوراق المالية ضمن الأصول المتداولة، فانه يجب أن تقوم على أساس سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل ، Lower of cost of Market أى أنه اذا كان سعر التكلفة للاوراق المالية فى تاريخ الميزانية أقل من السعر السوقى لها، فيجب إظهارها فى الميزانية العمومية بسعر التكلفة لأنه الاقل .

أما اذا زاد سعر التكلفة عن سعر السوق ، فانه يجب عندئذ إظهار الأوراق المالية فى الميزانية العمومية مقومة بسعر السوق وذلك عن طريق تكوين مخصص لهبوط اسعار الأوراق المالية يتوسيط حـ/ خسائر غير محققه فى الأوراق المالية كحساب من حسابات النتيجة ويتم ذلك محاسبيا بقيمة هذه الفرق بموجب القيد المحاسبى التالى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| xx | | من حـ/ خسائر غير محققه فى أ. مالية | |
| | xx | الى حـ/ مخصص هبوط أسعار أ.م<br>(تكوين مخصص لهبوط اسعار الاوراق المالية بالفرق بين سعر التكلفة لهذه الاوراق وسعر السوق لها) | فى نهاية السنة المالية |
| x | | من حـ/ أ.خ | |
| | x | الى حـ/ خسائر غير محققه فى أ. مالية فى نهاية السنة المالية<br>اقفال الخسائر غير المحققه فى أ. ماليه . | |

ومن شأن إجراء القيد المحاسبى السابق أن يؤدى الى تحميل حساب الأرباح والخسائر بقيمة الانخفاض الذى حدث للأوراق المالية - نتيجة إنخفاض سعر السوق لها عن التكلفة - حيث إنه من الضرورى أن تحتاط المنشأة لهذه الخسارة التى قد تنتج عندما تقوم ببيع ما لديها من أوراق مالية تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر والذى يقتضى بأن تؤخذ الخسائر المحتملة فى الاعتبار ولا يعتد بالايرادات المحتملة .

**مثال(١) :**

بفرض أن رصيد حساب الاوراق المالية (باعتبارها من الأصول المتداولة) بدفاتر احدى المنشآت فى ١٩٩٦/١٢/٣١ كان ٢٠٠٠ج ، وأن سعر السوق لهذه الاوراق فى ذلك التاريخ هو ١٨٧٠ جنيه .

فانه من الواضح من هذا المثال أن سعر السوق أقل من سعر التكلفة والبالغ ٢٠٠٠ جنيه (الذى يتمثل فى رصيد حساب الأوراق المالية) ولذلك يجب أن تقوم الأوراق بسعر السوق لأنه الأقل، ومن ثم يكون بالفرق بين سعر السوق وسعر التكلفة مخصص لهبوط أسعار الاوراق المالية يحمل على حساب الأرباح والخسائر وذلك بموجب القيد المحاسبى التالى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٣٠ | | من حـ/ خسائر غير محققه فى الأوراق المالية | ٩٦/١٢/٣١ |
| | ١٣٠ | الى حـ/ مخصص هبوط اسعار الأوراق المالية<br>(تكوين مخصص بالفرق بين سعر السوق وسعر التكلفة للأوراق المالية) | |
| ١٣٠ | | من حـ/ أ.خ | ٩٦/١٢/٣١ |
| | ١٣٠ | الى حـ/ خسائر غير محققه فى أ. مالية<br>اقفال الخسائر غير المحققه فى أ. مالية | |

ويترتب على إجراء القيد السابق تحميل حساب الارباح والخسائر بمبلغ ١٣٠ جنيه وفتح حساب لمخصص هبوط أسعار الاوراق المالية بنفس القيمة والذى يظهر كما يلى :

حـ/ مخصص هبوط اسعار أوراق مالية

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١٣٠ | رصيد مرحل ٩٦/١٢/٣١ | ١٣٠ | من حـ/ خسائر غير محققه فى أ. ماليه ٩٦/١٢/٣١ |
| ١٣٠ | | ١٣٠ | |
| | | ١٣٠ | رصيد منقول ٩٧/١/١ |

حـ/ خسائر غير محققه أ. مالية

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١٣٠ | من حـ/ مخصص هبوط أسعار أ. مالية | ١٣٠ | من حـ/ أ.خ ٩٦/١٢/٣١ |
| ١٣٠ | | ١٣٠ | |

ويظهر رصيد كل من حساب الاوراق المالية وحساب مخصص هبوط أسعار الاوراق المالية فى الميزانية كما يلى :

## الميزانية العمومية فى ٣١/١٢/١٩٩٦

| أصول | | | | | خصوم |
|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠٠ | أوراق مالية (بسعر التكلفة) | | | |
| | ٠ | (-) | | | |
| | | مخصص هبوط اسعار | | | |
| | ١٣٠ | الأوراق المالية | | | |
| ١٨٧٠ | | | | | |

**مثال (٢) :**

اظهر ميزان المراجعة لأحد المشروعات الفردية فى ٣١//١٢/١٩٩٩ رصيدا مدينا للاستثمارات فى الأوراق المالية قصيرة الآجل مبلغ ٦٩٥٠٠ج هذا وتقدر القيمة السوقية لتلك الأوراق المالية فى ذلك التاريخ مبلغ ٧٢,٠٠٠ج .

**المطلوب:**

- اجراء ما يلزم من قيود التسوية .
- بيان الأثر على حـ/ النتيجة وقائمة المركز المالى

**الاجابـة:**

نظرا لأن تكلفة الأوراق المالية المملوكة للمشروع كما يظهر رصيدها بميزان المراجعة مبلغ ٦٩٥٠٠ج فى حين أن القيمة السوقية الجارية لهذه الأوراق تبلغ ٧٢,٠٠٠ج ويتطبق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل فى تقييم الاستثمارات نجد أن السعر السوقى للأوراق أعلى من سعر التكلفة الأمر الذى يعنى أن يتم التقييم بالتكلفة ولا يحتاج الأمر عندئذ اجراء أى قيود للتسوية .

- الأثر على حـ/ أ. خ وقائمة المركز المالى :

**حـ/ أ. خ عن السنة المالية المنتهيه فى ٣١/١٢/١٩٩٩**

| | |
|---|---|
| × لا تأثير | × لا تأثير |

**قائمة المركز المالى فى ٣١/١٢/١٩٩٩م**

| | |
|---|---|
| **أصول قصيرة الأجل**<br>٦٩٥٠٠ استثمارات فى أ. مالية | |

**مثـال(٣):**

بفرض أن ظهرت الأرصدة الآتية بميزان المراجعة فى ٣١/١٢/٢٠٠١

| أرصدة مدينة | أرصده دائنه | بيـــان |
|---|---|---|
| ٩٥,٠٠٠ | | استثمارات فى أوراق مالية |
| | ٢٥٠٠ | مخصص هبوط أسعر أوراق ماليه |

**فإذا علمت أن :**

- القيمة السوقية للأوراق المالية ٩٤٠٠٠

**المطلوب :** ١- اجراء ما يلزم من قيود التسوية .

٢- بيان الأثر على حـ/ النتيجة وقائمة المركز المالى

**الاجابة:**

نظرا لأن تكلفة أ. مالية كما تظهر بميزان المراجعة ٩٥,٠٠٠ج فى حين أن القيمة السوقية لتلك الأوراق مبلغ ٩٤,٠٠٠ج فإنه يتم تكوين مخصص هبوط أ. مالية بمقدار الفرق وقدره ١٠٠٠ج، وعلى ضوء أن هناك مخصص موجود بالميزان قدرة ٢٥٠٠ج فإنه يتم رد الفرق فى حساب النتيجة بموجب القيد الآتى :-

| | | |
|---|---|---|
| ١٥٠٠ | | من حـ/ مخصص هبوط أسعار أ. مالية |
| | ١٥٠٠ | الى حـ/ أ. خ |
| | | تخفيض مخصص هبوط أ. مالية |

الأثر على حـ/ أ.خ .

**حـ/أ.خ عن السنة المالية المنتهيه فى ٣١/١٢/٢٠٠١**

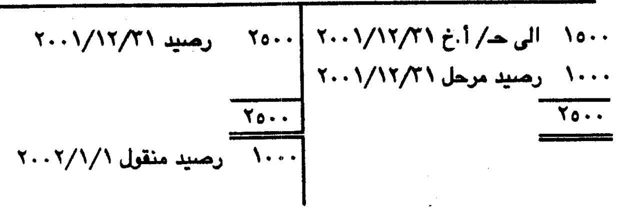
| | |
|---|---|
| | ١٥٠٠ حـ/ مخصص هبوط أ. مالية |

الأثر على الميزانية العمومية

**قائمة المركز المالى فى ٣١/١٢/٢٠٠١**

| | |
|---|---|
| | **أصول قصيرة الأجل** |
| | ٩٥,٠٠٠ استثمارات فى أ. مالية |
| | ١,٠٠٠ - مخصص هبوط أسعار أ. مالية |
| | ٩٤٠٠٠ |

**حـ/ مخصص هبوط أسعار أ. مالية**



| المبلغ | البيان | المبلغ | البيان |
|---|---|---|---|
| ١٥٠٠ | الى حـ/ أ.خ ٢٠٠١/١٢/٣١ | ٢٥٠٠ | رصيد ٢٠٠١/١٢/٣١ |
| ١٠٠٠ | رصيد مرحل ٢٠٠١/١٢/٣١ | | |
| ٢٥٠٠ | | ٢٥٠٠ | |
| | | ١٠٠٠ | رصيد منقول ٢٠٠٢/١/١ |

## سادسا : أوراق القبض

تعد اوراق القبض (الكمبيالات والسندات الاذنية) التى تملكها المنشأة فى تاريخ الميزانية ضمن الاصول التى تظهر فى الميزانية فى ذلك التاريخ، ويجب أن تظهر هذه الاوراق بقيمتها الحقيقة فى تاريخ الميزانية وليس بقيمتها الاسمية .

ويقصد بالقيمة الحقيقة أو الفعلية لأوراق القبض هى قيمتها الحالية فى تاريخ الميزانية ، والتى تقل عن قيمتها الاسمية ، ذلك لأن هذه الاوراق غير مستحقة الوفاء فى تاريخ اعداد الميزانية العمومية ، بل فى تواريخ لاحقة لها .

والقيمة الحالية لأية ورقة من هذه الأوراق تقل عن قيمتها الاسمية بمقدار الفائدة المحتسبة بمعدل سعر الخصم (القطع) فى تاريخ عمل الميزانية العمومية على أساس القيمة الاسمية لهذه الورقة فى المدة الواقعة بين نهاية السنة المالية وتاريخ إستحقاق الورقة .

فبفرض أن رصيد حساب أوراق القبض بميزان المراجعة لاحدى المنشآت فى ١٩٩٥/١٢/٣١ بلغ ٤٥٠٠ جنيه (وهو يمثل القيمة الاسمية للكمبيالات والسندات ،الاذنية التى تمتلكها المنشأة فى نهاية السنة المالية) وقد تبين من الجرد أن هذه الاوراق بيانها كالاتى :

| رقم | نوع الورقة | مبلغ | المسحوب عليه | معطى الورقة | تاريخ الاستحقاق | المدة من ٣١/ ١٢/ ٩٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | كمبيالة | ١٠٠٠ | احمد كمال | سيد دبية | ٣١/٣/٩٦ | ٣ شهور |
| ٢ | سند اذنى | ١٥٠٠ | عوض احمد | عوض حنفى | ٢٨/٢/٩٦ | شهران |
| ٣ | كمبيالة | ٢٠٠٠ | على عبده | على عبده | ٣١/١/٩٦ | شهر |
| | | ٤٥٠٠ | المجموع | | | |

واذا ما تفحصنا البيانات السابقة فاننا نجد أن الورقة الأولى قيمتها الاسمية ١٠٠٠ جنيه فى تاريخ الميزانية ، فى حين أنها لا تساوى هذه القيمة الحقيقية الا فى تاريخ استحقاقها وهو ٣١/٣/٩٦ .

ولذلك فان ما تساويه هذه الكمبيالة فعلا فى تاريخ الميزانية هى القيمة الحالية لها بفرض أن المنشأة قد قامت بخصمها بالبنك فى تاريخ الميزانية ، ولذلك فان القيمة الحالية لهذه الورقة تساوى قيمتها الاسمية مطروحا منها ما تتحمله المنشأة من مصاريف قطع لو انها قامت فعلا بقطع هذه الورقة فى تاريخ عمل الميزانية العمومية ، وهكذا بالنسبة لباقى الاوراق .

فبفرض أن سعر الفائدة ٦٪ سنويا ، فان ما تتحمله المنشأة لو أنها قامت بقطع هذه الاوراق بالبنك فى تاريخ عمل الميزانية العمومية هو :

ما قد يخصم من الورقة الأولى =

$$\frac{\text{١٠٠٠} \times \text{٦} \times \text{٣ (المدة من تاريخ الميزانية حتى تاريخ الاستحقاق)}}{\text{١٠٠} \times \text{١٢}} = \text{١٥ جنيه}$$

ما قد يخصم من الورقة الثانية = $\frac{١٥٠٠ \times ٦ \times ٢}{١٠٠ \times ١٢}$ = ١٥ جنيه

ما قد يخصم من الورقة الثالثة = $\frac{٢٠٠٠ \times ٦ \times ١}{١٠٠ \times ١٢}$ = ١٠جنيه

المجموع = ٤٠ جنيه

ومعنى هذا أن القيمة الحالية لاوراق القبض فى تاريخ عمل الميزانية العمومية تقل عن قيمتها الاسميه بمبلغ ٤٠ جنيه ، وهو المبلغ الذى تتحمله المنشأة لو أنها قامت بقطع الأوراق بالبنك فى تاريخ الميزاينة .

الا أنه فى حقيقة الأمر لم تقم المنشأة فعلا بقطع أوراق القبض فى تاريخ الميزانية ، ولكن يجب الاحتياط للخسارة التى تنشأ نتيجة لقيام المنشأة بقطع هذه الاوراق فى السنة المالية التالية ، ويكون ذلك الاحتياط عن طريق تحميل حساب الأرباح والخسائر وبهذا المبلغ لمقابلة هذه الخسائر المتوقعة ، ولذلك يطلق على هذا المبلغ اسم "مخصص قطع اوراق القبض" أو " مخصص الاجيو" ويتم اثبات ذلك بالقيد المحاسبى التالى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٤٠ | ٤٠ | من حـ/ أ.خ<br>الى حـ/ مخصص قطع أوراق القبض<br>(تكوين مخصص قطع اوراق القبض) | ٩٥/١٢/٣١ |

وبذلك يظهر حساب مخصص قطع اوراق القبض بالشكل التالى :

**منه — حـ/ مخصص قطع أوراق القبض — له**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٤٠ | رصيد مرحل ٩٥/١٢/٣١ | ٤٠ | من حـ/ أ.خ ٩٥/١٢/٣١ |
| ٤٠ | | ٤٠ | |
| | | ٤٠ | رصيد منقول ٩٦/١/١ |

ولما كان الحساب السابق رصيده دائن، وأنه قد نشأ نتيجة الجرد فانه يظهر ضمن الخصوم بالميزانية ، وأن كان يفضل ظهوره مطروحا من رصيد حساب اوراق القبض فى جانب الأصول فى الميزانية ليظهر القيمة الحالية لأوراق القبض ، وذلك على النحو التالى :

**منه — الميزانية العمومية فى ١٩٩٥/١٢/٣١ — له**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | ٤٥٠٠ | أوراق قبض | | |
| | | (-) | | |
| ٤٤٦٠ | ٤٠ | مخصص قطع أ. ق | | |

ويظل حساب مخصص قطع أوراق القبض مفتوحا فى دفتر الأستاذ حتى نهاية العام التالى ، ثم تقوم المنشأة فى نهاية السنة المالية التالية بحساب مخصص قطع أوراق القبض المطلوب عمله فى تاريخ عمل الميزانية العمومية ، ثم مقارنته برصيد المخصص المرحل من العام السابق ، فاذا كان المخصص الجديد المطلوب عمله اكبر من رصيد المخصص المرحل من العام السابق ، فان حساب الارباح والخسائر سوف

يتحمل بالفرق فقط حتى يصل رصيد المخصص الى القيمة المطلوبة .

اما اذا كان رصيد المخصص السابق يزيد على الرصيد المطلوب عمله فى المدة المقبلة ، فان الباقى (الزيادة) يرحل الى الجانب الدائن من حساب الارباح والخسائر .

ويعنى ذلك انه يتم تسوية قيمة رصيد المخصص القديم بالزيادة أو الخصم عن طريق حـ/ أ.خ حتى يتفق وقيمة المخصص المراد تكوينه للسنة المقبلة .

وبالنسبة لمصاريف القطع (الخصم) التى تتحملها المنشآت فعلا عند خصم كل أو بعض هذه الاوراق فانها تعالج باحدى طريقتين :

**الطريقة الأولى:**

تحميل حساب الارباح والخسائر بمصاريف القطع .

**الطريقة الثانية:**

إقفال مصاريف ،القطع فى حساب مخصص قطع اوراق قبض، وذلك باعتبار ان هذا المخصص مكون لمقابلة الخسائر التى تنشأ عند قطع أوراق القبض اى لمقابلة مصروفات قطع اوراق القبض .

وسوف نوضح المعالجة بالطريقتين من خلال المثال التالى :

**مثال:**

*ظهرت أرصدة الحسابات الآتية بميزان المراجعة لاحدى المنشآت فى ١٩٩٦/١٢/٣١ .

| أرصدة مدينة | أرصده دائنه | اسم الحســـاب |
|---|---|---|
| ٣٠٠٠ | | أوراق قبض |
| ٢٠ | | مصروفات قطع (أجيو) |
| | ٥٠ | مخصص قطع اوراق قبض |

فاذا علمت أن متوسط تاريخ إستحقاق اوراق القبض هو ١٩٩٧/٤/١ ، وأن سعر القطع هو ٦٪ .

**والمطلوب:**

إثبات القيود الخاصة باقفال حساب مصروفات قطع أوراق القبض ، وتعديل رصيد حساب مخصص أوراق القبض .

من خلال المعلومات السابقة يمكن حساب رصيد مخصص قطع أوراق القبض الواجب عمله فى ١٩٩٦/١٢/٣١ كما يلى :

$$\frac{٣٠٠٠ \times ٦ \times ٣}{١٠٠ \times ١٢} = ٤٥ \text{ جنيه}$$

**الطريقة الأولى:**

قفل حساب مصروفات قطع اوراق القبض فى حساب الأرباح والخسائر .

**قيود اليومية :**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠ | | ٢٠ | من حـ/ الارباح والخسائر<br>الى حـ/ مصروفات قطع اوراق قبض (أجيو)<br>(إقفال حـ/ مصروفات قطع أ. ق فى حساب الارباح والخسائر) | ٩٦/١٢/٣١ |
| ٥ | | ٥ | من حـ/ مخصص قطع أوراق قبض<br>الى حـ/ الارباح والخسائر<br>(ترحيل الزيادة فى قيمة المخصص المطلوب الى حـ/ أ.خ لتعديل رصيد المخصص ليصبح رصيده دائنا بمبلغ ٤٥ جنيه ) | ٩٦/١٢/٣١ |

وبذلك تظهر الحسابات على النحو التالى :

**حـ/مصروفات القطع (الأجيو)**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠ | رصيد ٨٦/١٢/٣١ | ٢٠ | من حـ/ أ.خ ٩٦/١٢/٣١ |
| ٢٠ | | ٢٠ | |

منه **حـ/ مخصص أوراق قبض** له

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٥ | الى حـ/ أ.خ ٩٦/١٢/٣١ | ٥٠ | رصيد ٩٦/١٢/٣١ |
| ٤٥ | رصيد مرحل ٩٦/١٢/٣١ | | |
| ٥٠ | | ٥٠ | |
| | | ٤٥ | رصيد منقول ١٩٩٧/١/١ |

منه — حـ/أ.خ عن السنة المنتهية فى ١٩٩٦/١٢/٣١ — له

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠ | الى حـ/ مصروفات قطع | ٥ | من حـ/ مخصص قطع اوراق القبض |

**الطريقة الثانية:**

قفل حساب مصروفات قطع أوراق القبض فى حساب مخصص قطع أوراق القبض.

قيود اليومية :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠ | ٢٠ | من حـ/ مخصص قطع اوراق القبض<br>الى حـ/ مصروفات القطع<br>(اقفال حساب مصروفات الاجيو فى حساب مخصص قطع اوراق القبض) | ٩٦/١٢/٣١ |
| ١٥ | ١٥ | من حـ/ الارباح والخسائر<br>الى حـ/ مخصص قطع اوراق القبض<br>(تعديل حساب مخصص الاجيو ليصبح دائنا بمبلغ ٤٥ جنيه) | ٩٦/١٢/٣١ |

وتظهر الحسابات على النحو التالى :

منه — حـ/مصاريف القطع — له

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠ | رصيد ٩٦/١٢/٣١ | ٢٠ | من حـ/ مخصص قطع ١٩٩٦/١٢/٣١ |
| ٢٠ | | ٢٠ | |

### حـ/ مخصص قطع اوراق القبض

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٢٠ | الى حـ/ مصاريف قطع٣١/١٢/١٩٩٦ | ٥٠ | رصيد ٣١/١٢/٩٦ |
| ٤٥ | رصيد مرحل ٣١/١٢/٩٦ | ١٥ | من حـ/ أ.خ |
| ٦٥ | | ٦٥ | |
| | | ٤٥ | رصيد منقول ١/١/٩٦ |

### حـ/أ.خ عن السنة المنتهية فى ٣١/١٢/٩٦

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١٥ | الى حـ/ مخصص قطع اوراق مالية | | |

ويتضح من الطريقين ان حساب الارباح والخسائر قد تحمل بمبلغ ١٥ جنيه ، وفى جميع .الأحوال يظهر رصيد حسابى اوراق .القبض ومخصص قطع اوراق القبض بالميزانية العمومية فى ٣١/١٢/١٩٩٦ على النحو التالى :

### الميزانية العمومية فى ٣١/١٢/١٩٩٦

| أصول | | | خصوم | |
|---|---|---|---|---|
| | ٣٠٠٠ | أوراق قبض | | |
| | ٤٥ | (-) مخصص قطع أوراق | | |
| ٢٩٥٥ | | | | |

## سابعا : المدينون

طالما أن رصيد المدينين يظهر ضمن أصول الميزانية لذلك كان من الواجب عند جرد المدينين القيام بالخطوات الاتية :

(١) التحقق من حقيقة الديون ، أى التحقق من أن الديون التى فى ذمة العملاء للمنشأة تتفق مع ما هو وارد بالدفاتر ويتم ذلك عن طريق كشوف الحسابات التى ترسلها المنشأة الى المدينين مصحوبة بطلب اقرار كتابى منهم يفيد صحة أو عدم صحة أرصدة حساباتهم حسب كشوف الحسابات .

(٢) فحص أرصدة المدينين بقصد الوصول الى قيمة الديون المعدومة ، وتتحقق الديون التى انعدم الأمل فى تحصيلها (الديون المعدومة)- كما سبق لنا أن أوضحنا - فى حالات إشهار افلاس المدين أو تنازل المدين عن جزء من دينه مقابل سداد لباقى أو سقوط الدين بمضى المدة القانونية أو وفاة المدين مع عدم كفاية التركة أو سوء المركز المالى للمدين .

وتختلف المعالجة المحاسبية لهذه الديون المعدومة طبقا لتاريخ إعدام الدين، ولذلك يلزم التفرقة بين الحالتين التاليتين :

### أ- الديون التى تعدم أثناء السنة المالية :

عند إعدام دين لأحد العملاء خلال السنة المالية، فان المنشأة تقوم باثباته بدفتر اليومية فى تاريخ تحققه وذلك عن طريق فتح حساب للديون المعدومة يجعل مدينا - وحساب العميل دائنا - بقيمة ما أعدم من ديون ، ويترتب على ذلك بطبيعة الحال ظهور رصيد حساب العملاء بميزان المراجعة بقيمة الديون الصافية والتى تمثل قيمة الديون التى على العملاء بعد استبعاد ما أعدم من ديون خلال السنة المالية حتى ميعاد الجرد.

كما أنه يترتب على ذلك أيضا ظهور رصيد لحساب الديون المعدومة بميزان المراجعة، والذى يمثل قيمة الديون التى أعدمت خلال السنة المالية .

ولقد سبق لنا أن أوضحنا أن رصيد حساب الديون المعدومة يتحمل به حساب الأرباح والخسائر فى نهاية السنة المالية ، ويظهر رصيد حساب المدينين بأصول الميزانية .

**ب- الديون التى تعدم عند الجرد :**

قد يحدث عند الجرد أو بعد فحص أرصدة المدينين أن يظهر للمنشأة أن هناك ديونا معدومة ، وعندئذ يلزم حصرها، والقيام باثباتها فى دفتر اليومية - لأنه لم يتم اثباتها من قبل - بالقيد المحاسبى التالى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ... | ... | من حـ/ الديون المعدومة<br>الى حـ/ العملاء (الذين أعدمت ديونهم)<br>(اثبات الديون المعدومة عند الجرد) | فى نهاية السنة المالية |

ومن شأن القيد السابق تخفيض رصيد حساب العملاء الظاهر بميزان المراجعة بقيمة الديون التى أعدمت عند الجرد ، وكذلك زيادة رصيد حساب الديون المعدومة الظاهر بميزان المراجعة بنفس قيمة هذه الديون .

ومن الطبيعى أن يتحمل حساب الأرباح والخسائر بالرصيد الاجمالى لحساب الديون المعدومة ، والذى يمثل مجموع الرصيد الظاهر بميزان المراجعة مضافا اليه ما أعدم من ديون عند الجرد .

كما أن الرصيد النهائى لحساب المدينين هو الذى يظهر بالميزانية العمومية ، وهو يتمثل فى رصيد المدينين الظاهر بميزان المراجعة بعد إستبعاد ما أعدم من ديون عند الجرد .

**مثال:**

ظهر رصيد الحسابين الآتيين بميزان المراجعة لاحدى المنشآت فى ١٩٩٤/١٢/٣١ :

| أرصدة مدينة | أرصده دائنه | اسم الحســـاب |
|---|---|---|
| ٥٠٠٠ | | مدينون |
| ٣٠٠ | | ديون معدومة |

وقد تبين عند الجرد أنه قد أعدم دين لأحد العملاء قيمته ٢٠٠ جنيه .

**والمطوب:**

إجراء المعالجة المحاسبية لهذه العمليات ، وبيان أثر ذلك على الحسابات الختامية عن السنة المنتهية فى ٩٤/١٢/٣١، واعداد الميزانية العمومية فى ذلك التاريخ.

**قيود اليومية**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠ | ٢٠٠ | من حـ/ الديون المعدومة<br>الى حـ/ المدينين<br>(اثبات الديون التى أعدمت عند الجرد) | ٩٤/١٢/٣١ |
| ٥٠٠ | ٥٠٠ | من حـ/ الأرباح والخسائر<br>الى حـ/ الديون المعدومة<br>(تحميل حـ/ أ.خ برصيد حساب الديون المعدومة) | ٩٤/١٢/٣١ |

وبذلك تظهر الحسابات على النحو التالى :

منه — **حـ/ الديون المعدومة** — له

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٣٠٠ | رصيد ٩٤/١٢/٣١ | ٥٠٠ | من حـ/ أ.خ ٩٤/١٢/٣١ |
| ٢٠٠ | الي حـ/ المدينين ٩٤/١٢/٣١ | | |
| ٥٠٠ | | ٥٠٠ | |

منه — **حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٩٤/١٢/٣١** — له

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٥٠٠ | الى حـ/ الديون المعدومة | | |

منه — **حـ/المدينين** — له

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٥٠٠٠ | رصيد ٩٤/١٢/٣١ | ٢٠٠ | من حـ/ الديون المعدومة ٩٤/١٢/٣١ |
| | | ٤٨٠٠ | رصيد مرحل ٩٤/١٢/٣١ |
| ٥٠٠٠ | | ٥٠٠٠ | |
| ٤٨٠٠ | رصيد منقول ٩٥/١/١ | | |

| أصول | | الميزانية العمومية فى ١٩٩٤/١٢/٣١ | | خصوم |
|---|---|---|---|---|
| ٤٨٠٠ | مدينون | | | |

**ملاحظات :**

* يلاحظ أن رصيد الديون المعدومة الظاهر بميزان المراجعة والبالغ قيمته ٣٠٠ جنيه يمثل رصيد ما أعدم من ديون أثناء السنة المالية، وهى تلك الديون المعدومة التى سبق للمنشأة أن قامت بخصمها من رصيد المدينين أثناء السنة المالية ، ومن ثم لا يعاد استبعاد هذه الديون مرة أخرى من رصيد المدينين .

* أن الديون التى أعدمت عند الجرد والبالغ قيمتها ٢٠٠ جنيه لم يسبق استبعادها من رصيد المدينين خلال السنة المالية حيث لم تعلم بها المنشأة الا عند الجرد (فى نهاية السنة المالية)، لذلك كان لابد من إثباتها بالدفاتر لزيادة رصيد حساب الديون المعدومة الظاهر بميزان المراجعة بقيمتها من ناحية ، ولتخفيض رصيد المدينين الظاهر بميزان المراجعة بقيمتها من ناحية أخرى .

* أن حساب الأرباح والخسائر قد تحمل باجمالى الديون المعدومة سواء منها ما أعدم خلال السنة المالية أو ما أعدم عند الجرد .

* ظهر رصيد المدينين بالميزانية العمومية بقيمة رصيد المدينين الظاهر بميزان المراجعة بعد استبعاد فقط ما أعدم من ديون عند الجرد .

**(٣) فحص أرصدة المدينين بقصد الوصول الى قيمة الديون المشكوك فى تحصيلها :**

يجب فحص أرصدة المدينين للتعرف على قيمة الديون المشكوك فى تحصيلها ، وذلك:

حتى يمكن الاحتياط الى تلك الخسارة وذلك قبل الوصول الى صافى الربح أو الخسارة.

ومن الطبيعى أن الديون المشكوك فى تحصيلها لا تعتبر ديونا معدومة وبالتالى لا يتم تخفيض رصيد حساب العملاء بقيمتها وانما يتم الاحتياط ضدها فقط عن طريق تحميل حساب الأرباح والخسائر بقيمتها مع فتح حساب باسمها يسمى (حساب مخصص الديون المشكوك فيها) يجعل دائنا بهذه القيمة .

ويظهر رصيد حساب مخصص الديون المشكوك فيها مطروحا من رصيد حساب المدينين بجانب الأصول بالميزانية ، ويمثل الناتج فى هذه الحالة قيمة الديون الجيدة .

وتتم المعالجة المحاسبية لتكوين مخصص الديون المشكوك فيها فى ضوء الطريقة المتبعة لتسوية الديون المعدومة . وهناك طريقتان لتسوية الديون المعدومة والتى يتم على أساسها المعالجة المحاسبية لتكوين مخصص الديون المشكوك فيها .

**الطريقة الأولى:**

اذا كانت الديون المعدومة يتم تسويتها عن طريق حساب الأرباح والخسائر :

**أ- مخصص الديون المشكوك فيها لأول مرة :**

فى هذه الحالة يجعل حساب الأرباح والخسائر مدينا - وحساب مخصص الديون المشكوك فيها دائنا - بقيمة المخصص المراد تكوينه.

**مثـال:**

ظهر رصيدا الحسابين الآتيين بميزان المراجعة لمحلات السلام فى ١٩٩٥/١٢/٣١ :

| أرصدة مدينة | أرصده دائنه | اسم الحساب |
|---|---|---|
| ٤٠٠٠ | | الذمم (المدينون) |
| ٢٠٠ | | الديون المعدومة |

وقد تبين عند الجرد أن هناك دينا قد أعدم قدره ١٠٠ ج و.يراد تكوين مخصص للديون المشكوك فيها بمعدل ١٠٪ من المدينين .

**والمطلوب:**

اجراء المعالجة المحاسبية للعمليات السابقة وبيان أثرها على والحسابات الختامية والميزانية .

من الملاحظ أنه عند تحديد قيمة مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها المراد تكوينه ، وهو كما ورد فى المثال ١٠٪ من المدينين ، يجب أن تحسب نسبة الـ ١٠٪ من رصيد المدينين الجديد، أى بعد استبعاد الديون التى أعدمت عند الجرد من رصيد المدينين ،الظاهر بميزان المراجعة .

ولذلك يمكن تحديد رصيد المدينين الجديد على النحو التالى :

رصيد المدينين الظاهر بميزان المراجعة – الديون التى أعدمت عند الجرد

٤٠٠٠ – ١٠٠ = ٣٩٠٠ جنيه

∴ قيمة مخصص الديون المشكوك فيها المراد تكوينه =٣٩٠٠ × ١٠٪ = ٣٩٠ جنيه

**قيود اليومية :**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٠٠ | ١٠٠ | من حـ/ الديون المعدومة<br>الى حـ/ المدينين<br>(اثبات الديون التى أعدمت عند الجرد) | ٩٥/١٢/٣١ |
| ٣٠٠ | ٣٠٠ | من حـ/ الأرباح والخسائر<br>الى حـ/ الديون المعدومة<br>(اقفال حساب الديون المعدومة فى حساب الأرباح والخسائر) | ٩٥/١٢/٣١ |
| ٣٩٠ | ٣٩٠ | من حـ/ مصروفات الديون المشكوك فيها<br>الى حـ/ مخصص .الديون المشكوك فيها<br>(تكوين مخصص الديون المشكوك فيها بنسبة ١٠٪ من المدينين) | ٩٥/١٢/٣١ |

ويمكن تصوير الحسابات على النحو التالى :

**حـ/ الديون المعدومة**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠ | رصيد ٩٥/١٢/٣١ | ٣٠٠ | من حـ/ أ.خ ٩٤/١٢/٣١ |
| ١٠٠ | الي حـ/ المدينين ٩٥/١٢/٣١ | | |
| ٣٠٠ | | ٣٠٠ | |

**حـ/المدينين**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٤٠٠٠ | رصيد | ١٠٠ | من حـ/ الديون المعدومة ٩٥/١٢/٣١ |
| | | ٣٩٠٠ | رصيد مرحل ٩٥/١٢/٣١ |
| ٤٠٠٠ | | ٤٠٠٠ | |
| ٣٩٠٠ | رصيد منقول ٩٦/١/١ | | |

منه — حـ/ أ. خ عن السنة المالية المنتهية فى ٩٥/١٢/٣١ — له

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٣٠٠ | الى حـ/ الديون المعدومة | | |
| ٣٩٠ | الى حـ/ مصروفات الديون المشكوك فيها | | |

منه — حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها — له

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٣٩٠ | رصيد مرحل ٩٥/١٢/٣١ | ٣٩٠ | من حـ/ مصروفات د. م فيها ٩٥/١٢/٣١ |
| ٣٩٠ | | ٣٩٠ | |
| | | ٣٩٠ | رصيد منقول |

كما تظهر الميزانية العمومية على والنحو التالى :

أصول — الميزانية العمومية فى ١٩٩٥/١٢/٣١ — خصوم

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | ٣٩٠٠ | مدينون | | |
| | ٣٩٠ | (-) مخصص الديون المشكوك فيها | | |
| ٣٥١٠ | | | | |

**ب- حالة تعديل مخصص الديون المشكوك فيها :**

اذا ظهر بميزان المراجعة فى نهاية سنة مالية معينة رصيد لحساب مخصص الديون المشكوك فيها ، فان ذلك يعنى أن هذا الرصيد مكون فى نهاية السنة المالية السابقة للاحتياط ضد ما يعدم من ديون خلال السنة المالية الحالية ، ويجب على

المنشأة فى نهاية السنة المالية الحالية أن تحسب المخصص الجديد المراد تكوينه لمقابلة الديون المحتمل اعدامها فى السنة المالية الثالثة، ثم تقوم بعد ذلك بمقارنة المخصص الجديد المراد تكوينه برصيد المخصص القديم المرحل من العام السابق (الظاهر بميزان المراجعة) ، وقد تكون نتيجة المقارنة أحد الاحتمالات الثلاث الآتية :

(١) إما أن يكون المبلغ المطلوب تكوينه كمخصص للديون المشكوك فيها مساويا للرصيد الظاهر بميزان المراجعة (المرحل من العام السابق) ، وفى هذه الحالة لا تجرى أية تسوية فى الدفاتر حيث يظل رصيد الحساب كما هو .

(٢) أو أن يكون المبلغ المطلوب تكوينه كمخصص للديون المشكوك فيها أكبر من الرصيد الظاهر بميزان المراجعة (المرحل من العام السابق) ، وفى هذه الحالة تجرى تسوية يكون من شأنها تعديل رصيد الحساب بالزيادة بحيث يطابق المبلغ المطلوب تكوينه وذلك عن طريق تحميل حساب الأرباح والخسائر بالفرق .

(٣) أو أن يكون المبلغ المطلوب تكوينه كمخصص للديون المشكوك فيها أقل من الرصيد الظاهر بميزان المراجعة (المرحل من العام السابق) ، وفى هذه الحالة تجرى تسوية يكون من شأنها تعديل رصيد الحساب بالنقص بحيث يطابق المبلغ المطلوب تكوينه وذلك عن طريق ترحيل الفرق الى حساب الأرباح والخسائر . لذلك فانه بالرجوع الى المثال السابق فاننا نجد أن رصيد حساب مخصص الديون المشكوك فيها فى ٩٥/١٢/٣١ والذى أعيد فتحه برصيد دائن فى ٩٦/١/١ هو مبلغ ٣٩٠ جنيه، ويستمر هذا الحساب بهذا الوضع بدون تعديل حتى ميعاد الجرد أي حتى ٩٦/١٢/٣١ حيث يظهر كما هو كرصيد دائن بميزان المراجعة المستخرج فى التاريخ المذكور ، على أن يتم بعد ذلك مقارنة المبلغ المراد تكوينه فى ١٩٩٦/١٢/٣١ بهذا الرصيد ثم يتم بعد ذلك تسوية هذا الرصيد اذا لم يتساوا المبلغان كما سبق أن أوضحنا .

**مثال(١):**

بفرض أنه ظهرت الأرصدة الآتية بميزان المراجعة لمحلات السلام فى ١٩٩٦/١٢/٣١ كما يلى :

| أرصدة مدينة | أرصده دائنه | اسم الحســـاب |
|---|---|---|
| ٥٠٠٠ | | مدينون |
| | ٣٩٠ | مخصص الديون المشكوك فيها |
| ٤٢٠ | | ديون معدومة |

وعند الجرد تبين أن هناك ديونا معدومة قيمتها ١٠٠ج ويراد تكوين مخصص للديون المشكوك فيها بمعدل ٩٪ من المدينين .

**والمطلوب:**

اجراء المعالجة المحاسبية للعمليات السابقة، وبيان أثر ذلك على الحسابات الختامية عن السنة المنتهية فى ٩٦/١٢/٣١، وعلى الميزانية العمومية فى ذلك التاريخ .

يتم حساب مخصص الديون المشكوك فيها المراد تكوينه فى ٩٦/١٢/٣١ على النحو التالى :

مخصص الديون المشكوك فيها الجديد = رصيد المدينين بعد استبعاد الديون التى أعدمت عند الجرد × ٩٪

= (٥٠٠٠ - ١٠٠) ×٩٪

= ٤٩٠٠ × ٩٪ = ٤٤١ جنيه

وبمقارنة رصيد المخصص المراد تكوينه فى ١٩٩٦/١٢/٣١ برصيد المخصص الظاهر بميزان المراجعة (المرحل من العام السابق) والبالغ قيمته ٣٩٠ جنيه نجد أنه يلزم زيادة المخصص الظاهر بميزان المراجعة حتى يتساوى مع الرصيد المطلوب بما قيمته ٥١ جنيه (٤٤١ –٣٩٠) ، وذلك عن طريق تحميل حساب الأرباح والخسائر بهذا الفرق .

وعلى ذلك تكون قيود اليومية على النحو التالى :

| | | |
|---|---|---|
| ١٠٠ | | من حـ/ الديون المعدومة ٩٦/١٢/٣١ |
| | ١٠٠ | الى حـ/ المدينين |
| | | (اثبات الديون التى أعدمت عند الجرد ) |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٥٢٠ | | من حـ/ الأرباح والخسائر | ٩٦/١٢/٣١ |
| | ٥٢٠ | الى حـ/ الديون المعدومة | |
| | | (اقفال حساب الديون المعدومة فى حـ/ الأرباح والخسائر) | |
| ٥١ | | من حـ/ مصروفات د.م فيها | ٩٦/١٢/٣١ |
| | ٥١ | الى حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها | |
| | | (تسوية مخصص الديون المشكوك فيها ليصبح رصيده ٩٪ من المدينين) | |

وبذلك تظهر أرصدة الحسابات فى ٩٦/١٢/٣١ على النحو التالى :

**حـ/ الديون المعدومة**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٤٢٠ | رصيد ٩٦/١٢/٣١ | ٥٢٠ | من حـ/ أ.خ ٩٤/١٢/٣١ |
| ١٠٠ | الى حـ/ الديون المعدومة | | |
| ٥٢٠ | | ٥٢٠ | |

**حـ/المدينين**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٥٠٠٠ | رصيد ٩٦/١٢/٣١ | ١٠٠ | من حـ/ الديون المعدومة ٩٦/١٢/٣١ |
| | | ٤٩٠٠ | رصيد مرحل ٩٦/١٢/٣١ |
| ٥٠٠٠ | | ٥٠٠٠ | |
| ٤٩٠٠ | رصيد منقول ٩٧/١/١ | | |

**حـ/ مصروفات ديون مشكوك فيها**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٥١ | الى حـ/ مخصص د. م فيها ٩٦/١٢/٣١ | ٥١ | حـ/ أ.خ ٩٦ / ١٢/٣١ |

**حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٤٤١ | رصيد مرحل ٩٦/١٢/٣١ | ٣٩٠ | رصيد ٩٦/١٢/٣١ |
| | | ٥١ | من حـ/ مصروفات د. م فيها ٩٦/١٢/٣١ |
| ٤٤١ | | ٤٤١ | |
| | | ٤٤١ | رصيد منقول ٩٧/١/١ |

منه — حـ/ أ. خ عن السنة المنتهية فى ٣١ / ١٢/ ٩٦ — له

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٥٢٠ | الى حـ/ الديون المعدومة | | | |
| ٥١ | الى حـ/ مصروفات الديون المشكوك فيها | | | |

وبذلك يظهر رصيد المدينين ورصيد مخصص الديون المشكوك فيها فى الميزانية العمومية فى ٣١ / ١٢ /٩٦ كما يلى :

أصول — الميزانية العمومية فى ١٩٩٦/١٢/٣١ — خصوم

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | ٤٩٠٠ | مدينون | | |
| | ٤٤١ | (-) مخصص الديون | | |
| ٤٤٥٩ | | المشكوك فيها | | |

**مثـال(٢):**

بفرض أنه فى المثال السابق ايراد تكوين مخصص الديون المشكوك فيها بنسبة ٥٪ من المدينين .

ففى هذه الحالة يكون مخصص الديون المشكوك فيها المراد تكوينه فى ١٩٩٦/١٢/٣١ =

رصيد المدينين بعد استبعاد الديون التى أعدمت عند الجرد ٥٪ = (٥٠٠٠-١٠٠) × ٥٪ .

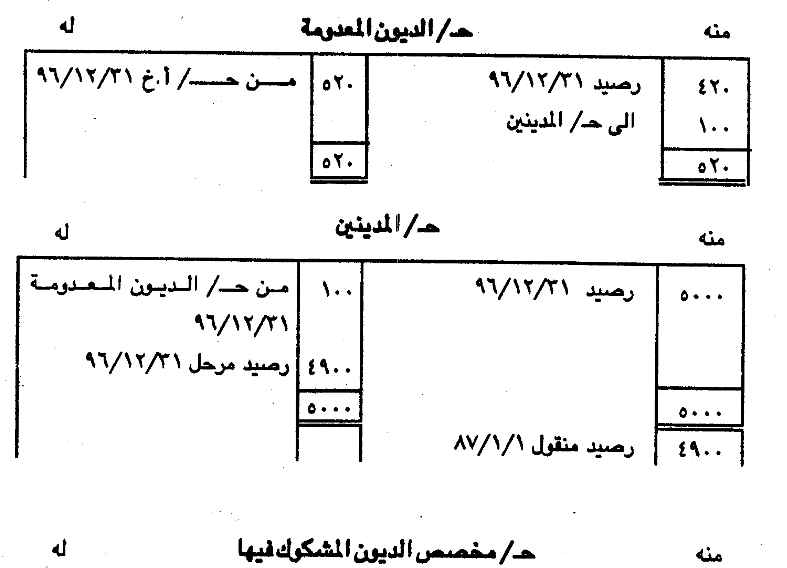
= ٤٩٠٠ × ٥٪ = ٢٤٥ جنيه

وبمقارنة المخصص المراد تكوينه فى ٩٦/١٢/٣١ برصيد المخصص الظاهر بميزان المراجعة (المرحل من العام السابق) والبالغ ٣٩٠ جنيه نجد أنه يلزم تخفيض رصيد المخصص الظاهر بميزان المراجعة ، حتى يتساوى مع الرصيد المطلوب ، بما قيمته ١٤٥ جنيه (٣٩٠ - ٢٤٥) ، وذلك عن طريق ترحيل هذا الفرق الى حساب الأرباح والخسائر .

وعلى ذلك تكون قيود اليومية على النحو التالى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٠٠ | ١٠٠ | من حـ/ الديون المعدومة<br>الى حـ/ المدينين<br>(اثبات الديون التى أعدمت عند الجرد) | ٩٦/١٢/٣١ |
| ٥٢٠ | ٥٢٠ | من حـ/ الأرباح والخسائر<br>الى حـ/ الديون المعدومة<br>(اقفال حساب الديون المعدومة فى حـ/ الأرباح والخسائر) | ٩٦/١٢/٣١ |
| ١٤٥ | ١٤٥ | من حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها<br>الى حـ/ الأرباح والخسائر<br>(تسوية مخصص الديون المشكوك فيها ليصبح ٥٪ من المدينين ) | ٩٦/١٢/٣١ |

وبذلك تظهر أرصدة الحسابات فى ١٩٩٦/١٢/٣١ على النحو التالى :



منه     **حـ/ الديون المعدومة**     له

| منه | البيان | له | البيان |
|---|---|---|---|
| ٤٢٠ | رصيد ٩٦/١٢/٣١ | ٥٢٠ | من حـ/ أ.خ ٩٦/١٢/٣١ |
| ١٠٠ | الى حـ/ المدينين | | |
| ٥٢٠ | | ٥٢٠ | |

منه     **حـ/ المدينين**     له

| منه | البيان | له | البيان |
|---|---|---|---|
| ٥٠٠٠ | رصيد ٩٦/١٢/٣١ | ١٠٠ | من حـ/ الديون المعدومة ٩٦/١٢/٣١ |
| | | ٤٩٠٠ | رصيد مرحل ٩٦/١٢/٣١ |
| ٥٠٠٠ | | ٥٠٠٠ | |
| ٤٩٠٠ | رصيد منقول ٨٧/١/١ | | |

منه     **حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها**     له

| منه | البيان | له | البيان |
|---|---|---|---|
| ١٤٥ | الى حـ/ أ.خ ٩٦/١٢/٣١ | ٣٩٠ | رصيد ٩٦/١٢/٣١ |
| ٢٤٥ | رصيد مرحل ٩٦/١٢/٣١ | | |
| ٣٩٠ | | ٣٩٠ | |
| | | ٢٤٥ | رصيد منقول ٩٧/١/١ |

منه     **حـ/أ.خ عن السنة المنتهية فى ١٩٩٦/١٢/٣١**     له

| منه | البيان | له | البيان |
|---|---|---|---|
| ٥٢٠ | الى حـ/ الديون المعدومة | ١٤٥ | من حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها |

**وبذلك تظهر الميزانية العمومية فى ٩٦/١٢/٣١ كما يلى :**

أصول — هـ/الميزانية العمومية فى ٣١/١٢/١٩٩٦ — خصوم

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ٤٩٠٠ | مدينون | | | |
| | ٢٤٥ | (-) مخصص الديون | | | |
| ٤٦٥٥ | | المشكوك فيها | | | |

ويجب ملاحظة أن طرح رصيد مخصص الديون المشكوك فيها من رصيد المدينين بالميزانية العمومية ما هو الا طرح شكلى لا أثر له فى دفاتر المنشأة ، وأن الغرض منه يتمثل فى اظهار رقم الديون الجيدة المحتمل تحصيلها .

الطريقة الثانية :

اذا كانت الديون المعدومة يتم تسويتها عن طريق حساب مخصص الديون المشكوك فيها .

ويتم فى ضوء هذه الطريقة اقفال رصيد حساب الديون المعدومة (سواء منها ما أعدم خلال السنة المالية أو ما أعدم عند الجرد) فى حساب مخصص الديون المشكوك فيها المكون من العام السابق ، على أن يتم بعد ذلك تسوية الرصيد المتبقى من حساب مخصص الديون المشكوك فيها لتصبح قيمته مساوية لما يراد تكوينه كمخصص عن طريق حساب الأرباح والخسائر .

ويجب ملاحظة أنه فى حالة ما اذا زاد رصيد حساب الديون المعدومة على رصيد مخصص الديون المشكوك فيها ، فيرحل من الحساب الأول الى الثانى ما يعادل فقط رصيد حساب مخصص الديون المشكوك فيها، على أن يرحل ما يتبقى من الديون المعدومة بعد ذلك الى حساب الأرباح والخسائر .

ومما هو جدير بالذكر فى هذا الصدد أنه فى حالة تكوين مخصص للديون المشكوك فيها لأول مرة (أى حالة عدم وجود رصيد مرحل من السنة السابقة المخصص الديون المشكوك فيها) فانه يتم تسوية الديون المعدومة عن طريق حساب الأرباح والخسائر ، وبذلك لا تختلف المعالجة المحاسبية للديون المعدومة فى ضوء هذه الطريقة عن المعالجة المحاسبية للديون المعدومة فى ضوء هذه الطريقة عن المعالجة المحاسبية فى ضوء الطريقة الأولى وذلك فى حالة تكوين مخصص للديون المشكوك فيها لأول مرة .

وعموما ، فعلى الرغم من أن هذه الطريقة - والتى تقضى بتسوية الديون عن طريق حساب مخصص الديون المشكوك فيها - تختلف فى المعالجة المحاسبية عن طريق الأولى ، الا أن كلتا الطريقتين تؤديان الى نفس النتائج وذلك كما سيتضح من المثال التالى :

ظهرت الأرصدة الآتية بميزان المراجعة لاحدى المنشآت فى ١٩٩٦/١٢/٣١ .

| أرصدة مدينة | أرصده دائنه | اسم الحساب |
|---|---|---|
| ٥٠٠٠ | | مدينون |
| ١٥٠ | | ديون معدومة |
| | ٣٠٠ | مخصص الديون المشكوك فيها |

فاذا تبين عند الجرد :

١- أن هناك ديونا معدومة قدرها ١٠٠ جنيه

٢- يراد تكوين مخصص للديون المشكوك فيها بمعدل ١٠٪ من المدينين .

**والمطلوب:**

اجراء المعالجة المحاسبية باتباع الطريقتين السابقتين لتسوية الديون المعدومة مع بيان أثر ذلك على الحسابات الختامية والميزانية العمومية .

القيمة الحقيقية للمدينين = قيمة المدينين الظاهرة بميزان المراجعة – الديون التى أعدمت عند الجرد .

= ٥٠٠٠ – ١٠٠ = ٤٩٠٠ جنيه

القيمة الاجمالية للديون المعدومة = الديون المعدومة خلال العام + الديون المعدومة عند الجرد .

= ١٥٠ + ١٠٠ = ٢٥٠ جنيه

مخصص الديون المشكوك فيها المراد تكوينه =

٤٩٠٠ × ١٠٪ + ٤٩٠ جنيه .

**الطريقة الأولى:**

تسوية الديون المعدومة مع حساب الأرباح والخسائر .

**قيود اليومية:**

| ١٠٠ | ١٠٠ | من حـ/ الديون المعدومة<br>الى حـ/ المدينين<br>(اثبات الديون التى أعدمت عند الجرد) | ٩٦/١٢/٣١ |
|---|---|---|---|
| ٢٥٠ | ٢٥٠ | من حـ/ الأرباح والخسائر<br>الى حـ/ الديون المعدومة<br>(اقفال حساب الديون المعدومة فى حـ/ الأرباح والخسائر) | ٩٦/١٢/٣١ |
| ١٩٠ | ١٩٠ | من حـ/ مصروفات ديون مشكوك فيها<br>الى حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها<br>(تسوية مخصص الديون المشكوك فيها ليصبح ١٠٪ من المدينين ) | ٩٦/١٢/٣١ |

**ويمكن تصوير الحسابات على النحو التالى :**

**حـ/ الديون المعدومة**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٤٢٠ | رصيد ٩٦/١٢/٣١ | ٥٢٠ | من حـ/ أ.خ ٩٦/١٢/٣١ |
| ١٠٠ | الى حـ/ المدينين | | |
| ٥٢٠ | | ٥٢٠ | |

**حـ/المدينين**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٥٠٠٠ | رصيد ٩٦/١٢/٣١ | ١٠٠ | من حـ/ الديون المعدومة ٩٦/١٢/٣١ |
| | | ٤٩٠٠ | رصيد مرحل ٩٦/١٢/٣١ |
| ٥٠٠٠ | | ٥٠٠٠ | |
| ٤٩٠٠ | رصيد منقول ٩٧/١/١ | | |

**حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٤٩٠ | رصيد مرحل ٩٦/١٢/٣١ | ٣٠٠ | رصيد ٩٦/١٢/٣١ |
| | | ١٩٠ | من حـ/ مصروفات ديون مشكوك فيها |
| ٤٩٠ | | ٤٩٠ | |
| | | ٤٩٠ | رصيد منقول ٩٧/١/١ |

**حـ/ مصروفات ديون مشكوك فيها**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١٩٠ | الى حـ/ مخصص د. م فيها ٩٦/١٢/٣١ | ١٩٠ | من حـ/ أ.خ ٩٦/١٢/٣١ |
| ١٩٠ | | ١٩٠ | |

**حـ/ أ.خ السنة المنتهية فى ٩٦/١٢/٣١**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٢٥٠ | الى حـ/ الديون المعدومة | | |
| ١٩٠ | الى حـ/ مصروفات الديون المشكوك فيها | | |

**الطريقة الثانية:**

تسوية الديون المعدومة مع حساب مخصص الديون المشكوك فيها .

**قيود اليومية :**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٠٠ | | من حـ/ الديون المعدومة | ٩٦/١٢/٣١ |
| | ١٠٠ | الى حـ/ المدينين | |
| | | (اثبات الديون التى أعدمت عند الجرد) | |
| ٢٥٠ | | من حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها | ٩٦/١٢/٣١ |
| | ٢٥٠ | الى حـ/ الديون المعدومة | |
| | | (اقفال حساب الديون المعدومة فى حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها | |
| ٤٤٠ | | من حـ/ مصروفات ديون مشكوك فيها | ٩٦/١٢/٣١ |
| | ٤٤٠ | الى حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها | |
| | | (اثبات زيادة مخصص الديون المشكوك فيها ليصبح رصيده ١٠٪ من المدينين) | |
| ٤٤٠ | | من حـ/ أ. خ | ٩٦/١٢/٣١ |
| | ٤٤٠ | الى حـ/ مصروفات /ديون مشكوك فيها | |
| | | (اقفال مصروفات د. م فيها فى حـ/ أ.خ ) | |

**ويمكن تصوير الحسابات على النحو التالى :**

**حـ/ الديون المعدومة**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١٥٠ | رصيد ٩٦/١٢/٣١ | ٢٥٠ | من حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها ٩٦/١٢/٣١ |
| ١٠٠ | الى حـ/ المدينين ٩٦/١٢/٣١ | | |
| ٢٥٠ | | ٢٥٠ | |

### ح/ المدينين

| منه | البيان | له | البيان |
|---|---|---|---|
| ٥٠٠٠ | رصيد ٩٦/١٢/٣١ | ١٠٠ | من ح/ الديون المعدومة ٩٦/١٢/٣١ |
| | | ٤٩٠٠ | رصيد مرحل ٩٦/١٢/٣١ |
| ٥٠٠٠ | | ٥٠٠٠ | |
| ٤٩٠٠ | رصيد منقول ٩٧/١/١ | | |

### ح/ مخصص الديون المشكوك فيها

| منه | البيان | له | البيان |
|---|---|---|---|
| ٢٥٠ | الى ح/ الديون المعدومة | ٣٠٠ | رصيد ٩٦/١٢/٣١ |
| ٤٩٠ | ٩٦/١٢/٣١ | ٤٤٠ | من ح/ مصروفات ديون مشكوك فيها ٩٦/١٢/٣١ |
| ٧٤٠ | رصيد مرحل ٩٦/١٢/٣١ | | |
| | | ٧٤٠ | |
| | | ٤٩٠ | رصيد منقول ٩٧/١/١ |

### ح/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٩٦/١٢/٣١

| منه | البيان | له | البيان |
|---|---|---|---|
| ٤٤٠ | الى ح/ مصروفات الديون المشكوك فيها | | |

### ح/ مصروفات ديون مشكوك فيها

| منه | البيان | له | البيان |
|---|---|---|---|
| ٤٤٠ | الى ح/ مخصص د.م ٩٦/١٢/٣١ | ٤٤٠ | من ح/ أ.خ ٩٦/١٢/٣١ |
| ٤٤٠ | | ٤٤٠ | |

ومن الملاحظ أن حساب الأرباح والخسائر قد حمل فى كلتا الطريقتين بنفس المبلغ وهو ٤٤٠ جنيه ، وفى كلتا الطريقتين تظهر الميزانية العمومية على النحو التالى :

أصول — الميزانية العمومية — خصوم

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٤٩٠٠ | مدينون | | | | |
| | ٤٩٠ | (–) مخصص الديون | | | | |
| ٤٤١٠ | | المشكوك فيها | | | | |

(٤) اظهار القيمة النقدية للمدينين فى الميزانية العمومية :

لقد توصلنا من الخطوات السابقة الى أن رصيد حساب المدينين الذى يظهر فى الميزانية العمومية هو الرصيد الظاهر بميزان المراجعة بعد استبعاد ما يعدم من ديون عند الجرد على أن يستبعد أيضا من هذا الرصيد (استبعاد شكلى) قيمة مخصص الديون المشكوك فيها التى ترى المنشأة تكوينه لمقابلة عدم وفاء بعض المدينين بالتزاماتهم ، ويكون ناتج الطرح الشكلى ممثلا لقيمة الديون الجيدة فى تاريخ الميزانية.

وبالرغم من أن قيمة الديون الجيدة تعبر عن الديون المنتظر تحصيلها من مدينين يسددون التزاماتهم، الا أنه قد يحدث خلال الفترة المالية التالية أن تسمح المنشأة لهؤلاء العملاء بخصم نقدى اذا ما تم الوفاء من جانبهم بهذه الديون قبل مواعيد الاستحقاق المتفق عليها .

ولذلك فكما تحتاط المنشأة للديون المشكوك فيها ، فانها تحتاط أيضا لما تمنحه المنشأة من خصم نقدى للعملاء ، وذلك عن طريق تكوين مخصص يعرف باسم "مخصص الخصم المسموح به" ، يحمل حساب مصروفات الخصم المسموح به وذلك

بالقيد الآتى :

| ... | ... | من حـ/ مصروفات خصم مسموح به<br>الى حـ/ مخصص الخصم المسموح به<br>(تكوين مخصص للخصم المسموح به) | نهاية السنة المالية |
|---|---|---|---|

على أن يقفل حـ/ مصروفات الخصم المسموح به فى حـ/ أ.خ ×× من حـ/ أ.خ ×× الى حـ/ مصروفات خصم مسموح

وغالبا ما يتم تحديد قيمة مخصص الخصم المسموح به علي أساس نسبة مئوية من الديون الجيدة أى تحتسب النسبة المئوية من رصيد حساب المدينين الظاهر بالميزانية العمومية بعد إستبعاد قيمة مخصص الديون المشكوك فيها .

وفيما يتعلق بالعلاقة بين هذا المخصص وحساب الخصم المسموح به ، فلا تختلف عن العلاقة بين حساب الديون المعدومة وحساب مخصص الديون المشكوك فيها أى أن حساب الخصم المسموح به يتم تسويته مع حساب الأرباح والخسائر أو مع حساب مخصص الخصم المسموح به .

**مثال :**

ظهرت الأرصدة التالية بميزان المراجعة لاحدى المنشآت فى ١٩٩٤/١٢/٣١ :

| أرصدة مدينة | أرصده دائنه | اسم الحســـاب |
|---|---|---|
| ٨٢٠٠ | | مدينون |
| ٥٢٠ | | ديون معدومة |
| | ٦٥٠ | مخصص الديون المشكوك فيها |
| ٦٠ | | خصم مسموح به |
| | ٨٠ | مخصص خصم مسموح به |

وعند الجردتين أنه اعدم دين قدره ٢٠٠ جنيه ويراد عمل مخصص للديون المشكوك فيها بمعدل ١٠٪ من المدينين ومخصص للخصم المسموح به ١٪

**والمطلوب:**

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات التسويات الجردية ، وتصوير حسابات الأستاذ اللازمة لاثبات ما تقدم ، مع بيان أثر العمليات السابقة على الحسابات الختامية والميزانية العمومية .

أولا : الحل باتباع طريقة تسوية حسابى الديون المعدومة والخصم المسموح به مع حساب الأرباح والخسائر .

**قيود اليومية:**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠ | | من حـ/ الديون المعدومة | ٩٤/١٢/٣١ |
| | ٢٠٠ | الى حـ/ المدينين | |
| | | (اثبات الديون المعدومة عند الجرد) | |
| | | من حـ/ الأرباح والخسائر | ٩٤/١٢/٣١ |
| ٧٢٠ | ٧٢٠ | الى حـ/ الديون المعدومة | |
| | | (اقفال حـ/ الديون المعدومة فى حـ/ أ.خ) | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٦٠ | | من حـ/ الأرباح والخسائر | ٩٤/١٢/٣١ |
| | ٦٠ | الى حـ/ الخصم المسموح به | |
| | | (اقفال حـ/ الخصم المسموح به فى حـ/ أ.خ) | |
| ١٥٠ | | من حـ/ مصروفات ديون مشكوك فيها | ٩٤/١٢/٣١ |
| | ١٥٠ | الى حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها | |
| | | (تعديل حساب مخصص الديون المشكوك فيها ليصبح ١٠٪ من المدينين) | |
| ٨ | | من حـ/ مخصص الخصم المسموح به | ٩٤/١٢/٣١ |
| | ٨ | الى حـ/ الأرباح والخسائر | |
| | | (تعديل حساب مخصص الخصم المسموح به ليصبح ١٪ من الديون الجيدة) | |

وتظهر الحسابات على النحو التالى :

منه — حـ/الديون المعدومة — له

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٥٢٠ | رصيد ٩٤/١٢/٣١ | ٧٢٠ | من حـ/ أ.خ ٩٤/١٢/٣١ |
| ٢٠٠ | الى حـ/ المدينين ٩٤/١٢/٣١ | | |
| ٧٢٠ | | ٧٢٠ | |

منه — حـ/المدينين — له

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٨٢٠٠ | رصيد ٩٤/١٢/٣١ | ٢٠٠ | من حـ/ الديون المعدومة ٩٦/١٢/٣١ |
| | | ٨٠٠٠ | رصيد مرحل ٩٤/١٢/٣١ |
| ٨٢٠٠ | | ٨٢٠٠ | |
| ٨٠٠٠ | رصيد منقول ٩٥/١/١ | | |

### حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٨٠٠ | رصيد مرحل ٣١/١٢/٩٤ | ٦٥٠ | رصيد ٣١/١٢/٩٤ |
| | | ١٥٠ | من حـ/ مصروفات ديون مشكوك فيها ٣١/١٢/٩٤ |
| ٨٠٠ | | ٨٠٠ | |
| | | ٨٠٠ | رصيد منقول ١/١/٨٥ |

### حـ/ الخصم المسموح به

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٦٠ | رصيد ٣١/١٢/٩٤ | ٦٠ | من حـ/ أ.خ ٣١/١٢/٩٤ |
| ٦٠ | | ٦٠ | |

### حـ/ مخصص الخصم المسموح به

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٨ | إلى حـ/ أ.خ ٣١/١٢/٩٤ | ٨٠ | رصيد ٣١/١٢/٩٤ |
| ٧٢ | رصيد مرحل ٣١/١٢/٩٤ | | |
| ٨٠ | | ٨٠ | |
| | | ٧٢ | رصيد منقول ١/١/٩٥ |

### حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٣١/١٢/٩٤

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٧٢٠ | الى حـ/ الديون المعدومة | ٨ | من حـ/ الخصم المسموح به |
| ٦٠ | الى حـ/ الخصم المسموح به | | |
| ١٥٠ | الى حـ/ مصروفات الديون المشكوك فيها | | |

ثانيا : الحل باتباع طريقة تسوية حساب الديون المعدومة مع حساب مخصص الديون المشكوك فيها ، وتسوية حساب الخصم المسموح به مع حساب مخصص الخصم المسموح به .

**قيود اليومية :**

| مدين | دائن | البيان | التاريخ |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠ | | من حـ/ الديون المعدومة | ٩٤/١٢/٣١ |
| | ٢٠٠ | الى حـ/ المدينين | |
| | | (اثبات الديون المعدومة عند الجرد) | |
| | | من مذكورين | ٩٤/١٢/٣١ |
| ٧٠ | | حـ/ مصروفات مشكوك فيها | |
| ٦٥٠ | | حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها | |
| | ٧٢٠ | الى حـ/ الديون المعدومة | |
| | | (اقفال حساب الديون المعدومة مع حساب مخصص الديون المشكوك فيها بما قيمته ٦٥٠ج ، وتحميل الزيادة على حـ/ مصروفات د. م فيها | |
| ٧٠ | | من حـ/ أ.خ | ٩٤/١٢/٣١ |
| | ٧٠ | الى حـ/ مصروفات د.م فيها | |
| ٦٠ | | من حـ/ مخصص الخصم المسوح به | ٩٤/١٢/٣١ |
| | ٦٠ | الى حـ/ الخصم المسموح به | |
| | | (اقفال حـ/ الخصم المسموح به فى حـ/ مخصص الخصم المسموح به) | |
| | | من مذكورين | ٩٤/١٢/٣١ |
| ٨٠٠ | | حـ/ مصروفات ديون مشكوك فيها | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٥٢ | | حـ/ مصروفات خصم مسموح به | |
| | | الى مذكورين | |
| | ٨٠٠ | حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها | |
| | ٥٢ | حـ/ مخصص الخصم المسموح به | |
| | | (ترحيل حسابى مصروفات الديون المشكوك فيها ومصروفات الخصم المسوح به ليصبح الأول ١٠٪ من المدينين ، وليصبح الثانى ١٪ من الديون الجيدة) | |
| ٨٥٢ | | من حـ/ أ.خ | |
| | | الى مذكورين | |
| | ٨٠٠ | حـ/ مصروفات ديون مشكوك فيها | |
| | ٥٢ | حـ/ مصروفات خصم مسموح به | |

وبذلك تظهر الحسابات كما يلى :

منه     حـ/ الديون المعدومة     له

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٥٢٠ | رصيد ٣١/١٢/٩٤ | ٧٢٠ | من مذكورين ٣١/١٢/٩٤ |
| ٢٠٠ | الى حـ/ المدينين ٣١/١٢/٩٤ | | |
| ٧٢٠ | | ٧٢٠ | |

**حـ/ المدينين**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٨٢٠٠ | رصيد ٣١/١٢/٩٤ | ٢٠٠ | من حـ/ الديون المعدومة ٣١/١٢/٩٤ |
| | | ٨٠٠٠ | رصيد مرحل ٣١/١٢/٩٤ |
| ٨٢٠٠ | | ٨٢٠٠ | |
| ٨٠٠٠ | رصيد منقول ١/١/٩٥ | | |

**حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٦٥٠ | الى حـ/ الديون المعدومة ٣١/١٢/٩٤ | ٦٥٠ | رصيد ٣١/١٢/٩٤ |
| ٦٥٠ | | ٦٥٠ | |
| ٨٠٠ | رصيد مرحل ٣١/١٢/٩٤ | ٨٠٠ | من حـ/ مصروفات د.م فيها ٣١/١٢/٩٤ |
| ٨٠٠ | | ٨٠٠ | |
| | | ٨٠٠ | رصيد منقول ١/١/٩٥ |

**حـ/ الخصم المسموح به**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٦٠ | رصيد ٣١/١٢/٩٤ | ٦٠ | من حـ/ مخصص الخصم المسموح به |
| ٦٠ | | ٦٠ | |

منه — ح/ مخصص الخصم المسموح به — له

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٦٠ | الى حـ/ الخصم المسموح به | ٨٠ | رصيد ١٩٩٤/١٢/٣١ |
| ٧٢ | رصيد مرحل ١٩٩٤/١٢/٣١ | ٥٢ | من حـ مصروفات خصم مسموح به ٩٤/١٢/٣١ |
| ١٣٢ | | ١٣٢ | |
| | | ٧٢ | رصيد منقول ١٩٩٥/١/١ |

منه — حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ١٩٩٤/١٢/٣١ — له

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٧٠ | الى حـ/ مصروفات ديون مشكوك فيها | | |
| ٨٠٠ | حـ/مصروفات ديون مشكوك فيها | | |
| ٥٢ | حـ/مصروفات خصم مسموح به | | |

من الواضح أنه فى كلتا الطريقتين قد حمل حساب الأرباح والخسائر بما قيمته ٩٢٢ جنيه، وبذلك تظهر الميزانية كما يلى :

أصول — الميزانية العمومية فى ١٩٩٤/١٢/٣١ — خصوم

| أصول | | | خصوم | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ٨٠٠٠ | مدينون | | | |
| | ٨٠٠ | (-) مخصص الديون المشكوك فيها | | | |
| | ٧٢٠٠ | | | | |
| | ٧٢ | (-) مخصص الخصم المسموح به | | | |
| ٧١٢٨ | | | | | |

**ملحوظـة:**

قد تم حساب مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها الجديد بنسبة ١٠٪ من رصيد المدينين الظاهر بميزان المراجعة بعد تخفيضه بالديون التى أعدمت عند الجرد ، ولذلك فان مخصص الديون المشكوك فيها الجديد =

١٠٪ (٨٢٠٠ – ٢٠٠) = ١٠٪ × ٨٠٠٠ = ٨٠٠ جنيه

كما انه قد تم حساب مخصص الخصم المسموح به الجديد بنسبة ١٪ من الديون الجيدة حيث أن الخصم المسموح به لن يمنح الا للديون الجيدة فقط، وتتمثل الديون الجيدة فى الرصيد الحقيقى للمدينين مطروحا منه مخصص الديون المشكوك فيها ، ولذلك فان مخصص الخصم المسموح به الجديد =

١٪ × (٨٠٠٠ – ٨٠٠) = ١٪ × ٧٢٠٠ = ٧٢ جنيه .

**المعالجة المحاسبية للديون المعدومة المستردة (المبعوثة):**

اذا ما تحسنت الأحوال المالية لأولئك العملاء الذين تم اعدام ما كان مستحقا عليهم من ديون – سواء جزئيا أو كليا – وتيسر للمشروع استرداد جزء او كل ما سبق اعدامه من ديون ، فانه يطلق على تلك الديون المستردة مصطلح الديون المبعوثه أو الديون المستردة . ولاثبات استعاده مستحقات المشروع طرف الغير وبقيمة ما يمكن استرداده – تثبت أولا مديونية العميل بجعل حـ/ العملاء مدينا مقابل دائنيه ما يلى :

أ- حـ/ الديون المبعوثة أو المستردة دائنا .

ب- حـ/ مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها دائنا .

ويتم ذلك بالقيد الآتى

| | | |
|---|---|---|
| xxx | | من حـ/ اجمالى العملاء (اسم العميل) |
| | xx | الي حـ/ الديون المبعوثة أو المسترده |
| | xx | أو الى حـ/ مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها |
| | | إثبات استحقاق الديون التى سبق اعدامها |

من الواضح أنه يترتب على القيد السابق اعادة مديونية العميل من جديد مقابل تعلية القيمة لحساب الديون المبعوثة أو مخصص الديون المشكوك فيها وعند تحصيل تلك الديون يتم القيد كما يلى .

| | | |
|---|---|---|
| xx | | من حـ/ الخزينة (النقدية) |
| | | أو حـ/ الشيكات الواردة للتحصيل |
| | xx | الى حـ/ اجمالى العملاء |
| | | تحصيل الديون السابق اعدامها على العميل ....... |

## ثامنا: بضاعة آخر المدة

تقوم المنشأة فى نهاية كل فترة مالية بجرد بضاعة آخر الفترة وذلك لحصر جميع أصناف البضاعة التى تملكها المنشأة فى تاريخ عمل الميزانية ، ويتم هذا الجرد عن طريق عد أو وزن أو قياس أصناف البضاعة الموجودة فى تاريخ الجرد، واثبات نتيجة ذلك فى قوائم يطلق عليها (قوائم الجرد) .

ويقصد بالضاعة التى تملكها المنشأة فى نهاية الفترة المالية بأنها تلك البضاعة التى تملكها المنشأة فى نهاية الفترة بغض النظر عن مكان وجودها سواء كانت فى مخازن المنشأة أو معارضها أو فروعها أو لدى الوكلاء أو فى الجمارك أو فى الطريق، ولذلك يستبعد من قوائم الجرد كميات البضاعة الموجودة فى مخازن المنشأة وليست ملكا لها كتلك البضاعة التى تكون لديها كأمانة أو لبيعها لحساب الغير .... الخ .

وبعد حصر كميات البضاعة التى تملكها فى نهاية المدة، تقوم المنشأة بتقييم هذه البضاعة .

والقاعدة المتبعة فى تقييم البضاعة الباقية آخر المدة التجارية هى "سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل) تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر .

وتعنى هذه القاعدة بأنه فى حالة اذا كان سعر السوق أكبر من سعر التكلفة ، فانه يجب تقييم هذه البضاعة بسعر التكلفة لأنه الأقل وذلك لاستبعاد أية أرباح لم تتحقق وهى تلك المتمثلة فى الفرق بين سعر التكلفة للبضاعة وسعر السوق لها .

كما أنه اذا ما كان سعر السوق أقل من سعر التكلفة ، فانه يجب تطبيقا لهذه القاعدة تقييم هذه البضاعة بسعر السوق لأنه الأقل وذلك للاحتياط ضد احتمال وقوع

خسائر عند بيع هذه البضاعة فى الفترة التالية بفرض استمرار سريان السعر الأقل وهو سعر السوق .

والمقصود بسعر التكلفة ثمن الشراء للبضاعة مضافا اليه مصروفات الشحن والتأمين والرسوم الجمركية والنقل للداخل ، وعمولة وكلاء الشراء ، وكافة المصروفات الأخرى التى تتحملها المنشأة حتى تصل البضاعة الى مخازن المنشأة .

كما أن المقصود بسعر السوق هو السعر الذى يمكن للمنشأة الشراء به من السوق فى تاريخ الجرد لما يماثل البضاعة التى لديها ويطلق عليه سعر الاستبدال، وقد يقصد به السعر الذى يمكن للمنشأة ان تبيع به البضاعة فى تاريخ الجرد .

ومن الجدير بالذكر انه عند قيام المنشأة بتطبيق قاعدة التقييم على أساس سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل فانه يجب أن تقوم المنشأة بأخذ أقل السعرين بالنسبة لكل مفردة من مفردات البضاعة على حدة .

**المعالجة المحاسبية لبضاعة أخر الفترة:**

بعد أن يتم جرد وتقييم بضاعة آخر الفترة ، فانه يتم اثباتها فى دفتر اليومية - كما سبق أن رأينا - بالقيد المحاسبى التالى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ... | | من حـ/ بضاعة آخر المدة | نهاية السنة المالية |
| | ... | الى حـ/ المتاجرة | |
| | | (اثبات البضاعة الباقية فى آخر المدة حسب كشوف الجرد) | |

ومن شأن القيد السابق، فتح حساب لبضاعة آخر المدة وظهور رصيده المدين

ضمن عناصر الأصول المتداولة بالميزانية العمومية فى نهاية المدة ، وترحيل قيمة هذه البضاعة الى الجانب الدائن من حساب المتاجرة حتى يمكن مقارنة تكلفة البضاعة المباعة بايراداتها .

**مثـال:**

بفرض أن تقييم بضاعة آخر الفترة فى ١٩٩٥/١٢/٣١ هو : ٥٠٠٠ جنيه بسعر التكلفة - ٤٧٠٠ بسعر السوق .

**المطلوب:**

اثبات المعالجة المحاسبية لبضاعة آخر الفترة ، واظهار أثرها على القوائم المالية.

تثبت بضاعة آخر المدة بسعر السوق لانه أقل من التكلفة ويكون القيد فى هذه الحالة كما يلى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٤٧٠٠ | | من حـ/ بضاعة آخر المدة | ٩٥/١٢/٣١ |
| | ٤٧٠٠ | الى حـ/ المتاجرة | |
| | | (اثبات البضاعة الباقية فى آخر المدة حسب كشوف الجرد) | |

وبذلك يظهر حسابى المتاجرة وبضاعة آخر المدة كما يلى :

| منه | | حـ/ بضاعة أخر المدة | | له |
|---|---|---|---|---|
| ٤٧٠٠ | الى حـ/ المتاجرة ٩٥/١٢/٣١ | | ٤٧٠٠ | رصيد مرحل ٩٥/١٢/٣١ |
| ٤٧٠٠ | | | ٤٧٠٠ | |
| ٤٧٠٠ | رصيد منقول ٩٦/١/١ | | ٤٧٠٠ | |

| منه | | حـ المتاجرة | | له |
|---|---|---|---|---|
| | | | ٤٧٠٠ | من حـ/ بضاعة أخر المدة ١٩٩٥/١٢/٣١ |

ويظهر رصيد بضاعة أخر المدة فى الميزانية العمومية كما يلى :

| أصول | | الميزانية العمومية فى ٩٥/١٢/٣١ | | خصوم |
|---|---|---|---|---|
| ٤٧٠٠ | بضاعة أخر المدة | | | |

مما سبق فى ظل اسلوب الجرد الدورى يتم تحديد تكلفة المخزون من جهة وسعر السوق من جهة أخرى ويتم القيد بتلك القيمة

| | | |
|---|---|---|
| xx | | من حـ/ مخزون بضاعة أخر المدة |
| | xx | الى حـ/ المتاجرة (قائمة الدخل) |
| | | اثبات بضاعة أخر المدة |

أما فى ظل أسلوب الجرد المستمر فان حساب مخزون البضاعة انما يظهر رصيد البضاعة المتبقية آخر المدة بسعر التكلفة ... وهكذا وإذا ما كانت التكلفة أقل من سعر السوق فإن الأمر يحتاج الى اجراء أى تسويات ... وتظهر البضاعة لآخر المدة حسب القيمة الظاهرة بها بحساب مخزون البضاعة ... أما إذا جاء سعر السوق أقل من التكلفة وبمقدار الفرق يجرى القيد الآتى :

| | | |
|---|---|---|
| xx | | من حـ/ خسارة تقيم المخزون |
| | xx | الى حـ/ مخصص تخفيض اسعار المخزون |
| | | تخفيض مخزون آخر المدة الى سعر السوق |

هذا وتقفل خسارة تقييم المخزون فى قائمة الدخل أو حساب أ.خ ويجعل هذا الحساب مدينا فى مقابل دائنية حساب خسارة تقييم المخزون .

| | | |
|---|---|---|
| xx | | من حـ/ أ.خ |
| | xx | الى حـ/ خسارة تقييم المخزون |
| | | اقفال خسارة تقييم المخزون |

أما حـ المخصص فيظهر مطروحا من قيمة المخزون بضاعة المركز المالى على النحو التالى :

**قائمة المركز المالى**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| xxx | xxx | مخزون آخر المدة | | |
| xx | xx | - مخصص تخفيض اسعار | | |
| xxx | | مخزون | | |

وفى السنوات المالية التالية يتم تعديل هذا المخصص بالزيادة أو النقص حسب الظروف . فإذا أردنا زيادة المخص يتم إجراء قيد مشابه لقيد تكوين المخصص بقيمة الزيادة كالآتى :

| | | |
|---|---|---|
| xx | | من حـ/ خسارة تقييم المخزون |
| | xx | الى حـ/ مخصص تخفيض اسعار المخزون |
| | | زيادة مخصص تخفيض اسعار مخزون |

أما إذا أردنا تخفيض المخصص فيجرى القيد الآتى

| | | |
|---|---|---|
| xx | | من حـ/ مخصص تخفيض اسعار مخزون |
| | xx | الى حـ/ خسارة مسترده من تقيم المخزون |
| | | تخفيض مخصص اسعار مخزون |

**مثال(١):**

أظهر ميزان المراجعة بأحد المشروعات الفردية الذى يطبق الجرد المستمر تكلفة المخزون فى آخر عام سنه ١٩٩٩ على النحو التالى :

| أرصدة مدينة | أرصده دائنه | اسم الحساب |
|---|---|---|
| ٥٨٨٠٠ | | مخزون البضاعة |

هذا وتقدر سعر السوق للمخزون مبلغ ٥٧٠٠٠ج

**المطلوب : اجراء قيود التسوية اللازم وبيان الأثر على حساب النتيجة والميزانية .**

**الاجابـة:**

يقدر المخصص المطلوب تكونيه فى نهاية عام ١٩٩٨ بالفرق بين تكلفة المخزون وسعره السوق (٥٨٨٠٠ - ٧٥,٠٠٠) = ١٨٠٠ ج وذلك بموجب القيد الآتى :

| | | |
|---|---|---|
| ١٨٠٠ | | من حـ/ خسائر تقييم المخزون |
| | ١٨٠٠ | الى حـ/ مخصص تخفيض اسعار المخزون |
| | | تكوين مخصص تخفيض اسعار المخزون |

الأثر على حساب النتيجة وقائمة المركز المالى

**حـ/ أ.خ السنة المالية المنتهية فى ١٩٩٨/١٢/٣١**

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ١٨٠٠ | خسائر تقيم المخزون | | |

**قائمة المركز المالى فى ١٩٩٨/١٢/٣١**

| منه | | له |
|---|---|---|
| | ٥٨٨٠٠ | مخزون البضاعة |
| | ١٨٠٠ | - مخصص تخفيض |
| ٥٧,٠٠٠ | | اسعار المخزون |

**مثال(٢) :**

اظهر ميزان المراجعة بالمشروع السابق مخزون البضاعة فى ١٩٩٩/١٢/٣١م على النحو التالى :

| أرصدة مدينة | أرصده دائنه | اسم الحســـاب |
|---|---|---|
| ١٠٢,٥٠٠ | | مخزون البضاعة |
| | ١٨٠٠ | مخصص تخفيض اسعار المخزون |

هذا ويقدر سعر المخزون السلعى فى هذا التاريخ بنحو ١٠١,٠٠٠ج

**المطلوب** : اجراء قيد التسوية اللازمة لاثبات وبيان الأثر على حسابات النتيجة وقائمة المركز المالى .

**الاجابه:**

يقدر المخصص المطلوب تكوينه فى نهاية عام ١٩٩٩م بالفرق بين تكلفة المخزون وسعره السوقى (١٠٢٥٠٠ - ١٠١٠٠٠) ١٥٠٠ج . ونظرا لوجود مخصص من العام الماضى بمبلغ ١٨٠٠ج فانه يتم تخفيض هذا المخصص بمبلغ ٣٠٠ج كالآتى :

| | | |
|---|---|---|
| ٣٠٠ | | من حـ/ مخصص تخفيض اسعار المخزون |
| | ٣٠٠ | الى حـ/ خسائر مستردة من تقييم المخزون |
| | | تكوين مخصص تخفيض اسعار المخزون |

الأثر على حساب النتيجة :

منه — حـ/أ.خ عن السنة المالية المنتهية فى ٣١/١٢/١٩٩٩م — له

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | ٣٠٠ | خسائر مستردة من تقييم المخزون |

منه — قائمة المركز المالى فى ٣١/١٢/١٩٩٩م — له

| | | |
|---|---|---|
| | ١٠٢٥,٥٠ | مخزون البضاعة |
| | ١,٥٠٠ | - مخصص تخفيض اسعار المخزون |
| ١٠١,٠٠٠ | | |

# حالات تطبيقية وأسئلة نظرية

## أولا : تطبيقات وحالات عملية :

**التمرين (١) محلول :**

فيما يلى بيان الأرصدة المستخرجة من دفاتر باسم كمال بتاريخ ١٩٩٦/٦/٣٠ :

٢٠٠٠ بضاعة أول المدة - ١٥٠٠٠ مشتريات - ١٣٠٠٠ مبيعات ٥٠ مردودات داخلة - ١٠٠ مردودات خارجة - ٢٠٠ أثاث - ٥٥٠ بنك - ١٢٠٠ صندوق - ٤٥٠ أجور - ٥٠ نور ومياه - ٣٢٥٠ مدينون - ٢٥٠٠ مطلوبات - ٤٢٠ ايجار - ٣٠ أدوات كتابية ومطبوعات - ١٠٠ إعلان - ٤٥٠ أ.ق - ١٥٠ أ.د - ؟؟ رأس المال .

فاذا علمت أن بضاعة آخر المدة قدرت بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه .

**فالمطلوب :**

تصوير حساب المتاجرة ، حساب الارباح والخسائر عن سنة ١٩٩٦/٩٥ والميزانية فى ١٩٩٦/٦/٣٠ .

**( الحـــل )**

يبدأ الطالب باعداد ميزان المراجعة لاستخراج رصيد حساب رأس المال ويتضح أن رصيده ٨٠٠٠ جنيه )

### حـ/ المتاجرة عن السنة المنتهية فى ٣٠/٦/١٩٩٦

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | الى حـ/ بضاعة أول المدة (إثبات) | ٦٠٠٠ | من حـ/ بضاعة آخر المدة (إثبات) |
| ١٥٠٠٠ | الى حـ/ المشتريات | ١٣٠٠٠ | من حـ/ المبيعات |
| ٥٠ | الى حـ/ مردودات داخله | ١٠٠ | من حـ/ مردودات خارجة |
| ٢٠٥٠ | الى حـ/ أ.خ (مجمل الربح) | | |
| ١٩١٠٠ | | ١٩١٠٠ | |

### حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٣٠/١٦/١٩٩٦

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٤٥٠ | الى حـ/ الاجور | ٢٠٥٠ | من حـ/ المتاجرة (مجمل الربح) |
| ٥٠ | الى حـ/ النور والمياه | | |
| ٤٢٠ | الي حـ/ الايجار | | |
| ٣٠ | الى حـ/ الادوات الكتابية والمطبوعات | | |
| ١٠٠ | الى حـ/ الإعلان | | |
| ١٠٠٠ | الى حـ/ رأس المال أو الى حـ/ جارى صاحب المشروع (صافى الربح) | | |
| ٢٠٥٠ | | ٢٠٥٠ | |

أصول — الميزانية العمومية فى ٣٠/٦/١٩٩٦ — خصوم

| | | أصول | خصوم | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠ | | **اصول ثابته** | رأس المال | ٨٠٠٠ | |
| | | أثاث | +صافى الربح | ١٠٠٠ | |
| | | | (أو جارى صاحب المشروع | | ٩٠٠٠ |
| | | **اصول متداولة** | **التزامات قصيرة الاجل:** | | |
| | ٦٠٠٠ | بضاعة آخر المدة | | | |
| | ٤٥٠ | أوراق القبض | أوراق الدفع | ١٥٠ | |
| | ٣٢٥٠ | مدينون | مطلوبات | ٢٥٠٠ | |
| | ٥٥٠ | بنك | | | ٢٦٥٠ |
| | ١٢٠٠ | صندوق | | | |
| ١١٤٥٠ | | | | | |
| ١١٦٥٠ | | | | | ١١٦٥٠ |

**التمرين (٢) : (غير محلول)**

ظهرت الأرصدة الاتية بميزان المراجعة لاحدى المشروعات التجارية فى نهاية السنة المالية

| منه | له | اسم الحساب |
|---|---|---|
| | ٨٠٠٠ | رأس المال |
| ١٤٠٠ | | أثاث |
| ٣٨٠٠ | | سيارات نقل |
| ١٨٥٠ | | بضاعة أول المدة |
| ٤١٥٠ | | مشتريات |

| | | |
|---|---|---|
| | ٧٢٥٠ | مبيعات |
| ٢١٠ | | مصاريف شراء |
| ١٧٠ | | مصاريف بيع |
| | ٢٠٠ | مردودات مشتريات |
| ٢٨٠ | | مهايا وأجور |
| ٤٤٠ | | ايجار |
| ١٠٠ | | مردودات مبيعات |
| ٢٤٠ | | مسحوبات |
| ٢٨٠٠ | | عملاء |
| ٧٠٠ | | مصروفات ادارية |
| | ٤٦٠ | موردون |
| ٢٥٠ | | نقدية |
| ٣٢٠ | | بنك |
| ١٥٩١٠ | ١٥٩١٠ | |

فاذا علمت أن بضاعة آخر المدة قدرت بسعر ٣٠٠٠ جنيه

**فالمطلوب:**

تصوير حساب المتاجرة وحساب الارباح والخسائر والميزانية مع اثبات قيود اليومية اللازمة.

**التمرين(٣):**

كانت الحسابات الختامية لاحد المشروعات الفردية التى قام باعدادها صاحب العمل عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٩٥/١٢/٣١ كما يلى :

أرصدة مدينة — **حـ/ المتاجرة فى ١٩٩٥/١٢/٣١** — أرصدة دائنة

| المبلغ | البيان | المبلغ | البيان |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠٠٠ | المشتريات | ٢٥٠٠٠٠ | المبيعات |
| ١٠٠٠٠ | مردودات المشتريات | ٨٠٠٠٠ | بضاعة أخر المدة |
| ١٠٠٠ | مصاريف نقل المشتريات | ١٠٠٠٠ | الخصم المكتسب |
| ٣٠٠٠ | عمولة وكلاء الشراء | ٢٠٠٠ | عمولة وكلاء البيع |
| ٤٠٠٠ | رسوم جمركية مصاريف لف وحزم | | |
| ٦٥٠٠٠ | بضاعة أخر المدة | | |
| ٧٠٠٠ | مردودات المبيعات | | |
| ٥٠٠٠٠ | مجمل الربح | | |
| ٣٤٢٠٠٠ | | ٣٤٢٠٠٠ | |

أرصدة مدينة — **حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ١٩٩٥/١٢/٣١** — أرصدة دائنة

| المبلغ | البيان | المبلغ | البيان |
|---|---|---|---|
| ٥٠٠٠ | مسموحات المشتريات | ٥٠٠٠ | مجمل الربح |
| ٤٠٠٠ | خصم مسموح به | ٦٥٠٠٠ | بضاعة أخر المدة |
| ٢٠٠٠ | خصم كمية مدين | ١٧٠٠٠ | ايراد عقار |
| ٣٠٠٠ | مصاريف دعايةواعلان | ١٠٠٠٠ | مسموحات المبيعات |
| ١٦٠٠٠ | مرتبات رجال البيع | ٢٠٠٠ | خصم كمية دائن |
| ٨٠٠٠ | نور ومياه | | |
| ٣٢٠٠٠ | مصاريف ادارية عمومية | | |
| ٢٥٠٠٠ | فائدة قرض | | |
| ٤٠٠٠ | مهايا ومرتبات | | |
| ٢٠٠٠٠ | صافى الربح | | |
| ١٥٥٠٠٠ | | ١٥٥٠٠٠ | |

وقد طلب صاحب العمل ابداء رأيك الفنى فيما الحسابات من بيانات وهل توافق عليها أم ترى اعادة عرضها بما يتمشى والأساس السليم .

**التمرين(٤):**

ظهرت الأرصدة التالية فى دفاتر إحدى المنشآت فى ٩٧/١٢/٣١ :

| منه | له | اسم الحساب |
|---|---|---|
| ٥٠٠ | | ايجار |
| ١٠٠ | | نور ومياه |
| ٦٠٠ | | اعلان |
| ١٠٠٠ | | مهايا |
| | ٣٠٠ | كوبونات أوراق مالية |
| | ٢٠٠ | ايراد عقار |

فاذ علمت أن :

١- الايجار الشهرى ٤٠ جنيه .

٢- فاتورة نور شهر ديسمبر ١٩٩٧ وقدرها ٢٠ج سددت فى شهر يناير ١٩٩٨.

٣- ضمن مصاريف الاعلان مبلغ ٥٠ج اعلانات لم تنشر بعد .

٤- هناك مهايا مستحقة لم تدفع قدرها ١٢٠ج .

٥- هناك كوبونات اوراق مالية لم تحصل بعد قيمتها ٩٠ج .

٦- الايراد السنوى للعقار ١٨٠ج .

**والمطلوب:**

١- إجراء قيود اليومية اللازمة للتسويات السابقة .

٢- تصوير الحسابات السابقة مع بيان اثر التسويات الجردية.

٣- بيان اثر التسويات الجردية على الحسابات الختامية والميزانية العمومية .

**التمرين(٥) :**

الآتى ارصدة ظهرت بميزان المراجعة فى ٩٥/١٢/٣١ لمنشأة الصالون الأحمر.

| أرصدة مدينة | أرصدة دائنه | اسم الحساب |
|---|---|---|
| ٥٠٠٠ | | عملاء |
| ٦٠٠ | | ديون معدومة |
| | ٢٠٠ | مخصص الديون المشكوك فيها |
| ٩٠ | | خصم مسموح به |
| | ١٢٠ | مخصص خصم مسموح به |

فاذا علمت أنه عند الجرد فى ٩٥/١٢/٣١ اتضح الاتى :

١- اعدم دين عند الجرد قدره ٢٠٠ج .

٢- اتضح ان الديون الجيدة ٤٥٠٠ج .

٣- تقرر تكوين مخصص للخصم المسموح به بنسبة ١٪ .

**والمطلوب:**

إجراء التسويات الجردية السابقة ، وقيود اليومية المتعلقة بها وتصوير الحسابات اللازمة ، وبيان أثر هذه التسويات على الحسابات الختامية والميزانية .

**التمرين(٦) :**

فى ١٩٩٤/١٢/٣١ ظهرت الأرصدة التالية فى ميزان المراجعة لشركة النهضة :

٣٠٠٠٠ أوراق قبض - ٢٠٠٠ مخصص أجيو - ١٠٠٠٠ أوراق مالية - ١٥٠٠ مخصص هبوط أسعار اوراق مالية .

وعند الجرد تبين الاتى :

١- بلغت قيمة الاوراق المالية فى البورصة يوم ١٩٩٤/١٢/٣١ ١١٥٠٠ جنيه .

٢- سعر الفائدة بالنسبة لخصم أوراق القبض ١٠٪، وأن متوسط فترة التحصيل الاوراق القبض ٤ شهور .

**والمطلوب :**

اعداد قيود التسوية الجردية، وتصوير الحسابات المتعلقة بها وبيان أثر هذه التسويات على الحسابات الختامية والميزانية .

**التمرين(٧) :**

فى ١٩٩٦/٤/١ اشترت منشأة الاخلاص آلة بمبلغ ٩٠,٠٠٠ جنيه وانفقت على شحنها والتأمين عليها ٢٠٠٠٠ج ، كما انفقت على تركيبها واجراء التجارب عليها ٢٥٠٠٠ج . ولقد قدر الخبراء العمر الانتاجى المتوقع للآلة بعشر سنوات ، تباع فى نهايتها كخردة بمبلغ ٣٥٠٠٠ج .

**والمطلوب :**

حساب استهلاك الآلة عن عام ١٩٩٦ وبيان كيفية اظهاره فى الحسابات الختامية والميزانية فى ١٩٩٦/١٢/٣١. وذلك بفرض ان المنشأة تتبع الطريقة المباشرة فى اثبات الاستهلاك .

**التمرين (٨) - محلول :**

ظهرت الأرصدة الآتية فى دفاتر مصطفى عبد الله بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٦٨ :

٥٠٠ مسحوبات - ٤٠٠ مصروفات متنوعة - ٢٠٠٠ أوراق مالية - ١٠٠ ديون معدومة - ٢٠٠٠ أوراق دفع - ٣٠ أجيو - ٥٠ خصم مسموح به - ٧٠ نور ومياه وتليفون - ١٠٠٠ مرتبات - ٦٠ إيجار - ٢٥٠ عمولة مبيعات - ٤٠٠ عمولة شراء - ٢٠٠ مردودات خارجة - ١٠٠ مردوادت داخلة - ٣٢٠٠٠ مبيعات - ٦٠٠ اثاث - ٢٥٨٠٠ مشتريات - ٥٠٠ بضاعة أول يناير ١٩٦٨ - ١٥٠٠ بنك - ٥٠٠ صندوق - ٢٧٥٠ مدينون - ٣٢٠٠ دائنون - ٢٥٠٠ أوراق قبض - ١٠٠ تامين ضد الحريق - ١٥٠ مصروفات نثرية - ؟؟ رأس المال .

وإذ علمت عند الجرد فى ١٩٦٨/١٢/٣١ ما يلى :

١- اتضح أن صافى الربح يعادل ٥٪ من صافى المبيعات .

٢- وجد عجز بالصندوق قدره خمسة جنيهات اعتبرت خسارة .

٣- تبين من كشف حساب البنك احتساب فوائد للمحل ١٠ج، كما تبين عليه جنيهان مصاريف .

٤- يستهلك الاثاث بواقع ٥٪ سنويا .

٥- متبقى من طوابع الدمغة ما قيمته خمسة جنيهات .

٦- متفق مع وكلاء الشراء على عمولة ٢٪ من قيمة المشتريات .

والمطلوب:

أولا : تصوير حسابى المتاجرة والارباح والخسائر عن سنة ١٩٦٨ .

ثانيا : تصوير الميزانية فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٨ .

ثالثا : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات المعلومات السابقة .

(معهد التعاون يوليو ١٩٦٩ )

(الحل)

اولا : ميزان المراجعة فى ١٩٦٨/١٢/٣١ .

| أرصدة مدينة | أرصدة دائنه | اسم الحســـــاب |
|---|---|---|
| ٥٠٠ | | مسحوبات |
| ٤٠٠ | | مصروفات متنوعة |
| ٣٠٠٠ | | أوراق مالية |
| ١٠٠ | | ديون معدومة |
| ٢٥٠٠ | ٢٠٠٠ | اوراق القبض – أوراق الدفع |
| ٣٠ | | أجيو |
| ٥٠ | | خصم مسموح به |
| ٧٠ | | نور ومياه وتليفون |
| ١٠٠٠ | | مرتبات |
| ٦٠٠ | | ايجار |
| ٢٥٠ | | عمولة شراء |
| ٤٠٠ | | عمولة مبيعات |
| ١٠٠ | ٢٠٠ | مردودات داخلة – مردودات خارجة |
| ٦٠٠ | ٣٢٠٠٠ | مشتريات – مبيعات |
| ٥٠٠٠ | | أثاث |
| | | بضاعة أول المدة ١٩٦٨ |

| أرصدة مدينة | أرصدة دائنه | اسم الحســـــاب |
|---|---|---|
| ١٥٠٠ | | بنك |
| ٥٠٠ | | صندوق |
| ٢٧٥٠ | ٣٢٠٠ | مدينون - دائنون |
| ١٠٠ | | تأمين ضد الحريق |
| ١٥٠ | | مصروفات نثرية |
| | ٨٠٠٠ | رأس المال |
| ٤٥٤٠٠ | ٤٥٤٠٠ | |

**حـ/ المتاجرة عن السنة المنتهية فى ١٩٦٨/١٢/٣١**

منه | له

| | منه | | له |
|---|---|---|---|
| ٥٠٠٠ | الى حـ/ بضاعة أول المدة | ٢٢٠٠٠ | من حـ/ المبيعات |
| ٢٥٨٠٠ | الى حـ/ المشتريات | ٢٠٠ | من حـ/ مردودات خارجه |
| ١٠٠ | الى حـ/ مردودات داخله | | |
| ٥١٦ | الى حـ/ عمولة الشراء | ٢٥٨٣ | من حـ/ بضاعة أخر المدة |
| ٤٣٦٧ | الى حـ/ أ.خ (مجمل الربح) | | |
| ٣٥٧٨٣ | | ٣٥٧٨٣ | |

منه — حـ/ الارباح والخسائر عن السنة المنتهية ٣١/١٢/٦٨ — له

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٤٠٢ | الى حـ/ مصروفات متنوعة | ٤٣٦٧ | من حـ/ المتاجرة ( مجمل الربح ) |
| ١٠٠ | الى حـ/ د. معدومة | ١٠ | من حـ/ فوائد البنك |
| ٣٠ | الى حـ/ أجيو | | |
| ٥٠ | الى حـ/ خصم مسموح به | | |
| ٧٠ | الى حـ/ مياه ونور وتليفون | | |
| ١٠٠٠ | الى حـ/ المرتبات | | |
| ٦٠٠ | الى حـ/ الايجار | | |
| ٢٥٠ | الى حـ/ عمولة مبيعات | | |
| ٣٠ | الى حـ/ مخصص استهلاك الاثاث | | |
| ٥ | الى حـ/ عجز الصندوق | | |
| ١٠٠ | الى حـ/ تامين ضد الحريق | | |
| ١٤٥ | الى حـ/ مصروفات نثرية | | |
| ١٥٩٥ | الى حـ/ رأس المال (صافى الربح) | | |
| ٤٣٧٧ | | ٤٣٧٧ | |

**ملاحظات :**

١- صافى الربح تم حسابة على النحو التالى :

٥٪ من صافى المبيعات (٣٢٠٠٠ – ١٠٠) × $\frac{٥}{١٠٠}$ = ١٥٩٥ ج

٢- استنتج اجمالى الربح من الفرق بين جانبى حساب الأرباح والخسائر وذلك

بعد معرفة صافى الربح من الخطوات السابقة .

٣- استنتجت بضاعة آخر المدة من الفرق بين جانبى المتاجرة بعد معرفة اجمالى الربح .

**ثانيا : الميزانية العمومية فى ١٩٦٨/١٢/٣١**

| أصول | | | خصوم | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | **أصول ثابتة** | | ٨٠٠٠ | رأس المال |
| | ٦٠٠٠ | أثاث | | ١٥٩٥ | + صافى الربح |
| | ٣٠ | - مخصص استهلاك | | ٩٥٩٥ | |
| ٥٧٠ | | اثاث | ٩٠٩٥ | ٥٠٠ | - المسحوبات |
| | | **أصول متداولة** | | | **خصوم متداولة** |
| ٣٥٨٣ | | بضاعة آخر المدة | ٣٢٠٠ | | دائنون |
| ٢٧٥٠ | | مدينون | ٢٠٠٠ | | أوراق الدفع |
| ٢٥٠٠ | | أوراق القبض | | | |
| ٣٠٠٠ | | أوراق مالية | | | |
| ١٥٠٨ | | بنك | | | |
| ٤٩٥ | | صندوق | | | |
| ٥ | | طوابع بريد باقية | | | **أرصدة دائنة أخرى** |
| | | | ١١٦ | | عمولة الشراء |
| ١٤٤١١ | | | ١٤٤١١ | | |

**ثالثاً : يتم اثبات قيود اليومية كما هو معروف .**

**التمرين (٩) محلول :**

**الاتى بيان الأرصدة المستخرة من دفاتر محمد كمال بتاريخ ٣١ ديسمبر ٩٤.**

**٤٠٠٠٠ مشتريات - ٤٥٠٠٠ مبيعات - ٦٧٠٠ بضاعة أول المدة - ٥٥٠ إيجار - ٤٣٠٠ مدينون - ٤٧٠٠ دائنون - ٥٠٠ مصروفات شراء - ١٢٠٠ مهايا - ٣٠٠ مردودات داخلة - ١٥٠ إعلان - ٥٠ تأمين ضد الحريق - ١٥٠٠ بنك - ١٠٠ صندوق - ٥٠٠ أثاث - ٨٠٠ سيارات - ٣٠٠٠ أوراق قبض - ١٠٠٠ أوراق دفع - ٣٥٠ مصروفات عمومية - ٤٠٠ مسحوبات - ٩٠٠٠ رأس المال .**

**والمطلوب :**

**١- تصوير حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر عن سنة ١٩٩٤ .**

**٢- تصوير الميزانية فى ٣١ / ١٢ / ١٩٩٤ .**

**اذا علمت أن :**

**١- أن بضاعة آخر المدة قدرت بسعر السوق بمبلغ ٦١٠٠ جنيه وبسعر التكلفة بمبلغ ٦٣٠٠ جنيه .**

**٢- انه وجدت زيادة فى الصندوق قدرها ١٠ جنيهات لم يعرف مصدرها .**

**٣- إن الاثاث يستهلك بنسبة ١٠٪ والسيارات بنسبة ٢٥٪ سنويا .**

**٤- ان الايجار الشهرى ٥٠ جنيه وان مبلغ ٥٠ جنيه من قيمة الاعلان تخص سنة ٨٥.**

**٥- إنه اعدم دين قدره ١٠٠ جنيه ويراد عمل مخصص للديون المعدومة بنسبة ٥٪ من المدينين .**

منه — حـ/ المتاجرة عن السنة المنتهية فى ٣١/١٢/١٩٩٤ — له

| المبلغ | البيان | المبلغ | البيان |
|---|---|---|---|
| ٦٠٠٠ | الى حـ/ بضاعة أول المدة | ٤٥٠٠٠ | من حـ/ المبيعات |
| ٤٠٠٠ | الى حـ/ المشتريات | ٦١٠٠ | من حـ/ بضاعة آخر المدة |
| ٣٠٠٠ | الى حـ/ مردودات داخله | | |
| ٥٠٠ | الى حـ/ مصروفات الشراء | | |
| ٤٣٠٠ | الى حـ/ أ.خ (مجمل الربح) | | |
| ٥١١٠٠ | | ٥١١٠٠ | |

منه — حـ/ الارباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ٣١/١٢/٩٤ — له

| المبلغ | البيان | المبلغ | البيان |
|---|---|---|---|
| ٦٠٠ | الى حـ/ الايجار | ٤٣٠٠ | من حـ/ المتاجرة |
| ١٠٠ | الى حـ/ د.م | | |
| ٢١٠ | الى حـ/ مصروفات الديون المشكوك فيها | | |
| ١٢٠٠ | الى حـ/ المهايا | | |
| ١٠٠ | الى حـ/ الاعلان | | |
| ٢٥ | الى حـ/ تأمين ضد الحريق | | |
| ٥٠ | الى حـ/ مخصص استهلاك أثاث | | |
| ٢٠٠ | الى حـ/ ،، ،، سيارات | | |
| ٣٥٠ | الى حـ/ م. عمومية | | |
| ١٤٦٥ | الى حـ/ رأس المال (صافى الربح) | | |
| ٤٣٠٠ | | ٤٣٠٠ | |

## الميزانية العمومية فى ١٩٩٤/١٢/٣١

| أصول | | | خصوم | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **أصول ثابتة** | | | رأس المال | ٩٠٠٠ | |
| سيارات | ٨٠٠ | | صافى الربح | ١٤٦٥ | |
| - مخصص استهلاك | ٢٠٠ | | | ١٠٤٦٥ | |
| سيارات | | ٦٠٠ | - المسحوبات | ٤٠٠ | |
| أثاث | ٥٠٠ | | | | ١٠٠٦٥ |
| - مخصص استهلاك | ٥٠ | | **خصوم متداولة** | | |
| أثاث | | ٤٥٠ | دائنون | | ٤٧٠٠ |
| **أصول متداولة** | | | | | |
| بضاعة أخر المدة | | ٦١٠٠ | | | |
| مدينون | ٤٢٠٠ | | | | |
| - مخصص ديون | ٢١٠ | | أوراق دفع | | ١٠٠٠ |
| مشكوك فيها | | ٣٩٩٠ | | | |
| أوراق قبض | | ٣٠٠٠ | | | |
| بنك | | ١٥٠٠ | حساب معلق | | ١٥ |
| **أرصدة مدينة أخرى** | | | **أرصدة دائنة أخرى** | | |
| إعلان مقدم | | ٥٠ | إيجار مستحق | | ٥٠ |
| تأمين ضد الحريق | | ٢٥ | | | |
| | | ١٥٨٢٥ | | | ١٥٨٢٥ |

**التمرين (١٠) :**

فيما يلى ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر مؤسسة الايمان فى٣٠ /١٢/٩٦.

| أرصدة مدينة | أرصدة دائنه | اسم الحساب |
|---|---|---|
| ١٥٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ | عقارات ومجمع استهلاك |
| ٦٠٠٠٠ | | أثاث |
| ٣٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | مدينون - دائنون |
| ١٥٠٠ | | ديون معدومة |
| ١٠٠٠٠ | ٨٠٠٠ | أ. قبض - أ. دفع |
| ١٠,٠٠٠ | | بضاعة بالمخازن |
| ١٠٠٠ | | رصيد حساب المتاجرة |
| ٦٠,٠٠٠ | ٣٠٠٠ | أوراق مالية وايراداتها |
| ٢٢,٠٠٠ | | رواتب |
| ٢٠,٠٠٠ | | إيجار |
| ١٦,٠٠٠ | | اعلان |
| ٥٠٠٠ | | مسحوبات |
| ٢٠٠٠ | ٢٠٠٠ | خصم مسموح به - خصم مكتسب |
| | ١٨٣٠٠ | بنك سحب على المكشوف |
| ٨٣٨٠٠ | | صندوق |
| | ٤٠٠٠٠٠ | رأس المال |
| ٤٧١٣٠٠ | | |

**ملاحظات:**

يستهلك العقار بنسبة ٥٪ سنويا (قسط ثابت) علما بأن الاراضى تكلفتها

٥٠٠٠٠ جنيه ، يستهلك الاثاث بنسبة ٢٠٪ سنويا (قسط متناقص) .

**المطلوب:**

١- تصوير حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ١٩٩٦/١٢/٣١ .

٢- تصوير الميزانية فى نفس التاريخ مبوبة تبويبا سليما .

**التمرين (١١) محلول:**

ظهرت الارصدة التالية بدفتر استاذ منشأة الرضا فى ١٩٩٥/١٢/٣١ .

٤٤٠٠٠ مبيعات – ٦٠٠ مخصص الديون المشكوك فيها – ٢٥٠٠٠ أراضى ومبانى – ٨٠٠٠ بضاعة أول المدة – ٢٥٠٠ أجور ومرتبات – ٣٤٠٠ مصروفات عمومية – ٥٠٠ مخصص استهلاك مبانى – ١٥٠ اصلاحات وصيانه – ١٨٠ ديون معدومة – ١٧٠٠ أوراق دفع – ٣١٠٠ مدينون – ٣٥٠٠ بنك (سحب على المكشوف) – ٤٠٠٠ دائنون – ٢٤٠٠ اثاث – ٩٠ مردودات المبيعات – ٤٠ خصم مكتسب – ٩٠٠ مسحوبات – ١٢٠ تأمين ضد الحريق – ٨٠ مردودات مشتريات – ٤٠٠ أوراق قبض – ٦٠ خصم مسموح به – ٩٠٠٠ آلات – ١٠٠٠ شهادات استثمار – ٤٠٠ ادوات كتابية – ٢٠ تأمين التليفون – ٣٥٠ صندوق – ٥٠٠٠ قرض من بنك الاسكندرية – ١٤٠ مصاريف اعلان – ١٦٠ فائدة قرض – ٢٠٠ عمولة وكلاء شراء – ؟؟ رأس المال – ٢٨٠٠٠ مشتريات – ١٠٠٠ مخصص استهلاك الالات .

**فاذا علمت أن :**

١- تتضمن المصروفات العمومية مبلغ ١٤٠ج مصاريف نقل مشتريات .

٢- ظهرت ديون معدومة عند الجرد بمبلغ ٤٠٠ج وتقرر تكوين مخصص للديون المشكوك فيها بنسبة ٥٪ من المدينين ، ومخصص خصم مسموح به بمعدل ١٪ .

٣- تستهلك الالات بمعدل ٢٠٪ سنويا (قسط ثابت) والاثاث بمعدل ٢٠٪ سنويا (قسط متناقص) ، وأنه تم شراء الاثاث فى ١٩٩٦/٧/١، والمبانى تستهلك بمعدل ٥٪ سنويا (قسط متناقص) علما بأن تكلفة الاراضى ١٠٠٠٠جنيه .

٤- تحتسب فائدة القرض بمعدل ٥٪ سنويا وأن القرض تم الحصول عليه فى العام الماضى . وهناك مصاريف اعلان مدفوعه مقدما بمبلغ ٢٠ج .

٥- قدرت بضاعة آخر المدة بمبلغ ٩٠٠٠ج بسعر السوق ومبلغ ٩٥٠٠ج بسعر التكلفة – كما قدرت الادوات الكتابية الباقية فى آخر السنة بمبلغ ١٠٠ج .

٦- يراد تكوين مخصص أجيو علما بأن متوسط تاريخ الاستحقاق لأوراق القبض هو ٣ شهور ومعدل الخصم بالبنك ١٥٪ .

٧- عند جرد الخزينة تبين أن بها ٣٠٠ج علماً بأن العجز المسموح به لا يزيد عن ٢٠ج، والفرق يعتبر مسئولية امين الصندوق .

**والمطلوب:**

١- تصوير حساب المتاجرة وحساب الارباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ١٩٩٥/١٢/٣١.

٢- تصوير الميزانية العمومية فى ١٩٩٥/١٢/٣١ مبوبة تبويبا سليما .

**(الحـــل)**

لاستخراج رصيد رأس المال يلزم اعداد ميزان المراجعة .

| أرصدة مدينة | أرصدة دائنه | اسم الحســـــــاب |
|---|---|---|
| ٢٨٠٠٠ | ٤٤٠٠٠ | مشتريات - مبيعات |
| ٢٥٠٠٠ | ٥٠٠٠ | أراضى ومبانى - مخصص استهلاك مبانى |
| ٨٠٠٠ | | بضاعة أول المدة |
| ٢٥٠٠ | | أجور ومرتبات |
| ٣٤٠٠ | ٦٠٠ | مصروفات عمومية - مخصص ديون مشكوك فيها |
| ١٥٠ | | اصلاحات وصيانه |
| ١٨٠ | | ديون معدومة |
| ٤٠٠ | ١٧٠٠ | أوراق قبض - أوراق دفع |
| ٣١٠٠ | ٤٠٠٠ | مدينون - دائنون |
| ٢٤٠٠ | ٣٥٠٠ | اثاث - بنك (سحب على المكشوف) |
| ٩٠ | | مردوادت مبيعات |
| | ٨٠ | مردودات مشتريات |
| ٦٠ | ٤٠ | خصم مسموح به - خصم مكتسب |
| ٩٠٠ | | مسحوبات |
| ١٢٠ | | تأمين ضد الحريق |
| ٩٠٠٠ | ١٠٠٠ | آلات - مخصص استهلاك آلات |
| ١٠٠٠ | | شهادات استثمار |
| ٤٠٠ | | ادوات كتابية |
| ٢٠ | | تأمين تليفون |
| ٣٥٠ | ٥٠٠٠ | صندوق - قرض |
| ١٤٠ | | مصاريف اعلان |
| ١٦٠ | | فائدة قرض |
| ٢٠٠ | | عمولة وكلاء شراء |
| | ٢٠٦٥٠ | رأس المال (متم حسابى) |
| ٨٥٥٧٠ | ٨٥٥٧٠ | |

**تسوية حسابية:**

**١-المصروفات العمومية:**

يستبعد منها ١٤٠ج مصاريف نقل المشتريات (والتى يتحمل بها حساب المتاجرة) .

مصاريف عمومية تحمل على حـ/ أ.خ = ٣٤٠١٠ - ١٤٠ = ٣٢٦٠ج

مصاريف نقل المشتريات يتحمل بها حـ/ المتاجرة = ١٤٠ج .

**٢-المدينون:**

صافى المدينين = رصيد المدينين الظاهر بميزان المراجعة - الديون التى أعدمت عند الجرد = ٣١٠٠ - ١٠٠ = ٣٠٠٠ج

وباتباع طريقة اقفال الديون المعدومة والخصم المسموح به فى حساب الارباح والخسائر يكون الديون المعدومة المحملة على حـ/ أ.خ = الديون المعدومة خلال العام + الديون التى أعدمت عند الجرد = ١٨٠ + ١٠٠ = ٢٨٠جنيه .

* مخصص الديون المشكوك فيها المراد تكوينه = ٣٠٠٠ × ٥٪ = ١٥٠ج ويتضح أن هناك زيادة فى المخصص السابق يلزم ترحيلها الى حساب الارباح والخسائر وهذه الزيادة = ٦٠٠ - ١٥٠ = ٤٥٠ج .

* الخصم المسموح به خلال العام وقدره ٦٠ج يحمل على حساب أ.خ ، مخصص الخصم المسموح به المراد تكوينه بنسبة ١٪ من /الديون الجيدة .

الديون الجيدة = المدينين - مخصص الديون المشكوك فيها

=٣٠٠٠ - ١٥٠ = ٢٨٥٠

∴ مخصص الخصم المسموح به المراد تكوينه = ٢٨٥٠ ×١٪ = ٢٩ج تقريباً .
ولا يوجد هناك رصيد سابق لمخصص الخصم المسموح به ، لذا يحمل حـ/ أ.خ بمبلغ ٢٩ج كمصروفات خصم مسموح به ويتم تكوين بمقابل هذا الحساب مخصص خصم مسموح به .

**٣-الاستهلاكات:**

استهلاك الالات = ٩٠٠٠ × ٢٠٪ = ١٨٠٠ج .

يحمل بقيم هذا الاستهلاك حـ/ أ.خ ويزداد بها قيمة المخصص استهلاك الاثاث = ٢٤٠٠ × $\frac{٦}{١٢}$ × ٢٠٪ = ٢٤٠ج.

يحمل بقيمة هذا الاستهلاك على حـ/ أ.خ ويكون بها قيمة مخصص الاستهلاك.

استهلاك المبانى على اساس القسط المتناقص :

الرصيد الدفترى للمبانى = تكلفة المبانى - مخصص استهلاك مبانى ، قيمة الاراضى = ١٠,٠٠٠ج .

تكلفة المبانى = ٢٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠ = ١٥٠٠٠ج .

الرصيد الدفترى للمبانى = ١٥٠٠٠ - ٥٠٠٠ = ١٠٠٠٠ج

استهلاك المبانى = ١٠٠٠٠ × ٥٪ = ٥٠٠ج

يحمل حـ/ /أ.خ بقيمة الاستهلاك ويزاد به قيمة المخصص .

**٤- فائدة القرض المستحقة عن العام والواجب تحميلها على حساب أ.خ :**

= ٥٠٠٠ × ٥٪ = ٢٥٠ج .

ويظهر بالميزانية الخصوم (فائدة قرض مستحقة) =٢٥٠ - ١٦٠ = ٩٠ج.

**٥- مصاريف الاعلان الواجب تحميلها على حـ/أ.خ**

= ١٤٠ - ٢٠ = ١٢٠ ج ويظهر الأصول بالميزانية اعلان مقدم قدره ٢٠ج.

٦- بضاعة آخر المدة ، وهناك طريقتان لمعالجتها :

أ- الاخذ بالقيمة الأقل وترحيلها الى حـ/ المتاجرة ، ونقل رصيدها للاصول المتداولة بالميزانية ، وتكون القيمة فى هذه الحالة ٩٠٠٠ج .

ب- الاخذ بالتكلفة رغما انها القيمة الاكبر وترحيلها الى حساب المتاجرة ، على ان يكون بالفرق بين قيمتها وقيمة السوق مخصص تخفيض اسعار المخزون .

اى تظهر فى حساب المتاجرة بمبلغ ٩٥٠٠ج ، ويكون خسارة تقييم مخزون البضاعة بمبلغ ٥٠٠ج يحمل على حـ/ أ.خ . وتظهر البضاعة فى الميزانية بالتكلفة (٩٥٠٠) مطروحاً منها مخصص تخفيض اسعار مخزون (٥٠٠) .

وفى كلتا الحالتين تكون النتيجة واحدة، حيث انه فى الطريقة الاولى تم تطبيق مبدأ الحيطة والحذر فى مرحلة حساب المتاجرة ، وفى الثانية تم تطبيق هذا المبدأ فى مرحلة حساب الارباح والخسائر ومن ثم فالطريقتين يؤديان الى نفس التأثير على نتيجة الأعمال والمركز المالى .

**٧- الادوات الكتابية الواجب تحميلها على حـ/أ.خ :**

= ٤٠٠ - ١٠٠ = ٣٠٠ج ، وتظهر الادوات الكتابية المتبقية آخر العام بالميزانية العمومية كأحد الأصول المتداولة .

**٨- تكوين مخصص أجيو :**

$$٤٠٠ \times \frac{٣}{١٢} \times ١٥٪ = ١٥ج .$$

ويتحمل حـ/ أ.خ . بقيمة هذا المخصص ، حيث انه لا يوجد مخصص أجيو سابق .

**٩- عجز الخزينة :**

اجمالى العجز = ٣٥٠ - ٣٠٠ = ٥٠ ج

وبما انه قد اتضح أن هناك عجز عادى (مسموح به) قدره ٢٠ جنيه اذن العجز غير العادى او غير المسموح به = ٣٠ج .

لذلك يتحمل حـ/ أ.خ بالعجز المسموح به وقدره ٢٠جنيه ويحمل المسئول (امين الخزينة) بقيمة العجز غير المسموح به وقدره ٣٠ج .

وعلى ذلك تكون الحسابات الختامية والميزانية العمومية على النحو التالى :

منه — حـ/ المتاجرة عن السنة المنتهية فى ٣١/١٢/ ١٩٩٥ — له

| المبلغ | البيان | المبلغ | البيان |
|---|---|---|---|
| ٨٠٠٠ | الى حـ/ بضاعة أول المدة | ٤٤٠٠٠ | من حـ/ المبيعات |
| ٢٨٠٠٠ | الى حـ/ المشتريات | | |
| ٢٠٠ | الى حـ/ عمولة وكلاء شراء الى | ٨٠ | من حـ/ مردودات المشتريات |
| ٩٠ | حـ/ مردودات مبيعات | ٩٥٠٠ | من حـ/ بضاعة آخر المدة |
| ١٤٠ | الى حـ/ م. نقل مشتريات | | |
| ١٧١٥٠ | الى حـ/ أ.خ (مجمل الربح) | | |
| ٥٣٥٨٠ | | ٥٣٥٨٠ | |

## حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية فى ٣١/١٢/١٩٩٥

| منه | | له | |
|---|---|---|---|
| ٣٢٦٠ | الى حـ/ مصاريف عمومية | ١٧١٥٠ | من حـ/ المتاجرة |
| ٢٨٠ | الى حـ/ ديون معدومة | | ( مجمل الربح ) |
| ٥٠ | الى حـ/ خسارة تقييم مخزون | ٤٥٠ | من حـ/ مخصص ديون |
| ٢٥٠٠ | الى حـ/ اجور ومرتبات | | مشكوك فيها |
| ٢٩ | الى حـ/ مصروف مخصص | ٤٠ | من حـ/ الخصم المكتسب |
| | خصم مسموح به | | |
| ١٨٠٠ | الى حـ/ اهلاك آلالات | | |
| ٢٤٠ | الى حـ/ اهلاك الاثاث | | |
| ٥٠٠ | الى حـ/ اهلاك المبانى | | |
| ١٥٠ | الى حـ/ اصلاحات وصيانه | | |
| ١٢٠ | الى حـ/ تأمين حريق | | |
| ٦٠ | الى حـ/ خصم مسموح به | | |
| ٣٠٠ | الى حـ/ ادوات كتابية | | |
| ٢٥٠ | الى حـ/ فائدة القرض | | |
| ١٢٠ | الى حـ/ مصاريف اعلان | | |
| ١٥ | الى حـ/ مصروفات أجيو | | |
| ٢٠ | الى حـ/ عجز خزينه | | |
| ٧٤٩٦ | الى حـ/ رأس المال | | |
| | (صافى الربح) | | |
| ١٧٦٤٠ | | ١٧٦٤٠ | |

## الميزانية العمومية فى ٣١/١٢/١٩٩٥

خصوم | | | | | أصول

| خصوم | | | أصول | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **خصوم ثابته** | | | **أصول ثابتة** | | |
| رأس المال | ٢٠٦٥٠ | | أراضى | | ١٠٠٠ |
| + صافى الربح | ٧٤٩٦ | | مبانى | ١٥٠٠٠ | |
| | | | – مخصص استهلاك | ٥٥٠٠ | |
| | ٢٨١٤٦ | | مبانى اثاث | | ٩٥٠٠ |
| – المسحوبات | ٩٠٠ | | – مخصص استهلاك | ٢٤٠٠ | |
| | | ٣٧٢٤٦ | اثاث | | |
| | | | – آلات | ٩٠٠٠ | ٢١٦٠ |
| | | | – مخصص استهلاك | ٢٨٠٠ | |
| **خصوم متداولة** | | | | | ٦٢٠٠ |
| دائنون | ٤٠٠٠ | | **أصول متداولة** | | |
| أوراق دفع | ١٧٠٠ | | بضاعة آخر المدة | ٩٥٠٠ | |
| بنك سحب على | ٣٥٠٠ | | – مخصص تخفيض | ٥٠٠ | |
| المكشوف | | | اسعار المخزون | | ٩٠٠٠ |
| قرض | ٥٠٠٠ | | مدينون | ٣٠٠٠ | |
| | | ١٤٢٠٠ | – مخصص ديون | ١٥٠ | |
| **ارصدة دائنة أخرى** | | | مشكوك فيها | | |
| فائدة قرض مستحقة | | ٩٠ | | ٢٨٥٠ | |
| | | | – مخصص خصم | ٢٩ | |
| | | | مسموح به | | ٢٨٢١ |
| | | | أوراق قبض | ٤٠٠ | |
| | | | – مخصص الأجيو | ١٥ | |
| | | | | | ٣٨٥ |
| | | | شهادات استثمار | | ١٠٠٠ |
| | | | صندوق | | ٣٠٠ |
| | | | ادوات كتابية | | ١٠٠ |
| | | | أمين الخزينة | | ٣٠ |
| | | | **ارصدة مدينة أخرى** | | |
| | | | تأمين تليفون | | ٢٠ |
| | | | اعلان مقدم | | ٢٠ |
| | | ٤١٥٣٦ | | | ٤١٥٣٦ |

**التمرين(١٢):**

استخرجت الأرصدة التالية من دفاتر محلات أحمد كمال فى ١٩٩٧/١٢/٣١ :

عملاء ٧٢٠٠٠ – إستثمارات (سندات) ٦٠٠٠٠ – أوراق قبض ٤٠٠٠٠ – إيراد عقار ٨٠٠٠ – خزينه ١٠٠٠٠ – خصم مسموح به ٢٠٠٠ – ديون معدومة ٤٠٠٠ – مخصص هبوط أسعار استثمارات ٤٠٠٠ – مخصص ديون مشكوك فيها ٢٥٠٠ – أجيو ١٠٠٠ – اعلان ٤٠٠٠ – ايجار ٦٦٠٠٠ – بنك سحب على المكشوف ٥٠٠٠٠ – مهايا ومرتبات – ١٥٠٠٠٠ – مطبوعات ١٢٠٠٠ – مخصص أجيو ٦٠٠ – ايرادات استثمارات ٣٠٠٠ .

وعند الجرد فى ٣١/ ١٩٩٧/١٢ تبين الاتى :

١- تبين أن المطبوعات المتبقية فى ١٩٩٧/١٢/٣٠ ما قيمته ٢٠٠٠ج .

٢- الديون المعدومة عند الجرد ٢٠٠٠ج والديون الجيدة المنتظر تحصيلها من العملاء ٧٠٠٠٠ جنيه – وايراد تكوين مخصص للخصم المسموح به بنسبة ١٪ من العملاء

٣- تبين من كشف البنك ان مصاريف البنك ٦٠٠٠ جنيه وفوائد البنك الدائنة ٨٠٠٠ جنيه لم تسجلا بعد فى الدفاتر :

٤- القيمة السوقية للاستثمارات ٥٥٠٠٠ جنيه – معدل خصم أوراق القبض ٤٪ سنويا وتاريخ استحقاق اوراق القبض ٣ شهور .

٥- بند المهايا والمرتبات يتضمن سلف للعاملين قدرها ٢٠٠٠٠ جنيه علما بأن المرتبات الشهرية ١٠٠٠٠ جنيه .

٦- معدل فائدة السندات (الاستثمارات) ١٠٪ سنويا تحصل على مرتين فى ٣٠/٦، ١/١ من كل عام . ايراد العقار المحصل مقدما ٣٠٠٠ جنيه .

٧- الرصيد الفعلى للخزينة ٩٨٠٠ جنيه علما بأن نسبة العجز المسموح به ١٪ وهناك صراف مسئول عن الخزينة .

٨- تبين أن الاعلان عباره عن حملة اعلانية لمدة سنة تبدأ فى ١/٤/١٩٩٧ .

٩- يتضمن بند الايجار شهر تأمين ، علما بأن ايجار شهرى نوفمبر وديسمبر لم يدفعا بعد .

**المطلوب:**

١- بيان أثر العمليات السابقة على حـ/ أ.خ والميزانية فى ٣٠/١٢/١٩٩٧ .

٢- اجراء قيود التسويات الجردية لبند الايجار وتصوير حساب الايجار .

**التمرين (١٣) - (ارقام بالجنيهات):**

فيما يلى ارصدة الحسابات المستخرجة من دفاتر محلات المدينة المنورة التجارية فى ٣١/١٢/١٩٩٧ .

١٠٠٠٠٠ بضاعة اول المدة - ٢٥٠٠٠٠ عقارات - ٦٠٠٠٠ أثاث ١٥٠٠ ديون معدومة - ٣٠٠٠٠ مخصص استهلاك عقار - ٣٢٥٠٠ مدينون - ٢٠٠٠٠ دائنون - ٢٠٠٠٠٠مشتريات - ٥٠٠٠٠٠ مبيعات - ١٥٠٠٠ مصاريف اعلان - ١٠٠٠٠ أ.ق - ٨٠٠٠ أ.د -٣٠٠٠ مخصص ديون مشكوك فيها - ٦٠٠٠٠ أ.م - ٧٠٠٠ ايراد أوراق مالية - ٢٢٠٠٠ رواتب - ٥٠٠٠ مردودات خارجة - ٢٠٠٠مردودات داخلة - ٣٠٠٠

مصاريف نقل للخارج - ١٠٠٠ مصاريف نقل للداخل - ٢٠٠٠٠ ايجارات - ٥٠٠٠ مسحوبات - ٢٠٠٠ خصم مسموح به - ٥٠٠٠ خصم مكتسب - ٢٢٠٠٠بنك سحب على المكشوف - ٢٠٠٠٠٠ رأس المال .

**فاذا علمت أن :**

١- قدرت بضاعة آخر المدة بسعر التكلفة ٢٠٠٠٠ج وبسعر السوق ٢٥٠٠٠ج - ،هناك بضاعة مملوكة للمحلات لدى الغير كأمانة بمبلغ ١٠٠٠٠ج .

٢- تستهلك العقارات بنسبة ٥٪ سنويا (قسط ثابت) علما أن الاراضى تكلفتها ١٥٠٠٠٠ج .

٣- يستهلك الاثاث بنسبة ٢٠٪ سنويا (قسط متناقص) .

٤- هناك ديون معدومة عند الجرد قيمتها ٣٥٠٠ج والديون الجيدة تقدر بمبلغ ٢٥٠٠٠ج ويراد عمل مخصص خصم مسموح به بنسبة ١٪ .

**والمطلوب:**

١- إعداد الحسابات الختامية لمحلات المدينة المنورة عن العام المنتهى فى ١٩٩٧/١٢/٣٠ .

٢- إعداد الميزانية للمحلات فى نفس التاريخ مبوبة تبويبا سليما .

**التمرين(١٤):**

فيما يلى الارصدة المستخرجة من دفاتر محلات الاخلاص فى ١٩٩٧/١٢/٣١ :

| أرصدة مدينة | أرصدة دائنه | اسم الحســـــاب |
|---|---|---|
| ٢٠٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | عقار – مخصص اهلاك مبانى |
| | ٧٤٢٠٠٠ | مجمل الربح |
| ١٠٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | سيارات – مخصص اهلاك سيارات بضاعة |
| ١٣٠٠٠٠ | | |
| ٤٠٠٠ | ٦٠٠٠ | ديون معدومة – مخصص الديون المشكوك فيها |
| ٨٠٠٠٠ | ٩٤٠٠٠ | مدينون – دائنون |
| ٧٠٠٠٠ | ١٠٠٠ | اوراق قبض – مخصص أجيو |
| | ٣٠٠٠ | عمولة وكلاء شراء |
| ٢٨٠٠٠ | | مصاريف عمومية |
| | ٣٠٠٠٠٠ | رأس المال |
| | ٨٠٠٠ | كوبونات أوراق مالية |
| ١٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | تأمين نور – اوراق دفع |
| ١٦٥٠٠٠ | | بنك |
| ٨٠٠٠٠ | ٦٠٠٠ | اوراق مالية – مخصص هبوط اسعار أوراق ماليه |
| ٩٥٠٠٠ | | ايجار |
| ٥٥٠٠٠ | | صندوق |
| ١٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | فائدة قرض – قرض بفائدة سنوية ٤٪ |
| ٣٤١٠٠٠ | | مرتبات |
| ١٣٥٠٠٠٠ | ١٣٥٠٠٠٠ | |

**ملاحظات:**

١- قيمة الاراضى ٦٠٠٠٠ ج وتستهلك المبانى بمعدل ٥٪ سنويا (قسط متناقص) .

٢- هناك سيارة مشتراه فى ١/٤/١٩٩٧ بمبلغ ١٠٠٠٠ج – وتستهلك السيارات بمعدل ١٠٪ سنويا (قسط متناقص) .

٣- اعدم عند الجرد ٣٠٠٠ج ، ويراد تكوين مخصص للديون المشكوك فيها بمعدل ٥٪ ، ومخصص خصم مسموح به بمعدل ٢٪ .

٤- متوسط تاريخ الاستحقاق لاوراق القبض ٤ شهور ومعدل الخصم بالبنك ٦٪.

٥- ضمن المصاريف العمومية ٢٠٠٠ج ورسوم جمركية للسيارة المشتراه خلال العام .

٦- هناك كوبونات اوراق مالية مستحقة ٣٠٠٠ج .

٧- ورد فى كشف البنك مصاريف بنكية ١٥٠٠ ج وفوائد بنك دائنة ٣٠٠٠ج لم يثبتا فى دفاتر المنشأة بعد .

٨- القيمة السوقية للاوراق المالية ٩٥٠٠٠ج .

٩- ضمن الايجار ٥٠٠٠ج مصاريف دعاية واعلان، والايجار مسدد عن عام كامل ، ويبدأ عقد الايجار فى ١/٥/١٩٩٧ .

١٠- هناك عجز فى الخزينة قدره ١٨٠٠ج ونسبة العجز المسموح به ٢٪ .

١١- عقد القرض يبدأ فى ١/٤/١٩٩٧ .

١٢- مرتبات شهر ديسمبر لم تدفع بعد .

والمطلوب:

١- اعداد حساب الارباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ١٩٩٧/١٢/٣١ وتصوير الميزانية العمومية فى نفس التاريخ مبوبه تبويبا سليما .

٢- تصوير حسابى السيارات ومخصص اهلاك السيارات وبيان ارصدتهما كما تظهر فى ٣١ / ١٢ /١٩٩٧ .

**التمرين(١٥):**

الاتى ميزان المراجعة بالارصده لمحلات الوفاء فى ١٩٩٧/١٢/٣١ .

| أرصدة مدينة | أرصدة دائنه | اسم الحســـــــاب |
|---|---|---|
| ١٤٠٠٠٠ | | بضاعة أول المدة |
| ٤١٠٠٠٠ | | صندوق |
| ١٠٠٠٠٠ | | بنك |
| ٣٤٠٠٠٠ | ٦٠٠٠٠٠ | مشتريات - مبيعات |
| ١٦٠٠٠٠ | | ذمم |
| ١٥٠٠٠ | | مردودات مبيعات |
| | ٨٠٠٠ | مردودات ممشتريات |
| ١٥٠٠ | | خصم مسموح به |
| | ٨٠٠٠ | خصم مكتسب |
| ٢٠٠٠ | | مصروفات آجيو |
| | ١٥٠٠ | مخصص أجيو |
| ١٠٠٠٠ | | نقل للداخل |
| ٤٠٠٠ | | عمولة وكلاء شراء |
| ٢٠٠٠٠ | | اثاث |

| | | |
|---|---|---|
| مجمع اهلاك اثاث | ٦٠٠٠ | |
| مصاريف بيع وتوزيع | | ٤٠٠٠٠ |
| مهايا | | ٥٥٠٠٠ |
| مصاريف نثرية | | ٦٠٠٠ |
| أراضى ومبانى | | ١٦٠٠٠٠ |
| مجمع استهلاك مبانى | ٢٠٠٠٠ | |
| مسحوبات | | ٢٠٠٠٠ |
| ديون معدومة | | ٥٠٠٠ |
| أ. ق - أ.د | ١٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ |
| مخصص خصم مسموح به | ٥٠٠٠ | |
| مخصص ديون مشكوك فيها | ٦٠٠٠ | |
| دائنون | ٢٠٠٠٠٠ | |
| رأس المال | ٦٠٠٠٠٠ | |
| ايراد بنك | ٣٥٠٠٠ | |
| | ١,٥٨٨,٥٠٠ | ١,٥٨٨,٥٠٠ |

**معلومات جردية:**

١- قدرت بضاعة آخر المدة بسعر السوق بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه وبسعر التكلفة بمبلغ ٤٥٠٠٠ج .

٢- وجد عجز قدره ٢٠٠٠ج ونسبة العجز المسموح به هى ١ فى الالف .

٣- ورد بكشف البنك مصاريف بنك لم تسجل بالدفاتر قدرها ١٠٠٠ج .

٤- هناك دين قدره ٤٠٠٠ج علي محمد حرر به ورقة تجارية لم تسجل بالدفاتر ، كما تم اعدام دين قدره ٦٠٠٠ج على مؤسسة متيم .

٥- متوسط استحقاق أ.ق ٤ شهور ومعدل الخصم ٦٪ .

٦- هناك مصاريف نقل للداخل دفعت مقدما قدرها ٤٠٠٠ج

٧- هناك عمولة شراء مستحقة قدرها ٢٠٠٠ ج .

٨- يستهلك الاثاث بنسبة ١٠٪ (قسط متناقص) .

٩- هناك مصاريف بيع وتوزيع لم تدفع بعد قدرها ٢٠٠٠ج .

١٠- مهايا شهر ديسمبر لم تدفع الا فى شهر يناير ١٩٩٨ .

١١- هناك ادوات كتابية باقية فى ٣١/١٢/قدرها ١٠٠٠ج .

١٢- قيمة الاراضى ٦٠٠٠٠ج وتستهلك المبانى بقسط ثابت بنسبة ٥٪ سنويا .

١٣- المسحوبات عباره عن بضاعة احتسبت بسعر الشراء ، وكان المفروض احتسابها بسعر البيع اى بزيادة قدرها ٥٠٠٠ج .

١٤- يراد عمل مخصص خصم مسموح به قدره ٢٪ .

١٥- يراد عمل مخصص ديون مشكوك فيها قدره ٥٪ .

١٦- تم سداد دين بورقة دفع قدرها ٢٠٠٠٠ج لم تسجل بالدفاتر .

١٧- ورد بكشف البنك ايرادات اخرى قدرها ١٠٠٠ج لم تثبت بالدفاتر .

**والمطلوب :**

تصوير (١) حسابى المتاجرة والارباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ٣١/١٢/١٩٩٧ .

(٢) تبويب الميزانية العمومية تبويبا سليما فى ٣١/١٢/١٩٩٧ .

**التمرين (١٦) :**

فيما يلى ارصدة دفتر الاستاذ لمحلات على فوزى فى ٣١/١٢/١٩٩٧ :

| أرصدة مدينة | أرصدة دائنة | اسم الحســـــاب |
|---|---|---|
| ٣٧٠٠٠٠ | | مشتريات |
| | ٥٠٠٠ | مردودات المشتريات |
| ٣٩٠٠٠ | | أوراق مالية |
| | ٨٠٠٠ | إيراد أوراق مالية |
| ٤٥٠٠٠ | | بنك جارى |
| ٨٠٠٠ | | آجيو |
| ٦٠٠٠ | ٣٠٠٠ | خصم مسموح - خصم مكتسب |
| ٥٠٠٠ | | مصروفات متنوعة |
| | ٤٠٠٠ | إيرادات متنوعة |
| ١٠٠٠٠ | | مصروفات نقل مبيعات |
| ٥٠٠٠ | | عمولة شراء |
| ٢٢٠٠٠ | | مرتبات |
| ٢٤٠٠٠ | | ايجار |
| ٣٠٠٠ | | تأمينات |
| ٢٥٠٠٠ | ١١٠٠٠ | أ.ق - أ.د |
| ٦٠٠٠ | | إعلان |
| ٣٧٠٠٠ | | صندوق |
| ٥٠٠٠ | | ديون معدومة |
| | ٥٠٠٠ | مخصص ديون مشكوك فيها |
| ٦٢٠٠٠ | ٣٣٠٠٠ | مدينون - دائنون |
| ٦٠٠٠ | ١٠٠٠ | أثاث - مخصص إستهلاك اثاث |
| ٧٠٠٠ | | مردودات مبيعات |
| | ٤٦٠٠٠٠ | مبيعات |
| ١٢٠٠٠ | | رسوم جمركية |
| ٣٠٠٠٠ | | سيارات |
| ٣٠٠٠ | | مسحوبات |
| ٥٠٠٠٠ | ٢٥٠٠٠٠ | بضاعة ١/١ - رأس المال |
| ٧٨٠٠٠٠ | ٧٨٠٠٠٠ | |

**معلومات جردية:**

١- القيمة السوقية للاوراق مالية ٤٠٠٠٠ج - ورد إشعار من البنك يفيد خصم مصروفات ١٠٠٠٠ج وإضافة فوائد ٣٠٠٠ج ولم تسجل بالدفاتر بعد .

٢- هناك ايرادات متنوعة تخص السنة ولم تحصل بعد قدرها ٥٠٠٠ج .

٣- هناك عمولة شراء مستحقة لم تسدد بعد ٢٠٠٠ج .

٤- المرتبات الشهرية ٢٠٠٠ ج .

٥- الايجار المدفوع عن سنتين اعتبارا من ١/٤/١٩٩٧ .

٦- التأمينات عباره عن ٢٨٠٠ تأمين حريق والباقى تأمين تليفون .

٧- متوسط تواريخ استحقاق أ.ق ٤ شهور ، ومعدل الخصم ١٢٪ سنويا .

٨- الاعلان يتضمن ٢٠٠٠ج قيمة اعلان سينشر عام ١٩٩٧ .

٩- وجدت زيادة بالصندوق قدرها ٢٠٠٠ ج .

١٠- اعدم عند الجرد ٢٠٠٠ج ويراد تكوين مخصص للديون المشكوك فيها بمعدل ١٠٪.

١١- يستهلك الاثاث بمعدل ٢٠٪ سنويا قسط متناقص .

١٢- تتضمن الرسوم الجمركية ٢٠٠٠ج رسوم جمركية على السيارات المشتراه خلال العام .

١٣- السيارات اشتريت فى ٣١/١٢/١٩٩٦وتستهلك بمعدل ٢٠٪ سنويا (قسط ثابت).

١٤- سحب صاحب العمل بضاعة قيمتها ٥٠٠٠ج بسعر البيع ولم تسجل بعد .

١٥- البضاعة فى ٣١/١٢/ ١٩٩٦ قدرت ٤٠٠٠٠ج .

**والمطلوب:**

١- تصوير الحسابات الختامية عن السنة المنتهية فى ٣١/١٢/١٩٩٦ .

٢- تصوير الميزانية العمومية فى ٣١/١٢/١٩٩٦ مبوبة تبويبا سليما .

**التمرين(١٧):**

اليك الارصدة التالية المستخرجة من دفاتر محلات الأمانة فى ٣١/١٢/١٩٩٦ :

١٦٠٠٠٠ عقار - ٨٠٠٠٠ سيارات - ٥١٠٠٠ مصاريف عمومية - ٥٠٠ تأمين نور - ٤٠٠٠٠ مخصص اهلاك مبانى - ٤٥٠٠ خصم مسموح به - ٧٠٠٠ خصم مكتسب - ١٦٠٠٠ بنك (سحب على المكشوف)- ٢٥٠٠٠ صندوق - ٢٣١٠٠٠ اجور ومرتبات - ٥٠٠٠ ديون معدومة - ٩٠٠٠ مخصص الديون المشكوك فيها - ١٠٠٠٠٠ مدينون - ٨٠٠٠٠ أوراق قبض - ٨٠٠٠ كوبونات أوراق مالية - ٦٠٠٠٠ ايجار - ٣٠٠٠ مخصص أجيو - ٩٦٠٠٠ أوراق مالية - ٣٠٠٠٠٠ رأس المال - ٧٠٠٠ مخصص هبوط اسعار أ. مالية - ٤٩٠٠٠٠ مجمل الربح - ٤٥٠٠٠ بضاعة - ٤٠٠٠٠ أوراق دفع - ٣٠٠٠٠ دائنون - ١٢٠٠٠ اعلان تجارى - .

**فاذا علمت أنه قد تبين عند الجرد ما يلى :**

١- تستهلك المبانى بمعدل ٥٪ (قسط ثابت) وان قيمة الاراضى تبلغ ٦٠٠٠٠ج .

٢- ان السيارات مشتراه فى ١/٤/١٩٩٦ وان قيمتها كخردة فى نهاية عمرها

الانتاجى تبلغ ٨٠٠٠ج ويبلغ العمر الانتاجى لها خمس سنوات وتستهلك بطريقة القسط الثابت .

٣- هناك ديون معدومة عند الجرد مقدارها ٢٠٠٠ج، وأن الديون الجيدة قدرت بمبلغ ٩٢٠٠٠ج، ويراد تكوين مخصص للخصم المسموح به بنسبة ٢٪ .

٤- ضمن أوراق القبض كمبيالة قيمتها ١٠٠٠٠ج تستحق السداد فى ١٩٩٧/٤/١ تم خصمها لدى البنك فى تاريخ الجرد، وأن متوسط تاريخ الاستحقاق لباقى الأوراق هو ٤ شهور ، ومعدل الخصم بالبنك ٦٪ .

٥- ان القيمة السوقية للاوراق المالية ١٠٢٠٠٠ج .

٦- ضمن المصروفات العمومية مبلغ ٥٠٠٠ ج قيمة قيمة رسوم جمركية للسيارات المشتراه .

٧- تبين عند جرد الصندوق أن هناك عجز قدره ١٨٠٠ جنيه وان نسبة العجز العادى هى ٢٪ .

٨- ورد فى كشف حساب البنك مصاريف بنكية قدرها ١٥٠٠ ج وعمولة بنك ٥٠٠ج ، وفوائد بنك دائنه ١٠٠٠ ج ، وأن كل هذه البنود لم تثبت بعد بدفاتر المنشأة .

٩- أن أجور ومرتبات شهر ديسمبر لم تدفع ، وأن هناك كوبونات أوراق مالية مستحقة تبلغ ٣٠٠٠ج ، كما أن الايجار مسدد عن عام كام ، ويبدأ عقد الايجار من ١٩٩٦/٥/١ .

١٠- أن الاعلان التجارى عن مدة ٩ شهور ويبدأ من ٩٦/٧/١ .

**والمطلوب:**

أ- إعداد حساب الارباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ٣١/١٢/١٩٩٦.

ب- تصوير الميزانية العمومية كما تظهر فى ٣١/١٢/١٩٩٦ .

**التمرين(١٨):**

فيما يلى ميزان المراجعة الخاص بمنشأة الوفاء وذلك بعد عمل حساب المتاجرة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١/١٢/١٩٩٥ .

| ارصدة مدينة | ارصدة دائنة | اسم الحســــاب |
|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | | تأمين عداد الكهرباء |
| ٢٩٠٠٠ | ٢٧٤٠٠٠ | بضاعة – مجمل الربح |
| ٥٠٠٠ | | ديون معدومة |
| ٨٠٠٠٠ | ٨٠٠٠ | أوراق مالية – مخصص هبوط اسعار أ.م |
| ١٠٠٠٠٠ | ٣٥٠٠ | مدينون – مخصص الديون المشكوك فيها |
| ٦٠٠٠٠ | | إيجار |
| ٨٠٠٠٠ | | اثاث |
| ٧٠٠٠٠ | | مصاريف ادارية |
| ٧٢٠٠٠ | ١٥٠٠ | أوراق قبض – مخصص أجيو |
| ٢٠٠٠٠٠ | ٦٠٠٠٠ | عقار – مخصص (مجمع) اهلاك مبانى |
| | ٩٠٠٠٠ | بنك (سحب على المكشوف) |
| ١٢٠٠٠ | | إعلان تجارى |
| ٢٧٠٠٠ | ١٢٠٠٠٠ | صندوق – قرض |
| | ٢٥٠٠٠٠ | رأس المال |
| ١٠٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ | الالات – مخصص (مجمع اهلاك الات |
| ٨٣٧٠٠٠ | ٨٣٧٠٠٠ | |

**معلومات جردية:**

١- تبين أن أحد العملاء قد افلس وكان عليه دينا قدره ٣٠٠٠ جنيه .

٢- القيمة السوقية للاوراق المالية تبلغ ٩٢٠٠٠ ج .

٣- بلغت الديون الجيدة فى تاريخ الجرد ٩٣٠٠٠ ج، وتقرر تكوين مخصص للخصم المسموح به بنسبة ١٪ .

٤- عقد الايجار يبدأ فى ١٩٩٥/٤/١ والايجار الشهرى ١٠٠٠٠ج .

٥- الاثاث مشترى فى ١٩٩٥/٣/١ وقد قدرت قيمة النقاية (الخردة) له بمبلغ ٨٠٠٠ج ، كما قدر عمره الانتاجى ٨ سنوات ويستهلك بطريقة القسط الثابت .

٦- ضمن بند المصاريف الادارية ٦٠٠٠ج قيمة رسوم جمركية للالات المشتراه خلال العام .

٧- يراد تكوين مخصص أجيو علما بأن متوسط تاريخ الاستحقاق لاوراق القبض هو ٤ شهور ومعدل الخصم بالبنك ٥٪ .

٨- تبلغ قيمة الاراضى ٨٠٠٠٠ج وتستهلك المبانى بمعدل ٥٪ سنويا (قسط ثابت) .

٩- ورد فى كشف البنك مصاريف وعمولة بنك قدرها ٢٠٠٠ جنيه وفوائد مدينه قيمتها ١٥٠٠ج ، وأن هذه البنود لم تثبت فى دفاتر المنشأة .

١٠- الاعلان التجارى عن مدة ٨ شهور ويبدأ فى ١٩٩٥/١٠/١ .

١١- عند الجرد الخزينة تبين ان بها ٢٥٠٠٠ج .

(علما بان العجز المسموح به لا يزيد عن ٥٠٠ج والباقى يعتبر مسئولية امين الصندوق).

١٢- يتضمن رصيد الالات ٤٠٠٠٠ ج قيمة آلات مشتراه من الخارج فى ١٩٩٥/٧/١ وان الالات تستهلك بمعدل ١٠٪ سنويا (قسط متناقص) .

**والمطلوب:**

١- اعداد حساب الارباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ١٩٩٥/١٢/٣١ وتصوير الميزانية العمومية فى نفس التاريخ .

٢- تصوير حسابى الالات ومخصص (مجمع) اهلاك الالات .

## ثانيا : أسئلة نظرية

١- ما هو المقصود بمبدأ الحيطة والحذر ؟

٢- التسويات الجردية للحسابات الاسمية تحقق المبادئ الآتية : الاستحقاق - مقابلة الايرادات بتكاليفها - الافصاح الكامل - اشرح هذه العبارة .

٣- "رصيد حساب المصروف أو الايراد قد لا يمثل ما يخص الفترة المالية" . ناقش هذه العبارة مع توضيح الهدف من التسويات الجردية .

٤- عرف الاهلاك ؟ وما هى العوامل التى تؤدى الى حدوثه؟

وما هى طرق احتساب الاستهلاك وطرق معالجته محاسبيا ؟

٥- وضح مدى صحة العبارات الاتية :

أ- عند ارتفاع قيمة الاوراق المالية فى البورصة عن قيمتها الدفترية نكون مخصص هبوط أسعار بالفرق .

ب- يتم تقييم بضاعة آخر المدة دائما على أساس التكلفة .

جـ- يمكن تغيير طريقة احتساب الاهلاك من سنة لأخرى حسب رأى الادارة فى هذا الشأن .

د- عند اجراء القياس الفترى لنتائج النشاط يجب أخذ الخسائر والارباح المحتملة فى الاعتبار .

هـ- يعالج العجز فى الصندوق بطريقة واحدة .

٦- وضح الاجابة الصحيحة مع التعليق :

**أ- نص مبدأ الحيطة والحذر على ما يلى :**

١- عدم اخذ الارباح والخسائر المحتملة فى الاعتبار .

٢- اخذ الخسائر والارباح المحتملة فى الاعتبار .

٣- اخذ الخسائر المحتملة فقط فى الاعتبار .

٤- اخذ الارباح المحتملة فقط فى الاعتبار .

**ب- يكون مخصص هبوط أسعار اوراق مالية اذا :**

١- انخفض سعرها فى البورصة .

٢- ارتفع سعرها فى البورصة .

٣- تساوى سعرها فى البورصة مع رصيدها الدفترى .

**جـ- وفقا لأساس الاستحقاق يكون الايراد الذى يخص الفترة :**

١- الايراد الذى تم تحصيله فعلا .

٢- الايراد الذى يتم تحصيله فى العام المقبل .

٣- الايراد الذى يجب تحصيله خلال الفترة .

٨- وضح المبادئ والسياسات المحاسبية التى تقضى بما يلى :

أ- تقوم بضاعة آخر المدة بالتكلفة أو السوق ايهما أقل .

ب- ادراج المصروفات والايرادات المقدمة والمستحقة فى الميزانية .

جـ- تحديد قسط الاستهلاك غالبا بطريقة واحدة طوال حياة المنشأة .

د- يتم تحميل كل سنة بنصيبها من الايرادات والمصروفات .

٩- وضح مدى صحة العبارات التالية مع التعليق :

١- بعض العمليات المالية تؤدى الى اختلال توازن جانبى قائمة المركز المالى للمنشأة .

٢- الخصم التجارى والخصم النقدى لا يظهران بالدفاتر .

٣- يجب أن تقاس الارباح والخسائر الناتجة عن بيع الاصول الثابتة والبضاعة عقب كل عملية بيع .

٤- يجب فتح حساب واحد للبضاعة يسجل فيه كل العمليات المتعلقة بالبضاعة.

٥- هناك نظرية واحدة لتسجيل العمليات المالية فى الدفاتر .

٦- دفتر اليومية يحتوى على قيود اليومية فى حين يحتوى دفتر الاستاذ على حسابات.

٧- زيادة الاصول والخصوم دائما مدينة .

٨- الشيك والكمبيالة اوراق تجارية .

٩- هناك العديد من اوجه التشابه بين الكمبيالة والشيك والسند الاذنى .

١٠- لا يمكن للمنشأة ان تحصل على قيمة أ.ق التى لديها فى تاريخ الاستحقاق

١١- اوراق القبض التى تظهرها المنشأة تعتبر أوراق قبض للمظهر اليه ايضا.

١٢- وجود دفتر النقدية التحليلى يغنى عن دفتر صندوق المصروفات النثرية .

١٣- هناك بعض العمليات المالية ليس لها يوميات مساعدة وتقيد مباشرة فى اليومية المركزية .

١٤- دفتر يومية النقدية يعتبر دفتر يومية واستاذ فى أن واحد .

١٥- فى الطريقة الانجليزية يتم ترحيل مجاميع اليوميات كالمساعدة كلها الى الحسابات المفتوحة بالاستاذ العام .

١٦- لا تتحقق ارباح أو خسائر المنشأة الا فى نهاية العام عند تصوير الحسابات الختامية .

١٠- أجب عن الأسئلة التالية باختيار الجواب الصحيح :

أ- ميزان المراجعة عباره عن :

١- حساب ختامى يعد للتحقق من توازن الحسابات .

٢- جدول يوضح الرصيد المدين أو الدائن لحسابات الاصول والخصوم .

٣- حساب ختامى يوضح الرصيد المدين او الدائن لكل حساب .

٤- قائمة بارصدة الحسابات المدينة أو الدائنة فى دفتر الاستاذ فى تاريخ معين

ب- يطلق حـ/ المتاجرة على الحساب الختامى الذى يظهر

١- صافى الربح

٢- صافى الربح الصناعى .

٣- مجمل الربح الصناعى .

٤- مجمل الربح .

جـ- يحمل حساب الارباح والخسائر بالمنشآت الصناعية والتجارية .

١- بالمصروفات المدفوعة والايرادات المحصلة خلال الفترة المالية .

٢- بالمصروفات المدفوعة والايرادات التى تخص الفترة المالية .

٣- بالمصروفات والايرادات التى تخص الفترة المالية .

٤- بالمصروفات التى تخص الفترة والمالية والايرادات المحصلة خلال نفس الفترة .

د- رصيد حساب الارباح الدائن .

١- يزيد من حقوق اصحاب المشروع .

٢- ينقص من حقوق أصحاب المشروع .

٣- لا يؤثر على حقوق اصحاب المشروع .

٤- يزيد من صافى خسارة المشروع .

هـ- الميزانية العمومية هى :

١- حساب ختامى يوضح المركز المالى .

٢- قائمة توضح حقيقة المركز المالى .

٣- جدول بأرصدة حسابات الاستاذ المختلفة .

٤- حساب يظهر ارصدة الاصول والخصوم.

و- المصروف لايرادى هو :

١- الذى ينفق لتسيير اعمال المشروع العادية .

٢- الذى ينفق لزيادة الطاقة الانتاجية .

٣- الذى ينفق عند تأسيس المنشأة .

٤- الذى ينفق لتصفية اعمال المنشأة .

ز- مبدأ الحيطة والحذر ينص على :

١- اخذ الخسائر المتوقعة والارباح المنتظرة .

٢- عدم اخذ الخسائر المتوقعة والارباح المنتظرة .

٣- عدم اخذ الخسائر المتوقعة واخذ الأرباح المنتظرة .

٤- اخذ الخسائر المتوقعة وعدم اخذ الارباح المنتظرة .

ح- مبدأ الاستمرارية ينص على أن المشروع :

١- قائم ومستمر وسوف يصفى أعماله فى الأجل القصير .

٢- قائم ومستمر فى اعماله ولن يصفى فى الأجل القصير .

٣- قائم ولن يصفى ولن يستمر فى الاجل القصير .

٤- قائم وسوف يصفى اعماله فى الاجل القصير .

١١- اكتب فى موضوعين من الموضوعات الاتية :

أ- تكلم عن .العلاقة بين مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات ومبدأ التفرقة بين المصروفات الايرادية والرأسمالية موضحا اجابتك بمثال .

ب- ما هى الحكمة من الفصل بين حسابى المتاجرة والارباح والخسائر عند استخراج نتيجة اعمال المنشأة .

جـ- تكلم عن النظرية الفرنسية ثم بين الفرق بينها وبين الطريقة الايطالية .

١٢- بين مدى صحة أو خطأ العبارات التالية (فى حالة خطأ العبارة المطلوب ذكر العبارة الصحيحة لها) :

١- المصروف الرأسمالى هو ذلك المصروف الذى ينفق من اجل المحافظة على القدرة الانتاجية للاصول الثابتة .

٢- ان الخلط بين المصروفات الايرادية والرأسمالية من شأنه أن يؤثر على نتيجة اعمال المنشأة فقط دون المركز المالى لها .

٣- يقضى اساس الحيطة والحذر بأخذ الخسائر والارباح المتوقعة فى الحسبان عند اعداد الحسابات الختامية .

٤- يقضى اساس الاستحقاق بتحميل الفترة المالية بما يخصها من ايرادات ونفقات .

٥- تقوم بضاعة آخر المدة بسعر التكلفة او السوق ايهما اقل طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية .

٦- تقوم المنشآت التجارية فى نهاية السنة المالية باعداد حساباتها الختامية وهى :

حـ/ المتاجرة　　　حـ/ أ.خ　　　الميزانية العمومية

**مع أطيب التمنيات بالنجاح**

**المؤلفون**

# المراجع

## (أ) الكتب العربية :

١ - د. بشير عبدالعظيم البنا، مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات، بدون ناشر، المنصورة، ٢٠٠٠.

٢ - د. حلمى محمود نمر، نظرية المحاسبة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧.

٣ - د. سمير أبو الفتوح صالح، إدارة البيانات المحاسبية فى ظل التشغيل الإلكترونى، كلية الحاسبات والمعلومات، جامعة المنصورة، ١٩٩٧.

٤ - ــــــــــ ، أساسيات المحاسبة المالية كنظام للمعلومات، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، ١٩٩١.

٥ - ــــــــــ ، المحاسبة المالية، الجزء الثانى، مكتبة الجلاء، المنصورة، ١٩٩٢.

٦ ــــــــــ ، أساسيات المحاسبة المالية كنظام للمعلومات، المنصورة، ٢٠٠١.

٧ - د. مكرم عبد المسيح باسيلى، د. أسامة محى الدين عوض، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الثانى، مكتبة الجلاء، المنصورة، ١٩٩٦.

٨ - د. كمال عبدالسلام، د. ابراهيم طه، مبادئ وأساسيات المحاسبة المالية، الجزء الأول، مكتبة الجلاء الجديدة، ١٩٩٦.

٩ - د. محمد سمير الصبان وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات، الإسكندرية، الدار الجامعية، ١٩٩٩ - ٢٠٠٠.

١٠- د. محمد عصام الدين زايد وآخرون، أصول المحاسبة المالية فى المنشآت الفردية، مدخل نظم المعلومات، مكتبة الجلاء، المنصورة، ١٩٩٧.

١١- د. يحيى حسين عبيد، د. سمير أبو الفتوح صالح، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، مكتبة الجلاء، المنصورة، ١٩٩١.

(ب) الكتب الأجنبية:

- Fetyko, D. F., "Financial Accounting Concepts and Principles", Kent Publishing Co, Boston, 1980.

- Homgren, c.t., "Introduction to Financial Accounting" Prentice - Hall, Inc., Englewood Cliffs, 2ng ed., 1984.

- Meigs, R. F. & Meigs, W. B., "Accounting, The Basis for Business Decisions", Mcgram - Hill, Inc., N. Y. 9th ed, 1993.

- Thacker, R. J., Accounting Principles", Prentice - Hall, Inc. Englewood Cliffs N. J. 2ng ed, 1979.

- Walgenbach. PH. & Ditrich, N. E. & Hansen, E. I. "Financial Accounting: An Introduction", Harcourt Brace Jovanovich, Inc. N. Y., 3 rd ed, 1982.

- William W. PYLe & others, "Fundamental Accounting Principles" Richard D, Irwin, Inc., Homewood, Illinois, 8th ed., 1978.

# الفهــرس